

بسم الله يا ضيف الكنيك

الشمس



من كثر الفقر

ح ١١١١ ح ١١١١

معا اقله

والمعاشرة

مطول

الكتاب المطالع

الكتاب المطالع

ح ١١١١ ح ١١١١

الكتاب المطالع

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

ح ١١١١ ح ١١١١

صدر الكبار بعد التمسيم بالشمس بالبحر الذي من (نور)
السكر كونه ثانيا للسان على الجمل من نعمة او غيره والسكر
ما بينه عن اظهار النعمة ويعظم المنفعة سواء كان باللسان
او بالحنان او بالاركان وعلى اللسان او على الجوارح من
لحان النعمة فلا يحمل القلب من الخطا وعلى الجوارح من
ملاوابة ملاوابة

فان تامل ما افند في خصم الرجز والرحم في الرحمة
من الرحمة في الرحمة والرحمة في الرحمة والرحمة في الرحمة
من الصفا لست
الحق معروض حاضرا في القاموس

وزيد امرضه
ح ١١١١ ح ١١١١

ESKIMOTO
Yeni...
KIST...
AMCA ZADE
HUSEYIN PASA
Suleymanlı u Kuyuk...
397



بسم الله الرحمن الرحيم في بيان
 الحق الذي هو المبدأ والمعاد ودراسة
 البيان وخصائصه بديان الابدان وروايع الاجساد ان
 حكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته
 فرق الانام في طرف الانعام والافصال والصلوة على نبيه
 محمد خير من ينفع من ضيطة الكرم والسمامة واشرف من
 من درجة الحسن والفضيلة وعلى آله واصحابه الذين بهم
 تلامذة الحق واشرف وجه الدين واصح دجى اليانعة
 ولمع نور النور وبعد فان الحق انفصاله بالقدم واليقين
 في استنباط التعظيم هو التخلي عما في العلوم والمعارف
 والنصيب للاطلاع بما في الصنائع عما في الكتب واللطائف
 لا سيما علم البيان المطهر على تلك نظم القرآن فانه كشاف عن
 حقائق التبريك والحق مضاف لبقاى الناول فانه تبيان
 لدلائل المعجزات واسرار البلاغة ايضا لمعالم البراهين والآثار
 الفصاحة بالتحقيق لغوامض مشكل كتابه ومغضله
 توبت للغوص على فرائدها ومغضله فانه كافي في
 ضوء المصباح الى انوار الناول وموارد شافيه عن الثباب
 الاكباد الى اسرار التبريك به ظهر لبايات آثار تراكيبه
 وضئى ومنه عذب غيايب بحار اساليبه وجنى لا يدرى
 الواسع المحرر خصا بصره وان كان سابقا لكل ما وصفا
 ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسرار التعليد فطيقوا
 يتفاحونه من غير توشى ونسبته تجوون في تحريدها صفة
 قول القيل والقال وتفترون من توير لظانهم على كد

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤



هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤



المقام والحال لا يخرج عن رتبة التقليد اعناهم حتى يشرح
 في رياض الفحص اجداهم ولا ترتفع غشاوه التعصب عن
 بصائرهم في منطية وقائق التعقل في ضامهم كل بضاعتهم
 اللجاجة والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد
 فيها ثبات التنبية للبرقعة الدقيقة انسان او النطق كالمحبة
 الحفية المكان واتى بعد ما قضت من بعض الفنون والحق
 واجلت في مستودعات اسرارهم قدرا في نطقه يعنى
 صدف الهم في الارتقاء الى مدارج الكمال وفطر الشف
 ياخذ العلم من اقواه الرجال على الترحيل الى جانيته فوارزم
 محط رجاله مرا فاضل ومجتم ارباب الفصائل صوفائه
 عنها بوابق الزمان وجريرتها عن طوارق الجدات فتمت
 عن هبات اليد الى اقبية ذخاير العلوم والمعارف
 ولا يلائق الاناس من عيون اللطائف وصرف شطرا
 من الذم الى الفحص عن وفائق علم البيان اراج
 الشيو الى الذين جازوا فصبات السنين في مضماره
 واباحته الجذاف الذين غاصوا على عمود النوايد
مجان وكشرا ما كان خالجا لقلبي ان اشركه كتاب تلخيص
المفصلة المنسوب الى الامام العلامة محمد باقر
وقدوة الانام **افصل المناخين** **الكل المتبحرين جلال**
الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب
وحسن افاض الله عليهم شايبة العفران واسكنهم
فرايس الحنان اذ قد وجدته مختصرا جامع لغرد اصول
هذا الفن وقواعده جاويا لتلك حساسه وعوايده محتويا

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة العامة
 رقم ١٢٣٤

مکتبہ اسلامیہ، لاہور

د. شمس الدین

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

١٠٠
 على العبر

على العبر

المصنف على المصنف ٢٨

جميع الذرر وحق المصطفى

النَّصْلُ نَصْلُ السَّهْمِ وَالسَّيْفِ وَالسَّكِينِ
وَالرَّمْحِ وَالْحَمْعِ نَصُولٌ وَنِصَالٌ فَتَرَى

جنتنا بالعلم صل على محمد وعلی خدیجه و آله

وذلك هو موضع ومن احسنه في القرون بالا فاور كن عا
ملاح قوم عي قاله بنس الملقب بـ شهاب الماراني
قوما حبيب واهله في شدة

وقد جمعها على بابها وأبوابها
التي بها السهام العريضة وهي بيوتهم
واحد لها من الفخار

عنك كتب النسيان وضربت بني ومنها محابا مستورا وعلتها
 شيئا كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا
 اسرار اجبر على اسائه وان احسن ندم عليه من ساعته ثم
 انجان فوط الملال وضيق البالي الى ان يلفظني ارض الى
 ارض وتجرني رفع الى فضاء حتى انحت بحجوسه مرارة حياها
 الله تعالى عن الافات ففتح الله عني منها عجا جنة النعيم
 بلية حبيبه ومقام كرم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واجتمعت
 الامان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم
 والهداية ونمذت نيران الجهد والقوايم وظل ليل الملك
 محمود اولوا الشريعة بالعرف معقودا وعاد عود الاسلام
 الى زواجره وارض روض الفضل الى كائنه ونظم شمل الخلايق
 بعد الشتات ووصل جيلهم عقيب البياض واستكمل الامام
 نلال العدل ومراحسان وارتفعوا في رياض الامن واليمان
 كل ذلك بما من دونه سلطان الاسلام ظل الله على الامام
 ما كل رقاب ملائم خليفة الله في العالم جامع بابه اهل
 الامان ما جى آثار الكفر والظلمان ناصر السوء الفوعة
 ساكن الطريقة المستقيمة باسط يده بالعدل والامان
 هادى اساس الجور والاعتساف وآل لواء الولاية في
 الافاق ما كل سرور الخلافة بالاستخفاف المجتهد نصيب
 شرافة الامن ورامان المتمثل لنص ان الله باخر بالعدل
 والاحسان الخالص كونه في اعلاء كلمه الله الصادق بينه
 في اجبا منه رسول الله **س** خليفة مكل برفاق سطوته
 والحق كان قد اتيه ملكا نجوم حول ذراه العالمون

عنك كتب النسيان

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

نرى الجحيم بيت الله معتركا **س** نرى نبي من رضى منه الزمان وكلم
 مكان في بلخ من يحطم جيلها الحار صاعقة من نصله فيها الى
 السماك لواء الشريعة قد تمسكها وصا دف الدش منها كل معسيف
 قد كان في كلمات التي مخرجها فالدين صار قدير العين قبيها
 والملك اقبل بالاقبال تمسكها عملا فاصبح يدعوه الورى ملكا ورثها
 فتجوا عينا غدا ملكا وسوا السلطان الغازي الميامي سبيل
 الله معتر الحق والذنا والدين بمها سلام ونعيم المسلم
 ابو الحسن محمد كوف لازالت اقطار مزارع شرقه بانوار
 مخدلة واغصان الخيرات مورقة بسيايب راقية فهو الذي
 صرف عنان الغنامة نحو جانية الاسلام وشيد بنيان الدائم
 انما اشرف على مرانهم وامطر على العالمين سحاب
 ملائكة وبرايعام وحقق من بينهم العالمين عزيد الاشبال
 ولم يدام **س** اقامت في الوفاك له اباد مع مراحوان
 واما من الحماة فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن
 ووسمت نسيان الاجبة والوطن وصرحت بهم لطفه مغبوطا
 محظوظا بعد عن عنايته ملحوظا محظوظا فشد ذلك عضده
 وقهر من عظمي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل
 لتضيحه وتدينه واستنهضت الدجول والخيول في تنقيح
 وتهذيب واصف الله ما سمع به في اشاد ذلك الفكر القادر وسبح
 بعون الله للنظر القاصر في محمد الله كبر امد فونا من جواهر
 الفوائد وبجر مشجونا شفايس الفرائد فجللته بجمع الحضرة
 العقلية وخدعه لشدة التبيين لازالت طمأن لحواف
 ملائكم وملاذ الهم من حوادث الايام وجنسا حصينا

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

[illegible]

علم البلاغة هو علم المعاني واللسان وعلم توابعها هو البدع من
اجل العلوم فبذلك وادبها يستلزم الحاجة الى تخصص العلوم
بالعربية لانهم لم يعلموا اهل جميع العلوم بل فصل طائفة من العلوم
اجل ما سواها وصغار من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه
وكل حزب بما لديهم فرحون اذ يرى بعلم البلاغة وتوابعها لاغير
من العلوم تعرف دقائق العربية واسرارها فكون من ادق
العلوم سترا وبه يكشف عن وجوه الالغاز في نظم النثر ان استازها

ملكون من اجل العلوم قدرا لان المواد يشف لا يستار مع فوائده
 معجزه تكونه في اعلى مراتب البلاغه لا مثاله على الدقائق والاسرار
 والخواص الخارجة عن حروف البشر ومنه وسيله الى تصديق
 الله عليه السلام في جميع ما جاء به ليثبت ائمة فيفتار بالسعادات
 والنيوثة ولا خروية ملكون من اجل العلوم لكون العلوم من
 اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات جلالة
 العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف اليوفى من ما ذكر

ليس الا ونفتن وجه الاعجاز لا أعلن كشرك الفناء عنها
 قلت مع كلامه انه يفتن ولا أعلن وصفه كالماضي وقد صرح
 بهذا وما ذكره من هذا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه لا يمكن وصفه
 بهذا القلم ولو بالذوق المكشوب منه لا يعبر عن العلوم وليس
 الجهر حقيقيا في مودعنا عرض عليهم فان العرف يعرف ذلك
 بحسب السليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المقامات

قوله في علم الاستدلال وجهه بلا عجز ولا مجز من حسن الفضا
والبلغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذه العالمة وفي موضع
في نسخة اخرى في المجلد الثاني

قال بعض الحكماء من اصاب اصل
الكلاب قال يعضكم كلب الفخار والاباحه
عبيها من علك العربيه تم

أولاً على بعد علم الأصول اكتشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذه
العلمين نعم الاعجاز سان وجه الاعجاز وادراكه حقيقة لامتناه
مراحله بهذا العلم لغير عالم الغيوب فلا يدخل كنهه بل لا علمه الفكر
الآن تحت علمه الشامل كما ذكره المتفاج وتسميه وقبول الاعجاز
في النفس بالاشياء المجتبه تحت استعار استعاره بالكتابة
واشتات الاستعار لها استعاره تخيلته وذكره الوجه ايهام او
تسميه الاعجاز بالصور الجسم استعاره بالكتابة

الوجه استعاره تجسيمه وكدعاستار تدبيره للاستعارة
 التجسيمه وقد جرتنا هذا على اصطلاح المصنف والقول
 قولان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزلي على الله عليه السلام
 ونظمه باللفظ كما تم مرتبه المعاني متناصفه الدلالات على حسب
 ما يقتضيه العقل لا التواليها في النطق وحتم بعضها الى بعض كيف
 ما اتفق على خلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار
 معنى بعضهم حتى لو قيل مكان ضرب بعض الحروف في بعض

وليس لا تخفى بحجج لا لفظ والا لما كان للطريف العليم مدخل
فتم لانها لا تتعدى انفس لا لفظ فلها اختار النظم على اللفظ
ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلامه كالبرزخ وكان القسم
الثالث من مفاتيح العلوم الذي صنعه الفاضل العلامة
سراج الملم والدين ابو يعقوب يوسف الكاظمي رحمه الله
بغفرته اعظم ما صنّف فيه كان في علم البلاغة وتوابعها
من الكتب المشهورة بان لما نفعنا بحسنه من اعطى لكونه لصنف

ثم بعد اى تكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من
 جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة فكل ما
 كان من قبيلها من الكتب المشهورة من
 جهة الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبة فكل ما

في التعليل
في التعليل
في التعليل

في التعليل
في التعليل
في التعليل

بعضها التي بها من بعض فوضها فلهذا وان شئت ان تعرف
صفت التعليل فليكن يكتب الشيخ عبد القادر ثارها كانه عند
قد انقسم فتنان في الآلية وكونها اجزاء وموتن في الكلام
وكونها كرها للاصول والقواعد متعلق بخلاف نفس الطام
وموقوف جمعا لان معمول المصدا لا تقدم عليه لانه عند العمل ما اول
بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا تقدم على الموصول
لكنه كندم جز من الية المتب الا على هذا والاطراف حان
اذا كان المعمول ظرفا وشبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم به راغبة في دن الله وشبهه هذا كثر في الكلام والتقدير
سكف وليس كل ما اول في حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما
يكفي راحة من الفعل لان له شيئا ليس لغيره لثمة من الية غير
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اشع في كل طرف ما
لم يشع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير موصول في محفوظ
عن الحشو ومما اذا المسبق عنه وعن التطويل ولو انزل
على اصل الامر بلا فائدة وسبب الفرق بينها في باب الالفاظ
وعن التعيد وهو كون الكلام متعلقا بتوقع على الالفاظ تحصيل
معناه فالله بعد جبر ان كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا لغيره ان كان محتاجا الى الايضاح لما فيه
من التعيد والى الجبر لما فيه من الحشو الفيت مختصا بآداب
لما ان كان ما تقدم شيئا ثالثا مختصا بآداب
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كل ما يطبق على اجزائها
كاستفاد من احكامها كقولنا في حكم القينة على المتكبر في كونه
فانه يطبق على ان زيد قائم وان عمر واركب وغير ذلك مما يلحق الى

في التعليل
في التعليل
في التعليل

في التعليل
في التعليل
في التعليل

المشكر بان يقال هذا الكلام مع المشكر وكل كلام مع المشكر يؤكد فيجاء
انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حسوا
من الاثمة ومن الجنيات الى ذلك لا يضاف القواعد والاصول
الى فهم المستفيد والشواهد من الجنيات يستشهد بها في
اثبات القواعد لكونها من التثليل او من كلام العرب الموثوق
بغيرهم فمن اخضع من الاثمة ولم ان من الاثمة ولو انقص
جها بالضم والفتح للاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطامة
وبالفتح المستقيمة وقد استعمل الالكوفي قوله لا يؤك جها معك
الى معمولين والمعنى لا امنعك جها وحذف هذا المعمول الاول
لانه غير مقصود اى لم امنع اجتهادك تحقيقه اى المختصر يعني
في تحقيق ما ذكرناه في المختصر من الالفاظ وتهدية اى تنقيحه
وتبسيط المختصر ترتيبا اقرب لنا ولا اى اخذا وموتن للاصل
مما اذا كان في ليؤخذ من ترتيبه اى ترتيب السكاكي او القسم
اشاطت اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في
اختصاره لعل اى المختصر ترتيبا مفعولا لما تضمنه معنى لم
ارباله كانه وكل تركت المبالغة اختصاره ترتيبا لتعاليمه
اى تناوله وطلب التسهيل فهمه على طالبه ولو لم تأول الفعل
المؤن بالثبوت على ما ذكره لان المعنى ان المبالغة في الاختصار
لم تكن للتسهيل والتسهيل بل لا مراءى وهذا معنى على اصل
ذكره الشيخ ولا بل لا عجزا ومما ان حكم الية اذا دخل على
كلام فيه تعيد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التعيد وان يقع
في خصوصه فلا اذا قيل لم يأت القوم اجتمعوا كان نفث
الاجتماع وهذا ما لا سبيل الى التعليل فيه ولو ان افقط

في التعليل
في التعليل
في التعليل

المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوائد عشرت المأخذ في بعض كتب
القوم عليها اي على الفوائد ورواها لم اظفر ان لم افر في كلام
اجد من القوم بالتصريح بها اي بالرواية ولا الاشارة اليها بان
يكون كلامهم على وجه عكس كصياح عن بالبعية وان لم يقصد بها
نعم لم يقصدوا بها الا لثبوتها كبعض اعتراضات على المنهاج
وغیره ولقد انجزت جعل ملتقطات كتب الاثمة فوائد وخبرنا
خالصه رواه الله وسنته تخبر عن المنهاج وانا اسأل الله لا يوفق للاول
تقديم المسند له منها وجه حسن او لا يوفق للثاني
للتفوق وكان قصد جعل الروايات في الجمل الاسمي وانما
ان قصد الاستمرار في رسمه نظرا لحصوله من المصارف في
في قوله لو طبع في كثير من الامور من فخله حال من ان يقع
به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المنهاج والقسم الثالث
منه انما هي الله وان ذلك في النفع وهو حسن اي مجيب وكافي
لا اسأل غيره فها هذا كان الانسب ان يقول والله اسألك
بتقديم المنقول ونعم الوكيل عطف اقا على جملة مدح حسن
والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فكون من باب
عطف الجملة الفعلية الانسانية على الاسمية الاخبارية واقا على
حسن اي هو نعم الوكيل وجه فالمخصوص هو الضمير المتقديم
كما صرح به صاحب المنهاج وغيره في قولنا نعم العبد فكون

هذا المختصر في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور

من القواعد وغيرها فوائد عشرت المأخذ في بعض كتب
القوم عليها اي على الفوائد ورواها لم اظفر ان لم افر في كلام
اجد من القوم بالتصريح بها اي بالرواية ولا الاشارة اليها بان
يكون كلامهم على وجه عكس كصياح عن بالبعية وان لم يقصد بها
نعم لم يقصدوا بها الا لثبوتها كبعض اعتراضات على المنهاج
وغیره ولقد انجزت جعل ملتقطات كتب الاثمة فوائد وخبرنا
خالصه رواه الله وسنته تخبر عن المنهاج وانا اسأل الله لا يوفق للاول

تقديم المسند له منها وجه حسن او لا يوفق للثاني
للتفوق وكان قصد جعل الروايات في الجمل الاسمي وانما
ان قصد الاستمرار في رسمه نظرا لحصوله من المصارف في
في قوله لو طبع في كثير من الامور من فخله حال من ان يقع
به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المنهاج والقسم الثالث
منه انما هي الله وان ذلك في النفع وهو حسن اي مجيب وكافي
لا اسأل غيره فها هذا كان الانسب ان يقول والله اسألك

هذا المختصر في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور

هذا المختصر في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور
من القواعد وغيرها فوائد عشرت المأخذ في بعض كتب
القوم عليها اي على الفوائد ورواها لم اظفر ان لم افر في كلام
اجد من القوم بالتصريح بها اي بالرواية ولا الاشارة اليها بان
يكون كلامهم على وجه عكس كصياح عن بالبعية وان لم يقصد بها
نعم لم يقصدوا بها الا لثبوتها كبعض اعتراضات على المنهاج
وغیره ولقد انجزت جعل ملتقطات كتب الاثمة فوائد وخبرنا
خالصه رواه الله وسنته تخبر عن المنهاج وانا اسأل الله لا يوفق للاول
تقديم المسند له منها وجه حسن او لا يوفق للثاني
للتفوق وكان قصد جعل الروايات في الجمل الاسمي وانما
ان قصد الاستمرار في رسمه نظرا لحصوله من المصارف في
في قوله لو طبع في كثير من الامور من فخله حال من ان يقع
به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المنهاج والقسم الثالث
منه انما هي الله وان ذلك في النفع وهو حسن اي مجيب وكافي
لا اسأل غيره فها هذا كان الانسب ان يقول والله اسألك
بتقديم المنقول ونعم الوكيل عطف اقا على جملة مدح حسن
والمخصوص محذوف كما في قوله نعم العبد فكون من باب
عطف الجملة الفعلية الانسانية على الاسمية الاخبارية واقا على
حسن اي هو نعم الوكيل وجه فالمخصوص هو الضمير المتقديم
كما صرح به صاحب المنهاج وغيره في قولنا نعم العبد فكون

هذا المختصر في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور

اقا

هذا المختصر في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقصيلا
تصريحا اولا وتلويا ثانيا عينا ما ذكرنا وتعرفنا ثانيا حشوا وصف
مولفم بان مختصر حشوا سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو
ولا تعقيد كما في القسم الثالث واصفنا الى ذلك المذكور

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

الكسافي في قوله مستكتب ما قالوا وغير ذلك فقل فصاحه الكلام
 فلو صرح ما ذكره من كثر التكرار وسوء كذا الشئ مرة بعد اخرى
 وكثيره ان يكون فوق الواحد وتباع براصافات فليس التكرار
 كقوله اي قول اي الطبيب وشيخه في غمرة بعد غمرة الغدرة
 ما يعجز عن المأو والمراد الشدة شدة ففعل عن فاعل
 من السمع وسوءه عذو القدرين يستوي فنه المذكر والمؤنث
 واراد بها قدسا حسنة الجزين لا تشوب رأكبها كانها تجر في الماء
 لها صفة شدة منها حال من شواهد وعلمها فتعلق بها وشواهد
 فاعل الظرف اي لها لا عتاد على الموصوف والضماد كلها
 لسبب من ان لها من نفسها علاقات شاهدة على كجائتها وتباع
 الاضافات مثل قوله اي ابن نابتك جماعة جوعى جوعى الجندل
 ايسمى ففهم اضافة عامة الى جوعى ومن ارض ذوات رمل
 مستوية لا تثبت شيئا تانث الاجرة قصرها للذات واداء
 جوعى الى جوعى ومن مفضل الشئ واصافة جوعى الى الجندل
 ومن ارض ذوات جمان والسمي هدير الجمام وكوه وتامة
 فانت عذرائ من شقاء وسيمع اي حيتت اراك شعاد
 وتسمي صوتك نكال فلان عذرائ منى ومسمع اي حيتت اراء
 واسمع قوله كذا الصياح وهو نظم لان كلاما من كثرة
 التكرار وتباع براصافات ان ثقل اللفظ يسببه على اللسان
 فقد حصل للاخترازة عنه بالتألف والافلا تحل بالقصاصة كلف
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكرم من الكرم من الكرم من
 الكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ
 عبد القادر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
 اي اني ان سمر عن الاماوات

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل
 كقوله فالتى الاجباب وحول الليل على راي كثر في الخضم من
 عطف الانشأ على الاخبار وهذا وان الشروع في المقصود
 فمما رتب المختصر على مقدمه وثله فقول لان المذكور
 فيه اما ان يكون من قبل المقاصد في هذا الفن او لا التا المقدم
 والاول ان كان العرض منه الاخترازة عن الخاطرة فاداه الموار
 هو الفن الاول والاما ان كان العرض عنه الاخترازة عن التعبد
 المعنوي هو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التعبد
 الفن الثالث وعلمه منه كما مر يدفع بالا سطر وقيل
 رتبة على مقدمه وثله فقول وقاية لان التا ان توقف عليه
 المقصود فهو مقدمه والافق ان التا ان التا ان التا ان التا ان
 الفن الثالث كما يتبين هناك انشأ الله تعالى ولما الخ طام
 في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صا
 كل منها معروفا فقرة بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها
 ولا اشارة اليها فلم يكن لتعرفها معنى فذكرها وقال مقدمه
 اي هذه مقدمه في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم
 البلاغة في علم المعاني واللسان وما ينصل بذلك مما يتساق اليه
 الكلام ومخصوصها ان تعرف على الخمين والتفصيل غاية العلم
 التلاوة ووجه الاحتجاج اليها والمقدمة ما فقرة من مقدمه
 الحديث على الجماعة المتقدمة منها من قد تم عن تقدم يقال مقدمه
 العلم لما يتوقف عليه مسانلة كونه حقه وغايته وموضوعه
 ومقدمه الكتاب لظرافة من كلامه قد تم امام المقصود
 لا يتبالي به واتفاق لها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

هذا هو الكلام الذي هو في الحقيقة كلام الله تعالى
 وهو الذي لا يحد ولا يحصى ولا ينفذ ولا يغير
 ولا يبدل ولا يمتد ولا ينقطع ولا يذوق ولا يذوق
 ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق ولا يذوق

۱۸۸۷-۱۸۸۸

فرف البعض من مقدمه العلم ومقدمه الكتاب اشكل عليهم
 امر ان اجتمعوا في التفقي عنها الى تكلف احد ما بيان توقف
 مسائل العلوم الثلاثة عما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره
 صاحب الفصاحه في آخر المعاني والسان والثاني ما وقع
 في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان جد العلم والغرض منه
 وموضوعه زعمنا انه ان هذا عين المقدمة واعلم ان الناس
 في تفسير الفصاحه والسلاعه اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها
 الا الاكتفاء فالاولى ان تقتصر على تعريفات الكتاب فنقول
 الفصاحه وهي في الاصل تنبى عن الابانه والظهور يقال افصح
 الارجح وافصح اذا انطلق لسانه وفككت لغته من اللكنه
 وجازت فلم يلحن وافصح به ان صرح بوصف بها المرحه يقال
 كلمه فصيح والكلام يقال كلام فصيح في البشر وقصيده فصيح
 في النظم والمبكم يقال كاتب قصيد وشاعر قصيد والبالاعه وهي
 تنبى عن الوصول ولا تنبى بوصف بها الاخير ان اى الكلام والمبكم
 فقط دون المرحه يقال كلام بلع ورجل بلع ولم تسمع كليم
 بلع وفول فقط من اسماء الافعال نحو اتم وكثر اتما بقصد بالافعال
 ترتيبا للفظ وكانه جازا شرط محذوف ان اذا وصفت بها
 الاخيرين فقط ان فاعله عن وصف الاول بها واعلم انه لما كان
 الفصاحه عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على انقوائين المستنبطه
 من لغتهم كلامهم كثر استعمال عا التسميه العرب الموقوف
 بعربيتهم وقد علموا بالاشعار ان اللفاظ الكثيره الذور فيما بينهم
 هي التي يكون جاريتها على اللسان سالمة من ثبات الحروف والكلمات
 ومن الغرامه والتعقيد اللفظي والمعنوي حرم المصنف بان
 امره ان يورد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الفرط

اللفظ الفصح ما يكون سبباً عن مخالفة القوانين والتأثير والفرقة
والثقة وقد تسمى في تفسير الفصحية من بالخصوص مما ذكره كقولهم
والثقة وقد تسمى في تفسير الفصحية من بالخصوص مما ذكره كقولهم

اللفظ الفصح ما يكون سائلا عن مخالفته القوانين والتأويل والغرام
والتعبد وقد نساخ في تفسير الفصح ما بالخصوص مما ذكره لكوم في قوله
لا زالا تسهلا للآخر ثم لا كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللفظ
ومن الكلام الى النحو وكانت الغرام مختصة بالمفرد والتعبد
بالكلام حتى صار فصاح المفرد والكلام كأنها حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة عند مع تقال لمعان محصولها لغة الكلام على
وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة
للتكلم عن آخر بآثار أولا الى تفسيرها باعتبارها تقان وصفا لم
ثم عرف في كلامها على وجه يخصه ويليق به لتعدد وجه الخلق المختلفة
في تعريف واحد لا يوجد مشتركة بينها كالمصان المشرك بين
الانسان والفرس وغيره ما لان الخلاف الفصاحة على الاصنام
الثلاثة من الخلاف اللفظ المشترك على معانيه المختلفة فخرج الى
الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعدد تعريف مطلق العين السائل
للتكلم والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة
على هذا الوجه ما لم يجد في كلام الناس كثيرا اخذ من الخلاف فاتهم
ومعتبرا راتهم ولا يبعدون ان لا يوافقوا في قولهم لم اجد كلاما
كما يصح لتعريفهم بانهم لا يدخلون في تعريف الالفاظ ولا الخفا
الى ان يحاسب عنه ما ان الموارد بالناس الناس المعهودون ثم لما كان
معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصح كما تكونها فاقول في تعريف
البلاغة وجب تدعيها ولذا بقينه وجب تدعيم فصاحه المفرد
فالفساحه الكائنه في المفرد فلو صرح من سافر الى وف والغرام
ومخالفة القياس اللغوي ان المستبط من استقرار اللفظ حتى
لو وجد في الكلمة من هذه الثلاثة لا تكون فصاحه فالتأويل وصف

الحمد لله الذي جعل اللغة العربية
العلم والبيان
والله اعلم بالصواب

بشارة الى ان المعنى على السلب الكلي لا يرفع
اليجاب الكلية

تكلم على تكلمكم على ذي جنة افر نفخوا عنه اي اجتمعتم بنحو
 عن كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكره جارا له في النايق انه
 قال الياء خط مبر ابو علفه بعض حرف البصر فيها جنة
 جنة فوئب عليه قوم فاقبلوا يعبرون اياهه ويؤدون
 اذنه فافلت من ايدهم وقال ما لكم تكلمكم على كذا تكون
 على ذي جنة افر نفخوا عنه فقال بعضهم دعوه فان شيطان
 يتكلم بالهذية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعد كونه
 في قول الصحاح ومفله وجا جيا فرجا اي قد فاقا طولها واما
 اي شعر السود كالنجم وحريرا اي انها مسترجعا اي كالسيف
 الشرجي في الدقة ولا استواء وسرج اسم من تنسب اليه
 السيوف او كالسراج في البرق واللمعان وهذا قريب من
 قولهم سرج وجهه بالسراج حسن وسرج الله وجهه اجمع
 وحسنه واعلم جعل اسم مفعول منه الاحتمال انهم لم يعثروا
 على هذا الاستعمال وان يكون هذا مؤلدا مستجدا من السراج
 على انه لا بعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب
 الغراب واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه
 اي حسنه وبجمله انشد هذا المصراع لا يقال الغراب كمالهم
 من كبرهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة
 المعيار وهي حسب قوم وون قوم والوحشية هي المستعمل
 على تركيب بنفط الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب
 يجوز ان يكون عذبة ملا حسن تفسره بالوحشية بل الوحشية
 قد راد كقصاصه المفرد وان ارد بالوحشية غير ما ذكره
 نسلم ان الغراب تدل المعنى تلي بالقصاصه لاننا نمول هذا

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

ايضا
 وحشية

ايضا اصطلاح مذكورة كثير حيث قالوا الوحش منسوب
 الى الوحش الذي يسكن القفار واستعربت للمالطه التي
 لم توشح استعمالها والوحش قسيان غريب حسن وغريب
 قبيح والغريب الحسن هو الذي لا تعاد استعماله على
 العرب لانهم لم يكن وحشا عندهم وذلك مثل شربيقه واشجته
 والظفر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غيب القرقر
 والحديث والغريب القبيح تعاد استعماله مطلقا وبمع الوحش
 الغليظ وهو ان يكون مع كونه غيبا استعماله ثقيل على السمع
 كقوله على الذوق ونسج المتوجع ايضا وذلك مثل تجشع للفرد
 والظفر هو الذي لا يترك استعماله في ذلك وقولك غير تامة المعنى
 ولا ما نوسه لا استعماله لغريب للوحش من كونه محلا بالنفس
 المتداوله فيما بينهم كما هو الفسار وان اردت بالقصاصه معنى
 آخر وزعمت ان شيئا من التناقض والغرابه والمخالفة لا تخل
 بالقصاصه ولا يشاخصه والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف
 القانون المستطب من تتبع لغة العرب اي مفردات
 انما لهم الموضوعه او ما سوية حكمها كوضوب الاعلال في كونه
 تام والادغام في ثبوته وغير ذلك مما شمل عليه علم النظم
 واما نحو اي يائي وعور واستجوز وقطط شعرة وآل وقار
 وما اشبه ذلك من الشواذ القابضة في اللغة فليست من
 المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فمن حكم المستثناة
 مكانة القياس كذا الا ان هذه الصور بل المخالفة لا تكون
 على وفق ما ثبتت عن الواضع نحو الاجل في كل الادغام في
 قوله الحمد لله العلي الاجل والقياس الاجل في كل

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

ايضا
 وحشية

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

هذا هو الوجه الذي ذكره الجوهري في الصحاح

ای الہامی

ای الہی

نماز
: نقص

اسمنا الفاضل الذي ساءه غايه الج

[illegible]

انما حاصل الكلام فصحا با من احد ما وردت
والاخر عدوت اما الوردت فيكون كلامه فصحا
فمن لو كان بعضها غير فصحا يكون الكلام فصحا
واما العدوت فتكون من امر الالف الى ما قبلها
والاعدوت وضعف الف الالف اذا لم يجرها علم ان مع
فصاحتها لو جعلت كالاسم الكلام لم يجر عدوت من امر من غير
فصحا

فصل سوال من الكلام والوردت منها
الاسم من الفعل من الالف وفيها بلا خفي
ومع نظر لانه لا يكون هذا التناقض
لما هو

لان قوله فصاحتها قد لسا قولاً للكلوم والنور
 مان وكل يعلم بالظن الاولى مما لا يثبت اليه في العرفان
 لا سيما مع ظهور الوجه الصحيح به

فقد كان انما امره ان يغيب فلما فرغ من التمام من اعلامه
العربية المثلثة لم يبق له الا احسان الاسماء له

ليس قريب فرب اسم رجل قريب صلة وقبره حرم مكان
 قف لى خال من الماء والكلام ومنه ما دون ذلك مثل قوله
 انى انى عام كرم منى امدية امدية والورث معى واذا ما لم
 لى وحبك الورث مبتدا خبره معى الوال والخال لى لاشاركنى
 امدية طاحنه لانه انما سقى المدة دون الملامه ولى لست
 اذا والفعل الماضى هنا اعتبار لطيف وسواها ما ثبوت
 الدعوى كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن معاملة المدة
 باللوم دون الذم والى ما جاء به الصاحب قال المصنف
 فانه امدية تظلم لما من انى والى من القرب ولعله اراد ان
 شيئا من الفعل فاذا انضم اليه امدية التضايف ذلك التضرر
 وحصل التضايف لم يرد ان محذو امدية عن نفسه فان مثله واقع
 فى التضرر فوضيحه والقول بان شئمال التضرر على كلام عن نفسه
 مما لا يجزئ عليه المؤمن صرح بذلك لئن التمدد وسوا ذلك من
 عاب هذا التمدد على اى عام حيث قال هذا الفكر مرة امدية
 امدية مع الجمع من الى والى وما من حروف الخلق خارج
 عن جرد الاعتدال فاخذ كل التاقد ولو قال فان تكرر
 امدية تظلم كان اولى ومن المثالين فوق آخر وهو تضرر
 التضرر فى سلاول نفس اجتماع الكلمات فى تلك حروف منها
 وزعم بعضهم ان من السافح كلمة مع اخرى غير متاسبه لها
 كجاء سفل مع قندل ومسجد بالنسب الى التماهى مثلاً وسوا
 وهم لانه لا يوجب التضرر على اللسان فهو انما يخل بالبلاد
 دون الفضاخ والتعبد لى كون الكلام مقعدا على ان المصنف
 من المبنى للمفعول ان لا يكون كالمرد لالام على المدة منه فلهذا

اما فى النظم بان لا يكون ثوبت الالفاظ على وفق ترتيب المعاني
 بسبب تقدم او تاخر او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب
 صعوبة فهم المراد وان كان ثابتاً الكلام جارياً على القواعد
 فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شائع
 مراد استعماله كلام العرب يجوز ان يكون التعقيد حاصل ببعض
 منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التام
 لا يكون فغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم تقول
 الفرد وف فى مدح خال هشام بن عبد الملك وسواها هم
 بن هشام بن اسماعيل المحذوف وما مثله فى الناس الا مثلاً
 ابو احم حتى ابوه تقارب اى ايسر مثله فى الناس حتى تقارب
 اى ايسر تشبهه فى المضائق الا مثلاً اعلى الملك والمالى اعنى
 هشام ابو احم اى امم ذلك الملك ابو احم ابو ابراهيم المدح
 والحمد صفته ملكا اى لا عائلته احد الا ابن اخيه الذى هو هشام
 فقيه فصل من المبتدا والخبر اعنى ابو احم ابوه بالاخيه الذى
 مدح ومن الموصوف والصفة اعنى حتى تقارب بالاخيه الذى
 هو ابو احم وتقدم للمستثنى اعنى ملكا على المستثنى منه اعنى حتى
 ولهذا نصبه والا فالخبر البديل فهذا التمدد شائع مراد
 لكنه اوجب زيادة فى التعقيد فلهذا مثله مبتدا وخبره
 وما غير عام على اللغة التمهيدية وقيل بالعكس وبطلان
 العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلنا فى المعنى بطريق
 بالتمام فى قولنا لئن مماثل فى الناس حتى تقارب اولى ليس
 تقارب مماثل لى الناس فاصح ان مثله اسم ما وفى الناس
 خبره حتى تقارب بدل من مثله فقيه فصل من البديل والمبديل

الكلام
 المخرج

قوله فان سبب التعقيد جواب سؤال اورد الخلق
 وهو ام الطامع ان ذكر احد الاخرين من ضعف التام
 والتعقيد اللفظي لى عن الآخر لان التعقيد اللفظي
 يشاء من الخلق اصل لفظي بدق فزعم بدل عليها
 وكذا اضعف التام فاحسب ما كور ان يحسن
 التعقيد ما شاع عنه امور موصيه لضعفه فقيه
 المراد وان كان كل منها جارياً على القواعد فقيه
 فساد ما قيل ان لا حاشية سان التعقيد البتة
 لان ذكره بعد المستثنى على المستثنى
 زائد التعقيد وهو مما يقبل

لان التوضيح ان عائلته امدية تقارب وهذا اضعف
 وهو ان يكون الملك على ما بناه او بالحق
 وهو ان يكون الملك على ما بناه او بالحق
 وهو ان يكون الملك على ما بناه او بالحق

واما في الاسئلة التي لا يكون لها الدلالة على الدار فخلد في اسئلة
الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى انك المقصود
وذلك الخلل يكون لا يوافق اللوازم البعيدة المفتحة الى الوسائط
الكثيرة مع خفاء القرآن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو
عباس بن الاخنف سألني بعد الدار عنكم لتقريب او تشكيب
اي خشيته بالرفع وهذا الدوام الصريح المبني عليها كلام
الشعر في دلائل ما عجزوا النصيب فوقف عيسى الذمور
لتجدي جعل سلب الذمور وهو البكاء كناية عما يلزم فراق
الاجبة من الكابة والجزن واصاب لانه كثيرا ما تجعل دلهلا
عليه يقال البكاء واضحكني اي سألني ويستثنى البكاء في اليد
وبارتبا اضحكني الدهر عما يدرني ولكنه اخطأ في الكناية عما
يوصيه دوام التلافي والوصال من الفرح والسرور بخروج
العين فان الاسئلة من جمود العين الى تحللها بالذمور
حالي اذ ان البكاء في حال الجزن كما مضى في الاجبة لا الى
ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاجد قار
وهو اصله الاجبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت
عيني جامدة كما يقال لا اقبل الله عيني ونفسي سبعة جلاء
لا مطرف فيها وناقمة جاد الابن لها كانا نخلان بالمطر والابن
قال الحماة الا ان عينا لم تجد يوم واسطه عليك بجاري دفوعها
بمفوض فان سئل استعمال الجوز في مطلق خلق العين من الدم
محاذ من باب استعمال المقتضى المطلق ثم كفي به عن المسئلة
لكونه لازما لها عادة طيف هذا انما كفي بصح الكلام واستفاحته
ولا يخرج عن التعمد المعنوي لظهور ان الذهن لا تنقل الى

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

الاجبة من الكابة

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

في السبب لا امر وضرته النادرة في السبب الغائبة في
يوم تقوم الحساب اي اهلهم لاجلهم وقد خسر من فرفسه
للاستاد المجاز امدان احدهما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر كجور جلي عبد وانما من اقبال وادبار على ما مر
والثاني وصف الشيء بوصف محذرة وصاحبه مثل الكتاب الحكم
والاستلوه الحكم فان المعنى للفاعل قد اسند الى المفعول
اي كمن لا الى المفعول الذي يلا بسبه ذلك المسند اليه فعل آخر من
افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه لما مر ان المفعول
الذي يكون اسناد اليه محاذ يجب ان يكون مما يلا بسبه ذلك
المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلا بسبه فعل آخر من
افعال فاعله كوا الضلال البعيد والعدا اب الاليم فان البعيد
انما هو الضال والاليم هو المعتذب فوصف به فعله كجور جلي
كذا في الكساف ولما مر ان هذا المصدر مما يلا بسبه ذلك المسند
ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده حاز كما انه ليس
محققه وعن الثاني بان الملا بسبه اعم من ان يكون بواسطة
حرف او بدونها وهذه الضمير من قبل الاول اذ لا يصلح هو
حكمه في اسلوبه وكتابه وبعيد واليه ضلاله وعذابه فتكون مما
للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتاقل وقس عليهم
نظامه والمعتذب عند صاحب الكساف يكتسب ما اسند
اليه الفعل فاعله الحقيقي لانه قال المجاز العفا ان اسند
الفعل الى شيء يكتسب بالذمور المحقق لم يكتسب النجان
بالمستدبرين في قوله في فم الحرج تجارهم وكذا ان تجعل اعتبار
هذا من قبل الاستاد الى السبب فان كل كثيرا ما

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

لن

هذا هو المعنى الاول
المفهوم بحسب اللغة

بطلان المحارز العتيق ما لا يشمله هذا التعريف من كونه قولاً
 شافياً منها وحكم الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق
 الليلم اهل الدار قولنا اعني انبات الريح وجعل الارباع
 وكقولهم لا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نوحث ليلكم
 واجريت النهر وما اشبه ذلك من التشبيه لا يضاف له
 والمحرر ان المحارز العتيق اعم من ان يكون في النسب
 او غيرهما فكما ان اسناد الفعل الى غير صاحبه ان
 محارز فكذا الشاعرة على غير صاحبه ان يوقع عليه
 الى غير صاحبه ان يضاف اليه لانه حارز موضعه الاصل
 في الكتاب اما تعريف المحارز العتيق في اسناد خاصه او
 المطلقة باعتبار انما جعل في اسناد المذكورة التعريف اعم من
 ان يدل عليه الكلام بصريحه كما هو او يكون مستلماً له كما هو
 بما شمله فانه جعل فيها البين شافياً والليل والنهار ما كثر
 والليله مسروقه والاحمر مطاعاً وكذا فيما جعل الفاعل المحارز
 محسراً كقوله او ليس شتر مكانا واضل سبيلا لان التمسر
 في الاصل فاعل فتدبر فانه تحت نفيس واعلم ان هذا المحارز
 قد يدل عليه صريحاً كما هو وقد يكون كناية كما هو في قولهم
 ينزل الهموم انه من المحارز العتيق حيث جعل الهموم محزونه
 بقدره اضافة التسليم اليها فافهم وقس ولا تقتصر المحارز
 العتيق على ما نفهم من كلام السكاكي والمصنف وقولنا
 التعريف تناول خسر كوما من فعل الجاهل اليك
 الريح البقل رأينا ما نبأ ش عن الريح هذا الاسناد وان
 كان الى غير ما سوله لكن لا ناول فيه لانه مراد وعقده وكذا

هذا هو
 التعريف
 الذي هو
 في الكتاب

له هو سببه وانما هو انما هو سببه

ش

في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الدكر يكون للاعتداد
 بالكلية في اللفظ فلا عند المحذف الى العقل كقوله قال لي كلف
 انت قلت عليه لم يقل انا عليه للاعتداد والتجديد المحارز
 او اختيار بقية السامع هل تنبيه ام لا او اختيار مقدار بقية
 هل تنبيه بالقرآن الحقيقه ام لا او ايهام صوته ان المسند اليه
 من لسانك تعظيماً له وافخاماً او عكسه ان ايهام صوته لسانك
 عنه تحميداً له واهانة او تأني لا انكار ويتصور لهذه الجاهه نحو
 فاسق فاجب ان زيد ليتبين ان تقول ما اردته بل غيره
 او تعنيته او اذ عياناً من التعيين او نحو ذلك كضيق المقام عن
 اجماله الكلام بسبب ضجيره او سبباً او قوت فوصيه او
 محارز على وزن او سجع او قافيه او ما اشبه ذلك كقول السجاء
 عزاء فان المقام لا يسهل ان يقال هذا عزاء فاصطادوه
 او كالاختفاء عن عمد المحارز من الحاضر مثل ما لو كانا
 لا استحال الوارث على تركه مثل رقيه من غير رايه وشيئته
 آخرها من اخبرهم او على تركه نطاسه كما في الرفع على المدح او
 الذم او الترحيم فانهم له يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد
 الله ايهن الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يدكوار جلا في
 من شأنه كذا وكذا وبعد ان يدكوار الديار والمنازل ربيع كذا وكذا
 وهذه طريقه مستعمه عند من وقد يكون المسند اليه المحذوف
 هو الفاعل وقد يحجب اسناد الفعل الى المفعول والافقر
 هذا الى القيسه الداله على تعين المحذوف بل الى مجرد الغرض
 الداعي الى المحذف مثل قبل الخارج لعمد لا عتياً بشأن
 قاتله وانما المقصود ان تقول ليؤمن من شره وقد يكون

والظاهر ان كذا هو اصله عن العتيق
 له من احد ما اذا كان في شئ
 المثال وهو خالف في شئ
 التوطيع والتمويه بقوله او ادعاه ان تعين لم يزل

حذف الشيء اشعاراً بأنه يلغى من النجاسة حبلًا لا يمكن ذكره
 قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم الى الملة التي
 او الخالة او الطريقة في الحذف فخاصة لا يوجد في الذكر او يلغى من
 النجاسة الى حيث لا تقبل المتكلم على اجرائه على اللسان
 او السامع على استماعه ولهذا اذا قلنا كلف فلان سائلا
 عن الواقع في بليته يقال لا تشأله عنه اما لانه يتجزأ ان يكون
 على لسانه ما هو فيه لفظا عنه واضحا في المتكلم واما لانك
 تقدر على استماعه لا يجازي شتم السامع واخبرنا واما ذكره فلكونه
 من الذكر لاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتساب لضعف
 التعويل على القرينة او التنبية على غباوة السامع او زيادة
 مدافعة والتفريد وحسنه او لتلك مع المتكلمين سكر داسم اوليك
 مراد من تنبيهها على انهم كما شئت لهم الاثمة بالبدن في ثابته على هذين
 لهم بالفلان فحلت كل من الاثنتين في غيرهم بها عن غيرهم
 بالمتابعة التي لو انعدت كفت محبة على اجرائها او اخبار تعلمهم
 او اهانته او التبرك بذكره او استلزامه او وسط الكلام على
 حيث مراد صفا مطلوب ان في مقام يكون اصفا السامع
 مطلوب لا يتكلم لعلته وشرفه ولهذا يقال الكلام مع الاجبة
 وتكون ان يكون حيث مستغارا للذات وقد يكون بسبب الكلام
 في مقام لا اختيار والابتها لا وعير ذلك من الة اعتبارات
 المناسبة كما قال كل من يتكلم مقول بئينا جيب الله
 ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاما وصف وقد
 تذكر المسند الله للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية
 او التمجيد على اي مع حيث لا يكون له سبيل الى الانكار

في

له في قوله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم الى الملة التي
 او الخالة او الطريقة في الحذف فخاصة لا يوجد في الذكر او يلغى من
 النجاسة الى حيث لا تقبل المتكلم على اجرائه على اللسان
 او السامع على استماعه ولهذا اذا قلنا كلف فلان سائلا
 عن الواقع في بليته يقال لا تشأله عنه اما لانه يتجزأ ان يكون
 على لسانه ما هو فيه لفظا عنه واضحا في المتكلم واما لانك
 تقدر على استماعه لا يجازي شتم السامع واخبرنا واما ذكره فلكونه
 من الذكر لاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتساب لضعف
 التعويل على القرينة او التنبية على غباوة السامع او زيادة
 مدافعة والتفريد وحسنه او لتلك مع المتكلمين سكر داسم اوليك
 مراد من تنبيهها على انهم كما شئت لهم الاثمة بالبدن في ثابته على هذين
 لهم بالفلان فحلت كل من الاثنتين في غيرهم بها عن غيرهم
 بالمتابعة التي لو انعدت كفت محبة على اجرائها او اخبار تعلمهم
 او اهانته او التبرك بذكره او استلزامه او وسط الكلام على
 حيث مراد صفا مطلوب ان في مقام يكون اصفا السامع
 مطلوب لا يتكلم لعلته وشرفه ولهذا يقال الكلام مع الاجبة
 وتكون ان يكون حيث مستغارا للذات وقد يكون بسبب الكلام
 في مقام لا اختيار والابتها لا وعير ذلك من الة اعتبارات
 المناسبة كما قال كل من يتكلم مقول بئينا جيب الله
 ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاما وصف وقد
 تذكر المسند الله للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية
 او التمجيد على اي مع حيث لا يكون له سبيل الى الانكار

هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب الفتاوى مقتضيا
 لذلك ان يكون الجنب عام النسبة الى كل مسند الله والمراد
 تخصيصه بمقتضى تميزه عام ومحمود في الدار
 واعتبر من المصنف عليه بأنه ان فاعتب قرينة يدل عليه
 ان حذف فمحمود الجنب وادارة تخصيصه بمقتضى وجودها لا
 تخصيصا بذكره بل له بدان يفيها اليها اجرائها كالتبرك
 وبما استلزامه ونحو ذلك ليس في الذكر على الحذف وان لم يتم
 قرينة كان ذكره واحبا له نفاضا في الحذف لانه قضا عموم
 النسبة وادارة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وادارة
 التخصيص تفصيل لا اتفاق قرينة الحذف ويجوز له لانه اذا لم
 يكن عام النسبة هو خالق كل شيء فغيره من ان المراد من الله
 وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه بخير من هذا القائل
 الفاجد فغيره من ان المراد كل اجرة ولا يخفى بالقرينة سوس ما
 يدل على المراد وقبل مصادقة فيكون ذكره واجبا لاراجها
 والمقتضى ما يكون غير حيا لا موصيا او فكون ذكره واحبا فلا ينفك
 مقتضى الحال والحوال ان المقتضى اعم من الموجب المرجح
 ولا يتم المناقاة من وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال طائفة
 من مقتضيات الاجوال هذه المناقاة واما تعريفه ارجح
 المسند الله معرفة وصوغا وضع لتعريفه في تعيينه حقيقة
 التعريف جعل الدلالة مشاربه الى خارج وضعيته وقدم
 في باب المسند الله التعريف على التسمية لانه ملاصق المسند
 الله التعريف وفي المسند بالعلم بالتعريف فان الحجاب
 اتم قابلية وذلك ان الغرض من الاخبار كما مر من افاد الحكم

تتميز آخر كان ذكره واحبا بحسب قواعد النحو
 الباقية عن اصل المعنى سواء كان الجنب عام النسبة
 او خاصا لا يعلم ثبوته للمسند الله واذا كان واحبا
 لا ذكرنا مقتضيا ذكره فلا يكون ما ذكره من علم الجنب
 وادارة تخصيصه بمقتضى وجودها لا
 تخصيصا بذكره بل له بدان يفيها اليها اجرائها كالتبرك
 وبما استلزامه ونحو ذلك ليس في الذكر على الحذف وان لم يتم
 قرينة كان ذكره واحبا له نفاضا في الحذف لانه قضا عموم
 النسبة وادارة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وادارة
 التخصيص تفصيل لا اتفاق قرينة الحذف ويجوز له لانه اذا لم
 يكن عام النسبة هو خالق كل شيء فغيره من ان المراد من الله
 وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه بخير من هذا القائل
 الفاجد فغيره من ان المراد كل اجرة ولا يخفى بالقرينة سوس ما
 يدل على المراد وقبل مصادقة فيكون ذكره واجبا لاراجها
 والمقتضى ما يكون غير حيا لا موصيا او فكون ذكره واحبا فلا ينفك
 مقتضى الحال والحوال ان المقتضى اعم من الموجب المرجح
 ولا يتم المناقاة من وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال طائفة
 من مقتضيات الاجوال هذه المناقاة واما تعريفه ارجح
 المسند الله معرفة وصوغا وضع لتعريفه في تعيينه حقيقة
 التعريف جعل الدلالة مشاربه الى خارج وضعيته وقدم
 في باب المسند الله التعريف على التسمية لانه ملاصق المسند
 الله التعريف وفي المسند بالعلم بالتعريف فان الحجاب
 اتم قابلية وذلك ان الغرض من الاخبار كما مر من افاد الحكم

ان مراد صاحب الانفا ٢

اشارة

اولا نعيم وهو ايضا حكم لان المنكح كما حكم في سلاول بوقوع النسب
من الطرفين حكم هنا بان عالم بوقوع النسب ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم من كان ابدا كانت الفائدة في سلاول بوقوع النسب
ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم لبقا كما في
قولك في تمام وجود وفوقك زيد حافظ للتوريث فافادته في تمام
نقصه في تخصيصه وسوا التعريف لانه كمال التخصيص والتميز
وان امكن تخصيص بالوصف بحيث لا يشترط فيه غيره كقولك
اعبذ اليها خلق السما وسارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم
وجده قبل كل احد لكن له يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع
مخلاف تخصيص التمكن ثم التعريف يكون في وجه متساوية متعلق
بها اغراض مختلفة اشياء والى قولها في الاضمار لان المقام للتمثيل
او الخطاب او الغيبة وقدم المضمون كونه اعرف المعارف واصغر
الخطاب ان يكون معين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل معين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى
حاضر فيكون معين وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره
اي غير معين ليعبر الخطاب كل خطاب على سبيل البدل
نحو لو تترك اذا المجرمون ناكسوا رؤسهم لا يريد بالخطاب محالها
معينا فصار الى تفتيح حال المجرمين ان شاهدها في عالم الطبيعة
في الظهور وبلغت النهاية في سلاول اكتشاف لاصل المجرمين الى حيث
منع عنها فلا تخص بها رؤسهم رؤسهم دون رؤسهم اذا كان
كذلك فلا تخص به اي هذا الخطاب مخالف دون محالها
بل كل من سألني منه الدؤيب فلم يدخل في هذا الخطاب في بعض
النسخ فلا تخص بها اي بوقوع عالم محالها او عالم رؤسهم محالها

هذا هو الوجه في تخصيص الخطاب
بما هو عليه في سلاول بوقوع النسب
لان المنكح كما حكم في سلاول
بوقوع النسب ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم من كان ابدا كانت
الفائدة في سلاول بوقوع النسب
ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم لبقا كما في
قولك في تمام وجود وفوقك زيد
حافظ للتوريث فافادته في تمام
نقصه في تخصيصه وسوا التعريف
لانه كمال التخصيص والتميز

ان

هذا هو الوجه في تخصيص الخطاب
بما هو عليه في سلاول بوقوع النسب
لان المنكح كما حكم في سلاول
بوقوع النسب ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم من كان ابدا كانت
الفائدة في سلاول بوقوع النسب
ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم لبقا كما في
قولك في تمام وجود وفوقك زيد
حافظ للتوريث فافادته في تمام
نقصه في تخصيصه وسوا التعريف
لانه كمال التخصيص والتميز

على حذف المضاف قال في الاضمار وقد يترك الى غير محقق
نحو فلان ليتم ان اكرمته اهانتي وان احسنت اليه اساء اليك
فلا تريد محالها بعينه بل تريد ان اكرم اليه او احسن فخصه
في صورة الخطاب ليفسد العموم ويؤخر القرآن كثر نحو ولو
تدرك الآية اخرج في صورة الخطاب كما اردت العموم وقوله
ليفسد العموم متعلق بقوله فلا تريد محالها بعينه لا بقوله فخصه
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اردت العموم متعلق
بما يدرك علم الكلام ان محال هذا انما عدم ارادة محالها
معنى لارادة العموم شعرت بذلك لفظ المضارع وبالعلمية اي
تعريف المسند اليه بايدان علما وموصوفا وضع لشيء مع جميع خصائصه
وقد عجز على بقاء المعارف لانها اعرف منها لاجتماعها في المسند
اليه بعينه ان بشخصه بحيث يكون محالها عن جميع ما عداه واحتر
به عن احضار باسم جنسه نحو رجل عالم جاني في ذهن السامع
ابتدا اي اول خبره واحتر به عن احضار تانيا بالضم الغائب
نحو جاريد وموراكب باسم مختص به ان بالمسند اليه بحيث لا
يطلق على غيره واحتر به عن احضار ضمير المنكح والمخاطب
واسم المراساة والموصول والمعرف بلام العهد والمضافة
فانه يمكن احضار بعينه ابتداء بكل واحد منها كلف ليس في
منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا التقيد مغلبي عن
سلاولين لان الاسم المختص في معتن ليس الا العلم فليكن بعد
التسليم ان ذلك التقيد انما هو لتخصيص مقام العلم فلا يأتى
بان يقع فيها اما يصح به الاضمار عن المحقق كما في البعد يفت
لا نقاب ان قوله ابتداء اضمار عن المضمير الغائب والمعرف

هذا هو الوجه في تخصيص الخطاب
بما هو عليه في سلاول بوقوع النسب
لان المنكح كما حكم في سلاول
بوقوع النسب ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم من كان ابدا كانت
الفائدة في سلاول بوقوع النسب
ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم لبقا كما في
قولك في تمام وجود وفوقك زيد
حافظ للتوريث فافادته في تمام
نقصه في تخصيصه وسوا التعريف
لانه كمال التخصيص والتميز

هذا هو الوجه في تخصيص الخطاب
بما هو عليه في سلاول بوقوع النسب
لان المنكح كما حكم في سلاول
بوقوع النسب ولا شك ان احتمال
تحقق الحكم من كان ابدا كانت
الفائدة في سلاول بوقوع النسب
ازداد المسند والمسند اليه
تخصيصا ازداد الحكم لبقا كما في
قولك في تمام وجود وفوقك زيد
حافظ للتوريث فافادته في تمام
نقصه في تخصيصه وسوا التعريف
لانه كمال التخصيص والتميز

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

ببلاام العهد والموضوع فان الاولين بواسطه تقدم ذكره كحقنا
لو تعدوا والتاليه بواسطه العلم بالصله لا ما نقول هذا موقوف
على ان يكون معنى قوله ابد بنفسه ان بنفس لفظه مع اضار الـ
موقوف بعد العلم بالوضع مما في آخر من تقدم الذكر كونه ولو
ازيد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم محقق به وبعد التبا والـ
كف عن اجترار عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة
لان اللفظ الموضوع لمعنى انما هو العلم وما سواه انما وضع
ليستعمل في معنى فنيخ ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان
معناه اول زمان ذكره وسواه من اجزاء عن افضان في ثاني زمان
ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول ذكره الا مفهوماتها
الكلمية وافادتها للحجريات المرافقة في الكلام انما يكون بمساحة
قدسية معينة لها في الكلام كقدم الذكر ولا شأن والعلم بالصله
والنسب وكذا ولا يخفى على المتصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً
نحو قول سواه احد فانه اصله الاله حذف الهمزة وعوضت
منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الاله احب الوجود الخالق
لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواحد لذاته او المسمى للعبودية
لم يزل منها كماله المحصر في فرد ولا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي
فقد سها الا انه ان قولنا لا اله الا الله كلمة توجب بالاتفاق من
غير ان سوقف على اعتبار عهده ولو كان الله اسما لمفهوم المعبود
بالحق او الواحد لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد
لان المفهوم من حيث هو كمثل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فليعلم استثناء الله من نفسه او
مطلق المعبود فليعلم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة محب

فان اصل الاله
هو الذي لا اله الا الله
والحمد لله رب العالمين
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

ان

وتعرف عنده بسلام

ان مع باحواله اول نحو ذلك وباللام ان تعريف المسند اليه
باللام للاشياء الى معهود ان الى جهة من الحقيقة معهود
من المسند والمجا لب واجدا كان او اثنين او جماعة قال عبيد
فلانا اذا ذكرته ونقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو
وليس الذكر كالانثى ان ليس الذكر الذي طلبت امرأة عملي
كأنثى ان كالاتي التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق
ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس
مسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق كناية في قوله رب اني قد
يك ما في بطني مجزرا فان لفظ ما وان كان يعبر بالذكور ويذكر
ككن التجرير وسوان يعنى الولد لخصه بيت المقدس انما هو
للذكور دون الملائكة وصوم مسند اليه وقد تفتن عن تقدم
ذكره لعلم المجا لب به بالقرآن كوجوده لا حيز اذا لم يكن في
البيد الا حيد واحد وكقولك لمن دخل البيت اعملق الباب
وقد يكون لام العهد للاشياء الى الحاضر كما في وصف المنادى
واسم الماشاء نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشياء الى
الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صفت عليه من افراد
كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المقفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك
لان التعريف للماهية وقد بان المعرف ببلاام الحقيقة لواحد
من افراد ما عتبار بعديته في الذهن لطابقه ولكن الواحد
الحقيقة يقع مطلق المعرف ببلاام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتجدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار
كونه معهود في الذهن وجريا من جريبات تلك الحقيقة مطابقا

ذكره

اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام
 قدرته على ان ليس التقيد الذي تنس الحقيقة من حيث هي
 بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في جميع افراد
 بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت
 منه ومن التكرار كالتفريق بين علم الجنس المستعمل في فرد
 وبين اسم الجنس كقولك اسماء ولقيت اسما فاسم موضوع
 لواحد من اجاد جنس فالخلاقة على الواحد الخلاق على اصدقه
 واسامة موضوع للحقيقة المتجدة في الذهن واذا الخلق على
 الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من الخلاقة على الحقيقة باعتبار
 الوجود التعدد ضمنا وكذا التكرار تفيد ان ذلك مراد من بعض من
 جملة الحقيقة كوادخل سوقا بخلاف المعترف كوادخل السوق
 فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفاد من التسمية
 كالقول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمتجدة وهو اللام
 اذن بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها محتلفا في الية
 اشار بقوله وهذا المعنى كالنكران بعد اعتبار القرينة والقرينة
 كان في اللفظ بحسب علمه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
 وذا حال في وصفه للمعرفة وموصوفها ونمود كل علم الجنس
 وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطررت اليها لكي يكون معرفته
 وكيفية اسامة علميا حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعلم ما ذكرنا من غير
 كلام ان عود الصيغة قوله وقد اتي الى المعترف بل اللام الحقيقة

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

اولى من عوده الى مطلق المعترف باللام كما يشعر به كما لم يلفظ
 الا بضاح وكلف هذا المعترف في المعنى كالنكران يعامل معاملة
 التكرار كقوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت
 منه ومن التكرار كالتفريق بين علم الجنس المستعمل في فرد
 وبين اسم الجنس كقولك اسماء ولقيت اسما فاسم موضوع
 لواحد من اجاد جنس فالخلاقة على الواحد الخلاق على اصدقه
 واسامة موضوع للحقيقة المتجدة في الذهن واذا الخلق على
 الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من الخلاقة على الحقيقة باعتبار
 الوجود التعدد ضمنا وكذا التكرار تفيد ان ذلك مراد من بعض من
 جملة الحقيقة كوادخل سوقا بخلاف المعترف كوادخل السوق
 فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفاد من التسمية
 كالقول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمتجدة وهو اللام
 اذن بالنظر الى القرينة سواء بالنظر الى انفسها محتلفا في الية
 اشار بقوله وهذا المعنى كالنكران بعد اعتبار القرينة والقرينة
 كان في اللفظ بحسب علمه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ
 وذا حال في وصفه للمعرفة وموصوفها ونمود كل علم الجنس
 وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطررت اليها لكي يكون معرفته
 وكيفية اسامة علميا حتى تكلفوا ما تكلفوا وتعلم ما ذكرنا من غير
 كلام ان عود الصيغة قوله وقد اتي الى المعترف بل اللام الحقيقة

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

في قوله ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
 ادخل قدرته دالة على ما ذكرنا ونحسم انه موضوع للحقيقة المتجدة
 في الذهن وانما الخلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة
 موجودة فيه فجاز التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والوقت

الافراد بل في ضمن الجميع يدل على صحة الاستثنا الذي شرطه دخول
 المستثنى في المستثنى عنه لو سكت عن ذكره وتخصيصه ان السطر
 اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون
 لجميع الافراد او لبعضها ادلة واسطة بينها في الخارج فاذا لم
 يكن للبعض عدم دليلها وحسب ان يكون للجميع والى هذا
 صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما نفهذ
 كما ذكره قوله ان الانسان ليس خسران للجنس وقال في
 قوله ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيثنا وكل
 محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والجنس كما ذكر
 ان اللام في الحديث للجنس دون الاستغراف والحاصل ان
 اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من
 غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وسواء
 الجنس والحقيقة وكيفية علم الجنس كاسامة واما على حقيقة
 معينة منها واحدا او اثنين او جماعهم وسواء العهد الخارجي وكيفية
 علم الشخص كزيد واما على حقيقة غير معينة وسواء العهد الذاتي
 ومثله التكون كرجل واما على كل الافراد وسواء استغراف
 ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض
 الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الالهي
 من حيث هي لم يميز من اسماء خاصا الى التي ليست فيها
 دلالة على البعدي والكلية كقوله تعالى والذين هم
 وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذم لم يميز
 عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورد صاحب
 المنهاج على هذا المقام وحواجه ان لا يتم عدم تميزه عن تعريف

الترتيب في اختيار الشئ الثاني
 من تعريف العهد واسماء خاصا

شئ الطيب المربى ونحو ذلك مما يطابق ما اعتاد دون الواقع
 وتخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان علم
 ان شئ ما ان فائدة هذا العهد وليس هذا من عادته في هذا
 الكتاب ثم ان شئ التعرض لاختلافه في قول الجاهل دون
 الاقوال الكاذبة وهذا العهد يخرجها جميعا ولو است
 فهم ان صاحب المنهاج عتف المحاز العقلية بانه الكلام
 المتبادر خلاف ما عند المتكلم من الحكم فانه لخص من التاويل
 اذ ان الخلاف لا يوسا له وضع وقال انما قلت خلاف ما
 عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرقي عمل قول
 الدبر ان ثبت الدرس العقل وعكسه عمل قولنا كسا الخلف
 الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخلف نفسه
 الكعبة وانما قلت لخص من التاويل ليجزى عن الكذب
 واعتبر من المصنف علمه بان لا يظلمان طرقي بما ذكره لوجه
 نقول لخص من التاويل ولا يظلمان عكسه بما ذكره لان المراد
 خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس المراد لان معنى ما
 عند العقل ما يقضي العقل ويدتضيح لاما يحضه عند
 ويدتضيح فانه وكوكسا الخلف الكعبة خلاف ما في نفس المراد
 فاشار منها الى ان التاويل لا يخص يا خيرا في افعال الكاذبة
 كما يتوهم من المنهاج بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا
 يخلط طرقي بعد ثبوت قول الجاهل ولما لم يثبت ان
 متوهم قولنا ما عند العقل ما حصل عنه وثبت وهذا
 اعم مما في نفس المراد لان تصور الكاذب فلا يجوز التعبير
 به عنهم وقد دفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع ان

في هذا المقام وحواجه ان لا يتم عدم تميزه عن تعريف

رتبة ابحاث العقل من الرابع فانه لا تأول فيها فان علم
 ما في هذا المقام وحواجه ان لا يتم عدم تميزه عن تعريف
 فانه لا يخلط طرقي بعد ثبوت قول الجاهل ولما لم يثبت ان
 متوهم قولنا ما عند العقل ما حصل عنه وثبت وهذا
 اعم مما في نفس المراد لان تصور الكاذب فلا يجوز التعبير
 به عنهم وقد دفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع ان

الكاذب المتصور حاصل عند الفرض
 من تعريف العهد واسماء خاصا

تشمل التعريف عما في عينه تنفرد كل منها بخاصة
 مع استراحتها في فائدة أخرى تكون حصولها من احد ما قصد
 ومن لا آخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاضرا كقول الجاهل
 يمكن نسند الى كل من قوله عند المسكول والضرب من التناول
 لكن اسناد الى التناول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود
 بالثاني اضرار الكواذب عما هذا كان لا نسب له بغير
 لغيره كقول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن للمتن
 في العيان بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحققين
 فان قلت ما ذكرته من عدم كلام المصنف مشعرا بان
 مراده غير ما موله عند العقل وفي نفس الامر قد يرد عليه
 نحو قول الجاهل والمعتزل لمن لا يعرف حالها انبت الله
 البقل وخلق الله ملا فعال كلها واضل الله الكاذب بالتأويل والتقصير
 الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما موله في نفس
 الامر وبالجملة ان اراد غير ما موله لسه في نفس الامر قد
 خرج عن تعريفه افعال ما ذكره وان اراد عند المسكول الظاهر
 بقدره ذكره في مقابلته الحقيقة فقد خرج كقول الجاهل
 والاقوال الكاذبة موله عند المسكول في الظاهر وصار قوله
 تناول ضايعا واسناد اضرار كقول الجاهل اليه فاسدا
 قلت اراد بالاسناد الى غير ما موله مفهومه الظاهر لانه
 اعني ما نصفت عليه انه اسناد الى غير ما موله بوجه ما
 اعني في الواقع او عند المسكول في الحقيقة او في الظاهر وقد دخل
 كقول الجاهل ومما قوال الكاذبة تكون الاسناد فيه
 الى غير ما موله في الواقع وقول المعتزل كونه الى غير ما

انهم

المخالف
لما موله

مولى

موله عند المسكول ما خرج جميعا بقوله تناول وبتن التعريف
 سالما مخرجه ما لا تناول فيه ويدخل فيه بقول المعتزل والمعتزل
 انبت الله البقل وخلق الله ملا فعال بالتناول كونه الى غير ما
 موله عند المسكول وكذا كقول المعتزل انبت الله البقل
 تناول حين يظهر انه موجه كونه الى غير ما موله في الواقع
 وكذا نحو قول الموجد انبت الله البقل تناول عند اخفاء
 حاله من البصر والظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده
 الى السبب لانه الى غير ما موله عند المسكول في الظاهر لا يقال
 العام لا يمتنع الا في ضمن الخاص وقد تبين فساد فكيف كونه
 ان مراد غير ما موله اعم من ان يكون في الواقع او عند المسكول
 في الحقيقة او الظاهر لا تناول فقد تبين ان اراده مفهوم العام
 ومن تحقيقه ولا يلزم من عدم تحقيقه الا في ضمن الخاص عدم
 ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من
 ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بجموعه
 فلهذا قل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولذا اريد ولاجل
 ان قول الجاهل خارج عن المحاذ لا شرا لا تناول فيه لم
 يخل كقولهم ان قول المعتزل انبت الله البقل تناول
 وافق الكبر كذا الغداة وحق العيش على المحاذ ان
 اسناد اشياء وافق الى كذا الغداة وحق العيش محاذ ما دام
 لم يعلم او لم يظن ان قائمه لم ترد كما من لعدم تناول بل
 جعل على الحقيقة كونه اشياء الى ما موله عند المسكول في الظاهر
 كما موله قول الجاهل كما اسندك بعد لم تعلم ولم تسند
 بغير على انه لم ترد كما من مثل الاستدلال على ان اسناد

اسناد اشياء الى غير ما موله
 العام لا يمتنع الا في ضمن الخاص

المعنى ان كذا والايام ومروءة البناي جعل الصغير
 كبراً والطفل شاباً والشبح فانينام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

حيث ان جذب الليالي في قول الله تعالى قد اصبحتم اخيار
تدعى على دنياكم لم اصنع من ان رأت راسي كداس اطلع
حيث عنه فترعا عن قريح بنو الشعر المجمع في نواحي الداس
جذب الليالي الى مضيقها واختلفا في الاساس جذب
الشهر مضيق عايتها ابطى او اسرع حال من الليالي
ان مقولاتها ذلك وكذا ان يكون مرارعة الجذب مجاز خبر
ان بقوله متعلق باستدل عقبة ان عقبة قوله من عنده
قريح عن قريح اخذ ان ابا النعم او شعر راسه قبل
ان امره وارا حتم للسمن الحلبي في اذا وابل ان اقوى
فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدؤ والمعيد
والمنشئ والمفني فكون الى جذب الليالي تناول بناء على
انه زمان او سبب واخصا به ان المجاز العقلي اربعة لان
طريقه وما المند التمس والمند اما حقيقة ان وضعيتها
تحو انبت الدرع البقل او مجاز ان وضعيتها كواحي
يدار في شباب الزمان فان المراد باجبار مرار في
نوع الثقل الناجية فيها واجدا في تضاريسها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطى الحيوة وهي صفة تقتضى الحسن
والحكمة الارادية وتقتضى الى البدن والبروج وكذا المراد
بشباب الزمان ازدياد قوتها الناجية وهبوط الحقيقة
عبارة عن كونه الحيوان في زمان يكون جدارته الغريزية
مستوية ان قوته مستقيمة او مختلفا في كوانبت البقل شيئا
الزمان فيما المند حقيقه والمند التمس مجاز او احوى مرار
الدرع في عكسه وهذا التمس للظرفين اولاً وبالذات

اي بعد قريح
له في قوله

استاد مير

لما في قوله

ولا سنادا لها وبالعرض وفيه تنبيه على ان سناد
المجاز لا يخرج طريفة عما هو عليه بل حاله كمال سائر انما
المستعمل في انه اما حقيقه او مجاز وازالة لما عسى تستبعد
من مجازين او حقيقه ومجازية كلام واحد وان كانا مختلفين
واختصار ما قسم مرارعة كما مر على مذهب المصنف له نه
اشترطه المند ان يكون فعلا او معناه فكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقه او مجاز فالمجاز في قولنا زبد نهان صام انما
هو سناد صام الى ضمة النهار وكذا قولنا الجبيب اجياني
ملاقاة المجاز اسناد اجياني الى ملاقاة له اسناد الجملة الواقعة
جرا الى المبتدأ وما عا مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو
ان المجاز العقلي في القرآن كثر واذا ثبت عليهم آياته ارباب
اليد زادتهم ايمانهم بقل منه قوله في ايها ما لا يقتباس وتبر المعنى
اذا ثبت عليهم آياته زادتهم تصديقهم في المجاز العقلي في
القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمة مراريات
مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها فيكون نسب الى
فروع التذرع الذي هو فعل جبهة له نه سبب امر تزع عنها
لباسها نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة
الى ابلين لان سببه ملاكل من السجود وسبب ملاكل وسوء
ومما سمته ايامها ان لها طين الناصح من يوم انصب على انه
مفعول به لتتقون ان كلف تقوى يوم القيمة ان يقيم على الكفر
يوما جعل الولدان شيئا نسب الفعل الى الزمان وهو لله
حقيقه ومما كناية عن شدة وكثرة الموم والاجر ان فيه لانه
يتسارع عند تفاقم الاجران الشيب او عن طوله وان ملاكل

اختلاف

له في قوله

سببه

سببه

في قوله
المجاز لا يخرج طريفة عما هو عليه بل حاله كمال سائر انما
المستعمل في انه اما حقيقه او مجاز وازالة لما عسى تستبعد
من مجازين او حقيقه ومجازية كلام واحد وان كانا مختلفين
واختصار ما قسم مرارعة كما مر على مذهب المصنف له نه
اشترطه المند ان يكون فعلا او معناه فكون مفردا وكل مفرد
مستعمل اما حقيقه او مجاز فالمجاز في قولنا زبد نهان صام انما
هو سناد صام الى ضمة النهار وكذا قولنا الجبيب اجياني
ملاقاة المجاز اسناد اجياني الى ملاقاة له اسناد الجملة الواقعة
جرا الى المبتدأ وما عا مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو
ان المجاز العقلي في القرآن كثر واذا ثبت عليهم آياته ارباب
اليد زادتهم ايمانهم بقل منه قوله في ايها ما لا يقتباس وتبر المعنى
اذا ثبت عليهم آياته زادتهم تصديقهم في المجاز العقلي في
القرآن كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمة مراريات
مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها فيكون نسب الى
فروع التذرع الذي هو فعل جبهة له نه سبب امر تزع عنها
لباسها نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة
الى ابلين لان سببه ملاكل من السجود وسبب ملاكل وسوء
ومما سمته ايامها ان لها طين الناصح من يوم انصب على انه
مفعول به لتتقون ان كلف تقوى يوم القيمة ان يقيم على الكفر
يوما جعل الولدان شيئا نسب الفعل الى الزمان وهو لله
حقيقه ومما كناية عن شدة وكثرة الموم والاجر ان فيه لانه
يتسارع عند تفاقم الاجران الشيب او عن طوله وان ملاكل

او طر

يبتلعن فيه أو أن الشيوخه وأخرجه من أرض أنفها حتى تنقل
 وهو محتاج البتة أن ما فيها من الدفائن والخرائب بسبب ما خزان
 إلى مكانه وهو فعل لله حقيقة وهو غير مختص بالحي كما توهم
 من تسميته بالمحزان سرايات ومن ذلك في أصول الأسناد
 الخبر بل يخرج في الإنشاء نحو ما كان ابن أبي جرادة قوله فلا تخفكما
 من الجنة فإن ابننا فعل الفعل وهما مان سبب آجر وكذا شرح
 فعل الله وأبليس سبب وحمله فليثبت الربيع ما شاء وليفهم
 نهارك وليجدهم وما أشبه ذلك مما استند براج أو النهي إلى ما
 ليس المطلوب جرد الفعل أو الترك عنه ومنه أجبر النهي
 وله تلح امر فلان على ما أشرنا إليه وكذا لبيت النهي جردا أصلا
 تامر ك ونحو ذلك وله بدل أن المحزان العقلي من قريه صارفة عن
 ارادة الخادم لأن المتبادر إلى الفهم عند استماع القريه هو الحقيقة
 فطية كما مر في قولنا في الفهم من قوله افناء قبل الله أو معنوية
 كاستحالة قيام المسند بالمذكور أي بالمسند الله المذكور معه
 عقلا من جهة العقل يعني تكون بحيث لا يدعى احد من
 المحققين والمبطلين أنه كوز فقام به لأن العقل إذا خلى ونفسه
 يغتره محالا كقولك محبتك جاءتني اليك أو عان من جهة
 العان نحو هضم من الحند وقام المسند بالمسند إليه
 اعلم من أن يكون كونه صدوق عنه كضرب وهضم أو بقدر
 كقرب وبعد ومرض ومات وصدوق عطف على استحالة
 أن وكصدور الكلام عن الموجه لما تدعى الموجه المحقق أنه ليس
 تمام بالمذكور وان كان البطل تدعى فقام به من حيث انشأ
 الصغر البتة وأثبت الربيع النقل فمثل هذا الكلام صدر إذا

في قوله افناء قبل الله أو معنوية
 كاستحالة قيام المسند بالمذكور أي بالمسند الله المذكور معه
 عقلا من جهة العقل يعني تكون بحيث لا يدعى احد من
 المحققين والمبطلين أنه كوز فقام به لأن العقل إذا خلى ونفسه

عن

عن الموجه يحكم بان اسناد محزان له ان الموصد لا يعتمد انه الى
 ماصوله لكن امثال هذا البتة ما يستحيل العقل والامكان
 الله كثر من ذوى العقول ولما احتجنا إلى بطلان الدليل
 ومعرفة حقيقة بريدان الفعل في المحزان العقلي يجب ان يكون
 له فاعل او مفعول به اذا استند اليه يكون اسناد حقيقة
 لما مر من انه عبارة عن اسناد الى غير ماصوله فاصوله هو
 الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة
 كحوازل ان لا يستند الى ماصوله قطعا كما ان المحزان الوضع لا بد
 له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لا يجب ان يكون
 له حقيقة كحوازل ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله
 الذي اذا استند اليه يكون حقيقة اما كما مر في قوله في ما
 رحت تجارهم ان في حوازلهم واما خفيته لا يظهر الا بعد
 نظره وتامل كما في قولك سترني وسترني ان سترني الله عند
 رؤيتك وقوله نريدك وجهه حسنا اذا ما زدت نطرا ان نريدك
 الله حسنا وجهه لما اودع من وفائق الحسن والجمال
 يظهر بعد التأمل وسرايعان وكقولك اقدم من بلذك حتى في
 عا فلان ان اقدم من نفسي لاجل حق في علمه ومحبتك جاءت
 في اليك ان جاءت في نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعرة
 وصيرني هوأك وبي ليحيى نضرت المثل ان صيرني الله بسبب
 هوأك هذه الحالة وموأك نضرت المثل في الهلاك في محبتك
 في معرفة الحقيقة في هذه ملامح نوع خفا ولهذا لم يطلع
 عليها بعض الناس وهذا رتبة على الشئ عبد القاهر وتعرف
 به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون

لكن
 في قوله افناء قبل الله أو معنوية
 كاستحالة قيام المسند بالمذكور أي بالمسند الله المذكور معه
 عقلا من جهة العقل يعني تكون بحيث لا يدعى احد من
 المحققين والمبطلين أنه كوز فقام به لأن العقل إذا خلى ونفسه

في المحزان العقلي

للفعل فاعله في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت
 حقيقة كما في قوله جارحت جارهم فانك لا تجدني بلديك
 حق في عالمي فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرفي
 ونريد ان نعلم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل لله
 ولو جبهه فالاعتبار ان ان يكون المعنى الذي يوضح اليه الفعل
 موجودا في الكلام على حقيقة فان القدوم موجود حقيقة
 وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على
 الحقيقة لم يكن مجازا في نفسه فكون في الحكيم ما عرفت منه الجملة
 واخبرين ضيقها حتى يكون على بصيرة من امره وقال الامام
 الرازي في نظره ان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة
 لا احتياج صدور الفعل له عن فاعل فهو ان كان ما اضيف
 اليه الفعل فلا مجاز ولا فيمكن مدونه وانك انما المجاز العقلي
 السكاني وقال الذي عندك نظرية في سلك الاستعانة بالكتابة
 عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل
 نسبة المراتب اليه قريبة للاستعانة وهذا معنى قوله
 ذاهبا الى ان ما تم من امثله وكيفية استعانة بالكتابة ومن
 عنده ان تذكر المشتبه وتورد المشتبه به بواسطة قريبه وهي
 بنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للتشبيه به مثل ان
 تشبه المنية بالسبح ثم تفرد بها بالذكور وتصفى اليها شيئا
 من لوازم السبح فتقول في الباب المنية تشبه بفلان
 على ان المراد بالوجه الفاعل الحقيقي للماتات يعني الفاعل
 المجازي بقرينة نسبة المراتب الذي هو من اللوازم المساوية
 للفاعل الحقيقي اليه ان الى السبح وعلى هذا القاس عين

في قوله
 في قوله
 في قوله

ان غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي
 الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالاحمد المديون لاسباب
 الهزيم هو الجيوش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه نسبة
 الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل
 اليه ثم تفرد بالذكور ونسبت اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي
 ونسب اليه في كلام السكاني نظره انه يستلزم ان يكون المراد
 بعينه في قوله مع فهو في نفسه راضية صاحبها لما سياتي
 في الكتاب من تفسير الاستعانة بالكتابة على مذهب السكاني
 وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا مع فهو صاحب
 وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص مدقق الماكرس يقبضه في قوله
 مع خلق من ما ذكره افق واستلزم ان له بصيرة مضافة في كل ما
 اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي فكونها صام لبطلان
 اضافة الشيء الى نفسه اللازم من كلامه لان المراد بالنهار
 في فلان نفسه ولا شك في صحة مضافة ووقوفها قال
 الله مع جارحت جارهم ولو جعل قوله مع جارحت جارهم او
 قوله فتام ليلى كان اذ في للشغب لان قوله نهان صاعها شاعر
 فيه بان الاستعانة انما هي في ضمن المستند لا في نهان كالا استخدام
 في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من رتب المحصيل
 واستلزم ان لا يكون ملامح البناء في قوله ماها مان ابن الى صفا
 لما مان لان المراد في موالجعة انفسهم وليس كذلك لان النذر
 له والخطاب معه واستلزم ان يوقف نحو انك الذي السبح البطل
 وشفي الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي
 موالجعة في السبح من الشارع لان اسم السبح بوقفته لا

ويحتمل
 معنى

ان ليس المراد كذلك وان استلزم ان يكون كذلك

بخلق علمه لا حقيقة ولا محارفا لم يرد به اذن الشارع وليس
 كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم شيع من الشارع
 او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فستبقى كونه من باب
 استعانة بالكتابة لان انشاء اللازم نوجب استعار المعلوم
 وهو اسم لان معنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاك
 من استعانة بالكتابة ان تذكر المشبه ويرد المسببه به حقيقة
 وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنتمية قولنا محال المنتمية
 نشبت بفلان السبع بل الموت كذا بآء السبعية لم وجعل
 لفظ المنتمية مراد فاللفظ السبع اذ عا ركف وقد قال السكاك
 في تحصيل تدعى اسم المنتمية اسما للسبع مراد قاله بارتكاب تأويل
 وسواء ان المنتمية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه
 وقال ايضا المراد بالمنتمية السبع بآء السبعية بها وان كان
 ان يكون شيئا غير سبع وهو يكون المراد بعينه صاحبها
 بآء السبعية لها وانما هو الصانع بآء السبعية لها
 لا بالحقيقة حتى نفس المعنى وبطلان الصفة وايضا يكون لازم
 بالبناء لها مان كان النداء له كذا بآء السبعية بان وجعل من جنس
 العلامة لفظ المباشرة ولا يكون السبع مطلقا على اسم حقيقته
 حتى سوقف على السبع اذ المراد به حقيقة هو السبع كذا بآء
 انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا الجامع نعم
 نرد على مذهبه في استعانة بالكتابة اعتراضا قويا ذكره في
 علم السان ان شاعره ولا يلهي ما ذهب اليه من ان السبع لا ينفصل
 بها صاعه ويلمه قاعه وما اشبه ذلك مما ثبت على يد
 الفاعل الحقيقي لا سيما له عا ذكره في التشبيه وسوما في

حقيقة

عن

ان يكون آله مع المعبود بحق والله على الفرد الموجود منه والحق
 لا مستحق للمعبود يله في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو
 خالق العالم وهذا مع قول صاحب الكشاف ان الله مختص
 بالمعبود بالحق لم يخلق عا غير ان بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق
 تعالى ونقدس او تعظيم او احاطة بكلمة الاتقاب الصالحة لم يرد
 او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي
 التبريل ثبت يد اي لهب اي يد اجنبت لان انتسابه الى النار
 يدل على حلا بستم اياها كما يقال سوا ابو الخير وابو الشر واخو
 الفضل واخو الجرب لمن تلبس هذه الامور والذهب الحقيقي
 لهب جهنم فالانفعال من اي لهب الى جهنم اسفالى من اللازم
 الى المعلوم او من المعلوم الى اللازم على اختلاف الدلائل في الكفاية
 الا ان هذا اللازم انما هو بحسب الوضع الاول اعني براضا في
 دون الثاني اعني العلي ومم يعتبرون في الكفاية المعاني لاصلية
 وحيادها على ان الكفاية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ذلك
 الشخص لزم انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا
 او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا فاشبهه الى اي
 لهب لا يكون من الكفاية في شيء ويجب ان تعلم ان ابا لهب انما
 اسعمل منناه الشخص المسح به كذا لانتقل منه الى جهنم كما
 ان لو قيل اليها يستعمل في معناه الموضوع له لانتقل منه
 الى جوك القاعه ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واروت
 كافا جهنميا لاشتهار اي لهب بهذا الوصف كونه استعانة
 نحو رايت جاثما ولا يكون من الكفاية في شيء فلتناحل فان هذا
 المقام من منزلة ملا فدام او ايهام استلذا ان العلم او التبرك

ستولد به ثبت هذا ان لهب اس جهنمي فان السبع من
 لوازم جهنم فاللفظ المنسوب الى اللازم وهو ابو لهب
 وازاد المنسوب الى المعلوم وهو ذهب

الدواشني

الكنى في كنية

انما هو المستند اليه العلم باسم المعبود قال الشاعر
 وروايت عن علي بن ابي طالب من كذا انك قد سمعتني

به او نحو ذلك كالتأويل والنظير والتشبيح على السامع وغير ذلك
 مما يناسب اعتباراً في الإعلام وبالموصولية ان تعريف المسند
 اليه بايراده موصولا وكان لا ينسب ان يقيم عليه ذلك اسم
 لما شأن كونه اعرف لان المحال لم يعرف مدلوله بالقلب والعين
 بخلاف الموصول ثم الموصول ذو اللام سواء في الرفع
 واندراج جعل الذي يوسوس صفة للخاص وتعرف المصنف
 كتعرف المصنف اليه وما ذكرنا من الاعرفية سواء الموصولة
 عن سببها وعلية المجهول وفيها مذاهب اخرى والمقام
 الصالح للموصولية سواء كان بعض اعضاء الشئ بواسطة جملة
 معلومة الانتساب الى شأن اليه بحسب الذين لان وضع
 الموصول على ان تطلقه المصنف على ما يعتقد ان المحال لم يعرف
 كونه محكوما عليه حكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
 معارف بخلاف التلك الموصوفة المخصصة بواحد فان تخصيصها
 ليس بحسب الوضع فتقول لقيت من ضربته اذا كانت
 من موصولة معناه لقيت الانسان المجهول كونه مضروبا
 لكنه ان جعلتها موصوفة وكان قلت لقيت انسانا مضروبا
 لكن فهو ان تخصص كونه مضروبا لكن لكنه ليس بحسب
 الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة
 فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها
 وهذا المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى
 تفصيل الباعث الموصولة او المرحى بقوله لعدم علم
 المحال بالاصوال المحققة به سواء الصلة كقولك الذي كان
 معنا امس رجل عالم ولم تعرض لما لا يكون للمصنف او لغيره

كان من الذي
 لا اعرفه

اليه اكل غير كقولك ان ابن الرومي هذا ابو الصوفى
 نصب على المديح او على الحال من محاسنه من نسل شيبان
 من النصارى والسلم وما شجرتان بالسادية يعني يقيمون بالبادية
 لان فقد العزة الجضر او التعريض بعبادة السامع في
 كانه لا يدرك غير المحسوس كقولك ان الفرد حق او بكر اباي
 فحتم عليه هذا الموصولة كقولك في فاقوا بسورة من مثله
 اذا جئنا يا جبريل المصنف او بيان حاله ان المسند اليه في الفرض
 والجد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخذ كذا
 التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كذا
 للقرين وذلك للبعد وذلك للتوسط بما يقتضيه الوضع واللغة
 فلما ينبغي ان يتعلق به نظير علم المعاني لانه انما ينبغي ان يربط
 على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كانه مباحث
 التعريف والتوابع وطرف القصر وغير ذلك وتحققه في اللغة
 تنظر فيه من حيث ان هذا القريب مثلا وعلم المعاني من حيث
 انه اذا اريد سان قرب المسند اليه ثبوت هذا ويوزان على اصل
 المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذموم المعتمد عليه
 يوجب نصوته ايا كان ولو سلم فذلك في هذا المقام بوطنة
 وتعميد لما يتفرع عليه من التخصيص والتعظيم كما اشار اليه
 بقوله او تحقير ان المسند اليه بالتقريب نحو هذا الذي
 التكم وقد قصد به تعريف حصوله وحصول كونه القيا
 قد قامت او تعظمه بالبعد نحو الم ذك الكتاب نزيلا
 لبعده جبره ورفعه محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به
 تعظيم المشير كقولك لا خير لبعين جازية ذك قال كذا

مؤلف القول

سقطت من قوله

وإقامته بالبدن وما تقدم به العرف قال ابو العلام
 المؤلف ان يحدد بأدبه لا يحضر في وقت العزة
 في المصنف

لانه قد تحقق عنده ان ليس للمصنف الجبر مثلاً
 رواه السهم حارانه في اساس البلاغ يا جبريل المصنف
 مستشهداً به في قوله جبره جاعلة ان امر من الامور
 التي تجمع بها

اراد بيان قرب

وسواسه لما شأن ايا كان من
 في مكانا وبعد
 او متوسفا

نحو وراودة الآية ثم قال والجواب عن التصريح بآية
 البلاغة واوردها كما يشهد فولم يكن مثالا لها الا خبر ذكرناه
 التقدير عن الحكماء فافهم او التفسير خوفهم من اليم ما عشتهم
 ومنه في عند المسند انه قول ابي نعيم ولقد نهى مع الفواة
 بدوهم وايضا في الخبر حيث ايتوا او بلغت ما
بلغ امرؤ تشابه فاذا غصبا كل ذلك انما او تنبيه
 المخاطب على خطا فوق عتبة ابن الطبيب من قصص عظم
 فيها تنبيه ان الذين نورهم ان تظنونهم اخوانكم يشق خليل
 جبرورهم ان تصرعوا ان يملكوا و تصا بوا بالحواد شخصه
 من التنبيه على خطائهم هذا الظن ما ليس في قولكم لم القوم
 الفلاني وجعل صاحب المصاحف هذا الست ما جعل لا يأمر
 الى وجه بنا الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطا ورود المصنف
 بانه ليس فيه اما الى وجه بنا الجديد لا يبعد ان يكون فيه
 اما الى بنا نقيضه عليه وصواب ان العرف والذوق شائعا
صدق على انك اذا قلت عند كرد جماعه يعتقد المخاطبون
افوا خالصا ان الذين تظنونهم افوا انكم كان فيه اما الى ان الخبر
المخبر عليه امثلا في مراعاة وينا بين المجته او الامام الى وجه
بنا الخبر الى المرقة بقول عملت هذا العمل على وجه
عملك وعلى جبهته ان على طرزه وطريقته بعض ما يأتي بالموصول
والصلة للاشارة الى ان بنا الخبر عليه من ان وجه والمرق
من الغواب والعقاب والمدح والذم وعبر ذكر وحاصله
ان ما يأتي مالفاحه على وجه ينبغي الظن على الخاتمة كالارصاد
في علم البدع كوان الذين يستكبرون عن عبادتي سيذفون

في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين

في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين

حتم واحد فان فيه اما الى ان الخبر المخبر عليه احد من حسن
العقاب والاذلال بمخلاف ما اذا ذكرت اسما معه بلا علام
ثم انه ان اسما الى وجه بنا الخبر بما جعل ذريعة الى وسيلة
الى التعريف بالعظم لشأنه ان شأن الخبر فوق الفرد
ان الذي سمي ان رفع السماء لنا بيننا اراد به الكعبة او بيت
الشرف والمجدد عامة اعتر والحوك من دعائم كل بنت
قوله ان الذي سمي السماء اما الى ان الخبر المخبر عليه احد من
حسن الدفعه والبناء بمخلاف ما اذا قلت ان اسم او الرحمن
او غير ذلك ثم فيه تعريف بشأنه بنا بنيته كونه فعل من رفع
السماء الى البناء ارفع منها واعظم او شأن عنده ان عند الجيد
نحو الذين كذبوا شعبيا كانوا من الخاسرين ففيه اما الى ان
لحريق بنا الخبر ما ينبغي عن الحبيبة والخسران وتعظيم لشأن
شعيب وسوطا معه وقد جعل ذريعة الى مراعاة لشأن الخبر
نحو الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شأن غيره نحو ان
الذي يبلغ السيطان فهو خاسر وقد جعل ذريعة الى الحق
الخبر نحو ان التي ضربت بيننا وها جدة بكونه الجند غالب فيها
نحو ان في ضرب البيت بكونه والمهاجرة اليها اما الى
ان لحريق بنا الخبر ما ينبغي عن زوال المحبة وانقطاع الموتة
ثم انه يحق زوال المحبة وتغيره حتى كانه يدعاه عليه ومذا
معنى محبة الخبر فظهر الفرد بنيته ومن الامام وسقط اعراض
المصنف بانه لا يظهر بمنها فقد فكيف يجعل بنا ذريعة الى
الامام ان قوله ان الذي سمي السماء الست فيه اما من عمر
محبة الخبر وقد جعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما سبق

في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين
 في الخبرين المذكورين

ان الذي يدورهم الستة

فاجتمعنا في هذا المقام فانه من مطارد الانظار والافاضل
 العلامة قد فسر في شرح المنهاج الوجه في الايمان الى وجه بناء
 الحجب بالعلم والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الدين آمنوا
 لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبار
 لطيفة فيما جعل في وجهه الى كذا او كذا ^{الاشارة} الى جعل المسند اليه
 موصولا فوصيا الى وجه بناء الحجب فاشكل عليه ملامحه فلو ان
 الذي سمى ^{الشيء} وان اليه ضربت وان الدين تدورهم لعدم تحقيق السببية
 ويؤلم تعرض لذلك ومن النماذج من اقتضى ^{في} في تفسير الوجه
 بالعلم لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا
 ان على السداد المسند اليه موصولا من غير اعتبار ملامحه فلا يلزم
 ان يكون في ملامحات المذكورة ايماء وسوق الكلام شاذي على
 فساد هذا الداعي عند المنصف وقد قصد بالموصول الخ
 على التعظيم او التحقير او التوقير او نحو ذلك كقولنا جاك الذي
 الذي كان له اهلها او الذي يسيرون اولاده وتربى امواله وقد يكون
 للتكريم نحو يا ايها الذي تزل علمه الذكرا لك المجنون ولطائف هذا
 الباب لا تكاد تضبط وبالاشارة ان تعريف المسند اليه
 بايدان اسم الاشياء مع صلح المقام له وانصل به غرض اما المقام
 الصالح فهو ان يقع اجضان في ذهن السامع بواسطة الاشياء
 اليه حيثما كان اصل اسم الاشياء ان يشار بها الى مشاهد
 محسوس قريب او بعيد فان اشبه بها الى محسوس غير مشاهد
 او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصويره كالمنهاج
 وتبريل ملامح الاشياء العقلية منزلة الحسية واما الغرض للموجب
 له او المبرح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتعريف المسند

انما هو المقام
 بانه اسم الاشياء

اليه

عن عمل الكلام على الاستعانة كما صرح به في كتابه وقال ان يكون
 راسخا بعلان اسما وكيفية منه اسد وما اشبه ذلك من بالاشياء
 لا الاستعانة وحواسه ان لا يتم ان ذلك الطرفين مطلقا بناء
 على استعانة بل اذا كان على وجه شئ عن التسمية سواء كان على
 وجه الحمل فورد اسد او لا فالحق ان لا يدل ان جعل قوله
 قد زرت اربابا على التمسك من قبل الاستعانة مع اشتماله على
 ذلك الطرفين على ان المشبه به منها هو شخص صام مطلقا والضمير
 لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صاميا او غير صام ومنه من ان
 على مدار السكاكي مالا استعانة بالكتابة فاحاط ^{عن} من الاول
 بان الاستعانة انما هي في ضمير راضيه والمعنى فهو في حيزه
 مثل عيشه راضيه صاحبها بها والمداد بالتهار الصائم مطلقا
 فكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم من اضافة المعنى
 الى ملامحه فانظر الى ما ارتكبت من التخللات المبتسغة ^{وعلى}
 الكلام الذي هو من البلاغة مكان على الوجه المستدل وعن
 السالك بان ملامحها بلها ما من حجاز وغيره حقيقه وحسن
 علمه انه اذا كان المداد بلفظها ما من هو الباري حقيقه كما انه
 لم يكن ملامحه لاحقيقه ولا مجازا الا انك اذا قلت ارم
 يا اسد لا يكون ملامحه للحيوان المقتربين قطعاً وعن الداعي بان
 الموقف انما هو مدلب البعض والسكاكي من تجوز المطلق
 ملامحه على اسم من غير توقف ولذا صرح بان الداعي استعانة
 بالكتابة عنه ولم يعرف انه لوصف ذلك لوجب عند القائلين
 بالتوقف ان موقف صحة مثل هذا التفسير على السمع وليس
 كذلك لانه شامخ ذابح في كلام الجمع من غير توقف

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

الباب الثاني احوال المسند اليه الداعي لما مور العارضة

لم من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

مسند اليه مقدم او مؤخر معترف او منكرو وكذا
 وسان كان كون المسند اليه اولى بالتقدم اما خذ في قدسية
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم
 على سائر الاحوال لانه تمباية عن عدم الاتيان به وهو مقدم

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

العهد على هذا التقدير لان النظر في المصود الى فرد معين او اثنين
 او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية المفهوم
 باعتبار كونها حاضرة في الزمن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس
 التكنوع وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار بعده وسواء استغنى
 ضريان حقيق وسواء تدار كل فرد مما شئت وله اللفظ بحسب اللغة
 فوعالم الغيب والشهادة من كل غيب وشهادة وعلم وهو
 ان تدار كل فرد مما شئت وله اللفظ بحسب متفاهم العرف
 كقولنا جمع من اصناف الصانع من صانع بلده او ملكه لانه المفهوم
 عرفيا لا صانع الدنيا فان ط الصانع جمع صانع واللام في
 اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند
 غير المايزين وكان التمثيل مبنيا على مذهبي قلت الخلاف
 انما مودة اسم الفاعل والمفعول معن الجدوث لانهم يقولون
 انه فعل في صيغة الاسم وذا فعل وان كان معن الماضي واما
 ليس في معن الجدوث من نحو المومن والكا فو والصانع والكا
 فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام
 الكساف والمفساج نصي عن ذلك في غير موضع ولو سلم
 فالمراد تفهم مطلق لاستغراق سوا كان بحرف التعريف
 او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو آدم الذين
 يا تونك الا زيدا او ارض القامعين الا عمرا وهذا الما صرنا
 المقدر سوا كان بحرف التعريف او غير اشمل من استغراق
 المشي والمحمود لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
 المشي انما يتناول كل اثنين اثنين ولا يتناول فردا واحدا
 الجمع اما يتناول كل جماعة جماعة ولا يتناول فردا واحدا

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

هذا هو المقام الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت
 من حيث ان هذا المقام هو الذي لا ينفك عنه في كل وقت

بدليل صحة الادعاء في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
 الا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان
 بلا التعليل الحسن لانها نقى في الاستغراق بيان ذلك في التلخيص
 في سياق النسخ والنسخ واستفهام كامة في الاستغراق
 عدم الاستغراق احتمالا موقوفا الا عند قدسهم نحو ما جاني رجل
 بل رجلان فانه لا يتحقق عدم الاستغراق والتكثير في الاستغراق
 كامة في عدم الاستغراق وقد فعل فيه مجازا كثر في البنية
 نحو قوله من جراحة وقليل في غيره نحو علمت نفس ما
 قدمت وفي المقامات يا اهل هذا المقام وقسمت شرا واما اذا
 كانت الكلمة مع من كامة نحو ما جاني من رجل او مقدره نحو
 لا رجل في الدار فهو نقى في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل
 او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشف
 حيث قال ان قراءة لا ريب فيه ما لم يوصف بالاستغراق وبالرفع
 تجوز ولقائل ان يقول لو سلم كونه استغراق المفرد اشمل
 في التكرار المنفية فلا يتم ذلك في المصنف باللام بل الجمع المحل بلام
 الاستغراق يشمل ما فراد وكلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
 على اصول والنحو وقد علمه بالاستواء ووجه به ايمه التفسير
 في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو علم غيب السموات
 وعلم آدم ما سماه واذا قلنا للملائكة اسجدوا لله بحجب المحسنين
 وما من من الطالبين بعقيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك
 ولهذا صرح بلا خلاف في القوم او العلماء الازيدا او الا الذين
 مع امتناع قولك جاني كل جماعة من العلماء الازيدا على استثناء
 المتصل فان فصل المفرد يفسر استيعاب الاجاد والجمع

لا يصح ان يكون الاستغراق في الاستغراق

في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو علم غيب السموات وعلم آدم ما سماه واذا قلنا للملائكة اسجدوا لله بحجب المحسنين وما من من الطالبين بعقيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صرح بلا خلاف في القوم او العلماء الازيدا او الا الذين مع امتناع قولك جاني كل جماعة من العلماء الازيدا على استثناء المتصل فان فصل المفرد يفسر استيعاب الاجاد والجمع

ذكره في قوله في الاستغراق كما سأتى اشارة الى هذا ولو
 سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعريض لانه
 الذي تعتبر فيه المسند له موخر عما انما يكتفى به قدم للتخصيص
 والاحتمال ان قول السكاكي كما مطلق اشارة الى ما اورد في فصل
 اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان كونا سبقت
 من جاحته وجدي او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الى
 من التقديم والتأخير في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف
 وكل انسان حيوان في التأكيد الذي يدفع توقع عدم الشمول
 مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاح ولا غير اسلوب
 الكلام ومثل هذا كثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلامه على
 على ذلك كيف وهو يتعرض على السكاكي في هذه المقامات
 وهذا يلزم ان يقال من ان معنى كلامه ان يؤكد المسند له
 يكون تقرير الحكم كونه انا عرفت او تقرير الحكم عليه نحو انما سبقت
 في جاحته وجدي او لا غيري غلط فاجش عن ارتكابه غيبة
 بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توقع التجوز ان التكلم
 بالمجاز كوقفه المقصود لا ميو الا ميو او نفسه او عينه لئلا
 يتوهم ان لسناد القطع الى ميو مجاز وانما انما يقع بعض
 غلما نه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاني زيد زيد لئلا يتوهم ان
 الجاني عمود وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا
 التوهم التأكيد المعنوي وهو كامة او لدفع توهم عدم الشمول
 نحو جاني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجر
 الا انك لم تعتد بهم وانك جعلت الفعل الواقع من البعض

ذكره في قوله في الاستغراق كما سأتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعريض لانه الذي تعتبر فيه المسند له موخر عما انما يكتفى به قدم للتخصيص والاحتمال ان قول السكاكي كما مطلق اشارة الى ما اورد في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان كونا سبقت من جاحته وجدي او لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الى من التقديم والتأخير في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي يدفع توقع عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاح ولا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثر في كتابه ولا حاجة الى حمل كلامه على على ذلك كيف وهو يتعرض على السكاكي في هذه المقامات وهذا يلزم ان يقال من ان معنى كلامه ان يؤكد المسند له يكون تقرير الحكم كونه انا عرفت او تقرير الحكم عليه نحو انما سبقت في جاحته وجدي او لا غيري غلط فاجش عن ارتكابه غيبة بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توقع التجوز ان التكلم بالمجاز كوقفه المقصود لا ميو الا ميو او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان لسناد القطع الى ميو مجاز وانما انما يقع بعض غلما نه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجاني عمود وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم التأكيد المعنوي وهو كامة او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجر الا انك لم تعتد بهم وانك جعلت الفعل الواقع من البعض

اقباله

كالواقع من الكل بآتي انهم في حكم شخص واحد كما يقال في قولان
قلوا زيدا وانما قلناه واحد منهم ورعا يجمع بين كل واحد من حيث
اقصنا المقام كقولنا في مسجد الملايكه كلهم اجمعون بآتي كونه
الملايكه واحد متبعاد بجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل
منهم بشأن وبهذا ازداد التعيير والتفريق على اليقين ولا دلالة
لا يجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم ومنها بحث
وسوان ذكر عدم الشمول انما موزنا به توضيح والا فهو من قبيل
دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيد اذا كان المتصور
والا على الشمول ومحملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا
لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعي نقولنا نقيد
الشمول انه يوجب من اصله وان لم يوجب في الشمول من اللفظ
والا لم نسم تأكيد بل المراد انه محتمل ان يكون اللفظ المنفصل للشمول
مستوعلا على خلاف كلامه ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو
حاني الرجلان كلاما فني كونه لدفع توهم عدم الشمول في
لان المتعني نقن في قوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا توهم
فيه عدم الشمول بل سلاوي انه لدفع توهم ان يكون الجائي
واحد منها والاسناد اليها انما وقع سهوا واما اذا توهم الساج
ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا يقال
لدفع حاني الرجلان كلاما بل انفسها او عينها وكذا اذا توهم
ان الجائي احدهما ولا ضرورة محض وباعت و نحو ذلك فانما دفع
فكل تأكيد لم يند لان توهم التجوز انما وقع فيه واحا بيان
ان تعقيب المسند اليه يعطف البيان فلا يضاهيه باسم
مختص به نحو قديم صدق قلنا لا يلزم كون الثاني اوضح

حوار ان يحصل من اضا من اجتماعها وفائدة عطف البيان
لا ينحصر في الاضا كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الجرام
في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام فيها للناس عطف
بيان جري به للمدح لا للاضا كما يجي الصنف لذلك وذكر في قوله
الا بعد العاد قوم هو آية عطف بيان لعاد وقائده وان
كان البيان جاصلا مدونه ان يؤسموا بهي الدعوة وشما ويجعل
فهم احرا محتملا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه وتماثل على ان
عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه
وكذا في نحو قوله والمؤمن العاذل الطير ان الطير عطف
بيان وكذا كل صنف اجري عليها الموصوف نحو طائر الفاضل
الكاامل زيد قال الحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه
من اضا الصنف المبهمة وصفه اشعار بكونه علما في صنف
فان قلت قد اورد المصنف قوله لا تتخذوا الهين اثنين
انما هو آية واحد من باب الوصف وذكر انه للسان والتفسير
واورد السكاكي في باب عطف البيان حصة جازية من هذا
القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل
على انه عطف بيان صناعتا حوارا ان يند انهم من قبل الاضا
والتفسير وان كان وصفا صناعتا ويكون ايدا في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان من بحث التاكيد
على ما سجد اب السكاكي وتكون مقصودة انه وصف صناعتا
جريه للاضا والتفسير لا للتاكيد مثل احسن الدابة على ما وقع
في كلام النجاشي ونحو ذلك ان لفظ الا الهين جامل لمعنى الجنس
ايمنه الالهية ومعنى العدد ايمنه الاثنينية وكذا لفظ آله جامل

لمع الحنسية والوحدة والعرض المسوق له الكلام في الاول النسخ
عن اتحاد الاثنين من الاله لا عن اتحاد جنس الاله وفي الثاني
اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهن باثنين
والله بواحد ايضا كما لهذا العرض وتفسير او هذا الذي قصده
صاحب الكشف حيث قال بلاسم الياسم لمع الافراد
او التثنية وال على شئين على الحنسية والعدد المخصوص
فاذا اردت الدلالة على ان المعنى به منها والذي يساق له الحد
هو العدد شيه بما يؤكد هذا الكلام وتوكله يؤكد ان تقدر
ويحتمل ولم يقصد انه يؤكد صناعتى له انه انما يكون سكونا للمتبوع
او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفاتيح من ان مذهب
صاحب الكشف ان الهن اثنين ونعمة واحدة من التاكيد القائل
ليس شيء اذ لا دلالة للكلام عليه بل اورد في الفصل قوله
نعم واحدة مثلا للوصف المؤكد نحو احسن الدابر فالحق ان
كلام اثنين وواحد وصف صناعتى للبيان والتفسير كما في
قوله مع وما من دابة في الارض ولا طائر يطير يحتاجه حيث جعل
في الارض صفة لدابته ويطير يحتاجه صفة لطائر ليدل على ان
القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالايتان شركان في ان الوصف فيها للبيان وتقرقان
حيث انه في الهن اثنين وال واحد لسان ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير يحتاجه لسان
ان القصد الى الجنس دون العدد وتفسير هذا البحث على
ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه يتبين ان لا خلاف
منها من صاحب الكشف وصاحب المفاتيح والمنصف

المستعمل بانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض وشمال
باعتبار ان المتبوع مشتمل على الشاع اجمالا وكانه مذكور اولا اما
في البعض فطامه وامارة بها شمال ولان المتبوع فيه محال يكون
محسب بطلان ويدل به الشاع نحو اعجبت ريدا اذا اعجبك علمه بخلاف
ضرب ريدا اذا صرت غلامه فمحرمان ريدا غلامه او اوصه او حماره
بدل غلط لا يدل شمال على ما شعره كلام بعض النواة ثم بدلت
البعض ولا شمال لا يخلو عن ايضا البتة لما فيه من التفصيل
بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضا
وتفسير كما مر وكان من احسن ان يقال لبيان التبرير والمضاج
كما وقع في المفاتيح واحا العطف ان جعل الشيء معطوفا على
المسند اليه فلتفصل المسند اليه مع اختصار نحو جازر وعمى
فان فيه تفصيلا للفا على من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ
الواو انما هو للتحج المطلق ان شئت الحكم للشاع والمتبوع من
غير تعرض لتقديم او تاخير او معية واحترر بقوله مع اختصار
عن كوحاني ريدو حاني عمى فان فيه تفصيلا للفا على مع انه
ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل
المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الاخر بعده
مترافيا او غير متراف كذا في ام مع اختصار واحترر به عن كوح
حاني ريدو عمى بعد بيوم اوسنة وما اشتهر ذلك نحو جازر زيد
فعمى او ثم عمى ووجا القوم هي خالدهن الثلثة شرك في
تفصيل المسند ويختلف من جهة ان الفاعل على ان ملا بسم
الفعل للشاع بعد ملا بسمه للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مهلة
وهي مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يتقضى شيئا فشيئا

الى ان يبلغ ما بعدها والتحقن ان المعترض حتى ترتب احدا ما
 قبلها ذهنا من الاضعف الى ملافون او بالعكس ولا يعتبر
 الترتيب الخارج حتى يجوز ان يكون بلا بسمة الفعل لما بعدها قبل
 ملا بسمة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب الى حتى آدم او في اثباتها
 نومات الناس هي الانبياء او في زمان واحد نحو حاني القوم حتى
 خاله اذا جازوا معا ويكون خاله اضعفهم او اقوامهم حتى تفصيل
 المسند في حتى انه يعتبر في الزمن تعلقه بالمتبوع اولا وبالنابع
 ثانيا باعتبار انه اقوى احدا المتبوع او اضعفها وان قل
 العطف على المسند الله بالفاء وشم وجع شتم على تفصيل المسند
 اليه ايضا كان الاحسن ان يقول اولا لتفصيلها معا قلت
 ذكر الشيخ في دلائل ملا عجاز ان النفي اذا دخل على كلام فسمي تعبد
 بوجه ما يتوجه الى ذلك التعبد وكذا الاثبات وجملة الامران
 ما من كلام فسمي امرنا يدعي اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو
 النفي الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشكل
 فسمي انتهى كلامه في كونه حاني زيد فعند تكون النفي اثبات مجزئ
 عمرو بعد مجزئ زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الحاني زيد وعمرو
 والشكل انما وقع في الترتيب والتعقيب فتكون العطف الا فان
 تفصيل المسند لا غير حتى لو قل ما حاني زيد فعند كان نفيا
 لمجته عقيب مجزئ زيد وحتم انهما جازا معا او جازا عمرو قبل
 زيد او بعد بمدة متراخيه فان قل قد يفي العطف على المسند النابع
 اليه بالفاء من غير تفصيل للمند نحو حاني الاكل فالشارب فالنام
 اذا كان الموصوف واحد قل هذا في التحسين ليس من
 عطف المسند الله لانه في معنى الذي بالكل فيشرب فينام ولو سلم

مجرد

فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد المسند
 عن الخطا في الحكم الى الصواب وسحق كسبه في بحث القصر نحو جاز
 زيد لا عمرو لمن اعتمد ان عمرو جاز كل دون زيد او انها جازا جميعا
 وما حاني زيد كمن عمرو لمن اعتمد ان زيد جاز كل دون عمرو كذا في المنها
 وما يضا ولا ولم يدكه المصنف منها كونه مثل لا في الرد الى الصواب
 الا ان لا النفي الحكم عن النابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لا ايجابه للنابع
 بعد نفيه عن المتبوع والمذكورة كلام النجاه ان كمن في ما حاني
 كمن عمرو لدفع وصف المحال الى عمرو ايضا لم يحن كذا بنا على ملا بسمة
 منها وخلاصة لانه للاستدلال ومورد رفع توقم تولد من الكلام
 المتقدم رفعا شبيها بالاستثنا وهذا صريح في انه انما ثانيا جازا
 زيد كمن عمرو لمن اعتمد ان المجزئ متبوع عنها جميعا لا لمن اعتمد
 ان زيد جاز كل دون عمرو على ما وقع في المنهاج واما انه يقال لمن
 اعتمد انها جازا ان على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد اوصاف
 الحكم بمن محكوم عليه الى آخر نحو حاني زيد بل عمرو وما حاني زيد بل
 عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع ووصف الحكم الى النابع وحين
 للاضراب ان جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان لا بسمة
 الحكم لانه لا يلا بسمة فنحو حاني زيد بل عمرو محتمل مجزئ زيد وعدم محبة وفي
 كلام ابن الجاحب انه ينص عدم المجزئ قطعا واما اذا انضم اليه لا
 نحو حاني زيد لا بل عمرو فهو نفس عدم مجزئ زيد قطعا واما المنع فالحكم هو
 على انه نفس ثبوت الحكم للنابع مع المسكوت عنه شوبه واسفائه في
 المتبوع بمعنى ما حاني زيد بل عمرو وثبوت المجزئ لعمرو مع احتمال
 مجزئ زيد وعدم محبة وقل نفيد استعا الحكم عن المتبوع قطعا
 حتى نفيد في المثال المذكور عدم مجزئ زيد اليه كمن وهدا شعر

انما استعار الحكم عن
 المتبوع قطعا

كلاً منهم في بحث القصر ومذهب المبرور انه بعد النفي نفذ في الحكم
 عن السامع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت له فمع
 ما حان زيد بل عمري بل ما حان عمري فعدم محي عمري متحقق ومحي زيد
 وعدم محي عمري على الاحتمال او محي عمري متحقق فصرف الحكم المثبت
 كما مر وكذا في المنع على مذهب المبرور واما على مذهب الجمهور
 ففيه اشكال فان قلنا قد خرج ابن الجاحب بان بل في المثبت
 مطلقاً وفي المنع على مذهب المبرور لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى
 ندكه كبديل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من
النجاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لندرك مثل هذا الغلط او التشكل من المكمل او التشكيك من
ايقاع المكمل السامع في الشك نحو ما زيدا وعمري او لا بهام
نحو ايا او اياكم ليعا فحدث او في ضلال خبير او للتخبر او للاباحة
نحو ليدخل الدار زيدا وعمري والنفي منها ان التخبر نفذ ثبوت
الحكم لا عدماً فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن
لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وقما عده السكاك
من حروف العطف ان المفسرة والجمهور على ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسير للضمير المجبور من غير اعادة
الجار والضمير المتصل المبرور من غير تأكيد او فصل تقوى
مذهب الجمهور هذا انداع لا كالمثل تجرته واما الفصل من
تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال
المسند اليه لانه يقترب به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي
اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص
المسند اليه بالمسند فتكون من الاعتبارات الواجعة الى المسند

كذا في المتن
 كذا في المتن
 كذا في المتن

اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند بهما
 هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحث لا يعم وغيره
 كما قال في المفاتيح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وجعله
 قصر المسند على المسند اليه وجعله فيه فتكون راجعة
 الى المسند على ان التحقق ان قايده تدفع اليها جميعا لانه
 جعل احدهما مخصوصا ومقصورا او لا آخر مخصوصا به ومقصورا
 عليه ولتخصيصه الى المسند اليه بالمسند اليه قصر المسند
 على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور
 على زيد لا يتجاوز الى غيره ولهذا يقال لتاكده لا عمري وان قلنا
 الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
 قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحث يخص
 المسند ولا يعم وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في
 الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المبرور بعد الباء على طريقة
 قولهم خصصت فلانا بالكد اذا وكنت دون غيره وجعلته
 من بين الاشخاص محتصا بالكد وكان المعنى جعل هذا المسند
 اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسند اليه محتصا بان ثبت
 اليه له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ان قولهم في اياك
 تعبد تحقير بالعبادة لا تعبد غيرك ومن الناس من زعم
 ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
 المسند اليه على المسند كما يدرك عليه كلام صاحب الكشف
 في قوله مع واوليك هم المغفلون حيث قال ان معنى التوفيق
 في المغفلون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة
 المغفلين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم

مطلقا
 ان مدلول الباء هو المقصور

لا يقبلون تلك الحقيقة انتهى كلامه فجمعوا ان معنى لا يقبلون
 تلك الحقيقة انهم مقصودون عاصفة الفلاح لا يتجاوزونه الى
 صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدبر في هذا المعنى
 وقلة التدبر لكلام القوم اقا ولا فلان هذا اشارة الى معنى
 آخر للحبر المعترف باللام ^{المراد صاحب الكشاف} اورد الشرح في دلائل سراج حيث
 قال اعلم ان للحبر المعترف باللام معنى غير ما ذكره فبقا مثل
 قولك هو البطل المتجاني لا تريد انه البطل المعهود ولا قسم
 البطل عليه مبالغته وكودك بل تريد ان تقول لصاحبك هل
 سمعت بالبطل المتجاني وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف
 ينبغ ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
 تصورته حتى تصورته فعلتك بصاحبك معنى زيدا فانه لا حصة
 له ورا ذلك وطريقه طريقه فوكل هل سمعت بالاسد وهل
 تعرف حقيقة فريد ميو ميو يعني هذا كلامه واما ثانيا فلان
 صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وقائده لا معنى
 الفصل بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الدلالة على انه
 الوارد بعده خبر لا صفة ^{المراد} والتوكيد وانما بان فائدة المسند
 ثابته للمسند الله دون غيره ثم التخصيص ان الفصل قد يكون
 للتخصيص ان قصر المسند على المسند الله ثم زيد هو الفصل من
 عمه وزيد هو ثابته ^{المراد} كما صاحب الكشاف في قوله
 ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون التوجه
 التاكيد اذا كان التخصيص جاصلا بدون ما ان يكون في الكلام ما
 يفيد قصر المسند على المسند الله نحو ان الله هو الذي ارقا ان لا
 رازق الا هو او قصر المسند الله على المسند نحو الكرم هو

التدبر

التدبر والجسب هو المال ان لا كبره الا التدبر ولا حسب
 الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشاب الشكر والشيب
 شيئا فالحيوة هي الجماع ان لا حيوة الا الجماع واما تقدمه ان
 تقدم المسند الله على المسند فان قلت كيف بطل التقدم
 على المسند الله وقد صرح صاحب الكشاف باننا نقال
 مقدم وهو محذور للمذلل للفقار في مكانه قلت التقدم ضرر ان
 تقدم على نية التاخر كتقدم الحبر على المبتدا والمفعول على
 الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقدم اسمه ووسمه الذي كان
 قبل التقدم وتقدم لا على نية التاخر كتقدم المبتدا على الحبر
 والفعل على الفاعل وذلك بان تجد الى اسم فتقدمه تارة على
 الفعل فتعلم مبتدا ونحو زيد قام وتوحي تارة فتعلم فاعلا
 نحو قام زيد وتقدم المسند الله من الضرب الثاني ^{المراد} كما ورا صاحب
 الكشاف ثم هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون بالجلل
 التقدم على الضرب الثاني فلكون ذلك ان المسند الله اتم ذلك
 الشرح في دلائل سراج انما نجد في التقدم شيئا يحجب
 فحينئذ يصل غير العناية والامتنان لكن ينبغي ان يفسر وجه
 العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
 ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية
 وبم كان اتم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل
 وجه كونه اتم فقال اما لانه ان تقدم المسند الله الاصل
 لانه المحكوم عليه ولاعتنى للعدول عنه يعني ان كون التقدم
 هو الاصل انما يكون سببا لتقدمه في الذكر اذا لم يكن معه ما
 يعتنى للعدول عن تقدم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل

ولا بد من تحقيق قبل الحكم فقصدا
 في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
 قبل ذكر الحكم عليهم

ذكر اصل الجماع في الجمل الفعلية فان
 كون المسند هو العامل مقتضى للعدول عن

مرتبه المجهول وكذا كل ما كان معه شيء مما يتبعه تقدم المسند على
 ما سمي تفصيله واما ليتمكن الخبره ومن السامع لان في المبتدأ
 تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ^{مطلوب}
 ان يحصل الشيء بعد الشوق الذي اوقع في النفس كقوله
 اس قولا لى العلاء المعري من قصيدة يثرى بها فقيها جنتيا
 والذى حارت البرية فيه حيوان مستجذبة من جمادى عن تحييز
 البرية من المعاد الجسماني والنفس الذي ليس بنفساني وفي
 ان ابدان سماوات كيف تجي من البقاع كذا في صدام
 السقط وقوله بان اجز الآله واختلف الناس فذاع الى ضلال
 وهادى عن بعضهم بقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وهذا
 يتبين ان ليس المراد بالحيوان المستجذبة من الجماد آدم
 عليه السلام ولا ناقة صالح ولا اتيان موسى ولا القنقش على ما وقع
 في الشروكة لانه لا يناسب السياق واما لتجديد المسند
 او المساهة للتفاؤل او التظهير نحو سعدى دارك والسيفاح ^{خون}
 في دار صدقك واما لا يهاهم انه لا يزول عن الخاطر او انه
 تثلث واما نحو ذلك مثل الحمار يعطيه نور جيل فاضل ^{اللفظ}
 في الدار وعليه قوله مع واجل مستحق عنده او تحقير بكونه
 حاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو انصاف
 المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بمصدره
 عنه كقولك الناهد يشرب ويظرب دلالة على انه مصدر
 الفعل عنه حاله في حاله على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
 يشرب الناهد او لان كونه منصفا بالحب يكون هو المطلوب
 لانفس الخبر اراد بالحب من اول خبر المبتدأ وبالحب الثاني الاخبار

20
 في خبره
 في خبره
 في خبره

والثاني ان قائله غير كفي بقول كل انت قلت لا غير ك
 فتقول له ما انا قلت ولا اجد غرضي قصد الى انكار نفس
 الفعل فتقدم المسند اليه لطابق كلامه وهذا انما يكون فيما
 يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا ببيت هذه
 الدار ولا غرضي فانه لا يجر ولا ما انا رايت اجداله نه تقطع
 ان يكون انسان غيبا المستطاع قد رأى كل اجداله قد نفي عن
 المستطاع الدورية على وجه العموم في المنقول يجب ان تثبت لغوه
 ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنقح هو
 الدورية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل
 الذي يفيد التقدمة ثبوته لغوه المذكور هو بعينه الفعل الذي
 نفي عن المذكور وقصه نظرا لانه ان المنقح هو الدورية
 الواقعة على كل اجد من الناس بل الدورية الواقعة على اجد
 من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب
 الحصري لان نفي الدورية الواقعة على كل اجد لا ينافي اثبات الدورية
 الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع
 التكون في سياق النفي وهذا جعله كثر من الناس على انه
 سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل اجد واعتد
 عنه بقصه بوجهين احدهما انه مبنية على ما ذكره ائمة اللغة
 من ان احدا اذ لم يكن ممتددا لا عن الواو ولا يستعمل في
 سماع الاعم كل قلزم ان يكون ما رايت اجد اربدا
 على من زعم انك رايت كل اجد لانه احاب فلا يستعمل
 بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا هو
 بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله مع لا تفرق بين اجد

انما
 انما
 انما

من رسله وفما وتكم من اجد عنه جازين وفستروه في قوله
لستين كاجد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذه الاحكام في كل تكية منتهية يد على ان هذا ليس
مبنيًا على انه تكية وصحت في سياق النبي على ما توهم البعض
وطاهر كلام الصيح انه بحسب وضع اللفظ له انه قال هو
اسم لمن تولى ان يحاطب ستمى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر
وسيل موصوفه بما ان اجدا اسم بمعنى الواحد لا تتغير بغير
الموصوف فمخوز ان تعتبر موصوفة مفردا وثنى وجموعا
مذكرا او مؤنثا اس اجدا من مفردات او المثنى او الجماع
واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع
الناس ويلزم المجال المذكور وكلاما فاسدا اما اولاه لان
هذا استماع جارية نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت
شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل النسي
تكونه بما سيجي فلا يكون خصوصية لفظ اجد واخا نانيا فلما
ان يكون احدهما عند التسمية من الواو مثله في قوله في كل
موضع اجد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فتكون المعنى ما
انا رايت جميعا من الناس والمعنى في معنى الدورية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالجاء الى المفهوم
من نفي الدورية الواقعة على كل اجد نفي العموم الذي هو سلب
جنس وقول ما انا رايت اجد او رجلا او نحو ذلك يفيد
عموم النفي الذي هو سلب كلتيه وتخصيصه بالمعنى يقتضيه
ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على
الغير ان لم يدر اجد وعدم صدقه عليهم لا يصدق ان يكون قد

لا يصح الا استيعاب المجموع في ان معنى قولنا حان الرجال
حان كل جمع من جموع الرجال وهذا الاشارة خروج الواحد
وملائق من الحكم بخلاف المفرد فلا يوصل فلا يمكن خروج
الواحد والملائق ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الاجاد
وملائق مع واحد اخر منها جمع من المجموع والتقدير ان كل
جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل
جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد
فمع جماعى جمع من الرجال باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
فهو مجموع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب
المفاتيح في قوله في رتب اثنى وهن العظمى في انه شك في العظم
الى مفردات لطلب شمول الوصل العظام فردا فردا الصريح
ومن المجموع بومن البعض دون كل فرد في معنى اسناد
الوصل الى صيغة الجمع فهو هتت العظام عند حصول الوصل
لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لاننا لا نسمي قولنا وهتت العظام باعتبار ومن البعض
بل الوصل افراد العظم ما ذكره الكشاف وسوان الواحد
هو البدل على معنى المنسية وقصده الى هذا الجنس الذي هو
العمود والقوائم واشد ما تدرك منه الجسد قد اصابه الوصل
ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يثبت منه بعض
عظامه ولكن كلها في لوقيل منسب العظام كان المعنى ان
الذي اصابه الوصل ليس هو بعض العظام بل كلها في كانه
وقع من سابع شكل في الشمول لا حاجة لان القيد في الكلام
ناظر الى نفي ما تقابل به وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام

فانما يعجز عن الوصل فيها واشد ما تدرك منه الجسد قد اصابه الوصل
ان ما لا يمكن ان يكون له الوصل في بعض عظامه
البدن على ما ذكره من حدس لا يشك في كون كل فرد

صرح في ان وهنت العظام تفيد شمول الوصل لكل من العظام
 بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المنساج صرح في انه يعني
 العظام باعتبار من بعض العظام دون كل فرد فالتأني
 من الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاه من هذا
 ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض
 عظامه مما لم يصبه الوصل ولكن الوصل انما اصاب الكلى من
 حيث هو كلى والبعض بغير خارجا كالواحد والاشن ومنشأ
 هذا التوهم سوء التفهم وقلة التدبر وذلك لان افعال الجمع الحج
 باللام تعلق الحكم بكل فرد كما هو في علم الاصول في النور وكلامه
 في الكشاف ايضا شجرون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب
 المحسنين انه جمع لتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله بريد
 ظلم للعالمين انه تكرر ظلم جميع العالمين على معنى ما يريد شيئا من
 الظلم لاحد من خلقه وفي قوله ولا تكن للجانين خصيما اي ولا
 تخاصم عن خابئين قط وفي قوله ربي العالمين انه جمع لتناول
 كل جنس مما شئى بالعالم بمعنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا
 العالم المحسوس من المشاهدة فجمع لتفيد الشمول والاحاطة ولا
 يحسن عليك فساد ما قيل ان مراد ان المفرد وان كان اشمل
 لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم احيانا
 مختلفا لافى المفرد تفيد شمول الاحاد والجمع تفيد شمول الاجزاء
 وذلك لانه اذا لم يكن الجمع تفيد تعلق الحكم بكل ما شئى عنده
 كيف يكون العالمين متنا ولا لكل جنس مما شئى بالعالم وهل
 هذا الا تأني وايضا لادلاله بقوله لتناول كل جنس مما
شئى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيأ مختلف

الفهم

معلوم

ان بالعالم
 فافهم

فتا

فتا ولها الجمع مخلاف العظام وذلك لانه منه التفريق لا يوردها
 عقل ولا نقل وبالجملة والقول بان الجمع تفيد تعلق الحكم بكل
 واحد من الافراد تفيد كان او منفيا بما قبله الا انه وشهد به
 بالاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه
 لدفع جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المنساج توهم فرد
 من المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو
 ان المفرد صالح لانه يرد به جميع الجنس وان يرد به بعضه
 الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لانه
 يرد به جميع الجنس وان يرد به بعضه لا الى الواحد لان وفائه
 في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية
 في جملة الجنس لانه وجدانه كذا في الكشاف فمن قوله فلا ان يركب
 الخيل وانما يركب واحدا منها كما مثل قوله بنو فلان قتلوا
 زيداً وانما قتلوه واحد منهم فان قلنا قد روي عن ابن عباس
 ان الكتاب اكثر من الكتب وتبينه صاحب الكشاف بانه اذا
 ارد بالواحد الجنس والجنسية قامة في وجدان الجنس كلها
 لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحت الاما فيه معنى الجنسية
 من المجموع قلنا هذا كلام مبيت على ما هو المعتمد عند البعض
 من ان الجمع المعرف باللام معنى كل جماعة جماعة او فردا
 كلام ابن عباس ولم يقصد انه مدغم به دليل انه صرح بخلافه
 غير متيقن والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما الخبث الكلام
 في هذا المقام لانه من مميزات الانظار وخطاب الافكار كما زلت
 فيه للافاضل اقدارهم وكلت دون الوصول الى الحق افعالهم
 ولما كان هنا عطفة اعتراض وصواب افراد لا اسم يترك على

خوار
 مع

ما شاعر في الناس وهو عجايب التعاوي عن آيات الله وفي
 المصاحح انه للعظيم اي عجايبه عظيمه تجب ابصارهم
 بالكلمه وتصورها ومن الاجدال لان المقصود بيان تقديرها
 عن الادراك والتعظيم اذ في علمه وادنى شأده او التعظيم او
 المحققين انهم بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبالغاً لا يمكن
 تعريف كقوله ان قول الله ان الله اعلم ما في ما في عظيم
 في كل امر يشيرون ان يعينهم وليس له عن طالع العرف ان
 الاجسام حاجت جفيرة وكلف بالعظيم او التكثير كقولهم ان
 له الابل وان له نعماً او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر
 والعرف من العظيم والتكثير ان العظيم بحسب ارتفاع
 الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقاً
 او تزييداً كما في المعجودات والموروثات والمثمرات بها
 وكذا المحقق والتقليل والى الفروق اشار بقوله وقدما للعظيم
 والتكثير نحو وان يكذب بك فقد كذب رسول الله وورد كثير
 هذا انما هو الى التكثير وآيات عظام من انما هو الى العظيم
 ونحن للتجويد والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا من جفيرة اقليل
 والعظيم والتكثير قد يمتعان وقد يفتقان وكذا التخصيص والتقليل
 وقد سلك المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التوزيع
 حقيقه او تباها او لانه عن عن التوزيع ما في كقوله اذا
 يستحي من الله من اجل ان الله اعلم ما في كقوله اذا
 احذر ان عن التخصيص نسبة الساقة الى عين الممدوح وجعل
 صاحب المصاحح التكثير في قوله وولن من نفعه من
 عذاب ربك للتحقير واعتمد في المصنف على ان التحقير مستفاد

من بنا المنة ونفس الكلمة لانها اما من قوله نعمت الرب
 اذا هبت اي هبة او من نعم الطيب اذا فاح اي فوحه
 وصواب انه ان اراد بنا المنة ونفس الكلمة مدحاً في فان
 التحقير فهذا الاثنان في كون التكثير للتحقير لا في ما يقبل الشدة والضعف
 وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها محضاً
 مدخل للتكثير اصلاً فممنوع للفرق الظاهر من التحقير في
 نعمة من العذاب ومنه في نعمة العذاب بالاضافة وما يحمل
 العظيم والتقليل قوله ان اخاف ان يمسك عذاب من
 الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب والادالة للفظ
 المتن واصافه العذاب الى الرحمن على وجه الثاني كما ذكرنا
 بعضهم لقوله لم يكلم فيها احد ثم فيه عذاب عظيم والان العقوبة
 من الكلام الجليل اشد ومن تكلم غيره اي غير المسند اليه
 لافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد
 من افراد الدواب من نطفة معينة ومن نطفة آية المختصة
 به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو
 نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب فمخرج
 بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المصاحح ان الحالة المقصصة
 لتكثير المسند اليه ما اذا كان المقام للافراد شخصاً او نوعاً
 كقوله مع وانه خلق كل دابة من ماء فتوقم بعضهم انه اراد
 بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم انه
 مسند اليه تقديره اذ السور كل دابة خلقها الله من ماء او ماء منقاة
 مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعضفه ظاهر بل قصده
 المصاحح الى انه مثال كقول المقام للافراد شخصاً او نوعاً

انه

اللفظ
 المتن
 بعضهم
 لانه

ارجاه المصاحح

الكلدانية

منقاة

لا الشكر المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليثبت له وللشكر نحو
 فاذا نواحيه من الله ورسوله وللشكر ان نطق الالهة
 لهما حقرا ضعيفا اذ النطق مما قبل الشدة والصعوبة للمفعول
 المطلق منها النوعية لا الساكنة وهكذا محل الشكر على ما تقدم
 التوقع كالشكر والتجمل والشكر ونحو ذلك في كل ما وقع
 بعد الا من المفعول المطلق وهذا انجيل من اشكال الذي نورد
 على مثل هذا التركيب ويهوان المستعمل المقتضى بحسب ان
 يستعمل من متعدد مستوفى حتى يدخل فيه المستعملين
 فتخرج بالاسماء وليس مصدر نطق محتملا غير النطق مع
 النطق حتى يخرج النطق من بينه ويخرج له حاجة ان ما ذكره بعض
 النحاة من انه محمول على التمدد والتأخير ان نطق الانطق
 نطقا ومثله قوله وما اعتبه الشيب الا اعتدرا اس ما
 اعتبه الا الشيب اعتدرا او ما ذكره بعضهم من ان قولك
 ضربت زيدا محتملا من حيث نطق المحمل ان يكون قد
 فعلت غير الضرب مما يجزى مجراه كالتهديد والشرع في
 حقه ما تم فيه الاحتمال يصير المستعمل منه كالمعتد الشار
 للضرر وغيره من حيث الوجود فكانت قلت ما فعلت شيئا
 غير الضرب ومن تنكر غير المسند اليه للشكاة وعدم التقيد
 قوله مع او الجرح فهو ايضا ان ارضا منكوره مجهوله بعيدة
 من الغراب والتمليل قوله فيوماً يحيل تفرق الزمان عنهم
 ويوماً يجود نظير الفقر والجذبا ان بعدد نطقه من خلوكم
 وقريباً نك وشي يسير من فيض ان جودك وعطايتك واعلم
 انه كما ان الشكر وسوء معني البعضية فيبد الشكر فكذلك

ولا الى

له ان يكون

اذا

اذا جرحه بالبعض كقوله مع ورفع بعضهم درجات ابراهيم
 صلى الله عليه وسلم في هذا الايهام من تعظيم فضله وعلو قدره ما
 لا يحسن ومثله قوله او يربط بعض النفوس حاجتها او انفسه
 وقد قصد به التحقير ايضا كقوله كلام ذكره بعض الناس القليل
 فكيف هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند
 اليه اقرا المصنف في ذكر التواضع وفيه الفصل عن الشكر حريا
 على ما هو المناسب من ذكر الشكر بعقب التعريف وقد مرها
 السكاكي على الشكر نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبار
 التواضع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقوم
 من التواضع ذكر الوصف كثره وقوعه واعتبارا له والوصف
 قد يطلق على نفس التواضع المخصوص وقد قصد به معنى المصدر
 وهو الانسب منها لموافق قوله واما ما ناه واما ما يرد الصبر
 معني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه ان الوصف
 متبناه اس للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض
 العميق يحتاج الى فروع تشغله ونحوه في الكشف قوله ان نوح هذا
 القول في مجر كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند
 اليه قوله اوتيس بن حجر مرثية فضالة بن كلب من قصص اولها
 اتينا النفس اجملي فدعا ان الله يحذر بين قد وقعا الى قوله ان
 الذي جمع السماحة والنجدة والبر والشوق جمعا الالمعي الذي يطلق
 بك النطق كان قد بان وقد سمعنا الالمعي واليلمعي الذي الموقد
 وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني
 وخبر ان في قوله بعد عتد ابيات او قد فلا تنفع الاشياء من
 اقبل لمن قد تجاوز الابد عافا الالمعي ليس عند الله وقوله الا ان
 ان التواضع

او من فلان ان عتد
 او من فلان ان عتد
 او من فلان ان عتد

يظن الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن سراج
 انه سئل عن الالحى فاشتد البست ولم يزد عليه ومثله في
 الكثرة قوله ان الانسان خلق هلو عا اذا مشه الشتر جزوا
 واذا مشه الخير منوعا فان البلع شرعة الجزع عند مشر المكنو
 وشرعة المنع عند مش الخير او مخصصا اراد بالتحصيص ما يقع
 تعليل لاشترائه ورفع الاحتمال وعند النماء التحصيص عبارة
 عن تعليل لما شتره الحاصل في الكليات نحو رجل عالم فانه كان
 بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الدجال فلما قلت عالم
 قلت ذلك لاشترائه ودرامته وخصصته بفرد من افراد
 المتصف بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
 نحو زيد الناجد او الرجل الناجد عندنا فانه كان محتملا للتأخير وغيره
 فلما وصفتم به رفع الاحتمال او يكون الوصف مبدجا او ذميا او
 نرجحا نحو جاني زيد العالم او الجاني مل الى الفقيه حيث يتعين الموصوف
 اعني زيدا قبل ذلك اي ذكر الوصف والتعيين اما بان له يكون له التعيين
 شرطي في ذلك الاسم او بان يكون الخالي بعينه قبل ذكر الوصف
 واشترط لتلاصق الوصف بخصصا او تاكيدا اذ كان الموصوف
 متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو احسن الابرار كان يوما عظيما وقد
 يكون الوصف لبيان المقصود ونفسه كما سياتي ومنه قوله
 وما من دابة في الارض ولا كائيد يطير بخارجيه حيث وصف
 دابة وكائيد عامين خواص الجنس لبيان ان المقصد منها
 الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف بيان
 التعيين والاجابة واعلم ان الوصف قد يكون جملة بشرط فيه
 تنكير الموصوف لان الجملة التي لها محل من الاعراب يجب صحة

هذه

على ان يكون
 خاتمة فاعلم

وقوع المفرد موقعه هو الموصوف الذي نسب من الجملة تكملة
 له انما يكون باعتبار الحكم الذي تناسبه التنكير وينبغي ان
 يكون مبدجا اراد من قال ان الجملة تكملة والا فالتعريف والتكبير
 من خواص مراسم ويجب تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان
 الصفة يجب ان تعتقد المبكلم ان المحال له عالم بانصاف
 الموصوف تضافها قبل ذكرها وانما يضاف بها لتعرف المحال
 الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل من انصافه بمعرفة
 الصفة فيكون بها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمحال حيث حصل
 قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقعها صفة او
 صلة انما يكون تقدير القول فان قيل قد صاغ الكتاب
 في قوله وان منكم من ليبطون ان هو التقدير اقسام بالله
 ليبطون والقسم وصوابه صلة من فلما مراد ان الصلة هو
 الجواب المؤكد بالقسم وصوابه خبرية محتملة للمصدق والكتاب
 ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو
 نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو
 ذلك وهذا كما ان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل
 في كلامهم ايضا ما يشعر بان وصوب العلم انما هو في الصلة
 دون الصفة حيث ذكرنا قوله فاقعدوا النار التي وقودها
 الناس والحجارة ان الصلة بحال تكون فصفة معلومة للمحال
 فيمكن انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التجميم قوا
 انفسكم واحذروا نارها وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
 جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التجميم تكملة لان الآية في
 سورة التجميم نزلت اولها بكم ففروا منها نارها موصوفة بهذا

ولم يشر الى تقدير القول

الجملة

الصفح ثم جاءت في سورة البقرة مشارباها الى ما عرفت اوله
 قلما يمكن ان يقال الوصف بحسبنا يكون معلوم التحقق عند
 المخاطب في سورة النحر للمؤمنين ومع قد علموا
 ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين لما سمعوا من آية علموا ذلك
 فحفظوا في سورة البقرة واحا تو كبره فلم يورد ان تعدد المسند
 اليه من كسوف ففهمه وحده لولم اعني جعله مستقرا محققا ثابتا
 لا يظن به غير نحو جاز زيدا اذا قلنا التكليم غفلة السامع عن
 سماع لفظ المسند اليه او عن فهمه على معناه ومثل هذا وان
 امكن جعله على دفع توهم التجرد او السهو لكن قد في القصد
 الى مجزئ التعميد والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب
 المنهاج حيث قال بعد كذا دفع التوهم وربما كان القصد
 الى مجزئ التعميد كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير
 مع الفعل وذكرنا في الاصل في شرحه ان المراد مجزئ التعميد
 الحكم ولم يبين ان اتي موضع من بحث التقديم والتأخير فطلعنا
 عليه وهو خلاف ما جرت احواله في قوله تكذب انت من زناك
 المسند اليه انما تعدد المحكوم عليه دون الحكم فان قيل
 انه لم يرد التأكد الضاع في كل مجزئ التعميد نحو انما عرفت وانت
 عرفت فانه تعدد تعدد الحكم وتقوية فلفظ لا ثم ان التعميد
 لتعدد الحكم هو التعميد بل التقديم الا انك الى نصركم باليهين
 في كونه عرفت انا وعرفت انت تعدد الحكم وانما هو مجزئ
 المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد خمس شقوى الحكم في فصل
 التقديم والتأخير مع الفعل بل في اخذ بحث تأخير المسند اليه
 وليس لم اتم ايراد ذلك ولكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما

دكن

انما كان ما ذكره في الالفاظ من العادة
 اجماعا على اعتبار هذا التعميد في اللفظ
 كونه على خلاف معيار الظاهر في اللفظ
 الالفاظ في مباحث افعال الكلام

وهذا اثر كلام المصنف في الالفاظ وانما قلنا ذلك لانه
 نعلم قطعاً من الجملات انهم واعتبار ان الالفاظ هو انما
 الكلام من اسلوب من الكلام والخطاب والغيبة الى اسلوب
 آخر غير ما يترقبه المخاطب لتعدد نظرية تشابه وايضا
 في اصغائهم فلم يورد هذا التعميد كذا في هذا التفسير اشارة
 ليس من الالفاظ منها نحو انما زيد وانت عمرو ويحيى رجال وانتم
 رجال وانت الذي فعل كذا ويحيى الذنون صبيحو الصباها
 ونحو ذلك مما عرفت عن معنى واجد تارة تضمير المتكلم او المخاطب وتارة
 بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا قم
 خذ بيدك وفي التثنية انت فعلت هذا يا ايها ابراهيم له
 ملاسم المظهر لم يبق غيبة ومنها تكدير الطبق المتكلم اليه نحو اياك
 نستعين واهدنا وانعمت فان الالفاظ انما مدونة اياك فعبء
 والبناء جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن
 معنى بطريق بعد التعبد عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم
 جئت الى هذه المسئلة فالتك الذي لا نظير له في هذا الفن وكقوله
 يا من يعين علينا ان نقار قهم وجدنا كل شئ بعدكم عديم فانه
 التعميد في ذلك لان جنى العائد الى الموصوف ان يكون بلغة الغيبة
 وحق الكلام بعد تمام التماذي ان يكون بطريق الخطاب في كل من
 تقار قهم وبعدكم جار على مقتضى النظام وما سبق الى بعض
 ملا ومما من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالفاظ وكان
 القياس امانة فليس بشئ قال الخ زوفي في قوله انا الذي متمتني
 اتم جديرة كان القياس ان تقول متمتني حتى يكون في الصلة ما يعود
 الى الموصوف لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان ملا خذ

في جملته

حقيقنا والى الغيب انا اعطينا الكون فصل لربك مكان لما وقد
 كثرة الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما لم تعد له المعظم كالجماعة
 ولم يكن ذلك للغياب والمخاطبة الكلام القديم وانما هو استغناء للمولد
 تعظيما للمخاطبة وتواضعا من المتكلم ومن الخطا الى المتكلم من عظمة
 بين عبدة طي ايل ام وندبك فليست في الجسان متعلق بقوله جروب
 قال الميزوني من جروب في الجسان لم يربط قلب الجسان ونشأ
 في مرادها بعيد الشباب في حين واتي الشيا وكاد يفرم عصب
 جان مشيب في زمان قبل المشيب اقباله على الجحوم تكلفني ليلتي
 فيه التماس من الخطا في الجان الى المتكلم حيث لم نقل تكلفني فاعل
 تكلفني ضمير القلب ويلي مفعوله التماس تكلفني ذلك القلب ليلتي ونظام
 بوصفها وروى بالالف الفوقانية على انه مسند الى ليلتي والمفعول محذوف
 ان شدا يدقها او على انه خطاب للقلب ففيه الساعات اخذ من الغيب الى
 الخطا وقوله طي ايل فيه التماس اخذ عند السكالي لا عند الجمهور
 وقد شرط ولها ان يقر بها وعاودت عواد يتنسا وخطوب قال الميزوني
 عاودت يجوز ان تكون فاعلة من المعاداة كان الصوارف والخطوب
 صار في عاودتهم وكوز ان جعل من عاود يعوذاي عاودت عواد
 وعواد في كانه قول يتنسا الى ما كانت عليه قبل والى الغيب حتى
 اذا كثر الفلك وجرب به مكان بكم ومن الغيب الى المتكلم الله
 الذي ارسل الدراج مشيب سيبا فستقام مكان ساقه والى الخطاب
 ما كثر يوم الدين انا ان تعبد مكان اناه تعبد وذكر صلافا خاضع
 ضوام السقط ان من شرط التماس ان يكون المخاطب بالكلية
 الى البين واذا كقولك في اياك تعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم
 يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو غير له المخاطب لان ذلك يحسن من

كقول باني نواحي الارض ابي وصالكم
 وانتم ملوك لا لمقصودكم كقولهم

عبادي عاودهم وعولهم
 هو عوادهم وعولهم

راي كل اجد بل تكفيه ان يكون راي اجد له ان السلب الكلي يرفع
 ما لا يحاب الخلل لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
 فنصحه ان الرؤية الواضحة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المصنف
 لانا بعد المتعبد به المفهوم الصحيح والا لزم احتياج ما
 انا ضرت زيدا لان في ضرت زيدا يستلزم في الضرة الواقع
 على كل اجد ويلزم المخال المذكور وقال الكلام في شرح
 المفصاح ان المفعول في قولنا ما انا راي اجد لما كان عاما لقوله
 في سياق النفي يلزم ان يكون معتقدا للمخاطب عاما كذا كان وهو
 انك راي كل احد في الدنيا له ان الخطا في هذا المقام انما يكون في
 انما على فقط كما هو حكم القدر فيلزم ان يكون ما في من الفعل
 الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا من المتكلم والمخاطب
 ان عاودا فاعلم وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا على ما وضعت
 لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعتصم عليهم
 بعض المجتهدين بان الباقي بعد تعيين الفاعل من متساوي السلب
 الكلي اعني عدم رؤيته احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب
 معتقدا ان انسانا لم يدا جدا من الناس واصاب في ذلك كونه
 اخطا في تعيينه فزعم انه غير ك او انت متشاركه الغيرة فنفست
 ومعه وجه في نفسك هذا السلب اعني عدم رؤيته احد
 من الناس اذ لو اختلفت الفعلان ابا و سلبا لم يكن الخطا
 في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على
 السندهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل
 كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقدم المسند اليه على الفعل وحرف
 النفي جميعا وتقدمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص

ما كان سلب الكل صادقا كان
 الجواب صادقا وسادقا كان

فجعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كذا مثله في نحو انا ما فعلت
 كذا وليس هذا اقل قارورة كسر في سلام مقول
 يحصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي
 جميعا حكمه حكم المثبت باق ما لا للتعوي وما لا للتخصيص
 كما ذكر عن قريش اذا قدم على الفعل وون حرف النفي فهو التخصيص
 قطعاً لكن فرق بين التخصيص في النفي وان قولك انا ما فعلت
 في جاحشك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم
 سعي في جاحشك واصاب كنهه اخطا في فاعلمه الذي لم يشع
 فزعم انه غيرك او انت عثا ركه الغير كما ان قولك انا سعت
 في جاحشك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب كنهه اخطا
 كنهه اخطا فاعلمه الذي سعي فزعم انه غيرك او انت عثا ركه
 الغير واما نحو قولك ما انا سعت في جاحشك فهو كذا كذا الفاعل
 العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب كنهه اخطا
 في فاعلمه فزعم انه انت وجدك او انت عثا ركه الغير والآية
 فمن ثبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي
 ان عاماً فعام وان خاصاً فخاص قال الشيخ اذا قلت
 ما انا قلت هذا كذب نفيت ان تكون القائل بهذا القول
 وكما سب المناجزة في شئ ثبت انه مقول وهذا لم يصح ان
 تكون المنفي عاماً وكان خليفاً من القول ان يقول ما انا
 قلت شعراً قط ما انا اكلت اليوم شيئاً ما انا رايت
 احداً من الناس له قصاصه ان يكون انسان قد قال كل
 شعور في الدنيا والكل كل شئ تقول وراي كل احد من الناس
 فنفيت ان يكون هذا كلامه فاذا اعتقد محال لم ينعكس

فمن ثبوت الفعل قطعاً على الوجه الذي ذكر في النفي

في جاحشك

الصيغة جملة الالة صلة الموصول ككونه فيها فعلاً عدلية الى
 صولة دراسه كداهة دخول ما هو في صون له من التعريف على
 صرح الفعل ولا نحو مل قائم مع الضم فعاميتها من الجملة في
 البناء حيث امر في نحو مل قائم ورجلاً قائماً ورجل قائم والكا
 انه لما كان متصفاً للضمير ومشاهاً للنحائي عنه روعيته فيه
 الحيتان اما لا ولى بيان جعل قديماً من موقام في التعوي
 واما التامه فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملة في البناء
 فان قيل لو كان الحكم بالافراد وسلا عراب من قائم من ريد
 قائم بنياً على شبيهه بالنحائي لوجب ان لا يحكم بالافراد وسلا عراب
 فما اسند الى الطاهر نحو ريد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ
 الفعل لا ينفك عن الاسناد الى الطاهر فليسا جعل
 تابعاً للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا
 معنى قوله في المنفاج واتبعه في حكم الافراد كوزيد عارف
 ابوه اى جعل تابعاً لعارف المسند الى الضمير عارف المسند
 الى الطاهر فحكم بانه منفرد مثله وقال المصنف حفاه ابع
 عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الطاهر منفرد كان
 الطاهر او منتهى او مجموعاً ولعله سهواً اذا ما حصل في هذا
 الكلام وخاضت تعدد على المسند كاللازم لفظ مثله وغير
 اذا استعمل على سبيل الكناية نحو مثلك لا ينحل وغير الخو
 معنى انت لا ينحل وانت خور وفي الايجاب نحو مثلك سلام
 جعل على سلا ميم وسلا شرب وغيره باكثر هذا الناس نحو
 اس سلامه جعل وانا لا الخديخ فالاول كناية عن ثبوت الفعل
 او تعميم عن النحائي بل يحتمل اضعف اليه لفظ مثل لانه

الآن

لام
 انما هو صواب او قد اشجعوا

اذا ثبت الفعل لمن يستد حسبه ومن هو على اخص لوصافه
 او نفي عنه واريد ان من كان على الصفه التي هو عليها كان
 مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا
 لزم الثبوت لذاته او بالنسب عنها بالطريق الاول والثاني كانه
 عن ثبوت الفعل لمن اوصف له لفظ غير النفي وعن سلبه
 عنه في الاحجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المحال لم يتجلى
 ثبت للمحال ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محال
 تقوم به ولانه اذا ثبت الانحداع للغرض من غير قصد الى
 ان انسان سوى المكمل يصف بالانحداع ولا شك في ثبوت
 عدم الانحداع لاجل في الجملة لزم سلب الانحداع عن المكمل
 فما قد استعمل على سبيل الكفايه ولم يقصد ثبوت الفعل
 او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا
 شكك لا يوجد وقوله غيري جني وانا المعاقب فيك فكان
 شبهة المتشبه فان التعميم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى
 والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المحال
 نداد شكك وغيرك انسان غير المحال لم يرد مماثل له او غير مماثل
 وقوله من غير ضاه حال كونه ذلك الفعل او الكلام ناشيا من
 غير ارادة التعريض ان لم ينشأ من ارادة التعريض كما بعد
 ضري من غير خيب اسرها لم ينشأ من ذنب كما ان قوله
 غيرك فعل كذا معناه انما لم افعله فهذا مقام اضرب على
 فيه غير على سبيل الكفايه ولزم منه من فلينتبه له كونه
 ان من تقدمه كاللازم ككون التعميم اعون على المباد بها
 ان يدين التركيبين لانها من الكفايه المطلوب بها نفس الحكم

واثبات الحكم بطريق الكفايه الى ما سمي والتقدم كونه مفيدا
 للمقتضى اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله من
 تقدمه كاللازم عبارة الشئ في دلائل الاعجاز ومعناه ان
 مقتضى القياس وموجب العرف ان يكون الناحية انصا لمحصل
 المبالغة بالكفايه كمن التقدم من كالاخر اللازم لم يقع
 لا استعمال على خلافه قطعا قال الشئ وانت اذا نصحت
 الكلام وجدت هذين دراسين تقدمان ابدا على الفعل اذا
 قصد بها هذا المعنى وذلك هذا المعنى لا يستقيم فيها اذا لم يقم
 بوقوع الفعل كذا مشكك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن حقه
 ومغتيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبأ عن معناه ورايت
 الطبع ياتي ان يرضاه قل وقد تقدم المسند اليه المستور
 على المسند المقرون بحرف النفي لانه ان التقدم والى على
 العموم ان على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه
 لفظ كل نحو كل انسان لم يعم فانه مقتضى القياس عن كل واحد
 من افراد ما انسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يعم كل انسان فانه
 مقتضى الحكم عن جملة ما افراد لا عن كل فرد والتقدم مقتضى
 عموم السلب وشمول النفي والتاخير له مقتضى الاسلوب
 العموم ونفي الشمول وذلك ان افاد التعميم النفي عن كل
 فرد والتاخير النفي عن جملة ما افراد لئلا يلزم تدريج التاكيد
 ومما ان يكون لفظ كل لتقدير المعنى الحاصل قبله وتقويته
 على التاكيد ومما ان يكون له فانه معنى آخر لم يكن حاصله
 قبله معنى لو لم يكن التقدم مقتضى عموم النفي والتاخير مقتضى
 نفي العموم بلزم تدريج التاكيد على التاكيد واللازم بالكل

الحروف

لان الناس من خسر من التاكيد له في جعل الكلام على مرافاة خسر
من حملته على مرافاة فالمرزوم مثله فان عود من ان استعمال
كل في التاكيد اثره فالحمل عليه راجح فلهذا ممنوع ولو سلم فلم
يعارض بما ذكرنا له انه اقوى له في وضع الكلام على مرافاة وكان
هذا التاكيد يثبت في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا
الكلام لبيان السبب والمناسب والآلاف ثبتت اللغة بالاسناد
وسان الملازمة امل في صوة السند فلان قولنا انسان لم
نعم موجب حملهم اهل فيها سان كية افراد المحكوم عليهم
المحمول له في حرف السلب قد جعل حرا من المحمول لا ينفصل
عنه ولا يمكن بعد الرباط بعده ثم اثبت الموضوع هذا المحمول
المركب من مرافاة والسلب ولهذا جعلت موجب معدوله
الاساليب محصلة وله فرق بينها عند وجود الموضوع كما في
هذه المانة ولهذا جعلها في قوة الابعاد الجسيم والافاساليب
الجسيم اعم منها لصدقها عند استنفاد الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم نعم موجب حملهم معدوله المحمول يكون معناه نفي القسام
عن حملهم مرافاد لا عن كل فرد له ان الموضوع الماهية المعدوله
المحمول في قوة الاساليب الجسيم عند وجود الموضوع نحو لم نعم
بعض مرافاة عن انها متلازمان في الصدق له انه قد حكم
في الماهية نفي القسام عما صدق عليه مرافاة اعم من ان
يكون جميع مرافاد او بعضها واياما كان يصدق نفي القسام
عن البعض وكما صدق نفي القسام عن البعض صدق
نفيهم عما صدق عليه مرافاة في الجملة وكما صدق انسان
لم نعم صدق لم نعم بعض الانسان وبالعكس اذ التردد

بعض مرافاة
بعض مرافاة
بعض مرافاة

الاساليب
الجسيم
المحمول

انسانا لم نقل شعرا قط او لم بالكل اليوم شيئا او لم يواحد
من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فعدمه انما
او انت عشاركه الغير فلا بد وان يقول له انا ما قلت شعرا قط
انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس وتكون
هذا معني صيحا اذ اقول انا الذي لم نقل شعرا انا الذي
لم بالكل اليوم شيئا انا الذي لم يواحد من الناس له ان اللازم من
هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير وتكون
ان يكون قد قال شعرا والكل شيئا ورأى احدا وله يصدق في هذا
المقام ان يقال ما انا قلت شعرا انا اكلت شيئا ما انا رايت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي
ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم نقل احدا بانه يتحمل
للحق على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فمن نفي عنه
الفعل فعدمه انه غير المذكور وحده او موضوعا ركه المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواحد فيما
يلحق حرف النفي ان يكون المحال له معصيا في اعتقاد ثبوت الفعل
على الوجه المذكور فخطئ في اعتقاد ان فاعلم هو المذكور وحده او
مشاركه الغير فليست امل ولا ما انا ضرت الا زيدا انه يصدق ان
يكون انسانا غير ذلك قد ضرب كل احد سون زيد لان المستثنى منه
مستقدر عام يجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا الشأن
الى الدقة على الشيخين عبد القادر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا المذكور بالايجاب
احتجاج ما انا ضرت الا زيدا بان نقض النفي بالاعتقاد ان يكون
ضربت زيدا وعدم الضمير وايلاؤه حرف النفي يفتقر ان لا يكون
ضربه نفي ان علمه احتجاجا عما ذكرناه لاما ذكره له نالا نسلم

او ما
المذكور
الايجاب

ان ابيلا الصفة يستحق ذلك وهو **ب** انه قد سبق ان مثل هذا
 اعني تقدم المسند اليه وايلائه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
 المذكور بعينه ثابتا محققا حقيقيا منها وانما يكون المناهضة في
 فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المحال محصيا
 في اعتقاد وقوعه ضربا على من عدا زيد محطبا في اعتقاد ان
 يكون فاعله انت فيقتصر ذلك الى الصواب بقوله ما انما ضمت
 الازيد الاله لشي ان يكون انت الفاعل لا لشي الفعل يعني ذلك
 الضرب الواقع على من عدا زيدا لم يكن فاعله غير لا انا
 فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
 وانت قدرته ونفيته ان يكون فاعله فلا يكون زيد محضوبا
 لكن ولا الخبرك ايضا وهذا يخص ما ذكره العلامة في شرح
 المفصاح ان التقدم بسبب ان يثنى عنه الفعل المعين ثم يثبت
 اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فتشاقص خلاف ما ضمت
 الازيد فان النفي له توجه الى ضرب معين وحيث يكون نفي الضرب
 محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيثنائي التوفيق
 لا يقال محمولا ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا
 زيدا واما آخر على زيد ووقعت المناهضة في فاعله سرا ولا حياء
 المستلزم عن نفسه وان ثبت لغوه فليس ان لا يكون محضوبا
 له هذا الضرب الذي هو طرفة فاعله ولا يلزم ان لا يكون محضوبا
 له اصلا له **ث** ان يؤول المنقضى بالاصونعي الضرب الذي
 وقعت المناهضة في فاعله فيكون ماثبا لزيد ومنفيا عنه
 هذا محال وعنده ان قوله نقض النفي بالانقضاء ان يكون
 ضمت زيدا اجد بان بعضه عليه فقال ان النفي لم توجه

زيد

الى الفعل اصلا بل اني ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المستلزم
 والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فلا استثناء
 انما هو من اثبات دون النفي فلا يكون من استثناء النفي في
 شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الازيد فاعله اعتدله انسانا
 ضمت كل اجد الازيد وانت ذلك من انسان صفيته ان يكون
 انت ذلك لان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مخالفا
 لم في محذور التعليل بل يظهر انهما في نحو قولنا ما انا قضاة القركم
 الاسود الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لحوار ان
 يكون احد قد قضاة القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم من
 هذا لا قصاصة ان يكون الفاتحة مقرونة للمسلم غير مقرونة لما مر
 هذا **ج** والاعطفت على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند
 اليه المقدم حرف النفي فهو نفي التحصيل قطعا سواء كان متكررا
 او مقرونا بغيره او محضرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون
 الكلام نفي اصلا نحو انا محض او يكون كلفن قدم المسند اليه على
 النفي والفعل جميعا نحو انا ما محض فقد نفي التحصيل وقد
 نفي التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتي ان التقدم للتحصيل
 رد على من زعم ان عدمه من غير المسند اليه المذكور به ان
 بالحبر الفعلي او زعم ما ركنتم اليه الغير فيه من الحبر الفعلي
 نحو انا سعيث في حاجتك لمن زعم ان غيرك انكر بالهجر في
 حاجته لو كان ما ركنتم اليه فيكون على سادس قصر قلب
 وعلى الثاني قصر افتاد ويؤكد على الاول نحو لا غير مثل لا
 زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو
 وجهه مثل منور او متوجها او غير متشارك ونحو ذلك لا العرض

فهم

من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول
 ان الفعل صدر من غيره وفي الثاني انه صدر منك من ركة الغير
 والدال جرحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غير وعي دفع التاكيد
 نحو وجود دون العكس وقد باني لتقوية الحكم وتفسيره في ذهن
 السامع دون التخصيص نحو موثقه على الجزيل فصد الى التفسير
 في ذهن السامع ويحقق انه فعل اعطاء الجزيل لا الى آت غيره
 لا بفعل ذلك وسبب تقوية تكثيره اسناد كذا كذا في باب
 كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل متبعا وقد باني للتخصيص
 نحو انت ما سعت في حاجتي فصد الى تخصيصه بعدم السعي
 وقد باني للتقوية ولم يثقل المصنف الآية لتفرغ علم التفرقة
 منه ومن تأكيد المسند الم فانه محلي لما شتبهه بخلاف
 التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشتد لنفي الكذب عن لا تكذب
 وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تأكيد اوله والوكيد بلغة كذا لانه
 التأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكبره وقولنا لا تكذب في الكذب
 عن الضمير المستتر وانت مؤكده لم على معنى ان المحكوم عليه
 نفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان
 عدم الكذب في هذه الحالة التي انكلم فيها مستد الى عدم
 الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التيقن او
 السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر
 فلنا مل وكذا قولنا سعت انا في حاجتك لا تفيد التخصيص
 ولا التقوية بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير
 تحوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصد صاحبه المفسر
 حيث قال وليس اذا قلت سعت في حاجتك او

تفسير صحيح

الا

سعت انا في حاجتك بحب ان يكون ان عند السامع وجود
 سعي في حاجته ودفع خطا عنه في فاهله فتقصدا ان المخطا
 بل اذا قلت انا المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور
 السعي في حاجته منك غير مشوب بخوز او سهو او نسيان
 ان في الفاعل صحة وانما لم تعرض لنفي التقوية لانه انما اورد
 هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خفف الالسان بالمثال
 لما خيره لانه موجودا لا شتبهه والشارح العلامة قد اورد
 في هذا المقام على سبيل التيقن او السهو او النسيان ما لا
 يندك انظره في التيقن والتجرب والتجرب والتجرب والتجرب
 انك اذا قلت ابتداء من غير علم المحال بوجود سعي
 منك سعت في حاجتك او سعت انا في حاجتك لتفدية
 وجود السعي منك صحة من غير ارتكاب تحوز او سهو او نسيان
 بخلاف ما لو قلت ابتداء لافان وجود السعي او لا في
 ابتداء انا سعت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تحوز
 او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعت انا سعت
 لرد المخطا في الفاعل لانه فان وجود السعي فاد الاستعملته
 لافان وجود السعي فاما ان يكون ما عتبار انه لازم معناه
 فكون مجازا او ما عتبار انه معناه فكون سهوا ان لم يعرف
 انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلا
 اذا قلت انا سعت في حاجتك لافان ابتداء بل عند خطا
 المحال في الفاعل ما ان اعتقد نسبة الفعل الى الغير
 على انفراد او الشركة فان كان قد نسب الى الغير لمسا هامة
 كان تجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالجور او السهو او النسيان

على ما اول من المتكلم وعلى الثاني من المحال لم يتم على كلامه
 هذا ملية والشبهة تنبئ عن الثمرة عند الذي ذكر من التفصيل
 اذا بنى الفعل على معرف وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم
او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اسى بالفعل
 نحو رجل حائى اى لا امرأة فيكون تخصيص جنس او الارجلان
 فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون فى اللفظ
 دليل على امرين ثم يقع القصد الى احد ما دون الآخر فتصير
ذلك متأخرا ان لم يدخل فى القصد كان لم يدخل فى دلالة اللفظ
 واصل السكره ان يكون لواحد من الجنس فتقع القصد بهاتان
 الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المحال بهذا الكلام ان قد اتاك
 آت ولم يدر جنس ارجل موام امرأة او اعتقد انه امرأة
 وثان الى الواحد فقط كما اذا عرفت ان قد اتاك من مؤمن من
 الرجال ولم يدر ارجل موام رجلا او اعتقد انه رجلا ان لفظ
 دليل على عجز مفعول عن انه يدخل فى تخصيص الجنس تخصيص
 النوع نحو رجل كويل حائى على معنى ان الجائى من جنس كويل
 الحال لا من جنس قضا ومتم ثم كالم كلام المصنف انه اذا
 بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس على كلامه
 ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المفعول بالاشارة
 فى موضع من دليل على عجز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
 للنسب كمن شرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في الخصم
 ولعلنا نورد كلامه عند تحقق معنى التعقيد وواقعه اسى
 عبد القاهر السكاكى على ذلك اسى على ان يقدم المسند اليه
 تقديم المخصص كمن خالفه فى شرابط ونفاصيل لا يحدده

الشيء على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا
 فقد يكون للتخصيص وقد يكون للنسب مضمرا كان اسما او مظهرا
 مفعولا او منكر حائيا كان الفعل او منقيا وعلى ما ذكره المصنف
 انه ان كان الله سم بكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا ولما مر كلام
 صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحيض من نحو
 الله بفسط الذرق والله سترى بهم واحشاله مما المسند اليه
 مظهر معرف ومذهب السكاكى انه ان كان نكرة فهو للتخصيص
 ان لم يمنع منه مانع كما سيجى وان كان معرفة فان كان مظهرا
 فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في اصل
 مؤخر فهو للتخصيص والا فلا نسب ولم يتعرض له كفاية للفرق
 بين ما يلى حرف النفي وما لا يلىه وصريح ما فراق الحكمين
 لى الصور الثلب ان قولنا ريد عرف محمول على الابتداء لكن على
 سبيل القطع لا كحتمل التقديم وكثيرا ما كان اراد التوفيق
 من كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف قائل هذا اشارة بقوله
الا انه قال التقديم بتقديم مخصصا من شرطين اشارة الى الاول
 بقوله ان جاز بعد كونه اسى المسند اليه فى مواصل مؤخر على
 انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا فاعل فانه يجوز ان يقدرا
 اصله فمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان فى اللفظ تاكيدا
 للفاعل والى السانى بقوله وقد عطف على جاز اسى وقد كونه
 فى مواصل مؤخر على انه فاعل معنى والا اسى وان لم يوجد الشرطان
 فلا يقدم الا نفعي الحكم سواء كان استغناء الشرطين ما شئت نفس
 التقديم او ما شئت جواز التقديم كما اشار اليها بقوله جاز تقديم
 الاخير كما مر من كوننا فمت ولم يقدم اوله بجز اصلا كوزيد

اشاره

قائم فانه لا يجوز ان يقدّر ان اصله قائم زيد فقدم لما سنده وما
 كان مقتضى هذا التخصيص ان لا يكون نحو رجل حائى مفيد للاضمار
 لانه لا يجوز بعد كونه في سلاصل مؤخر ا على انه فاعل مع قطع
 له انك اذا قلت حائى رجل فهو فاعل لفظا مثل قائم زيد بخلاف
 تحت انا فوجب ان لا يقدّر الا التعميم مثل زيد قائم استثناء الكائن
 واخرجه من هذا الحكم بان جعله في سلاصل بدلا من الفاعل ^{اللفظ}
 ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى
 المنكر جعله من باب واسترو النجوى الذين اخلصوا من القور ^{عامة}
 بالابدال من الضمير معنى يقدّر ان اصله حائى رجل على ان دخل
 بدل من الضمير حائى لا فاعل له واما جعله من هذا الباب
 لئلا يتبع التخصيص اذ لا سبب له ان التخصيص سواء ان سواه
 تعدد كونه مؤخر ا في سلاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم اذا
 اتبع التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعروف فانه يجوز
 وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتناء البعيد فلا بد ان يكتب الا
 عند الضرورة وتوفى المنكر دون المعروف ثم قال وشرطه
 ان شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتناء التقديم والتأخير
 ان لا يمنع من التخصيص حائى كقولنا رجل حائى على ما قرأنا
 معناه رجل حائى لا امرأة او لا رجلا ان دون قولهم شتر اهتر
 د انا ب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقديم بدلا
 اعني تخصيص الجنس فلا متناع ان تقرأ المهرتسرة خير
 من المهرتسرة يكون الا شتر اذ لم يرد الخبر للكلب لا الهترة ولا
 فرعه واما على التقديم الثاني اعني تخصيص سلاصل فليست
 من هذا التقديم عن مطان استعماله ان موارد استعمال قولهم

ومثل

شتر اهتر انا ب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهرتسرة
 شتر واحد الاشران وهذا العامر واذا صدرت الامة بتخصيصه
 حيث تأولوه بما اهتر انا ب الا شتر فالوجه ان وجه الجمع
 من قول الامة بتخصيصه وقولنا بوجه المانع من التخصيص
 فطبع شأن الشتر تشكيه اس جعل التشكيه للتعظيم والتحويل
 كما مر في تشكيه المسند اليه ليكون المعنى شتر فطبع عظم اهتر
 د انا ب الا شتر جعفر فيهم قولهم معناه ما اهتر د انا ب الا شتر
 اس الا شتر فطبع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص
 الجنس والفرد فتأتى التوفيق من الكلامين بهذا الوجه
 لا يجوز جعله توكيداً فخصه بالوصف المقدر المستفاد من
 التشكيه لان الامة قد مر حوايا التخصيص على الجهر حيث
 تأولوه بما اهتر د انا ب الا شتر ولقائل ان يقول بعد
 ما جعل التشكيه للتفطيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه
 في سلاصل مؤخر ا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبهم ليقدر
 الجهر فتأتى التوفيق والتكيد الموصوفه يصح وقوعها مبتدأ
 كالمعروف فلا يصح فيها ارتكاب في كل الوجه البعيد كما لا يصح
 في المعروف لصحة وقوعها مبتدأ ولا حد في هذا الا بان يقال
 انه اشترط اعتناء التقديم والتأخير في اقاد التقديم الجهر
 والجهر هنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف ببناء
 على ان التقديم بالوصف عند يده على نه الحكم بما عده فقولنا
 رجل لم يولد حائى معناه لا قصير من غير تعدد كونه مؤخر ا بل
 على هذا انه قال بالتخصيص الجهر في قولنا ما ضرت
 اكبر اذويل وموغة معنى ما ضرت افعال الاكبر وفهم

ان فماد ذهب الله السكاكي واحتم به لمذهبه نظرا ذ الفاعل
 اللفظ والمحتوى كالتاكيد والبدل سواء امتناع التقديم ما بقيا
 على حالهما ان مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم
 التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقدمها واياها كان
 فتجوز تقدم المعنوي دون اللفظ بحكم لا يقال الفاعل لا يتقدم
التقدم بوجه والتابع بحكمه على سبيل الفسخ عن التابعية
 وهو جائد كحل في جرد قطيعة واختلاف ثياب وقوله والمؤمن
 العائذات الطير لا نأقولا لان ذلك بل انما امتنع تقدم
 مادام فاعلا واذا جعل جندا او اقيم مقامه ضمير فلا وتكون
 الفسخ في التابع دون الفاعل بحكم والاستدلال بالوقوع فاسد
 لان هذا اعتبار محض متافكا يعتبر في جرد قطيعة فليعتبر
 في زياد قام فان قلنا تقدم الفاعل حال كونه فاعلا محتج
 بالاتفاق واما التابع فلان امتناع تقدمه حال كونه تابعا
 بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل الحجاب بليانة
 فكان حجابا كلمة ذلك الشهر فان كلمة تاكيد لذلك الشهر والمعطوف
 في قوله عليك ورجية الله الاسلام على وجه وبدن الحماسة لو
 كان يشك في الاموات حالي الا جيا بعد ثم من شدة الكمية
 ثم اشتكيت لا شكاني وسكنته قبر يسبحان او قبر على قبر
 فان قوله وسكنته عطف على قبر فانا وانت وموت في قولنا
 انا قمم وانت قمم وموقوف عند قصد التخصيص ليس
 محبدا عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاح مقدم والجمله فعلية
 وكذا رجل حاتي بدرا اصطلاح قلنا امتناع تقدم التابع
 حال كونه تابعا شاع عند النجاة ولذا جعلوا الطيرة قوله

لا يجوز ان يكون
 في قوله عليك ورجية الله الاسلام على وجه وبدن الحماسة لو كان يشك في الاموات حالي الا جيا بعد ثم من شدة الكمية ثم اشتكيت لا شكاني وسكنته قبر يسبحان او قبر على قبر فان قوله وسكنته عطف على قبر فانا وانت وموت في قولنا انا قمم وانت قمم وموقوف عند قصد التخصيص ليس محبدا عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاح مقدم والجمله فعلية وكذا رجل حاتي بدرا اصطلاح قلنا امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا شاع عند النجاة ولذا جعلوا الطيرة قوله

والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا صوفا
 وانفقوا على امتناع ما حاتي الا اذ كان احد بالرفع على البدل
 لا امتناع تقدم التذكير في هذا محض مكابدة وقد قيل
 امتناع تقدم الفاعل وهو التباين بالمبتدأ اقام متابعين
 واما قوله فكان حجابا كلمة ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
 مما تشهد به بحتم ان تكون كلمة تاكيد للضمير المستتر في كان
 لدلالة قوله قبل الحجاب على الشهر وكان قوله ذلك الشهر
 بدلا منه وتفسيره ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الفرو
 فلا يدل على صواب في السعة ولو سلم ففسد تقدم على المتبوع
 فقط والمطلوب صواب تقدم على العامل ايضا نعم قد ذكر
 النجاة انه يجوز تقدم المعطوف بالدواو والفاء ثم واو له على
 المعطوف علم في ضرورة الشعر شرط ان لا يقدم المعطوف
 على العامل واما تقدم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع
 والعامل جميعا مما لم يقل به احد ثم لان اسفا التخصيص
 في صورة المنكر اعي كورجل جاني لولا تعدد التقديم لحصوله
 من التخصيص بغيره ان تقدم التقديم كما ذكر السكاكي في
 شعر اهز من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل
 وغير ذلك مما استفاض من التنكير فهو وان لم يصح بان
 لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث
 قال انما يدرك ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغوات
 شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل
 او غيره والحمد انما ينادى من تقدم التقديم فلا بد منه
 بحال لا نأقولا قد ذكرنا ان ما يخص بالوصف

لا يكون
 بغير واحد

في
 تقدم

تنفع الدليل على تقدم كونه التفسير
 وقوله من يقول يا قبا تقدم

عنده تعدد التأخر فيه لصحة وقوعه مبتدأ كما لم يوقف وإنه
 يجب أن يكون الجهر مستفاداً من الوصف والأفلا توجبه
 الكلام بل الجواب أنه إنما اعتبر التقديم والتأخر في صورة
 المنكر إذ لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن أن تستفاد
 من الوصف المستفاد من التكرار كما في قولنا رجل فاني معنى
 لا امرأة أو رجلاً ثم لم يتم احتياج أن يداد المرثية لا خير
 إذ لا دليل عليه لا نقلاً ولا عقلاً قال الشيخ عبد القاهر
 قدم شراً لأن المعنى الذي اشتهر من جنس الشتر لا من جنس
 الخير ثم قال السكاكي وقرب من قبله موقام زيد قائم
 في التقوى لتضمنه أي قائم الضمير مثل قائم عبيدك سواد
 وسقوى الحكم وقال إنما قلت وقرب دون أن أقول نظير
 لأن قائم تماماً شفاوتني الحكايم والخطاب والغيبه في إتيان قائم
 وانت قائم وموقام أشبه الخالي عن الضمير وهذا مع قوله
 وشبهه أي شبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير بالخالي عنه
 من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبه كما لا تتغير الكاكي
 عنه كدنا علام وانت علام وموق علام وقد تصحف قوله
 وشبهه محققاً ونظن أنه منصوب بحال أنه متفرد مع أنه متضمن
 الضمير مع شبهه أي مشابهته للخالي عن الضمير مع أنه قائم
 وقرب شتمل على أمرين أحدهما المقاربة في التقوى والثاني
 عدم كمال التقوى وقوله لتضمن الضمير على سواد وقوله
 وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن أراد
 هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفاً على تضمنه لتكون
 أوضح وهذا هو وشبهه بالخالي عن الضمير لم يكلم بانه مع

اسم

الضمير

وجود الموضوع في قوة السالبة الجزئية المستلزمة من الحكم
 عن الجملة لأنه لا يصدق الالبم الجزئية الموجود الموضوع
 أما ما أن يكون الحكم منفياً عن كل فرد من أفراد أو يكون
 منفياً عن بعض من أفراد ثانياً لبعض آخر وعلى كل تقدير
 بلزومها من الحكم عن جملة أفراد دون كل فرد لموازاة أن يكون
 منفياً عن البعض ثانياً للبعض الآخر وإذا ثبت أن الإنسان
 لم يقع بدون كل معناه من القيام عن جملة أفراد لا عن كل
 فرد فلو كان بعد دخول كل معناه أيضاً لذكر كان كل تأكيداً
 لا تأكيداً فصار مخرج التأكيد على التماسين في محال
 يكون معنى كل أن لم يقع من الحكم عن كل فرد لتكون كل التماسين
 معنى آخر لا التأكيد المعنى الأول وأما في صورة التأخر فلا بد
 لم يقع أن سالبه جملة لا سواد فيها والالبم المهملة في
 قوة الالبم الكلية المقضيه النفي عن كل فرد نحو لا شيء
 من مرآت في قائم وإنما قال في سواد المستلزمة ومنها
 المقضيه لأن الالبم الجزئية محتمل من الحكم عن كل فرد
 وكتمل نفسه عن بعض وثبوت بعض وعلى كل تقدير سواد
 نفي الحكم عن جملة أفراد فاشارة بلفظ سواد إلى هذا
 بخلاف الالبم الكلية فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن
 كل فرد ولما كان المقيد عند علم أن المهملة في قوة الالبم
 الجزئية وقد حكم صحتها بأنها في قوة الكلية احتاج إلى بيانها
 الالبم بقوله لو ورد موضوعها أي موضوع المهملة تكبره
 عند صدقها بلفظ كل في سياق النفي وكل تكبره كذلك فيصدق
 عموم النفي وإنما قلنا غير مقتضى بلفظ كل لأن ما قصد

العموم في النفي انما هو التكرار التي تفيد الوحدة في ملاحظاتنا
 التي تفيد العموم في ملاحظاتنا كالمصداق بلغة كل فعند
 ورودها في سياقات النفي انما تفيد نفي العموم لا العموم النفي
 له في رفعه لا يحجب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة
 المهمة في قوة الالبه الكلية تكون معنى لم يتم انسان من الحكم
 عن كل فرد فاذا اذ قلنا عليه لفظه كل وقلنا لم يتم كل انسان
 فلو كان معناه ايضا نفي القسام عن كل فرد يلزم بوجه التاكيد
 على التأسيس فيجب ان يكون معناه نفي القسام عن جملة
 افراد ليكون كل تأسيسا قاصلا ان التقدم قبل كل
 سلب العموم فيكون لا يكون بعد العموم السلب لكون
 كل للتأسيس لا للتاكيد والناظر بالعكس وذلك ان
 لفظ كل له كلاً من اقسام ^{التي هي} ~~أقسام~~ ^{المعنيين} ~~المعنيين~~ ^{فقد استغنى}
 احدهما نفي الآخر ضرورة وفيه نظر له في سائر
 كل انسان لم يتم له فان النفي عن الجملة ولم يتم كل انسان فان
 النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيداً في يلزم
 ترجيح التاكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة
 ملاوكة اي الموجه المهمة المحدولة نحو انسان لم يتم وعن
 كل فرد في الصورة التاسعة اي الالبه المهمة نحو لم يتم
 انسان انما افاد ملاحظة الى ما اضيف اليه كل ولفظ
 انسان وقد نال كل الاستناد المتفرد لهذا المعنى بالاسناد
 اليها اي الى كل له ان انما صار مصافا للم فلم يتقصد
 اليه فتكون اي على تقدير ان يكون اسناد الى كل ايضا
 مفيداً للمعنى الحاصل من اسناد الى انسان يكون كل تأسيساً

لا تأكيداً له ان التاكيد لفظ تفيد تقوية ما تفيد لفظ آخر وهذا
 ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يتم وعن كل فرد
 في لم يتم كل انسان انما افاد نفي نفس الاستناد الى كل لانه
 آخر لتكون كل لتقويته ولما كان تعاقب ان يدفع هذا المنع بان
 ما ذكرته من معنى التاكيد هو التاكيد اصطلاحاً ونحن نعني
 بالتاكيد منها ان يكون كل لافادة معنى كان جاصلاً بدون وجه له
 سوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى
 التاكيد هذا فقال ولان الصورة التاسعة اي السالبة المهمة
 نحو لم يتم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افاد النفي
 عن الجملة فاذا جعلت كل على الثاني اي على اقسام النفي عن جملة
 افراد هي تكون معنى لم يتم كل انسان نفي القسام عن الجملة لان
 كل فرد لا يكون كل تأسيساً بل تاكيداً على ما مر من التفسير لان
 هذا المنع كان جاصلاً بدون وجه واذا لم يكن تأسيساً فلو جعلنا
 للنفي عن كل فرد وقلنا لم يتم كل انسان لعموم السلب مثل
 لم يتم انسان له يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس او التأسيس
 منها اصلاً بل انما يلزم ترجيح احد التاكيد على سائرهما الى مثل
 ان لم يتم انسان لما كان مفيداً للنفي عن كل فرد ويلزم النفي عن
 الجملة ايضا فكل المعنيين جاصل قبل كل فعل ايها جعلت
 تأكيداً التأسيساً ولا يصح قول المستدل انه يجب ان يحل على
 النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لان
 دلالة قولنا لم يتم انسان على النفي عن جملة افراد بطريق
 ملائم وادلاله لم يتم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
 تأكيداً له ما تفيد انما ان شرط في التاكيد انما هو الدلالة

وهو ما لا يلزم من قوله
 ولا يلزم من قوله

اوله سطر فان لم سطر لزم ان يكون كل في قولنا لم يعم كل انسان
تاكيد اسو اجعل للنبي عن الجملة او عن كل فرد وان اسطر لزم
ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يعم عبد جعله للنبي عن جملة
مرا فردا تأكيدا له ان دلاله قولنا انسان لم يعم على السمع عن الجملة
بطريق الالتزام وصوت كلامه ووجه يبطل ما ذكرتم بل الجواب
ان من الحكم عن الجملة اما بان يكون متصفا عن كل فرد او
بان يكون متصفا عن بعض افراد ثابته لبعض الآخر او
بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يعم انسان هو القسم
مراول فقط فالجمل عليه تأكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا
لم يعم كل انسان للنبي عن كل فرد لزم بوجه التاكيد على التاكيد
واما اذا جعلناه للنبي عن جملة افراد على الوجه المحقق
فكون تاسيسا قطعيا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليست
ولان التكن المنفعة اذا عمت كان قولنا لم يعم انسان سالبه
كليم له عملهم كما ذكره هذا القائل له نها قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع له يقال سبحانه لهم
باعتبار احوال السور اعني اللفظ الدال على كية افراد الموضوع
له نأقول المستطوع في كتب القوم ان المهلة هي التي تكفر
موضوعها كليا وقد اعمل فيها بيان كية افراد الموضوع ان
لم يبين فيها ان الاحاب او السلب من كل افراد الموضوع
او بعضها والكلمة هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
وكلامه ان الصادق على قولنا لم يعم انسان انما هو تعريف
الكلمة دون المهلة واما انه لا سور فيها فمجموع اذا التقدير انه
قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان

من شيء يدل عليه ضرورة وله نفع بالسود الا هذا والقوم ولم
جعلوا سور السلب الكلي لاشي ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار
فيها بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلمة تقولنا لجملة افراد
ونحو ذلك فنحن عليهم الشرح في الاشارات ومنها يجوز ان يكون
ههيم القصية وكذا الموضوع تكون منفية او اذ حال التسوي
عليه سور الكلمة كما انه في الموجه سور التي تيم على ما قال
مرا اشارات ان كان اذ حال الالف واللام بوجه تعميما
واذ حال التسوي بوجه تخصيصا فلا فيهل في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تعريفه ان كلمة كل تارة تكون لشئ
النبي واخرى للنبي الشمول ان كانت كل داخل في جيز النبي
بان احدثت عن ادائه سوا كانت معموله له اذ ان النبي او لا
وسوا كان الحبر فعلا كقول ابن الطيب ما كل ما يمتثل للمبر
يذكره بجرى الدراج بما لا تشبهه النفس او غير فعل كقولك
ما كل متعمي المبرجا صلا او حاصل على اللغة الحجازية او النجمية
او معموله للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخله في جيز
النبي واما ان يكون تعديد فعل عطفا على احدث والمعنى
او جعلت معموله وكلاما ليس بسديد لان كلاما من القول
في جيز النبي والثاني خبر عن اداة النبي شاملا لوقوع معموله
للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما مراول فخطا واما
الثاني فلان الثاني خبر عن اداة النبي اعم من ان يقع منها
نحو ما زيد كل القوم وما جاني كل القوم وغير ذلك من امثلة
المذكورة او لا يقع نحو ما كل متعمي المبرجا صلا فان خصصت
الثاني خبرا للفظي فلم يخرج منه الا المعول المقدم على الفعل

ياو

المنع وان جعلته اعظم من اللفظ والتقدير دخل فيه التسيان
 وابانما كان فالكلام له مخ عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة
 الشيخ وموقوفه واذا دخلت كلاً في خبر النفي بان تقدم النفي
 عليه لفظاً او تقديرًا مع كماله اذا قدمها على الفعل المنع العامل
 فيه فانه مؤخر تقديره لان مرتبه المفعول الثاني احر عن العامل فالأقرب
 ان يجعل عطفاً على آخرت تقدير الفعل ويكون المراد بقوله
 آخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل
 في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان آخرت عن اداة النفي
 الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت مفعول للفظ المنع
 اما فاعلا لفظيا او تأكيداً له نحو ما القوم كلهم وما جا كل القوم
 وقدم التأكيد له ان كلاً اصل فيه او مفعول كذا كذا نحو لم اجد
 كل الدراهم او الدراهم كلها او متعدي نحو كل الدراهم لم اجد الدراهم كلها
 لم اجد وتدل مثال التأكيد اعتماداً على ما سبق وجعل الفعل
 متعدياً بلم له ان المنع عامله تقدم مفعول عليه بخلاف لم وله ولن على
 ما تبين في النحو وكذا اذا وقعت محذوفاً او ظرفاً نحو ما جرت بكل
 القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور
 توجه النفي الى الشمول خاضع لا الى اصل الفعل واذا والكلام
 ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت
 كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عامل
 فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم مكتب وما كتب كل القوم
 وفي الوصف ما كل القوم كاتباً وما كاتب كل القوم فينبغي
 ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت كل القوم فينبغي
 ما اذا كان الحجة جامعاً نحو ما كل سوراً مخرجة لكان احسن

او تعلقه ان يعلق الفعل او الوصف به ان بعض ان كانت
 كل في المعنى مفعولاً للفعل او الوصف المحذور عليها او العامل
 فيها نحو ما كل ما تمنى المبرئ يدركه ولم اجد كل الدراهم ونحو ما كل
 الدراهم اجدتها انا وما اجدنا كل الدراهم فينبغي تعلق اداة المحذور
 ببعض متعدياته وتعلق الآخر ببعض الدراهم بدليل الخطأ
 وشبهان الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تأملنا وجوباً
 ادخال كل في خبر النفي لا يصلح الا حيث يرد ان بعضاً كان بعضاً
 لم يكن وفيه نظير لما نأخذ حيث له سعلق الفعل بعض كقوله
 والله له يحب كل فضيل فحذور والله له يحب كل كفار ايهم وله
 نطع كل خلاف فحين فالحق ان هذا الحكم اكثر من الا ان
 وان لم يكن داخل في خبر النفي بان قدمت على النفي لفظاً ولم
 تقع مفعولاً للفعل المنع عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل
 واذا ونفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي عليه السلام
 لما قال له ذو اليمين اقضيت الصلوة بالدفع لانه فاعلم
 قضيت ام نسييت يا رسول الله كل ذلك لم يكن ان لم يقع
 واجد منها له القصر ولا التسيان وعلم ان مجموع النفي وشموله
 كل فرد ورد قول اي النعم قد اصبحت اثم الخيارات تدعى على ثبوتها
 كلمة لم اصبغ برفع كلمة على معنى لم اصبغ شيئاً مما تدعى على من
 الذنوب قال المصنف المعتمد اثبات المطلوب الحديث
 وشعر اي النعم اما الاجتهاد بالحيث من وجهين اجد ما ان
 السؤال بام عن اجد ما من لطلب التحسين بعد شواهد
 على الابهام في اعتقاد المستفهم فجاوبه اما بالتحسين او بنفي كل
 منها رداً على المستفهم وتخطية له في اعتقاد ثبوت اجد ما لا

على

بنى الجميع منها له انه لم يعتد بثبوتها جميعا فوجب ان يكون قوله
 كل ذلك لم يكن نفيا لكل منها والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه
 السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو الريد بن بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله
 كل ذلك لم يكن لبا كليا لما جرت بعض ذلك قد كان ردالة له انه انما
 يتاخر في كل منها لا ينفك جميعا اذ لا يحاب الجزئي رفع للسلب الكلي
 لا للسلب الجزئي واما ما احتج به بشعر ابي النعمان فلا نه فصيح والشاعر
 فيما اذا لم يكن الفعل مستغلا بالضمير ان ينصب بلام اسم على
 المفعول لم يخرجا ضرت وليس في نصب كل منها ما يفسد له
 وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه
 المبراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد
 لم يقدح الشاعر الفصح عن النصب الشاعر الفصح الى الرفع
 المحتج الى تعدد الضمير من غير ضرورة وتعالى ان يقول انه
 مضطرا الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع له ان
 لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيد
 او مبتدأ لا تنويعا في كل كلمة ضرت كل كلمة مبررة بكم
 ونظير بعينه ما ذكره سيبويه في قوله قلت كل من قتل عيدا
 ان الرفع في كل من على الا بتدأ وحذف الضمير من الخبر جائد
 على السعة اذ له ضرورة تلحق الله له مكان ان يقول كل من
 قتل بالنصب واعترض عليه ان الجاحب بانه مضطرب
 الى الرفع اذ لو نصبها لم يستعملها مفعولا وهو غير جائد
 لان كلاما اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تأكيدا او
 مبتدأ لان قياسها ان يستعمل تأكيد لما تقدمها لما استعملت
 على ضمير ولا ن معناه اذ ان الشمول في الاجلحة في اجزاء

ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما
 ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العاقل
 فيه معنى له يخرجها في الصورة عما هي لها فذلك يقال ان
 لا امر كلمة الله بالرفع والنصب له يقال لا مؤان كلمة الله
 هذا كلامهم واما تاخير فلا قضاء المقام تقدم المسند وحي
 سانه هذا الذي ذكر من الحذف والتكرار وما في التوريق السليم
 والتقدم والتأخر كلمة مقيضة الظاهر من الحال وقد خرج الكلام
 على خلافه اي خلاف مقيضة الظاهر له قضا الى حال فتوضع المفعول
 موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقيضة الظاهر
 في هذا المقام هو يد الجاهل دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند
 اليه وعدم تقدم تدرك علم وهذا الضمير عايد الى متعلق معروف
 في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر نعم الرجل ليحصل
 به الايهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو
 للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتم
 تغير بتلكه ليطلع جنس المتعلق في الذهن ويكون في اللفظ
 ما يشعر بالفاعل وله تلبس المخصوص بالفاعل في مثل
 نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالكون صار قولنا نعم
 رجلا مثل نعم الرجل في تدابره والاحمال ولا بد من تفسير
 المقصود وتفصيله بما سمع مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا
 زيد وانما مضمون هذا الباب في ايراد القولين اي قولين
 كقول المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما قول من جعل
 المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
 من هذا الباب على القطع لا احتمال ان يكون الضمير عايدا الى

لا العاقل
 في الصورة

اياه

المخصوص وهو مقدم ثم بدأ فان قلت لو كان كذلك لوجب
 ان يقال نهار طين الزبدان ونحوه ارجالا الزبدون ونحوه لهما
 المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكس اذ له معنى له
 قوله قد انورد هذا الباب نحو اقص فيكون ان يكون من
 خواصه الترام كون ضميره مستترا من غير ابدان سواء كان له
 او لم يكن او لم يجرع لمسا بهنم الا سمى الجاهل في عدم التصرف في
 ذهبهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون جاصلا
 من الترام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وهذا الاشارة
 يصح تميزه بالنكس وانما يجوز ان يكون التميز للتاكيد مثله في نعم
 الدجل رجلا قال الله في ذرعها سبعون ذراعا ولقد في لبس
 المخصوص بالفاعل كما مر وقوله من زبد عالم مكان
 الشأن او القصة قاله ضمير في رضا خلاف مقتضى الظاهر
 وتحتار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة
 نحو هي هذه حليته وفاتها به نعمي الا بصار قصدا الى المطابقة له
 الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمي نحو هي الاميرة في قوله
 ومن زبد عالم وان كان القياس يقتضي جوان وانما لم تعرض
 المصنف لنحو قولهم ياله رجلا وبألبها قصة ورثه رجلا وقوله
 فقضية من سبع سموات له نه ليس من المستند اليه لتمكن
 تحليل وضع المضمير موضع المظهر ما يقتضيه ان يعقب ذكر
 الضمير ان كان على عقبه في ذهن السامع له نه ان السامع
 اذا لم يفهم منه ان من المضمير يعني انتظر ان يتطرق السامع
 ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جئ بك الله عليهم الشوق
 من التشويق التي ما قصد ارباعه فيمكن التسموع بعد

العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جبريد يعني بالله ليس له
 شريك ومن عند الخليفة بالنجاح ان غشني يا فداك اني واثق بسبب
 منك انك ذوارتي يا جبريد فانه ليس من الساعات لان المالحية
 بالساعات اول امراته والمالحية بالساعات الخليفة هذا اصدق من
 تفسير الجمهور فيقول اني العلامة هل يوجبكم رسالة ثم يسأل اتم ليس
 في اول الساعات عند الجمهور من الخطاب يوجبكم الى الغيبة في
 اول ان يحسن اوليك وهو قال اني اضراب عن خطاب كفاية الى ما مضى
 عنهم وان كان يدين من قيل الساعات فليس منه لان المالحية يوجبكم
 بنوكياتهم ويقولوا انك انت وقد طلق الساعات على معنيين آخرين
 احدهما تعقيب الكلام بحله مستطعم ملازمة له في المعنى على الحروف المتكررة
 او الدجاء او كونهما كناية قوله به ورمى الساعات ان الساعات كان رتوبا
 وقوله ثم انهم فواصف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفتن شهر والنقد
 من فاصمات الظهور في قول جبريد في كان الحيام يدين جلوه يثبت
 العيب لشيء الحيام ان يثني يوم تصقل عارضها بغيره بشاعة
 يثني البشامة والثاني ان تذكر مع فتوم ان السامع اهتكم شيء
 فليثني الى كلام نزل اخلاجه ثم توجه الى مقصود كقول ابن
 ميثاق فلا جرمه يثني وفي الياس راجحة ولا وصله يصقلنا فصار
 كانه قال فلا جرمه يثني وقيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس
 راجحة ووجه ان وجه جن الساعات على الملاحق ان الكلام اذا
 نقل من اسلوب الى اسلوب كان اجن نظرية ان تجد اوا جذا
 من كبريت الشوب لنفسه السامع واثنا يبقا الى الاصغار اليه
 ان الى ذكر الكلام وقد خصص موافقه بالظايف ان قد يكون لكل
 الساعات من هذا الوجه العامة لطيفة ووجه محض به بحسب

في
 في

اسم موضع م
 مالم ينفذ

ان وكان اكثر اسما في الاصفا الى ذكر
 الكلام لان لكل حديد لذة م

فناسبه المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحق بالحمد
 عن قلبه كما في ذكر العبد من نفسه فذكره لا لاقبال عليه ان على
 ذكر الحق بالحمد وكما اجبر عليه صفته من تلك الصفات العظام
 قوى ذلك المحرك الى ان يؤخر الامر الى خاتمتها من خاتمة الصفات
 ومن قوله ما ذكره من الدين المفيد انه ان ذكر الحق بالحمد ما كان
 عليه في يوم الجوار لانه اصف ما كان في يوم الدين على طريق براساس
 والمفيع في الطرف من ما كان في يوم الدين والمفيع في ذلك لانه على
 التعميم فيسند موجب ذلك المحرك لتناهي في القوة الاقبال عليه ان
 على ذكر الحق بالحمد والخطا في تخصيصه بخاتمة الخضوع والاستعانة
 في المراتب في البقاء في تخصيصه متعلق بالخطا في خاتمة بالادعاء
 اذا دعوت له مواجهة والمفيع في ذلك المحرك ان في العبد ذكر
 الحق بالحمد كما يدور على تخصيصه بان العبد في يوم غايه الخضوع
 والتذلل في الغيرة وبان الاستعانة في جميع المراتب منه لا من غير
 وتجميع المراتب متبادر من الخلاف في الاستعانة وبما جرت ان يرد
 الاستعانة على اداء العباد ويكون احدنا بيا بالحقونة لتسام
 الكلام ويكون العباد له لادائه لا وسيله الى طلب الجوارح والاستعانة
 في المراتب في الطبيعة المختص بها موقع هذا الاستعانة ان فيه
 تنبها على ان العبد اذا اخذ القراءة يجب ان يكون قرائته عاوجه
 بحد من نفسه ذلك المحرك المذكر هذا الذي ذكره المصنف جابر
 على طريقه المنصاح وطريقه الكشف مع انه لما ذكر الحق بالحمد
 واجبر عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق
 بالثبات والعبادة فالفت في فوطبه في كل المعلوم المتميز بقدر التذكر
 من هذه صفاته تعبد لتكون الخطا في ادل على ان العباد له

في يوم الجوار لانه اصف ما كان في يوم الدين على طريق براساس

لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الى الحق في التميز
 واعرف في فهم فكان تعلق العباد به تعلق بلطف التميز ليسعد
 بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكره لو ازم الشئ وضواحه
 ازدياد وضوحه وعينه والعلم به فلما ذكره كبراهه توجه النفس الى
 الذات الحقيق بالعبادة فكما اجبر عليه صفته من تلك الصفات
 العظام ازداد ذكره وقد وصفه لا بانه المبدل للعالم واهله وثانيا
 بانه المنع بانواع النعم الدينية وبما خروجه لتنتظم له امر المعاش
 واستغناء الامر بالمعاش وثالثا بان المالك لعالم الغيب واليه معاد
 العباد فانقرضت النفس بالكليم المكنى من وضوحه وتبين
 بسبب هذه الصفات فوطبه تنبها على ان من هذه صفاته بحسب
 تكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الدواعي حاضرا في
 قلبه بحيث يراه وتساوده في العباد وفيه تعظيم لامر العباد
 وانها ينبغي ان تكون عن قلبه حاضرا كانه تشاهد ربه ويراه ولا ينفك
 الى ما سواه ولما انجز كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر او رد
 عدة اقسام منه وان لم يكن من سائر المسند اليه فقال ومن خلاف
 المقتضى تعلق المحل بغير ما ترقب في كل كلام على خلاف مبادره
 البقاء في التعبد وفيه في السبب في المنع ومن خلاف مقتضى
 النظام ان تعلق المستعمل المحل الذي صدر عنه كلام بغير ما ترقبه
 هو بسبب عمل كلام المحل في خلاف ما اراد تنبها على انه
 ان ذكر الغير هو لاوى بالقصد وسارا ان كقول القبيش في الحجاج
 وقد قال الحجاج له جال كون الحجاج متوعدا آية لا تجعلك على
 لاد بعم مع القيد مثل سارا من كل سارا من سارا هذا
 مقول قول القبيش في فابرو وعيد الحجاج في بعض الوعد ولقاء

في يوم الجوار لانه اصف ما كان في يوم الدين على طريق براساس

في يوم الجوار لانه اصف ما كان في يوم الدين على طريق براساس

غير ما نرى قبحاً بأن جعل مراداً على الكلام على الفهم مراداً على الذي
 غلب سواداً حتى ذهب اليه السابق الذي فيه وضع اليه مراداً على الذي
 قلبت بيانه حتى ذهب ما قسم من السواد ومراداً على الحاجة انما هو القيد
 فثبت على ان الجمل على الفهم مراداً على مراداً على بان تقصده مراداً
 ان كان كان مثلاً مراداً على السلطان وبسطاً اليه فثبت بان يقصده
 ان بان يعطى المال من مراداً على ان لا ان يقصده ان يقيد ويؤيد
 من صفة وقال الحاجة له ثانياً انه مراداً على مراداً على لان يكون
 جديداً خير من ان يكون بل هو الجمل الجديد ايضا على خلاف مراده
 او السائل عطف على الجمل على السائل بغرض ما سئل به
 سواله من لم عينه ان غير ذلك السوال تنبيهاً على انه ان غير ذلك السوال
 بحاله ان جاز ذلك السائل او المثل لم كقوله ثم يسألونك عن مراداً
 قل من موافق للناس والى سألوا عن السبب لاختلاف الفهم
 في زيادة النور في نقصانه حيث قالوا ما بال الملائكة يزدادون في النور
 الخيط ثم يزداد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزداد فيستقر حتى
 يعود كما بدأ ولا يكون على حاله واجلة فاجيبوا ببيان الغرض من
 هذا الاختلاف وسواء مراداً على سبب ذلك الاختلاف فاعلم ان يوقت
 صحتها بها الناس امورهم من المزارع والمجاهدين في حال الدين
 والصبوم وغير ذلك فاعلم الخ تعرف بها وقتها وذلك للتنبيه على
 ان مراداً على والالقي بحالهم ان سألوا عن الغرض لا عن السبب
 لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهنم
 ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله ثم يسألونك ماذا ينفعون قل ما
 انفعهم من خير فلو الذين يوافقون واليتامى والمساكين وابن
 السبيل سألوا عن سائل ما ينفعون فاجيبوا ببيان المصارف

في التنبيه على مراداً

للسائل

تنبيهاً على ان المهم هو السوال عنها لان المقصود لا يتعدى بها الا ان يقع
 موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح لانفاق في ذلك هو ايجال سبيل النعم
 دون القصد ومنه ان ومن خلاف حقيقة الظاهر التعبير عن المستقبل
 بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقيق وقوعه كقوله يوم تنفخ الصور فيصوق
 من في السموات ومن في الارض عن بصوق وهذا الكلام لا يتما
 في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم
 الفاعل كقوله ثم وان الذين تواقفوا كقوله التعبير عنه بلفظ اسم المفعول
 كقوله ثم وكل يوم مجموع له الناس ان يحصى الناس لما فيه من الثواب
 والعتاب الجسدي جمع ذلك وادع على خلاف حقيقة الظاهر وان قلب
 كل من اسم الفاعل والمفعول يكون معنى بالاستقبال كما يكون معنى الماضي
 والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومع مجموع يحصى من غير تفرقة الا
 في ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالة علم بحسب
 العارض وبالجمله اذا كان معناه بالاستقبال يكون وادع على حقيقة
 الظاهر قل نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكن الوصف ثباتاً ما
 ليس في الفعل وان شئت فوازن من قوله ان الذين تواقفوا وذلك
 يوم مجموع له الناس وقوله ان الذين ليقع وذلك يوم يحصى له الناس
 لتعبر على الفرق بينها وعلى ان حقيقة الظاهر فيما لم يقع هو الفعل
 والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق الوقوع وهذا الكلام
 بعد تحليل نظره منه ان من خلاف حقيقة الظاهر القلب وسواء
 جعل احداً من الكلام مكان مراداً على مراداً على مكانه وهو ضار اجراماً
 ان يكون الداعي الى اعتناء من جهة اللفظ بان سوي صحة اللفظ
 عليه ويكون المعنى تابعاً كما اذا وقع ما سوي موقع المستدرك
 وما سوي موقع الخبر معرفة كقوله ثم قبل التفت يا ضاعاً واليك

المنع

مكان يقع

ظن لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم
 يقع كالمستقبل في زمانه وما سوي واقع كالحال
 وكذا الماضي عند الذين فتم بغير الواقع غير
 الواقع والتعبير عنه بما سوي موضوع للواقع
 كقوله خلاف حقيقة الظاهر

السبب في ان السبب في ان
 في ان السبب في ان السبب في ان

هذا السبب في ان السبب في ان السبب في ان

لأن الجبر عنه لا يصلح من الالتماس والمخبر على الحقيقة كان أملاً أم حاراً
 لأن المقصود التسوية بين أن تكون أمة حياً وأن تكون حاراً
 فافهم وقوله من القلب السكالي مطلقاً أيها وقع وقال إنه ما يورث
 الكلام ملاجه ويستحق عليه كمال البلاغة وأمن لا الباس وبأني
 في المجاورة في تراش عارضة القربى في عهده من غير السكالي
 مطلقاً الحق أنه ان تضمن اعتبار الطيف غير نفس القلب الذي
 جعله السكالي من اللطائف قبل كقوله من قول رثية ومهم من
 مفارقة معقولة متلوقة بالعبارة أرجاوه المرافقة ونواحيه مع الرجا
 مقصوداً كان لون أرضه سماوية ومنها حصاصي مخدوف في لون
 وهذا مع قوله من لونها فالجبر إلى الأخرى من ما القلب المخ كان
 لون سماوية لغبرها لون أرضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في ذلك
 لا شعارة بان لون السماء قد بلغ من الغيب إلى حيث شئت به لون
 عارضة في الغيبة والالام وان لم تضمن اعتباراً الطيفاً في الالام
 عن حقيقة الظاهر من غير تكتة تقصيه خروج عن تطبيق الكلام
 لطيف الحار وهو على قسمين أحدهما ان لا تضمن ما يؤم على
 المقصود كقوله من قول الطيف من نصف ناقته بالسهم فلما ان
 جوى سهم عليها كما حينت من طيفت السهم بالفلان من القصر
 السباع عما من الطين بالطين والمخ كما حينت الفلن بالسباع
 وجواب كقوله بعدة أمرت بها الدجال ليعاخذوها ونحوه بطن
 ان لنا استطاعاً ولما لم ان تقول ان تضمن من المبالغة في سهم
 الناقه حالاً تضمنه قولنا كما حينت الفلن بالسباع لا يهاهم ان
 السباع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار غير له لا يصلح
 الفلن بالنسيم الم كالسباع بالنسيم الى الفلن والثاني

مقصود
 من قول
 من القلب
 السكالي

في كثر من لا يضاف طيفه
 مجموع مشروجه في سهم فله كما حينت
 السهم حار الله في احاسن البلاغة م

في كثر من لا يضاف طيفه
 مجموع مشروجه في سهم فله كما حينت
 السهم حار الله في احاسن البلاغة م

والسباع
 بالنسيم

لان

١٠

ان يتضمن ما نؤمنه عكس المقصود فيكون ادخل في القول
 ثم انصرف قد اصبحت ولم اصب جذع البصيرة قارح من اقدم
 والمعنى قارح البصيرة جذع من اقدم على انه حال من البصيرة انصرف
 ولم اصب عنه لم اجد في ذلك لان الخدوعه جذع البصيرة والقوة
 قد خسر وتناقص فاما سبب وصف الدائن والبصيرة بالقوة ووصف
 من اقدم وسراقتهم في المعارك بالجدوع كما قال اقدم غير ورائي
 محبت فيلس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس
 المقصود واحد يانه ليس من بالقلب لان قوله جذع
 البصيرة حال من البصيرة لم اصب لانه اذ في معناه لم الف من
 اصبحت الشئ القيمة ووجدته ان لم الف هذه الصفة بل وجدت
 بخلافها جذع من اقدم قارح البصيرة وليس معناه لم اجد
 لان ما قبله من سراقتهم بل على انه جرح وتجدد منه الدائم والان
 نحو كلامه الدلالة على انه جرح ولم تمت اعلاما بان من اقدم
 ليس بعلم للجحيم وحيثما ترك الفكر في العواقب ورفض التجز
 خوفا من المعالج كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد
 اصبحت ان جرحه يصح قرينه على ان لم اصب عنه لم اجد واما
 جعله معني لم الف فلا قرينه عليه ودلالة الكلام على انباء الجرح
 له الاشارة ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالاً من لم اصب
 صار المعنى لم اجد في هذا الحال بل جرحه جذع من اقدم قارح
 البصيرة على انما جعله معني لم الف فالانساب ان يجعل جذع البصيرة
 ففعولاً ثانياً لا جالاً لانه احسن تأدية للمقصود والحوال المرص
 ما اشار اليه من اقدم المرد في رده وموان جذع البصيرة حال
 من البصيرة انصرف جذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرة

له بصيرة من غير بصيرة

في ذهنه فضل تمكن له ان ما يحصل بعد مفا ساء التعب وفعالة
 الطلب له في القلب محقق ومكانه ان يكون لما يحصل بسهولة وهذا
 اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعتنى به فلا يقال
 الذي باب يطير قالوا وهذا العن قصد الابهام ثم التفسير ليدل
 على التخييم والتعظيم هو السر في الترام لعدم ضمير الشأن وهو
 مقتضى الترام تاخر المخصوص في باب نعم لكن قد جاء بعده
 كقول الاخطى ابو موسى في ذلك نعم جداً وشيخ الحق في ذلك نعم طالا
 وسوقا قيل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه
 استظهر انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم او السامع
 ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً فتعذر وضع المفسر
 موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع
 المضمير موضع المظهر له شتبهان ووضوح احد كقوله نعم انما انما
 ان القرآن اوله انه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقلاً برازها
 نحو هو الحق الباقي اوله دعاء ان الذهن له ملتفت الى غيره كقوله
 من المطلع زارت علمها للنظام رواق وقد عكس ان وضع
 المظهر موضع المضمير فان كان المظهر الموضوع موضع المضمير
 اسم اشارة فلحال العناية بتفسيره ان يفسر المسند اليه الاختصاص
 بحكم يدع كقوله ان قول ابن البراءة فيكم عاقل عاقل مود
 العاقل الاول معني كامل العقل متناهم فيه كما يقال مررت
 برجل رجل ان كامل في الرجولية اعني ان اعنيته معني
 اعنيته او اعنيته علمه وصغيت جذاهته حروف معاشه
 وما حصل حاهل تلقاه مرزوقاً هذا الذي ذكره له وهام
 جائرة وصير العالم النجيد المتقين من تحب الامور على

لا يرد
 ويبدو

آخر
 ومن النجوم ظلاله ونطاق

[illegible]

82

المواظبة على الصلوة
والاعتناء بالانصاف
في كل امر

الحفظ على ما في
الكتاب والسنن

2

وسواء

وحيث ان يكون المعنى والنقل عن الحكام الى الغيب غير محتمل بالعبد
المذكور يكون الغيب باسم مظهر الغيب غائب وسواء او فوق
بقوله بل كل من الكلم والخطاب الغيب مطلقا ينقل الى آخره فيض
مراقبته من حيث حاصله من ضرب التلازم في مراد من كلامه
ينقل الى الآخر من وقوله مطلقا زمان من المصنف ليس بمصنف
في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيب على معنى سواء كان الغيب
باسم مظهر او بغير غائب او بالجمع على معنى سواء كان في المصنف الغيب
او في غيره وسواء كان كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر
او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراد فعله الى الآخر وهذا
انسب بمقتضى المصنف من تعميم تفسير السكاكي وتسمى هذا النقل
عند علماء المعاني التناظرا فورد من التناظر اناس من عينية الى
شماله ومن شماله الى عينه وقوله صاحب الكشاف انه سمي التناظرا
في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة
سواء لم يرد في القوس نظاير ليلك بالاعتدال في الهمزة وضم المهم اسم
موضع وورد في بكمربا خصص هذا المثال من بين اشتمل السكاكي
لما فهم من الدلالة على ان مدعيه ان كلاما من الكلم والخطاب الغيب
اذا كان مقتضى الظاهر ايراد فعله عنه الى الآخر فهو التناظر
قد صرح فان في قوله ليلك التناظرا لان خطابه لنفسه ومقتضى
الظاهر ليلك بالكلم والمشهور عند الجمهور ان الالفاظ مع التفسير
من مقتضى بطريق من الطرفين التلميح بالكلم والخطاب الغيب بعد
التفسير عنه ان ذلك المعنى بأخر منها من طريق آخر من الطرفين
السلطة بشرط ان يكون التعبير التناظرا على خلاف مقتضى الظاهر
وتكون مقتضى الظاهر سواء الكلام ان تعبر عنه بغير هذا الطريق

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

الى كان عليها اول اليميع من لادته نديم في مراقبته ولم ينطق
اليه تعاقد من مراقبته وفروجه مراقبته عيان من انه قد طالع
مراقبته للحرور ولا لانه قال المصنف ثم انصرف وقد نلت ما اردت
من الاعداء ولم ينلوا ما ارادوا حتى وانا على بصيرة بما ولى في
في الاقتحام ولا غلبت اختياره في التطرف ولا خيرا ولا قد صار
اقد احسن في الجرب فارجوا لطول حماره وتكرار عبارته **الباب الثالث**
احوال احواله فلما حرك حرف المسند العم وانما حارة المسند اليه
جذبه وفي المسند تركه رعاية لللطيف ومعاون المسند اليه اقول
ركن في الكلام اعطيه والاحتياط في خوف الاحتياط الى المسند
فحسب له كد لفظا فكماله اني به لفظ الاحتياط اليه ثم اسقط لفظ
بخلاف المسند فانه ليس بهذا المتابعة الاحتياط في حوز ان تترك
والا يوتي به لغرض كقولهم اس قول ضاني بن الحارث البوحي و
يك احيى بالمسند رجله فاني وقيل بها لغرض الاساس للمادة
رجلته من له وحاواه وقيل باسم فرسه ولفظ البدن خبر ومعناه
التجسس على الغربة والتوجه من الكثرة في حرف المسند من الثاني
والمعنى ان لغوي وقيل ايضا غريب لفظه للاختصار ومراعاة
عن العيش الظاهر من ضيق المقام بسبب التجسس ومحاولة
الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنها باقدا لا لصناع العطف
على محمل اسم ان قبله صفة الخبر وان اردنا ونحوه منطلقا وفي
ارتماع قيار وجهان احدهما العطف على محمل اسم ان لان الخبر
مقدم فقدرنا صكونا العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتجاع
الخبر بما ملين مختلفين كما ان اردنا ونحوه منطلقا لان كل
منها خبر اخر الثاني ان يرتفع بالانداد والمحدوفين والجملة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

في علم الانسان من حيث علمه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم المتكلمة

الاستثمار

سلام تمام ولوانهم قدروا المجد وحق النكاح منصوصا ان شئ من هذا يدبره الله
 ايضا يدبره وكان البتة من غير عا واليها ايضا من عا لكون من عطف
 المفرد كقولنا كان زيد قايما ونحوه فاعدا لم يكن بعدا وفردا
 وعمره اسره وعمره وكذا كقولنا لا تترار عن العتق من غير ضيق المقام
 وهو كقولنا قد اردنا ان يوجد في حروف لا قدر مع اتباع ارباب العلم
 لان اذا الحاجة تدعى على مطلق الوجود واذا ارد فعل خاص مثل
 قائم او قائم لزيد كقولنا من الكلدانم قد يدبر القول على نوع قصه
 فيقدر بحسب كمال المثال المذكور فان خرجت يدعى ان المعنى حاضر
 او بالباب او كقولنا الفاء فاذا قلنا في السببية التي مراد بها
 لغو ما بعدها لما قبلها ان الحاجة تدعى لازمه للضرورة وقيل للعطف
 جملا على المعنى ان خرجت فجا حاشا في وقت وجود زيد بالباب فالعمل
 في اذا هو فاجا حاشا يكون معولا لانه لا طرفا وكوز ان يكون العا
 فيها هو الخبر المجد وحق لا يكون مصاحف الى الجملة وقال المجد
 اذا حرف مكان فحوز هو ان يكون خبر المبتدأ اسره قبل المكان زيد والنز
 نفعها المشابهة اذا البتة طبعه لكنه لا يطرح في نحو قوله قد اردنا
 بالباب لا مق لثقلها قبل المكان زيد بالباب وقوله ان هذا وان محلا
 وان في السقراط محضوا محلا السقراط ساقط كهي وصاحب
 ومحلا ان بعدا وطولا اسره ان لفاء الدنيا طولا ولما عنها الى الاخرة
 ارجح الا والسقراط لرفاق قد توغلو في المعنى لا وجود لهم ونحن
 على اثرهم عن قريب محمد السيد وسومها حرف قطع خلاف ما
 سبق لقصد التخصيص والحدود اليها قولي الدليلين اني العقل والنطق
 مع اناج مع استعمال الجراد المذوق فكون ما لا وان ولها وان
 زيدا وان عمره وقد وضع سيوم لهذا بابا فقال هذا ما ان

اسی فور الاعظم

ایستقامت العبد
ای قصد

عليه اذا لم يجدوا
 يكون من غير
 دأب

مجلس

کے لیے یہ نظم اعمال میں
میں

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in black ink on aged, yellowed paper. The script is cursive and appears to be a form of Ottoman Turkish or Persian. There are several lines of text, with some words written in red ink (rubrication). The text is somewhat faded and the ink is dark, making it difficult to read accurately. The overall appearance is that of an old, handwritten document.

Handwritten text in Tamil script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

من الحضانة ٢

قوله

في قوله
فما لا يكون

على ان يكون اسم كائنا
تفاعل يكون

فما لا يكون ولذا قال عبد القاهر لو استقطبت ان لم يحسن الحد او لم
يجز لانها الجائز لكانت المستقلة بشانها والمتنوع عنها ايضا ضمير
المقام اعني الجائز على الشعر والمصنف يعني ما مثل الاختصاص بكون
الضمير بقوله ان زيد او ان عمرا قال وعليه ان يحل بمعنى هذا
ملاسل التي سوق وهي ان المكررة لها فان لم يقصد ان يدل
فانهم وقوله ت قل لو انتم تملكون خزائين رحمة ربي تدرون تملكون
تملكون مخوف تملكون او انتم تملكون من ضمير المستقل اعني الواو ضمير
منفصل ومما انتم تقدرون ان تصل السقوط فان تصل به فان المستقل
هنا فعل وقد يضم اسم او جمله والنوع من الاحراز عن العبث
او المقصود من الان بأن هذا الظاهر من تفسير المقدر فلو المراد من
لم يحسن اليه وانما صير اليه لان لو انما تدرون على الفعل دون مراهم
فانهم فاعل الفعل المحمود والجند ولا ان كان ايضا على ان تكون التقدير
لو تملكون انتم تملكون لان جزء المقدر اسهل من حذف الجمله ولانه
لا يعد جزء المؤكدة والفعل مع بقا الكاف فان صاحب الكشاف هذا
ما نقص علم سراج فانما نقص علم البيان فهو ان انتم تملكون
فمن دلالة على الاختصاص وان الفان من المختصون بالشئ المبني
لان الفعل سراويل لما سقط لا جاء للمفسر بوز الكلام في صور
المبتدأ والخبر يعني ان قولنا انا سعيث جاء حذف وهو جند
وغير نفي ما اختصاص فان قد لو انتم تملكون كقوله فان الصور
فان العلم من استد هذا الكلام على ان قولنا انا غريث عند الاختصاص
جمله فعل وانا ليس بجند بل تاكيد فقد م وهذا الكلام صريح
في فنا فضمير هو جند عليه لان قوله ت قل لو انتم تملكون خزائين رحمة ربي تدرون تملكون
جزء المستد والمستد اليه ان ضمير جند او فاجر من صير جند

قوله

المشاق في جملة وحيصل النقوى لان خاله مرفوع بالا استد الا بالا عليه
لعدم اعتماد الطرف على شئ واشار الفاضل في الشعر على الحوار
بان المثال سراويل مختص بما ان الطرف مختص باسم الفاعل لا بالفعل والثاني
شئ على ما ذهب لما حس والكوفيين حدث لم تستطوع على عمل الطرف
ملا اعتماد على شئ ثم قال وانما يقيد المثال لما خير بقوله او تقدرون استد
او حصل لان لو قد مستقر في كون خاله مرفوع بهم لم يصر التركيب على
وحيث ولا خبط ولم يقصد السكاكي الا ان كرد امثلة المستد الفعلي
ايضا جاء النفسين مقدر الكان او جمله ولم يذكر الفرد المستد هنا
مثالا لان المقدر احا اسم او فعل وكل هنا مذكر باعتبار واحد اضم
فكون الممثل هنا ضابطا بها ونذا تذكر المستد لضابط على ما ذكرنا
انه بعد ما فرع من بما امثلة قال ويشير بقوى الحكم بذكر في نظم المستد
فلو كان قصد انها امثلة للافراد المستد لهم الكان المناسبت باعتبار ها
عن هذا الكلام لان قد وقع منه في ضابط باعتبار ذكر الفرد وذكر
النقوى وتوسيط امثلة باعتبار من تفسير بما لا يكون مناسبا
وهذا الحامد للقطن العارف بصياغة التركيب نظم الكلام والمداد
بالسبب نوزيد ابو منطلق لم نفس لا شك الم وتعتمد ضبط
وكان سراويل ان عمل بالحلم الفعلي ايضا نوزيد انطلق ابو وكان
ان نفس باعتبار جمله علق على جند باعتبار بشرط ان لا تكون العائد
من العلم في تلك الحلم تجوز منطلق ابو لان مقدر وقد
قل مواضع اجد لان باعتبار على المستد ليس باعتبار نوزيد قام
وزيد موقام لان العائد من العلم وقد قل من نوزيد ابو قام وزيد
قام ابو وزيد مدرست وزيد مدرست عند ان وان وزيد كسبت
سبب فمن غلام وزيد مدرست وقد قوله ان الذين احدوا وعملوا

ذكر

وقد ذكر من الجمل التي وقعت في مستد ابولا
بغير النقوى والتقدير وذكر في كلام السكاكي
لانا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله ٢٢

انضائي ان لا يضيغ احسن عملا لان المبتدأ اعم من
 ان يكون خبرا او فاعلا او مفعولا او بعدا او العائد اعم من الصريح وغيره
 فحق هذا المسند السبع وهو مجموع الجمل التي وقعت خبر مبتدأ او قال
 صاحب المعناه سواء ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت
 للشيء الذي بين يديه او كذا المسند ان جعل خبرا عنه او حقيق عنه
 مطلقا والتعلق بغيره وان علمه كذا المسند بعلق اثباته لكونه
 الغير متوقع ما وتعلق به عنه متوقع ما او يكون المسند فعلا
 مستدعى لا مباد الى ما بعده فطلب بعلق كذا المسند على ما قبله
 متوقع اثباته او كذا المسند ما بعده كذا المسند متعلقا بما قبله بسبب
 فالاول كوزيد ابوه منطلق فان مفهومه منطلق مع الحكم عليه بثبوته
 لمبتدأه اعني ابوه قد علق بوزيد بالاثبات له زيد غير ماض منطلق علمه
 لان معناه ما جعل مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه مخرج من
 هذا القسم كوزيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان محو اسم الفاعل
 او الفاعل ليس عني على شيء لانه في متغيره والثاني نحو
 ضرب اخوه فان خبر فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على
 ما قبله وهو عني بالاثبات لكونه ملازم متعلقا به ومضافا الى خبره
 والمسند السبع قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف
 على قوله كونه مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السبع
 القسم الاول فقط وان قوله او يكون حرف فروع معطوف على قوله اذا
 كان في قوله واما الحاله المتضمنه لكونه جمله فهي اذا اراد بقوله الحكم
 واذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسبات
 تقول واذا كان المسند فعلا اذا لا وجه للعبور الى المضارع وتوهم
 لفظ اذا في موضع الاثبات من غير عارضة في سائر الاثبات

في قوله او يكون
 المسند السبع
 قسمان

اعني

اعني قوله واذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المتعاقب الى
 المسند السبع في رد ابوه منطلق وهو منطلق وفي عني وضربا
 موضوعا انه قد يكون مفردا كذا هذين المثالين وقد يكون جملة كما
 في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند
 السبع يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام
 مسند سببي ان يكون مسندا وكذا الكلام جملة وهذا هو الحق لما مر
 من ان المسند السبع لا يكون الا جملة ووجه مسند الى مبتدأ
 ويمكن ان يقال ان في قوله سواء ان يكون مضافا محذوف فاسم الزمان
 وضمير هو عائد الى المسند السبع او الى قوله اذا كان المسند
 والمعنى ان المسند السبع يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت
 كونه المسند سببيا وقت كونه كذا او قد يكون المسند السبع سواء كان
 من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه او لا او اما كونه ان يكون
 المسند فعلا فلهذا قيل للمبتدأ بل لا بد من ان يمتد الى الماضي وهو
 الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمسند قبل وهو الزمان الذي
 يتوقبه وجوز بعد هذا الزمان واليالي وهو احزاء من اواخر
 الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخي كما يقال
 زيد يبيع والجار ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فتعلقوا الصلوات
 الواقعة بالاثبات المتعاقبة واقعية الحال على اخصر
 وجه خلاف ما سمعتموه في مقام احسن او الآن او غدا فانه يحتاج
 الى انضمام قديمه واما الفعل فاجل ما زعمه جز مفهومه فهو بصيغة
 مدح عليه مع افعال التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو
 جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجز وجزؤه تنقطع تجدد الكل وجزؤه
 وظاهر ان الزمان غير قابل للذات لا يجمع اجزائه بعضها مع بعض

[Handwritten signature]

بقوله اي قول طريق بن عيسى او كلما وردت على كاط هو متسوق
 للعرب كانوا يجمعون فيه فينشأ شدة ونساقه وكون وكانت فيه
 وقام قبيلة بعثوا التي عرفت عنهم عرف القوم هو القيمة بامرهم الذي
 شرب ذلك عرف التوسم اي تفريق الوجوه وبنامها كذا
 ذلك التوسم شيئا فثباتا وبصر منه النطو لخطه فليطمع ان الى على
 على قبيلة حنانه فمضى وزادوا على كاط طلبة الكاظم باعدهم واجالونه
 اسما فلا فاة عدها الى عدم التفسير المذكور واما ان التوسم
 لا فان الشبوت والادام ان غرضه يتعلق بذلك كما في مقام المدح
 والذم وما اشبه ذلك مما سبب الادام والشبوت بقوله لا ياتف
 الا بامرهم المضروب صرنا صوما يحج فيه الدرام كمن عثر عليها وهو
 منطلق يعني ان لا نطلق ثابت له دامن من عند اعتبار تجد قال
 الشيخ عبد القادر المقصود من الاخبار ان كان هو ثابت المطلق
 فليس ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشارة وان ذلك
 الشبوت فليس ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان
 ثبت في الشيء من غير افضاء انه متجوز ويحدث شيئا فثباتا
 تعريض زيد منطلق الاكثر من اثباته لانطلاق فعلا له كما في زيد
 وعمر وقصير واما الفعل فانه تفيد فيه التوزع والحديث ومعنى
 لا يدرى منطلق ان لا نطلق يحصل منه جزا فجزا وهو زيد اوله وبنامه
 وقوله زيد يقوم انه غير له زيد قائم لا ينقض استواء المعنى من غير
 اقتصاف والالم يختلفا اسما وفعلا واما تفيد الفعل وما شبهه
 من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك كقولهم علق اوبه اوفه
 اوله او معه وكوه من الحال والنمير والاستساقلة فلهذا
 وتقوتها لان ازدياد التفسير نوجب ازدياد الخصوص وهو

نوح

عنه في الظاهر واما افراقه اى جعله المنفذ غير حمله ولكونه غير متيقن
مع عدم ايقان تقوى الحكم اذ لو كان سببها نوزد قام ايقان او يقين
للتقوى نوزد قام فهو حمله قطعاً واما كون نوزد قائم وليس بمقتضى
بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما هو وقوله مع عدم
التقوى معناه مع عدم ايقان نفس التركيب تقوى الحكم فيكون
فاعل المصدر فيجوز ما قصد التقوى بحسب التفسير فهو معروف عند
او يوجب التاكيد نحو ان زيد اقام ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم ^{صلا}
نحو تأكيد بالطريق المخصوص نوزد قام وانما لم يترك مع عدم قصد
التقوى كما يشعره لفظ المفصاح لشمول صورة التخصيص كوانا
سعدت في حاجتك ورجل فاني وما انا واني هذا ايقانه لم يقصد به التقوى
لكنه يقيد بضرورة تكبره ^{ما} سنا في عدم ايقان التقوى اعم من عدم
قصد التقوى واحيد ^{ما} صاحب المفصاح بان نوزد ساعدت في حاجتك
عند التخصيص جملة فعلية وانما تكيد مقدم لا مبتدأ والمنفذ هو
الاجمل كما في سعدت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سبب
موقع الفعل في بيان المفصاح عند الله المصنف لان صاحب المفصاح
قد فسر الفعل بما يكون مفهوماً يحكموا به بالثبوت عند الله والاستقاء
عنه فريم المصنف انه يشمل السبب ايضا لان كل من ساعد يحكموا به
بالثبوت عند الله او بالاستقاء عنه ضرورة ان سنا في حكم ثبوت
الشيء للشيء او بنفيه عنه ولما قال ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير
على المنفذ السبب لانا سنبين ان المنفذ السبب في نوزد ايقان
منطلق ونوزد انطلق ايقان هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد
لا الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ وظاهره انه لم يحكم ثبوت منطلق
وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ

الموجب للمنفق ولو سلم فالمراد ان افراد المسند
يقتضون لاجل هذا المنفى ولا يلزم منه تحقيق الافراد
في جميع صور بحيث يحقق هذا المنفى ٢٢

قد استند اليه ضرور وقد قسرت اسناد الخبر في كتابه بانه الحكم مفهوم
لمفهوم وهو ما لا يتصوره او باستقائه عنه ضرور فلا بد من الحكم بنسب
مفهوم ان يطلق ابو زيد عن انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلقا
عنا عليه ما في الباب ان وصف اعتباري فلو اراد منها النبوت بالفعول
حقيقة لا يتقضى بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان
المجموع من هذا فعليا وقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
تفخي اقدان وما ذكره الفاضل في شرح المفصاح منها ان المسند
في زيد منطلق ابو زيد بخلافه في زيد ابو منطلق ثم استدلك على ان
المسند في زيد منطلق ابو زيد وهو منطلق بدون ابو زيد بان اسم الفاعل مع
فاعله ليس بجمله فالحكم بكونه في زيد منطلق ابو زيد وهو المفرد محلا وزيد
ابو منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق
مع ابو زيد جملته ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وجده والظاهر
ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابو زيد ليس بفعل كما انه
ليس بسببتي والا لكان المناسب ان يورد في الفصاحنا لامن هذا
القبيل لانه كناية اوله بان عمله له وانما القول بان مفهوم
منطلق ابو زيد ثابت له محلا ومفهوم ان يطلق ابو زيد بجمله محض
اللا كونه قسم النحوي من المفصاح ان نحو رجل كذا وصف ففان هو
رجل كذا ثم اباؤه وصف سببتي وعلى هذا كان القياس ان يجعل
نحو زيد منطلق ابو زيد مسندا سببيا لكنه لم يقل به فعي الجملة ببيان
المصنف في قوله ثم اورد صاحب المفصاح بعد تفسير المسند
الفعل احمله منها نحو اكثر من اثني عشرين وفي الدار خالدا وقال
اذ التفتد سببها او جملتها في اقوى مراجعنا لنسب واعرض
عليه المصنف بان الظروف اذا كان مقدرها بجمله كان المسند في

هذا هو المجموع
منه ابو زيد

هذا هو المجموع
منه ابو زيد

يوجب ازيد ياد التبعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه
ولما كان هنا مطلقا سواء الوضو ان خبر كان تاما وهو المفعول ونفسه
كان به ليس لترسيم الفائدة اذ لا فائدة في كون زيد بدون الخبر ليكون
الخبر لترسيم اشار الى انه مستغنى عن هذا الحكم فقال والمقيدة في كون
زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ مر اصل زيد منطلق وفي ذلك كان دلالة على زمان النسب هو قيد
لمنطلقا كما في قوله زيد منطلقا الزمان الماضي وانما وضع الباب
لتقرير الفاعل على صفة ابن جعله وتبينته على صفة غير مصدر ذلك
الفعل وهو مفهوم الخبر على انها هي تلك الصفة متضمنة معاني تلك
مرا فحال فمخ كان زيد قائما انه متضمن بالقيام المتضمن بالكون ابن
الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متضمن بالغنى
المتضمن بالصيرورة ابن الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
مع قولهم انها لا يعطى الخبر حكم معناها فان الغنى في هذا المثال حكم
مراسل لانه الحال الذي انشبه اليها وهذا نوع آخر في محض
هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واحاطت به ابن توك السعيد فلما عرفت
منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم مراعاتها
اليها او خوف انتفاء الفوصة او عدم ارادة ان يطلق السامع
او غيره من الجاهل من زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لا على اصل
تعلقه به او خوف ان يتصور المحال بان الميكيل حكيات او قادر
على التسليم متولد منه عداوة وما اشبه ذلك وانما يقيد الفعل
بالشرط نحو ان يكون ان يكون مني او ان تكون مني كالحكم فلا اعتبارات
وجالات تقتضي تقيد به لا تعرف الا معرفة ما بين ادواته
اي ظروف الشرط واسمايه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل

في علم الكلام فليحجج العلم في هذا الكلام بتبيين عما ان الشرط قيد للفعل
 مثله المفعول ونحوه فان قولك ان نكر مني كذا فيكون منزله قولك كذا
 وقت كذا امك اتيان ولا يخرج الكلام بتبينه بهذا القيد عما كان عليه
 من الخبرية وما نشأ به فالجواب ان كان خبرا فالجمله خبرية نحو ان حتى
 كذا منك بمعنى كذا منك وقت محييتك وان كان انشأ فالجمله انشائية نحو
 ان جاك زيد فاكذبه ان كذبه وقت محييتك فيقول صاحب المنهاج ان
 الجمله الشرطية جملته خبرية عقيدة بقيد مخصوص محيية في نفسها
 للصدق والكذب ينشأ عما ان في حيث تقيد بالسند الخبري وامانفس
 الشرط بدون الجزأ فليس خبر قطعا لان اليك قد اخرجته الى
 ما نشأ كما لا يستلزم وهذا لا يقدم عليه ما في غيره ولا يصح وما
 ان نضر بغيرك واحا ما ذكره الشارح في العلامة من ان جراح ان
 الجزأ جملته خبرية محيية للصدق والكذب في نفسها ليس شرطاً في انها
 محيية عن التقيد بالشرط لانه التقيد بها على ما قلنا لان التقيد
 بالشرط محيية عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب في هذه
 الدقمة قيد بقوله في نفسها فحسب من حيث يكتفي بالكلام اهل العتبة
 مما ذهب اليه المنطقيون من ان التخصيص اذا جعلت جزأ من الشرطية
 فقد ما اوتيا ارتفع عنها اسم التخصيص ولم يبق لها احتمال الصدق
 والكذب فيعلق ما احتمال بالربط بين التخصيصين فيقولنا ان كانت
 الشمس حالمة ليس تضيئ ولا يحتمل للصدق والكذب في قولنا
 فانها موجودة عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع طائفة من
 لنا لا نسلم ذلك في الجزأ لان قولنا كذا من ان جتنى منزله قولنا كذا
 على تقدير محييتك وقت محييتك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم
 الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل

عدم الحرف جملته فعلية كقوله مع ولتن سالتهم من خلق السموات
 وارض لقولن خلقن العزير العليم ومقدرا لطيف على محييتك
 كوقوع الكلام جوابا عن سوال عقيدة كوقوع خبر ان ينشأ
 في حيزية يزيدن ينشأ لئلا يكون كانه قبل من يبيهم فصار عاين
 يبيهم صار عاين ذليل لخصوصه متعلق بضرار عاين وان لم يغير عاين
 ان الجار والمجرور كغيره من الفعل ان يبيهم من يذلل لاجل
 خصوصه لانه كان ملجأ وخبر لا ذل ولا ذل ولا الضعفاء وتعليقه يبيهم
 المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وما حقه وتختلط بما تطلبه الطوائف
 المختبئة الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطلب من الحاجة
 وما الاذها في الاصل والحوادث جميع فطلبها على غير القياس
 كلوا في جمع ملق يقال طويته الطوائف واجلجته الطوائف ولا تملك
 المطوجات ولا المطويحات وما يتعلق بختبط وما مصدريه ان
 يسأل من اجل اذها الوقايح ماله او يبيهم المقدر ان يبيهم لاجل
 اهلاك المنايا يزيدن وتطلب على التمدد من الماض عدل اليه استحضارا
 لصورة ذلك من امر الهالك وفضلته ان يفضلي لئلا يكون بضرار عاين
 وسواء ان جعل الفعل جنثا للمفعول وترفع المفعول عند التمدد
 يترك الفاعل مرفوعا بفعل حضي جوابا لسوال حقدري على كلام
 وهو لئلا يكون بضرار عاين بالبناء كلفا على ونصب يزيدن مفعولا بكثر
 لا سناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذكره لانه لما قبل
 لئلا يكون بضرار عاين ان هناك بالبناء يستند اليه هذا البكار لكن مجمل
 فلما قبل بضرار عاين يبيهم بضرار عاين فقد اسند الى مفضل ولا شك
 لا سناد مرتين او كذا وقوى وان سراجا في التفصيل اوقع في
 النفس فيكون اولى وقد يقال ان سناد اجمالا في السوال المقيد

في علم الكلام

عن المصارف ٢

غيره

اي من يكتفي لانه سوال عن تعيين الفاعل المعلوم اسنان الم
 عما مر اجابوا لا بعد ان يقال قد استدلوا بآيات اثبتت اجمالاً وواحدة
 تفصيلاً وبوقوع نحو زيد فضله بك حذو حمله مسنداً اليه خلافاً اذا
 نصب على المفعول فانه فضله ويكون معروفة الفاعل كجمله
 غير متوقفة لان اول الكلام غير قطع في ذلك ان ذلك الفاعل مذكور
 رزقاً من حيث لا يحسب وهو الذي خلاف ما اذا ثبت للفاعل فانه
 قطع في ذلك الفاعل والمعارض ان تفصيل نحو ليسك زيد صار في نصب
 زيد وشار الفعل للفاعل بما خلافة بسلا من عن الحذف ووضار
 وباشتماله على ايهام الجمع بين المتماثلين من حيث الظاهر لان
 نصب نحو زيد وجعله فضله ثوبهم ان ملاطمتهم به دون ملاطمتهم
 بالفاعل وتقدم على الفاعل المظهر ثوبهم ان ملاطمتهم به فوق ملاطمتهم
 بالفاعل وما في الطامع اول الكلام في ذلك الفاعل مع تقدم المفعول
 تشويهاً اليه فيكون حصوله اوقع واعترافاً ما ذكره في ذلك المسند
 خلافاً لمراد ذلك المسند اليه من ان ذلك هو ماصلاً ولا متبوعاً للحرف
 نحو زيد قائم ومن الاجتناب لضعف التعويل على القديم كقولهم
 سألهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقنهم الغرير العليم
 ومن التعريض بعبادة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال
 حق نبينا ومنه قوله مع بل فعله كبير علم هذا بعد قوله اكنتم فعلت
 هذا بالاشنا يا ابراهيم وغير ذلك وان تعني كونه من المسند اسماً
 او فعلاً فمفيد الثبوت في التجدد كما سنده او ان يدل على قصد التعجب
 من المسند اليه كقولك زيد قائم ملاسده عند قيام القرآن كسبيل سبيل
 وتلك ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القديم
 انما تدرك على نفس المسند واما تعجب المسلم للسامع بما ذكره المستغنى

عنه

عامة ثوبهم القوم واستدل العلامة في شرح المنهاج على انه
 عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى
 في متبوعه انه تابع ذلك ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل
 عن ابن الجاحظ ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية
 والوحدة اللتين في متبوعها ليكونا وصفين بل ذلك للدلالة على
 ان التصديق متبوعها الى احد جريته اعني الاثنينية والوحدة دون
 الحزب الآخر اعني الحسية فكل منها تابع عن صفة توضح متبوعه
 فكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل
 على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها
 البتة تكون للخصيص او تؤكد او حذو او نحو ذلك وان اريد انه ذلك
 ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه في آخر التخصيص
 والتاكيد وغيرهما فيكون ان يكون ذلك اثنين وواحد للدلالة على
 الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتبين
 كما ان الدليل ذلك ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر
 كذلك عند التخصيص الا ان السكاكي جعل من الوصف ماصلاً
 كاشف وموضح ولم يخرج هذا عن الوصفية ثم قال واما ان
 يدل فظاهر لانه لا تقوم مقام المبدل عنه وهو ايضا نظر
 لانا لان ان المبدل بحسب صحه قاصه مقام المبدل عنه الا ان
 الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله وجعلوا لله شركاء
 الجن ان الله شركا مفعول جعل والجن بدل من شركا ومعلوم
 انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا بعد ان يقال لا يولي
 انه يدل لانه المقصود بالنسبة انما هو عن الكا والثنان
 من الاله على ما مر تقريره واما الاله بدل منه ان من المسند اليه

شأنه

جوابه

وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل عنه وهذا لا ينظر
 الى الظاهر حيث جعلوا الفاعل في حالي احوك زيد هو احوك
 والا فالمسند اليه في التخصيص هو المبدل وفي لفظ المفتاح انما
 الى ذلك فلزبان التفسير هو جاني احوك زيد في بدل الكل وهو الذي
 يكون ذاته عن ذات المبدل منه وان كان مفهوما منا متقاربا
 وفاني التوهم اكثر يتم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا
 من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومي
 فهو اليه اشمن اذ جعلناه بدلا لكون بدل الكل دون البعض
 لان ما صدق عليه اشمن هو عن ما صدق عليه المبدل ولب
 عموما في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عن المبدل منه
 ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كما شتمال الطرف
 على المطرف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له
 بوجه ما بحث في النفس عند ذلك المبدل منه متشوقه الى
 ذلك منتظرة له فتمت موقفتنا وخلصنا مما اجملا اولاً وسكت
 عن بدل الفلظ لانه لا يقع في فصيح الكلام وان قلت لم
 قال هنا لزيادة التفسير في التوكيد للتفسير قلت قد اذ هذا
 من لفظ المفتاح على عامة اقصانه في الكلام وهو من اضافة
 المصدر الى المفعول او اضافة البان الى الزيان التي هي التفسير
 وانكته فيه الا انما الى ان المبدل هو المقصود بالنسبة والتفسير
 لانه يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس
 التفسير وسان التفسير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التوكيد قال
 صاحب الكشاف في قوله مع صراط الذين انعمت عليهم فائدة
 المبدل التوكيد لما فيه من التثنية والتوكيد والاشعار بان الطريق

غيره
 في قوله
 في قوله

المسند
 بالنظر الى المبدل
 بالنسبة

والمصنف لما فهم من الثاني انما معنى خبر المبتدأ اعترض عليه
 بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية
 انما تكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
 اس اثبات وقوع الخبر مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال
 متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
 لذلك المسند اليه اصلا بل يقال وقع الخبر مثلا نعم لو قيل
 فيا المفسر لانتم ان التقدّم دخلا في الاله لا على ما استمر اربل
 انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنده في بحث لوالسطين
 للكان وحيها ومنه افاة زيادة تخصيص كقوله في تهذيب بني
 فكن تجدتم سيقا في عفا تقيم جلوس في مجالسهم ريان وان
 ضيفتم الم فتم خوف والمراد مع حذف كذا في المفتاح ان
 محل الاستسناد هو قوله مع خوف بتقديم المسند اليه فيقول
 المصنف هذا تفسير الشئ باعانة لفظه ليس شئ واعترض
 ايضا بان كون التقديم مقيدا للتخصيص مشروط بكون المبدل
 فعليا على ما سياتي في كونا سمعت في جاجتك والخبر منها
 اسم فاعل لان حنوقا جمع خاف بمعنى خفيف واحبب مع
 هذا الاشتراط لتصرح امة التفسير بالحصر في قوله مع وما انت
 علينا بعزير وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين اعفوا
 ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل في نفسه بحث لظهور الخبر
 في قوله فتم خوف عموما سبب للمقام واحبب ايضا انه
 لا يدرك بالتخصيص منها الحصر بل التخصيص بالذات اشار
 اليه في قوله واما الى حاله المقتضى لذلك المسند اليه فهو لم يكون
 الخبر عامة النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمقتضى

سيق

وهذا يسد لكن من شأن كون التقدم مفيداً لزيادة التخصيص
 نوعاً خفياً عبد القاهر قد أورد في دلائل سراج كلاماً حاصلاً
 ما أشار إليه المصنف بقوله وقد تقدم المسند إليه لبيان التقدم
تخصيصه بالجبر الفعل إلى فصل الجبر الفعل عليه والتفصيل
بالفعل كما نفر من كلام الشيخ وإن لم يصرف به وصاحب المفاد
قائل بالحصر فما إذا كان الجبر من المشتقات كروما أنت
علينا بعزير أن نذكر في هذا المرجع الشيخ إلى أن كان المسند
إليه بعد جرف الشيخ بلا فصل من قوله وليس إلى قبر منك
نوما أنا قلت هذا إلى لم أقله مع أنه مقول لغير فالتقدم
نقد نفي الفعل عن المركب وشوئ غيره على الوجه الذي نفي
عنه من العموم والخصوص فلا قال هذا إلا في شيء ثبت أنه
مقول لغير ك وأنت تريد نفي كذلك القائل لأن نفي القول والإلزام
عنه أن يكون جميع من سواء قائلاً لأن التخصيص إنما هو
بالنسبة إلى من نوع المخاطب أشتر أكثر مع في القول أو
انفراد ك به دونه لأن النسبة إلى جميع من في العالم ولهذا
إن ولان التقدم نقد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور
مع ثبوت للغير لم يصح ما أنا قلت ولا غير لأن مفهوم
سواء أعني ما أنا قلت ثبوت قائليته هذا القول لغير
المستكمل ومنطوق الثاني أعني ولا غير نفي قائليته عن
النقد وما أشنا قضاء بل حجب عند قصد هذا المعنى أن يقتر
المسند إليه وقال ما قلت ولا أحد غير إله إلا إذا قامت
قد بني على أن التقدم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا أخذ
المخاطب بكل التي فاسد بين أحد ما أنا قلت هذا القول

مستفهم

العريته لأن إذا قلنا إن كانت السمس على النهار موجود عند
أهل العريته النهار موجود علم وموجود موجود به والشرط قد
له ومفهوم التقدم أن الوجود يقتضي النهار على تقدير طلوع السمس
وظاهر أن الجزء أبقي على ما كان عليه من إيمان الصدق والكذب
وصدقها باعتبار مطابق الحكم شئ الوجود للنهار وكذبها بعدها
وأما عند المنطقيين فالمفهوم علم بشرط والمفهوم به بشرط الجزء
ومفهوم التقدم الحكم بشرط الجزء الشرط وصدقها باعتبار مطابق
الحكم باللزم وكذبها بعدها فكل من الطرفين قد أجل عن الجبر
واختيار الصدق والكذب وقالوا إنها أشياء إحدى الحقيقة إنها قول فإن
موضوع للصدق والكذب وتحالفها بأن كل فيها موجود فإن تالفا
خبراً وإن لم يكن بشرط وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين
سواء بمخلاف الحقيقة الأدنى أن قولنا كلما كانت السمس على النهار
فالنهار موجود ومفهوم عند علم أن وجود النهار لا يتم إلا بطلوع السمس
وعند النهار أن التقدم النهار موجود على وقت طلوع السمس والمفهوم
أنه حكمة خبرية فقد مستند بمفهوم فلم يكن المفهوم مفهوم والمفهوم
هذا المقام على هذا الوجه من تأنيس المباحث ولكن لا يبدى
النظر ممنه أن إذا أول وكتش مباحثها الشرعية المهمة في علم
النحو فإن إذا الشرط بشرط أصل أن عدم الجزم
بوقوع الشرط اعتقاد المفهوم فلا يقع كلام الله الأعطى
الحكمة أو على غير من الناظر وأصل أد الجزم بوقوع اعتقاد
فإن كل بشرط أن عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا
بشرط أضاً عدم الجزم بلا وقوع بشرط جميع النهار
وجبر بأنه إنما تعمل في المعان المفهوم المشكوك فلم يكن مفهوم

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

المناخرون وموانع عرض لا سوف تصور على تصور غيره ولا يصح
القصص والآفسمه في حمله اقضاء اوليا في الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس تسمى كقيم نفسانية وقد ان كانت راسخة في
موضوعها تسمى ملكة والاشيخ جالا فالملك كقيمة راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من البينات الدائمة حتى لو عبر
عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوم ذلك فسمه لاسمي فصحا
في اصطلاح وقوله بقدرها على التعبير عن المقصود دون
بغير اشعار بانه سمي فصحا جال في النطق وعدمه اي سواء كان
ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الارض او لا ينطق
به قط ولكن له ملكة للاقتدار وتوفيق بعد الاضيق من ينطق
بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان نفهم هذا الكلام وقوله بلفظ
لعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود للاستمرار
اي على ما وقع عليه قصد المتكلم واداءته وتوفيق نظام فصيح
لوجبه في فصاحه المتكلم ان تقدر على التعبير عن كل مقصود
له كلام فصيح وهذا لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا
بالمفرد كما اذا اردت ان تلتقي على الجاسب اجناسا مختلفة ليرتفع
حسبانها فتقول وازعلا من جازته ثوب بساط الى غير ذلك
فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام
فصيح او لفظ بلفظ سهل طامر فان هذا التعريف عرفانه
تصلقه على الاحوال والحيوة ونحوها مما سوف عليه للاقتدار
المركب فكيف لان من اسباب بل شروط ولوسم فالمراد
السبب القريب لانه الخفيف المتبادر الى الفهم كما استعمله
البا السهوية والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال المراد

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

بالحال الامر الداعي الى الكلام على وجه مخصوص اي ان يعبر
مع الكلام الذي تورد به اصل المعنى خصوصية ما وموصوفا
الحال مثلا كون المحال محال للمحال يعنى تأكيد والتأكيد
مفصلا عما ومعنى مطابقة لم ان الحال ان اقصى التأكيد كان الكلام
موكدا وان اقصى اللامبالا كان عارضا عن التأكيد وهكذا اقصى
حذف المستداليه حذف وان اقصى ذلك وكذا الى غير ذلك من
التفاصيل المستعمل عليها علم العامة مع فصاحه اي فصاحه الكلام
كان البلاغة اعم مما يحقق عند كفاي الامور وموانع فصيح الى
تختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متعارفا
المفهوم والتفاوت بينهما اعتبار فان الامر الداعي مقام باعتبار
وكم كونه محال لغرض الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار
هو كم كونه زمانا له كذا ايضا المقام يعتبر اضافة الى الحقيقة فقال
مقام التأكيد والامبالا والحيث والاثبات والحال الى الحقيقة
فقال حال الاثبات وحال خلق الذهن وغير ذلك فغنى ثاوث
المقامات تختلف فخصيات المقام ضرورة ان الاعتبار
اللائق بهذا المقام غير الاعتراف بالاثبات ذلك واختلافها عين
اختلاف مخصيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت
المقامات مع اشارة اجمالها الى ضبط مخصيات الاحوال
وسان ذلك ان مقياس الحال كما سمي اعتبارا مناسب الحال
والمقام وهو اما ان يكون مخصصا باجزاء الجملة او بالجملة
فصاعدا او لا يختص بشئ من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما
الى نفس الاشياء ككونه عارضا عن التأكيد او موكدا استحضانا
او وجوبا تأكيد او احدا او اكثرا او الى المستداليه ككونه محذوفا

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

هذا الكلام لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره
فان العلم لا يرد على غيره ولا يرد على غيره

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

او ما ياتي معرفا او متكررا مخصوصا او غير مخصوصا من
التواضع او غير متواضع مقدما او مؤخرا مقصودا على المسند الله
او غير مقصودا الى غير ذلك او الى المسند كما ذكرنا من زيادة كونه مقورا
فلا او عين او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدة
بمتعلق او غير مقيدة على شق فصل او اما الثاني فكل من الجملة
او فصلها واما الثالث فكان مساوياه ولا يجوز ولا خلاف على الوجه
المذكور في بابنا وهذا حديث اجماعي يفضله على المعاني اذا تعذر
فقول مقام السكر اي المقام الذي تناسبه تكثير المسند اليه
او المسند ثانيا مقام تعرفه ومقام الحلاق الحكم او التعليق
او المسند لله او المسند او متعلقه ثانيا مقام تقيده بمؤكد
او اداة قصر او تاني او شرط او مفعول او ما يشبهه
تدغم المسند الله او المسند او متعلقا ثانيا مقام تاختاره
وكذا مقام ذكره ثانيا مقام حذفه وهذا معنى قوله مقام كل
من التكرار الا الحلاق والتدغم والذكر ثانيا مقام خلافه
اي خلاف كل منها واما فصل قوله ومقام الفصل ثانيا مقام
الوصل لا من احد ما التنبيه على انه باب عظيم الشأن في
القدر حتى جبر بعض البلاء على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة بالثمن من جملة وفصل قوله
ومقام الاكثار ثانيا مقام خلافه اي لا خلاف في المساواة
لكونه غير مختص بجملة او جزؤها ولانه باب عظيم كثر المباحث
وقد اشارت الى مقتضاها في تعاوث مقام الاكثار لا الخطاب
بقوله ولكل من شئ الله الكلام مقام فان الكلام من الاكثار
ولا الخطاب لكونها نسبتين جدوا وموانيت متفاوتة ومقام

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

كل ما ياتي مقامه من غير ذلك احطاب الذي مع خطاب الغني فان
مقام الاول ثانيا مقام الثاني فان الذي تناسبه من الاعتبار
اللطيف والمعاني الدفعية الحفية ما لا تناسب الغني وكان السبب
ان يذكر مع الغني الفطن لان الكاشفة قوة للنفس معتدة
لاكتساب الآراء وسمي هذه القوة الذهن وجودة تهوينا
لتصور ما يدور عليها من الغير الفطنة والغياوة عدم الفطنة
عما من شأنه مقابل الغني هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبها
اي مع كلمة اخرى صوحيبت بها مقام ليس لها مع ما شاركت
تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقتنائه
بالشرط فلم مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر
ولكن من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع
المضارع وكذا الكلمات لا استفهام والمسند الله كذا مثلا
مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا ومضارعيا مقام ومع
الجملة لا اسمية او الفعلية او الشرطية او الطرفية مقام آخر
اذ المسند بالاصحبه الكلمة الحقيقية او ما يوصف حكمها
كالمجمل الثامه مقام المفرد وانضاله مع المسند السبب مقام
ومع الفعل مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان تنصوفا
المقام فتحج ما ذكرنا من التدغم والتأخير والاحلاق والتدغم
وغير ذلك بحسارات تناسبه وارتفاع شأن الكلام في الحسن
والقبول عطا بقبه للاعتبار المناسب وانحطاطه الى الخطا
شانه بعد هذا اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار ما مر الذي اعتبره المتكلم مناسباً حسب
السلامة او بحسب نقيض تركيب البلاء فقال اعتبرته الله
ان يتوهم ان اللفظ

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

هذا هو المقام الذي هو المقام الثاني من المقامات الثلاثة

فليس من صفة الكلام

المعاني والاعراض التي تصاغ بها الكلام وكثيرا ما نصب على الطرف
لانه من صفة الاجيان وما لتاكيد معنى الكسب والعالم ما يليه على ذكر
في الكشف في قوله تعالى قليلا ما يشكون اس في كثير من الاجيان
وكذا توصف المذكور فصاحه ايضا كما سمي بلاغة وفي هذا الاشكال
الى دفع الساقض المتوهم من كلام الشيخ عبد القادر في دلائل
سراج راجع في ذكره في مواضع منه ان الفصاحه صفة راجعة الى المعنى
والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فصيلة
الكلام للفظ لا المعناه في ان المعاني مطروحة في الطريق تعرف
سراج في العرق والقرود والبدون ولا شك ان الفصاحه من صفات
الفصاحة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين
الكلامين انه اراد بالفصاحه معنى البلاغة كما صرح به وحسب
انها من صفات سراج الفصاحه اراد انها من صفاتها باعتبار انها
المعاني عند التركيب وحسب في ذلك اراد انها ليست من
سراج الفصاحه والكلام المحرر من غير اعتبار التركيب
لاننا قد نحتاج الى المعنى والاسات هذا خلاصة كلام المصنف
وكانه لم يتصلح دلائل سراج في النصب لفظ على ما هو مقصود
الشيخ فان محقق كلامه فيه متوازن الفصاحه تطلق على معنيين
احدهما ما مر في صيد المقدم والانداع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني وصفة الكلام به يقع التفاضل وثبت سراج عليه
نطق البلاغة والبراعة والسان وما شاكل ذلك ولا نراعه ايضا
في ان الموصوف بها غير الفصاحه بل اللفظ المنطوق او يقال لفظ
فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما السراج في ان منشاء هذا الفصل
ومجملها هو اللفظ ام المعنى المعاني والاشبه بغيره كالا لفرقتين

له في الكلام المعاني
اللفظ

في الكلام المعاني
اللفظ

في الكلام المعاني
اللفظ

وسواء ان الكلام الذي يدق فيه النظر يقع به التفاضل سواء كان
يترك بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى
المقصود فهناك اللفظ والمعاني اول ومعاني ثوان والاشبه يطلق على
المعاني سراج بل على ترتيبها في النفس ثم تدبر اللفظ المنطوق
عاجزوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكنفات ونحو
ذلك وتكم قطعها بان الفصاحه من الاوصاف الراجعة اليها وان
الفصاحه التي بها تسمى الكلام ان توصف بالفصاحه والبلاغة
والبراعة وما شاكل ذلك انما هي في اللفظ المنطوق اليه
من اصوات والحروف ودلالة المعاني الثواني التي هي سراج
التي يتركب منها المعاني او ثبوتها في ثبوتها من صفات
او المعاني يتركبها المعاني الاولى وحسب ينبغي ان يكون من صفاتها
يتركبها اللفظ المنطوق وبالمعاني المعاني الثواني التي هي
مطروحة في الطريق ويبقى فيها بين الخاصة والعام وليس
انا اجل كلامه على هذا بل هو نص في سراج كما قال لا كانت
تثبت بالالفاظ ولم تكن لترتب المعاني سبيل الا تتركب اللفظ
المنطوق تجوزوا فاعتبروا عن تسمية المعاني بتوحيب الالفاظ
بالالفاظ بحرف التوحيب واذا وصفت اللفظ بما يدل على تجميع
لم يتركب اللفظ المنطوق ولكن معنى الذي دل به على المعاني الثواني
والسبب انه لو جعلوا اوصاف المعاني لما فهم انها صفات
للمعاني سراج المفهومة اعني الزادات والكنفات والخصوصا
فجعلوا كالمواضع فيما بينهم ان يقولوا اللفظ ومع يردون اصول
التي حدثت في المعنى الاول والخاصية التي تحدثت فيه وقولنا
صورة تمثيل وقاسن لما نذكره بقولنا على ما نذكره ما بصارتنا

لله المعاني سراج
اللفظ

في الكلام المعاني
اللفظ

كلما ان يبين انسان من انسان يكون خصوصية توجد في هذا دون
 ذلك كذا يوجد من المعنى في بيت وبيت في بيت آخر فربما
 فغيرنا عن ذلك الفوت بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته
 في ذلك وليس هذا من حيث عاينا بل هو مشهور في كلامهم وقال
 قول الحافظ وانما الشعر صيغته وصورته من التصوير هذا
 في قوله ارفع ثم لم يثبت التكرار على من زعم ان الفصاحة
 من صفات ملائكة المنظومة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب
 الفساق عدم التميز من ما هو وصف للشئ في نفسه ومن ما هو وصف
 له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا اننا في الفصاحة التي يجب
 للفظ لا من اجل شئ يدخل في اللفظ بل من اجل لطائف تدرك بالسمع
 بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطا في الالفاظ ثم انما لا نستطيع
 ان نكون مذاهب الخوف وسلامتها مما نوجب التفضيل ويؤكد امسا
 بمرحله او انما نذكر ان يكون الاعراب هو صورته والتميز
 وما اوقعه في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والحواس
 مرادنا ان التفضيل الذي يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة
 انما يكون في المعنى دون اللفظ والتفصيلا عنه عن كون اللفظ
 على وصفه ان كان عليه قول على ملك التفضيل فيمنع ان يوصف
 المعنى كما عتبه ان يوصف بانه هو اللفظ بل لا بد له في الكلام
 طر فان اعلى اليه تنهى البلاغة كذا في الالفه وسوجدت الاعراب
 وهو ان تدقق الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طرق البشدة
 وتخرج من معارضة فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة
 لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافي باتمام معنى الامر
 فمن اتقنه واجتهد به لم لا يكون ان يدعيها حق الرعاية في كلام

لا بد من ان يكون المعنى هو الذي يميز بين
 الالفاظ فيكون المعنى هو الذي يميز بين
 الالفاظ فيكون المعنى هو الذي يميز بين

لا بد من ان يكون المعنى هو الذي يميز بين
 الالفاظ فيكون المعنى هو الذي يميز بين
 الالفاظ فيكون المعنى هو الذي يميز بين

موثني الطرف الايمن من البلاغة ولو عقدا او قصره سون قلنا
 لا تعرف هذا العلم الا ان هذا الى نفسه ذلك اعشار مثلا
 واما اطلاع على كمية الاحوال وكيفية ورعا به مراعاتها
 بحسب المقامات فامور اخيرة وكوسيلة فاما مكان مراعاة هذا
 العلم الغير علام الغيوب فهو علم عام يشترط في الخطبة وكثيرا
 من حرفة هذا الفن تراه لا يفتقد على تالف كلام بلغة فضلا
 عما هو في الطرف الايمن وما يقرب منه كما مر هذه العجائب ان
 الطرف الايمن هو جدار عجايب وما يقرب من حد الاعراب وحق
 فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلمية ولا حرفة
 لحكمة بل على الذي يميز بين البلاغة او المناصب ان يوضح ذلك
 حقيقة كالتفاهة او توجعها كالا عجايب فان قيل المراد من الطرف
 مراعاة صورته عجايب كلام غير البشدة وما تقرب منه في كلام
 البشدة فالاول حيث لا يمكن للبشدة ان تعارضه والاني هو لا يمكن
 ان يجاوزه او المراد ان الاعراب هو تفاهة مراعيها وما تقرب من
 التفاهة وكلامها عجايب قلنا اما الاول فانه لا يمكن من اللفظ
 مع ان الحق في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى
 كونه كلام البشدة او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساق على ان
 الحق هو ان حد الاعراب يحجب حرفة من اى مرتبة للبلاغة وارجح
 من الاعراب وما صار له للسان يؤيد قول صاحب الكشاف
 في قوله مع توجع واخيه احتملا ما كثيرا من لسان الكثير منه محتملا
 قد تفاوت نظم وبلاغته فكان ان قوله وما تقرب منه عطف
 على هو والضمير منه عام الى الطرف الايمن لا الى حد الاعراب
 اى الطرف الايمن مع ما تقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضة

على تقدير موثني
 اما في العلم بلا
 اما في العلم بلا

من جهة
 من جهة

من جهة
 من جهة

من جهة
 من جهة

من جهة
 من جهة

هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة
تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه
اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلامها حد الاعجاز لا يتو
وجه كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقه من
الانصاف وان كان الجمع مشترك في احتشاع المعارض وفي نهاية
الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واستعمل وهو
ما اى طرف البلاغة اذا عتيد الكلام عنه الى ما دونه اى الى رتبة
من ادنى عنه وانزل التحق الكلام وان كان صحيحا عراب
عند البلاغ باصوات الحيوانات فصلا عن مجالها بحسب طبقت
من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
ونفها اى من الطرفين حركات كثيرة متعاقبة بعضها اعلى
من بعض بحسب تفاوت المعانيات ورعاية الاعتبارات
والبعيد من اسباب الاخلال بالانصاح وتبعها اى بلاغة
الكلام وجوه اخرى سوى المطابقة والانصاح وتوحيث الكلام
حسنا منذ انشأه لسان الانسان الى علم البدع وقسمه اشارة
الى ان تحسن هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة
ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تتبع حيتته بعد رعاية
المطابقة والانصاح وجعلها تابعة لبلاغة الكلام وكون المتكلم
لا انها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالانصاح والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم طلم
تقدر بها على ما ألف كلام بلع فعمل بفتح على ما تقدم ونعميد
لسان الخصار علم البلاغة في المعاني والبيان والاختصار وما قد
اكتسب الفنون الثلاثة وقسم تعرض لصاحب المنهاج

Handwritten text in Tamil script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

2

[illegible]

فإنه لا يمكن أن يكون كلامه فصيحاً غير مطابق لنطق الكائن
وذلك لأن الكلام لا يكون إلا من الفصحى، وليست من عند
مخاطبة نطقه في الكلام غير
فإنه لا يمكن أن يكون كلامه فصيحاً غير مطابق لنطق الكائن
وذلك لأن الكلام لا يكون إلا من الفصحى، وليست من عند
مخاطبة نطقه في الكلام غير
فإنه لا يمكن أن يكون كلامه فصيحاً غير مطابق لنطق الكائن
وذلك لأن الكلام لا يكون إلا من الفصحى، وليست من عند
مخاطبة نطقه في الكلام غير

من البلاغة في الكلام
الكتاب الثاني

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

طوبى

عشوا بصبواب العمام
على صدورهم

وعلق العراب عن من وحين اهدوا ان نفا رثمه
نراكس الكلام ثم تقوله الرابك الصادق عن
فصل مجير ومعرف ومولد ومع نراكس البلقاء
من نية التفسير وانما وقع اعتراضا من الكلام
فلا يلزم الدور والركس ما في المتن حقه

وان زاد على ما انزل الله من القرآن فليس له
 ما في القرآن من الآيات والقرآن الكريم
 قد جاء في القرآن الكريم

قوله واوراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا يقع له
 الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي
 وعلى ما يوضحه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البليغ والمجاز
 على وجهها وهذا غايته الحسن ونهاية اللطافة والسعي من المصنف
 وغيره كيف خفي عليهم بهذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكالي
 انه اخذ في تعريف البلاغة المتكلم براكيب البليغ فغترف الشئ بنفسه
 وشاعته فله السائل عما يضيئ عن الاوجه بها نظا في البان ثم لا
 في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
 لمصنف الحال ويختصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
 انحصار الكلام في اجائه الاكثري في جريته والا لصدق علم المعاني على
 كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس التواعد
 عما هو تعريف العلم وبان الانحصار والتبسيط الآتي خارج عن
 المقصود احوال الاسناد الخبر احوال المسند اليه احوال
 المسند احوال متعلقات الفعل الفعول الانشاء الفصل الوصل الثامن
 الايجاد والاختلاف والمساواة وانما انحصرت في لان الكلام اما خبر
 او انشاء لانه لا محالة مشتمل على نسبة تامه من الطرفين قاعده
 نفس المتكلم ونفس بها يوقوع نسبة ولا يوقوعها او بانواع
 النسبة وانواعها خطأ في هذا المقام لانه لا تشمل النسبة من انشاء
 فلا يصح التقسيم على النسبة منها هو تعلق احد جري الكلام بالآخر بحيث
 يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما هو من انشاء
 فالكلام ان كان نسبته خارج في احد ارجانه اللامه ان يكون من
 الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية بطريقه ان يطابق لكل
 النسبة وكل الخارج بان يكونا سلبيين او ثبوتيين او لا بطريقه

هذا هو المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

هذا هو المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا خبر ان فالكلام خبر
 والا ان لم يكن نسبته خارج كذلك فانشا وشبهه اذ
 وضوحا في اول التبيين والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند
 واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذ كان فعلا
 او في معناه كالمصدر واسم انما على واسم المفعول والظرف
 ونحو ذلك وهذا الما جبه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا
 لا بد له مما ذكره وقد يكون مسند ايضا متعلقات وكل من
 الاستناد والتعلق ايا بقصر او بغير قصر وكل جملة قد ينشأ
 اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما رايدها
 اصل المسند لقائده احذر عن التطويل على ما يجي فلا حاجة
 اليه بعد تبين الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون متعلق
 الحال فانما لا فائدة لا يكون بليغا او غير ذلك من الكثرة كما
 كان لا كما ينبغي تجتنبه لان جميع ما ذكره من القصر والوصل والفصل
 وما يجار ومما يلزم انما من احوال الجملة او المسند اليه
 او المسند فالذي ينبغي ان يثبت سبب ايراد هذه احوال
 عما سبق وجعل كل واحد منها بابا دراسه والا فمفرد كل
 من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معروف او متكرر
 الى غير ذلك من الاحوال فلم يلم بعمل كل من هذه الاحوال
 بابا على حدة ومن رآه تصديدها بالترديد من النوع والاشياء
 فساد كلامه اكثر والظاهر في الاقرب ان يقال اللفظ اما عمله
 او مفرد فاحوال الجملة من الباب الاول والمفرد اما مفرد
 او فضله والجملة اما مسند اليه او مسند فمفرد احوال هذه
 الثلاثة احوال ثلاثة تغييرا من الفضله والجملة المسند اليه

هذا

هذا هو المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

هذا هو المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب

حكم

جازم لا قبل التسليم والاعتقاد المشهور ومتوفازم تقبله والحق
 وهو حكم بالطرف الرابع فالجواب المعلوم والمعتقد والمطعون
 صادق والموصوم كاذب لانه الحكم خلاف الطرف الرابع واما
 المشكوك فلا تحقق فيه الاعتقاد لان الشك عيان عن تساوه
 الطرفين والتورق فيها من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا
 كاذبا فثبت الواسطه اللهم الا ان يقال اذا اسمى بوا اعتقاد
 تحقق عدم المطابقه للاعتقاد فكون كاذبا لان الشك المشكوك
 ليس بحبر لكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا مصدر
 بل هو مجرد تصور كما صرح ارباب المعتدك لانا نعلم لا حكم
 ولا مصدر للشك بل معنى انه لم يترك وقوع النسب او لا وقوعها
 وذهبت لم يحكم شيء من النفي والاثبات كلفه اذا تلفظ بالجملة
 الخبرية وقال ردي في الدار مثلا لا شك فكلامه خبر لا محالة بل
 اذا ثبت ان ردي في الدار في الدار وقال ردي في الدار فكلامه
 خبر وهذا كما مر وعكس النظام بدليل قوله تعالى اذا جاء
 المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله و الله يعلم انك لرسول
 والله شهد ان المنافقين الكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم
 كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع ولو كان
 الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا وزد هذا
 الاستدلال بان المعنى الكاذبون في الشهادة وادعاهم فيها
 الموالاة فالكذب راجع الى قولهم نشهد باعتبار قصده خبرا
 كاذبا وموان شهادته من جسيم القلب وظهور الاعتقاد
 بسهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق
 للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون باقوالهم ما ليس

بهم

قلوبهم وما قيل انهم راجع الى قولهم نشهد وانهم خبر غير مطابق
 للواقع ليس بشي لاننا لا نسلم انه خبر بل انما هو المعنى انهم الكاذبون
 في شهادتهم اي في تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن الموالاة شهادة
 لان الموالاة مشروطة في الشهادة وقسمه نظر لان مثل هذا
 يكون غلط في الحلاق اللفظ لا كذا لان تسميته شيء وليس من
 باب الاخبار ولو سلم فاشترط الموالاة في مطلق الشهادة
 ممنوع وحاصل الجواب منع كون الكذب راجعا الى
 قولهم انك لرسول الله فتدبر هذا من الوجهين ثم الجواب
 على تعدد التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهور به في المعنى
 انهم الكاذبون في المشهور به اي في قولهم انك لرسول الله كذا
 لا في الواقع بل في زعمهم القاسد واعتقادهم الكاذب لا نعم
 يعتقدون انه غير مطابق للواقع فكون كاذبا عند من كلفه صلات
 من نفس سرائر لوجود المطابقة فيه فلتأمل لئلا تقوم ان هذا
 اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد
 وعدوها فبين المعنيين بكون بعينه فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل
 ان الجواب المقتض منع كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول
 الله والوصوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان منها وجهان اخر لم
 يذكر في القوم وموان تكون الكذب راجعا الى طرف المناقض
 وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا عما من عند رسول الله حتى
 ينفقوا من قولهم لما ذكر في صحيح البخاري رحمه الله عن زيد بن
 ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول
 يقول لا تنفقوا عما من عند رسول الله حتى ينفقوا من
 قوله ولو رجعتا من عنده لخرجت الا عثر منها الا ذل فذكرت

في اللغة

الكذب

بهم

ذلك يعني فذلك النبي عليه السلام قد عان في حديثه فارسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي و اصحابه فحلفوا انهم ما قالوا
 كذبني رسول الله عليه السلام وصدقوا فاصابني يوم لم يصيبني شيء
 قط فجلست في البيت فقال لي عتي ما اردت اني ان كذبتك
 رسول الله عليه السلام وصدقك فاندي الله اذا جال المنافقون
 فبعث الي اني صلى الله عليه وسلم فقرأ فقال ان الله صدقك
 يا زيد الجاحظ اتكاد انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت
 الواسطة وحقق كلامهم ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل
 منها اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او
 بدون الاعتقاد فلهذا سبعة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق
 للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
 مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب
 فعليه صدق الخبر مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق
 وكذب الخبر عديمها مع عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد
 انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي
 الثاني عديمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وفي غيرها
 وفي الاربعه الساقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللاحطابقة
 او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة
 او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق
 والكذب تنفيروا حقن عنه مفسر الجمهور والنظام لانه
 اعتبره كل منها جميع الامرين اللذين اكتموا بواحد منها فليست
 كلتا مانع الحبط في هذا المقام وفي تقرير مدعي النظام
 وصدق منها في شرح المفاد ما تضمن منه التعجب واستدل

الاحاط

لا يخفى ان هذا هو الوجه الذي عليه
 ان الخبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
 بل هو مطابق للواقع او غير مطابق
 والصدق والكذب ليسا بصفات
 بل هما صفتان للواقع هما
 ان يكون مطابقا او غير مطابق
 والاعتقاد ليس بصفة بل هو
 اعتقاد في ان يكون مطابقا
 او غير مطابق والاعتقاد
 في ان يكون مطابقا هو
 الاعتقاد في ان يكون مطابقا

الاحاط بدليل قوله مع افتقار على الله كذا ام به جنة لان الكفار
 حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالجحيم والنشر في مرقدا
 ومراجبار حال الجنة على سبيل منع الخلق وله شكل ان المراد
 بالساكن ان مراجبار حال الجنة غير الكذب لانه قسمه لان التا
 قسم الكذب اذ الحق الكذب ام اخبر حال الجنة وقسم الشيخ
 ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا ان الصدق فخذ
 اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو كونه مجردا
 عن اعتقادهم ولو قال لانه لم يعتقدوا عدمه كان أظهر
 وانضالا لانه لعله لم يزل مع ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من
 الوجوه فلا يجوز ان تعبر به عن كونه يكون كلامه خبرا حال
 الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم يعتقدون ان مثل اللسان
 بما رفق باللفظ يجب ان يكون من الخبر ليس بصادق ولا
 كاذب لكونه مضافا منه بجمعهم وان كان صادقا في نفس الامر
 فعلم ان مراجبارين بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم
 الصدق ليس لانه لم يحل عدم اعتقاد الصدق ولعلنا
 عدم كونه صادقا بل على عدم ارادته كونه صادقا ما قدنا
 والصدق كما ورد في هذا الدليل بان المعنى ان معنى ام به
 جنة ام لم يفتقر فعتبر عنه ان عن عدم مراجبار بالجنة لان المحن
 ملزمة ان لا افتقار له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمحن والكتا
 ليس قسما للكذب بل لما يميزا حق من اعني مراجبار فكون
 مراجبار الخبر الكاذب في نوعه اعني الكذب عن عمد والكذب
 لا عن عمد ولو سلم ان مراجبار معني الكذب والمعني اقصد مراجبار
 ان الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة

قوله به جنة

لا يخفى ان هذا هو الوجه الذي عليه
 ان الخبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
 بل هو مطابق للواقع او غير مطابق
 والصدق والكذب ليسا بصفات
 بل هما صفتان للواقع هما
 ان يكون مطابقا او غير مطابق
 والاعتقاد ليس بصفة بل هو
 اعتقاد في ان يكون مطابقا
 او غير مطابق والاعتقاد
 في ان يكون مطابقا هو
 الاعتقاد في ان يكون مطابقا

وقد اختلفوا في كونها
واقعة في الزمان او خارجة
على نفيها لانها لا تقع
في الزمان بل هي خارجة
عنه

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله مع مكانه عن كذا
عليه السلام رب ان ومن العظم متى انما را للضعف والخشوع
وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الا ان كانا لا يبينها
من التباين العظيم لئلا تفت ويترج بنفسه عن الخطا منزلة
ومثله مقل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون بخبرها جنة
الجاهل اسأل هذا الثمن ان تحب وكفاك شامدا على ما ذكرت
قول بل ما من المروفي صدى قوله قومي من قبلوا اقيم هذا
الكلام تحزن وتفتح وليس باخبار لكنه اذا كان يصدر
مراخا فلا شك ان قصده يحسن افان الجاهل اما الحكم بقوله
زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه ان الخبر عالما به ان
بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمداد بالحكم
منا وقوع النسبة مثلا لا يتبعها لظهور ان ليس قصده
المجيد افان انه اوقع النسبة او انه عالم بانها او هو او افعال
اريد هذا لما كان لا تكاد الحكم مع امتناع ان يقال انه لم يوقع
النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما
هو حكم الخبر بوقوع الخبر في مراتب وبعد من الشئ وان
لا يدل على ثبوت الخبر او انتفاءه والا لما وقع شك من سابع
في خبره يتحقق بل على ثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى
للدلالة الا افان العلم بذلك الشئ ولما صح خبره لا اذ قد وجد
منه الغرض فلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له
وقد لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض عند اخبار
بامر من متناقضين قلت كما مر ان العلم بثبوت الشئ
لا يستلزم ثبوته فكانه ارادوا انه لا يدل على ثبوت الخبر

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار
دلالة الخبر على ثبوت الخبر او انتفاءه معلوم البطلان قطعاً
اذ لا معنى للدلالة الا في الخبر المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خبره
زيد قائم منه انه خبره وعدمه الخروجه احتمال عفا وهذا يصح
اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان يقول سمعته من فلان
ولو كان من يوم التضييع لم يكن بالشك او لا شك ان
مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قوله بين مفهوم
زيد قائم ليس بقائم تناقض لا متعارف تحقق التناقض قضيت
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من
حسب اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بعد لولي بل متناقضه وقوله محتمل لا يريدون ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه محتمل من حيث مدلوله
بمقتضى عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وسمى لاولي الحكم
الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني ان يكون الخبر
عاما لا زعمها ان لازم فائدة الخبر لما ذكره المفاسد ان الفائدة
لا ولي بدون الثانية محتج ومن بدون لاولي لا يمتنع كما هو

حكم لازم المجهول المساو او ان لازم الاعجم بحسب الواقع او
لا اعتقاد فان المألوم مدونه محتج وهو بدون المألوم لا
يحتج تحقيرا لمعنى العموم فاما فائدة الخبر ما الحكم ولا زعمها
كون الخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد عالم
به من غير عكس كما حفظ التوراة وزعم العلمانية في
شرح هذا الكلام من المفاسد ان فائدة الخبر ما استنفاد
السياج من الخبر الحكم ولا زعمها ما استنفاد في معنى ان المخبر

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان
فان قيل ان كانت
واقعة في الزمان
لما يقع في الزمان

عالم بالكم وهو خلاف ما صرح به المفصاح في بحث تعريف المسند
 كذا توافقا ما اورد المصنف رحمه في تفسير هذا الكلام حيث
 قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المجاهل بان
 الخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول
 وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه او لو لم يحصل فعدم حصوله
 عنده اما لا ثم قد حصل قبل او لم يحصل بعد وراوك باطل لان
 العلم يكون المجرب عالما بالحكم لا بد منه من ان يكون هذا الحكم حاصلا
 في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر
 وكذا ان كان علم حصول سماع الخبر من المجرب اذا التقدير
 ان حصولها انما هو من نفس الخبر فنتبه على تراول بقوله
 لا مشاع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله
 مع ان سماع الخبر من المجرب كاف في حصول الثاني ولا يمتنع
 ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز
 ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني ولا يمكن حصوله
 لا مشاع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافيا للتورية وحيث
 تحتمل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شأنه ان يشهد
 من الخبر فان قيل كثيرا ما سمع خبرا ولا يخطر بباله ان
 صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المجرب لا و ايضا اذا سمعنا
 خبرا وحصل لنا منه العلم بكونه مجربا عالمنا به يحصل في ذهننا
 صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فكونه تراول حاصلا
 غايته انه لا يكون عالما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم
 بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المجرب ضرورة لوجود علمته
 اذ سماع الخبر والذمول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو

هذا العلم هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم

هذا العلم هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم

وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم

حائز ومصر نظروا يمكن ان يقال ان لانهم فائدة الخبر متوكون
 المجرب عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا المختص
 ضرورة سواء علم السامع ان المجرب عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا
 ما في تفسير المصنف رحمه الله وعن الثاني ان الذين اذا
 التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضروا لا يقال انه علمه
 ولو سلم فاننا نعرضه فيما اذا كان مستحضرا الخبر مشامدا
 اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا يتم مقصودنا
 فان حصل لانسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان
 يكون خبره مطمونا او مشكوكا او موصوما او كذا باحضا فلما
 ليس المراد بالعلم منها الاعتقاد الحازم المطابق بل حصول
 صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدق
 للاخبار وقد تشمل المجاهل العالم بها اي بفائدة الخبر ولا ريب
 منزله الجاهل فتلقى اليهم الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم
 جديده على موجب العلم فان من لا يجزم على مقتضى العلم هو الجاهل
 سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة له ان
 موجب العلم العمل وليس بالعارف بما بين يديك ما هو
 مكتوب له ان موجب العلم ترك السؤال ومثلهم من غيره
 في جواب ما تملك به من كل نظام كثره بحسب كثره
 موجبات العلم قال صاحب المفصاح وان شئت
 فقل ان بكم رب العزة ولقد علموا من اشتريه بالعلم في
 تراخيه من خلاف وليس ما شروا به انفسهم لو كانوا
 يعلمون كيف تجد جديده يصرف اصل الكتاب بالعلم على
 سبيل التوكيد القسبي واخذت ينفيع عنهم حيث لم تعلموا

في كتابه

هذا العلم هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم

هذا العلم هو العلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم
 وهو العلم بالعلم بالعلم بالعلم

يعلمون ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة
 الخبر وغير ما ينزل منزله الجامع به لا اعتبارات خطابية الا ان
 الآلة من اقله ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزله الجامع
 بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا
 لا متفقوا منه اي ليس لهم علم به فلا متفقون وهذا هو الخبر
 الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثره افعال او على ان
 قوله ولقد علموا الآية التي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
 عليهم واصحابه رضي الله عنهم ولما لم يلبس على كونهم عالمين به وهو
 ظاهر على ان شئت من الوجهين لا يوافق ما في المناقشة ثم اشار
 الى زمان النعم وان وجود الشيء سواء كان مع العلم او غيبه
 فنزل منزله محضه فقال ونظيره في النبي وراثيات اي في
 نفس شي سوانيات وعارضة اذ رمت واذ كان قصد الخبر
 ما ذكره فليس ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة جذا عن
 اللغو واشارت الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب في الدين
 من الحكم والشرع فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسب او لا
 وقوعها ولا متزوجا في ان النسب مل من ماله واقعة ام لا فعلم
 ان ما سبق الى بعض مرادهم من انه لا حاجة الى قوله
 والشرع فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من الشرع
 فيه ضرورة ان الشرع في الحكم هو حسب حصول الحكم في الدين
 ليس بشي الا انك تقول ان زيدا في الدين شرع
 في انه مل موفها ام لا ولا يحكم بشي من النبي وراثيات الحكم
 الذي في الشرع متناهيان لا اجتماع قط استيعاب على الخط
 المني للنعوت عن موكلات الحكم ومن ان واللام واسمية الجملة

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا
 لا متفقوا منه اي ليس لهم علم به فلا متفقون وهذا هو الخبر
 الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثره افعال او على ان
 قوله ولقد علموا الآية التي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
 عليهم واصحابه رضي الله عنهم ولما لم يلبس على كونهم عالمين به وهو
 ظاهر على ان شئت من الوجهين لا يوافق ما في المناقشة ثم اشار
 الى زمان النعم وان وجود الشيء سواء كان مع العلم او غيبه
 فنزل منزله محضه فقال ونظيره في النبي وراثيات اي في
 نفس شي سوانيات وعارضة اذ رمت واذ كان قصد الخبر
 ما ذكره فليس ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة جذا عن
 اللغو واشارت الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب في الدين
 من الحكم والشرع فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسب او لا
 وقوعها ولا متزوجا في ان النسب مل من ماله واقعة ام لا فعلم
 ان ما سبق الى بعض مرادهم من انه لا حاجة الى قوله
 والشرع فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من الشرع
 فيه ضرورة ان الشرع في الحكم هو حسب حصول الحكم في الدين
 ليس بشي الا انك تقول ان زيدا في الدين شرع

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا
 لا متفقوا منه اي ليس لهم علم به فلا متفقون وهذا هو الخبر
 الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح عليه اثره افعال او على ان
 قوله ولقد علموا الآية التي اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب
 عليهم واصحابه رضي الله عنهم ولما لم يلبس على كونهم عالمين به وهو
 ظاهر على ان شئت من الوجهين لا يوافق ما في المناقشة ثم اشار
 الى زمان النعم وان وجود الشيء سواء كان مع العلم او غيبه
 فنزل منزله محضه فقال ونظيره في النبي وراثيات اي في
 نفس شي سوانيات وعارضة اذ رمت واذ كان قصد الخبر
 ما ذكره فليس ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة جذا عن
 اللغو واشارت الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب في الدين
 من الحكم والشرع فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسب او لا
 وقوعها ولا متزوجا في ان النسب مل من ماله واقعة ام لا فعلم
 ان ما سبق الى بعض مرادهم من انه لا حاجة الى قوله
 والشرع فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من الشرع
 فيه ضرورة ان الشرع في الحكم هو حسب حصول الحكم في الدين
 ليس بشي الا انك تقول ان زيدا في الدين شرع

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا

في قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشرا

قوله اذ ارسلنا اليهم ارس الى اصحاب القرية وهم اصل انطاكيا
 اتين بها شققون ويحيون فكذبوا فغزينا بنائنا ان قوتنا بها
 برسول ثالث وهو يونس اوجيب الجحش وسمى الضرب
 لاول اشد ايتها ولباني طليبا والثالث انكارتا وسمى اخراج
 الكلام عليها ارس الى الوجود المذكور ومن الخلو عن التاكيد في
 لاول والثقوب مؤكدا استحيانا في الثاني ووجوب التاكيد
 بحسب الانكارتا الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو
 اخقن مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى حال الحال
 فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة
 ما خراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعل المتكر
 كغير المتكر ومع هذا اكثرت الكلام وقلت ان زيدا العام تكون
 مضافا وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس عاود
 مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم يكون
 غير ملغ في يكون منها عموم من وجه لا مطلق فلما لام انه ليس
 عاودا وفق مقتضى الحال لان مقتضى ترك التاكيد هو الحال بحسب
 غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه عاودا خلاف مقتضى
 الحال بحسب غير الظاهر كونه عاودا خلافا مطلقا لان انشاء
 الحاقين لا يوجب انشاء العام عاودا لا معنى لجعل مرادنا كلا
 انكار ثم ياكيد الكلام اذ لا تعرف اعتبارا لمرادنا وعدمه لا
 بالتاكيد وتكرره وتكرره تصب على الظرف او المصدر او جوبا
 تشا او اخراجا كغيره يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى
 الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثر في نفسه لا بالاضافة
 ان مقايله في يكون مرادنا عاودا على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل

انما هو مقتضى الحال
 كما ان مقتضى الحال

انما هو مقتضى الحال
 كما ان مقتضى الحال

غير السائل كالسائل اذ اقدم اليه ارس الى غير السائل ما يلزم
 له ارس السائل بالخير ارس يشير اليه مستشرق غير
 السائل له ارس للخير يعني ينظر اليه يقال استشرق الشيء
 اذ ارفع راسه ينظر اليه وتبسط كفه فوق الحاجب المستقل
 من الشمس استشرق ان المتردد الطالب نحو الحاجب
 في الدين طليبا ارس لا تدعي بان يوضح في شأن فوسل واستدفاع
 الغراب عنهم بشفا عتق فهذا كلام يلوخ بالحديث ما سبق
 من قوله واصنع الفلك باعيننا ووحينا فصار المقام مقام
 ان يتردد الطالب في انه من صاير امحوكا عليها بالاعراب
 ام لا ويطلب في منزله الطالب وقيل انهم يعرفون بكونه
 ارس محكوم عليهم بالاعراف والامداد ان الكلام المتقدم يشير
 اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس الباطنة والفرع
 المتعارف يكاد يتردد فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة
 الخبر وخصوصيته ومثله وما اريد ان نفع ان النفس
 الامارة بالسوء وجعل عليهم ان صلواتك يسكن لهم ويأتيها الكمال
 انقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد
 من احوال النواهي وموتك في التبريل جدا وقال الشيخ
 عبد القادر انه في هذه المقامات تصحح الكلام السابق
 والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة ونفع اعتبارنا وجعل عبد
 المتكر كالمكر اذ الامام ان ظهر عليه ارس على غير المتكر من
 امارات الانكار كقولك تجل بن زلتمه جاشق ارس جرح
 عارضا نعمة واضعا على العرض من عرض القوم على الاناء
 والسيف على الخنزير لا ينكر ان في بني عمه رماجا لكن جبهة

انما هو مقتضى الحال
 كما ان مقتضى الحال

انما هو مقتضى الحال
 كما ان مقتضى الحال

انما هو مقتضى الحال
 كما ان مقتضى الحال

ظاهر الكلام واعتبر في الاشارة الى اللامعة بذلك المقام
لان هذا المعنى مما يلزم ايراد الكلام على الوجه المذكور وينقل
عنه اليه مثلاً قوله كنكر اسلام الاسلام حق محجة اعني
الساكنة كناية عن تلك المعجزة انكار كل انكار ونزلة منزلة حسب
خالي الذين تعبدوا بما نزلهم لان سوف الكلام مع المنكر
مساوق مع خالي الذين مما ينقل عنه الى هذا المعنى وتطيد
ذلك طرد كذا صاحب الباب في شرح قوله في المهدى تطبيق
عن سعاد جده انما النجاة سالج البرهان ان قوله انما النجاة
سالج البرهان جملة مستأنفة عن جواب عن سوال كانه فصل
كف ذلك من اخبار والنطق مع انه رضيع في المهد في هذه
الجملة اخرج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال
كقبحا وذلك كناية عن ان هذا الغاية ونزوله مما لا يجوز
صدقه للمسامحة في باطن البدان وجوبه الى السوال عن بيان
كفيتها وبيان صدقه وسبق الكلام معه مساق الكلام مع
السائل المستشرق الى كفاية ما فيه المشترب الى سالج برهانه
وقس على هذا البوراني ولما كانت مماثلته المذكورة للاعتبار
السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا اريد فيه اشارة
الى التعميم رفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا الاعتبار
التي من التوحيد عن الموكداش في الابدائي وتقوية حجة
استحسانا في الطلب ووصوب التاكيد بحسب الانكار
في الانكار والاشبه ظاهراً وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف
معنى الظاهر كما ذكرها تقديم ومنها بحث لا بد من التبيين
عليه وتوابعه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشك او بآ

هذا الكلام في قوله لا اريد فيه اشارة الى التعميم رفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا الاعتبار التي من التوحيد عن الموكداش في الابدائي وتقوية حجة استحسانا في الطلب ووصوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار والاشبه ظاهراً وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف معنى الظاهر كما ذكرها تقديم ومنها بحث لا بد من التبيين عليه وتوابعه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشك او بآ

لان

لانكار ولا يجب في كل كلام موكدا ان يكون الغرض منه انكار
حق او مقدر وكذا الموجد عن التاكيد قال الشيخ عبد القادر
رحمه الله قد دخل في الدلالة على ان النكران كائن من المنكر في
الذي كائن ان لا يكون كقولك ليس وميو عوي وميو من المنكر
انه كان من لاد ما تدرك واجسنت الى فلان ثم انه فعل جازي
ما تدرك وعليه رتب ان وضعها اني ورب ان قوم كذبوني
ومن خصايقها ان تضمير الشأن معها جنس ليس بدورها
بل لا يصلح بدورها من يتق ويصبر الآية وانه من يتق
وانه لا تغلب الكافرون ومنها نهية الكفر لان تصلح مبتدا لقوله
ان يتق وتقوم وجبت الياء في الاقرون وان كانت الكفر
موصوفة بترادفها مع ان احسن لقوله ان ومما يلفت شمس شمس
لذلك انهم بالاحسان ومنها حذف الخبر كقوله لا وان ولا
وان ردا وان عمووا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يحسن
انهم كلامهم وقد مر ان التاكيد لا ينفك عن النفي الميكمل لا
تساو على ما كيد كقولهم غير معتد له اولانه لا يزوج منه ولا
يتقبل على لفظ التوكيد وتؤكد الحكم المستلزم لصدق الرغبة فيه
والدواج قال صاحب الكشاف في قوله مع واذا القوا
الذين آمنوا فاقبلوا آياتهم واذا خلوا الى شياطينهم فاقبلوا ان
يسلم ليس ما خال جوابه المومنين جدياً باقوى الكلامين
واؤكد ما لانهم في اوجاد شيا الايمان منهم لانه اقرع انهم
او جديون قيم اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والحق من العقاب واما لانه لا يزوج عنهم لوقالهم على لفظ
التوكيد والمباينة واما ما حجة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم

لأنه لا يمكن ان يكون اللفظ ممدون
للامر والامر ذو تارة

هذا الكلام في قوله لا اريد فيه اشارة الى التعميم رفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا الاعتبار التي من التوحيد عن الموكداش في الابدائي وتقوية حجة استحسانا في الطلب ووصوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار والاشبه ظاهراً وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف معنى الظاهر كما ذكرها تقديم ومنها بحث لا بد من التبيين عليه وتوابعه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشك او بآ

هذا الكلام في قوله لا اريد فيه اشارة الى التعميم رفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا الاعتبار التي من التوحيد عن الموكداش في الابدائي وتقوية حجة استحسانا في الطلب ووصوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار والاشبه ظاهراً وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف معنى الظاهر كما ذكرها تقديم ومنها بحث لا بد من التبيين عليه وتوابعه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشك او بآ

هذا الكلام في قوله لا اريد فيه اشارة الى التعميم رفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا الاعتبار التي من التوحيد عن الموكداش في الابدائي وتقوية حجة استحسانا في الطلب ووصوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار والاشبه ظاهراً وكذا اخرج الكلام فيها على خلاف معنى الظاهر كما ذكرها تقديم ومنها بحث لا بد من التبيين عليه وتوابعه لا تنحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفي لشك او بآ

بالتبني على اليهودية ثم فقه على صديق وغيبه ووفور نشأته
 وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظهر للتقصير وحيثه للتوكيد
 وقد توكد الحكم بنار على ان المحال يجب شكر كون المتكلم عالما به معتقدا
 له كما يقول انك لعالم كامل وعلمه قوله مع قالوا انشهد انك لرسول
 الله وان لا اله الا الله ان تقبى المحال على ان هذا المتكلم كاذب
 في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاد توكد الحكم وان لم يكن قوله ان
 محال يجب شكر ان يطابق ما ادعاه وعلمه قوله مع ان المناقض لا يكون
 كاذباً بل هو ما قوله هو الله يعلم انك لرسول فاما انك لانه محال يجب الله
 ان يمانع من تحقيره لانه لا دفع الايهام والا فالمحال يجب عالم به او كونه
 وبلازم فتأمل واستخرج من امثال هذا ما تناسب المقام انكر لرسول
 ثم الاستناد حطفاً سواء كان خبراً او انشائياً ولا ذكره بالاسم لانه
 الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاستناد الجبري منه
 حقيقة عقلية لم نقل اما حقيقة واما محال لان من الاستناد
 ما ليس حقيقة ولا محال عنه كما اذا لم يكن المسند فعلاً او
 معناه كقولنا الحيوان حسي وكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
 محال وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمحال صفة للاستناد
 دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال
 وانما اخترناه لان نسبة اليه الذي يسمى حقيقة او محال الى العقل
 على مسند نفسه بلا واسطة وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب
 الى العقل اعني الاستناد يعني ان سمى الاستناد حقيقة
 عقلية لانه ما يعتد به انما ثابت في محله ومحالاً باعتباره
 متجاوزاً لآياد الحكم بل كونه هو العقل دون الوصف لان الاستناد
 كلمة الى كلمة متى حصل بقصد المتكلم دون واضح اللغة فان
 لم يسم الله فليس له

بالتبني على اليهودية ثم فقه على صديق وغيبه ووفور نشأته
 وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظهر للتقصير وحيثه للتوكيد
 وقد توكد الحكم بنار على ان المحال يجب شكر كون المتكلم عالما به معتقدا
 له كما يقول انك لعالم كامل وعلمه قوله مع قالوا انشهد انك لرسول
 الله وان لا اله الا الله ان تقبى المحال على ان هذا المتكلم كاذب
 في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاد توكد الحكم وان لم يكن قوله ان
 محال يجب شكر ان يطابق ما ادعاه وعلمه قوله مع ان المناقض لا يكون
 كاذباً بل هو ما قوله هو الله يعلم انك لرسول فاما انك لانه محال يجب الله
 ان يمانع من تحقيره لانه لا دفع الايهام والا فالمحال يجب عالم به او كونه
 وبلازم فتأمل واستخرج من امثال هذا ما تناسب المقام انكر لرسول
 ثم الاستناد حطفاً سواء كان خبراً او انشائياً ولا ذكره بالاسم لانه
 الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاستناد الجبري منه
 حقيقة عقلية لم نقل اما حقيقة واما محال لان من الاستناد
 ما ليس حقيقة ولا محال عنه كما اذا لم يكن المسند فعلاً او
 معناه كقولنا الحيوان حسي وكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
 محال وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمحال صفة للاستناد
 دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال
 وانما اخترناه لان نسبة اليه الذي يسمى حقيقة او محال الى العقل
 على مسند نفسه بلا واسطة وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب
 الى العقل اعني الاستناد يعني ان سمى الاستناد حقيقة
 عقلية لانه ما يعتد به انما ثابت في محله ومحالاً باعتباره
 متجاوزاً لآياد الحكم بل كونه هو العقل دون الوصف لان الاستناد
 كلمة الى كلمة متى حصل بقصد المتكلم دون واضح اللغة فان
 لم يسم الله فليس له

مثلاً لا يصير خبراً عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصدنا الضم
 فعلاً له وانما الذي يعود الى الواضع انما لا يثبت الضم دون
 الخروج ومن الدهان الماضي دون المستقبل فالاستناد ينسب
 الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتباره ان
 اسناداً منسوب اليه فان قيل لم يذكر تحت الحقيقة
 والمحال العقلية في علم السان كما فعله صاحب المنهاج ومن
 تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم السان دون البيان
 فكأنه حين علم انه من احوال المذكور في التعريف كانا قد
 والتجريد عن المؤكداً وقسمه نظره ان علم السان انما تحت
 عن الاحوال المذكور من حيث انها مطابق بها للفظ
 المحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمحال عقليتين كما ناهو
 لغويين ليس من منه الحيثية فلا يكون داخل في علم السان
 والا فالحقيقة والمحال اللغويان انما من احوال المسند اليه
 او المسند اليه اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه
 كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصحة المشبهة واسم
 التفضيل والظرف واحترق هذا عما لا يكون المسند فيه
 فعلاً او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما انشأه سواء الفعل
 او معناه له ان لذلك الشئ كالفاعل فيما ينشأ له كخوض زيد
 محمد او المفعول به فيما ينشأ له كخوض محمد فان الفاعل
 لزيد والمضروب به محمد بخلاف نهان صابم فان الصوم
 للنهار عند المتكلم متعلق بالطرف اي له وهذا المدخل فيه
 ما مطابق للاعتقاد دون الواضح لكن نبي خارجاً عنه مالا
 مطابق للاعتقاد سواء مطابق الواضح ام لا فادرجه بقوله

بالتبني على اليهودية ثم فقه على صديق وغيبه ووفور نشأته
 وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظهر للتقصير وحيثه للتوكيد
 وقد توكد الحكم بنار على ان المحال يجب شكر كون المتكلم عالما به معتقدا
 له كما يقول انك لعالم كامل وعلمه قوله مع قالوا انشهد انك لرسول
 الله وان لا اله الا الله ان تقبى المحال على ان هذا المتكلم كاذب
 في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاد توكد الحكم وان لم يكن قوله ان
 محال يجب شكر ان يطابق ما ادعاه وعلمه قوله مع ان المناقض لا يكون
 كاذباً بل هو ما قوله هو الله يعلم انك لرسول فاما انك لانه محال يجب الله
 ان يمانع من تحقيره لانه لا دفع الايهام والا فالمحال يجب عالم به او كونه
 وبلازم فتأمل واستخرج من امثال هذا ما تناسب المقام انكر لرسول
 ثم الاستناد حطفاً سواء كان خبراً او انشائياً ولا ذكره بالاسم لانه
 الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاستناد الجبري منه
 حقيقة عقلية لم نقل اما حقيقة واما محال لان من الاستناد
 ما ليس حقيقة ولا محال عنه كما اذا لم يكن المسند فعلاً او
 معناه كقولنا الحيوان حسي وكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
 محال وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمحال صفة للاستناد
 دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال
 وانما اخترناه لان نسبة اليه الذي يسمى حقيقة او محال الى العقل
 على مسند نفسه بلا واسطة وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب
 الى العقل اعني الاستناد يعني ان سمى الاستناد حقيقة
 عقلية لانه ما يعتد به انما ثابت في محله ومحالاً باعتباره
 متجاوزاً لآياد الحكم بل كونه هو العقل دون الوصف لان الاستناد
 كلمة الى كلمة متى حصل بقصد المتكلم دون واضح اللغة فان
 لم يسم الله فليس له

بالتبني على اليهودية ثم فقه على صديق وغيبه ووفور نشأته
 وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظهر للتقصير وحيثه للتوكيد
 وقد توكد الحكم بنار على ان المحال يجب شكر كون المتكلم عالما به معتقدا
 له كما يقول انك لعالم كامل وعلمه قوله مع قالوا انشهد انك لرسول
 الله وان لا اله الا الله ان تقبى المحال على ان هذا المتكلم كاذب
 في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاد توكد الحكم وان لم يكن قوله ان
 محال يجب شكر ان يطابق ما ادعاه وعلمه قوله مع ان المناقض لا يكون
 كاذباً بل هو ما قوله هو الله يعلم انك لرسول فاما انك لانه محال يجب الله
 ان يمانع من تحقيره لانه لا دفع الايهام والا فالمحال يجب عالم به او كونه
 وبلازم فتأمل واستخرج من امثال هذا ما تناسب المقام انكر لرسول
 ثم الاستناد حطفاً سواء كان خبراً او انشائياً ولا ذكره بالاسم لانه
 الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاستناد الجبري منه
 حقيقة عقلية لم نقل اما حقيقة واما محال لان من الاستناد
 ما ليس حقيقة ولا محال عنه كما اذا لم يكن المسند فعلاً او
 معناه كقولنا الحيوان حسي وكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
 محال وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمحال صفة للاستناد
 دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال
 وانما اخترناه لان نسبة اليه الذي يسمى حقيقة او محال الى العقل
 على مسند نفسه بلا واسطة وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب
 الى العقل اعني الاستناد يعني ان سمى الاستناد حقيقة
 عقلية لانه ما يعتد به انما ثابت في محله ومحالاً باعتباره
 متجاوزاً لآياد الحكم بل كونه هو العقل دون الوصف لان الاستناد
 كلمة الى كلمة متى حصل بقصد المتكلم دون واضح اللغة فان
 لم يسم الله فليس له

بالتبني على اليهودية ثم فقه على صديق وغيبه ووفور نشأته
 وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظهر للتقصير وحيثه للتوكيد
 وقد توكد الحكم بنار على ان المحال يجب شكر كون المتكلم عالما به معتقدا
 له كما يقول انك لعالم كامل وعلمه قوله مع قالوا انشهد انك لرسول
 الله وان لا اله الا الله ان تقبى المحال على ان هذا المتكلم كاذب
 في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاد توكد الحكم وان لم يكن قوله ان
 محال يجب شكر ان يطابق ما ادعاه وعلمه قوله مع ان المناقض لا يكون
 كاذباً بل هو ما قوله هو الله يعلم انك لرسول فاما انك لانه محال يجب الله
 ان يمانع من تحقيره لانه لا دفع الايهام والا فالمحال يجب عالم به او كونه
 وبلازم فتأمل واستخرج من امثال هذا ما تناسب المقام انكر لرسول
 ثم الاستناد حطفاً سواء كان خبراً او انشائياً ولا ذكره بالاسم لانه
 الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاستناد الجبري منه
 حقيقة عقلية لم نقل اما حقيقة واما محال لان من الاستناد
 ما ليس حقيقة ولا محال عنه كما اذا لم يكن المسند فعلاً او
 معناه كقولنا الحيوان حسي وكانه قال بعضه حقيقة وبعضه
 محال وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمحال صفة للاستناد
 دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المنهاج قال
 وانما اخترناه لان نسبة اليه الذي يسمى حقيقة او محال الى العقل
 على مسند نفسه بلا واسطة وعلى قولها لا شتماله على ما ينسب
 الى العقل اعني الاستناد يعني ان سمى الاستناد حقيقة
 عقلية لانه ما يعتد به انما ثابت في محله ومحالاً باعتباره
 متجاوزاً لآياد الحكم بل كونه هو العقل دون الوصف لان الاستناد
 كلمة الى كلمة متى حصل بقصد المتكلم دون واضح اللغة فان
 لم يسم الله فليس له

في النظام وهو انما يتعلق بالطرف المذكور الى ما يكون
 الفعل او معناه لم عند المتكلم فيما ينظر من كلامه وتذكر
 من نظام حاله وذلك بان لا ينصب قديم على انه غير ماضٍ
 له في اعتقاد ومع كونه له ان معناه قائم به ووصفه ووجهه
 ان سند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغره وسواء كان صادرا
 عنه باختيار كقوله او لا كقوله ومات ولا يستطرح محله
 علمه والاخر ما يكون المستند فيه مصدرا فقول قديم ما معناه
 مطابق للواقع والاعتقاد تقول المومن انبت الله البقل
 وما مطابق للاعتقاد فقط نحو قول الخليل انت الدنج
 البقل وما مطابق للواقع فقط تقول المحدث لي لاني
 حاله ويؤخر فيها منه خلق الله تعالى لافعال كلها وان اشاد حاله
 خلق لافعال الى الله اسناد الى ماضيه عند المتكلم في نظام الاعتقاد
 وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن المعنى
 وما لا يطابق شيئا منها فهو قولك جارد وانت ابي والحال معزطه
 انك خاتمه تعلم انه لم يكن وون المحال في هذا ايضا اسناد الى الواقع
 الى ماضيه عند في النظام لان المحال لا ينصب قديمه او لا
 بخلاف لراية وقوله وانت تعلم تقدم المستند اليه
 احرازهما اذا كان المحال في نظام ايضا عالما بان لم يكن فانه
 لا تتغير كونه حقيقه بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون
 المحال في علمه بانه لم يكن بان المتكلم يعلم انه لم يكن والى
 ان لا يكون عالما به وهو لا يكون اسنادا الى ماضيه عند
 المتكلم لانه الحقيقه ولا في نظام من وجود القديم الصادق
 فلا يكون حقيقه محتمله بل ان كان للملابسه يكون مجازا
 فان كان علام زهد

في نظام حاله وذلك بان لا ينصب قديم على انه غير ماضٍ له في اعتقاد ومع كونه له ان معناه قائم به ووصفه ووجهه ان سند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغره وسواء كان صادرا عنه باختيار كقوله او لا كقوله ومات ولا يستطرح محله علمه والاخر ما يكون المستند فيه مصدرا فقول قديم ما معناه مطابق للواقع والاعتقاد تقول المومن انبت الله البقل وما مطابق للاعتقاد فقط نحو قول الخليل انت الدنج البقل وما مطابق للواقع فقط تقول المحدث لي لاني حاله ويؤخر فيها منه خلق الله تعالى لافعال كلها وان اشاد حاله خلق لافعال الى الله اسناد الى ماضيه عند المتكلم في نظام الاعتقاد وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن المعنى وما لا يطابق شيئا منها فهو قولك جارد وانت ابي والحال معزطه انك خاتمه تعلم انه لم يكن وون المحال في هذا ايضا اسناد الى الواقع الى ماضيه عند في النظام لان المحال لا ينصب قديمه او لا بخلاف لراية وقوله وانت تعلم تقدم المستند اليه احرازهما اذا كان المحال في نظام ايضا عالما بان لم يكن فانه لا تتغير كونه حقيقه بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المحال في علمه بانه لم يكن بان المتكلم يعلم انه لم يكن والى ان لا يكون عالما به وهو لا يكون اسنادا الى ماضيه عند المتكلم لانه الحقيقه ولا في نظام من وجود القديم الصادق فلا يكون حقيقه محتمله بل ان كان للملابسه يكون مجازا فان كان علام زهد

والا

والا فهو من قبيل ماله تعتد به وله يعتد في الحقيقه ولا في المجاز
 بل ينسب قائله الى ما يكون كما صرح به صاحب المنهاج
 بخلاف الثاني فان المحال لا يعلم ان المتكلم عالما بانه لم يكن
 تعلم من نظامه انه اسناد الى ماضيه عند بناء على سهوا او
 نسيان وانما يدل عن تعريف صاحب المنهاج وسولن
 الحقيقه العقلية من الكلام المتداوله ما عند المتكلم من الحكم
 فتم لا يورد الا ان جعلها صفة للكلام والمصنف للاستدلال
 السان انه غير مطروح لصدقه على ما ليس المستند فيه فظا
 او في معناه نحو الانسان جميع مع انه لا يسمي حقيقه ولا محال
 وهو بسم منع انه لا يسمي حقيقه وكذا قول الشيخ عبد القادر
 انها كل حمله وضعفها على ان الحكم المتداوله على ما هو عليه في
 العقل واقع موقعه وتعرف المصنف غير منعكس
 عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
 بل اعتقاد سواء مطابق للواقع ام لا لانه تلك التعبد بقوله
 في النظام والاعتقاد عنه بانه انما تذكره مع كونه صادرا اعتقادا
 على انه بغير ما ذكره في تعريف المجاز او لا كما لا يلتفت اليه في
 التعريفات بل هو بانه انما لم يسم صدقه على ما ذكره فان
 من الكلام المتداوله ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم
 في الحقيقه او في النظام بل ولا لسم على الثاني اظهر لعدم ملائمة
 على السراية وتعالى ان يقول تعريف المصنف غير مطروح
 ولا منعكس اما الاول فله صدقه على نحو قولنا فانما من افعال
 وادبارها وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه مجاز
 عقلي نقص عليه الشيخ في ذلك ما عجز وقال لم يرد

من قوله العقل واللبس كونه
 المجاز والبلاغة

لانهم يشترطون ان يكون المستند فعلا او
 ان يكون مستندا الى فعل او فعل
 المستند ان يكون مستندا الى فعل او فعل
 المستند ان يكون مستندا الى فعل او فعل

منه ما ذكره

بالاقبال والادبار غير محتمل مما يجب ان يكون المحارز الكلمة وانما
المحارز ان جعلتها كثيرة ما تقبل وتزيد كما انها مجتمعة من الاقبال
والادبار وليست ايضا على حذف المضاف واقامه المضاف
الى مقامه وان كانوا يذكر ونه من ان لو قلنا اننا ما
ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على النفس وضحا
الى شيء مقبول وكلام عاقل مبدول لا يصح له عند من
صح الذوق والمعرفة نسيان المعاني ومعنى بعد المضاف
فيه لانه لو كان الكلام قد جرى به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان تجاء بلفظ الذات لانه مراد وصور
ان لفظه ما في التعريف عيان عن الملايين الى الفاعل
او مفعول به موله على ما صرح به فيما سيجي وهذا اسناد الى
المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيق ولا
محارز واما الثاني فله عدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضر
عمد من المتنيات فان اسناد القيام والضر ليس
الى ما موله لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان ارد ان اسناد
القيام والضر الى المتقين الى ما موله فقد حل في
التعريف من المحارز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يوم
ومانام ليلة قال الشاعر فتمت وما ليل المحل بتاييم
وحاصل الاشكال ان اسناد اعم من ان يكون على
جهة الاثبات والانع واثبات الفعل لما موله معناه
ظاهر فاما من ان الفعل عما موله عند المسك في الظاهر
وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن الرفع
وآذي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما موله لان

هذا هو الوجه في قوله
فان اسناد القيام والضر
ليس الى ما موله لا في الحقيقة
ولا في الظاهر وان ارد ان
اسناد القيام والضر الى
المتقين الى ما موله فقد
حل في التعريف من المحارز
العقلي ما هو منفي نحو ما
صام يوم ومانام ليلة قال
الشاعر فتمت وما ليل المحل
بتاييم وحاصل الاشكال ان
اسناد اعم من ان يكون على
جهة الاثبات والانع واثبات
الفعل لما موله معناه ظاهر
فاما من ان الفعل عما موله
عند المسك في الظاهر وجوابه
ان معناه انه لو اعتبر الكلام
مجردا عن الرفع وآذي بصورة
الاثبات لكان اسنادا الى ما
موله لان

الذي

الرفع فخرج لاثبات فالاسناد في قائم زيد الى ما موله فكلوه
حقه وكذا اذا انقيته وعلت ما قام زيد بخلاف الاسناد
في نحو صام بهار في قائم اسناد الى غير ما موله فكلوه محارز
سواء ان ثبت او لم وكذا الكلام في سائر لاثبات مثل انما
صام وليست بهار صام وما اشبه ذلك فليست له ومنه
من الاسناد محارز عقلي وسهم محارز حكميا ومحارز في لاثبات
واسناد محارز او اسناد الى اسناد الفعل او معناه
الى ملايين له غير ما موله الى غير الملايين الذي في كل الفعل
او معناه له يعني غير الفاعل فيما بين الفاعل وغير المفعول
به فيما بين المفعول بتا قول منقول بالاسناد وحقيقه قوله
تا وقلت انك تطلب ما يقول الله من الحقيقة
الموضوع الذي يقول الله من العقل لان اولئك وتأولت
فعلت وتعلت من آل ما مر الى كذا ويؤول الى انتهى اليه
والمال المبرج كذا في دلائل العجاز وحي صليبه ان ينصب
قرينه صارف الاسناد عن ان يكون الى ما موله وقد اشار
الى تفسير التعريف في قوله انه ليس للفعل ملايين شئ
مختلفة مع شئ كبريت ومرضى ملايين الفاعل
به والمصدر والزمان والمكان والسبب فلم تعرض للمفعول
معها والمحال ونحوها لان الفعل لا يستند اليها فاسناد الى
الفاعل او الى المفعول به اذا كان جيبيا له اي للفاعل او المفعول
به يعني ان اسناد الى الفاعل اذا جيبيا له والى المفعول
اذا كان جيبيا له حقيقة فتقوله في تعريف الحقيقة ما موله
شملها كما مر من الامثلة واسناد الى غير ما في غير الفاعل

ريد ان يصنف التأويل واصطلم طلب الما وروى
الشيخ الم عا ان مصدر عن المفعول اي ما مر
الم الله وبنه او اسم مكان عن الموضع الا
يدرج الم اليه من قول من الموضع الا
اي جيبيا الحقيقة ان يرفع اليه الاسناد
من العقل او من المفعول به اي هو موضع
من يكون على ما موله في ان يكون
ذلك لا يرفع الاسناد عن الفاعل
الى جيبية واصطلم وروى كبريت
القدر في م ص

كان

او المفعول به بمعنى غير الفاعل في المفعول للفاعل وغير المفعول
 في المفعول للمفعول للملازمة بمعنى له جل ان ذلك الغير تشابه
 ما موله في ملازمة الفعل محاز فقد استعير من اسناد ما موله
 لغيره لمشابهة اتيان في الملازمة كما استعير للرجل اسم الاسد
 لمشابهة اتيانه من الجراءة وله محاز وله استعارة في شئ من طرفة
 لا اسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الملازمة
 الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الرشح بالثقل
 في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يقاد بكان
 والكاف وتكونها وانما هو عيان عن الجهة التي راعاها المتكلم
 حين اعطى الرشح حكم القادرة اسناد الفعل اليه وهو
 قوله شبيه ما ليس قد فزع بها ما سمع ونصب الخبر ان الغرض
 بان تعدل قدر روضة نفوسهم وجهه راعوها في اعطائها حكم
 ليس في العمل كقولهم عيشه راضيه فتما نبي للفاعلا
 الى المفعول به اذا العيشه مرضية وسيل ففهم في عكسه
 اذا المفعول اسم مفعول من افعلت الانا ملازمة وقد اسند
 الى الفاعل وشعر شاعره المصدر وما ولا ان عمل
 فهو جديده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو معنى
 المفعول لا معنى تالف الشعر فيكون من قبل
 راضية وحقيقه ما ذكر المرزوقي وصواب من شأن
 العرب ان تشفقوا من لفظ الشئ الذي يوردهن المبالغه
 في وصفه كما يتفقون به تاكيدا وتبيينا على انها هي من كل
 قولهم خلق خلقا وداهية داهية وشعر شاعر ونهاره
 صابغ من الزمان ونهر جارية المكان وبني من اصدر المدينة

هذا التشبيه هو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان

هذا التشبيه هو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان

في جميع الاقسام في جميع الاقسام في جميع الاقسام

في جميع الاقسام في جميع الاقسام في جميع الاقسام
 استلزامه للاحكام الجزاء فيكون تقييد ذلك الشرط ان يثبت اليقين
 باستلزام ذلك الجزاء فلهذا استلزام وجود الجزاء على نفسه وجود
 الشرط وعدمه فيكون داهية سواء كان الشرط والجزاء متبنيين نحو
 لو احدثت الاثني عشر عليك او منفقين نحو لو لم يحفل الله لم يحضيه
 او مختلفين كقولوا ان علمه يدارض من شجرة اقلامه والبيوت عده
 من بعده سبعة ايجز ما نفدت كلام الله ونحو لو لم يكرهني الاثني عشر
 عليك في هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط
 مع استبعاد لروعة له فوجوده عند عدم هذا الجزاء في الاول
 وسلك لهذا المعنى لولا ايضا كقولوا لا اكرهك اياي لا اثبت
 عليك يعني اني عليك على تقدير عدم هذا الجزاء فلهذا على تقدير
 اذ لا فرق في المعنى من لولا ومن لولا داخله على النع ما في
 هل يجوز ان يكون لواء هذه الامثلة على اصلها من تقدير اسناد
 الجزاء بانما ان الجزاء مع عدم التعصيان المرتبط بعدم الحرف
 مثلا يجوز ان يكون هذا مستقيا وعدم التعصيان المرتبط بالثبوت
 ثابتا وكذا ان قدر اسناد الشئ المرتبط بعدم تارك الامم بنا على ثبوت
 الشئ المرتبط بالاكدام فلهذا لا يخفى على احد ان سائر الشئ بالشرط
 غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما الخي وكذا في قبل كذا الشرط والا
 لكان تقييد بالشرط تارك الجزاء اذ اقلنا لو خشي الاكدام فلهذا
 مرتبط بالخي ويخفى فلهذا ان المسألة في قولنا لو خشي الاكدام
 مؤنوس من تارك الامم لا الاكدام المرتبط بالخي وليس كل ماله دخل
 في لزوم شئ شئ او ثبوت له يجب ان يكون ملاجئا للحدث عند
 الحكم وقيد ذلك الشئ وزعم ابن الجاحل في مستقيم ما وقع

هذا التشبيه هو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان

هذا التشبيه هو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان
 وهو التشبيه الذي يقاد بكان

والمعنى ان لا يكون له حقيقة

انما لفظ المتيقن من المعنى او لا عموم للمعنى فهو من قوله
المتيقن لا يثبت على ان لا يكون له حقيقة المتيقن خلاف
المعنى فانه بعد العموم فيكون له حقيقة الله لم يعصم في
العصيان مطلقا ولو قد ثبت في النبي لزم من انشائه في تضاف
وهذا واما ان لا يكون له حقيقة المتيقن بالشرط في مفهوم الجزاء
فان يكون المعنى لو امكنه الاثبات عليك ثناء مرتباً بما هاته فلا
نظم ان المعنى عام بل دعوى لو لم يخف الله لم يعصم عن عصيان
مريب كما بعد الخوف فهو ان يكون اسفاؤه باسفا القيد وكم
عدم عصيان في مرتبة بعد الخوف وان لم يعتبر ذلك احد
في الخلافة لزم العموم في نفي متبنا كان او متبنا واقوله
لو علم الله خبره لا يسمع من غيره ثم يتوالت في انما
صورة خاص افكروا في ان لا يكون له علم الله خبره التوالت
وهذا في لانه في خبره ان تعلم خبره لا يحصل من التوالت بل
لانقياد واهب انما كان في التوالت من التوالت في نفسه
تكون كتيه ولو سلم فانما متبنا لو كان متبنا وجبت وهو
ولو سلم فاشي الى انبيى منوعه لان علم الله خبره امي
او لا خبره في الحال فان ان يتلزم الحال وهذا غلط لان
لفظ لو لم يتلزم في الكلام في القياس من انما وانما
متلزم في القياس من انما في المستثنى منه تنقض التالي
لانها لا تضاعف في الامتناع غير وهذا لا يفرج ما استنار
نفس التالي وكتب في ان نعتة كلام التليم تعالى وقد
قياس امكن في شرط من انما وان فائدة يكون في ذلك
وهل يثبت القياس الا في حصول التليم بل الحق ان قوله لو

في
ع
و

علم

علم الله خبره او اراد على قاعدة اللفظ مع ان سبب عدم سماع
عدم العلم بالخبر فيهم ثم انما قوله ولو اسماهم لتوالت كلاما
آخر على طريقه لو لم يخف الله لم يعصم مع ان التوالت لزم على تقدير
اسماهم فكيف على تقدير عدم اسماهم في وجود ايم الوجود كذا ذكر
واقوله كون التوالت متبنا بسبب اسماهم كما
هو مقتضى اصله لو كان التوالت متبنا في الشئ وعدم انقياد
له فاعا عدم اسماهم في ذلك الشئ لم يتحقق خبره التوالت وساء
عنه ولم يلزم من هذا ان يتحقق من انقياد له فان اسفا التوالت
خبر وقد كان لا خبر فيهم فلهذا لا يمكن ان اسفا التوالت بسبب
اسفا اسماهم خبر وانما يكون خبرا لو كانوا من اجله بان اسماهم
شيئا ثم انما ذكره واو لم يعرضوا وهذا كما قال الاخيرة فلان لو كان
به قوة تقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين يتلزم عدم القوة
ليس خبرا فيهم واما قوله ولو جعلناه ملكا جعلناه رجلا فيهم
ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصم مع ان جعلناه الرسول ملكا
الكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويجوز ان يكون على اصل
لومن اسفا كشرط والجزاء ان لو جعلناه الرسول المرسل اليهم
ملكاً جعلناه ذلك الملك صورة رجل واقا كان لولشرط في الماخذ
فيلزم عدم الشوث والمخ في جملة التوافق الغرض في الشوث
تتافي التعلق والا استنبال شاة المخ فلا بعد في جملةها عن
الفعليه الماضوية الا انكته وهدى المراد انها تتولى المستقبل
استحال ان وموضع قلتم ثابت نحو الملبوا العلم ولو بالصيد
فان انما هي بكم من ايام يوم القيمة ولو بالسيوط وقال ابو العلاء
ولو وضعت في جملة التليم لم يتفق من الجوزع الا والقلوب التي

له

والحصول الغرضي

في خلاصه
قوله او باطنا

راس

يصف تأشبه على قناريته بعد ان وشوق كاييه الجمار دجلة
والمعنى ان وضعت كلمته جاز بلوقصدا الى ان وضع كاييه اليهام
في آراء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع اليها وصار
في حكم المفقود بالانتفاء فقولها على المضارع في قولها يطعمكم
من كثير من الامور اجتمعت من توقعتم في الجهد والهلاك لقصد اعمار
الفعل فيما مضى وقفا فومنا لانه كان ارادتهم اسم ان عمل العلم
على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رائحة من كان معولا عليه
بدليل قوله في كثير من الامور كما في قوله في الله سبحانه بهم بعد
قوله انما نحن منتهون حيث لم نقل الله سبحانه بهم بل فقط
اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستمرار وتجدد وقفا بعد
والاستمرار في السمع والابتناف وبعنا انما هو ان
والجواز بهم وهكذا كانت تباين الله في المناظير وبتكابه
انما لانه بهم يتجدد وقفا فومنا ويحدث في الاقي الا فان قلنا ان
اراد بالعلم قوله لقصد استمرار الفعل الا كما عهدها لتكون
المعنى ان استأعنتكم بسبب استمرار عملكم في هذا العمل
حاضر في الماضي من ان المعنى ان استأعنتكم باستمرار
استماعكم عنكم كما عنكم وان اراد به استماع الطاعة لتكون
استمرارا رجعا الى استماع الطاعة فهو خلاف ما فهم
من الكلام لان المضارع تفيد استمراره في قولها فاعلموا
نقد استماع استمرار الاستمرار استماع الطاعة قلب انما امر
مؤدرا ولان الثاني ايضا وجه انه كما ان المضارع في المبيت
تفيد استمرار الشبوت بعد ان تفيد المضي استمرار النفع وتفيد
الادخل عليه لو استمرار الاستماع بحسب الاستعمال كما ان

انما هو ان
في قوله
استمرار

الحلم بلا شتم تفيد الشبوت في الدوام والتاكيد فاذا دخلت
عليها حرف النفع تكون لتاكيد النفع وثباته لا النفع التاكيد والشبوت
ولهذا قالوا ان قوله في وماتم موقنين بقوله لقولهم انما آمننا
على ابله وجهه واكره وان قولنا ما زيدا اخرين وما زيدا وكريت
الاختصاص في النفع لا النفع الاختصاص مع انه بدون حرف النفع
لقد الاختصاص ولهذا انظر كلامهم ووجهه في المضارع
في قوله لو تدرك الخطا لمجد علم او لعل من يتأني منه الدورية
اذ وقفوا على انوار اثارها في ثباتها واطلوا عليها
الجلال على وجههم وادخلوها ففقدوا مقدار عذابها من كل
وقفتهم على كذا اذا فهمت وجهه وجوانبه في حيزه في ابراست
امر اظليها وكذا في قوله ولو تدرك ان الظالمون موقوفون عند
ربهم ولو تدرك ان المحرمون ناكسوا رؤسهم لتعريفهم ان المضارع
عزله الماضي لصدور من المضارع او الكلام في الاخلاق
اخبار ومواعيد الذي يعلم غيب السموات في الارض فالمستقبل
الذي اخبر بوقوعه عزله الماضي المتحقق الوقوع في الحيات
انما هي في المستقبل لانها انما يكون في القيمة لكنها جعلت عزله
الماضي المتحقق فاستعمل لولا في ما يختص بالماضي ووجه
كان المناسبت ليقال ولوراست كلفه عند اللفظ المضارع
لان كلامه بين الاخلاق في اخبار فالماضي عزم عزله الماضي
فيما يستعمل في التحقيق فاضرب حسب التباين لانه قد
انقطع هذا الامر كالكسار انتم ولوراست لانه في العجب هكذا
ينبغي ان تفهم هذا المقام وان جعل الخطاب للثمن ولو
للثمن فلا استشهاد لان لو اتى دخل على المضارع ايضا

انما هو ان
في قوله
استمرار

انما هو ان
في قوله
استمرار

كما في رواية الذين كفروا اذ انه قد التزم ان السراج وادى على
 في الانقضاء ان الفعل الواقع بعد تيقن المكسوفه بما في ذلك
 ماضيا لانها لا تتقدم الماض وصور ابو على في غير الانقضاء
 ومن تبعه وقوى الحال الاستقبال بعدها فقولهم رواية من
 تنزل المضارع من له الماض في احد قولي البصريين واما الكوفون
 فيجوز انهم قد كان ان رواية كان يورث فحذفوا كثر استعمال كان
 بعد رواية اذ كان كثر موصوفه بيقوت والفعل المتعلق به رب
 محذوف والى رب في رواية الذين كفروا اتحقق وبذلك فلا يخفى
 قه من التكلف في رواية من لا تقلل النسيم مع انه قد عجز
 احوال القيمة فيبينون فان وجدت منهم آفاقه فاعلموا ذلك
 ان يكون في شأن التكثير وكدان الحاح بها نقلت من التثنية
 الى التخييل كما نقلوا اذ ادخلت على المضارع من التثنية
 الى التخييل وجعلوا يورث محذوف بدلالة قوله لو كانوا اهل
 على ان لو التي حكاه كودادهم في رواية على لفظ الغيبة لانهم في غيرهم
 كما نقل جلف بالله لينطق ولو قد لا فعل كان انما سبدا
 حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل فيهم منه مع التثنية
 في مصدرية فيقول يورث عند موقوفه لو كانوا اهلين او
 لا يخفى ان الصورة عطف على قوله لنرى لم ينع صور روية الما
 موقوف على النار فاليقين باليتناثرت ولا تكذب بايات ربنا
 وقد اوردوا الطامنين موقوفين عند ربهم والحي من ناكسي رويهم
 فتعابوا بلين بتلك المقالات كما قال السمع في حثيث مما ياللفظ
 المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الانبياء استحضارا لتلك
 الصورة البديعة الدالة على العزة الباهية اي صورة اثاره

جعل

في رواية من لا تقلل النسيم مع انه قد عجز
 احوال القيمة فيبينون فان وجدت منهم آفاقه فاعلموا ذلك

في رواية من لا تقلل النسيم مع انه قد عجز
 احوال القيمة فيبينون فان وجدت منهم آفاقه فاعلموا ذلك

روية

السياس

السياسي حتى آمن السما ودارض على التكليف المخصوص من انقضاء
 المتفاوتة وكدان المضارع مما يد على الحال الحاضر الذي
 من شأنه ان يشاهد وكانه يحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
 ليشتاهدها السامعون ولا تفعل ذلك الا في احوالهم المشاهدة
 لغرابه او خطا عي او كود ذلك وسوفي الكلام كثير وقد يكون
 على المضارع للدلالة على ان الفعل من المصارع بحيث يحتمل
 ان يعبر عنه بلفظ الماض لكونه مما يد على الوقوع في الجملة
 بعد اصابته في رواية من لا يقلل النسيم مع انه قد عجز
 احوال القيمة فيبينون فان وجدت منهم آفاقه فاعلموا ذلك
 ولو انهم آمنوا وانقوا لمثوبة من عند الله خير لاله على ان
 الموثبة واستفوا رها لاله لما يد واما الجملة بواو فلا يقع
 الا فعلية البتة واما تكثيره اي تكثير المسند فلا راد لعدم
 الجهر والعهد المفهوم من تعديهم كقولهم كاتب في عمرو
 شاعر ويدخل فيه ما اذا قصد مكانة المنكر كما اذا قال
 قاتل عندي رجل فتقول بعد قوله الذي عندي رجل وان كنت
 تعلم انه زيد او لغيره فيكون للمفسر على انه خبر عند المحذوف
 او خبر ذلك القاتل او كغيره مما زيد شيئا قال صلح المصالح
 او لكون المسند المكون من رجل من قبيلة كذا جاز فانه يجب
 ان يتكلم المسند لان كون المسند المكون والمسد معروفا
 سواء قلنا متبع عيلا او لا عيلا ليس في كلام العرب
 قوله ولا يك موقوف على الوداعا وقوله يكون مزاجها عمل
 واما من قال ان القلب على ما مضى هذا على الخلافة ليس يصح
 لانهم يجوزون كون المسند مذكور اسم استفهام والخبر موصوف

واما ما في الجملة الماض الذي
 بعد لا يدل على الوقوع

في رواية من لا تقلل النسيم مع انه قد عجز
 احوال القيمة فيبينون فان وجدت منهم آفاقه فاعلموا ذلك

نحو من أثبت ولم يرد مع ما ذكرنا في هذا صنعت على أن يكون
 المفعول في الشيء الذي صنعتته وقد صرحوا في جميع ذلك بأن اسم
 لا ينتمون إليها حينئذ والمعرفة بعد خبره واستدل بعضهم
 على أن كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة متشعب عقلا بوجهين الأول
 أن من صلاصة المسند إليه أن يكون معلوما لاستلزام الحكم على
 الشيء العلم به ومن صلاصة المسند التكبير لعدم الفائدة في خبر
 بالمعرفة وإن كان في الفهم أصلا من متباعد عند العقل الثاني
 أن العلم بحكم من أحكام شيء ينتمون هو أن حكم العقل على ذلك
 الشيء تدرك الحكم وهو أن حكم العقل عليه ينتمون العلم بذلك الشيء
 لا احتياج الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلامنا في غاية الفسار
 أما من أوله فإن وجوب كونه معلوما لاستلزام كونه اسما متوقفا
 إذا قلنا المختص به في النكرة المحضة معلوم بوجه والحكم
 على الشيء إنما ينتمون العلم به بوجهين الأول أن قوله لا فائدة في
 خبر أخبار بالمعرفة غلط لما ينبغي في تعريف المسند لأن ما ذكرنا
 على تقدير صحة أنما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب
 هو الاحتياج وأما الثاني فلا بد أن لا يعلم أن الحكم عليه
 محتمل فيكون معلوما وهذا الاستلزام كونه معرفة كما سبق على
 أن قوله جواز الحكم على الشيء ينتمون العلم به ممنوع بل إنما ينتمون
 جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما وأما اختصاصه
 بالاضافة فهو زيد غلام رجل أو الوصف فهو زيد رجل عالم
 فليكون الفائدة التي لا تتم إلا من أن زيان الخصوصي توجب
 أهمية الفائدة وجعل معولات الفعل كالمال ونحوه من المقدمات
 ومن صلاصة الوصف من المخصوصات تحت اصطلاحه وقيل

لأن التخصيص عند من عبارة عن نقض الشيء والاشيوع
 للفعل لأنه إنما يدل على محض المفهوم واليأس تعينه والوصف
 لمحج للاسم لأن اسم الشيء فيخصه وهذا وهم لأنه أراد
 الشيء باعتبار الدلالة على أكثره والسمو ^{في} فظاهر أن
 التكون في الأسماء ليس كذلك فوجب أن لا يكون الوصف نحو
 رجل عالم مخصوصا وإن أراد الشيء باعتبار احتمال الصدف
 على المفرد فنقوض من غير دلالة على التخصيص في الفعل أيضا
 شيوع لأن قولك فاني زيدا محتمل أن يكون على حاله الذكر وغيره
 وكذا الجائز محتمل أن يكون من جهة النفس وغيرهما في الحال
 والتميز وجميع المعولات تخصص الاسم إلى حكمه قولنا ضربت
 ضربا شديدا بالوصف وأما تركه أن ترك كخصيص المسند بالاضافة
 والوصف فظاهر مما سبق في ترك تعينه المسند لما نزع من تسمية
 الفائدة وأما تعريفه فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم له
 أي السامع بأحدى طرق التعريف هذا شأنه إلى أنه متى عند
 تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة أو ليس في كلام
 العرب كونه المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الحكم الخبرية بأخبره
 أي حكما معلوما على امر معلوم بأحدى طرق التعريف سواء أشير
 عليه كونه معلوما للسامع بأحدى طرق التعريف سواء أشير
 الطريقان نحو إراكتك من المنطلق أو تخلفا في كونه من المنطلق
 فقوله بأخبره شأنه إلى أنه متى فاعيد المسند إليه والمسند
 بحسب المفهوم لتكفر الكلام ففقدوا أنا أبو النجم وشعري
 شعري متناولين في المصاف باعتبار جالين أي شعري الآن
 محتمل شعري فيما كان من المعروف المشهور بالصفات الكاملة

أن

وليس هذا التباين بل لازم في كل ما يتجدد لفظ المبتدأ والخبر
على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع فمن سمعته
تقارون الاسد وهو موقوف على الخبر من لفظ سمعته والاخر لزيد
وهذا مفيد من غير ما قبله لولا ان لم يكن ذلك عطف على كلامه
او الا فان السامع لازم حكم على امر معلوم بامر طوق التعريف
بامر آخر فكله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر
الاشائي كون الكلام مفيداً للشيء مع قائله مجزولاً عن ما يستفاد
السامع من الكلام فهو انفسا الخبر الى المبتدأ او كون المبتدأ
علماً له والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب الحكم بانفسا
الى ما لا حد الى اصل ان السامع قد علم احد من كنهه فيجوز ان يكونا
متحدون في الخارج ما استفاد من الكلام انها متحدة في الوجود
الخارج من حيث الذات كزيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون
المنطلق في المثال ملاخية باعتبار تعريف العهد او الجنس وفي
هذا العهد لما سمي من حيث القصد ومما ورد على تعريف العهد
قول الى نوابين فان تكونوا ابداء من جنابيتهم فان من نصير الجاني
من الجاني الى موصو عن ان الفاعل للجاني والجاني بيان على
من ان هذا ذلك وذلك هذا لا فرق بينهما جواز اضافة الجانية
الى كل منهما حسب اضافة الى ملاخية كقولك زيد اخوك وعمرو
الكا حلي الجانية المتبني على كل كان ولم يرد ان من نصير الجاني
فقد جنى جنابية حتى يصير له التسمية والمذكورة بعض الكتب ان
تعريف المبتدأ ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المبتدأ اليه
والمبتدأ وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المبتدأ اليه
وبهذا يشعر لفظ الايضاح كمن قوله بامر معلوم على آخره فكله

باني

باني ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة او غيرهما ويؤيد ما ذكره النجاة من ان تعريف الاضافة
باعتبار العهد فكل لا يتوقف على علم زيد الا ان كان معلوماً
والمحلي باعتبار تلك النسبة لا ان كان من علمانه واللام يتوقف
على المعرفة والكنة نعم قد ذكر بعض المحققين من النجاة ان هذا
اصل وضع للاضافة كنهه قد قال حاشي غلام زيد من غير اشارة
الى معنى كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة كنهه
في الكلام فلفظ الكنا نال من الى اصل الوضع وما في الاضافة
الى هذا ان يقال كنه الموقوف بالاضافة ان كان من كنهه اليه فلا
يد من ان يكون معلوماً مثلاً لا يقول اخوك زيد لمن لا يعرف ذلك
اخلاً لا مشاع الحكم بالتعريف على من لا يعرفه المتماثل اصلاً وعكسها
ان وعكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو وارتباط
في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف
السامع انصافاً بينهما دون ملاخية حتى يجوز ان يكونا صفتين
لشئ متحدتين في الخارج فانهما كان بحيث يعرف السامع انصافاً
الذاتية وهو كالمطالب بحسب زعمك ان حكم عليه بالآخر يجب
ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجهله مبتدأ وارتباطها كان بحيث
انصاف الذاتية وهو كالمطالب ان الحكم بثبوتها للذاتية او بغيره
عنها يجب ان تؤخذ اللفظ الدال عليه وتجهله خبر افاذا عرف
السامع زيد بعينه واسمه ولا يعرف انصافاً بانه اخوه وارتد
ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اقاله ولا يعرفه على
التعريف وارتد ان ثبوتها عند قلت اخوك زيد ولا يعرفه زيد
اخوك وهذا يتضح في قولنا رايته اسود اغانها الدماح ولا يصح

ازاد

في

هو

للم

في

في

حاجتها الغائب ولهذا فصار في بيت السقف نحو من يجره بقية ماؤه
 ان الصواب في ما نفعه لان السماع يعرف له ماؤه وانما يطلب
 بعينه وكذا اذا عرف زيد وعلم انه كان من انسان انطلق
 ولم يعرف انصاف زيدا انه المنطلق المعهود وادرك ان
 نعرفه وكذا قلنا زيد المنطلق وان ادرك ان يعرفه ان ذلك
 المنطلق زيد بغيره على انه تعلقه على التعيين وتكون من المنطلق
 قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وهذا انما كان
 صاحب الكشاف في قوله مع واو ليكن مع المعالجين انه اذا بلغك
 ان انسانا من اهل بلد كذا يات بعم اسخريه من موقوفه
 زيد القابيد في كل قطر وقس على ما ذكرنا سابقا في تعريف
 والكتايب اعشار ثوبه الحسن قد نفيد قصه الحسن على شيء
 نجتمنا ان قصدا حقيقا مطابقا للواقع كوزيد الامير اذا لم يكن
 امير سواء او جباله من قصر غير محقق بل في القافية الكماله
 قيمه ان الكمال في الحسن في ذلك البيت او بالقياس نحو عمرو
 الشجاع ان الكمال في الشجاع في غير الكلام في صورة يومه ان ذلك
 الشجاع في مقصوده علمه لا انما ومن لعدم ما اعتداه بشجاعه
 غيره في صورها عن رتبة الكمال فكل اذا جعل المقوم بلام
 الحسن مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا نقا وبنها
 وبين ما تقدم في افان قصر الامان على زيد والشجاع عمرو
 وذلك لان اللام ان جعلت للوفاة المقام الخطا على استوائ
 ونشر اما قال لاه الحسن فاحسن كما مر لانه غير له قولنا كل
 امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقه ان لا يدخل كل الرجل وان
 جعلت على الحسن والحقه فهو نفيد ان زيدا وحسن الامير

في قوله مع واو ليكن مع المعالجين انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلد كذا يات بعم اسخريه من موقوفه زيد القابيد في كل قطر وقس على ما ذكرنا سابقا في تعريف والكتايب اعشار ثوبه الحسن قد نفيد قصه الحسن على شيء

وعندوا

وعندها ووطن الشجاع فيجوز ان في الخارج ضرورة ان المحمول
 متي بالموضوع في الوجود لظهور احتياج حمل احد المتعينين
 في الوجود الخارج على الآخر فيجب ان لا يصدق جنس على
 والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا من القصر فان قلت
 هذا جار بعينه في الخبر المنكر كوزيد انسان او قائم مثلا فانها متي
 في الوجود صلتهم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
 وفسان كما يصدق المحمول هناك من قوم من افراد الانسان
 او القائم ولا يلزم من انما في زيد مثلا انما في جميع افراد الغير
 المتقاهيه بخلاف الموقف في المتيهم هو الحسن نفسه فلا
 يصدق في وجهه على غير له مشاع فيبقى الفرد لا يكون كحق
 الجنس وهو نظر فاما اصل ان الموقف بلام الحسن ان جعل
 مبتدأ هو مقصور على الخبر سواء كان الخبر موقفا بلام الحسن او
 غيره نحو الكرم القوي او لا غيرها والامير الشجاع او الهال الحبان
 وساجير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير موقوف اصلا نحو التوكل
 على الله والتفويض الى اهل الله والكرم في العبد في الامان من
 قولين لان الحسن في يجمع واحدا يصدق علمه الخبر فلا
 يحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقيق واحد منه في الجملة
 بدون الحسن صلتهم ان يكون الكرم مقصورا على الانصاف
 يكون في العبد والامير ان يكون في العبد مقصورا على الانصاف
 بالكرم وعلى هذا التماس فليست له فان فيه وجه وهذا انما
 ان يوفق الحسن في الحمد لله نفيد قصر الحمد على الانصاف يكون
 لله على ما حذر ان جعل غير افعو مقصورا على المبتدأ كوزيد الامير
 وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الحسن في هذا الباب يحتمل

في قوله مع واو ليكن مع المعالجين انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلد كذا يات بعم اسخريه من موقوفه زيد القابيد في كل قطر وقس على ما ذكرنا سابقا في تعريف والكتايب اعشار ثوبه الحسن قد نفيد قصه الحسن على شيء

في قوله مع واو ليكن مع المعالجين انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلد كذا يات بعم اسخريه من موقوفه زيد القابيد في كل قطر وقس على ما ذكرنا سابقا في تعريف والكتايب اعشار ثوبه الحسن قد نفيد قصه الحسن على شيء

في الحروف

والعرف بلان الحسب ثم الحسب المقصود قد يكون مطلقا كما
في الالف المذمومة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بغير
او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك قولنا في الفقه حشوا
او مبالغة مبالغة الرجل الكريم وهو السابور رآها وهو الوجود
لا يفي احد لا جد وهو الواهب الف قنطار قال الالف
مفعول الواهب المبالغة المصطفاة اما في ما ذكرنا من افعال
هبة المائة من الابل حال كونها ماضيا او عشرا او اربعة الابل
حظا باني حال كانت في الاله مطلقا سواء كانت هبة الابل
او غيرها وليس هذا حاشا قولنا في المطلق باعتبار العهد
لان التمسك هنا الى حسن مخصوص من الالهة هو غير النوع
لا الى هبة مخصوصة من غير الشخص ومنها كنتم وكدها الشيخ
في الابل لا اعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك
الكامل في المحبوبة حتى انه لا يجتمع في الدنيا الامانة في حبك
في استلجام ولا ان اجدا لم يحب احدا مثل محبتك حتى ان سائر
المحبات في جنبها غير محبة كما قولنا انت المظالم في معنى الحب
اجدا كالمثل انظروا الذي اصابك حتى كان كل كلمة في جنبه عذرا
معناه ان المحبة في بطنها مقصودة عليك وليس لغيرك حظ في
محبة في فهو مثل زيد المطلق اي الذي كان منه الانطلاق المهور
الا ان مرنا نوعا من الحسبة لان المعنى ان المحبة في بطنها مقصودة
عليك ولم تعد الى محبة واحدة من محباتك ولا تصور هذا في زيد
المطلق اذ لا وجه للحسبة ولو قلت زيد المطلق في حاشا
اي الذي من شأنه ان يشغلك عداوتك غير من شأنه ان يشغلك
فلم في انت الحبيب وهو لم قد يفهم بلفظ قد اشار الى انه قد لا

في الحروف

نفيد

في الحروف فكثير للفائدة باحسان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكرنا انه يكون نقضا او مبالغة او الصبر الجميل هو الذي لا شك في
ان الحرف وخرج حرف المنة بانته انما في الجملة على اولي وبان
سوف الكلام للمنة يحصل الصبر له وبما جاز بان الصبر الجميل
اجل لا يدل على حصوله له وبانه في مواصل من المصادر المنصوبة
اي صبر صبرا جميلا وحمله على حرف المنة موافقا له دون حذف
الخبر وبان تمام الصبرية قد يتم جالته على حذف المنة وليس على
خصوص حذف الخبر اي اجل قريه لفظه ولا جالته في هذا انظر
لان وجود القوم شرط الحرف في الحروف اصلها والقيد في حذف القوم
منها سواء اذا اصاحا لانسان مذكور وكثيرا كما يقول الصبر غير
في صار هذا المقام مما فهم منه هذا المعنى بسهولة وانما نخرج
حرف المنة بقية من قرار فصر اجميلا بالنصب فان معناه صبر
صبرا جميلا وبان مواصل في المنة التعريف حمل الكلام على وجه حذف
المنة معروفة اولى وان كانت المنة موصوفة وبان المفهوم من
قولنا صبر جميل اجل انه اجل من صبر غير جميل وليس المعنى
على هذا بل على انه اجل من الجزية وبما الشكوى ومما يحتمل ان
قوله مع ولا يقولوا ملته اي لا يقولوا انها او في الوجود الاله ثلثة
او ثلثة الاله محمد والخير ثم الموصوف او المميز او لا يقولوا الله
والمسيح واقسم ملته ان تستوون في استحقاق العباد والذين كما
اذا ارد اليك اثنان بواحدة في صفة وتبين قيل ثم ثلثة في المنة
قال صاحب المصباح وقد يكون حذف المنة بناء على ان ذكرنا نخرج
الى ما ليس بمراد كقولك اريد عندك ام عمرو فقلت ام
عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن مواصل الى لا نقطع

في الحروف

هذا هو الوجه في قوله
 ان الله لا يهدي القوم
 الظالمين
 والوجه الثاني في قوله
 ان الله لا يهدي القوم
 الظالمين
 والوجه الثالث في قوله
 ان الله لا يهدي القوم
 الظالمين

وذلك لان اذا وليت ام والامر جملتان مستترتان في احد الخنتين
 اي المستد اليه او المستد نفرد على التقاء مفرد بعد ام فواقام
 زيد ام قائم عمرو وازيد قائم ام متوقفا على زيد عندك ام عندك
 او عندك عمرو فام متقطع لا متصل لانه لا يقدّر على الاثنان بالمفرد
 بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكثرة ما قبلها وما بعد ما سقيد
 كلام واحد من غير انقطاع فالعذر في اعدول الى الجملتين في
 قولنا مع القدرة على المفرد احراز عن الفعليتين المستترتين
 الفاعل هو ائت ام قدّر واقام زيد ام قدّر لان كل فعل له بدل من
 فاعل من متصلة وكوز مع عدم التماس بين من الفعلين ان يكون
 منقطع كوازيد قائم ام تكلم ولا بد للمعرف من قدّم كوقوف الكلام
 جوابا لسؤال محقق هو ولين سألهم من خلق السموات والارض
 لقولك الله ان خلقها الله في ريب المستدل ان هذا الكلام عند تقدير
 ثبوت ما فوض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وهو
 النجاة على ان المردف فعل والمذكّر فاعل لان السؤال عن الفاعل
 ولان القدرة فعلية فتقدير الفعل اولى وقسم نظر لانه ان اردت
 ان السؤال عن الفاعل ملاصلا حتى تمنعك بل لا مقل ولا زيد
 ان السؤال عن فعل الفعل ^{او ما سأل الله الفعل} وصدر عنه فتقديره كقولنا
 الله خلقها يوم من هذا المعنى وكذا القدرة انما يدرك على ان تقدير
 اولى من اسم الفاعل وهو جازم في قولنا الله خلقها فيجب ان
 السؤال جمل اسمية لا فعلية ومن ثم قل ملاولى انه مبتدأ والخبر
 جمل فعلية لطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا
 عن الفعل وتعدى المسئول عنه امم والحواش ان حمل الكلام
 على جمل اولى من جمل على جملتين لما فيه من الزمان ولما هو الواقع عند

الوجه الثاني

عبد

وانساعده لتجتمعة في نوع من انواع مختلف نوع الجنس فانه لا
 تكثر كثرة جنسها ولهذا جئنا بان دون اذا عينا قصد به النوع كقولنا
 وان نصبرهم جنسهم ولين اصا بك فضل من الله ومهناي من هو
 ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو نوع معين او نوع
 معين وامام نوع من انواع وقدر من افراد كما يدرك عليه
 التشكيك فلا ان القطع يحصل الجنس بوجوب القطع في حصول النوع
 ما او قدر ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالعرف من كوا اذا
 جائهم الجنس ونحو وان نصبرهم جنسهم غير واضح الا ان قصد به نوع
 مخصوص والمقصود قد قطع يكون تعريف الجنس تعريف الجنس
 رداعا صاحب المعناه حيث قد ان يكون تعريفه عند وزعم
 انه اقضى الحق البلاغ وكذا لانه ان اراد به العهد على حد صلب
 الجمود فغير صحيح اذ لم يقدم ذلك الجنس لا يفتقا ولا قدرا
 لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم في ان يكون القصد الى حقيقة
 معينة من الجنس والمقدر ان المراد الجنس المطلقة المقطوعة
 بها كثرة وقوع اتساعا وهذا الجنس فساد ما قبله ان اوقع الحق
 البلاغ كونه اذ لا على فضل الله وعنايته حيث جعل الجنس المهور
 انه جقها ان شكله وقوعها كش الوقوع قطعية الحصول
 جعل السمة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على
 مدحهم بآثار على ان الجنس المطلقة تدل على المهور الى حاضر
 في الزمن حتى كانا تشبه بعينهم لفرط اتساعها اليها كثرة دورها
 فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغ لما فيه من الاشارة الى هذا
 المعنى فهذا تعريف الجنس على مدحهم وهذا بطل ما ذكر
 التماسه العلما من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغ

اللام

او بعد ذلك

النصب بالنصب
 لولا العدم

اما مع ذلك فلو ان ادل ما سوتها علمهم لان الجسم ومضى الخصب والافكار
 قد صار لكثير دورها فيما بينهم منكم المعهود اليها في بعض
 العهد لانه كما ان مولانا الذين تدعون انهم اصحاب اختصاص
 هذه العظام من الحسنات لا يشكرون الله عليها ثم اقم الناس
 اعتقاد او اسوئهم معاملة ولا مانع ذلك في بعض الحسن اذ ليس
 دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير له قد سلم اول
 دون الثاني وله ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه قد عذر
 مولانا دون الثاني اما لفظا فانه اذا قصد بها العهد يكون واقعه
 موضوعا لخواص لفظي اذا وجار خلاف الحسن كانه لا يلزم وقوعها
 من حيث هو فلو قلنا اننا نقول انهم اذا دعوا استحقاقهم واهتمامهم
 الحسن الجسم فقد دل على فهم المعهود واولا وليا وكذا من ترك
 الشكر على الحسن تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وانما قد وقع
 حسن الجسم ليس الا وقوع افرادها باعتبار اما من حيث
 فممتنع فلو ادعى عليها يكون متمسكا لا بوجوبها واذا جعل الجسم
 في الواقعة الموصوفة لم يكن المراد مطلق الجسم كما هو المقدر
 وحيث يظهر فساد ما قيل انه اقصى لحق البلاغة كونه بعد عن
 مدانكاره اذ قلنا ان الامام كونه اشارة الى جاز معهود الاعلان
 انكاره والما حصل ان القول يكون المراد بالجسم الجسم المعهود
 بناء القول يكون المراد بها الجسم المطلقة وتلك الجواب بانه
 مع كونها معهودا انها عبارة عن حقيقة معينة من الجسم ومن
 الخصب والافكار ومع كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب
 والافكار من غير تعيين بعض فبهذا يظهر صحة ما ذكره كونه
 اقصى لحق البلاغة والسبب نادرا ما نسب اليها من حيث

من حيث هو فلو قلنا اننا نقول انهم اذا دعوا استحقاقهم واهتمامهم الحسن الجسم فقد دل على فهم المعهود واولا وليا وكذا من ترك الشكر على الحسن تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وانما قد وقع حسن الجسم ليس الا وقوع افرادها باعتبار اما من حيث فممتنع فلو ادعى عليها يكون متمسكا لا بوجوبها واذا جعل الجسم في الواقعة الموصوفة لم يكن المراد مطلق الجسم كما هو المقدر وحيث يظهر فساد ما قيل انه اقصى لحق البلاغة كونه بعد عن مدانكاره اذ قلنا ان الامام كونه اشارة الى جاز معهود الاعلان انكاره والما حصل ان القول يكون المراد بالجسم الجسم المعهود بناء القول يكون المراد بها الجسم المطلقة وتلك الجواب بانه مع كونها معهودا انها عبارة عن حقيقة معينة من الجسم ومن الخصب والافكار ومع كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والافكار من غير تعيين بعض فبهذا يظهر صحة ما ذكره كونه اقصى لحق البلاغة والسبب نادرا ما نسب اليها من حيث

حائب

حائب السبب بلغة المضارع مع ان له ان السبب نادرا الوقوع
 بالنسبة الى الجسم المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تعليلها
 فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السبب منكره قوله
 ما اذا حسن الانسان ضرر عانا ومعرفة قوله واذا حسن الشر
 فزور عار غيري فما وجهه قلت اما الاول فلم ينظر الى لفظ
 المستنقح عن معنى العلم والى تنكيره ضرر المفيد للتعليل والى
 المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحقي وارثا به الفصل الا
 فنتم بلغة اذ او الماضي على ان حساسين قد يسيرون من الضرر
 حقيقة ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مستم
 للانسان المعروض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على
 مدانسان اعرض وبان بجانبه فنتم بلغة اذ او الماضي على ان
 ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد
 يستعمل ان في مقام الجرم بوقوع الشرط ثانيا هلا الاضفاء المقام
 التماثل كما اذا قيل العبد عن سيدك مثل سورة الدار وسو
 علم انه فيها فيقول ان كان فيها اذ خيرك فتيا من فوقها من السيد
 وكما اذا استطاعت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل
 افعل كذا فتتبعها توتها وتضج او تنحى على هذا او لعدم جرم
 المحامي كقولك لمن كذا ان صدق فخذ ان فعل او نكره لم يكن
 لتبريل المحامي العالم بوقوع الشرط منزله الجاهل المحامي مقتض
 العلم بقولك لمن يورث اباه ان كان اياك فلا تورثه مع علمه بانه
 اباه كمن مقتض العلم ان لا يورثه او التورث ان لتعير المحامي
 على الشرط وتصوير ان المقام له شيئا له على ما تطلع الشرط عن
 اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه ان فرض الشرط كما تفرض

غير تعبير من حيث كذا

بالمحال لغرض يتعلق بفرضه كالتيكيت وهو الزام والمبالغة ونحو
 ذلك نحو اقتضت عليه الذكرا انهم لم يفترب عنكم القرآن وما
 فيه من براءات والتميز والوعود والوعيد صغيا اعراضا ولا اراض
 او معرضين ان كنتم فوقا مسرفين فمن قرار ان بالكسر فان
 الشرط وهو كونهم مسرفين ان مسرفين مقطوع به كمن جرح فلفظ
 ان قصد التوبيخ على ما يشراف وتصوير ان يشراف من العاقل
 في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على وجه الفرض والتقدير كما يقرب
 المحال لا لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان يشراف على الاشغ
 ان تصدر عن العاقل اصلا فهو غير له المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام
 لانها المستعمل في فرض المحال لا ينعى ان يكون كلمة كوكبا في قوله
 ولو سمعوا ما استجابوا لكم مع براء صنام دون ان لما مد من انه
 شرط فيها عدم الحزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع
 بلا وقوعه فلا يقال ان كان انسان كان كذا بل يقال لو كان لا يقال
 ان المحال في هذا المقام يترك منزله مالا قطع بعدمه على سبيل
 وارقاء العنان لقصد التبيكيت من هذا الوجه ان فيه كما ذكر صاحب
 الكشف في قوله تعالى فان احنوا عليكم ما احنتم به فقد اهدوا اليه
 من باب التبيكيت لان دين الحق واحد لا توجد له مثل فحق بكلمة
 الشك على سبيل الفرض والتقدير ان حصلوا ديننا آخر فساونا
 لديكم في الصيغ والبيد اذ فقد اهدوا واذ قوله ان كان هذا الحق
 من عندك فاطعنا علينا حجارا ان كان حقا فحقا قبيحا على ان كان
 والمداد في حقيقته وتعلق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
 بالحل تعلق بالمحال ومنه قوله تعالى ان كان للبرجن ولد قانا
 اول الجادين او تغليب غير المتصف به اس بالشرط على المتصف به

في قوله
 انهم لم يفترب
 عنكم القرآن

في قوله
 انهم لم يفترب
 عنكم القرآن

كما اذا كان النمام قطع الحصول بالنسبة الى بعض غير قطع الحصول
 بالنسبة الى آخرون صفوا للجمع ان يتم كان كذا تغليباً لمن لا يقطع
 بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعاً وقوله انهم
 في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المتأين من جهة ما ليس بممكن بل
 للتوحيح على ما يريى في تصوير ان يشراف مما لا ينعى ان يثبت
 لكم الا على سبيل الفرض لا لاشتمال المقام على ما نزل به وتعلقه على اصله
 وهو الايات الدالة على انه غير من عند الله وان يكون لتغليب
 غير المتأين من المحال ليس على المتأين منهم لانه كان قد عرف
 الحق وانما شكر عناد افعول الجميع كانه لا ارتباب لهم والاسكار
 المذكور اذ غنا لان عدم الشرط لا يكون مقطوعاً به فلا يصح
 استعماله ان لما قبله لا يقال انما هو وقوع الارتياب على اعتبار
 وهو محتمل الوجود والعدم لانه يقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث
 ما يريى في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان منها مع اذ وقد
 نقص المبرور والرجاء على ان لا لا تغلب كان الى مع الاستبعاد
 وذكر كثر من النجاة انه اذا اراد ابقاء مع الماض مع ان جعل الشرط
 لفظ كان نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان فيضه قد من
 قبله وذكر لقوة دلالة كان على الماض لانه لا يحد المطلق
 الذي هو موحده لولم يستفاد من الخبر فلا استفاد منه الا ان كان الماض
 ولذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وما ينسبك الشيطان فلا
 يتعد بعد الذكرا انه يجوز ان يرد وان كان الشيطان ينسبك قبل
 التوحيح فيجوز السمة المستهزئة لانه مما شكك العقول فلا يتعد بعد
 ان ذكرنا ان فيجوزها فلما اراد جعل الشرط ما ضيق قدر كان يستقيم
 الماض فان قلنا كان البعض مرتاباً واطعاً والبعض غير مرتاب

في قوله
 انهم لم يفترب
 عنكم القرآن

قطعاً جعل الجمع كأنه لا قطع بارتباطهم ولا بعدم ارتباطهم فليس هذا
مكتبة استعمالاً في هذا المقام وليس من التغليب في رواله
 مجيب عن هذا ادراك حال الأمان فقال تغليب على المتأخرين قطعاً غير
 المتأخرين قطعاً عن الذين لا قطع بارتباطهم من كونهم مترابطين
 ويكون معنى الكلام أو التغليب غير المنطوق به بانصافه بالشرط على
 المنطوق به كما أشرفنا إليه في المثال المذكور والنقل على وجه
منه تغليب الذكر على الانثى بان يجرى على الذكر ويدرأنا صحة
المعنى منهم على طريقه اجراءه على الذكر خاصة كقولهم وكانت
القائمتين عدت من انهما من انهما القائمتين حكم التغليب لان القوت
 مما توصف به الذكر ودرأنا في القاسم كانت من القائمتين
 وحمل ان لا يكون من التعيين بل لا تبدأ القامة ان كانت ناشئة من
 القوم القائمتين لانها من أعقاب هارون اخي موسى وملاو اعد الوجوه
 لان الغرض من جريها بانها صدقت في سماع ربهما وبكثرتهم وكانت من
 المتعبدات له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كقولهم
 بل انتم قوم يحبون بنا الخطايا والقاسم من القابلية لان الضمير
 عائد الى قوم ونظم نطق الغائب كقوله اسماء مطهر الكنية في المعنى
 عيان عن المحال من تغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
 ومنه ابوان ويوم كالعربين له بن بكر وعمر رضي الله عنهما والذين
 للسمسم والتمور الحسنين والجبن وما اشبه ذلك مما
 غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخران جعل من خد
 متفقاً له من اسم ثم يسمي ذلك اسماً وتحدد اليها جميعاً وينبع من تغلب
 الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكراً فانه تغلب على المؤنث
 كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوان وقمران من هذا القبيل لا من

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

فصل

قبل قوله وكانت من القائمتين او ليس تغليب احد على الآخر
 بان يجرى عليها الوصف المشترك بينهما على طريق اجراءه على الذكر
 خاصة بل بان يجعل احدهما متفقاً للآخر اسم ثم يسمي ذلك اسماً
 فان قلت لا يكتفي في المتعبدات في اللفظ بل لابد من الاتفاق
 في المعنى ولذا تأخر ذكر الذين بالسمسمين بذكر فلان يطلق قدراً الا ان
 اليهم من او الجيبين له على الجهر وجيبين قلت هو مختلف قال
 مدركه قال العيان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعبرون
 في الشمس والجمع من اتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن كما اذا
 وجميع ما بـ التغليب من المحال لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له
 الا ان ان القائمتين موضوع للذكر الموصوفين بهذا الوصف
 فالجمله على الذكر ودرأنا في الجمل على غير ما وضع له وقس على
 هذا جميع ما مثل السابقم ودرأنا ومنه تغلب الحسن على الحسن
 ما فراد على فرد من غير هذا الحسن معذور فيما سهر من ان يطلق
 اسم ذلك الحسن على الجمع كقولهم واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم فسيروا الا ابليس عدو ابليس من الملائكة كقوله جئنا
 وادخلناهم ومنه تغليب اكثر على اقل من حسن تان
 ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثير كقوله وكان له من جنك
يا شعيب والذين اخذوا معك من قريتنا او تعودت في ملتنا
 ادخل شعيب حكم التغليب في القود الى ملتهم مع انه لم يكن في
 ملتهم قط حتى تعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغلب
 المكلم على المخاطب كـ الغائب نحو وادع فاعلنا وانا وزيد
 ضربنا ومنه تغلب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فاعلنا
 وادع القوم فاعلم قال الله تعالى وما ربك بعاقل عما تعملون

ما كان من بعض الذين لا يربطون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

انما

فحينئذ نرى ان الخطا والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك
 عن المكلفين وغيرهم ولا يكون ان يعتبر خطا من سواه من
 غير اعتبار التعليق فتدبر ان كماله في كلام واحد انسان او
 اكثر من غير عطف في تشبيه او حى قافيه وقال يحيى فمن تعمل منهم
فان جهنم جزاؤكم ان جزاؤهم جزاؤكم وقال يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في
 لعلكم شامل للناس الذين يتوجه اليهم الخطا في الاول والذين من
 قبلكم الذين ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم
 بقوله اعبدوا واحيى فمن تعمل منهم بالماضي من اول المعنى لقولنا
 اعبدوا لعلكم تتقون ومن تغليب العقل على غيره بالخطا
اللفظ المختص بالعقل على الجميع كما تقول خلق الله الناس والملائكة
ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقل وقد كتم في لفظ واحد تغليب
الماضي على الغائب في العقل على غيره كقوله يحيى فمن
تعمل منهم انفسكم ازواجاً ومن نرا نعمان ازواجاً يذوقكم اي خلقكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكر وراوا انا انا وخلق للا نعمان ايضا من
انفسها ذكر وراوا انا انا يبتليكم ويكثر ايها الناس وولا نعمان في هذا
التدبير والجعل لما فيه من التمكين من التوالد والناس سلك فهو كالمسبح
والمحزون للتبلي التكثير بقوله يذوقكم خطا شامل للسان
المحالي الذين ولا نعمان المدكولة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخالف
على الغائب في الماضي وذكر الجميع اي الناس ولا نعمان بطريق
الخطا لان الانعام تجيب في تغليب العقل على غيره والا لما
صح خطا الجميع بلفظ كم المختص بالعقل في لفظ كم تغليبا ان
ولولا التعليق لكان الناس ان تقال نذروكم واياها كذاه الكس

قدم

والمنعاج وغيرهما ولما ان تقول جعل الخطا شاملا للا نعمان
تكلف لما جاء اليه ان الغرض الخطا والقدرة وسان الا لطاف
في حق الناس فان الخطا مختص بهم والمعن تكثر كم ايها الناس
هذا التدبير حيث قلنا كم من التوالد والناس وهي تكثر كم من
مصابيحكم فان يحتاجون اليه في تدبير المعاش وتدبير التوالد ولا نعمان
خلقها لكم فيها دقيق ومنافع ومنها ما كلون وجعلها ازواجاً تتبع
بفتا لكم وتدوم بذرا لكم ويج هذا ان تكون التدبير وجعل لكم من نرا نعمان
ازواجاً وهذا ان نسب بلفظ الخطا كما قد روى اي وجعل للا نعمان
من انفسها ازواجاً ومنه تغليب الموجود على ما لم توجد كما اذا
وجد بعض الشئ وبعضه مترقب للموجود فجعل الجميع كأنه وجد
تقوله يحيى والذين تؤمنون بما أنزل اليك والمراد المزكك وان
لم ينزل الا بعضهم ومنه تغليب ما وقع بوصف مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه تقوله يحيى وذكر اي قد تدبر ايها كم وذكر ايها كم لان
ان تدبر ايها كم ان لا يدين فجعل الجميع كالواقع ما لا يدين تغليبا
ولكونها تغليبا بقوله كان كل قد تم بشئ الحكم من اول الامر فعلما
فكون اليه النفسي استقرار لا يكون لما تدبر تغليبا بعد اي تدبر
ان واذا التعلق اكثر بموصول مضمون الجزا بغير تبع موصول تدبر
مضمون الشرط في تدبر استقرار متعلق بغير على معنى جعل موصول مضمون
الجزا مترقباً على موصول الشرط تدبر استقرار لا يكون ان سواء
متعلق ايها لان المتعلق انما موضوع في ان الكلم لا يدين استقرار
الامر ايها اذا طلب ان دخلت الدار فانت فحي فقد علق
الحجرتي على الدخول في الدار في النزول المستقبل كان كل من حلت
كل من ان واذا ايها الشرط والجزا بغير تبع استقرار ايها

ايها الناس
 والذين يؤمنون

ان شرط خطا ما لم يمتنع من حصوله في المستقبل
 وخصيته واما الخصالان في حصوله فمعلق على حصول الشرط في
 المستقبل وخصيته فمعلق على حصوله في المستقبل
 فاحصل في المستقبل وخصيته ان تقتضي ان الخصالان يكون
 طبيعيا نحو ان جاك زيد فاكبره ان يمتنع استقباله لانه في الجوار
 في المستقبل فيكون ان ترتب على امر بخلاف الشرط فانه في وقت
 الصدق في الاستقبال فلا يكون طبيعيا فانه في المستقبل
 لفظا الا انك تسمي طبيعيا بلفظ بالمعنى فادعنا عن في اللفظ حقيقة النظام
 من غير ان تفسر بها شيء في قوله لفظا اشار الى ان الجملتين وان
 جعلت كلتا مائا واحدا باسميه او فعله ماضوية فالمعنى على ما
 حتى ان قولنا ان كذا متع الآن وقد كذا متع احسن معناه ان تعذر
 بالامر امك اياي تدان فاعذر بالامر اياك احسن وقوله تدان وان
 كذا متع قد كذب رسل من قبلك معناه فلا تجزن واصبر فقد
 كذب رسل من قبلك وقوله الا تنفروه فقد نصره الله اذا امره
 الذين كفروا معناه ينفرون من نصره قبل ان يقرض على هذا
 فقد جازنا سبب المقام وتناول الخصال الطلعي بالخبر وشمه انه
 ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو ترتيب علمية بهذا
 ولكن قد شغل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
 لفظا كان نحو ان كنت في ربيع كما عرفت كذا اذا جازي بها مقام التاكيد
 وهو الحال المحذور الوصل والربط ولا يندك كذا في جزاء كوزيد
 وان كثر حاله في قوله وان اعطى جازها لئيم في غير ذلك فليقل
 كما في قول ابي العلاء في قوله ان فانيه بل سابق من الامر فليقل
 لبيان ان الباء في قوله ايضا وان ذهبت عما اجن فبذورها

قد اثبت وطأ نفوس رجال ليهود ان المعنى على المعنى دون
 الاستقبال وقد شغل اذ لا يمتنع قوله في حق اذ ابلغ بين
 التبدل بين حق اذ ايساوي من الصدق في حق اذ افعله نارا اول الامر
 كقوله في واذ القوا الذين آمنوا قالوا آمتنا كما بدار غير الحاصل
 في موضع الحاصل لقوة سبب التماثل في حصوله نحو ان شترنا
 كان كذا حال انعقاد اسبابه اشترأ او كون عطف على قوله سبب
 لا على ابدار غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعد با ولاها كلها
 لا بدار غير الحاصل في موضع الحاصل ان يكون ماضيا للواقع
 كالواقع في قوله ان كذا متع كذا متع من انه يعبر عن المستقبل
 بلفظ الماضي تبينها على محقق وقوعه او التناول او الطهار والعبه
 في وقوعه من وقوع الشرط نحو ان طهرت من العاقبة هذا
 يصلح مثلا للتناول والطهار والعبه ثم اشار الى بيان ان الطهار
 الدخيم يقتضي ابدار غير الحاصل في موضع الحاصل بقوله فان
 الطالب في اعطيت رعيته في حصوله احد كثر تصويره اياه
 ان تصور الطالب في كذا من قوله فوجها تحب في كذا من قوله ان
 الى ذلك الطالب في كذا من قوله فوجها تحب في كذا من قوله ان
 انما ان الطهار الدخيم في الوقوع ويزيد قوله في ولا تكرر هو اقتضاؤه على
 البقاء ان اردت ان يحسن في بلفظ الماضي دلالة على توفيق الدخيم
 في اراءه من التحسين فان قيل يطبق النهي عن تكراره بارادته
 التحسين في موضع جواز تكراره عند استيفائها احب به
 الا ان لا يتم ان التعليل بالشرط يقتضي اسفا المعلق عند اسفائه
 ولا سند له بان اسفا شرطه يوجب اسفا المشروط لا بغيره
 عما سوف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من انكر

على ان اشترط في انما الحاصل في وقوعه في انما الحاصل في وقوعه

فهو المرام م
 ان المطلوب

ان طعن احتشاعا عن الزنا واجاب بلفظ
 الماضي لا الطهار الدخيم والرضا من الصدق
 بارادة التحسين منهن م

الشرط اذا لم يعلم ان الشرط النجوى هو ما سوف عليه وجود
 الحق بل هو المذكور بعد ان واخواته فعلقا عليه حصوله
 جملة من حكمه بانه حصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلامها
 منتقل عن مضاف اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا
 من ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجوبه ان شرط وجوبه
 مع ان كونه حيوانا لا سوف على كونه انسانا ولا يتبع بالقياس
 بل هو خارجا عن الشرط لان الشرط النجوى في الغالب على روم والحق
 لا يتم الثاني انه خلاف ان التعلق بالشرط انما يقع اسفا
 الحكم عند اسفائه اذ لم يظهر للشرط فائدة اخرى وكذا ان يكون
 فائدة في الآية المباعدة التي هي عن مراكداه يعني انهم اذا ارادوا
 العفة فالمولى ايقن بارادتها او لان الآية تدل على من دون
 التحصن ويكره من الموالى على الذبا الناس ان لا يكرهوا مضافه
 يجوز مراكداه او الحلب مكرم الكف عن مراكداه وعند عدم ارادة
 التحصن يمنع جرمه مراكداه او طلب مراكداه ضرورة اسفائه مراكداه
 لا لانه انما يكون على فعل توريد الفاعل تقيضه عند عدم ارادته
 الاحتجاج عن الذبا لا ينفى الاكراه عليه الواج انما سلمنا
 مراكداه على اسفائه جرمه مراكداه بحسب النظام نظرا الى
 المحالفة لكن اجماع القاطع عارضة والنظام تدفع بالظلم
 قال السكاكي او التعريض بين ابدان غير الحاصل موقف
 الى اصل اما لما ذكره او التعريض بان نفس الفعل الى ابدان
 غيره كوقوله به ولقد اوجس ابيك والى الذين من قبلك لكن
 اشركت ليجب على مملوك في طاعة لسيده عليه وعدم اشراكه منطوقه
 به لكن حتى يلفظ الماض ابدان الاشرار في موضع الحاصل على سبيل

الفرض

الفرض والتقدير تعرضا عن صدور عنهم الاشرار بانهم قد خطت
 اعمالهم كما اذا شتمك اجد قفول والله لئن شتمني الاشرار لكانت
 ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصد عنه الاشرار
 ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما في هذا الكلام
 من الخفاء والضعف نسبة الى السكاكي والاشرف قد ذكر جميع ما
 تقدم ثم قال في نظره ان نظير لئن اشركت التعريض لانه
 استعمال الماض مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله به وما
 الى لا عبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل
 واليه ترجعون اذ لو لا التعريض لكان المناسب لسباق الآية
 ان يقال والله ارجو وجهه حسنة اي حسن هذا التعريض اسما
 المكرم المحال بين الذين علم اعداؤه الحق على وجه لا يندرك
 الوجه عضده وهو ان ذلك الوجه ترك النصرة بنفسه الى
 الباطل ويحسن عطف على لا يندرك ليس هذا من كلام السكاكي
 يعني وجهه يعني على قبوله اي قبول الحق لكونه من كون ذلك
 الوجه اذ كان المحال في الوجه حيث لا يندرك المستلزم الاما
 وتسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال الحق
 قد انصفك المستلزم اولان المستلزم قد انصف من انفسه حيث
 مرتبة عن مرتبة المخالفة في سمع انفسا مستلزم لا مستلزم
 المحم الى ملاذ عيان والسليم وهو من لطائف الاساليب وقد
 كثرة التنبيل وملاذ عيان المحاورات فان قلت قوله به تثقفوا
 ان ان يجدكم مشركوا ملة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء قاله
 العداوة ويشتطوا اليكم ايدهم والسنهم بالسواي بالقتل
 والضرب والسم ووجوه التفسير كون ان عتوا ان تروا عن سنم

كان

في قوله
 لئن اشركت
 التعريض
 لانه

في قوله
 لئن اشركت
 التعريض
 لانه

فيكونوا حائلهم ويرتفع العداوة والفتنة في ذلك موضع جزأ
 هذا الشرط تلك جعل متعلقا بغيره وقد عدل في التامه الى لفظ المانع
 فاني تكتفه في ذلك فصل في بيان اقسامها وهو المانع
 الكشف في تعريفه من الدلالة على انه وادوا قبل كل شيء كغيره
 واريد اذ لم يكن يمدون ان يلحق بهم خصائص الدنيا والدين
 واسبق المصائر عند علم ان يردوا المؤمنين تقار العظم بان
 الذين اعز عليهم من ارض اجمعهم لا يتم ببدلون الا به وادونه
 وثانها وهو المانع في المصاح ان لا يردوا وادونه ان يردوا
 كفار المصاح فيهم والظفر بهم لا يتم من الشبه ما يحتمل لردوم
 من اولين لها على كونهم اعداء وبسطهم الا يدك والالسن اليهم
 له بها واضحه اللوم بالنسبة اليها لان وادونه كغير المؤمنين
 ثابتة اليقين ولا اجب اليهم من كغيرهم لكونه اخص الاشياء بالمو
 وانفعها للمسلمين لا يجسامها من النجاسة وارتفاع المقابلة
 والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز
 انشاؤها بين المصاحفة بتدبيرها بينهم من القداة والمعارفة
 واما نشاوا علمه من قوله اذ امكنك فاعلموا ما استأودا
 كغيرهم بان يشتم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا مجتمعا لكن
 لا يخفى انه بعد وادونه فان قلنا ان اعطيت على صواب الشرط
 هو على وجهين احدهما ان تصور وجود كل من المذكورين بدون
 الآخر وفي وقوعه جزأ وان تاتى اعطيت واكسك والبيان
 سوف المعطوف على المعطوف عليه كوان رجع من ارجاء شاذة
 وخرجت وهذه المعنى على كلام من ان اذ رجع استأذنته اذا
 استأذنته خرجت كذا في الاية اعان فانه الآية ان كان

فيكونوا حائلهم ويرتفع العداوة والفتنة في ذلك موضع جزأ

الفصل

الفضايلة بكونه مجموع في الجمل التام لا زما وادوا لم يصح ما في
 المصاحف وان كان من الفضايلة لم يكن في تعبيره وادونه
 الكفر بالشرط فانه لانها جاصلة بغيره اياهم او لم يطفروا
 فالاولى ان يكون قوله وادوا عطفا على الجملة الشرطية لا على
 الجزأ وحده فان تعالجف الشرطية وغيرها كشرع الكلام
 الله تعالى وان يقاتلوكم يوتوكم الا ان ياتكم الا بغيره من عطفا
 تنصرون على مجموع الشرط والجزأ وقال تعالى وقالوا لولا انزل
 عليه ملك لو انزلنا مائلا لنقض سرا من عطفا الشرطية على ما لو
 قلنا الطامة اية من الفضايلة والمراد اظهار وادونه
 الكفر استيفاء مقصديا لها ولا شك انه موقوف على الطفر
 وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة جاصلة بغيره
 او لم يطفروا الا ان ان الآية تدل على جاحظ في اي نتيجة
 حين وجه كتابا الى فسر في مكة واخرهم باستعداد النسخ على
 لقتالهم فقبل طفر المشركين بهم يطفونهم كيارا حائلهم فلا عداوة
 ولا وادونه للبدن الى الكفر اما اذا طفر اياهم ووجدوهم
 موحدين في تحقيق العداوة وبسط سرايدي والالسن وادونه
 البدن الى الكفر لا ياتون هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب
 الى المشركين وعلموا من جاحظ الكفر والفتنة والمكفر
 في القصص ان الكتاب يصل اليهم وانه اخذ اصحاب النبي عليه
 عن الطريق ولو لا شرط ان تعلق حصول مقهور الخ آية
 يحصل مضمون الشرط في المانع مع القطع باسفا الشرط
 فيلزم اسفا الجزأ كما يقول لو حلت اكد فتك فعلقا بذكر اثم محي
 مع القطع باسفا فيلزم اسفا بذكر اثم واما بيان المانع

فيكونوا حائلهم ويرتفع العداوة والفتنة في ذلك موضع جزأ

الأعضاء

2. 15/12/1954

لحوار لن يكون اللازم اعمم

ولهذا من قبل قولنا لو جئته لا كفرنا لك
المعنى اني عدم ملاك ارام بسبب عدم المعنى ٣٢

في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

فقط قول الله تعالى لا اله الا الله
 وعلمنا ان الله تعالى لا يورد احد من الملائكة
 رعايا ولا يورث احد من الملائكة ان استغنى
 بغير شئ مما في يده من المنطق وتداول الحمار ولو طار
 جاز قبلها بطار وتكلم لم يطر ان عدم كبر ان تلك القدر
 بسبب ان لم يطرز وجاز قبلها فليسا مل واما ارباب المعتد
 فقد جعلوا التوراة ونحوها اداة للدلالة على انهم لا يرون الجن
 للشرط من غير قصد الى القطع باسماها ولهذا صرح عند
 من المتقدم نحو لو كانت الشمس كالاحمر فالتوراة موجودة
 بالشمس كالاحمر فهم يتعلمونها للدلالة على ان العلم باسما
 علمه العلم باسما لا وضرورة اسما المعلوم باسما اللازم من
 غير انشائي الى ان علمه اسما الجزء الخارج ما لا يهتم انما
 يتعلمونها في انشائي لا كالتسليم بالعلوم والتصدقات
 ولا يشك ان العلم باسما المعلوم لا موجب العلم باسما اللازم بل
 لا من بالعلم واذا تصفينا وجدنا استعاليها على قاع اللغة
 اكثر لكن قد نتعلم على قاعهم كما في قوله تعالى لو كان فيها الله
 لظهور ان الغرض من التصديق ما سفا تعدد الاله لا بيان
 اسما الفساد فعلم ان اعتبر اسما الشئ المحقق واشياء غير
 معلومة ما فيهم من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا
 وكم من عايب قولهم انما فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
 لزوم اسما الخلق لا انما انما قوله علم نعم العبد جهنم
 لو لم يخف الله لم يجهنم والا لزم نبوت عصيانه لان في اللغة
 انما في هذا فاسد لان الغرض من جهنم بجهنم العبد
 فلما قد نتعلم ان ولو للدلالة على ان الجن لا يرون الوجود

لست اعلم
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

فقط قول الله تعالى لا اله الا الله
 وعلمنا ان الله تعالى لا يورد احد من الملائكة
 رعايا ولا يورث احد من الملائكة ان استغنى
 بغير شئ مما في يده من المنطق وتداول الحمار ولو طار
 جاز قبلها بطار وتكلم لم يطر ان عدم كبر ان تلك القدر
 بسبب ان لم يطرز وجاز قبلها فليسا مل واما ارباب المعتد
 فقد جعلوا التوراة ونحوها اداة للدلالة على انهم لا يرون الجن
 للشرط من غير قصد الى القطع باسماها ولهذا صرح عند
 من المتقدم نحو لو كانت الشمس كالاحمر فالتوراة موجودة
 بالشمس كالاحمر فهم يتعلمونها للدلالة على ان العلم باسما
 علمه العلم باسما لا وضرورة اسما المعلوم باسما اللازم من
 غير انشائي الى ان علمه اسما الجزء الخارج ما لا يهتم انما
 يتعلمونها في انشائي لا كالتسليم بالعلوم والتصدقات
 ولا يشك ان العلم باسما المعلوم لا موجب العلم باسما اللازم بل
 لا من بالعلم واذا تصفينا وجدنا استعاليها على قاع اللغة
 اكثر لكن قد نتعلم على قاعهم كما في قوله تعالى لو كان فيها الله
 لظهور ان الغرض من التصديق ما سفا تعدد الاله لا بيان
 اسما الفساد فعلم ان اعتبر اسما الشئ المحقق واشياء غير
 معلومة ما فيهم من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا
 وكم من عايب قولهم انما فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
 لزوم اسما الخلق لا انما انما قوله علم نعم العبد جهنم
 لو لم يخف الله لم يجهنم والا لزم نبوت عصيانه لان في اللغة
 انما في هذا فاسد لان الغرض من جهنم بجهنم العبد
 فلما قد نتعلم ان ولو للدلالة على ان الجن لا يرون الوجود

محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

تأخر لئلا يقع على الذات في الصفه متعينه للخبرية فقد جاز
 تأخرت لئلا يقع على احد نسيج لانه ليس المبتدأ المبتدأ لكونه
 منطوقا به او لا بل لكونه عند الله ومثبتا له المفعول وليس
 الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه عندا ومثبتا له المفعول
 والذات في المنسوب اليها والصفه في المنسوب اليها فلو قلنا
 زيد المنطلق او المنطلق زيد لكون زيد مبتدأ و المنطلق خبر او زيدا
 هذا القول بان المفعول الشخصي الذي له الصفه صا حيب باسم
 فالصفه قد جعلت في الذات عند الله والاسم مظهر
 والاعلى احد نسيج وعندا وقد سبق الى الوجود ان ما وليك
 زيد ايضا حيب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا شرط في
 الخبر لكونه مشتقا وهو الصحيح من هذا مذهب العرب في جوابه
 ان الاجتناب في الله انما هو من جهة ان السامع قد عجز في ذلك الشخص
 بعينه وانما الجمهور عند من ان تصا فيه يكونه صا حيب اسم زيد وسبق
 هذا الكلام انما هو لان هذا المفعول واما عند المنطقين فهذا
 التاويل واجبة قطعاً لان الجذبة الحقيقة لا يكون محمولا اليه فلا
 بد من تاويله مع كماله وان كان في الواقع منجمه في شخص واما
 كونه جملة قد توهم كثر من النجاة ان الجمله الواقعة خبر مبتدأ
 لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب
 ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشائية ثابته نعم
 فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند
 الى المبتدأ اما يحتمل الصدق والكذب في الغلط من اشتراك
 اللفظ وهو يثبت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والصفه لا مطلق
 خبر المبتدأ لان ما اسناد عند من اعم من الاجبار في مبدأ انشائية

في جوابه
 هذا القول بان المفعول الشخصي الذي له الصفه صا حيب باسم

اي المبتدأ

في المثال
 في المثال

الامور ان الطرف في موزيد عندك وهو زيد عندك وليست
 عندك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب في ثابته للمبتدأ
 وقد اقول به بل انتم لا تقولون بكم وقولهم اما زيد ما خبره وزيد كانه
 الاسد ونحوه في الجواب زيد على احد القولين ولا يخفى ان زيد
 انقول جميع ذلك نعتين فلهذا في اول كونه سبباً كالمبر
 من ان افراده تكون غير سبب مع عدم اقامه نعتي الحكم والخبر
 السبب غير له الوصف لانه يكون محال ما هو من سبب الوصف
 الا انه لا يكون الا حله وقوله هذا سبب من ذلك ان متعلق
 به مرتبط لان السبب في ماصلا هو الجمل في ماصلا هو المبتدأ
 في سبب النعت على ما ذكره صاحب المفاتيح وهو ان المبتدأ
 لكونه مبتدأ يستدعي ان يند اليه في فاذا اجاب بعد ما يصلح
 ان يند اليه ذلك المبتدأ خبره المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا
 عن الضمير او متضمنا له فينقل عنها حكمه اذ كان متضمنا للضمير
 المقتد به بان لا يكون في الجمل عن الضمير كما هو صريح ذلك في
 الضمير الى المبتدأ ثانياً فلهذا في الحكم في هذا تحت النعت
 بما يكون عند الضمير المبتدأ او يخرج عنه موزيد صريحه وبلغ
 ان يجعل سبباً كالمبتدأ في ان واما على ما ذكره الشيخ
 في ذلك من ان ماصلا هو المبتدأ لان في موصوف عن العوازل
 الا المبتدأ قد نوه اسناد اليه فاذا طلت زيد فقد اشعرت
 قلبه الشك ما نك تزد الاخبار عنه فلهذا توهمه له وقد عزم
 للاعلام به فاذا طلت قام دخله قلبه وقول المانوسين
 وهذا اسد للنسب واصح عن الشبهة والشك والحكم ليس
 ما اعلام بالشيء بعينه فلهذا في اعلام به بعد التبيين عليهم والعدا

في المثال
 في المثال

في المثال

في المثال

في المثال

في المثال

فلو كان ذلك محققا بحجج ما كثر من اعلامه في الشئ والاحكام قد ظل
 مع كونه من ضروريه ودرجته في الشئ والاحكام قد ظل
 انه لم يتصور له الجمله الواقعة خبرا عن ضمير القائل كقولهم امره وتوكله
 واجدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتصور له صور التخصيص مثل
 انما سمعته في حاجتك ورجله حالي وحاشيتم ذلك على قصد به
 التخصيص فان المسند منها جملته فكلما طرأ مورد اخر
 التقوى ضروري كقول الامام فكلما قال للفقير سواء كان
 على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوى يشمل التخصيص من
 حيث انه تقوى في عيان المقتضى اشعاره بذلك حيث قد
 يجوز ان يعرف ان عدم اعتبار التقوى وانما خير لا يفيد الا
 التقوى واعتبار ما يفيد التخصيص ولم يبق الا ان المسند الى التخصيص
 كلف الا وقد ذكر في كتابنا ان ليس التخصيص الا تأكيد على
 تأكيد هذا الخبر فسادا ما ذكره العلامة في شرحه من انه لا يخفى
 انه نفس التخصيص فقط دون التقوى لانه لا بد من التخصيص من
 تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى
 التأكيد والبيان ثم العجب انه قد روي بان المسند لا يكتفي به الا للفقير
 او لكونه حقيقيا مع ترحيحه بان المسند هو انما سمعته في حاجتك
 عند قصد التخصيص جملته واسمها وفعلها وشروطها لما ثبت
 وطرفها لا اختصار الفعلية او هي ان الطرفية مقدرة بالفعل
 على سبيل ان لا يصلح في التعلق مع الفعل واسمها على انما جعل
 بمشابهته فالاولى عند الاجتماع ان يرجع الى مصادره ولا يوردت
 تعلقها بالفعل فكلما هو الذي في الدار اخبرك فعند التورج الى علم
 اولى وقيل المسند اسم فاعل لان الاصل الخبر ان يكون متعلقا

ان لا يفيد المعنى

في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى

في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى

في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى
 انما هو في قوله ان لا يفيد المعنى

في قوله ان لا يفيد المعنى

في حوز الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير جليل
 وقد اقله لكم فيكم في دين مضاه فيكم مقصور على الانصاف
 بكم لا يتصف بكم ودين مقصور على الانصاف بكم لا يتصف بكم
 فهو من قصر الموصوف على الصيغ دون العكس كما ترونكم البعض
 ونظروا لك في ذلك صايب المعاني في قوله ان جسامهم الا
 على ان ان معناه جسامهم مقصور على الانصاف بكم لا
 تتجاوز الى الانصاف بكم وليس القصر حقيقة بل هو
 من كون ديني مقصورا على الانصاف بكم لا يتجاوز الى غير
 اصلا وقد اقله لكم فيكم ولا فيها غور في هذا الخبر فساد ما
 ذكره العلامة في شرح المعاني من ان الاختصاص منها
 ليس معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودين لا يتجاوز الى غيركم
 بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بدينكم لا دينكم
 كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود له ان
 غيره لا يكون قائما فليست كل ما في هذا الكلام من الخط والوجه
 عن القانون ولهذا اني والان التقديم نقد التخصيص على ما ذكرنا
 لم يقدم الطرف الذي هو المسند على المسند اليه لا ريب فيه
 ولم نقل لا قدم رتب قبل التقديم عليه ثبوت الريب في ما يد
 كتب الله تعالى حسبه لاله الخ لا ببناء على اختصاص علم
 الرب بالقول وانما قال بسم الله الرحمن الرحيم دون سائر الكتب
 وسائر الكلام لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقة بل الغالب
 ان يكون غير حقيقة والمختص به مقابل المقدار هو ما في كتب الصيغ
 كما ان المختص به مقابل هو المختص به في الدنيا لا سائر الدارين
 وغيرها او التخصيص عطف على تخصيصه من تقدم المسند

علم

تقديم

من

من اول ما مر على انه ان المسند خبر لا نعت اذا نعت له
 تقدم على المنعوت وانما قال من اول ما مر لانه ربما يعلم
 انه خبر لا نعت بالتمام في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام
 خبر المسند كقوله ان قول جليل في مدح النبي عليه السلام يعلم
 لا اختصه بكمبارها ومقتضى الصغرى اجل من الدهر فانه
 لو اخذ الطرف اعني له على المسند اعني بكم لتوهم انه نعت
 له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المسند بكن
 غير مختصه بكونه الدار رجل له خبر المسند بتقديم الحكم
 عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالمعروف فانه يقع بكن بتقديم
 الحكم عليه فوفاهم رجل وشرط ان يكون الخبر طرفا فلا يصح
 قائم رجل لان الالتباس باق كقوله ان يكون قائم مسند او رجل
 بدلا من خلاف الطرف فانه يتعذر كونه خبرا ولا يتم التسوية
 في الطرف ما لم يتسوية غيرهما واما اذا كانت بكن مختصة
 فلا يجب التقديم كقوله بواحد قسمي عند واورد على نحو الدار
 رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم
 على غير التخصيص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بوجوه تقدم
 الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس مختصا فالحق في هذا
 المقام ما ذكره ابن الدقمان وسوان جواز تكملة المسند امين
 على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاجب عن ان
 تكون نسبت نحو رجل على الباب وعلامة على السطح وكوكب
 (نقص السجدة او التفاؤل نحو سجدة بقدر وجهه الايام
 او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله ان قول محمد بن وهيب
 في المختص بالله ثلثه هذا هو المسند المقدم والمسند اليه

وانما قالوا ان المسند المقدم على المسند اليه
 بان يكون المسند المقدم على المسند اليه
 ذكر المسند اليه فكونه في المسند المقدم
 القول لان الحاصل هو ان المسند المقدم
 المنصاق بلا تعقيب ٢٢

والفاسد الايام سبوت ٢

بان يكون المسند المقدم على المسند اليه
 ذكر المسند اليه فكونه في المسند المقدم
 القول لان الحاصل هو ان المسند المقدم
 المنصاق بلا تعقيب ٢٢

ان

الضم والى
فلا ناقص

الى ضمير المبتدأ المتقدم على اسناده الى المبتدأ بوساطة عود
 الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في تحقيق
 الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير
 اعتبار توسط الضمير فقدم على اسناده الى المبتدأ بطريق
 الالتزام وتوسط الضمير فالمدعى ان احدهما من لازم اما
 استلزام كلامهم التناقض واما اقتضائهم القول بالاسناد
 الثلاثي لان قوله صرفه وكذا الضمير الى المبتدأ ثانياً ان كان
 عنان عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تباين لان جعل
 فيما سبق اولاً ومنه ثانياً وان كان عينه كان مع الاسنادين
 الآخرين ثلثاً وعن الثاني بانه لما كان اول الاسنادين هذه
 الاحتمال اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمند
 اليه بهذا الاسناد فقدم على الفعل كما يستلزم هذه الاحتمال خارج
 بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المبتدأ
 في الدرجة الاولى قسم هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن
 يقع منه اعتراض صعب لا وفخ لم يبين ان قوله في الفعل
 قسم اسناد الى ما بعده من الضمير اسناد الى آخره لا يصح
 تعليلاً للاجتهاد عن الاحتمال المذكور بقوله في الدرجة الاولى
 لانه انما يدرك على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب
 اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا
 المقام اصلاً واما الصالح لذكر ما اورد في بحث التقوى
 فانه الذي يدعى ان اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة
 الاولى هذا خلاصة ما اورد بعض مشايخنا في شرح
 المفاتيح وصريحه بان نحو انما عرف في استعرفت وزيد

عرف

عرف بقدر الشبهة دون التجرد والحدوث ثم انه تصدى
 للمناظرية بعض الفاضل وكذا في كلامه فليد الى قوله
 وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقضي الفاعل وهو
 على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى الى اسناده
 في الاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني اسناد
 في الدرجة الثانية اسناده بوساطة ضمير كما اسناد الى المبتدأ
 توسط الضمير وقسم يقضي المبتدأ بقوله صرفه المبتدأ
 الى نفس محمول على القسم الثاني وقوله صرفه وكذا الضمير الى
 المبتدأ ثانياً محمول على الفرع الثاني من القسم الاول اعني اسناد
 في الدرجة الثانية مما يقضي الفاعل ولا تناقض في هذا
 كلامهم بعد التفتيح والتطهير ولا يخفى ان قسم القول بالتحقق
 ثلثه اسناد وان ان اراد بالاسناد الذي يقضي المبتدأ
 اسناد محمول الفعل الى المبتدأ هو عينه ما ذكره الشارح
 وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانها مقابلة لاسناد
 الفعل بوساطة الضمير فلا بد من بيان كيفية تقدمه على
 لاسناد بوساطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان
 حصصاً لضمير ومصرفه وكذا الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه منشار
 الاشكال وقد اتمم المقصود ببيان نفي القسم
 والاقتضاء ونفس الدرجة الاولى بما لا يفتقر الى اساطة ومن
 العجائب لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم ينته لما فيه
 من الغلط ولم يتعرض للتحقيق في خصوص السكاك من هذا
 المثال ولم يدع ولا طيف خيال ثم بالغ في التشبيح على
 الشارح تلاقياً لما كان عند المناظر وتشتتاً عما جرح عليه
 انه تدارك

واما قول كلام الشارح في وجوب الاول ان لفظ المنها
 صحيح ان كون المبتدأ معلوم فاعلم في كونه انطلق او يطلق
 انما هو لا فاه التحد دون الثبوت وان كونه معلوم في
 التحد وان كونه في الدار كمثل الشوت والتحد بحسب
 حاصل او حصل فاقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت
 بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية واقول بان فائدة
 التحد والثبوت باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانها
 الثاني ان قول صاحب المفصاح وقوله في الدرجة الاولى
 الخ كلام عام في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى
 انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدأ كما زعم القائل
 ان جملة قوله في بحث الثبوت مرفوعة الى نفسه على اسناد
 مجرور الفعل الى المبتدأ بعيدة نالنا في ان المبتدأ مكتوبة
 استدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضاعفه انما هو
 الخبر له غير وجوبه في كونه زائد في ان الفعل منبسط الى المبتدأ
 فباعتبار انه منبسط الى الضمير الذي هو عبارة عنه وانما
 كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصلة فعل الدرجة انه
 ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس
 في نحو انما عرفت الاسناد واحد هو نسبة العرفان
 الى المتكلم بالسوت ولف اراد به التوضيح الذي به جعل
 اهل العربية اجد اللفظ منبسطا اليه وداخرا في نظام
 ان يرد اسناد الى الضمير العايد الى شيء له يفيض من اسناد
 الى ذلك الشيء اصطلاحا كما لمجوز في قولنا دخلت على زيد فقام
 وان الاسناد عند لم ليس الا من المبتدأ والخبر ولو بعد

مع

ذكر المبتدأ

العوامل

العوامل او بين العاقل وما علم فلا بد منها من زياد اعتبار
 الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطه الضمير اسناد
 الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المنفرد
 على حقيقة وجعل اسناد مجرور الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما
 فيه من الاستبعاد والاستبعاد وان اراد غير فلا وجه
 للاقتصار على الثلاثة اذا الاسناد في اربعة الاول اسناد
 مجرور الفعل الى المبتدأ الثاني اسناد الى الضمير الثالث
 اسناد بواسطه الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة
 التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلج
 اليه ضرورة فان قلت قد ظهر من ذلك ان ليس مراد
 السكا بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرور الفعل الى
 المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخفى عن اعترافه بذلك وكلام
 المعارض غير واثم المقصود بما رأيت في تصحيح كلام صاحب
 المفصاح وفي تحقيق اجتهاد عن كونه انما هو مع التفرج
 بانه منبسط للتحد دون الشوت قلت اما الاول فوجهه
 ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد
 بالذات فعائد لا اعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر
 من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر
 من حيث انه عبارة عن شيء آخر فلا اسناد الى الضمير العايد
 الى ذلك اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى او لا نقاش في
 في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار
 لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا
 فود خلت على زيد فقام ان قام منبسط الى زيد باعتبار

حاشا لانه اعاد على اوله اسناد
 الفعل الى الضمير المطا لانه اسناد
 الى المبتدأ

ورد مع السامع
 اروم يجمع كلام صاحب المفصاح

هذا هو السند الاول

امتناع الى ضمير وكلامه منها صريح في تقدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في حيث السقوط لا يدل الا على تأخير الاعتبار
الثاني عن السند الجبر الذي هو الجمله الى المبتدأ لانه الذي هو
سند جميع المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ
الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني خاضعا عن هذا الاستناد
لان هذا الاستناد مما ينضم اليه الاستناد وبعده تحقيق الخبر
لا يوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد
اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عابدا الى المبتدأ ولا يخفى ان
سكون الخبر متضمنا لضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن انه
قوله الاعتبار الثاني ان كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير
الى المبتدأ ثانيا بعد معرف المبتدأ الجبر الى نفسه ان كان الجبر
متضمنا للضمير اي سند السند لزم اسناد الفعل الى المبتدأ
مؤثرا ثانيا بعد الاعتبار والمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه
ثانيا مع الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمقدم
عليه وعلى اسناد الجمله هو الاعتبار الاول منه ووجه الاستلزام
كلامه التام فصح ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه المتبع
المستبعد كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا
كان المراد بالجمله افعال التجرد دون الشبوح كعمل السند
الواقعة في تلك الجمله فعلا وتقدم ذلك الفعل اليه عما
يسند اليه في الدرجة الاولى في فاعله سواء وجد منها
استناد آخر كما في زيد عرف في قام ابو زيد على ان زيد مبتدأ
وقام ابو زيد خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجمع
هذه الصور بفعل التجرد والجود ولا بد فيها من تقدم الفعل

الصور

ع

على ما سند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى
عن تحويره عن كون يقع عن اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة
استناد الى ما هو عيان عنه فانه في الدرجة الثانية هو الاستناد
في اقل التي تقدم الفعل على هذا السند السند وهذا معنى
الاحترار عن تحويره عن وانا عرفت انك عرفت الاما
ذلك الشارح من انه احترز عنه لانه لا يسند التجرد لما حبت
تقدمه كثر ما ذكره هذا الباب في باب السند الذي قبله
يعني باب السند اليه غير مختص بها كالذكر والخروج وغيرهما من
التعريف في السند والتقدم والتأخر والاطراف والتقييد وغير
ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك في بابين
لا يخفى عليه اعتبار غيرهما من المفاهيم والمحتاج بها
والمضاف اليه وانما قال كثر ما ذكره لان بعضها مختص بالبيانين
بما يحكم كضمير الفصل فانه مختص ببيان السند اليه والسند وكون
السند فعلا فانه مختص بالسند لان كل فعل مسند انما ظا
يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية
واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يخفى في غير البيانين
كالتعريف في الحال والتعريف والتقدم والمصافى اليه فليس
بشيء لان قولنا جميع ما ذكره في البيانين غير مختص بهما لا يشق
جوابا في شيء من المذكورات في كل ما يغاير البيانين فضلا عن
جوابا في كل منها فانه لا يكتفي بعدم الاختصاص بالبيانين ثبوته
في واحد مما يغايرهما اليه الدال على احوال متعلقا بالفعل
قد سبق لانه اجمالية الى ان متعلقا بالفعل قد سبق فيها
كثير من الاحوال المذكورة في البيانين لكنه اراد ان يشير الى

البيان

بما يحكم

في ذلك

البيان

يعني على اسناد الفعل بوسط الضمير الى المبتدأ
فانه في الدرجة الثانية
بل يجوز ان تقدم عليه كما في قام ابو زيد
وحول الاستلزام كما في زيد عرف مع
حصول التجرد في الصورتين بخلاف
المسند في الدرجة الاولى فانه لا بد من
تقدم الفعل الى ما ذكرنا اشار بقوله
الله و

في ذلك

البيان

انما اجمالية
في ذلك
في التبيين ان يقع
في التبيين ان يقع
في التبيين ان يقع

في الكلام ١٢٦٨

نفسه بعض منها به خصوصها بنوع غموض وفريد رقة
 موضع هذا الباب والاداء بالاجوال بعضها كهدف المفعول
 وتقدم على الفعل وتقدم بعض المعولات على بعض ثم
تبدأ بهذا مقدمه فقال الفعل مع المفعول كالفاعل مع الفاعل
 ان الغرض من ذكره ان يذكر كل من الفاعل والمفعول
 مع الفعل لا من ذكر الفعل مع كل منها يعرف بالتأمل افادة
 تليق به ان تليق الفعل بكل منها لكنها تفرق ان بان تليق
 بالفاعل من جهة وقوعه منه وتليق بالمفعول من جهة وقوعه
 عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول لا هذا
 تعهد لخدمته وان كان سائر المعاني على جميع المتعلقات كذلك
 فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تليق بها من حيث
 مختلفة كالوقوع فيه وله ومع وغير ذلك لا افادة وقوعه
 مطلقا ان ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
 وثبوتها نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع
 اولو كان الغرض كذلك كان ذكر الفاعل والمفعول مع بعضا
 بل العبارة ان يقال وقع الفرس او وجد او ثبت او نحو ذلك
 من الالفاظ الدالة على وجود الفعل الا ان كان المراد ان
 تليق به من وقع منه فقط تترك المفعول لم يذكر معه واذا
 اريد تليق به من وقع عليه فقط تترك الفاعل ونحو الفعل
 للمفعول لا سند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه ان مع الفعل
 المتعلق المستند اليه فاعلم فالغرض ان كان اثباته ان اثبات
 ذلك الفعل لفاعله او بغيره عنه ان يقع الفعل عن فاعله مطلقا
 ان من غير اعتبار عموم الفعل بان يرد جميع افراد

او ذكر الفعل مع كل منهما

او خصوص بان يرد بعضها ومن غير اعتبار بعلقه من وقع
 عليه فضلا عن عموم وخصوصه نزل الفعل المتعلق به
 منزله اللازم ولم تقلد له مفعول لان المقدار بواسطه دلاله الترتيب
 كما لا يكتفى ان السامع يتوهم منها ان الغرض للاخبار بوقوع
 الفعل من الفاعل ما اعتبار بعلقه من وقع عليه فيستغنى
 عن المصطلح الا ان اذكر اذا قلت يتوهم ان الثاني ان الغرض
 بيان جنس ما ناوله الا عطا لبيان حال كونه مفعوليا وتكون
 سلا ما مع من اثبت له اعطاء غير الثاني لا مع من يقع ان
 يوجد منه اعطاء وهو ان هذا القسم الذي نزل منزله اللازم
 ضريان لانه اما ان يجعل للفعل حال كونه مطلقا ان من غير اعتبار
 عموم او خصوص فم ومن غير اعتبار بعلقه بالمفعول كانه
 عنه ان عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص
 الذي علمه فترسم اولاه جعل كذلك الثاني كقوله مع حال مستوف
 الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم
 وحقيقه عنهم من غير عموم في افراد ولا خصوص ومن غير
 اعتبار بعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوفى من
 وجوده حقيقة العلم ومن لا يوجد مع هذا لم يجعل مطلق
 العلم كانه عن العلم بمعلوم مخصوص بل عليه التفرقة
 وانما قد علم كانه باعبار كثره وقوعه اشد اثباتا بحال
 ذكر السكاك في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان
 المقام خطابيا لا استدل بالثبات كقوله علم المؤمن غير كتم
 والمتأخر حيث لم يتم حكم الموقوف باللام مفردا كان اوجها
 على الاستغراق بعلته لهما ان قصد الفرد دون آخر

منهم

فلم

في غير باب السراي غير متين لم يحاط
 في البحث والفتى الرجل الخباز الجوزي ٢٢٣ ص ٢٢٤
 فرد ٢٢٤

في غير باب السراي غير متين لم يحاط
 في البحث والفتى الرجل الخباز الجوزي ٢٢٣ ص ٢٢٤
 فرد ٢٢٤

مع تحقق الجسم من حيث هو لا احد المتساويين على الآخر ثم
 وكذا بحيث ينفصل الفعل انه قد يكون للفعل نفس
 الفعل فنزله المتعدد منزله اللازم وهاجا نحو فلان
 يعطى الى معنى الفعل الا يعطى ويوجد هذه الجسم ارباها ما لا ينفك
 بالطريق المذكورة فان اللام الاستغراق فعمل المصنف
 قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام
 خطابا فعمل الموصوف باللام على الاستغراق والعلم اشار بقوله
 ثم ان بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل ونزله منزله اللازم
 من غير اعتبار كفايه اذا كان المقام خطابا لكنه في غير
 الظن لا استدل لا يتا طلب منه اليقين اليها في افاد
 انه المقام الخطابى او الفعل المذكور كذا لكون الغرض
 ثبوته لفا علم او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل
 وفقا للتعميم اللازم من حيله على فرد دون آخر فخصم ان
 معنى نوعي في الفعل الاعطاء وتوجد هذه الجسم فمصدر هذا
 الفعل معرف باللام الجسم في اللفظ في المقام الخطابى
 على استغراق الاعطاء است وسموها اجرائيا عن توحيد احد
 المتساويين لا يقال ان افان العموم في افراد الفعل ثنائى
 كون الغرض ثبوته لفا علم او نفيه عنه مطلقا لان معنى ذلك
 ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا يعلقه من
 وقع عليه فكيف يمتنع ان لا يقال لان سلم المناقاة اذ لا
 يلزم من عدم كون الشئ معتبرا في الغرض المقصود عدم
 كونه مقادا من الكلام وانما المناقاة للتعميم بعد اعتبار عدم
 العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في

في قوله لا يقال لان سلم المناقاة اذ لا يلزم من عدم كون الشئ معتبرا في الغرض المقصود عدم كونه مقادا من الكلام وانما المناقاة للتعميم بعد اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في

شرح

شرح المناقاة ان حوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره آخر
 بحيث لا يستغراق من ان هو قائم الجوار ففعل الانحصار في اللفظ
 بنزله هو غير جائز منزله العدم لان معنى قولنا فلان يعطى هو
 لا غير بوجه ففعل الاعطاء لا غير بها وهذا التعميم في اللفظ فيها
 غير ان لا يعارك من الجسم من محال في هذه تلك ولا عقل في
 جعل على التعميم افاد انه يوجد لكل اعطاء فافهم ان لا يكون غير موجودا
 للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء لا يتبع هذه العيان والظاهر
 ما ذكره المصنف في تحقيق ما ذكرنا فليعلم ان هذا المقام
 مما وقع فيه بعضهم خطا عظيم والاول وهو ان جعل الفعل مطلقا
 كفايه عن مطلقا مفعول مخصوص كقول الجحيم في المعية تالله
 في غير ضابط المستعين بالله فيجوز حستان ويحيط عداه كذا في قوله
 ويسمع واعلم ان ان يكون في وروى في وسمع خبرك بالبرحاسين
 وبالسبع اجاب ان الكلام على الاستغراق الاجابة في قوله
 فلا يجد انصت عطف على المضارع المنصوب في قوله ان هذا يجد
 اعداؤه وحستان الذين يمتنعون الاجابة الى اخبار عنه الاجابة
 سبيلا فالجاء ان نزل في وسمع منزله اللازم كفايه في
 الدوام والسماع المعلقين مفعول مخصوص هو حستان واذبان
 بادعاء الملازم من مطلق الدوام وروى انان وحياسين وكذا
 من مطلق السماع وسماع اخبار دلالة على ان انان واخبار
 ينفك عن الكثير والاستهارة الى حيث يمتنع خفاؤها فيسموها
 كل راسي وسموها كل وارجع الى اللفظ الدائم الا انان ولا يسمع
 الواعى الا اخبار فذكر الملازم وارجع الى اللازم على ما هو طريق
 الكتاب ولا يخفى انه نفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول انفس

الاستغراق

ان يصدر من الدوام والسماع من غير
 على مفعول مخصوص ثم جعلها

لما في المتعلق عن كون والايضا عنه من الابدان فان مضاعف كلف
 فيها ان تكلف بعضه وسيمحى حتى يعلم انه المنقذ بالفضائل
 والارواح وان لم تكن الوضو عند عدم وكذا المفعول مع الفعل المتعلق
 المنقذ الى فاعله انما علم انما علم او فاعله عنه مطلقا الى قصد
 مطلقه مطلقه عن مطلقه وحسب السداد بحسب الفعل الى الدالة
 على تعيين المفعول الى اعمام فاعله وان خاصا فخاص وانما فاعله الى
 قصد معلقه مفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا فان قصد
 اثباته او نفيه ما عتبار خصوص افراد الفعل او مجموعها حتى
 اعتبار المتعلق مفعول كمن يقصد المفعول كمن يقصد
 المقصود كما اذا قلنا بطلان معلق على ستم مرتين او مرتين اولى
 فعل اعطاه من غير تعيين المفعول وقلنا ان نعلق مع قصد ان
 نعمل كما اعطاه من غير اعتبار المفعول والمرتبة بين تعميم افراد
 الفعل وتعميم المفعول كما مر وما وان فرض تلك الماهية الوضو
 فلا تلازم منها في الاعتبار القصد ثم الجوف الى وجود المفعول
 من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود التوهم اما للبيان بعد الايام
 كما في فعل المشيتم والارادة وكما اذا وقع شرط فان الحوا
 يد على علمه وثبوتها علم كمن معلق به ان معلق فعل المشيتم بالمفعول
 غير بيا نحو فلو شارب الهداية اجمعين ان لو شارب هذا انكم اجمعين
 فانه حتى قبل لو شارب علم السامع ان هناك شيئا علق المشيتم عليه
 كمنهم عنده فاذا جرح الجواسيس صار شيئا وهذا اوضح
 في النفس بخلاف نحو قول الخنوع في انهم وصف نفسه بشتة
 الخنوع والصبر عليه ولو شئت ان ابيك وعا بكثرة عليه
 ولكن سياحة الصبر او شئت ومنها واعلم انهم قد فعلوا كل ما

ان البيان
 بعد الايام
 في الكلام
 في الكلام
 في الكلام
 في الكلام

في الكلام
 في الكلام

وسهم انما بالادخايد قوله فان معلق فعل المشيتم بكما الام
 نحو بيا فلو شارب الهداية اجمعين ان لو شارب هذا انكم اجمعين
 السامع به واما قوله ان قول الى الحسن فاعله من اجماع الجوهري
 فلم يبق حتى الشوق غير تفكر في فلو شئت ان ابيك بليث فلو
 فاعله من ان ما ترك فيه حذف مفعول المشيتم فاعله فاعله
 فاعله به علم سابق الى الوهم ووجه الفاعل في الضام
 من ان المراد لو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو
 مفعول المشيتم ولم يقل لو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك لان معلق المشيتم
 بكما المتعلق غير معلق بكما الام فرفع هذا الوهم ووجه بانه
 ليس من هذا الفصل لان المراد بالاول اليك المقتض لا اليك
 اليك لانه لانه لم يدرك ان يقول لو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو
 بل اراد ان يقول انما في الجوف فلم يبق حتى غير ذلك فلو
 في حتى لو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو
 منها حتى لم اجتهد وخرج منها بدل الرفع التكرار فاعله الذي
 اراد ان يراجع المشيتم عليه بكما مطلق فاعله غير معلق الى الفكر
 اليك واما الثاني فمقتضى هذا الى الفكر فاعله في الاول
 وبياننا كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيتك درهماين
 بخلاف دلائل الاعجاز وما يشاء من شعور الفاعل وقلة التدبير
 في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول اليك والمراد ان اليك
 ليس من قبل جرح فاعله المفعول للسان بعد الايام بل لوجه
 آخر لا يقال كمن ان يدرك اني ضعفت وقلت بحيث لم يبق
 في قات الرفع مفعول بحيث فاعله بكما المتعلق المعنى لو شئت
 ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو شئت ان ابيك فلو

كمن
 فاعله
 فاعله
 فاعله
 فاعله

فاعله

واذا اردنا ان نعلم ان هذا القول هو الذي...

والله اعلم بغيره اهل من قبله ولو شئت ان اتيكم دعاء ليكنتم
لانا بقول تنقش هذا الكلام على قوله فاسبق من الشوق غير
ممكن بدرا على فساد هذا الاجتهاد لان بكاء العبد ليس من
الاسف والندم والقدر علمه لا يعرف على ان لا يقع فيه الشوق
غير التفكير لان عدم القدرة على السك الحقيق بحيث يحصل منه
بدل الوجد (السك) فانه ما يوقف على ان لا يقع فيه غير التفكير
في تحسين ترتيب النظم فليسا على وجهه في المفعول بالاسطة
اللسان بعد الابهام هو كذا احد في مقام ان امره بالقيام قال الله
امننا قلوبنا فنفشوا عن امننا ما لم بالفسق وهو محال عن
تكميلهم واقدارهم واتما على قوله اما اللسان لرفع توهم
ان ان غير المراء ابدا فمعلق بقوله توهم كقوله ان قول النحوي
وكذا ذكر ان دفعه عن من تجاوزا حدث فقال ما فلان
تجاوزا لم تجاوزا في البيت خبره خبرها قوله من تجاوزا حدث
واذا فصل من كم الخبرية وميمها بفعل متحدة وجب ان ياتي من
تلك المتبعض المتبرع بفعل ذلك القول نحو قوله ان لم تتركوا من خائب
وكم اهلكنا من قديم ومحل كمنها انصب على المفعولين وسبق
اياتهم ان شديتها وجعلتها خيرا ان قطعن اللجم الى العظم في حرف
المفعول اعني اللجم اذ لو كذا اللجم زما توهم قبل وكذا ما بعد
ان ما بعد اللجم وهو قوله الى العظم ان الجنب لم يمت الى العظم
كان في بعض اللجم في كذا اللجم لرفع من السامع هذا الوهم
فيصير في نفسه من اول امره ان الجنب مضمرة اللجم حتى لم يترك
الا العظم واما لانه اريد كذا ان كذا المفعول ثانيا على وجهه
اشاع الفعل على صرح لفظه ان لفظ المفعول اظهارا لكمال الغاية

هذا هو الذي...

لا على الضمير
العائد اليه

توقعه علمه ان وقوع الفعل على المفعول حتى لا بد من كان
توقعه على ضميره وان كان كفاية عنه كقوله ان قول النحوي
قد طلبنا فلم نجد كذا في الشوق والمجد والمكارم مثلا ان قد طلبنا
كذا مثلا في المفعول من اللفظ اذ لو ذكره كان المناسب
قوله لم نجد الا ثبات بضمه ان فلم نجد وفيه تفويت للغرض
ومما شاع في الوجدان على صرح لفظ المثل لكمال الغاية بعدم
وجدان المثل له ولا جمل هذا المعنى بعينه على ان في الوجدان قوله
ولم نجد في الاضحية بشعره لئلا ان يكون لها على الاثامه اعلم
الفعل في اول صرح لفظ اللبم والقاء ضميره لان الغرض اشاع
في المدح على اللبم صرحا لكمال الغاية بذلك بخلاف الارضاء وكذا
ان يكون السبيل في سبب حذف المفعول في بيت النحوي ذكر مواجبه
الممدوح بطلبه مثل ليه قصدا الى المبالغة في التاثير معه لا لطلب
المثل صرحا بما يدل على تجويز بناء على ان العاقل لا يكمل الا ما يجوز
وجوده وانضاض هذا الحذف بان بعد الابهام واما اللبم في
المفعول في الاختصار كقوله قد كان منك ما يؤلم كل احد قدس
ان المقام مقام المبالغة وهذا اللبم وان امكن ان يستفاد
من كذا المفعول بضمير الجموع لكنه تفويت الاختصار
وعلمه ان حذف المفعول للتعظيم والاختصار الله يدعو الى
دار السلام ان يدعو العباد كلهم ان الدعوة الى الجنة
يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها
تخص عن شارة ويهدى من شارة الى صراط مستقيم فالتمس
الاول في الجموع مبالغة والتاثير حقيقة وما وان اجتهدا ان
يخطا من قبله ما نزل من له اللازم لكن انما قل الذوق يشهد

ان
وقوله...

ان المقصد هذا المقام الى المفعول فان الحكم على ان هذا المقام
 يتعلق بقصد المكمل ومناسب المقام ولذا جعل صاحب المقام
 محذورا ان يعطى محتملا للمفعول من اللازم والمقصود الى تعميم المفعول
 وما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول من قوله تعالى واما ان تستعين
 ان على كل امرئ استيعان نفسه ويحتمل ان يراد على ايراد العيان لبيان
 الكلام ومنها حيث يقول ان ما جعل الحذف في التعميم من اختصار
 انما هو من قبل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القوان وق
 فان قلت التقسيم على ان المقدر يحتمل يكون عاما فالتعميم من
 عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر
 ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة التقدير على ان المقدر عام
 والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما
 لمجرد الاختصار وهو وقع في بعض النسخ عند قيام قوله وهو
 قد نرى لما سبق في قوله بحسب التقدير بحسب القوان ولا حاجة اليه
 وما قال ان الحق عند قيام قوله على ان الحذف لمجرد الاختصار
 ليس بسديد لان هذا حارة ساوية فيقسام ولا وجه للتخصيص
 لمجرد الاختصار نحو اضعفت الله ان في وعليه قوله ان في انظر
 اليك امرئ اتك وقد عرفت هذا البحث على بعضه فقال اذا
 ذكر المفعول كقولك كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث
 الظاهر طامر اللفظ بولم الاستعارة الجفيع وهو ليس
 بمقصود واما اذا حذف فكل الاعتماد على العقل كما مر اخلا
 يعبر الا عما تجوزة العقل ولا يؤم خلافا المقصود في قوله الحذف
 للتعميم الذي لا يؤم خلافا المقصود مع الاختصار او لكونه
 الاختصار لا يمكن ان يقال بولم كل احد من تجوز العقل والوقوف

في قوله لا يمكن ان يقال بولم كل احد من تجوز العقل والوقوف

للام

ايلا اية آياه فقلت ان لا تقيد التعميم بالذي لا يؤم خلافا المقصود
 مما لا دلالة للفظ الكنا عليه وثانيا ان الحذف انما يكون لرفع
 الابهام والتعميم مستعان من عموم المقدر ولو سلم فترك التوفيق
 لما مر من اختصاص الحذف بالرفع الابهام والتوفيق الى
 كذلك ان التعميم غير مناسب ثالثا ان هذا الاستعم في قوله
 واسم يدعوا الى دار السلام ما قصد فيه التعميم ولا استعارة حقيقة
 اذ لا دلالة لا يؤم خلافا المقصود بل تحقيق المقصود على ما ذكره
 فلا وجه للحذف سوى مجزى الاختصار ومن الحذف لمجرد اختصار
 قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء التسميم
 الى تعبد الى مفعول من ان يسموه الله او يسموه الرحمن آيا ما استعملوه
 فله الاسماء الخمسة اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعلق الى مفعول
 واجد لزم الشك لان كان مسموع الله غير مسموع الرحمن ولزم عطف
 الشي على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف ان هو بالواو
 باعتبار الصفات كقوله الى الملك القريم واذن الابهام وتثبت
 الكيفية في المذموم كقوله لا يصح اولانها لاجد الشين المتعادلين
 ولان التخيير انما يكون بين الشين وانصلا لا يصح قوله آيا ما تدعوا
 لان آيا انما يكون لاجد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى
 وادعوا ربكم من بابين وجد عليهم اذن من الناس يسقون ووجد من
 دونهم احرا بين تدور ان قد مضى الشرح عبد القادر وصاحب
 الكشف الى ان حذف المفعول فيه المقصود الى نفس الفعل
 وتتركه من له اللازم ان يصدر عنهم السقي ومنها الذود واما
 ان المسقى والمذود اياه او عن خارج عن المقصود بل يؤم
 خلافا اذ لو قل او قد يسقون اياه وتذود ان عنها التذويم ان

معناه

تمام بالضم وذكر تحت

ورم يوس عليها
 وسق عندهما

انما يحتمل عليها ليس من جهة انها على الدور والناس على السبغ
 بل من جهة ان دورها عندهم وحسبهم بل لا بد ان يكون
 طلبها عندهم اذ كان كسبها المنة لا من حيث هو متبع بل
 من حيث هو متبع بل لا بد من سبب صاحبها فيها بل انما يحتمل
 لا احتضار المرات يستقون مواشيتهم وتذودان عنها وتذا
 سائر ملاقات المدة في هذه المرات وهذا اذ لم يكن النجس
 لان الترحم لم يكن من جهة صدور الدور عنها وصدور السبغ
 من الناس بل من جهة دورها عنها وسبغ الناس مواشيتهم
 حتى لو كانت تذاودان غير غيرها وكان الناس يستقون غير مواشيتهم
 بل عنها مثلا لم يطلع الترحم فلما قل فيه وقته رعت بها صاحب
 المنة بعد التام في كلام الشبان وعقل عنها الجهور فاجتنبوا
 كلامها واما للمعاني على الفاصلة كما قوله في والضم والليل
 اذ اسبح ما وقر على ركبها فاني اري ما قلنا الخ فاحذف لان فواصل
 الآتي على الالف ولا احتضار في ان يحتمل في مثال واحد من
 ما عدا هذا المدة وتذاود كد صاحب الكشاف هذا انما احتضار
 لفظ الجهور المحذوف هنا والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
 والذاكرات واما الاستحسان في ذلك ان ذلك المفعول يعود على اسم
 رضى الله عنها ما رأت من رضى الله عن علمه والاذن من رضى الله
 واما تكملة اخرى كما حقايم روى تمكن من ان يكون ان حشيت السهم
 حاجته او تعينه او اقرعها تعينهم روى كذا قال الله في التذكار
 شديدا ان التذكار الذي كفوا وحرف التعيين والان الغرض هو كذا
 المنذر بغيره فمفعول ان مفعول الفعل وكذا ان نحو المفعول من
 الجار والمجرور والخوف والجار وفعل كذا علم ان على الفعل كذا

الحذف
 الحذف

الكاف

تعين
 تعين
 تعين

الخطا في التعيين كقولك زيد اعرف فلما اعتقد انك اعرف فلما
 وانهم غير زيد فانه خصيب لاعتقاد وقوعه عرفا لك على انسان
 فحتم في تعين انهم غير زيد ويقول لك كذا انما كذا هذا الدور زيد
 عرفه لا غير موقد يكون ايضا كذا الخطا الا انك تقول
 زيد اعرف فلما اعتقد انك اعرف فلما وعرف او غيرهما
 وسبغ تاكيد زيد اعرف وجهه فكان على المصنف ان يذكر
 بل كان الاحسن ان يقول زيد قوله كذا الخطا لان ما احتضار
 كذا خصه هذه الصورة ويحتمل كذا الكرم وعرف الاتك
 ما عدا النهر فان اعتبار في الخطا فم لا يخ عن تكلف ذلك
 اي والان التذم كذا الخطا تعين المفعول مع الاصابة
 اعتبار وقوع الفعل كذا مفعول الجمل لا انما جاز زيد
 ولا غير ولا زيد اضرى ولكن اذ حتم احوالها وان التذم
 فمفعول الفاعل كذا احد غير لا حقيقة المنة الاحتضار
 وقوله لا غير مكره في نفسه نعم اذ اقامت قدس على ان التذم
 ليس للتحسين بل ان يقال جاز زيد اضرى ولا غير كما ذكر
 في ما راجع هذا ولا غير كذا اضرى اضرى وعرف
 اذ لم يكن التذم للاحتضار من خلاف ما اذ كان له واقعا
 التام لان معنى الكلام ليس على ان الخطا في الفرض
 الى الصورة بل كذا امه وانما الخطا في المفعول كذا اعتد
 انهم زيد قد كذا الى الصورة ان يقال جاز زيد اضرى ولكن عرفت
 نحو زيد اعرف فم فم كذا ان قدر الفعل المحذوف المقتضى
 المالك قبل المفعول نحو عرفت زيد اعرف فم والملا ان ولزم
 فم المفسر قبل المفعول بل بعد كذا زيد اعرف فم

عام

في الحقيقة لان التقديم على المذروف كالقديم على المذوف كما في قوله
 فخور بداري فتمت كتمل الشخص ويحذف الكاكد كن اذا كان قد تم
 على ان الفعل قد رجع المنصوب في المبلغ في الاختصاص من قولنا
 رداي فتمت كما فيه من الفكر في المفيد للكاكد ومعلوم ان ليس
 والتخصيص الا التاكيد اي التاكيد فسقوت بازدياد التاكيد لا محالة
 وهذا المعنى هو صاحب الكشاف في قوله يوحنا في فارصيون انه
 من باب زيد ارضيتم وبنو وكذا افاض الاختصاص من اياك بعد
 وقد صرح في المنهاج بان الفاعل للعطف على المذروف والسبب في اياي
 ارضيوا فارصيون ويجوز في المعادة بان في المعطوف عليه جاز
 دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجر في نفس
 الفعل لانسان كنيته تعلقه بالمفعول واما قوله في ان ارضي واسعة
 فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء
 فاعبدون حوالة بشرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم
 تخلصوا العباد في ارضي فاطلصوها لانه غيرهما ثم حذف الشرط
 وتوضحت منه بدم المفعول في افادته الاختصاص كذا في الكشاف
 وفي جعله الفاء فاعبدون حذرا لشرط تسامح بقاء المعنى في نفسه
 لما هو المحذور اي فاعبدوا فكانه مودوا اما الفاء في التثنية
 فاولها هي التي كانت في شرط المذوف ابقيت تنبيه على سببيتها
 بما قبله ان اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الآخر والكا
 جزا لشرط والسالمة تكريدها او على لطفه كما في المنهاج وقد وقع
 في بعض النسخ واما نحو واما نحو فهديناكم فلا نقول الا التخصيص
 وذلك لانه قد مر في النظر قد ما نحو واما فهديناكم لا التام
 وجود فاعل من احوالنا وحقق هذا المقام ان قولنا انا زيدا
 قائم

من باب

في التفسير

اصلم كما كن من ثم فزيد قائم بمعنى زيدا في الدنيا ثم يقع قيام زيد
 وهذا حزم يوقع قيام زيد وزوجه له لانه جعل الارض الوفوقه في
 الدنيا وما دامت الدنيا قائم تقع فيها ثم حذف المذوف الذي هو
 الشرط اي كن من ثم واقم مقامه مذكور المقام وبنو زيد وبنو
 الفاء المؤخران بان ما بعدهما لازم لما قبلهما ليحصل العطف على اي
 لزوم المقام لزيد والافليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر
 الجزاء في حصول التخصيص في اقامه المذوف في قصد التكميل اي زيد اقام
 المذوف في كلامهم اي الشرط وحصل من قيام جز من الجزاء مقام
 الشرط ما هو المتعارف عند علم من ان لا يميز ما التزم حذفه بنفسه لئلا
 تشغل به آخر وحصل ايضا ان الفاء في وسطية الكلام كما هو في
 او لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام وكذا تقدم على الفاعل اجابة
 الجزاء المفعول في المذوف في غير ذلك من المعجولات كما يتصور لزوم ما بعد
 الفاء ولا تستلزم اياها بعد الفاء ما قبله ولا يعتنع في غير هذا
 الموضع لان التقديم لاجل هذه الالاء امر التتميم فيكون التخصيص الفاعل
 المانع ويظهر من هذا المحقق ان هذا التقديم ليس
 للتخصيص لظهوره في النص الغرض انما هو تذكير دون غيرهم
 واما من زعم الاشارة او انفراد الغرض بالهداية بل الغرض
 اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن شوقهم اليها لانها اذا
 جاز زيد وعمرو ثم سألوا ما فعلت بها فنور انا زيدا انا كذا
 واما عمرو انا فاهنته ولسن في هذا حزم وتخصيص لانه لم يكن عارفا
 بشوق اهل الكرام والاهانة وكذلك في مثل قوله زيد ارضي
 قوله زيد حذرت لمن اعتقد انك مدرك انسان وانه غير زيد
 وكذا سائر المعجولات نحو يوم الجمع سور في المعجزة صليته وناويا

في قوله انا زيدا

في افاضه من اختصاص

ايضا

وكان منطلق الماد

وتكون منطلق الماد قولهم بسم الله وتقدم بعض معولاته من حركات
 الفعل على بعض لان اصله في ذلك البعض التقدم على البعض
 ولا خذ لا مقدم للعود عليه من غير ان يكون اصله على نحو
 صفة غير عادية فان اصله التقدم لانه محمى بغيره في الكلام
 والمفعول في قوله يستحق عند فمور العدة ايقننا التقدم وانه
 لا يجوز من الفعل متبوع لانه يفصل بينهما بشي والمفعول الاول
 نحو اعطيت زيداً انما كان اصله التقدم على المفعول الثاني لانه
 متبوع من الفعل عليه وهو انه على كل حال اخذ للفظ واعاد في المثال
 فقبل الاصل تقدم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة
 الجوز ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الذي ان ثم المكان ثم المفعول
 ثم المفعول معه والاصل ان يترك الى حال عقيب في الحال او التامع
 المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقدم البعض
 ثم التاكيد ثم البدل او السان او لان ذلك ان ذلك في البعض الذي
 تقدمه ثم قد فعل الاممية منها قسماً كقولهم الاصل التقدم وجعله
 في المسند اليه شاملاً له وغيره من الامور المتضمنة للتقدم المسند
 اليه وكلام المتعاقب منها موافق لما ذكره المسند اليه من المصنف
 بالاممية منها الاممية العارضة بحسب اعتبار المتكلم او السامع
 بشانه وانما هي في اللفظ من الاختصاص كقولهم قتلوا فلان
 تقدم المفعول لان المقصود ما تم قتل الخادم فيتحقق التامع
 من شق وكقولهم قتل زيداً اذا كان زيدا من لا يتقدم فيه انه
 يتقدم لاجل التعرض لاسم لاخباره بانه صدر عنه الفعل مع ان اصل
 تقدم الفعل لان اوله في التاجير اخلا لا سيما في المعنى نحو وقال رجل
 من من آثره عونا بكم انما فانه لو اخذ من آثره عونا عن قوله

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

قوله

كنتم

في قوله تعالى

كنتم ايمانكم لتوكم انه من صلته بكنتم فلم تقدم انه ان ذلك الى جملتهم انما
 ان في قوله تعالى انهم قد كذبوا بآياتهم او صاف والسبب في تقدم الاول ان
 مومن كما مر لانه اشرف الاوصاف واما التامع في قوله تعالى انهم لا
 يتوهم خلاف المقصود اولاً في التامع الا بالتماسك في عايد التامع
 نحو فاجتنبوا نفسهم خيفة توفيتهم في الجوار والمجور والمفعول على المثال
 لان فواصل الايمان في الالف جعل السكاي التقدم الغاية مطلقاً ان
 كان من حركات الفعل او غيرهما في حين ان يكون اصل الكلام فيها
 قدم هو التقدم لتقدم المشدداً المحمى في الخبر وتقدم في الزمان في الوقف
 على الحال وتقدم العامل على المفعول الذي في قوله تعالى ان تكون الغاية
 تقدم لها كقوله في نفسه نصب عينك لتقدم المفعول على العامل في قوله
 وجه الجيب انتمى لمن قال كرسى الذي تفتح وتقدم المفعول على العامل
 في قوله لا وجعلوا لله شركاء على انها مفعول لا جعلوا وان ذلك في قوله
 وجه الجيب انتم كقوله في نفسه نصب عينك واما لانه في قوله
 كونه نصب عينك كما اذا توفيتهم انما في الجملتين المتتبعين المتشبهتين
 كقوله لا وجعلوا لله شركاء في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا
 ما قبل الامة على شوقها مله احب اليه الرسول وكان العام مقام
 ان يتطرق السامع الى الملام حيث يذكر القوم في قوله لا يسمع منهم
 ام كما في قوله هذا العارض جعل المجور نصب العين خلاف قوله
 قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم
 وكما اذا عرفت التاجير وانما في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم
 الملام في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم
 الدنيا في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم الجحش في قوله لا يسمع منهم
 توفى لقولهم انه من صلته الدنيا لانها منها اسم تفضل من الدنيا

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

الحقيقه في الالفه والادعاء فيقولون فلما ملوا من الالفه والادعاء فيقولون
اي الصفه من غير الحقيقه كخصيصه امر يصح دون صفه اخرى
او مكانها من كخصيصه امر يصح مكان صفه اخرى والتاثير في
الصفه على الموصوف من غير الحقيقه كخصيصه صفه باحد دون
احد اخرى او مكانه ولفظه او المتشابه فلا عا في النفس وقوله
دون اخرى صفه متجاورا صفه اخرى فان المجازي لا يعتقد ان
نصفين والمكلم كخصيصه باحد بها وتجاوزها دونك ومعنى دون
في هذا صلاحي مكان من الشيء قال هذا دون ذاك اذا كان احيط
منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاصول والدرجات فقل زيد
دون عمرو الشرف ثم اتبعه فاستعمل كل تجاوزا وجرى في
حكم الى حكم ولما قال ان تقول ان قوله دون اخرى ودون احد
ان اراد به دون صفه واحده اخرى ودون امر واحد آخر فقد
خرج منه فاذا اعتقد المجازي ان تصاف امرين بكثر من صفتين
او بغير صفه الاكثر من امرين كقولنا ما زيد الا كاتبا لمنا اعتقد
كاتبها وشاعرا وصحبا وقولنا ما شاعر الا زيد لمنا اعتقد شاعر
زيد وعمرو وبكره الشاعريه وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد
ومرثنين والمجموع فقد دخل القمر الحقيقه هذا القمر كخصيصه
امر يصح دون سائر الصفات او كخصيصه صفه باحد دون
سائر امور كذا الكلام على قوله مكان اخرى او مكان آخر فان
نخصيصه امر يصح دون سائر الصفات في نفسه ان يعتقد المجازي
ان تصافه بجميع الصفات لان القمر يعتقد ان يعتقد المجازي في
حانفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا لا يقع وكذا الكلام في البواني
فقد هذا الاقضية مختص بالقمر القمر الحقيقه الا انه انهم استقوا

لأنه لا يشك في
مردودها

على وجه ما في الاداء الا انه قصر اجتماع الالفه ليس راجعا من اعتقد
ان جميع الناس في الاداء يمكن ان يجازي بالمراد من الالفه وهذا
المجاز مشترك بين الحقيقه وغير الحقيقه كلفه خصيصه بغير الحقيقه
لانه ليس بصدق التعريف على عرض من هذا الكلام ان نخرج
عليه القسم الاخر بما افردوا القلب في الثمن وهذا القسم
لا يحسن في القمر الحقيقه او العاقل لا يعتقد انصاف امر جميع الصفات
ولا انصافه جميع الصفات بحسب صفه واحده ولا يرد وجه انصافه
ذلك وكذا ان شرا كل صفه من جميعها امور فكل منها امر فكل من هذا
الكلام ومن استعمال لفظه او فقه ان لكل واحد من قمر الموصوف
على الصفه وقمر الصفه على الموصوف فبان الا او كخصيصه امر
يصح دون اخرى وكخصيصه صفه باحد دون اخرى والتاثير في
امر يصح مكان اخرى وكخصيصه صفه باحد مكانا آخر والمجازي
بالاول من ضري كل من قمر الموصوف على الصفه وقمر الصفه
على الموصوف من يعتقد الشر كمن شر كمن صفته او اكثر من موصوف
واحد وقمر الموصوف على الصفه وشر كمن موصوفين او اكثر من
صفه واحد وقمر الصفه على الموصوف حتى يكون المجازي يقولنا
ما زيد الا كاتبا لمنا يعتقد انصافه بالكتاب والشعر ويقولنا
ما كاتبا لا زيد لمنا يعتقد ان شر كل زيد وعمرو الكتابه وسمى
هذا القمر قصر افرد لفظه الشر كمن شر كمن صفته او اكثر من موصوف
وبالتاثير المجازي بالان من ضري كل موصوف وكخصيصه امر يصح
مكانا اخرى او كخصيصه صفه باحد مكانا آخر من يعتقد العكس
ان عكس الحكم الذي انبثت المتكلم حتى يكون المجازي يقولنا ما
زيد الا قائم من يعتقد انصافه بالتقوى دون القيام ويقولنا

الامر
بشره
بشره
بشره

من الصفه
المجازي

من القمر

ما شاء عن الازيد من يعتقد ان الشا عن عمرو دون زيد ونسج
هذا القصر قصر قلب لقلب قلب علم المتحاب او تساوي عليه
الطاهر ان عطف على قوله يعتقد العكس ونظير الانصاح صريح
في ذلك ان المتحاب بالكلية ارجح من يعتقد العكس واما من
تساوى عن الاخر ان اعني انصافه سلك الصفة وانصافه
بغيرها في قصر الموصوف وانصافه وانصاف غيره سلك الصفة
في قصر الصفة حتى يكون المتحاب بقولنا ما زيد الاقام من يعتقد
انه اقام او قاعدا ولا يعرفه على التعيين ويقولنا ما شاء عن
الازيد من يعتقد ان الشا عن زيد او عمرو من غير ان يعلم
على التعيين ونسج هذا القصر قصر تعين لتعيينه ما هو غير
معيّن عند المتحاب فالجواب ان يخصص شي بشي دون آخر
قصر افراد وخصص شي بشي مكان آخر ان يعتقد المتحاب في العكس
قصر قلب ان تساوي يا عنده قصر تعين وقصر نظر لانه اذا تساوى
سواء ان عند المتحاب عتق المسكلم احد ما يكون هذا تخصيصا
بصفة دون اخرى لا يخصص احد بصفة مكان اخر لانه لم يثبت
الصفة الاخرى حتى تثبت المسكلم بكونها الايدي انك اذا قلت
زيد الاقام لمن يعتقد انصافه بواحد من القسام والقصور على
التساوي وقد خصصته بالقسام فثبنا ورأى القصور ولم يخصصه
بالقسام مكان القصور لان المتحاب لم يعتقد انصافه بالقصور
حتى يوقع القسام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولما جعل صاحب
المناجاة تخصيص شي بشي دون آخر مشترك بين قصر افراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب
فقط فان قلنا صاحب المصنف بالآخره احدى الصفتين وبالاخر

احد من جرت اذ اقلت ما زيد الاقام لمن يعتقد انصافه باحد الصفتين
قد خصصت زيدا بالقسام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى
الصفتين التي اعتقد بها المتحاب في كذا في قصر الصفة فله مقتضى
قوله مكان اخر ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى حقيقية واذا
أريد بالآخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المتحاب
لم يعتقد انصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تعيينها
موجب يعتقد انصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحد من الصفتين ولا يكون هذا تخصيصا بصفة
اخرى بل تخصيصا بصفة مصدق علمها بالآخرى فان قلنا قوله
مكان اخر لا يفسر لكونه اعتقاد المتحاب في الصفة المذكورة
واما بالآخرى بل يكون قسم تجوز فيها واما بالآخرى ومثبات ذلك
اذا تساوى لا موانع عنده فكما يجوز لكون الصفة الثابتة بالقسام
قد يجوز ان يكون على القصور على التعيين فاذا قلت ما زيد الاقام
قد خصصته بالقسام مكان الصفة الاخرى التي يجوز ثبوتها على
التعيين وعلى القصور وهذا خلاف قصر افراد فانه اذا اعتقد
انصافه بالصفتين ولم يجوز انسا احد ما فلا يكون قوله ما زيد الاقام
مخصصا لزيد بالقسام مكان القصور لان القسام في مكانه قلنا بعد
ارتكاب جميع ذلك لا شك ان حاله لان غايته هذا التكلف ان يتحقق
في قصر التعيين تخصيص شي بشي مكان اخر كنتم لا ينبغي ان يمتنع فيه
تخصيص شي بشي دون آخر لان قوله ما زيد الاقام لمن يرد من
القسام والقصور تخصيصا له بالقسام دون القصور وهذا كما مر لا
مدفع له في كونه قوله دون اخر مشترك بين قصر افراد والتعيين
ولا يلزم لكون المتحاب من يعتقد الشركة البته بل اما من يعتقد

لأن ما هو موجود
في الخارج

الشكره او من تساوبا عنده ونحايه ما يمكن في هذا المقام ان يقال
 ان كلامهم جديفا واضمارا وتقدري الى الحاصل الاول من مقتضى الشكره
 او تساوبا عنده وما يمكن من مقتضى العكس او تساوبا عنده وسبح
 القصر الذي كلف المحال المحب من تساوبا من احوال عنده سواء كان
 دون احوال او مكان اخذنا قصر تعيين وكفى دليلا على مقابلة كلام
 المضاجع وركاكه هذا الكلام انه يقتضي الى هذه المتكافئه واعلم
 ههنا صدرت عنه من غير قصد الى الخالفه وشرط قصر الموصوف
 في الصفة افرادا عدم تنازع الوصفين لصلح اعتقاد المحال في اجتماعها
 في الموصوف حيث يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعرا كونه كاتبا او
 منجما لا كونه قفيا لا امتناع اجتماع الشاعرية والمنجمية لان السراجام
 هو وجود ان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف في الصفة
 فليما يحقق تناقضها ان تنازع الوصفين يكون اثباتا مشعرا باسفا
 غير ما ذكرناه الا ايضا وقع نظر لانه ان اراد به ما سبق الى
 بعض الاوهام من ان يكون انما في الكلام بل ان الصفة المذكورة كالقيام
 في قولنا ما زيد الا قام مشعرا باسفا غير شاعر وهو القصور ضرورة
 اجتماعها ففساد وانما لان هذا لا يوقف على تناقضها لان اثباتها
 بطريق القصر مشعرا باسفا القصر كانه قصر الافراد والتعيين بل
 قد يترجم بالنوع والاشياء جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان
 يكون اثبات المحال بل ان الصفة التي نفاها الكلام كالقصور مشعرا
 باسفا غيرها وتبين ان اثباتها الكلام كالقيام من يكون هذا انعكاسا
 على المحال فيكون قصر قلب فهو ايضا قادح في كونها انما في
 الغير معلوما من وجه آخر مثل ان يترجم المحال المحب به ويقول
 ما زيد الا قاعد واما نحن في قولنا ما زيد الا شاعرا من ان اعتد

الصفة في

في قوله ما زيد الا شاعر
 في قوله ما زيد الا شاعر
 في قوله ما زيد الا شاعر
 في قوله ما زيد الا شاعر

دار
ومى

في قوله ما زيد الا شاعر
 في قوله ما زيد الا شاعر

انه كاتبا لا شاعرا عن اقسام القصر لعدم التناقض بين الشعر والكتابة
 كما انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على حاصره به صاحب المضاجع
 ولقد ارجس في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا
 شرط في قصر القلب فيجوز لانهم من اللفظ بل ياباه لفظا ايضا
 ولو فهم فلا دلالة عليه لانه لا يتم عدم حين قولنا ما زيد الا شاعر
 لمن اعتد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد النساء في اعتبار
 المحال المحب بان لا يجمع فيه الوصفان لان هذا اشتراط فيكون
 ضايقا لانه قد علم من قصر القلب على الذي يقتضيه المحال المحب
 اجمع ثبوت ما تنافى التكليم ونحو ما اثبتناه وايضا قد اعتبر صفا في المضاجع
 في قصر القلب كون المحال محبا للعكس فلا يصح قول المصنف انه
 لم شرط في قصر القلب تناقض الوصفين واقام عدم اشتراط السكالي
 في قصر الافراد عدم تنازع الوصفين فيجوز على انه او قل فيه قصر
 التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متباينين
 او غير متباينين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد احوال
 المتعنيين لا يقتضي إمكان اجتماعها ولا امتناعهما فكل ما كان يطلع
 مثلا لا قصر بفراد او القلب يصلح مثلا لا قصر التعيين من غير
 عكس ولا قصر لخصوص المذكور مبنيا اربعة وقد يحصل القصر
 بتوسيط ضمير الفصل وتعرف المسند ويجوز قولك زيد مقصور
 على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب
 الاصطلاح عيانا عن خصصه يكون بطريق من هذه الطرق اربعة
 ويمكن ان يجعل الفصل وتعرف المسند ايضا من طريق القصر
 لكن تذكر كذا مبنيا لا اختصاصها بما بين المسند اليه والمسند
 مع التوضيح لهما سبق بخلاف العطف والتقدم فانها ولا سيما

بالتساوي

في قوله المصنف منها ومنها دون ان يكون الاول والثاني هما الى هذا

لكنها يعان غير المسند اليه والمزيد كالحرف الموكدة منها وكان
في قوله المصنف منها ومنها دون ان يكون الاول والثاني هما الى هذا
منها العطف كقولك قصر قصر الموصوف على الصفه افراد
زيد شاعر لا كاتب ما زيد كاتب بل شاعر مثل عثمان بن ابي سفيان
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنع هو المعطوف في الثاني العكس
وقصر اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سابق
العطف في الثاني وطامير كلام المصنف والاضاعه في العطف
انما يصلح لحوثا للقصر ولم يذكره منها وقد اشعرنا الى ذلك في بحث
العطف وقلبا زيدا قائم الا فاعاد في القصور لنزول علم من اشياء
القوام شيئا في ثابها لكن لم يعلم منه كون المعاني معقد العكس
فلطريق القصر دلاله على هذا المعنى بخلاف ما في ثابها فانه حال
عن هذه الدلاله او ما زيد قائم بال قاعده في قصرها من قصر الصفه على
الموصوف زيد شاعر لا غير او ما غير وشاعر بل زيد وشاعر
ما شاعر غير بل زيد كلفه بحسب رفع سراسر من لفظ لان عمدا ما تقدم
الخبر وقد اوضح النجاة على صيغه هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر
في شرح المصنف انه معتمد على خبر على اسم اذا عمل كذا اذا
لم يعمل ايا لان اصله العمل او ما لو افق اللفظ العاملة وهو عطف
فاحسن لا يعرف له وجه صحيح واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف
مثال افراد صالحا ان يكون مثالا للقلب لشرط عدم التناقض
بافراد ويحقق التناقض القلب على زعم افراد القلب مثالا لاشا في
فهم الوصفان بخلاف قصر الصفه فان مثالا لواجدا يصلح لها وما كان
كل مثال لها يصلح مثالا لغير التعيين لم يضر كذا وكذا الكلام في
سائر الحروف ومنها الشبه والاشبه كقولك في قصره افراد امار زيد

في قوله المصنف منها ومنها دون ان يكون الاول والثاني هما الى هذا

كونا

الاشاعه في قلبها ما زيد الا قائم وفي قصرها افراد او قلبها ما ساعد
الا زيد والكل يصلح مثالا للتعين والتساوي انما هو بحسب اعتبار
المعاني ومنها انما كقولك في قصره افراد انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم
وفي قصرها افراد او قلبها انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز مشهور بان لا وانما يدلان على قصر القلب دون افراد لانه
فان ليس المراد بقوله ان لا ينبغي في الثاني وحب لا لولها ينبغي الثاني
ان يكون في شاك الاول في الفعل الثاني ان لا يكون في الثاني زيد لا الحمد
انه لم يكن من عموم وجمع مثل ما كان من زيد حتى لانه عكس قولك حارس
وعمر وبل المعنى ان المعاني موزون لا غير فهو كلام مع من غلط فزع من ان
المعاني موزون لا زيد لا من اعتدائها جاتيان وهذا المعنى قائم بعينه
انما افادت انما حاشا زيد لم تكن ينبغي ان يكون قد جازع زيد غير بل ينبغي
المعنى الذي اثبتته لزيد عن عمر فهو كلام مع من زعم ان المعاني موزون
لا من زعم ان زيد وعمر جاتيان فان زعمت لغير المعاني انما حاشا في
من التقوم زيد وويله فانه تكلف والكلام هو الاول وبم الاعتبار اذا
الحلق ولم يقدح في ذلك لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان
انما صيد القصر لتضمنه معنى ما والا في هذا الكلام اشارة الى ان
في انما ليست في النافيه على ما يوتيه بعض الاصوليين حيث استدوا
على افاض القصر ان ان الاشياء في النفي والاكوز لكون الاشياء
بعد ونفيهم بل يجب لكون الاشياء ما بعد وفي ما سواه او على
العكس والثاني ما لا اجماع في حق سراسر وهو من القصر وذلك
لان ان لا يدخل الا على الاسم وما النافيه لا ينبغي الا ما دخل عليه
ما جاع النجاة وشار لفظ التعيين الى انه ليس على ما والا في
كانها لفظان مترادفان اذ في ثابها لكونه في الشيء مع الشيء وان

كونا

في قوله المصنف منها ومنها دون ان يكون الاول والثاني هما الى هذا

تكون الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح
 فيه انما كما يحتمل ثم استدل على صحة ما والا انك لا تلتزم اوجه اشار الى
 ما والا يقولون لقول المفسرين انما جرت عليكم الميثة بالنصب عنها ما
 حرم عليكم الا الميثة ومعلوم ان هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع
 اي رفع الميثة ومعلوم ان القراءة المشهورة تصيب الميثة وجرت
 مبتدأ للفاعل وقيل برفع الميثة وجرت مبتدأ للفاعل ايضا وقيل
 برفعها وجرت مبتدأ للمفعول كذا في تفسير الكواشي فقرأت نصيب الميثة
 وجرت مبتدأ للفاعل ما في انما كانه قطعاً ولو كان موصولة لبقى ان
 بلا خبر والموصولة لا تأخذ بغيره بل يبقى الكلام مع اصلاً فاذا قرأت
 قراءة النصب جرت عليكم الا الميثة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا
 ولما بقيت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصول والعائد محذوف
 والميثة خبر ان بقوله ان الذي جرت الله عليكم الميثة وهذا عند
 النقص لما جرت بغيره ان كونه المنطوق زيد وزيد المنطوق عند
 جزم الاطلاق عاين ان قلنا ههنا جعلت ما في قراءة الرفع كانه
مثله في قراءة النصب قلنا اعا قراءة جرت مبتدأ للفاعل ومو
المذكورة المنعاه والمقصود منها فطامها انها ليست بكافة لان
جرت مستند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميثة الا عايناً وبلى انما جرت
الله شئاً سو الميثة وجه ظهور هذا الوجه الصحيح ومعلوم ان جعل
ما موصولاً والعائد محذوف فلو الميثة خبر ان والشاهد ان الذي جرت
الله عليكم الميثة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما عايناً قراءة جرت
مبتدأ للمفعول محذوف ان يكون كانه وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن
الزجاج انه اختار ان يكون كانه وجرت مستند الى الميثة كذا
بقوله جعلها موصولة اسم ان والميثة خبرها والى السابق ان عامله على

لا يجوز ان يكون الميثة
 خبراً لانها ليست
 بمفعول ولا فاعل

لا يجوز ان يكون الميثة
 خبراً لانها ليست
 بمفعول ولا فاعل

ان ان
 الذي جرت
 هو الميثة

هو الاصل واشار الى انك تقولون ولقول النجاشي انما لا تثبت ما ذكر
 بعده ونوع ما سواه ان سوي ما ذكر بعده امانة قصر الموصوف كونهما
 زيد قائم فهو لا تثبت قيام زيد ونوع ما سواه من القوم وكذا ولما
 في قصر الصفة كونهما يقوم زيد فهو لا تثبت قيامه ونوع ما سواه من
 قيامه محذوف وبكر وعبر بما في سوي الحكم المذكور بعد في كل من القوم
 مخصوص بالظهور انه لا معنى لكلمة سواه وقد يقال ان الميثة
 لا تثبت الجذر الاخير ما بعده لموصوف او لا تثبت على صفة مع نفي
 سواه ومعلوم انك في انك تقولون انك تقولون انك تقولون انك تقولون
 مع انهم مع انما تقولون انما تقوم انما تقول ما يقوم الا انما قد
 نعت في علم النحاة ان لا يصح الا انفصال الالف عن الالف وجوب النعت
 محصور عند التقدم على العامل والفصل بينها لغرض وهو كذا في جميع
 هذه الوجوه مستقيم منها سوى ان يقدّر فيه الفصل لغرض وكل
 بان يكون المعنى ما يقوم الا انما ثم استشهد لصحة هذا الانفصال
 ببيت الفصحى وصرح باسم الشاعر ليعلم من اللسان التي
 تشهد بها لاشياء القواعد اذ ليس الغرض من هذا التمسك
 قال الفرزدق انا الذي ايد من الذود وهو الجذر الجاهل الزمار
 ومعلوم العبد وفي الاساس هو الجاهل من الذمار اذ ارجى ما لو لم يجد
 لهم وعنف من جهاه وجريه وانما يدافع عن اجسادهم انما لو
 مثل لما كان عرضة ان يخص المدافع لا المدافع عنه ففصل الضمير
 واخره اذ لو قالوا انما ادافع عن اجسادهم لصار المعنى انه يدافع
 عن اجسادهم لا عن اجساد غيرهم كما اذ ادافع الا
 عن اجسادهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن
 اجسادهم مولا غيره ولا يجوز ان يقال انه يجوز على الضرورة

انهم
 في البيت عن ما جازي
 من شدة وضيقها ثم جازي

لانه كان يصح ان يقول انما ادفع عن اجسامهم انما عي اننا ناكيد
 ولا يجوز ان يكون ما موصول اسم ان وانا خبرها اي ان الذي ادفع
 انما لان قوله انما ادفع دليل على ان الغرض الاخراج المسمى بصدور
 الذوق والمدافع عنه وليس بمحسن ان يقال انما ادفع المدافع
 انما مع انه لا ضرورة في العدو عن لفظ قن الى لفظها وسواها
 في المقصود فان قلت كيف صح اسناد الفعل الغائب الى
 ضمير المكمل قلنا لانهم ان الفعل غائب لان عيبة الفعل والكلمة
 باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما تقوم الا انما او انت لا يكون
 غائبا ولو سلم المسند اليه في الحقيقة هو المسمى من العام وهو
 غائب في حد ذاته على تضمنه معنى ما والا بغيره اعلم ان الصفة
 الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام ابو بكر مثل
 ما قام الا ابو بكر وقد نقل في بعضه معنى ما والا هنا سببه عن على
 من عيبه الداعي ومنه انه لما كانت كلمة ان ناكيد اثبات المسند
 للمسند اليه انما اتصلت بها ما الموكلة ناسب ان تضمن مع القصر
 لان القصر ليس الا تأكيد للحكم على ما كيد وذلك لان قوله زيد جاء
 لا محذور ومن يورد المجيء منها ثبات المجيء كذا صرحا في قوله
 زيد جاء وضمانا في قوله لا محذور لان نفس المجيء لما كان في الشئ
 لا محذور فاذا تضمنه عن محذور ثبت لزوم ضرورة فان قلت هذا لا يثبت
 اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد قلنا اما الثاني فلا يثبت
 الضمني فتأكد قطعا واما الاول فتأكد ايضا بالنسبة الى نفس
 الحكم لانه كان حكم الشئ قبل كيد ويجب ان يعلم ان هذا
 هنا سببه في كون لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم الجوازها
 حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد فقد القصر عند ان زيد القام

ومنها ان من لحرف القصر التقديم اي تقدم ما حقه التاخير كالمسند
 ومجولات الفعل كقولك قصر اي قصر الموصوف بمجي انما وكان
 الا حسن ان يدكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثلا للجمع لان
 التجميعية والتقسيمية ان تافيا لم يصلح بقصر الافراد واللام يصلح بقصر
 القلب في قصرها انما كفيته في كل افراد المن اعتد انك مع الغير
 كفيته وقلبا لمن اعتد افراد الغير به وتعيينا لمن اعتد انضاف
 احد كناية وكذا الكلام في ما يد مجولات الفعل ما يصح تقدم هذه
 الطرف الرابع بعد اثباتها ان المخالفة لا يجب بالحق كقولنا
 كلما مشوبا بصواب في خطابه وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطابه
 اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وسوما ثبته المكمل وخطابه
 في بعض وسوما تنفيه واما في قصر القلب فالصواب كقصر الموصوف
 على احد الوصفين او كون الوصف لا حد الموصوفين والمخالفة عينه
 واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لا محذور ^{في قوله} وكل
 منها على التساوي تختلف من وجوه دلالة الرابع اي التقديم بالحق
 اي مفهوم الكلام مع انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام
 الذي فيه التقديم فهم منه وان لم تعرف انه اصطلاح البلغاء لذلك
 ودلالة التلميح الباقية بالوضع لان الواضع وضع لاويل والاسماء
 وانما المعان بقصر القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه اختلاف
 ان ما وصل الى الاول اي في طريق العطف النقص على المثبت في المنع
 كما مر من الاصل فان لا الموقوف عليه هو المثبت والموقوف
 هو المنع وفيه بل بالعكس فلا يترك النقص عليها الا كما هي من الكتاب
 كما اذا قيل زيد تعلم النحو والتصرف والعروض او زيد تعلم النحو وعلم
 ويترك قوله في اي هذين المتاحين زيد تعلم النحو لا غير اما الاول

في قوله

معناه لا غير النحو وسواء مقام لا التصريف ولا العروضا وانما البنا
معناه لا غير زيد وسواء مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاق البع
من غير وثني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور
في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست على الحقة وانما هي لا الى نوع الجنس
او نحو ان نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من مبداء وما اشبه ذلك
وقد مثل في المضاج في هذا المقام نحو ليس غير وليس الا واغترضا
علم بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان النفي
زيد يعلم النحول ليس مملوثة الا النحول وليس العالم بالنحو الامور
بان تذكر النقص على المثبت والمنفي العطف قد يكون بان يحذف
المنفي وتقام مقامه لفظا اخصر منها والى ويكون العطف بحاله نحو
لا غير وقد يكون بان يحذف العالمة المعطوف جميعا وتقام مقامها
لفظا اخصر يقرى معناه مما مثل ليس غير وليس الا وحي لا تنفي
العطف فلما قلناه انه دقيق فالاصح في العطف النقص عليها وان
العلامه الباقي النقص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الاقام
وانما وسواء مقام وسواء انه لا نقص فيه على المنفي اعني القصور والنفي
اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة
لا مطلق النفي او لا اولي على امتناع ما زيد الاقام ليس متقاعدا
وانما لم يقل طريق العطف كما في المضاج لان الحكم محقق بلا دون
بلا لا تجامع التامر مع النفي والا سيما لا يقال ما زيد الاقام لا
قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثلا ذلك في كسب المصنفين
لان كلام البلغاء الذين يشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا
العاطفة على ما صرح به في المضاج ودلايل الاعمال ان لا يكون
ذلك المنفي متبعا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعه

لان تنفيها ما اوجبته للمنبوع لان تنفيها النفي في شيء قد تنفيته
وهذا الشرط مقتضى النفي والاستثناء لا في ادوات ما زيد الا
قام قد تنفي عنه كل صفة وقع فيه التنازع في كائنات قلب ليس
سواء عدا ولا ناعم ولا مصطحي ونحو ذلك فاذ املت للقاعدة قد تنفي
بها شيئا موصفا قبلها بما النافي فيه وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد وقد
نفت عمرو او بكر او غيرهما عن التمام فلو قلت لا عمرو كان نفيها لما
موصفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت فائدة
قوله نفيها وكأنه يجوز كون منفيها متبعا قبلها بلا العاطفة الا في
قوله المبرور به غيرها من الكلمات النفي على ما صرح به في المضاج
وقاعدة الاحتراز عن ان يكون منفيها بحرفي الكلام او علم السامع او
المكلم او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل احبب وابي وكف وغير
ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا احتياج في ذلك وكان الامر
ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واعا ما ذكرت من
الوهم فهو مرتفع بالتأمل قوله وانما للرجل الكريم ان لا يؤذي
غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما
او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص مقوله بغيره اي بغيره لا العاطفة
التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه متبع بنفيه قبلها بما اذا لا يخفى انه
لا يمكن ان تنفي شيء بلا العاطفة قبل الاثنان بها وبعضهم قد اخذوا
هذا الوهم مذاهبا وزعموا انه اجترار عن ان يكون منفيها بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون التثنية كذا ونحو
حاشي الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون
بلا لا وجامع النفي بلا العاطفة الاخرى من اي انما والتقدم ففان
انما انما يمتنع لا قيسين وسواء ينفي لا عمرو والتشبه بنحوه اخر

بشروا اي اذلا اعتقد صاحبكم ذلك الشئ غير زعمه صراحتا على هذا اعتقاد
 وقد نزل المعلوم منزله المجهول لا اعتبار بنا بسبب فتعل له اي لا كذا
 المعلوم انما هي النوع والا شيئا افراد اي حال كونه قصر افراد
 فهو ما وجد الارسل الى مقصود على الرسالة لا يتعداها الى التبرير
 من الهداك فالما الجون ولم يصح به رضى الله عنهم اجمعين عالمون
 يكون مقصودا على الرسالة غير جامع من الرسالة والتبرير وعن الهداك
 لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاك امرا عظيما نزل استعظا بهم هلاكه
 منزله انكارهم اي الهداك فتعل له النوع والا شيئا وبما اعتبار
 انما سبب من الاشعار بعظم هذا الامور نفوسهم وشدة حرصهم على
 بقائه رضى الله عنهم حتى كانوا لا يخفون هلاكه بالباراة قلبا عطف
 عما قوله افراد اي او يستعمل انما جاز كونه قصر قلبه وان انتم الا
 بشروا ثلثا تزيرون ان تصدونا عما كان يعتقد باونا فاثونا بسلاطان
 فبين فان المما الجون هذا الكلام ولم يرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم
 بشروا ولا حكرين لا كذا كذا نزلوا منزله المتكرين لا اعتقاد القائلين
 ان الرسول لا يكون بشرا مع اجراء المما الجون على دعوى الرسالة
 اي لان الكفار القائلين بهذا القول ائمن ان انتم الا بشروا كانوا يعتقدون
 ان البشرية تنافي الرسالة وان كان هذا الاعتقاد خطا منهم
 والرسول المما الجون كانوا يدعون اجد الوصفين ائمن الرسالة منزله
 انكار منزله المتكرين الوصف الاخر ائمن البشرية بناء عما اعتقدوا
 من تنافي من الوصفين فتكفوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا انتم
 الا بشروا اي انتم مقصودون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
 التي تدعونها ولا كان منها مظنة سوال رسول الله القائلين قد ادعوا

في الواقع

السأ

التنافي من البشرية والرسالة وان المما الجون مقصودون على
 البشرية والمما الجون قد ادعوا بكونهم مقصودون على البشرية حيث
 قالوا ان نحن الا بشروا مثلكم فكم انهم سلموا انتم الرسالة عنهم اشار
 الى جوابه بقوله وقوله اي قول الرسول المما الجون ان نحن الا بشروا
 مثلكم من باب تجارة الخصم اي التماس معه وارجاء العنان اليه
 والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليحضر الخصم من الاعتراف وهو
 الزلة لرا من العتور وهو الا كلاما حيث نزلت بليته اي اسكات
 الخصم والذاهم لا تسلم اسفا الرسالة فالرسول عليهم السلام كانوا
 قالوا ان ما قلتم من اننا بشروا مثلكم حتى لا تكونوا كذا لا يمنع
 ان تكونوا كذا قد من علينا بالرسالة وهذا اصل جوابنا لاثبات
 الرسول البشرية لا نفهم واما اثباتها بطريق القصر فليكن على
 وفق كلام الخصم كما هو واجب المتأخرين ويمكن تقدير السوال بوجه
 آخر هو انه استعمل قوله ان نحن الا بشروا الفهم والاسم مع
 ان المما الجون لا ينكرون ذلك بل يدعونونه والاول وفق جواب
 المتن فلهذا وجها استعمل على نزيل المعلوم منزله المجهول قصر قلبه
 حكايته عن اصل انجا كية حين كذبوا رسلا عيسى ان انتم الا بشروا مثلنا
 وما قول الذين من نبي ان انتم الا تكذبون فالظاهر انهم قصر
 قلبهم لان المما الجون ومنهم الرسول يعتقدون انهم صادقون قطعا
 وسكروا كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المغناج على انه قصر
 افراد نفي الذي سماه المصنف قصر تعين بآية على نكته ومن ان
 الكفار نبي المما الجون ويتبينهم على ان قطعهم بكونهم صادقين مالا
 ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا جبردين
 من الصدق والكذب كما هو حال المدعي عند السامعين قصر ولم

وانما يتعلل كذا

فقول ما انتم الا بشروا قصر قلبه حتى ما
 قد رآنا والما قوله انهم الا كذبوا

على الكذب قصر تعين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك بعد ذلك
 الاصل انما ان يستعمل فيما لا ينكر المخالي كقولك انما هو كقولك لمن يعلم
 وكقولك يقر به وانت تريد ان تدفع علمه ان يجعل من تعلم ذلك رقعة
 فحقنا على ذلك الا في الاول بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
 الاخر لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم تستفد مما اخبر فكأنه احكام
 فعدم انه ليس باخبر لكنه غير محض على ذلك وقد ينزل المجهول من
 المعلوم ان منزله ما من شأنه ان يكون معلوما للمخالي لا يصح على ان كان
 لا ادعاء له في نفسه فيجعل له الثالث انما هو قوله فكأنه عن اليهود
 انما يحسن مصليهم اذ عوا ان كونهم مصليين احد ما من شأنه
 ان لا يجزئهم المخالي ولا ينكر ذلك الا انهم هم المفسدون
 للقرع عليهم موكد انما تدرى من ايداد الحله الاسمية الدالة على النبوة
 وتعيين الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط صدر
 الفصل الموكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التبيين الدال على
 ان مضمون الكلام حاله خطورة الغاية التي هي حصر وفهم التأكيد بان
 ثم تعقب الكلام بما يدل على التبريح والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يجوزون
 فعلهم كمن الخوف الاربع حشاشكم ربا عيتكم كما قد وثقنا انهم كاشفوا
 التلميح الاول في ان دلائلها على القصر بالوضع انما تنصبت
 على المتيقن والمنع بل على المتيقن فقط وثباته كاشف عن الاخيرين
 في صحيح المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه تعقل
 منها ان من انما الحكمان اعني الاثبات للمكدر والنع عما سواه معا
 بخلاف العطف فانه يقدم حنة او لا الاثبات ثم النع نحو زيدا قائم
 لا قائم او على العكس نحو ما زيدا قائما بل قاعده تعقل الحكيم معا
 اخرج اذ لا ينصب فيه الوهم الى عدم القصر من اول امره كما

لام

والشيء احسن
 في قوله
 في قوله

ما زيد الا يقوم او صفه نحو ما خاني منهم رجل الا يقوم وينفذ او حال
 نحو ما خاني زيد الا يضيء وكثيرا ما يقع الخالي على الاما ضياء مجرد اعني
 قد والواو نحو ما اثبتته الا اتابع وفي الحديث ما ايسر الشيطان من
 بني آدم الا انما هم من قبل النساء والرجال فلهذا قصد لزوم مقتضى
 ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الخالي لا يقارن
 مضمونه بمضمون ما قبله الا على ما قبل العزم والتقدير ان حاله
 الشيطان من بني آدم غير النساء الا على ما خاني انما منهم من قبل ان
 كقولهم خرجوا من ارضهم صفر صايد ايه عدا جعل المعلوم على المعلوم
 به كالمواقع الخاصلة في انما توخر المقصود علمه يقول انما في ذلك
 عمدة اقا القدر الاخير ما وقع بعده منزله الواقع بعد الا فكأنه هو
 المقصود عليه ولا يجوز تقديمه على المقصود عليه على غيره لا بالاس
 فانه انما حارة النع والاسم على قلم لعدم الالباس بناء على ان
 المقصود عليه هو المكدر بعد الاسو اقدم على المقصود او اخر عنه
 ومن هنا ليس الا المذكور ابل الكلام مضمون لاضاه فلو قلت انما امر
 زيد عمرو انما امر عمرو ازيد انعكس المعنى خلاف ما اردنا في
 حاضر زيد الا عمرو او حاضر الا عمرو ازيد فانه يعلم ان المقصود عليه
 هو المكدر بعد الاقدم او اخر ومن هنا نطرح سوان تقديم المقصود
 عليه جائد اذ كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيد
 ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الخطاب اسما جيا لم يزد
 معرفة وانما لثمة ذكرنا انها من ما ذكرناها الا لثمة ويمكن الجواب
 بان الكلام فيما اورد القصر مستفاد من انما وهذا ليس الا كذا وغير
 كالا في اقا القصر من ان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
 الموصوف اقداد او قلبا وتعييننا بقوله قصر ما زيد غير شاع

من جهة

تقدم

في انفسه
 من العدم
 من انما

٩٥

على الصفة
 على الموصوف

سبب

افراد او ما عرّفهم قلوبهم فصرها ما شاء من غير اعتبار
بحسب المقام وفيه امتناع في معناه لا العاطفة لا يقول ما يريد غير
لا حجة ولا ما شاء غير زيد لا عمرو لا تنفأ شرّها كون منتهى
منتهى قلبها غيرهما من كلام الله العال السائر
الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس له سبب خارج تطابقه او
لا تطابقه وقد يقال على فعل المكلّم اي انشاء الكلام الانشائي كالاجابة
والمراد منها ما هو الكمال انه ضميم الى الطلب الى غيره وقسم الطلب
الى التمني والاشتهاء وادراكها معانيها المصدرة لا الكلام المستعمل
عليها بقوله قوله واللفظ الموضوع لم يذكروا كذا في الخبر لم يذكروا
خبراً موضوع لا فان معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البوائ
ولا تنوّم ان هذا انقضض كذا البحث عن غير احوال اللفظ لا المقصود
بغير التمني اذ هو لا من انشاء خبر ان طلب لا استنباطه وادراكه التمني
وغير ذلك وغير طلب كافعال المقارنة وافعال المجرى والزم وضع
العقود والقسم والعل ورتب كم الخبرية وفوق ذلك المقصود باللفظ
منها هو الطلب الاختصاصه عزير ابحاث لم يذكروا في الخبر والان
كثيراً من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى
الانشاء ولهذا قال صاحب المنهاج ان السابق في الاعتبار هو
الخبر والطلب والانشاء ان كان طلباً استدعى مطلوباً غير حاصل
وقد قيل الطلب لا مشاع في طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع
الطلب استدعى كذا حجة اذا كان المطلوب حاصل لا عتق احدنا
على معانيها الحقيق وتولد منها بحسب القرائن ما تناسب المقام
وانواعه كثيرة ومنها ما ذكره المصنف في قسم التمني وادراكها
ومما جرد التمني والنداء لانه اما ان يقع كلفه مطلوبه يمكنه او لا

في

وغيره

في

التمني

التمني والاول ان كان المطلوب حصوله من غير الطلب
هو الا استنباطه وان كان المطلوب حصوله من غير الطلب
كان ذلك من اسبابه فعل هو التمني وان كان ثبوته وان كان باجود
حروف النداء هو النداء والاول هو الا في منها التمني وهو طلب
حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع لم يذكروا
شرط المكان التمني لان الانسان كثير احوال تحت الجوار والمطلب
هو قد يكون مكاناً كما تقول ليس زيد بلحي وقد يكون في الا كما تقول ليس
السبب يعود كلفه اذا كان يمكنه ان لا يكون كذا توقع فهو
لجما عينة وقوعه والاول ايصا ترحيماً واستعلاء لعل او
عسى وما ذكره ما هو موضوع التمني انشاء الى ما يستعمل في
التمني جاز افعال وقد يمتد بهل يحصل الى من شفيع حيث
يعلم ان لا شفيع لانه قد يمتد بهل يحصل الى من شفيع حيث
الحزم باسناد هذا الحكم واستدعاء الاستنباط حصول
وانشائه وانسكتة في التمني بهل والحدوث في التمني هو ايراد التمني
لما لا يعنيه به في صورة المكان الذي لا جرمه باسناده وقد يمتد
بلو هو لو تأسى في حادثة بالنصب على حد فاني قد يمتد فان
النصب قد يمتد على ان لو ليست على اصلها او لا ينصب المصارع
بعدها على اصحابها وانما ينصب في جواب الاشياء الستة المتأخر
للمقام منها هو التمني فكما تقدم في غير الواقع واقفاً كذا طلب
بليت وقوعه ما لا يمكنه في وقوعه وقيل انها لو ان لم يمتد
فعل فيه معنى التمني نحو وادوا لولدهن توبى جوف مصدر توبى وكثيراً
ما يستعمل بها عن فعل التمني فنصب الفعل بعد ما هو لو كان
فانحى توبى او وادوا لو كان الى مال قال الله تعالى لو ان لي كبد فاكف من

في

المجسدين قال السكاكاني في التلخيص وفي حله والاول
بطلب التمام ولو لا ولو ما فخره منها ان كانها ما فخره من قبل
ولو التلخيص التلخيص في كل منها من كينون مع لا وما المزدحم في التلخيصها علم
لقولهم من كينون والتلخيص في كل التي في ضمن التي تقول في كتاب
سواء اياها اذا جعلته متضمنة لتلك الابواب مع ان الغرض من هذا التركيب
والترتيب جعله يعلو ولو متضمنة من معنى التلخيص لتلخيصها في
الوضع من تضمينها معنى التلخيص ليس لافاد التلخيص بل ان يتولد منه من
معنى التلخيص المتضمنين بما اياه في الما في التلخيص نحو هذا الكرم من زدا
ولو ما الكرم في معنى التلخيص الكرم في هذا الا جعله ناديا في تكرار الكرم
وفي المصارع التلخيص نحو هذا تقوم ولو ما تقوم على معنى التلخيص يقوم
فقد الكرم في القيام ومع هذا فلا في عن ضرب من التلخيص والتلخيص
على معنى ما كان يجب ان يتعلمه الما في قول ان طلب منه فقله لتضمينها
مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التلخيص مفعوله الثاني وهذا التلخيص
مكن مخرجا به في لفظ المصارع كمنه جاصل فيفاء لانه قال من كرم مع لا
وما المزدحم مطلوب بالترام التركيب التلخيص على الزام ملو ولو مع
وهذا مشعر بان ما يقع في بعض التلخيص لتضمينها ليس على ما ينبغي وكذا
قوله لتولد انما في صور الكلام المصارع حيث قال اذا قل هذا الكرم
زدا فكان الذي يتلخص الكرم من تولد منه معنى التلخيص وانما لم يجرى فيها
من اوامر من التلخيص معنى التلخيص والتلخيص من غير توطئة في التي
جريا على مقتضى التمام فان ملو ولو قد يستعملان التلخيص وتسمى حا
معنى التلخيص التلخيص وما يستعمل السور والتلخيص وانما في كرم
هذا الكلام باللفظ كان لعدم القطع بذلك لاجل ان يكون كلاما جازيا
موضوعا للتلخيص والتلخيص من غير اعتبار التركيب فان التلخيص في

١٨٩

حصة

١٨٩

المؤلف

المؤلف ما ياباه كثير من النجاة وقد تضمنت بعل في حكم التلخيص
في جوابه المصارع على اضرار انما هو على ارجح قارور كرم التلخيص بعد
المؤلف عن الحصول وسبب تعليم عن الحصول اسم الما في التلخيص
التي لا طاعة في وقوعها فتولد منه التلخيص لما من ان التلخيص في
او يمكن الاطلاع في وقوعها بخلاف التلخيص في جانه ارتقاء في
وتوف يحصله من ثم لا يقال لعل التلخيص في التلخيص في الما في
الطلع والاشفاق في الطبع ارتقاء الطبع في التلخيص في التلخيص في
ارتقاء التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
الاستفهام وسبب طلب حصول صورة في التلخيص فان كانت تلك
الصورة في معنى التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
والا فهو التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
وان لم يكن في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
يعم التلخيص وهذا الاعتبار صار اعم فقدم المصنف وقال
فالتمه لطلب التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
وهذا معنى التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
وارتقاء في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
تعيينها او التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
المسند اليه في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
والملوك في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
او التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في التلخيص في
نوجه اجمالي وطلب الاستفهام تفصيله ولهذا ان لم يكن التلخيص في

١٨٩

١٨٩

١٨٩

١٨٩

١٨٩

١٨٩

ابن الغالب في التقديم هو للاختصاص وهذا الوجه لا يفي وحده الجيب
 انما على قصد الامتياز دون الاختصاص ولا قال به دون صفة ان
 لم يقع بل زيدا اخرته كوارز بقدر المتكسر قبل زيدا من قبل ضيق زيدا
 صفة بل هذا ارجح لان الاصل تقدم العامل على المعول فلا بد من
 حصول التصديق بنفس الفعل فيكون من لطلب التصديق فيجب
 وقد كره بعض المحققين من النجاة ان يباح وجوب الفعل في الكلام لا
 يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمرة يفتقر الظاهر فلا يجوز
 احتيازا لاصل زيدا اخرته بل لا بد من ابدائها آية لفظا وجعل السكاني
 فيه من رجل يعرف لذكر ان لان التقديم يستدعي حصول التصديق
 بنفس الفعل لا سبق من ان اعتبار التقديم والتأخير في خبر جمل
 عرف في حجب لغير اصله في رجل عرف ان زيدا من الضمير كما في
 قوله في واستر النجوم الذين ظلموا او انما لم يحكم بالامتناع في الخبر
 ان يكون رجلا على فعل محذوف ومارفهم الى السكاني ان لا يقع من
 زيد عرف لان تقدم المخبر المرفوع ليس للتخصيص حتى يستدعي
 حصول التصديق بنفس الفعل على ما سبق ان فيه بانها النجاة
 وما ذكره صاحب المفصل من انه يجوز من زيد خبره على بعد الفعل
 فتصح الوجه القبيح البعيد لا انه شايح حتى ومنها نظروا
 لانهم لا يرون ذلك كوارز لكونه قبيحا بعلمه اخذ فان استأمله فخصه
 لا وجوب استأمله حكما مطلقا بخلافه فان الباب انه لا يلزم على ما ذكره
 السكاني في رجل عرف ان زيدا لم يزل عدو قبيح وعلمه ان زيدا السكاني
 في خبره انما هو من رجل عرف ومن زيدا عرف بان من عرف قد في الاصل
 واصلهم انما يقع له اصل عرف في الدار بالقرينين ونكر الهمزة قبلها كذا
 وقوعها في الاستعظام فاقسم مقام الهمزة ونطقت عليها في الاستعظام

في خبره انما هو من رجل عرف

في

وقد من لوازم الافعال قلنا ما هي معناها فان لم يستحق
 ان لا يقع او يقع دخولها على الجملة الاسمية التي طرفها اسمان
 نحو من عملهم وقاعدوا الا فاما الفوف فمنه ومن ما اذا كان الخبر فعلا
 نحو من زيد قام فله الفوف انها اذا رأت الفعل في خبرها تدركت
 ظهورا بالجمعي وحينئذ لا ينافي التاكيد في عيانة نفيته ولم تدرك فتراف
 ملاسم منها خلاف ما اذا لم تدرك في خبرها فانها تسلسلت عنها ذاهلة
 ومن ان هل يخص المضاير بالاشتغال بحكم الوضع كالسين
 وسوف فلا يصح من يصر زيدا او سوا خبر كما يصح ان يصر زيدا او سوا
 اخبر عن انه لا يصح استعماله لانكار اشياء الفعل الواقع
 في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وروى
 لان استعماله من شخص المضاير بالاشتغال فلا يصح لانكار
 الفعل الواقع فعلم ان السعيد قوله وسوا صور لكون قدسه على
 المراتب انكار الضرب الواقع في الحال لا استنهاهم وقوع الضرب
 في المستقبل وقد صرح السكاني بذلك وقال ان يكون الضرب واقعا
 في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلقت القسمة على
 ان المراتب انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سوا كانت
 القسمة مقالية كما في هذا المثال او جالية كما في قوله تع اتقوا لوني كما
 الله ما لا تعلمون وقولك ان يصر اباك واتشبه السلطان فانه لا
 يصح وقوعه في هذا الموضع وهذا الخبر فساد ما قبل الامتناع وذكر
 مناجهم ان الفعل المستعمل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب
 مقارنته الحال لوقوع الفعل وانما وهما منها من وجوه الادوية الا انهم
 قولنا سيجي زيد اكلنا وساقرب زيدا ونحو من يدي ملا حير في الحال
 ساقرب عن العار بالسيف طالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي

عن

في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين

الشيء لا يتصور خلو جسيم واحد من هذا ان بعضه لا يتصور
قول النجاة انه يجب تحريك جسد الجبل الى الجبل عن علام الا يتصور
لما سئل في شيء من الجبل فيمن منه ان الفعل المتقد بالمال بحيث
عن حرف الاستفهام فلا يصح تقديره بغير الجبل او في قول النجاة
دليل على الكلام وهو ما في عا خطا ولم ينقل عن احد اصناف تقييد
الفعل المستقل بالمال ولعمري ان التوقف لا مثال هذه المباحث
لا ينبغي ان تستغل به كتمان في عا القامرين ان يقعوا فيمن
ثاقلا وياخذونه مذهبنا ولا اختصاص بالصدق بها ان كلف هل
مقصود عا طلب التصديق وعدم حجتها لغير التصديق كما يقال
تخصيص بالعبارة بمعنى لا تصدق غير كتحصيلها المضارح بالاستسار
كان لها جزئ اختصاص بما كونه زمانيا اخرها موصولة وكونه متبدا
وخرجه اخرها زمانيا خبر الكون ان بالشيء الذي زمانيتها اخرها كالفعل
فان الزمان جزئ مفهوم بخلاف ما فهم فانه انما يدل عليه حيث
يعرض له اما اختصاصا التا عن تخصيصها المضارح بالاستقبال
لذلك فالحامد او المضارح انما يكون فعلا واما اختصاصا بالصدق
بالتصديق لا ذلك فلا ان التصديق هو الحكم بالثبوت او الاستفاء والنفي
والاشياء انما يتوجبها ان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الدوات
دوات فيما حقه وفي الجار وفيما مستقبل وهذا هو لان لها خبر
اختصاصا بالفعل كان قبل انتم شاكرون او في عمل طلب الشكر من
فعل تشكر ومن قبل انتم شاكرون مع انه مؤكد بالكلية لان انتم فاعل
فعل محذوف لان ابدان ما سبقت في موضع الثابت على كمال
العناية بقصولهم من ابقائه عا اطمع كافي هل شاكرون لانها داخل

في الاستفهام من ان النجاة في الجبل

في الاستفهام من ان النجاة في الجبل

في الاستفهام من ان النجاة في الجبل

الى الدوات

على الفعل حقيقة وفي سلك انتم شاكرون لانها داخل على الفعل متبدا
لان انتم فاعل فعل محذوف فشره الظاهر وانما قبل انتم شاكرون
او في عمل طلب الشكر من اقامتم شاكرون وان كان الشك في ما عينا كونه
الجبل اسمية لان سلك في الفعل من الهدى فتركه معه ان تترك الفعل
مع حل او في عمل وكذا في عا كمال العناية بصورتها سبقت وهذا هو
ولان سلك في الفعل من الهدى لا يحسن سلكه بطلان الا من البليغ
لانه الذي يقصده الدلالة على الثبات وابدان ما سبقت في موضع الوجود
مخلاف عمر البليغ فانه لا يعرف نفسه ومن سلكه بطلان فيكون اولي
به ان يدخل على الفعل كماله اطمع ومن ان هل فسمان بسيط
التي يطلبها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الجبل موجود او لا
موجود ومركبة وهي التي يطلبها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا
هل الجبل داعم او لا داعم فان المطلوب وجود الدوام للجبل او لا
وجوده لها وقد اخذت هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شي واحد
فلما كانت مركبة بالاسم اليها فالوجود في البسيط محذوف في المكيه
والبسيط والباقي من الفاها الاستفهام تتركب انها طلب التصديق
فقط وتختلف من جهة ان المطلوب لكل منها تصور آخر فطلب عا شرح
علاسم كقولنا ما اعتقنا كالبان شرح هذا الاسم وستن مفهومه
لان معنى وضع فاعل ابدان لفظا شرا سو اكان من هذه اللفظ او
عن غيرها او ماهية المسمى ان جسمه الى مقولها كقولنا ما
الحكمة ان ما حقه من هذا اللفظ فاعل ابدان ذاتا من الحسن
والفصل يقع على البسيط في الترتيب منها ان من عا شرح
الاسم والي طلب الماهية في مقتضى الترتيب الطبيعي ان طلب
اولا شرح للاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهية وجسمه

سبقت

الآن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحي ارضه كالمفهوم
 ثم من لم يعرف انه موجود استحي ارضه كالمفهوم
 المفهوم لا احاط به له ولا حقيقته لان الماهية ما به يكون الشيء فهو
 والمعلوم لا موقته له والفرق بين المفهوم من الاسم بالكلية وبين
 الماهية التي نفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من فوطب باسم
 فهم فها ما ووقفت على الشيء الذي يدركه الاسم اذا كان ^{اللفظ} عاما باللفظ
 واما الحد فلا تقف عليه الا المراد من بصفاته المنطق فالوجودات
 كما كان لها مفهومات مما يقع كان لها وجود بحسب علمه وبحسب
 واما المفهومات فلما لم تكن لها الا المفهومات لم تكن لها وجود الا بحسب
 للاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف له الذات موجودة
 حتى انما ما يوضع في اول التعاليم من وجود الاشياء التي تبرز عن عاها
 في انشاء العلم انما هي وجود بحسب شرح للاسم ثم لما اشد وجودها وهن
 عليه صارت تلك الوجود بعينها وجود بحسب الذات والحقيقة كما ذكرنا
 في الشفاة فعلم ان الجواب الى احد حاز له يكون جدا بحسب علمه وبحسب
 الذات بالنسبة الى الشخصين والنسبة الى شخص واحد وقبين
 ونحن انما نرى الشخص الذي العلم له يطلب عن امر الذي تعرف
 لذي العلم فيفقد شخصه وتعيينه كقولنا من ولد ابراهيم ما عمن
 بنيد ونحوه ما نفقد شخصه واما الجواب فهو جمل فاضل من قبله
 تد او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك طائفة من جهة لئلا
 النما لم يفهم منهم الشخص بحسب اخصار الاوصاف في الخارج في
 شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال
 السكاكي يسأل عما عن الجنس بقوله عند كذا في اش اجناس الاشياء
 عندك وجوابه كتاب كونه و مدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة

من

نحو ما الكلمة ان اتى احدا من ملائكة جوا به لفظ مفرد موضوع
 وما للاسم ان اتى احدا من الكليات مع وجوبه الكلمة بالذات على
 في نفسه عند مقدره باحد من ارضه او عن الوصف بقوله ما زيد وجوابه
 الكون ونحوه وفي الحد بشي واسبغ الموقرون قيل وما الموقرون
 يا رسول الله فقال الاولون الله كثير او الذا كذا في يساكن من
 الحسن من ذوي العلم بقوله من حيث قيل يا بشر يا ام ملك ام جلي
 ومصر نظرا لانهم لم يسموا عن الحسن وانه يصح في جوا من حيث قيل
 ان يقال ملكك يا جوا به انه ملكك بالي بالوحي الى الرسول وكذا خا في
 السامع تشخصه وتعيينه واما ما ذكره السكاكي في قوله في كتابه في
 ربك يا موسى ان معناه ابراهيم وام ملك ام جلي ففساده في قوله اب
 موسى بقوله ربنا الذين اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد احاط على
 بعينه وشخصه عما ذكرنا ونسأل الله عما يشاء اجلا المشار كين في امير
 بعينه نحو ان الفرقين خير مما كان من ايجان ام اصي محله علم فان
 الكافين والمؤمنين وبهم اصي محله علم قد اشركا في الفرقية ضاوا
 عما عجز احد ما عن الآخر والامير الامم المشرك فيه هو مضمون ما اضيف
 اليه ان يوضح قوله في المفسر يقول القائل عند ثبات بقوله ان الساب
 من قاطبة حقه وصفها عندك عما يشاء كذا في الثوبية صرا انه اذا
 اضيف الى المشار اليه كقولنا انهم يفعل كذا في جوابه اسم متضمن للاشارة
 الى جهة او اسم علم واذا اضيف الى كل في جوابه كان محتملا لغيره وفي الجملة
 هو لما لب التمييز ويساكن بكم عن العلة فهو سلبين اسرا بكم انما
 من آية تبيين ان كآية آيتها ميم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والوضوح
 من هذا السؤال التفرع ولا استقام استقام بقدره من جمل على
 لا قدره من آية حيث لم يذبح من قالوا اذا افضلو انتم ومن

فقدم في كتابه على ما بان جلي
 رسول الله من عند الله من حسن العقل والدين
 عالما بان من اتى احدا من الكليات مع وجوبه الكلمة بالذات على
 في نفسه عند مقدره باحد من ارضه او عن الوصف بقوله ما زيد وجوابه

مثل الكون كافر من قائلين لهذا القول
 ومثل الكون اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم

سجد
 سجد
 سجد

الفعل قولهم انزلت فعلت هذا او قالوا انزلت فعله كبريم هذا اولو كان
 التقدير بالفعل كان الجواب فعلت اولم افعلوا وعبر عن علم المصنف
 بانه يجوز ان يكون قد استقرها في علمه او ليس في السبب وحاد
 على انهم كانوا اعمال من انما ابراهيم عليه السلام الذي كبره صنامهم
 تتبع جهلهم على وجههم الا يستقرها في علمه بانه قد علم ما قيل له
 وهو انهم علموا قد علمت بقوله تاسه لا يبدل اصناما حكم بعد ان تولوا
 فمدين ثم لما رآوا كبره صنامهم قالوا قس فعل هذا ابا لهتنا انهم
 الظالمين قالوا سمعنا من بك كبره صنامهم فقال له ابراهيم فالظالم انهم قد
 علموا ان ذلك من كبره صنامهم ووقد روي انهم صرخوا وادركوه
 في بيت صنامهم ليس هم احد فلما ابصروه بكبره صنامهم اقبلوا اليه
 يهرعون ليقتلوه وقوله يا ايها المصدقين المنة يعني اذا كان المراد
 بالمنة فانها هي التي تخرج للتقديرات بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها
 خلا في البوائ فان ملك يكون للتقديرات نفس الحكم نحو ملك يوق القفار
 والاسماء الا يستقرها في علمه بانه يسأل عنه كبره صنامهم من انهم
 وماذا فعلت بطلان ومن الذين قتلته وهو ذلك والانكار والتكذيب
 ان غير الله تدعون ان بابلار المنكر المنة يعني اذا كان الانكار بالمنة
 وما غيرها وان وجهه لا انكار لكن لا يحسن فيه هذا التفصيل
 وهو مثل قوله حاد ايضاً لو فعلت كذا ومن ذاف فعل كذا او كبره صنامهم
 تدعون وكبره صنامهم اياك ومن اين تدبر ما العجز من الله وما
 اسبب ذلك وانما المنة من الانكار فابلهما كالفعل قوله ان يقتلني
 والمشرقة مضاعف بانه وكبره صنامهم متعاضدا من التقدير فلو كان
 الانكار الفاعل وان لم يكن ممن تصور منه التقدير على ما سبق
 الى الوهم لا احتاج الى ذلك وكالفاعل قوله بكم يسمون

بها

في قوله تدعون ان بابلار المنكر المنة يعني اذا كان الانكار بالمنة

في قوله تدعون ان بابلار المنكر المنة يعني اذا كان الانكار بالمنة

رجة ربك فان المنكر ان يكونوا من القاسمين لانهم القاسم
 وكالمفعول قوله بكم يسمون الله اتخذوا ليما فان المنكر بواحد غير
 الله وليا لا اتخاذ الوكلاء وما قوله بكم يسمون الله فالتكبر
 هو نفس اتخاذ الا لهم فلهذا في الفعل المنة وكالفاعل قوله
 ارجلنا اسير الله وكذا غير ذلك من المتعلقات وكما في قوله
 يحمل الانكار على المفعول على نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
 وكذا اذا قدم المفعول على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل
 يحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون الانكار الحكم على ان يكون
 التقديم لمجرد التسوية وجعل صاحب المسألة قوله بكم يسمون الله
 الناس وانما انت تسمى الضم من قبل بقوله حكم الانكار نظراً الى
 ان المتخالي وهو الذي علم لم يفتقد في ذلك انفراد به وجعلها
 صاحب الكشف من قبل التخصيص نظراً الى انه علم لفرط
 شيعته بانياتهم وتباليح حيرته عما ذكره بانه يعتقد قدرته عما ذكره
 لا يقال منة تدان انكار غيره حرق النع وقد مر ان ما يلحق حرف
 النع بعد التخصيص قطعاً فكيف يحلهم السككا على التسوية دون
 التخصيص لانما يقول لو سلم ان المنة بمنزلة حرف النع في ذلك
 فالسككا لم ينفرد في ما يلحق حرف النع وغيره بل جعل الجميع
 محملاً للتسوية والتخصيص ان كان مضمراً او متعجباً للتخصيص
 ان كان مظهراً فمكة او للتسوية ان كان مظهراً وقد اشار مرهناً الى
 تدكير هذا التفصيل ثم قال في الجملة قوله بكم يسمون الله انكم على التقديم
 فليس المراد ان الاذن شكر من الله دون غيره ولكن ايجله على
 ما ابتداء مراد احسن بقوله تدان انكار وجهه انوهم ان مثل هذا التركيب
 يمكن جعله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا اساء عليه المعنى

في قوله بكم يسمون الله اتخذوا ليما فان المنكر بواحد غير

لام

في قوله تدعون ان بابلار المنكر المنة يعني اذا كان الانكار بالمنة

بكم

برای

٢٤٣

1731

القسم الظلم

استخدموا النساء مع انك تعرضوا

11/29/11

موجودہ نظام

[illegible]

لا من بعد المم ورفيع عوفن على انه صيدا ومن
 الا شهابية خيرة لو بالعين على اختلاف
 الالوان فانه لا من الا من خضع الا شهاب
 منها وسونا ميرزا الالوان لما وصف
 العذاب الشدة والقطعة زاد من هولها
 يقول من فرعون الى ميل فرعون كزوف
 من سوء فرعون وشدة شدة كزوف
 حكمكم هذا يكون العذاب به حكمكم
 من بعد الف
 من العذاب وتعليم
 طروق على جهنم

11

10/10/10

استاذ

تاریخ ۱۳۰۲/۱۲/۱۲

کرم

3
अभिषेक
मन्त्र
मन्त्र
मन्त्र

الليل موتاً سماوياً فلهذا استعمل صيغة
عاجز الموتى قوله الانجيلي ٣

قد رزقنا ان نحاسب احدا من الجاهل
 ونسبنا ما ليس اصله من
 اي باب عدلين وبتعدن من حكم
 اذ ليس المراد طلبناهم بصول عن حكم كونه
 محال الاول الطرف اعني قوله من حكم متعلق بفاتوا الضمير
 خبرنا الوصف لسورة الضمير ما نزلنا او بعدنا وان قلت
 ما يجوز على الاول ان يكون الضمير لما نزلنا او قلنا
 في سورة مثل قوله البلاء عنهم وعلوا الطبقة بشهانه
 في اذ العجب انما يكون عن الماضي ثم قلنا من
 في ما يشك فيهم عجزه اعني ان ما توافقه بصول
 خلاف ما اذا كان موصوفا للسورة فان المعجزة عنه
 هو السورة الموصوفة باعتبار اسمها الوصف
 ان قلب قلنا العجب باعتبار اسمها الماتية
 باعتبار عقلها لا سبق الى الفهم ولا يوجد
 فسادا اعتبارا في اللفظ واستعمالهم
 عند ادبهم وبعضهم منها كلام طويلا لا يحل
 بحكمه

في الضم والاعمال لا تشاف بقدر ليدرك طلبا فيضيا الضم قال
 وليس الضم بافضل من غيره عندنا لاني اقول في نهارا كما قال
 بل لا اولان نهارين نكلم في عيني لا زواجهم على فليس الغرض
 خلص للانجلا من الليل لانه لا يدر عما ذكر كنهه تمنى ولا يخلصا عما
 يميزه في الليل من تلوين الجوى ولو اخرج الاشواق والاستطاليم
 تلك الليله فانه لا يدرى انجلاها وليس له بها عيه ولا توقع فلهذا
 يحل على التمني دون الترجيح والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل
 كمن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والى العا حور را عني
 فانه طلب للفعل على سبيل التضرع ولا التماس كقولك لمن تبارك
 اجعل يدونا الاستعلاء وبدون التضرع ايضا وهذا ولكن يدان التماس
 في الغرض انما قال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى جرة الدعاء
 ثم الامر قال السكاكي حقه القول انه الظاهر من الطلب عندنا انما
 كما في الاستعلاء والتدأ والتبادر الفهم عندنا من بعد ما مر
 الى تغيره لا من اوله دون الجمع من ملامح من واراها اثر اخر فان
 المولى اذا قال لعقيدته ثم قال له قبل ان يقوم اضطلع في المساء
 فساد الفهم الى انه غير ملامح بالقيام الى ملامح بالاضطلاع لانه
 اراد الجمع من القيام والاضطلاع مع تراخي احد ما وفيه نظر
 لاننا لا نعلم كل واحد خلق المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الا
 الطلب استعلاء والفوز والترخي مفوض الى القدر كالتكرار
 وعدمه فانه لا دلالة للاحد على شيء منها ومنها من انواع
 الطلب التماس وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولم جرت
 واجد وهو لا الجازمة من نحو قولك لا تفعل وفي غيره النجاة
 ومع من هذه الصيغة نهية ان معنى استعلاء كسج افعلا

في قوله لا اولان نهارين
 في قوله لا يدرى انجلاها

في قوله فانه طلب للفعل
 في قوله فانه لا يدرى انجلاها

وهو كالا مريد الاستعلاء لانه التبادر الى الفهم وليس كالا مريد عدم
 الفور عدم التكرار اذ الحق ان التماس بعض الفور والتكرار وقال السكاكي
 ان كان الطلب بالامر والنهي واجعا الى قطع الواقع كقولك للسكاكي
 تجرد للمتمنى لا يتحرك فالاشبه المنة وان كان واجعا الى اتصال
 الواقع كقولك الامر للمتمنى كتحريك اسن في الاستقبال في النهي
 للمتمنى لا تسكن فالاشبه الاستعداد وقد استعمل في غير طلب
 الكف عن الفعل كمن هو مذهب البعض او طلب التبرك كما هو مذهب
 البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كلف النفس في الفعل
 بالاشتغال بالجد اصدان او ترك الفعل وهو يفسر لئلا يفعل
 والمذهبان متقاربان في الجملة وقد استعمل النهي في غير معناه
 وقد كان استعمال الطلب الكلف في التبرك كالتهدد كقولك لعقيد
 لا تمسك اميرك لا تمسك اميرك فانه كالمعنى ليس المراد طلب
 كفه عن الامتنان او استعمال الطلب الكلف في التبرك كمن لا على سبيل
 الاستعلاء بل على سبيل التضرع فكيف عا نحو اللهم لا تشمت بي
 اعدائي اوعى سبيل التلطيف فكيف التماس كقولك لمن يساؤلك
 بفعلك ايها الاخر وقد استعمل الامر والنهي لطلب الدوام والبقاء
 على ما الخالي في كنه من الفعل او التبرك اصدان الصراط المستقيم
 ولا تحسبن الله عاظا من ذم وثبت على ذلك وهذا الاربعه في
 التمني وملاستهم وملا مريد النهي يجوز بقدر الشرط بعدها ويرا
 الحذا عقيدتها محروجا بان المصنف في الشرط كقولك في التمني ليس
 لي ما لا ينفعه ان ان اردته انفعه وفي الاستعلاء ان يترك
 ان ان تعرفه ان يترك في الامر الكرمي الكرمي ان تكون في الكرم
 وفي النهي لا تشتم بل يترك الكرم لا تشتم بل يترك الكرم وقد ذكر

في قوله لا تشمت بي
 في قوله لا تشتم بل يترك الكرم

علمه

في حقيقتهما وجهان احدهما ان العلم لا يردع فيها معنى الطلب والطلب
 لا ينشأ عن سبب حاصل للطلب علمه فوجود ذلك السبب الحاصل
 مسبب عن ذلك الطلب الخارجي لان العلم الغائي هو موضوعها معلوم
 للعلم الغائي علمه ولذلك كانت حقيقتهما علم لعلية العلم الغائي ولهذا
 قالوا ان الغاية تقدم في الوجود على المعلول وسأخبر في الخارج عنه
 وهذا معنى قولهم اول الفكر اخذ العلم لما كان ذلك اعم كقولهم
 السبب الحاصل مسبب الطلب الخارجي مفهومه من ذلك الطلب
 وذلك السبب الذي يصح سببا حاصلا علمه عند هذه القدرة
 وكذا في الشرط والسبب ليس معنى الشرط والحذا الاسمية
 الاول ومبنيته الكفاية فانه سبب الحاصل ان تقدمه بعد هذه
 الاشياء وثانيتها ان كل كلام لا بد قسم من حاصل للمكلم عليه والى
 على الكلام الجبر من افادته المتأخر في مفهومه وعلى الطلب كقول المطلب
 مقصودا للمكلم لذاته او لغرضه في يتوقف في ذلك الغرض على حصوله وقوف
 عليه على حصوله وهو معنى الشرط فاذا ذكرنا الطلب لم تذكر بعد
 ما يصح بوقفه على المطلوب يجوز المجالي كقول المطلب مقصودا
 لنفسه ولغيره وان ذكرنا بعد ذلك غلب على طمأنينة كقول المطلب مقصودا
 لذلك الملاك لا نفسه فكلما اردت معنى الشرط في الطلب مع ذلك
 التي كما مر فهدا اذا كان الملاك بعد هذه الاربعه صالحي لان يكون
 جبراً من مفهومه او قصد الشئ بية خلاف قولنا ان ينشأ ضرب
 زبدان السوق اذا معنى قولنا ان تعرفه اضرب زبدان السوق
 واما قوله في قل للدين امنوا بضموا الصلوة طان الشرط لا يلزم له
 مكلف علمه تاقيم لحصول الجبر بالكلية في ذلك يتوقف الجبر اعلمه وان
 كان متوقفاً على آخره وان توضحته صحة صلواته واذا لم يقصد

السنة

السبب معنى المتصاوه على رفته اما حاله في وجوده فمفهومه بل يكون
 او وصفاً نحو كذا هو رطل لا يتجلى او استيفاءاً من جواباً عن سؤال
 في حقيقتهما فكل من يردع في ذلك والواقع وان علم الغاية احد الاشياء
 التي تعدل لعلها الشرط ويحتمل في جوابه المضار كقولنا لا نزل
 تصب فيها ان لنزول تصب فيها فوله من الاستنباط ان ليس
 جواباً على حجة بل هي من الاستنباط من الاستنباط دخلت على الفعل المنطوق
 واضمحج عليها على حقيقة الاستنباط لانه يوفق على علم الغاية مثلاً
 فالاستنباط عنه يكون طلباً للمحصل فوله من يتقدمه الى غير ذلك
 على المجازي في طلبه منه وهذه هي الحقيقة فانه ان كان الاستنباط
 ان لا نزل انكار النعائش فلهذا يصح تعدد الشرط المشتبه به
 نحو ان نزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من
 جنسها فلا يصح تعدد المنع بعد المشتبه بالكل مثلاً لا يجوز لا ينفرد
 ندخل النعائش واسلم تدخل النار في ان تكفر وان لا تسلم يدخل النار
 خلافاً للكنسائي فانه يجوز تعديلاً على القدرين وهو تعدد الشرط في غيرها
 ان غير هذه المواضع تقدمت كقوله ام اني ذوا من دونه او ليا رفاة
 هو الولي ام ان اتحدوا ولها يحق فانه هو الذي لا يشعري
 ووجهه ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتحدوا انكار للملك
 وان سواه فان لا ينكر ان انكار توابع معنى لا ينبغي ان يتقدم من
 دون الله او ليا موحى بربك فله فانه هو الولي من غير تقدير
 شرط كما قال لا ينبغي له بعد غير الله فانه في مواله المنع للعبادة
 فله كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ ولا معنى على ذلك
 لم يجمع في قولنا لا تفر زيدا فهو اذ هو كذا في خلاف ان تفر زيدا فهو
 اذ هو كذا في استنباط انكاره لانه لا يحسن الا بالواو والجمالية وذلك لانهم

در علمه

وبما جعل الغاية الاشياء ان تفيض
 الشرط بعد ما فهمنا اننا المصنف
 ان ذلك يقع له واما ان كان

وان جعلوا استنباط الامكار بمعنى النعم لم يقصدوا ان لا يفرق
 منها اصلان كل مسلم الذوق يجد من نفسه التواضع وان
 يظن وقوع احد ما حيث لا يظن وقوع الاخر وهذا الشرط
 في اللام كثر ويستعمل في الاحكام ان شاء الله تعالى
 ومنها من انواع الطلب للنداء او هو طلب الاجابة
 ثابت في كتابه وعرفنا ان النداء قايما وحيثما لا يجد
 غير البعيد منزلة البعيد كونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة
 الى من لا يراه في نفسه بل في بعض احوال من خلق الشان ان حيث
 ان المتخالي لا يفرق ما هو حقيقة من السمع فيهم وان تارة وشقة
 واستقر في جهله فكان في عاقل عنه بعيدا في والحمد لله
 وقد استعملنا في البعيد تسميها على انه حاضر في القلب
 يقرب عنه اصلا كقولهم اشكان نعمان الارزاق يتقنوا بانك
 ربع قلبي شكان واما ما قيل حقيقة في القريب والبعيد
 لانها لطلب الاجابة مطلقا وقيل في البعيد واستعمالها القريب
 احوالا لا تنفصل الداعي نفسه واستيعاده عن مرتبة المدعو
 نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وتلو شانه ونزول الحجاب
 مع تهاويلهم على الاستئذان كانه عاقل عنه بعيد نحو يا ايها النبي
 بلخ ما انزل اليك واما للتحريض على الاجابة كانه امر بعيد نحو
 يا موسى اجيب واما للتنبيه على ملاكته وانه بعيد من التبع
 نحو اسمع يا ايها العاقل واما لخطا شانه تبعيدا له عن
 المجلس نحو يا هذا او قد فعل صيغة من صيغة النداء
 في غير معناه وهو طلب الاجابة كالا عند في قولك لمن
 اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاجابة كونه

في قوله اشكان نعمان
 الارزاق يتقنوا بانك
 ربع قلبي شكان
 واما ما قيل حقيقة
 في القريب والبعيد
 لانها لطلب الاجابة
 مطلقا وقيل في
 البعيد واستعمالها
 القريب احوالا لا
 تنفصل الداعي نفسه
 واستيعاده عن مرتبة
 المدعو نحو يا الله
 واما للتنبيه على
 عظم الامر وتلو
 شانه ونزول الحجاب
 مع تهاويلهم على
 الاستئذان كانه
 عاقل عنه بعيد نحو
 يا ايها النبي بلخ
 ما انزل اليك واما
 للتحريض على الاجابة
 كانه امر بعيد نحو
 يا موسى اجيب واما
 للتنبيه على ملاكته
 وانه بعيد من التبع
 نحو اسمع يا ايها
 العاقل واما لخطا
 شانه تبعيدا له عن
 المجلس نحو يا هذا
 او قد فعل صيغة
 من صيغة النداء في
 غير معناه وهو
 طلب الاجابة كالا
 عند في قولك لمن
 اقبل يتظلم يا
 مظلوم فانه ليس
 لطلب الاجابة كونه

قال من فاعل اقبل تقديره
 حال كونه مظلوما
 عليك عند الامور

حاصلها

حاصلها واما الغرض اعلمه على زيادة النظم ونسب الشكوى
 والاحتصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا
 ايها الرجل اصله محصين المياضي بطلب اقباله عليك
 ثم جعل مجزعا عن طلب الاقبال في مثل الى محصين
 قد يولد من بين امثاله بما نسب اليه وهو اقام في موضع
 التفاضل نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل في محققا
 من بين الرجال بالكرام الضيف او الضيف كونا
 الممكن ايها الرجل في محصيا بالمكنه او كجذب بيان
 المقصود بذلك الضيف لا للتفاضل ولا للتفاضل كونا
 او خذ ايها الرجل في محصن نقدا ايها القوم فكلما صدق
 صورة النداء وليس به لان ايا واما جعل وصفا له لثبوت
 به الما لجيب بلا هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم
 السابق ولا يجوز فيه احوال حروف النداء لانه لم يبق
 فيه معنى النداء اصلا فكله التصريح باو انه فقوله
 ايها الرجل قائم مضموم والرجل مرفوع كما في
 النداء لكن مجموع في محل النصب على الحال ولذا
 قال في تفسير المصنف ان محققا من بين
 الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما ان
 باللام نحو نحن العرب اقدم الناس او مضاف
 نحو انا معاشر الانبياء وربما كلف علما نحو شائما
 بكشف الضيف قال انما الى حب الحرف ليس
 منقول من النداء لان الما في لا كلف اللام ونحو
 ايها الرجل منقول عنه فطعا والمضاف محذوف

وهو انا او هي

متدنا في قوله انا اكرم
 الضيف وكذا

الضيف
 او الظلمة

من قوله
 ايها الرجل
 من قوله
 ايها الرجل

أحد من المتكلمين فيكون منصوباً بيا مقدره وكونه مثل
المعترف فيكون منصوباً بغيره أعني أو أخيراً قال
الامام الميرزوي في قوله إنا بنى نرسيل لا ندعي
لا بغير الفتوى بل من لم ينصب نرسيل على ما مضى
ومن لم يرفع على الجبوتية شوائبه لو جعله خبراً
لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاليب وكان
قوله لذلك لا يخفى عن جمهورهم وجمهور المخالفة
بشأنهم وإذ انصب إنا ذلك يقال ففتخراً إنا
أدرك من لا يخفى شأنه لا يفعل كذا وكذا وما شمل
فيه صيغة النداء الاستغاثه نحو يا الله من ألم الفراق
ومنها التعجب نحو يا للآمر ويا للدار ما كانه لغزاً
يدعوه ويستجده لتعجب منه ومنها التذلل والخير
كما في نداء الخلال والمنار والمطايا ونحو ذلك كقوله
يا منار يا منار يا منار يا منار كقوله يا نافع
جدي وقد اختبأت أنا تلميذ صبر كما ونعمي وأجلالي
وأنسائي ومنها التوقيع والتجسس كقوله فيا قبيح
كيف وأرثيت جوده وقد كان منه البر والخيبر
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها التذلل
بأخي راه كأنك تدعوه وتقول تعال فاننا غنائف
الكبر وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام وتأمل
وإن شئت ما تناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الأنشاء إما للتعاول بلفظ الماضي على أنه من
الأمور الجارية عليه إن جازها أن يخبر عنها بأفعال

من

بمعنى زائد على المعنى
نحو يا الله يا الله

لأنه إذا كان المقام
الاستغاثه

ماضي

ماضي كقولك وقيل الله للشوق لوله كجوار الحصى
في وقوعه كما جرت في حيث الشرط من أن الطالب
أراد أن يحل في غيبته في شئ نصوده آياه فربما يحل
الله جاً صلاً فيؤثر بلفظ الماضي كقولك زدني الله
القائل والدعاء بصيغة الماضي من البلغ بوجه
الله بمثلها أي التعاول وإظهار الجرض والاعتراف
البلغ فهو ذا هل عن صفة الاعتبارات أو
لما اختار عن صورة نداء من يقول العبد للمولى
ينطق المولى التي يسأله دون أن يقول أنظر
له أنه في صورة الله من وإن كان ذلك علم أو شفاعته
في الحقيقه لو جاز المخالفة على المطلوب بأن لم
المخالفة من حيث أن تذهب للطائفة إلى
تنسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب
تذنبك تأتيني عدا مقام أيتني نيلهم بالطف وجه
على الأتيان له أنه إن لم يأتك عدا جرت كذا من حيث
الطامع لكون كلامك في صوته الجبر ومدة
الصورة مجاز لا استعمالها في غير ما وضع له وتأمل
أن يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة
للتعاقب الجبر موقع الأنشاء القصد إلى المبالغة
في الطلب حتى كأن المخالفة سارح في أمثال
ومنها القصد إلى استعمال المخالفة في تحصيل
المطلوب ومنها التنبية على كلف المطلوب فينب
الوقوف في نفسه أو لقوة الأسباب المتأخذة

بمعنى زائد على المعنى
نحو يا الله يا الله

نحو تقدم زبد فغضب عرو ثم ان كونها للترتيب لا ينافي كونها
 في المراتب مما يحصل منها من رعان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
 كقولهم يا ابي ان الله اندل من السماء ما قضيها الارض فخره فان
 نزلت عقيب زبد المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم نزل المطر الى تمام
 الاخصار جاز وتم للترتيب في التراخي كما في المفرد لكنها كثر ما جرى الاستبعاد
 مضمون الحكم الثاني عن الاولى وعدم مناسبتها لم نؤمن انشانا خلقا
 آخر ونؤمن الدين كقوله ابراهيم بعد ان لا استبعاد الا شرار كالحق
 السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الدين آمنوا بعد قوله فلما افهم
 العقيب الآيه بعد المزمع بين الايمان وفك الدقيق وكذا الاستبعاد
 ربكم ثم توبوا اليه بعد من جلب المغفرة والانتظام بالكلية الى
 الله وهذا في الترتيب اكثر من ان يحصى وقد جرى في الترتيب والدرجة
 في درجة الاربعاء من غير اعتبار تعقيب او تداخ كقوله ان من ساد
 ثم ساد ابوه ثم ساد قبله وكذا قوله وما ادرى بكم يوم
 الدين ثم ما ادرى بكم يوم الدين اذ اى وقت هذا اقول اذا عطف
 بعد ايد من هذه الى حرف جمل على جمل فخره فانها فسر وهي حصول
 معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفسد سوى مجيء مباشر الى
 وهذا انما يظهر فيما لم يجر اعدائي وعند انفاية ثبت الاشكال
 فان قلت الواو ايضا يفسد الجمع من مضموني الجملة في الحصول
 نصا لانك اذا قلت بضر زيد تنفع من غيره او اوجبت له تنفع
 فذلك تنفع زوجي فذلك بضره وابطال الاكذابة لا يلب الا عيان
 قلت هذا القدر مشترك من الواو والفاء ثم ومجيء الجملة المشتركة
 في مجيء الحصول غير متساو فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا حسن
 هو الا ان تسكت في العبارات والاولى ولن لم يقصد به بط الاس

في قوله يا ابي ان الله اندل من السماء ما قضيها الارض فخره فان نزلت عقيب زبد المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم نزل المطر الى تمام الاخصار جاز وتم للترتيب في التراخي كما في المفرد لكنها كثر ما جرى الاستبعاد

بالاولى

بالاولى عما مضى عطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد
 في عطفه للثاني فالفصل واجب لتلازم من الوصل الترتيب
 وكل الحكم نحو واذا خلوا الآيه لم يعطف الله تسهلا بهم على قالوا
 لتلا شارك في الاختصاص بالطرف لما مضى من ان تقدم المفعول
 ونحو من الطرف وغيره بعد الاختصاص فلو لم ان يكون استنار
 الله بهم وموان خذلهم وخطامهم وما سوت لهم انفسهم من جاز
 آياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلقهم الى شياطينهم وليس
 كذلك في موصل لا انقطاع له بالي فان قلت لا نعم ان اذ ان الله
 حرفة بل شرطية وبعد تسليم ان العاملة اذا الشرطية هو الحار
 فلا تسليم ان مثل هذا التقديم بعد الاختصاص بل هو محجج تصد
 الشرط كالا ستهايم ولو سلم فلا تسليم ان العطف على مفيد بشي
 بوجوب تقديم المعطوف بذلك الشرطية قلت اذا الشرطية
 على تعيينها الطرفية استوعبت استعمال الشرط ولا اشكال ان قولنا
 اذا خلوت قرات القرآن تقدم من لا اقرء القرآن الا اذا
 خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان
 التقديم تقدم الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف
 عليه فالجاء بتقديم المعطوف على تقدمنا يوم الجمعة سرت في
 وصرت زيدا وقولنا ان جيتني اعطيك كاسك نعم انه ليس بظن
 لكنه السابق الى الفهم في الخبايا فان قلت اعطيت شي
 على صواب الشرط فهو على ضرب من احدهما ان يستقل كل بالحذابة
 نحو ان تاتي اعطيك كاسك والتمس ان يكون المعطوف تحت سوقف
 على المعطوف عليهم ويكون الشرط سببا فيه بواسطه كونها سببا
 في المعطوف عليه كقولك اذ ارجع الاعمير استاذنت وخرجت

في قوله يا ابي ان الله اندل من السماء ما قضيها الارض فخره فان نزلت عقيب زبد المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم نزل المطر الى تمام الاخصار جاز وتم للترتيب في التراخي كما في المفرد لكنها كثر ما جرى الاستبعاد

من اذ ارجع استاذني واذ استاذني خربت فلم لا يكون ان
 يكون عطف الله بغيره على قالوا من هذا القبيل ملئ الله
بصير المعنى واذ قالوا ذلك استهزا الله بهم وهذا غير مستقيم لان
 الخذا اعني استهزا الله بهم انما هو على نفس استهزا بهم وادراكهم
 آياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانما مشرقنا يدل على انهم لو قالوا
 ذلك ليدفعهم عن انفسهم والنسليم عن شترهم لم يكن عليهم فواظرة
 كداه ولا يله الايمان والاعطى على قوله فان كان الاول حكما
 وان لم يكن الاول حكما لم يقصد اعطاه للناسم وذلك ان لا يكون لها حكم
 زائد على مفهوم الجملة او تكون ولكن قصد اعطاه للناسم ايضا فان
 كان بينهما من الجملتين كمال الاتصال بلا اربابهم اي بدون ان يكون
 في الفصل اربابهم خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه اربابها
 ان اجد الكمالين فذلك يتبع الفصل والا ان كان لم يكن منها كمال
 الاتصال بلا اربابهم ولا كمال الاتصال ولا شبه اربابها فالواصل متعين
 ويحقق ذلك ان الاول للجمع والجمع من الشئين يقتضي عنايته
 وان يكون منها مقابلة قبل ان يتم عطف الشئ على نفسه والى اصل من
 احوال الجملتين اللتين لا يحيل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم
 يقصد اعطاه للناسم ستم الاول كمال الاتصال بلا اربابهم الثاني
 كمال الاتصال الثالث شبه كمال الاتصال الرابع شبه كمال الاتصال
 الخامس كمال الاتصال مع اربابهم السادس من التوسط بين الكمالين
 فحكم الاضطرار الوصل وحكم الاربع السابقم الفصل امانة الاول
 والثالث فاعيد المناسبه واما الثاني والاربع فاعيد المناسبه
 المعقودة الى الربط بالعلية فاعيد المصنف في تحقيق المقامات
 الستم وقال اكمال الاتصال فلا ملامها خبرا وانشاء لفظا

لا ان الفصل من خبره وانما هو خبره

في الجملتين

ومعنى ان يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى واما خبر انشاء
 لفظا ومعنى فهو قال زائد لهم ان يشعروا بها فكل جملتين من خبر
 بمقدار الدليل الذي تقدم القوم لطلب الماء والكلار وارثوا ان
 اقيموا من ارسيت السفينة من جيبسها بالمسيرة نذروا لها ان يحاوها
 ونعالجها والضمير للجيبس ان قال زائد القوم ومقدمهم اقيموا انقال
 فان موت كل نفس بحسب مقدار الله وقدره لا الجنب تكليمه ولا
 الاقدام تدرجيه وقيل الضمير للسفينتين وقيل للجموع والوجه ما ذكرنا
 ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونذروا لها خبرا كذا لم يعط
 عليه ولم يجعل ايضا مجرعا جوابا باللام لان الغرض تعليل تدارك
 بالاربعاء بالذوا له واما جملته الجزم ما قلنا ان يعنى يصيب الاربعاء
 علة للمذولة كما في اسلم تدخل الجنة فان هذه الاقسام كلها
 على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجمله مدلول على معنى الجمله
 مدلول في هذا المثال وهو قوله ارسوا على الفصل على انه مقول
 قالوا اكلف بفتح فله لا وكدانه قد يكون من الجملتين اللتين
 لا يحيل لاولاهما من مدلول كمال الاتصال او كمال الاتصال او
 نحوها اشارة الى تحقيق هذه الكما من غير نظر الى كونها من الجملتين
 اللتين تكون لاولاهما من مدلول كمال الاتصال او كمال الاتصال او
 كمال الاتصال من الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما
 وقع في كلام الداندو الجملتان في كلامه ليس لهما محل من مدلول اب
 ولا خبر ما فيه من النقص لان المثال انما هو هذا المصراع
 والجملتان في حاله ارباب وهذا جعل قوله مع انما حكم انما
 نحن مستهزون حاله على من مدلول ارباب على ما قد او معنى او
 لا خلافا خبرا وانما معنى ان يكون خبرا خبرا ومعنى واما خبر انشاء

لا ان الفصل من خبره

حاول
 حسمه

فقط

معناه وان كانا خبرين او انشأنا لفظا نحو ما فلان رحمه الله
 الله فهو انشأ مع فلا يخطى عطفه عما فلان او لانه عطف على اختلاف
 والضمير للشان لا جامع بينهما كما ساقى ما ان الجامع فلا يخطى زيد طوبى
 وعجز وناظم ولا العلم حين وجهه زيد فيهم واما كمال الاتصال فلا يخطى
 مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانها واما النعت فلان لم تميمه عطف
 البيان الا بانه يدرك على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
 وهذا المعنى مما لا يخفى له في الجملة لم ينزل الثاني من الاول في حيز النعت
 من المبتعوت ثم جعل الثاني مؤكدة للاولى فيكون لرفع توقير يجوز او
 تملط وتما فسيما لانه اما ان ينزل الثاني من الاول في حيز التأكيد المقتضى
 من متبوعه في اقسام التقدير مع الاختلاف في المعنى او غير ذلك التأكيد
 اللفظي في اتحاد المعنى فالاول كقولنا لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
 على تقدير ان يكون المجهول مستقلا او على لغة من حروف المعجم مستقلا
 وذلك الكتاب علمه تاسم ولا ريب فيه تاسم على ما هو الوجه الصحيح المختار
 ومنها وجوه اخرى خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اى
 وصف الكتاب والباء في قوله يلوغ عنه متعلق بوصفه اى ان وصف
 بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله يلوغ متعلق بالباء في قوله
 يجعل المتبادر ذلك ويعرف الخبر باللام وذلك لما عرفت من انه نعت المتبادر
 اليه بالاشارة تدل على كمال العناية بتميزه وانه ربما يجعل بعد اى
 الى تعظيمه وتبذره جته وان توفى المستد باللام فقد انحصار حقيقة
 او مبالغة نحو جاتم الجوار فمع ذلك الكتاب لانه الكتاب الكمال كان
 ما عدا من الكتب مقابلة ناقصة وانه الذي يتأهل ان يسمى
 كتابا كما يقول من الرجل اى الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة
 اليه ليس برجل كان جواب لما اس كوز سبب هذه المبالغة المتكررة

في كماله في سبب

في كماله في سبب

وهو

في كماله في سبب

في كماله في سبب

ان يتوهم السامع قبل التأمل انه ان قوله ذلك الكتاب على يدى به
 جزا فاما من غير ان يكون صادرا عن رتبة وبصيرة فاتبعة على لفظ
 المعنى للمفعول المرفوع المستتر عما بدلا قوله لا ريب فيه والمقصود
 البارز الى قوله ذلك الكتاب لانه ولما كان لا يتوهم ان قوله ذلك الكتاب
 جزا فاما من غير ان يكون صادرا عن رتبة وبصيرة فاتبعة على لفظ
 نورانه اى وزان لا ريب فيه وزان بغيره في رتبة بغيره والتأنيدي
 اى هو هذا للمنفق فان معناه انه ان الكتاب الهادي بالحق درجة
 لا تدرك كمالها لما تنكسر هدى من الالهام والتعظيم وتنه النسخها في
 حق كانه هداية تضيض حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل
 هاد للمنفق وهذا مع ذلك الكتاب لانه معناه كمال الكتاب الكامل
 والمبرر بكمال كماله الهادي لان الكتب السماوية يحسبها اى بحسب
 يقال لتكن عمدا بحسب ذلك على قدره وعذره وقدم الجارة المحرور
 المحرور اى يحسبها تفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت
 قد تفاوتت الكتب بحسب جراتها النظم وبلاغتها كالقرآن فانه فاق
 سائر الكتب بمجاز نظم فلهذا اذ اختلف الهاد لانه ارشاد
 الى التصديق ودليل على علمه فوزان اى وزان هدى للمنفق وزان
 زيد الكتاب جاتي زيد ريد يكونه مقبلا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقه
 المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقبلا لكنها مختلفان مع
 فلذا جعل غير له التأكيد المعنوي هذا ولكن وكذا الشيخ في الايل
 فلا عجز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد لمعنى لقوله ذلك الكتاب
 وزان بغيره لم وعجز له ان يقول مع ذلك الكتاب مع ذلك الكتاب
 فتعبه في ثانياً تثبت اوبدا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى
 اى القسم التام من كمال الاتصال لم يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى

في كماله في سبب

في كماله في سبب

ظاهر ان لفظ وزان في قوله وزان
 نفس ليس بزيادة كما توهم او تأنيدي
 واعلم ان هذا الكلام انما هو اذا كان
 محذوف اما اذا كان متبوعا او الطرف المتقدم
 عنه او جعل خبرا فلهذا لا ريب فيه للفظ ذلك
 فلا وهذا الحامس

لانها المقصود من الاشارة

في كماله في سبب

لأنها لا تلازم غير اقية بتمام المراد او كغير الواقية بخلاف الثاني
فانها واقية لا تشبه غير الواقية والمقام يقتضي اعتناء بشأنه ان
بشأن المراد لان الغرض من الالزام ان يكون الكلام واقيا بتمام المراد
وهذا انما يكون فيما يعتني بشأنه لتكتم ككونه ان تكتم التكمية عند كونه
المراد مطلوب باذنه او فظيكا او مجيبا او لطيفا فينزل الثاني
من الاول من غير ان يدرك البعض ولا شيئا من متبوعه فلا يعطى عليها
لما بين الدلائل والمبداه من كمال الاقضاء ولم يعتبر بدل الدلائل
لا يتم عن التاكيد الا ما كان لفظه غير لفظ متبوعه وانما المقصود
بالنسبة دون خلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمال
سيما ان لا يحيلها من ملاءمة الا لا يولد من ان الثاني من غير
البعض نحو انكم بما تعلمون انكم بانعام وينس وجنات وعيون
فان المراد التنبية على ان الله في والمقام يقتضي اعتناء بشأنه كونه
مطلوبا في نفسه او ذريعه الى غيره والتأخر عن قوله انكم بانعام
الجزءية يتبادر بغيره ان المراد لدلالة الله ان دلالة التاكيد عليها ان
يما نفع الله في التفصيل من غير اجالة على علم المخاطبين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في العجب زبد وجهه لدخول التاكيد في الاول لانها
تعملون شمل الانعام والنعمة والجنات وغيرها والبيان وسوان
ينزل من بدل الاشتمال في قوله انكم لا تقيمون عند ما قلن في
الاستدراجين فلما ان لم تدرك قلن عما كانت عليه المسلم من
استدراجين في الاستدراجين فان المراد به ان بقوله انكم لا تقيمون
الخير الكراهة لاقامته ان اقامه المخاليق وقوله لا تقيمون عندنا
او في تبادر ان تبادر المراد لدلالة الله عليه ان دلالة لا تقيمون
على الملاءمة مع كمال الخير الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد

في قوله انكم

الجله

في قوله انكم

في قوله انكم

والا

الخاص

الخاص من النون فان قوله لا تقيمون عندنا انما يدل بالمطابقة
على جلب الكفر عن مراقبه الله موضوع للنهي واما الخيارات كداهم
الممنون من عوارضه ومقتضياتهم فلا لالتكتم لالتزام ووجه المطابقة
قوله نعم ولكن صار قولنا لا تقيم عندنا بحسب العرف حقيقة
في الخيارات كداهم اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقيم عندنا
ولا يرد كونه عن الاقامه بل مجرد الخيارات كداهم حضوره والتاكيد
بالنفي في كل حال وهذا المعنى فصار لا تقيم عندنا والاعمال كمال
الخيارات كداهم لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال ان
لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالة على
ما فهم منه قصد اضره بخلاف ارجل فان دلالة على كمال الخيارات
الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد
بل انما يدل على دلالة التزام بقوله والا فكل في السر والنجوى
فلما كان يدرك على ان المراد من امن بالتدجيله الخيارات كداهم اقامته
سبب في الفهم سري وان كان صاحب المفاد ان دلالة ارجل
على هذا المراد بالتصميم فكانه اراد بالتصميم معناه اللغوي لان
ارجل معناه الصريح لجلب الدليل وقد قصد في ضمن ذلك لاسم الاقامه
الخيارات كداهم والى ما مر ان كمال الخيارات كداهم لاقامته ليس خيرا
من مفهوم ارجل حتى يكون دلالة الله عليه بالتصميم ويمكن له ان يقال ان معنى
على ان تدرك بالشيء مضمون النهي عن ضده وقوله ارجل يدل بالتصميم على
مفهوم لا تقيم عندنا وهو الخيارات كداهم اقامته بحسب العرف كما مر
وفيه تعسف ووزان ان لا تقيم عندنا ووزان ان جنات العجب
الدار جنات لان عدم مراقبه معاند للارواح في التكمية لا تقيمون
لقوله ارجل او بدل كل وغيره اخل فيه ان عدم مراقبه غير اخل

في قوله انكم

والا حكاية
الاسم في الكلام

كلام

في مفهوم الالفاظ فلا يكون بدل بعض ما منها من الملازمة والملازمة
فكذلك في الاشياء والكلام في الجمل الاولي اعني ارجل منصوبه الجمل
مفعول اقترن كما مر في رسوائه اولها وقوله في المثالين اعني ترايم والبيت
ان التاوي في تباديه المراد بدل الجمل الاول فيها وافهم تمام المراد
لكنها غير الواضحه اما في ترايم فلما فيها من الاحكام اعادة البيت فلما في
ولا انها على تمام المراد من القصود او بيانها على عطف على موكدة القسم
الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجمل التاسع بيان الاول في خبرها
من لم عطف السان من متبوعه في اعادة الايضاح فلا يعطف عليها
لخفاها من المقتضى لتبين الجمل الاول بالثامه خفا مراد في افضا
المقام ان التمهيد في سوس السان الشيطان قال بل ادم هذا اذ كان على
شجرة الخلد وحكم لا يبلان فان وزانه من وزان قوله يا ادم وزان عبد
في قوله اضم يا الله ابو حنيفة محمد حيث جعل قال يا ادم بياناً وتوبيخاً
لقوله وسوس السان الشيطان كما جعل عمر بياناً وتوبيخاً لابي
ولا كنه ليعلم ان من باب عطف السان للفعل لانا اذ اقطعنا
الخط عن انما على اعني الشيطان لم يكن قال سانا وتوبيخاً لوسوس
فلما لم يرد عطف الجمل اليه يصلح بياناً لاولي عليها نسيها استقلالها
ومغايدها للاول كقوله يا يسوع موتكم سوء العذاب بل يحسن انباكم في
سورة الاعداء وتكون بالواو في حيث طس في الولا جعله بياناً ليسوع موتكم
ونفس الاعداء وحسب انما جعل التبريد لانه اوفى على حسن
العدا في اذ عليها ريان في امة كانه حسن آخر وقد يكون في الجمل
عما قبلها لكونه بياناً ونفساً المفرد من مفرد انه كقوله يا عذرا بعم
كبر الى الله و جعله ما نه تين عذاب السوء الكبير بان مر جمل الى من هو
قادر على كل شيء فكان قادراً على ان يوسع اراد من عذابكم ولما فرغ عن

هذا الجمل هو قوله يا الله ابو حنيفة محمد حيث جعل قال يا ادم بياناً وتوبيخاً
لقوله وسوس السان الشيطان كما جعل عمر بياناً وتوبيخاً لابي
ولا كنه ليعلم ان من باب عطف السان للفعل لانا اذ اقطعنا
الخط عن انما على اعني الشيطان لم يكن قال سانا وتوبيخاً لوسوس
فلما لم يرد عطف الجمل اليه يصلح بياناً لاولي عليها نسيها استقلالها
ومغايدها للاول كقوله يا يسوع موتكم سوء العذاب بل يحسن انباكم في
سورة الاعداء وتكون بالواو في حيث طس في الولا جعله بياناً ليسوع موتكم
ونفس الاعداء وحسب انما جعل التبريد لانه اوفى على حسن
العدا في اذ عليها ريان في امة كانه حسن آخر وقد يكون في الجمل
عما قبلها لكونه بياناً ونفساً المفرد من مفرد انه كقوله يا عذرا بعم
كبر الى الله و جعله ما نه تين عذاب السوء الكبير بان مر جمل الى من هو
قادر على كل شيء فكان قادراً على ان يوسع اراد من عذابكم ولما فرغ عن

كلام

كمال الاطلاق ولا تصور ان ان يثبت في الاشياء اتصالها كما كونها
انما كون الجمل التاسع كالمقطع عنها ليس على الاول فيكون عطفها عليها
ان عطف التاسم على الاول في موبها لعطفها على غيرها ما يوجب الى
فساد المعنى وشبه هذا كمال الاطلاق انه يستعمل على مانع من العطف
وسواها من خلاف المراد كما ان المختلفين اشياء او خبرا او منفذين
الذين لا جامع بينهما يستعمل على مانع لكن هذا في قوله لان الثانية في هذا
خارجي عما يمكن وفهمه نصيب قد يربو في الفصل الذي هو قطعاً مثلاً
وتظن سلمى انني اربغ بها بدلاً لارها في الفصل الذي هو فان من الجملين
الخبر من اعني قوله وكنى سلمى وقوله ارها مناسبه لما في الجملين
في المسند ان مع ارها اظهرها والمسند السام في مراد في مجبوبة
التاسم محبت لكن لم يعطف ارها على انظر لئلا يتوهم انه عطف
على قوله اربغ وسوا قد يربو اليه من مكنوناً سلمى وليس كذلك
وكذلك الاجتناب في كنه قد كنه ارها في هذا الطن صال ارها
تجيبه او روية الفصل او من هذا الفصل قطع قوله يا الله مستهزئ
بهم في الجمل الشرطي اعني قوله يا اذ اخلوا الى شياطينهم
قالوا انا معكم فان عطف عليها بضم عطفه على جملته قالوا ارحمهم
انا معكم وكلاماً فاسداً كما مر في قوله ان قطعها لاجتناب كنه
هذا البيت لا لوجوه كنه السكاك لانه لم يبين امتناع عطفه
على الجمل الشرطي لانه قال ان تتركه لظهور امتناع عطفه على الشرطي
على الشرطي وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الا او صنفه فاعطف
الشرطي على غيرهما وبالعكس كثر في الكلام مثل قوله يا وقالوا لولا
انزل الله ملكاً ولو انزلنا ملكاً لنقضى كلامه وقوله فاذا آجأ جملهم
سناخ من ساعده ولا يستعمل في ذلك التا لظهور المناسبه من

هذا ايضا

المستند على ان استبرأ نفسه بهم ونفعا ولهم هذه المقالات او قال الخلفاء
 بل لا يخفى ان هذا الحق قد اذن من الاستدلال بها لتوابعها متقابلة من ستر
 كل منها بالآخر بدليل ان على قطع انه سترهم عن علمه فالواو حمله
 انما علمهم بما قد لا بعد من الجواب عنها فليس هو واما كونها من كسر التام
 كما لم يتصل بها من الاول فليكنها من التام جوابا بالسؤال المقصود
 خبر الاول من قوله من قوله السؤال لكونها حتمية عليهم ومقتضية
 لم فتصل التام عنها من الاول كما فصل الجواب عن السؤال
 منها من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من العالم المقصود للقطع
 ان يكون الكلام السابق بفجوة لا مودة للسؤال فيكون ذلك السؤال
 المدلول عليه بالفجوة من قوله الواجب ويطلب بالكلام الثاني وقوعه ابا
 لم يقطع عن الكلام السابق الذي ذكره ونزل السؤال بالفجوة من قوله
 التوافق لا يصح انهم انما التكتة كاعتنا السماع ان يقال او ان لا يصح
 عنه عطف على انما من حيث ان لا يصح من السماع مع ما يقتضيه
 لم يذكر احد السماع كلامه او من حيث ان لا يقطع كلامه على كلامه او من حيث
 الفصل الى كثر المعنى بفصل اللفظ وهو قد مر السؤال وتكرر الجواب
 او غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان الجمل مراد في نزل
 من قوله السؤال الجمل في كلام المصنف وكان المصنف نظر الى ان يقطع
 التام عن الاول في مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمقصل
 بها انما يكون على تقدير شبيه الاول بالسؤال وتبرئها من قوله ولا حاجة
 الى ذلك لان كسر الجمل الاول من شأنه السؤال كاف في كسر التام
 التي من الجواب كالمقصل بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث
 قال ولما قطع فقه الكفار عن قوله ان الذين كفروا سوا الله عليهم الآيات
 عما قبلها لان ما قبلها محسوف لذلك الكتاب في الله هذه المقصود التام

مسوق

مسوقة لبيان ان الكفار من صفاتهم كسب كسب من الجملتين تبيان
 في العرف والاسلوب وما على حد الاجاز في العاطفة بخلاف قوله
 ان الابدان في نعم وان النجار في حميم ثم قال وان قلت هذا اذا
 زعمت ان الذين يؤمنون جار على المؤمنين كما اذا ابدلته وبقيت
 الكلام بصفه المؤمنين عقبة كلامه في صفه اصدادهم كان مثل قوله
 ان الابدان في نعم ثم قد مر في الكلام ان مقتضى عقبة المؤمنين
 بسبيل الاستيفان وانما من حيث يتقدم السؤال في كل راجح له في
 حكم المؤمنين وتابع له في المعنى وان كانا جديدا في اللفظ فهو في الحقيقة
 كما جاء في علمه ونسب الفصل لذلك من كسر التام جوابا بالسؤال المقصود
 الاول في استيفان كذا الجمل التام نفسها ليس استيفان كما تسع
 مستانفهم وسواء الاستيفان في الله امر لان السؤال الذي تضمنه
 الجمل الاول اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال كما كبرت انت قلت عليك
 سره اتم وجرى لولي الله ما بالكم عليا او ما سبب علمك وذكره لان
 العان ضمنا في اضطرار عليا ان يسأل عن سبب علمه وموجبه
 لان قال هل علمت كذا وكذا لا سيما السهر والجون فانه قلما يقال
 سبب مرضه السهر والجون لانها من ابعاد سبب المرض فعمل السؤال
 عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر
 بذلك اما عن سبب خافق لهذا الحكم نحو ما ابدى نفسه ان النفس
 لا حارة بالسوء كانه قبل على النفس اما بالسوء فليس نعم النفس
 لا حارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص في الجواب
 عن مطلق السبب لا يؤكد هذا الفرض فيكون بالبد الحكم كما مر
 احوال الاستيفان من ان المخالي في الكافي متروكة في الحكم كالتام
 حتى نقول بمؤكد فعلم ان المراد بالافضاء منها الاضطلاع على سبيل

ان الابدان في نعم
 ان الابدان في نعم
 ان الابدان في نعم

ثم

سبب

في قوله لا على سبيل الوصية فاذا قلنا ان العباد حق
 له فهو حوالا للسؤال عن السبب الخاص من العباد حق له واذا قلنا
 فالعباد حق له فهو بيان لما لم يعلق السبب ووصلنا ما لم يوصي
 للوصف فاذا قلنا العباد حق له فهو وصلنا حتى نقدر ان الاستئناف
 حوالا للسؤال عن مطلق السبب لم يأتنا بالعناد له وهذا الوجه
 الوصلين واقوا ما مضى وهذه التلازم بحسب تفاوت المقامات
 واما عن غيرهما من غير السبب المطلق والسبب الخاص فالحالوا اسلاما
 قال سلام من انما اذا قال ان اسمي حوالا لاسم فقلنا قال سلام
 اني جيتا لم تخرجني احسن من تخرجتهم لان تخرجتهم كان بالكلية العظم الدالة
 على الجدوث ان نسلم سلاما ونحتمل بالاسم الدالة على الدوام والثبوت
 من سلام عليكم وحواله زعم العواد ان في غمرة العواد اجمع عاقل
 مع جماعته عاقل لا اعادة عاقل لم يلد قوله صدقوا ولما كان هذا عظيمة
 ان نؤمن ان غمزة ما سنكشف كما موشان اكثر الخرافات والشدائد
 استدركه بقوله ولكن عمن لا ينبغي فصل قوله صدقوا عما قبله
 كتونه استئنافا حوالا للسؤال عن غير السبب كانه قبل صدقوا في
 هذا الزعم لم يذوق قبل صدقوا او قبل المصنف مما لا السوال
 عن غير السبب ايضا اما ان يكون على خلافه كما في المثال الاول واما
 ان يشمل على خصوصية كانه التامان العلم حاصل واحد من الصدق
 والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستئناف باسح
 الخي من وارضاه من هذا انفس اخذ للاسباب وسوال
 منه ما ياتي باعادة اسم ما استوفى عنه ان اوقع عنه الاستئناف
 بحذف المفعول بالواصلة والاصلا استوفى عنه الحديث نحو
 احسن انت الى زيد جفت بالاجسامان ومنه ما ياتي
 باعادة اسم زيد

الاستئناف لا على سبيل الوصية فاذا قلنا ان العباد حق
 له فهو حوالا للسؤال عن السبب الخاص من العباد حق له واذا قلنا
 فالعباد حق له فهو بيان لما لم يعلق السبب ووصلنا ما لم يوصي
 للوصف فاذا قلنا العباد حق له فهو وصلنا حتى نقدر ان الاستئناف
 حوالا للسؤال عن مطلق السبب لم يأتنا بالعناد له وهذا الوجه
 الوصلين واقوا ما مضى وهذه التلازم بحسب تفاوت المقامات
 واما عن غيرهما من غير السبب المطلق والسبب الخاص فالحالوا اسلاما
 قال سلام من انما اذا قال ان اسمي حوالا لاسم فقلنا قال سلام
 اني جيتا لم تخرجني احسن من تخرجتهم لان تخرجتهم كان بالكلية العظم الدالة
 على الجدوث ان نسلم سلاما ونحتمل بالاسم الدالة على الدوام والثبوت
 من سلام عليكم وحواله زعم العواد ان في غمرة العواد اجمع عاقل
 مع جماعته عاقل لا اعادة عاقل لم يلد قوله صدقوا ولما كان هذا عظيمة
 ان نؤمن ان غمزة ما سنكشف كما موشان اكثر الخرافات والشدائد
 استدركه بقوله ولكن عمن لا ينبغي فصل قوله صدقوا عما قبله
 كتونه استئنافا حوالا للسؤال عن غير السبب كانه قبل صدقوا في
 هذا الزعم لم يذوق قبل صدقوا او قبل المصنف مما لا السوال
 عن غير السبب ايضا اما ان يكون على خلافه كما في المثال الاول واما
 ان يشمل على خصوصية كانه التامان العلم حاصل واحد من الصدق
 والكذب وانما السوال عن تعيينه والاستئناف باسح
 الخي من وارضاه من هذا انفس اخذ للاسباب وسوال
 منه ما ياتي باعادة اسم ما استوفى عنه ان اوقع عنه الاستئناف
 بحذف المفعول بالواصلة والاصلا استوفى عنه الحديث نحو
 احسن انت الى زيد جفت بالاجسامان ومنه ما ياتي
 باعادة اسم زيد

في قوله لا على سبيل الوصية

في قوله لا على سبيل الوصية

باعادة اسم زيد

على صفة اسم على صفة ما استوفى عنه دون اسم يفي كونه المستند
 التمهيد الجمله الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث
 عنه اعني صفة يصلح لترتيب الحديث عليهم وهذه العباد اوضح من
 قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفة اسم اعاد ذكره في قوله لا على سبيل
 من صفاته نحو احسن انت الى زيد صدقك القديم املا لذلك السوال
 المقدر فيها لما اذا احسن اليه او مل مع جفت بالاجسامان وهذا
 اما الاستئناف المبنى على صفة ما استوفى عنه ابلغ واجيز
 لاشتماله على ما ان السبب الموصوف تقدم الصدقة المثال المذكور
 لما سبق الى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف في الوصف علة له
 واما اذا عرفت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفة ما كونه
 في الاستئناف بلفظ اسم مضاف كقولك احسن انت الى زيد الكرم
 الفاضل ذلك جفت بالاجسامان فالأخبر انه من الفصل الثاني وعلمه
 قوله ان اولئك على هذه من رتبهم على وجهه فان طرقت كان السوال
 في الاستئناف عن السبب فالحال على بيان لا على الية
 سواء كان باعادة اسم ما استوفى عنه او مبنيا على صفة وان
 كان عن غيره فلا مع لاشتماله على ما ان السبب كانه قوله في قالوا
 سلاما قال سلام وقوله زعم العواد ان السبب سواء كان باعادة
 الاسم او الصفة فوجه هذا الكلام جلد وجهه انه اذا ثبت
 ان حكم ثم قد سأل عن سببه واريد ان ياتي بان سبب ذلك انه
 في حق ذلك الحكم واملا له وهذا الجواب يفتت باعادة اسم ذلك
 التي قصد لترتيب هذا الحكم كونه حقيقيا وتارة باعادة صفة
 قصد ان سبب استيفاء هذا الحكم هو هذا الوصف ليس يحى
 هذا في سائر صور الاستئناف فلتأمل وقد حذف صدر الاستئناف

في قوله لا على سبيل الوصية

فعل كان او اسما نحو تسبى له منها بالغدور والاصال رجال كانت قد من تسبى
 ففعل رجال اسما تسبى رجال وعلمه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيدا قول
 ان من جعل المخصص من عند حذف او من زيد ويجعل الكلمة
 استثناء فاجوابا للسؤال عن نفس الفاعل اليهم كما من وقد حذف
 الاستثناء كلمة راجع تمام شيء مقامه نحو قول الخليل بن يحيى بن اسعد
 زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي انهم في الف رجلين الموقوفين
 لهم في التجارة رجلية في الشتاء الى اليمن ورجلية في الصيف الى الشام
 وليس لهم الف اي هو الف في الرجلين الموقوفين وبعده او تك
 او منوا جوعا وخوفا وقد جاعت نفوسهم وخافوا كانهم قالوا اهدنا
 من هذا الذم انهم قد بنا ففعل كذا ثم حذف هذا الاستثناء كلمة
 واقم قوله لهم الف وليس لهم الف اي مقامه لا لا كلمة عليه ويجعل
 ان يكون قوله لهم الف وليس لهم الف جوابا لسؤال افصاحه الجواب
 المحذوف كانه لما قال المسمى كذا ثم قالوا الم كذا بنا فقال لهم الف وليس
 لهم الف فكيف في العت استثناء فان كذا في الاصل فان قل هذا
 هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة اليهم كذا ثم المحذوف
 لا يحتمل سوي ان يكون استثناء فاجوابا له وبياننا ليس فاقم مقام
 المسبب ففعل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول
 مؤكدا للجواب المحذوف او بياننا له او بدون ذلك اي بدون تمام شيء
 مقامه كوضع الما هرون اي نحن عا قول اي قول من جعل المخصص
 خبر مبتدأ محذوف اي لم يكن محذوف المبتدأ والخبر ههنا من غير
 يقوم شيء مقامها وكما فرغ من الاحوال الاربع المقضية للفعل
 شريطة انما هي المقضية للوصل فقال او اما الوصل لرفع الابهام
 فقلوهم لا وابدل الله فقلوهم لا بارت الكلام سابقا كانه قبل بل لاجر

وهو انما هو الجواب
 له انما هو الجواب
 له انما هو الجواب

البيان

كذلك

سلكه قبل لا اي ليس سلكه كذا ففعل كذا خبره اخبارية وابدل الله جله
 انشائيه مع لانها وعلمه كذا كذا لا يقطع لكن تذكر العطف هنا
 بوم خلاف المقصود فانه لو قبل لا اي كذا لكانت انشائية وعلمه
 انشائية بوم انشائية ففعل كذا خبره اخبارية بالواو العاطفة للانشائية
 والاعتيادية اخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما تذكر العطف
 في صورة العطف كونه نكح سلمى السيد ففعل لا يهاهم واما اللتوسط
 اي واما الوصل للتوسط بين جالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال
 وقد توهم بعضهم اما بكسرة الهمزة فوقع في ضبط عظيم واما ما
 بالفتح عكفا على اما السا بقه وقد علم ما جرت اما الوصل لرفع الابهام
 واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع مستورا اما الوصل لرفع
 الابهام فله او اما الوصل للتوسط طفا اذا اتفقا ان الكلمتين جريا
 او انشاء لفظا ومعنى او مع ففعل كذا خبره اخبارية وانما تذكر هذا
 القدر استغناء عنه ما سبق من انه اذا لم يكن منه جاع ففعل كذا
 الانقطاع وبيان كذا بعد هذا من ان الجامع منها على الانكشاف
 وكذا او لا يوافق المدكعدا ما يفيق اذا كان كلتا الكلمتين خبرتين
 لفظا ومعنى او انشائيتين كذا او كان كلتا خبرتين مع ففعل كذا
 يكونا انشائيتين لفظا او لكونه ساويا انشائيتين لفظا والثانية خبرية
 او بالعكس او كان كلتا خبرتين مع ففعل كذا يكونا خبرتين
 لفظا او لكونه ساويا خبرتين لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالجواب
 ثمانية اقسام فالانصاف لفظا ومعنى كقوله نعم بما دعون الله وهو
 خادعهم وقوله نعم ان الابرار نعم وان الفجار لهم عليم في الخبرين
 وقوله نعم كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والانصاف
 مع ففعل كذا الامثالا واجدا كقوله اشار الى انه مكن تطييفة

من ان النقصان الداعي الى انما هو الجواب
 له انما هو الجواب
 له انما هو الجواب

لفظا ومعنى

على اثنين من الاقسام الستة واعاد قسم الكاف تنبيهها على انه مثال
 للايقاف مع فقط فقال وكقوله مع واذا اخذنا من صف بن اسرائيل
 لا تعبدون الا الله وبالله الدين احسانا ورحمة للعالمين ^{نستعمله في}
 وقولوا للناس حسنا فقط قولوا على لا تعبدون الا بها وان
 اختلفا فقط لكنها متفقان مع لان لا تعبدون اخبارا مع الانبياء
 احلا تعبدوا كما تقول تذهب الي فلان تقول كذا تريد بلا من وهو ابلغ
 من صريح بلا من لانه كانه يورج الى الاحتفال فهو خبير عنه وقوله
 وبالله الدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقرر حجة مع الطلب
 تنبيهها على المبالغة المذكورة في ويحسنون مع احسنوا او يوعظ
 على لا تعبدون حسنا لا تقسم آخره سواء يكونا انشائين مع فقط
 بان يكونا كلما ما خسر من لفظا او يقرر من اول الامر صريح الطلب
 ما يورج الحامد اس و احسنوا وبالله الدين احسانا ومنه قوله في سورة
 الصف وبشر المؤمنين عطف على توجيئون قبله في قوله يا ايها الذين
 آمنوا هل اذكركم على تجارة نتحكم من عذاب الهم توفونون بالله ورسوله
 الا انهم يمين آمنوا كذا في الكشف ومنه نطق لان المبالغة بالاول
 علم المؤمنين خاتمة بدليل قوله بالله ورسوله وما كنتم سو النعم علم
 وما وان كانا متساويين لكن لا يحسن انه لا يحسن عطف بلا من
 لما لم يرد على ما لم يرد الا عند القصص كذا بالنداء كذا يرد فيهم
 واخذوا بغيره على ان قوله توفونون ما ان لما قبله على طريق الاستفهام
 لانهم قالوا كيف فعل توفونون ان آملوا خلاصهم عطف بشر
 علمه فالاجتنان انه عطف على قوله مبادا قبل ما بها الذين آمنوا الى
 قل يا محمد كذا وبشر او على جوف ان فاشتر يا محمد وبشر بقاء بشرته
 فاشتر يا محمد بشارته ورواها انما الجملتان في الخبرية مع

نستعمله في

نستعمله في

لانه

نستعمله في

فقط

فقط واما انتم انشأ مع الاخبار قوله مع قال اني اشهد الله واشهدوا
 اني بدين مما يشركون اني واشهدكم بالعلم قوله في لكم يؤخذ عليهم
 مشاق الكتاب ودرشوا ما فيه من اخذ عليهم لانه للتقيد فان قلت
 قد حوز صاحب الكشف عطف الانشأ على الاخبار من غير تكرار
 الخبر مع الانشأ او على العكس بان يؤخذ عطف الحاصل من مضمون
 احدين الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث كره قوله فان
 قوله فان لم تفعلوا او كنتم تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انهم
 المعتبر بالعطف هو بلا من حجة تطلب حشا الى من اعدوا انهم
 علمه واما المعتبر بالعطف هو جملهم وصف نوا للمؤمنين في
 معطوفه على جملهم وصف عفا الكافون كما يقول زيد يعاقب بالقيود
 والارضا وق وشر عفا بالعبودية والاطلاق فلهذا ^{لا يجوز} ^{لا يجوز} ^{لا يجوز}
 حين لكن من شرط ارفاق الجملتين خبرا وانشأ لا يسمي حجة
 ذكر من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين آمنوا عطف
 على محذوف مدرك علمه ما قبله ان فاندرهم وبشر الذين آمنوا وقال
 صاحب المفاتيح انه عطف على قلت مراد اقبل يا ايها الناس
 اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه احد النعم علمه بان توفون معني
 هذا الكلام لانه قد اورد في قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على
 عبدنا وهذا كما تقول لفلان كذا وقد فرغ من ذلك لزيد اما سحرى لغير
 ضرب غلامان وانا المنع بانواع النعم والى مع منها ان من الجملتين
 نحن ان يكون باعتبار المسند اليها والمسند من جميعا باعتبار
 المسند النعمة في الجملتين الاولى والمسند النعمة الثانية وكذا باعتبار
 المسند في الاولى والمسند في الثانية هو مشعر بذكر النعمتين
 الحامدة من الشكر والكتابيه وتماز بها في اعيانها وبطل زيد

انما نطقا وحسنا
 معني مع اسدكم
 ان يقولوا على الله الحق

نستعمله في

عليكم

والنعم

وتمنع تضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليها واما عند
تفريقها فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر
ومحمد كاتب وزيد طويل ومحمد قصير لما سبب بينهما من شرب ان
تكون من زيد ومحمد سبب كالاخوة او الصداقة او العداوة او كذا
وعلى الجملة تكون احدهما بسبب من الاخر وملا بسا له خلاف زيد شاعر
ومحمد كاتب يدونها من دون المنا سبب من زيد ومحمد فانه لا يصح
وان كان المسند ان متسا سبب بل وان كانا متحدين ايضا وهذا
مرجع السكاكي باحتياج العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وخلاف
زيد شاعر ومحمد طويل مطلقا من سواء كان من زيد ومحمد منا سبب
او لم يكن فانه لا يصح لعدم المنا سبب من المسند من اعني الشعر وطول
القاصه قال الشيخ في الايلي الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدهما الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذا كرسى ان
تكون الخبر عن الكنا ما يحسب في الشبيه او السليل او الشريف للخبير
عن الاول ولو قلت زيد طويل القاصه ومحمد شاعر كانا خلفا من
القول السكاكي الجامع بين الاثنين قد نقل المصنف كلام السكاكي
وتعريفه بما جعله فختلا فختلا منه انه اصلا حوله ونحن نشرح أولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل المصنف
من الاختلاف فنقول من القوي المدركة العقل وهي القوة العاقله
المدركة للكميات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية
الموجودة في المحسوسات من غير ان تباقي اليها من كبر الخواص
كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة مع في الذئب
ومنها الخيال وهي قوة يجمع فيها صور المحسوسات وتبين فيها بعد
غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تناقض اليها صور محسوسات

منه في المحسوسات من غير ان تباقي اليها من كبر الخواص

فان قيل المدركة

من

من كبر الخواص الطامرة في قدرها وهي الحكمة بين المحسوسات
الطامرة كالحكم بان هذا الاصغر هذا الجلو وتعين بالصورة ما يمكن
ادراكه باحدى الخواص الطامرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة
وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المتأخوة في الحس
المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض ومن ادراكها
نوعا ولا يدركه وليس من شأنها ان تكون عملها متعلما بل النفس عملها
على ان تعلم بدركه لتعملها بواسطة القوة الوهمية في المتخيلة وان
استعملها بواسطة القوة العاقله وحدها او مع القوة الوهمية في
المفكرة اذا تم هذا فيقول كذا السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المفكرة جميعا من جهة العقل او من جهة الوهم
او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي ما لا يكون بينهما اتحاد
في التصور المدرك بالجامع العقلي امر بسبب تقييد العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي سواء ان يكون بين الجملتين اتحاد
في التصور مثل ملائكة في المنبر عنه او في الخبر او في قدر من صورها
مثل الوصف في الحال او الطرف او كذا وكذا فظهر انه اراد بالتصور
تمام التصور او كذا مطلقا التصورات والتقديرها على المعلومات
التصورات والتقديرية او بما لا يفتقر الى تصور من تصوراتها ثم
اشار الى سبب كونه التماثل ما يفيض بسبب العمل جميعا في المفكرة
بقوله فان العمل يخرج بين الاثنين من التخصص الخارج بوجه التعذر
بها لان العقل مجرد لا يدرك ذاته التي هي من حيث يتجزأ بل يخرج
عن العوارض المستحصه في الخارج وينتزع عنه المعنى الكلي فتدرك
فالمماثلان اذا جرد عن الشخصيات صارا متحدين فيكون حصولهما
في المفكرة حصول الاخره انما قال عن الشخص في الخارج لان كل واحد

يوم
منه في المحسوسات من غير ان تباقي اليها من كبر الخواص
هذا اشار الى ما سبق في التماثل
فان قيل المدركة

المدركة

جازع العقل فلا بد لهم من شخص عقلي ضرورة انهم متميزين عن سائر
 المعلومات انما قلنا انه لا يدرك الحيزي بدانه لانه يدرك الحيزيات بواسطة
 بر الآلات الجسمانية كما يحكم على الحيزيات بالكميات كقولنا زيد انسان والحكم
 بحيزه ان يدركها معا لكن ادركه الكلي بالذات في الحيزي بالآلة وكذا حكمه
 بان هذا اللون غير هذا الطعم وكذا كان قلنا في هذا عن الشخص
 في الخارج لا يفتقر ارتفاع تعدد ما كقوله ان شجرة اربع واربع كقوله
 في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احد فاصل من عمرو انه رجل
 جازع قلنا اذا كانت صلا وصف كقوله كان اشراك زيد وعمرو وغيرهما
 من الحيزيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج
 مختصة ببعض منها ومختلفة بطر ونظر ونحو ذلك التماثل اذا كان جامعاً لم
 صفة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على ما سبب من زيد وعمرو ومثل
 براصة والصدافة ونحو ذلك لانها صلا بلان لا اشتراكها في الانسانية
 وقد جاز بطلانها والحوادث بالتماثل لا اشتراكها في وصف له نوع
 اختصاص بها وسبب ذلك ان التماثل او تضاد في موضوعات
 اثنين محتمل لا يمكن العقل كل واحد منها الا بالقاس الى العقل لا في
 فيصور كل واحد منها في المفكرة ستلزم فيصور من ضرورة وهذا
 مع الجمع بينهما كما بين العلم والمعلوم فان كل احد يصدر عنه احب
 آخر اما لا يستلزم او بواستطاعة ايضا من الغير اليه فهو علم ولا حيز
 الآخر معلوم في عقل كل واحد منها بالقاس الى العقل الآخر او لا قل
 ويدرك ان كل احد يصير عند العبد قانياً قبل عدو آخر فهو اطم
 الآخذ والآخذ اكثر منه وذلك الشارح العلافة ان المثال الاول
 مثال للتضاد بين الامور المعقولة والتمثيل للتضاد بين
 يعلم الجسمانيات المعقولات ووجه نظري لان التضاد انما يكون

مفهوم

مفهوم العلم والمعلوم ومفهوم الاقل والاكثر لا من الذاتين الا من
 ان تفعل في الواجب ليس بالقاس الى العقل ذات مخلوقاته
 وبالعكس وكذا العقل جسم من الناطق ليس بالقاس الى ذاته
 وبالعكس والمفهوم في صور معقوله الجسمانية وان اراد ان
 تصدق عليه الاقل والاكثر يكون له كونه في سوي ولا يكون
 معقولا كذا العلم والمعلوم كالنهار والليل من خاتمة جسماني ولكن
 اراد ان العلية والمعلولتين معقولتان كونهما نسبتين فالأقلية
 والاكثريه ايضا كذلك وممكن عطف على قوله عقلي والبرهان بالجامع
 الوهمي احب سببهم نفس الوهم اجتماع الماهية المفكرة اعني في الوهم
 محال في كل خلاف العقل فانه اذا اخطى ونفسه لم يحكم باصنافها وذلك
 بان يكون من تصورهما شبهة تماثل كلوي بياض وخصف في الوهم
 تبرز بها في غير المتكلمين من جهة انه سبق الى الوهم انها نوع واحد
 زينة اجد بها عارضا بخلاف العقل فانه تعرف انها نوعان متباينان
 في اخلان بحيث حسن وسوء اللون وكذلك الخضر في السواد والاكثري
 ان ولان الوهم يبرز بها في غير المتكلمين وتجهده الجمع بينهما المفكرة
 حيث الجمع بين التلازم التي في قوله تلازم تشرق الدنيا بجهتها شمس
 الضمير وابو اسحق والتميز فان الوهم يبرز بها في موضوع الاضداد فيقوم
 ان هذه التلازم من نوع واحد وانما اختلفت بالحوادث والمفاهيم
 بخلاف العقل فانه تعرف لكلامها من نوع آخر وانما اشتراك
 في عارضا مع اشراق الدنيا بجهتها هي ان ذلك في ابي اسحق حبان
 او يكون من تصورهما تضاد وسوء التقابل من احدهما وجودين
 يتعاقبان على حيز واحد منها غاية الخلاف كالسواد والبياض في
 الجسمانيات والامان والكفر في المعقولات والحق ان منها تقابل

عقل

ان مقتضاها الوهم
 والاجتماع
 ان الصورة شيئا من البياض
 مكانها من نوع واحد

القدم والملكة لا يتماثلان تضاد لان الايمان هو صدق الحق علمه في
جميع ما علم محيية به بالصدق لا يحق قبول النفس لذلك الايمان على
ما هو نفس الصدق في المنطق عند المحققين لم يحسن غير ما هو
حيو جمع الاقدار به باللسان والكلف عدم الايمان عما من شأنه الالهم
الا ان نقار الكلف انكار شيء من ذلك فكيف ضد الايمان لكونه وجوديا
مستلزمه وما ينصف بها من بالمدكورات كالاسود والابيض الموض
والكافد فانه قد نجد مثل من الاسود والابيض متضادين باعتبار
على الوصفين المتضادين وبما السواد والابيض والافها تنوار ان
على المجلد اصلا فكيف تضاد ان وذلك لان من الاسود هو المجلد مع السواد
او شبه تضاد كالسما والارض في الجسوسا فان بينهما شبه تضاد
باعتبار انها وجودتان احدهما غايه الارتفاع والاخرى غايه
الانخفاض لكنهما لا تنوار ان على المجلد لكونها من الاجسام دون
فلا يكونان متضادين والاول والثاني هما مع الجسوسا في المعنويات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني
هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبهها المتضادين باعتبار
على وصفين لا يمكن اجتماعها لكنها ليسا متضادين لكونها عيان عن
الموصوفين بالاولية والثانوية فان كل جعل هو من اسود
من قبل المتضادين باعتبار استمالها على الوصفين المتضادين
طبعه نحو السما والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل هذا اعتبار
والا فما الفرق فلا الفرق لان الوصفين المتضادين في هو من اسود
جزء فهو معها بخلاف نحو السما والارض فانها لا زمان لها خارجا
منها ولا زمان كان الاولية والثانوية جزئين من مفهومها لكنها ليسا
متضادين اذ ليس بينهما غايه الخلاف لان العاشق بعد من القاص

சென்னை

مُتْلَام

[illegible]

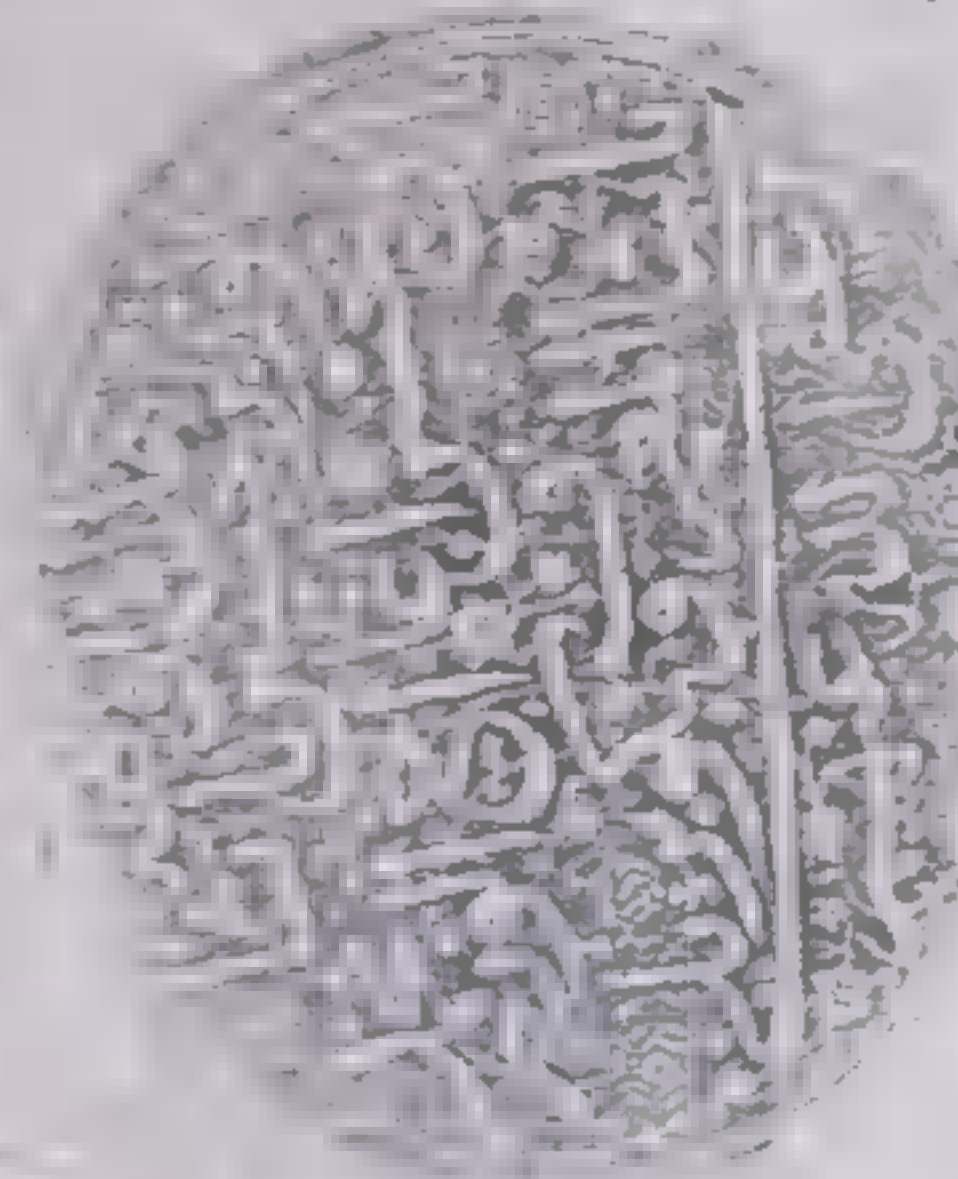
ان

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

ان العلم معتبر في صفو حيله فلا تكونان وضوح من ثم من سبب كون
التضاد وشبهه جافاً ومهياً بقوله ان الوهم تدرأها من التضاد
وشبه التضاد غير له التضاد في انه لا يحضر احد المتضادين او
الشهرين بها لا يحضر من آخر وذلك بخلاف الضد اقرب خطوئاً بالبال
مع الضد من المفادرات التي ليست لضداد الممانه قلنا يحظر بالبال
السواد والاو يحظر به البياض وكذا السماء والارض مع ان ذلك من على
حكم الوهم والا ما اعتل العقل كلاً منها ذاهلاً عن الآخر وليس عند
ما تنص على اجتماعها في المفكر او خيالي عطف على وبتنوع في الجامع
الخيالي امر بسببه نفسى الخيال اجتماعها في المفكر وان كان العقل
من حيث الذات غير متضمن لذلك وهو بان يكون من تصور ما تارة
في الخيال سابقاً على العطف لا سبباً مقرباً الى ذلك واسبابه ان
اسباب التفارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة
الخيالات تدبوا ووضوحاً فكم من صور لا انكسار منها اصلاً في خيال
وهي في آخرها لا يجمع اصلاً وكم من صور لا تعقب عن خيالها
في خيال آخر مما لا يقع نظره لصاحب علم المعاني فضل اجتماعها الى
معرفه الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل ووجه في الجامع
لا سيما الخيالي فان جمعهم على مجرى مراتب العادة يحسب ان تضاد
لا سبباً في اثبات الصور خزانة الخيال وثابتاً لا سبباً
ما نفوته الجحش وهذا احتمله وحيكايات ذلك في المفاهيم وقد
ظهر لك ما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون حركياً
بالعقل والوهمي ما يكون حركياً بالوهم وبالخيالي ما يكون حركياً
بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي تدركها
الوهم وكذا التفارن في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال

فانهم

از تندلیک
و شبنم
التضایف



بل جميع ذلك معقوله وبعضهم لما لم ينفى عما ذكره من قول اولي السواد
 والبياض مثلا محسوسا ان كل واحد منهما انما هو من الوهميات فاما
 ثانيا فان الجامع كقولك منها حضرة الآخر وهذا مع جزم لا
 يدركه الا الوهم وهذا اقسامه لان لا يتم لفرق السواد والبياض
 مع جزم وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزم
 فتمثل هذا مع ذلك تضاد فقه تضاد مع جزم فلا تفاوت بين
 التماثل والتضاد في شبه التماثل والتضاد وسببه التضاد في
 انها اذا اضعفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضعفت الى
 الكليات كانت كليات فكل واحد منهما جعل بعضها في الاكلا وعلينا
 وبعضها ومهما ثم ان الجامع الجزائي هو بيان الصورة في الجباب
 وكما مر انه لا يمكن جعل صورة مرئية في الجباب لانه من الكما
 وجميع ما ذكرنا يظهر بالناظر في لفظ المفاج ما كان قد كذب
 من تقدير كلام المفاج في غير ما تكفي لظن العطف ووجود الكما
 من الجملتين باعتبار من غير انهما مثل الايجاب في الخبر عنه
 اونة الخبر اونة قد من قنود هما وفسان واجه للقطع باقتناع
 العطف في قوله الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوب في
 والسكاكي ايضا يعزى في مشاع في حق ضيق وخائفي ضيق
 ونحو الشمس والنف باذنه وعبارة الارنب في حديثه فكل
 في هذا الكلام التامان الجامع من الجملتين واما في مثل هذا التي
 بل تكفي في صحة العطف لم لا يفرض الى ما قبل هذا الكلام وما بعد
 وقد صرح فيها باقتناع العطف فيما لا تناسب بين الخبر عنها ولن
 كما ان الخبر ان من فطم منه لجامع فيجب ان يكونا اعتبارا بها
 والمصنف كما اعتقد في كلامه في بيان الجامع فهو منه واران اصلا

على ما ذكرنا
 في بيان الجامع
 في خبره

في خبره
 في بيان الجامع
 في خبره

في خبره الى ما بينه فذكر مكان الجملتين الشئ واقام قوله الجاد
 في التصور مقام قوله الجاد في تصور مثل الايجاب في الخبر عنه
 اونة الخبر اونة قد من قنود هما وفسان واجه للقطع باقتناع
 ان يكون من تصور بها شبه تماثل او تضاد او شبه وقوله الجزائي
 ان يكون من تصور بها تماثل لان التضاد مثلا انما هو بين
 السواد والبياض لان تصورهما في العلم بها وكذا التماثل انما
 هو بين الصور في ان يرد تصورهما في فهمها فيكون كونه
 صحيحة واما ما قال من انه اراد بالثنتين الجملتين وبالصورتين
 الواقع في الجملتين كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد
 هذا الكلام على السكاكي وحيث علم على انه هو منه وقصد بهذا التغير
 اصلاحيه على ان هذا المعنى كما لا يدرك عليه لفظه ويا به قوله
 التصور معرقا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليس اقل
 في هذا المقام فان جميع ما ذكرنا من اسرار هذا الفن والله
 ومن محسنات الوصل بعد حذف المجوزات تناسب الجملتين
 الاسماء والفعلية ام في كونها اسميتين او فعليتين وناسب الفعليتين
 في المضارع والمضارع وما شاكل ذلك كونهما شرطتين مثلا اذا
 اردت مجزئة الاخبار من غير تعرض للحد في اجدها والاشارة الى
 لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فالصاحب
 المفاج وكذا اردنا قام وعمرو قعد وعمرو الشارح العلامة انه انما يصلح
 بقوله كذا الاحتمال كونها اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره ولتكونا
 فعليتين بان يكون زيد وعمرو قاعد فعلين لقام وقعد قدما عليها فيجب
 ان تقدر الاحاسين او فعليتين لان تقدر احداهما اسمية والاخرى
 فعلية ولا يجوز ان يكونا اسما في السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثلهم عن

في خبره
 في بيان الجامع
 في خبره

على ما ذكرنا
 في بيان الجامع
 في خبره

جملہ

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of text.

ارضا الله نبي و مرسله و رضى الله عن
جميع رفاة ثم ونا بجا ارضا الله نبي و مرسله
و رضى الله عن جميع رفاة ثم ونا بجا ارضا الله نبي و مرسله
و رضى الله عن جميع رفاة ثم ونا بجا ارضا الله نبي و مرسله

الحوض منظر الى الجنوب
البحر في مسقط رأسه

٩

لا اعلم

والله اعلم
٩

بسم الله الرحمن الرحيم

[Handwritten signature]

و احترقوا المسلمون عن الموكلة المقفرة يعضون
الجلم فانهما يحمر ليرى يعرفوا او البسم ليشه
ارضاها بما فعلها وانما كان للاصله المسلم
يحيى اخره ينفق الخلق عن الولاة
في الولاة

اللفظ اذ هو في اللفظ وصله
بحسب مقتضى الحكم بالمسند اليه
والمسند اليه

وإذا كانت الحال قبل الجبر والنفع على أنها
تكونان بدون الواو فلهذا الحال

از بلند افق می‌جای و گزنی استغ و قوع
حالا و جاز و قوعه و صفا

والاسم على راس وعظمه الجمله مطلقا يحاربه وغيره وهو الحق في الحال
التي ليست بها ثبوت ثابته وتزول اخرى كما يقع بعد الجمله الفعلية
انما هي انما هي الموكدة كونها بعد جملته اسميه لزم ان يجعلها
قسيما آخر غير الموكدة والمستقلة ولتسمي راسه او ثابته مبالغة في الحال
الغير المستقلة ليست محلا للواو ثالثا ان ثابها بما قبلها فلا يسمي بها
الا عن المستقلة فنقول اصل الحال المستقلة ان يكون غير او لانها موكدة
بالاصالة لا بالانبعية ويدعى في الاسماء انما هي به للدلالة على المعاني
الطارئة عليها بسبب ثبوتها مع العواطف فيؤثر في التعلق المعنوي
بها ومنها عواطفها فتكون مغنيا عن تلك معلق آخر كالواو والواو
المضرب على ذلك القاسم على الخبر والنعت فقال لانها ان الى ال
وان كانت اللفظ فضلة ثم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على
صاحبها بالخبر بالنسبة الى المبتداء من حيث انك ثبتت بالكلية
لذلك الى ان كانت الخبر المعنى المبتداء فانك في ذلك ثابتا كما ثبتت
الركوب في ذلك كما في ذلك ركب الالف الفرق انك حيث لم تزل
مع اخبارك عنه بالمرح ولم تقصد ان تباين الكوب بل ان تسمي
على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك ثبتت به المعنى ابتداء وقصد
ووصف له اني والان الى ان المعنى ووصف لصاحبه كالنعت بالنسبة
الى المنعوت الا انك تقصد الى الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف
حالها في الفعل في وقت الفعل وبيان للفظه وقوعه بخلاف
النعت فان المقصود بان حصول هذا الوصف في المنعوت
من غير نظر الى كونه مبالغة للفعل او غير مبالغة ولهذا جاز لغير
نوع نحو الاسود وبلا سطر والطويل والقصير وما اشبه ذلك من
الصفات التي لا انفصال فيها نعتا لا جالا وبالجمله كالنعت في الخبر

والنعت لم يكونا دون الواو فكذلك الحال فان قوله والنعت قد
 يكونان مع الواو ايضا كما في قوله فليما جرح
 الشتر امس وسوعد بيان وجهه والواقع بعد الاقوالهم ما اورد الاول
 فبين اقامه واما النعت فكما جلهم الواقع صفة للكلين فانها قد صدر
 بالواو لتؤكد لصوت الصفة بالموصوف والدلالة على انهما
 بها امر مستقر لقوله مع سبعة وثامنهم كلمهم وقولهم وما اهلكنا
 من قديم الاولين كما في معلوم ونحو ذلك فلا اقتلوا واحد
 على خلاف الاصل شبرها بالحال على انه مذهب صاحب المقناج ان قوله
 ولها كتاب حال عن قديم كونهها تكرر في سياق النعت وذا الحال كما يكون
 مع قوله بكلف يكون مخصوصه وجهه على الوصف كما هو مذهب صاحب
 التشاف فهو فاضل الى ان يكون بغير واو لكن قولنا هذا الاصل
 اذا كانت الى الجمله وانما كان كونها جمله لان مضمونها الى اريد عاملها
 ويصح ان يكون النعت مضمونا الى الجمله كما يكون مضمونا الى الجمله فانها ان
 الجمله الواقعة جالا من حيث هي جملته مستعلمه بالاقا من غير
 ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي جملته
 مستعلمه على متوقفه على التعلق بكلام سابق عليها لما قد من انكر
 لا يقتضيه الحال انما كانت الحكم ابتدأ به تثبت الحكم ثم توصل
 الى اريد جعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع لم يمتدح الجمله
 الواقعة جالا بسبب كونها مستعلمه من حيث هي جملته الى ما
 يربطها بمصاحبها الذي معناه جالا عنه وكل من الضمير والواو صالح
 للربط والاصل الضمير يدل للاقتضار علمه في الحال المفردة والجرح
 والنعت ومعنى اصالة انه لا بعدل عنه الى الواو ما لم تكن حاجة
 الى بيان ارتباطه والاقوال واشتد في الربط لانها الموضوع لم

من قديم الاولين
 على خلاف الاصل
 ولها كتاب حال
 مع قوله بكلف
 التشاف فهو فاضل
 اذا كانت الى
 ويصح ان يكون
 الجمله الواقعة
 ان يتوقف على
 مستعلمه على
 لا يقتضيه الحال
 الى اريد جعلها
 الواقعة جالا
 يربطها بمصاحبها
 للربط والاصل
 والنعت ومعنى
 الى بيان ارتباطه

والحال

والحال كونهها فصله بعد تمام الكلام اجوز الى الذي قد فصلت الجمله
 التي اصلها لا مستعلا بما هو موضوع للربط اي الواو التي اصلها
 الجمع اي اذا ما من او لا ما من بانها لم يبق على استعلاها بحال
 المفردة فانها ليست مستعلمه بخلاف الخبر فانها جملته وبخلاف
 النعت فانها تتبعه للمنفوت وكونه للدلالة على معنى صا كان
 من تمامه فالتفصيل بالجمع بالضمير كالجمله الواقعة صله فان الموصول
 لا يتم جز الكلام بدونها فظهر ان ربط الجمله الى التمهيد يكون بالواو
 وقد كلف بالضمير في كل مقام فيقول الجمله التي تقع جالا اما ان تكون
 خاليه عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجمله التي تقع جالا ان قلت عن
 ضمير صاحبها الذي يقع جالا عنه وجب الواو لتكفي في ربطه عنه
 حقيقة فلا يجوز حذف الواو الى الباب وجوز به بعضه عند ظهور
 الملازمة على قوله ولما تبين ان ات جملته يجب فيها الواو اذ لا بد
 ان ات جملته يجوز ان تقع جالا بالواو وات جملته لا يجوز ان تقع جالا
 وكل جملته خاليه عن ضمير ما اسما اسم الذي يجوز ان ينصب عنه حال
 وذلك ان كان كلفا على او مفعولا مفعولا او متكرا مخصوصا لا مبتدأ
 وخبر او انكره محضه وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر
 المبتدأ هو قوله بعد ان تقع تلك الجمله جالا عنه ان عما يجوز ان
 ينصب عنه حال بالواو ان اذا كانت تلك الجمله مع الواو وما لم تثبت
 هذا الحكم اي وقوع الجمله جالا عنه لم يصح الخلاف صاحب الحال
 عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجمله جالا عنه
 ليدخل في الجمله الخاليه عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم
 ما لا يجوز ان تقع تلك الجمله جالا عنه لكنه ما يجوز ان ينصب عنه
 حال خائفا ولا المصدرة بالمضارع الخاليه عن الضمير المذكور في

المنشآت

في جملته ويجزى كلف قوله كالجمله
 خاليه عن ضمير ما يجوز ان ينصب
 عنه حال

يصلح للاستعمال ايضا اما في النكاح فمستحب كالمصداق
 حقيقته في الحال محاذاة الاستعمال ومنه نظر وسوله الحال الذي هو
 مدلول المضارع في التاموز فان الحكم قد مر في حقيقته اجزا اعتبارية
 من اواخر الماخ في اواخر الماخ المستعمل في الحال الذي يحسن بصدقه
 نكاحه فان كان وقوعه مضمونا للفعل المقدر بالحال وهو قد يكون
 خاضعا وقد يكون حيا لا وقد يكون استنباطا لا فالمضارع لا دخل لها
 في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع في المثلث على وزن اسم الفاعل
 لفظا وسقيا مع جميع صور الواو فيه مثلهم ولما كان هذا
 فخطئه اعراضه سواء قد جاء المضارع في المثلث بالواو في التثنية
 والظلم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب
 قمت واصكر وجهه وسوله ان قول عبد الله بن قتيبة السلولي فلما
 خشيت ان لا يبرئني نجوت واصكرهم والكا ففعل على حذف المبتدأ
 ان وانا اصكر وانا ارمهم فكلوا الجملة اسمية ففعل دخول الواو في
 قوله تع لم تؤذوني وقد علم ان رسول الله اس واني قد علمون
 وقيل الاول اس واصكر وجهه شات والثاني اس نجوت وارتفع صوت
 وقال عبد القادر بن اس الواو فيها اس في قوله واصكر وقوله وارتفع
 للخط لا الى اس ليس الماخ قد صا كما وجهه ونجوت راحها فالكا
 بل المضارع في الماخ والاصل قمت وملكك ونجوت ورحمت
 عذر من لفظ الماخ الى المضارع في حكاية الحال الماضية ومعناها
 ان تعرف ان ما كان في الدخان الماخ واقع في هذا الدخان ففعلت
 بل لفظ المضارع في قوله ولقد اخرجت على اللثم تبني معنى مررت
 هذا اذا كان الفعل الجملة الفعلية مضارعا ماضيا وان كان
 مضارعا ماضيا فالاحيان ما يزدان معنى دخول الواو وتذكره من غير

به
 ١١٢

ترجع واجابته بالولو فهو كقراءة ان ذكوان فاستعما ولا يتبعان
 بالتحسين في النقصان لا في المنع دون الكسب التبع التبع
 من علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفا على ما هو قبله فيعين
 كون الواو في خلاف قراءة العامة ولا يتبعان بتسديد النقصان
 ان معطوف على ما هو قبله والنقصان لا يبدل واجابته بغير الواو في اشار
 اليه بقوله وكووالا لان من بالله اس ان تثبت لنا والمعنى ما نضع
 حال كوننا غير موحين بالله وجهه ما سبب عدم ايماننا وانما
 حاز المضارع في المنع الامران للدلالة على المقارنة لكونه مضارعا
 دون الحضور لكونه ماضيا والمنع من حيث انه حيا انما يدور على عدم
 الحضور لا على الحضور وان حاز لزيد بالدلالة اسم على حصوله فيقابل
 الصفة الماضية لكن الاصل المحترمو المطابقه والمراد بالمتفرقا
 المنع بما اولاد دون لنا لانها حرة في استعمال شرط في الجملة الواو
 حيا لا خلقها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان
 هذه هي الحال الى الابد تقابل الاستقبال انا تبا يفتا حقيقته لان لفظ
 تدرك قولنا بجزى ربه عدا تدرك حال هذا الماخ عبر حال الماخ في المقابل
 للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استنبطوا تصدير الجملة
 الى اليه بعلم الاستقبال لسا قضا الى اس واستقبال الجملة وزعم
 بعض النحاة ان المنع بالظن ما يجب لئلا يكون مدون الواو لا المضارع
 المجرى يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل على الحاضر على الحال وهو
 ما وجوابه ان فوائد الدلالة على الحضور حوز ذلك قال الشيخ عبد
 القادر قولنا كذا في ربيع افاذوا من دمي ونوعدوني وكتبوا
 ينهينني الوعد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع
 الحال وقد ثبت غير منقضى بالوعد وغيره من اللاحق لجملة

ما قصه وجعل الواو مزيدا وكذا يجوز الامر ان يعنى دخول الواو والفتحة
 بالضمير ان كان الفعل في الجمله الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخيارا انى يكون لى علام وقد بلغنى الكسر بالواو وقوله اروجا وكم حيرت
 صدوركم بكون الواو وهذا ايضا ماضيا لفظا واما الماضى مع صح
 به المضارع المنع بلم او لما طان كذا منها فليست مع المضارع الى الماضى
 واما اشار الى اتمه وكذا بقوله وقوله انى يكون لى علام ولم يحسن
 بشر وقوله فانقلبوا بنعم من الله وفضل لم يحسنه سوء وقوله ام
 حيرتهم ان يدخلوا الجنة ولما ماتكم مثل الدنيا فلو امن قبلكم واما
 مثال المنع بلما حيرت اعنى الواو لانه لم يطلع عليه كذا القياس فيض
 جواز ثم اشار الى سبب جواز ذلك من الماضى مثبتا كان او مضافا
 بقوله انا المثلث فدلالة على الحصول مع حصول صفة غير ثابتة لكونه
 فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا واما لا تقارن الى هذا
 انه لعدم دلالة على المقارنة شرط في الماضى المثلث لكونه قد
 ظاهرا او عقلا لان حد يقرب الماضى من الحال ويذكر منها الاشكال
 المذكور ومولف المطلب الى المقارنة حصول مضمونها حصول مضمونها
 العامل لا بد وان التكلم ورد اكان العامل الحاضر فيكون كوزا لكونها
 مقارنتين كما ان كانا مضارعين وانما لفظ قد انما تقرب الماضى الى
 الحال المتعاقبة للاستقبال وهو زمان التكلم فكذا يكون قد في الماضى سببا
 لعدم مقارنته لمصنفه العامل كذا قولنا جاز في السنة الماضية
 وقد ركب قد سمع ولو كان المعبر هو المقارنة الى الحال التي من زمان التكلم
 لوجب تصدير المضارع المثلث بالواو اذ اكان العامل مستقبلا لقولنا
 سمعنا جاز في الحاضر من يده لعدم المقارنة للقطع بالمضارع
 مما ليس معنى الحال وعابه ما يمكن له تعالى هذا المقام لانه حاله الماضى

زيد

وان كانت نال نظر الى عامله ونقطة قد انما تقرب من حال التكلم
 فقط والى الان متباينان لكنهم استشفوا لفظ الماضى والى حاله تعالى
 الماضى والى حاله في الجمله فالتوا بلفظ قد لظاهرا الى حاله وقالوا خاير
 في السنة الماضية وقد ركب كما حوزة اشترط خلق الجمله الى حاله
 عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضى المثلث بلفظ قد
 لم يجر استحياسا لفظيا وكثيرا ما تفيد الفعل الواقع في زمان التكلم
 بالماضى الواقع قبله مدة طويلة كذا في الصلاة بلفظ قد يكسر فيه قوله
 الاستقبال كقول الله العلي اصدق في حيزه وقد امرت صيانة
 موضع بعد آياته التسع وبالجملة الى ان يعلم ان الحال التي من بيان الله
 لا يرب لكون حصولها في الحال التي من زمان التكلم وانها متباينان
 حقيقة وهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا طرقت حيث
 وقد كتب رد فلا يجوز ان يكون طال ان كانت الكتابة قد انقصت
 ان يكون طال اذ اكان مشرعا في الكتاب وقد قضى فيها حقا الا انه
 متلبس بها مستديم لها فلا نقصا حذر بها حتى بالماضى وتلبس بها
 ودوامه عليها حتى ان يكون لفظ الماضى حالا لاتصاله بالحال واما
 الماضى المنع فلما كان فيه الامر ان مع اسفا المقارنة والحصول
 ظاهرا لكونه ماضيا منقيا راجعا في معنى المقارنة فيه الى زمان
 سان فقالوا انا المنع من احوال من احوال من الماضى المنع فدلالة الله
 على المقارنة دون الحصول احوال من دلالة على المقارنة فلان
 لا للاستغراق ان لا امتداد الى من ضمن الاستغراق الى حين
 التكلم فكونه في الماضى ان عدم نفع الله متصل بحال
 التكلم وغيره من غير ما مثل ما ولم لا سفا مستديم في زمان التكلم
 مع ان الاصل استمداء من استمداء كذا الاستغراق لظاهرا لقطاعه

زيد

دون زمان التكلم بكونه بغيره فقد امكن كلفه خبر اليوم فيجوز
 ان ياتي في اوان الاصل فيه الاستمرار للدلالة عليها انما المقارنة
 عند الخلاف ان عند عدم التمييز بما يدعى على انقطاع ذلك لا سيما
 كناية قولنا لم يضر احد من ولكن ضرب اليوم بخلاف المتبقي فان
 وضع الفعل على افعال التمدد من غير ان يكون الاصل استمرار
 فاذا طرأ ضرب مثلا كلفه صدقة وقوع الضرب ضرب من احراز الما
 واذ طرأ ضرب افعال استعارات النع لجميع احراز النع الما
 وذلك لانهم ارادوا ان يكون النع وراثيا لا يقتل ان يفرق واحد
 في خبره يقتضي فلو جعلوا النع كالاتيات فقد اجتز من الاحراز تحقيق
 الشافعي كذا في غايد الخوفات فتقوله الاثبات بوقوعه مطلقا ولو
 حقه وقصدوا في النع الاستعارات استمرار الفعل صعبا
 من استمرار التكرار لهذا لان النع موجبا للتكرار دون مدركه كان
 في النع اثباتا دائما مستلزما لوجوده في كل وقت ومكان
 هذا الكلام وان الاصل في النع الاستمرار بخلاف الاثبات لان استمرار
 العدم لا ينسفر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء
 الحادث وسوا استمرار وجوده يحتاج الى سبب وجوده لانه وجود
 عقيب وجوده والوجود الحادث لا بد له من سبب وجوده بخلاف
 استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بقاء كلفه فيه
 استفاء الوجود والاصل في الحادث العدم فالمراد ان استمرار العدم
 فالمراد ان استمرار العدم لا ينسفر الى سبب وجوده بغيره
 والا فهو منسفر الى استفاء علم الوجود وهذا مراد من قال ان العدم
 لا تعلل وان لم يول بالمكن من الوجود وبالحكم لما كان الاصل في النع
 الاستمرار حصلت من الخلافة الدلالة على المقارنة وقد عرفت حاقصه

واما
 الحكم لا يثبت في الحال
 وانما
 الحكم لا يثبت في الحال
 وانما

سببه

زيد

واما التاكيد عدم ولا التاكيد في الحصول فلكونه متصفا هذا اذا كانت
 الحكم فعلية وان كانت الحكم اسمية فالمشهور جواز تركها في الحكم
 الواو لعكس ما حقه في الما في التاكيد من الدلالة الاسمية على
 المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة للدلالة
 على الدوام والاثبات بكونه قويا الى ان يرجع عودا على ان يثبت
 فمن رفع قوه وعوده على الايتاد اس رجوعه على ما ابتداء على
 ان البدأ مصدر بمعنى المفعول لان دخولها امره المشهور ايضا
 ان دخول الواو اولي من تركها لعدم دلالتها على الحكم الاسمية على
 عدم التاكيد في جهور الاستساف فمما يحسن ريان رابط هو
 فلا يجعلوا الله انداد او انتم تعلمون ان انتم من اهل العلم والمعرفة
 او انتم تعلمون ما بينكم وبينها من التفاوت حتى قد كثر من النجاة
 الى ان تجرح الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القادر بن كنان
 المبتدأ في الحكم الاسمية ضمير في الحال وجبت الواو سواء كان
 فعلا نحو جازد وسورج او اسما نحو جازد وسورج وذلك
 لان الحكم لا يترك فيها الواو حتى يدخل صلة العامل فيضم اليه في
 الاثبات ^{او التاكيد} ويقتضي المفعول في لا يثبت في الاثبات
 وهذا مما عني به كذا زيد وسورج او وسورج لانك اذا
 اعدت كذا زيد وجبت ضميره المنفصل المفعول كان بمنزلة اعان
 اسمه صرحا انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل في صلة النجح
 ونفحة الله في الاثبات لان اعان ذكره لا يكون حتى يتصل استساف
 الخبر عنه بانه سورج والا لكانت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته
 لقوة البين وجب مجرى لنقول جازد وسورج اقام
 ثم تدغم انك لم تثنان كلاما ولم يبدئي للسرعة اثباتا وعلى هذا

اي وجود الواو

ان الكلام في معنى غيرهم في تارة انما عند المعاملات في المحاورات
 ومعنى هذا الكلام لا يخرج من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعايته
 مقتضيات الاصول لا بد من انضامهم لان غيرهم تارة في اصل المعنى
 بدلا لا في ضيقه والفاصل كيف كان في معنى تارة في حكم
 التيقن فالانجاز اذ المقصود باطلا من عيان المتعارف في الخطاب
 اذ اورد بانكرهها ثم قال الاختصار كونه نسبيا يرجع تارة الى ما
 سبقنا من ان كونه عيانا في المتعارف اكثر ورجع تارة الى احد
 المقام طيفا باسقاط ما ذكره من الكلام الذي ذكره المتكلمين
 المحاور بما ذكره متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام في
 قد يوصف الكلام بالاختصار كونه اقل من عيان المتعارف وقد
 يوصف به كونه اقل من العيان الا انه في المقام بحسب مقتضى الظاهر
 بقوله تعالى في رتبته من الاعظم حتى وارتفع الدلائل شيئا فانه
 بالنسبة الى المتعارف موقوف لما كان في شئ كونه ايجاز بالنسبة
 الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباه في المقام
 المشبه صريح في بساطة فهم الكلام غاية البسط وبلغ في ذلك
 كل مبلغ يمكن فاعلم ان الاماكن حثيثا احدها كونه الكلام اقل من
 عيان المتعارف في المعاني كونه اقل مما هو مقتضى كلام المقام ومنها
 عموم من وجه تبصير قضاها هو اقل من المتعارف من مقتضى
 المقام جميعا كما اورد اقل رتبته قد شئت بحروف في التداوياء
 بلا ضاع وصدق الاول بدون التاكيد قوله اذ انما الجسب نعم
 بحرف الجسب فانه اقل من عيان المتعارف وهو هذا نعم وليس
 اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه حروف المسند اليه
 كما هو وصدق الثاني بدون الاول كما في رتبته التي وهي اعظم من

حتمه

لا انما يقتضي
 بساطة

ويمكن

ويمكن اعتبار مقتضى المقام في الخطاب ايضا لكنه مذكور لا يستلزم
 الدرس في العلم مما ذكره الانجاز في النسبة بين الخطاب وبين
 عموم من وجه وكذلك من الانجاز بالمعنى الثاني من الخطاب فليست
 وقد توهم من كلامه السكالي ان الفرق بين الانجاز والاختصار
 هو ان الانجاز ما كونه بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما كونه
 بالنسبة الى مقتضى الكلام وهو عموم لان السكالي قد صرح بالامات
 الاختصار كما كونه اقل من المتعارف انما نعم لوقيل الانجاز اخضر
 باصطلاحه لانه لم يطلع في عامه بالنسبة الى مقتضى المقام لم
 بعد عن الصواب وهو رطب لان كونه نسبيا لا يقتضي
 تقشير معنى معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني بمرافق
 قد تحقق معانيها ويعرف تعريفات لا يلبس بها كالا بوجه والبنوة
 ونحوها وحوالته ان المراد بعدم تيسر تحسسه انه لا يمكن التحقق
 ونحن ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذكر الخطاب على ما في هذا
 ضرورة وليس المراد انه لا يمكن لفرقتين معانيهما اصلا لان ما
 ذكره السكالي تفهوا ثم البناء على المتعارف في البسط الموصوف
 بان يقال ايجاز الكلام قد يكون كونه اقل من المتعارف وقد يكون
 كونه المقام طيفا بكلام ايسر من الكلام المذكور رد الى الجاهل
 لانه لا يعرف كيفية متعارف الاوساط وكيفية الاختلاف طيفا بهم ولا
 يعرف لفرقتين مقام ان مقدار مقتضى من البسط حتى ناس عليه
 وتكلم بان المذكور اقل منه او اكثر وحوالته لفرقتين قواله
 المتعارف في تارة المعاني بعبارات مختلفة في الجوار والقصر
 والنسبة في ذلك بحسب جنس المقامات انما من داء البلاغة
 واما المتوسطون من البلاغة والجاهل فلمهم في ترميم المعاني في

العام

هذا هو
 مقتضى

معلوم من الكلام بحسب ما فيها من الكوارث العظمى من جهة الوضع
 على المعاني المتصورة وهذا معلوم بالبلغا وغيره من المعاني المتعارفة
 في الوجود بالترتيب اليها جميعا واما اللفظ في الموضوع فانها
 موصوفة بالترتيب الى اللفظ فقط ومم يعرفون ان ان مقام شطح اللفظ
 وان كل مقام ان مقام من اللفظ يقتضيه على ما متنبه من كبر
 في الانوار السابقة فلا راد الى الجاهل ولا قدس الى الصواب
 الى الفهم ان قال التعريف المقصود اما ان يكون اللفظ مساو
 له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا او ناقصا له
 يكون وافيا به او لا والاول ان يكون ناقصا عنه او لا فانه خمسة
 طرق يثبت منها مقبول وان كان من هذه الطرق
 التعريف عن المبدأ فهو تارة به اصله بلفظ مساو له او لا اصل
 او بلفظ ناقصا عنه واما بلفظ زائد عليه فثلاثة فاما مساو له
 يكون اللفظ بمقدار اصل المبدأ ^{او غير اصل المبدأ} ولا يحاز لغير اللفظ ناقصا
 عنه وافيا به والا فثلاثة لغير اللفظ زائد عليه ثمانية واحذر
 بولوعه في الاضلال وسوءه في اللفظ ناقصا من اصل المبدأ وغير
 واف بها كقولهم ان الجارح من الجنة الشجرة والعيش خير
 في كلال التوكل في الجحيم والجهنم من الجنة عايش كذا ان
 مكرور استغوبا ان الناعم في كلال العقل من اصل المبدأ
 العيش الناعم في كلال التوكل خير من العيش الشاق في كلال العقل
 واللفظ غير واف بل كماله في خلاوصه ^{نظير} لانه قد استشهد
 في العرف لغير العيش المسمى ان العيش الناعم انما هو عيش
 الجاهل الجاهل دون العقل المتأملين في عاقل لا مودع بل مطلق
 العيش في كلال التوكل كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق

كناية

كناية عن عيش العقل المتبحر في امورهم وانشاء بالظن في
 الى لغير العيش في كلال الجحيم والجاهل لا يكون الا ناعما ولغير العيش
 الشاق لا يكون الا عيش العاقل من انه لو ذكر الناعم في كلال العقل
 لكان كالكدر ومنتبه على ذلك لفظ الطلاق واحذر من ان يترك
 وسوءه في كلال العقل زائدا عما اصل المبدأ لا الفائدة ولا يكون اللفظ الناعم
 متعينا كقول عبد الرحمن الاندلسي يدكر عذر الدنيا بخدمة من لا يدرك
 وقد رتب المبدأ مع كراهية شبيهة والنفوس اس وجدها كذا ومنها والكلاب
 والمين مع واحد ولا فائدة في الجمع بينها السديد التلطيع والراعي شان
 عرفان في باطن الذراعين والضمير راحة شبيهة وفي النفوس الخزيعة
 وفي قد رتب وقولها للزنا وعي الجشوا المفسدان واحذر من فائدة
 عن الجشوا مضاعف وهو الزنا لا الفائدة حيث تكون اللفظ متعينا
 وموضوعا لان ذلك اللفظ اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون
 فالجشوا المفسد كالكذب قوله ان كلفه الله في ذلك الى الجلب
 ولا فضل فيها في الدنيا للشجاعه والديار صبر النفس لولا لقاء
 شعوب ^{في} اسم للمنية عن حصر العلم والناشد انما صر لها
 للضرورة فالمعنى انه لا فصيحة الدنيا للشجاعه واما الصبر على
 الشدايد على يد عدم الموت في هذا انما يصح في الشجاعه والصبر
 دون العطا فان الشجاعه اذا اتقن بالكلية كان عليه الاقحام
 في الجحيم والمجاريك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل
 وكذا الصابون اذا اتقن بذوال الجوارح الشدايد وثبات العبد
 فان عليه صبره على المكروه لو ثوبه بالخلاص عنه بل مجرد طول
 العبد بما يوقن على النفوس الصبر على المكان وهذا انما هو ان
 في عدم نوحه بخلاف الكاذب كانه انما اتقن بالكلية شق عليه

بذلك المال لا يحتاج اليه دائما فيكون بدله ح افضل واما اذا
 تنقذ بالموت فعد زمان عليه بدله وهذا قيل وكل ان اكلت اطمع
 افاكل فلا الزاد يعني ولا الاكل وما قيل ان المراد بالذي بذل النفس
 فليس بشيء لا يفهم من اطلاق لفظ الذي ولا في على تقدير عدم
 الموت لا معنى لذلك النفس الا لعدم القدر عن الامور التي سبقتها
 الاهلاك وهذا يعني معنى الجماعة والافق مع ذكر الامام ابن جني
 وموتان في الخلود وتنقل الاجوال فيه غير اني ليس في ذلك الى
 رجاء ما شئت النفس ويستهل التوسيع فلا يظهر لذلك المال كثير
 فضيل وغير المفسد اي وعن الحشو الغنى المفسد للمعنى كل فطر
 قيل في قول ما شئت اي فاعلم علم اليوم والامس قبل ولكن
 عن علم ما في غيب غي جان قلت قد يقال انصرت بعيني وبعيني
 ناذي وضرت بيدي ولا محمل مثل مذا الحشو لوقوعه في
 التبريل كقولهم فما كتبت اللههم قلت امثال ذلك انما
 يقال في مقام نفير الكلدان ما شئت لمن ينكر معرفه ما كتبه
 يا هذا فقد كتبت بيمينك مذا واما قوله تعالى ذلك قولهم ما فواهم
 معناه انه قول لا يعضد برهان فاما لفظ يقولون
 به لا معنى له كالا لفاظ المماثل التي هي اجرام س ونعم لا معنى
 لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظ معقول بالغ ومعناه
 في القول لا معنى له مقول بالغ لاغزو لهذا قال تعالى يقولون ما فواهم
 ما ليس في قلوبهم والعساو فلهذا لاها الاصل والمفيس علم كقوله
ولا يحسن المكر السيء الا باصل وقوله اي قول النايغة مخاطبا يا قاتل
 فانتك كالكلام انما هو قذري وان قلت ان المتكلم هو الموضع
 من انشأ عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شيمه

كقوله

في قوله ما شئت النفس
 في قوله ما شئت النفس
 في قوله ما شئت النفس
 في قوله ما شئت النفس

ما

باللفظ لا في معنى في حال سخط ومول والمعن اذ لا ينفك عن كماله وان
 ابعده الهرب فصار الى بعض الارض ليس في ملكه وطول ملكه لله
 له في جميع الآفاق مطيعا لا فامر بقره الهارب اليه فان قيل كلا
 المبالين عند صحيح لان في الآله حذف المستثنى منه في البيت
 حذف حواشي الشريط فيكون احوار الامساواة قلت احسان كل امر
 لفظي ورعانه للقول عند القوة من غير ان سوقف عليه تاذ اصل
 المراد حق لو صرح بذلك لكان اظنا بابل وتما يكون مطويلا
 وما كمله كون لفظ الآله والبيت باقضا عن اصل المراد ممنوع
 على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشريط الواقع حالا
 لا يحتاج الى الجزاء والاحراز ضربان احراز الفرض وهو ليس
 محو كليم في الفضا من حوق وان معناه كثير ولفظه يسير لله
 المراد ان الانسان اذا علم انه من قتل قتل كان وكل واعدا
 الى ان لا يقدم على القتل فان بل الصل اللان هو الفضا من
 كسوف قتل الناس بعضهم كسوف وكان ارتفاع القيل
 حوق لهم ولا صرف فيه وان قلت اللس فيه حذف
 الفعل اللان متعلق به الطرف قلت لما سب الطرف مستد
 ووجب ترك لعدم احتياج ناك اصل المراد الدية لو فكر
 لكان تطويلا ح ان ليس فيه حذف شيء مما يورى اصل
 المراد وقد ير الفعل انما هو مجرور وعانه امر لفظي وموان
 حرف ان لا بد ان متعلق بفعل وفصل اي رجحان قوله
 وكلمة الفضا من حوق على ما كان عندهم او جز كلام في مدله
 المعنى وهو قولهم القيل اني للقتل بغير حروف ما ينظر اي
 اللفظ اللان مناط قولهم القيل اني للقتل منه اي فموقعه
 وكلمة

القصاص حيوة ما ناطره منه مو في القصاص حيوة لان قوله ولكم
 لا دخل له في المناظر كونه زاعجا مع قولكم القتل اني القتل
 محروفي القصاص حيوة اجد عشر اربعين القوت والافضه
 وحروف القتل اني القتل اربعه عشر المحتر الى وفي الملقطة
 لا المكتوبه لان لما كان انما يتعلق بالعبان دون الكتابه وانصت
 المطلوب الذي هو الحيوة كذا وقع لهم فانه لا شمل على القصر
 بها وما نفده شمل حيوة من القصر لمفعول من القصاص اياهم
 عما كانوا علم من قتل جاعلهم بواحد فامنع لكم في هذا الجنس من
 الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيم او النوع عطف على القصر
 ان لكم في القصاص نوع من الحيوة وماي الحيوة الحاصلة للموت
 والتمالك بالارتداد عن القتل لوقوع العلم بالاقصاص من القاتل
 لانه اذا تم بالقتل يعلم انه قد قتل منه فارتد عن شمل صاحبه من القتل
 وسليم مو من القود والحوادث ان يكون قوله ولكم في القصاص حيوة
 حطرت لان الاقصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل
 الذي هو اني القتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان
 القتل طليا ليس اني القتل بل اني عن له وقلوه اني كلو قوله ولكم
 في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه شمل على تكرار
 القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام مع انما كلو
 عن التكرار افضل مما شمل عليهم ولا يلزم من هذا التكرار
 محلا بالقصاص فان قل في هذا التكرار في العجز على الصدر وهو
 من الميسسات قلنا جسته ليس من جهة التكرار بل من جهة
 رد العجز على الصدر وهذا الاشارة الى اني عن التكرار ولهذا
 قالوا الا جسته في رد العجز على الصدر لا يثبت في التكرار فان

جسته
 من جهة
 التكرار

كذا كل من اللفظين مع آخر استغاثه اني وما استغاثه قوله ولكم
 في القصاص حيوة عن القيد محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه ان
 القتل اني القتل من تكمه والمطابقه اني وما شتمه على صفة المطابقة
 ومع الحجج من المتضاد في القصاص والحيوة هو حج انما بما فيه من الغرامة
 وسواء القصاص قتل وتفاوت للحيوة وقد جعل ملكا وظهر في الحيوة
 وبسبب احته عن توالي الاسباب الخفية التي تنقص على اية الكلام خلاف
 قوله فانه ليس فيه ما يحج به في كين متلاصقين الا في موضع واحد
 وحكوه عما شمل عليه قوله من القصاص حسب النظام وسواء القتل
 مع نفسه وقسم نظر لان ذلك غرامة محتملة وما فيه من تقدم الخبر
 على المبدأ للاختصاص من جهة وقته نظر لان تقدم الخبر على المبدأ
 المنكر مثل في الدار رجل لا ينفذ الاختصاص والحدوف عطف على
 الحاز القصر وسواء كذا في حدف في الحدوف اما جز جملهم في الحدف
 ما يدركه الكلام في كذا كان او فضله مفردا كان او جملهم مضافا
 من جز جملهم فهو واسأل القدر ان اقل القدر او موصوف كقول
 العوض انا انما جلا وحلا في الثياب مع ارضه العامة تعرفوني
 انثنية العقبه وفلان كذا في الثياب اني وكاتب ليصا بلام حور
 ان انا من رجل حلا اني انكس من او جلا الا حور اني كسها فحدف
 الموصوف وهو كذا الصفة اذا كانت جملهم لا يحدف موصوفها الا
 بشرط ان يكون الموصوف يوصف ما قبله من المحذور عن او يحدف كقول
 ومنهم دون ذلك وتكون في القوم دون هذا او غير نادرا
 اذا الذم منه اضافة غير الطرف الى الجمل فلفظ جلا مبهنا على طرف
 السوم لانه يحكي كذا قوله نيت اخواني بني نزيد كلما علمنا لم نزيد
 لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان

وينقلونه ولا يكون
 في قلا
 بالاولاد
 في تقسيم

هذا القول ليس بما يخص الفعل ولا الخ اوله زيادة كذا في الفعل تحقيق
 ذلك في الفعل المشق الى العلمته اذا اعتبر معه ضمير فاعلم وجعل
 الجمله علميا فهو محقق والافحانه حكم المنفعة في الانعرا فوعده او
 صفة شئ وكان وراكم ملك ياخذ كل سفينة عضبا من كل سفينة صالحة
 او نحوها كسالمه او غير حبيبة وماتود من هذا المخرج بدليل ما قبله
 ويؤيد قوله فاروق لنا اعنيها حانه بدل على الملك كان انما ياط
 دون المعية او شرط كذا مرة اخذ بالانشاء او صواب شرط
 اما لمجي الا اختصار نحو واذا قل لكم اتقوا ما بين ايديكم وما لم
 تعلم ترجعون الي اعرضوا ايديكم فبعد ويؤيد قوله تع وما ياتهم
 من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على
 قوله لمجي الاختصار في قوله صواب الشرط للدلالة على انه
 اي صواب الشرط لا لا يحيط به الوصف لا لذهب من السامع كل
 فذهب يمكن ولا يتصور مطلوب او فكرها الا وهو يجوز لزم احد
 اعظم منه خلافا اذا ذكر فانه تعين ورجاسا من عند الا
 لزم للمولى اذا قال لعبد والله لئن قتلت اليك وسكنت ارجعت
 عليه من الطول المعترض له الوعد بالابتراح لو نفذ من مواظبه
 على امر من العذاب كذا لكان اقال المتبع اذا اراد ان يثني شائنا وسكنت
 جالت شائنا وكذا لم يملك تجزئ لو اتى بالجواب مثالها من مثال الخوف
 للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والخوف لذهب من السامع
 كل فذهب يمكن ولو تدبر او وقوا على النار ولو تدبر او انما لم
 موقوف عند رتبهم ولو تدبر او المحرور كاسوار ورسهم عند ربهم
 ومنه قوله تع حتى اذا جاءوها ففتحي ابوابها او غير ذلك على كل
 على قوله صواب الشرط اي او المحرور غير ذلك المذكور كالمسند

والمنسند والمنقول والفعل كذا مرة الابواب السابقة وكما في
 نحو البتة اكثر بعثت من ارضه والمنسند نحو من طاني ليس الا
 والمصاف اليه نحو من ذراعى وجهه الاسد ويؤيد قوله علام
 ويجوز ان القسم نحو والفجر ليل عشر وحوار لما نهر فلما اسلمها
 وتلم للحيين وكما يعطون في حرف العطف نحو لا تسنون فيكم من
 اتفق من قبل الفجر وقائل من اتفق بعد وقابل له ليل
 بعد ويؤيد قوله او ليكن اعظم درجة من اللان اتفقوا من بعد فابلوا
 واجاههم عطف على ما جاز لهم مستقبه عن سبب مذكور في الحق
 الحق وبطلان الباطل في فعل ما فعل ومنه قول في الطبيب الذي ان
 يشوه في شبيبته فسترتم وايقناه على اليوم ارضنا او سبب
 مذكور في قوله تعالى قلنا اضرب بعضنا الحجر فانجرت ان قد مضى
 بها فكلوا قوله مضى بها جهلته محذوفه من سبب مذكور في قوله
 فانجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله
 فاختلوا فبعث الله به ليل قوله ليكن بين الناس فاختلوا
 فيه وهو ان يقدرا كان ضربت بها فقد انجرت فكلوا المحرور من
 جهلته من شرط كقولهم تع فانه هو الولي ان ارادوا وليا يحق
 فانه هو الولي والفاء في قوله فانجرت تسع فافضل في كلامه
 كلام الكشاف ان تسميتها فصلية انما هي على التثنية والاولى في
 المحرور شرط وكلامه كلام المنفرد على العكس وقيل انها فصلية
 على التثنية والمنشور في عثليها قوله قالوا خذ اسنان افعى فابدأ
 بتأثم الثقل وقد جئنا خراسانا او غيرهما من المسبب والسبب
 نحو صم الماخذون على ما مر في شاللا استضاف من انه على طرف
 المنسند او الخبر في قول من جعل المخصوص من متدا محذوف واما كذا

من

غيره

ابن المذوق اعلم اننا انتمكم ثاويلم فارسلون يوسف
 ابن فارس ليعلم يوسف لا يستعير الذوق يا ضلوا اقامه وقال
 يا يوسف ومنه بيت السقط لخرين لضوء الباروت المتعالي بغداد
 وهذا ما ليس وما في ابن طين فاخذت اسكنها وهي لا تسكن ثم اعادها
 ونذا فني الى لف قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة تحذافها
 والمذوق على وجهين ان النقام شيء مقام المذوق كل عذر ولزنام
 نحو وان تكذبوا فقد كذبت رسل من قبلكم فلا تحزن واصبر
 لان تكذيب الرسل من قبلهم مقدم على تكذيبهم فلا يصح وقوع جزاءكم
 بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقم مقام المسبب ثم الحذف
 لا بد له من دليل واحد لنتكثير منها لنزول العقل عليه ان على
 المذوق المقصود الاظهر على تعين المذوق نحو جرحه عليه
 الميتة ان تناولها فان العقل قد يحكم لنزول احكام الشرعية انما
 يتعلق بالافعال ونزول الايمان فلا بد منها من مخدوف والمقصود
 الاظهر ان على لنزول المذوق تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء
 تناولها ونزول التناول اولى من تناولها الاكل كوشل شرابها
 فانه انما جردام وقوله منها لنزول فيه نسا مح لان لنزول معنى
 الدلالة والدلالة ليست من الاول ومنها لنزول العقل عليها ان
 على المذوق وتعين المذوق نحو جرحه ريبا ان اجبر او عذابه فان
 يتجبر نزل على احتياج المجتبه على الله تعالى ويدل على تعين المذوق نانه لا جبر
 او العذاب بل من احدهما وليس المراد انه يدل على تعين الامداد
 تعين العذاب فليست عليه ومنها ان يدل العقل عليه والقان على
 التعيين نحو ذلك الذي لم يتبين فيه فان العقل قد يدل على لنزول قوله
 حضا فامذوقا ولا معنى للعلم الانسان عاذا شخص بل انما يلام

على فعل كسبه واحاطت من المذوق فانه يحتمل لنزول حجة لقوله
 قد شغفها جيبا في مرادونه لقوله تداد وقتها عن نفسه وشانه
 حتى شملها ابن الجيب المبرور والعاذلة على الثاني اجرا وده
 لان الجيب المفرد الدال عليه قوله قد شغفها جيبا لا يلام صاحب علم
 في العادة لقوله آياه ان لقول الجيب المفرد صاحب علم
 فلا يصح لنزول حجة جيب ولا في شانه كونه شاملا له وتعين لنزول
 في مرادونه نظرا الى العادة ومنها ان ومن اول تعين المذوق
 لان الشروع مثلا انما يدل على لنزول المذوق مع الفعل الذي شرع فيه
 واما الدلالة على المذوق فانه من جهة لنزول الحار والمذوق لا بد له من
 فعل يتحقق به على ما شهد به التوابع النورية ويدل على تعين الشروع
 في النطق بسم الله فقلنا جعلنا التسمية عبدا له ان ينفذ عند
 الشروع في القراءة بسم الله اقدار وعند الشروع في النقام والقول
 بسم الله اقوم او اقدار ذلك الفعل شرع فيه ومنها الاخر ان
 ومن ادلة تعين المذوق اخر ان الكلام بالفعل لقوله لهم للمعرب
 بالدق والبيان ان اعرضت فان كلف هذا الكلام مقارنا لاعداد
 المماثل بيم دل على لنزول المذوق لعرضه والبالا بيم والدق
 الا لتيامم والاتفاق يقال رفأت الثوب ارفأه اذا اصبحت
 وفي حقه والامتنان اعا بالايضا بعد الابهام ليرى المعنى في صور
 مختلفين احدها غلبة والاخرى موضعية وعلمان حيز من علم واحد
 او ليمكن في النفس فليكن لما يلحق الله النفوس عليهم من لنزول
 الشيخ اذا ذكر فيها ثم بين كان اوقع فيها حين ان بين اول اوليكم
 لذة العلم به اس بالمعنى وذلك لان الادراك لذو الجردان عنه مع
 الشعور بالمجهول بوجوه المالم المجهول اذا لم يحصل شعورا فلا

الشروع في الفعل

الى الجبل ثم واد احبيل به السجود بوجه دون وجه تشوقت
 النفس الى العلم به وتاملت بفقدانها آيات قاده احصل لها العلم
 به بحسب الاله الصالح كملت لذته العلم به للعلم القوي بالالهي
 عقيب علمه الحكيم واقتوس وكانها لثان لذته الوجدان ولذته الخلاصة
 عن الالم لا تشكشش ولكن بشرايا ومجاويها من ذلك فانه قوله
 يدل على كون الا ان ياتيهم الله في ظلمة من الغمام فانه جعل العذاب
 ياتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرجعة فكيف يشك لان ان اذا
 جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا
 يحتسب كان استغفارا اذا ارشد من حيث لا يحتسب الخير لذلك
 كانت الصاعقة من العذاب المتطوع لمجتها من حيث يتوقع
 الخيف وبدا لهم من الله عالم يكونوا يحتسبون كقوله اشهد
 لا ضرر من ان اشهد لي سيد طلبة شره لئلا قاله من الطالب
 فقد تقرر ان شره كذا الشره وانصاحه وهذا الانصاح بعد
 الابهام كتمه لكونه للمعذرة القلم المذكور وقد يكون ذلك
 لتفهم الشر المبين وتعلمه كقوله تعالى وقصينا اليه ذلك مما
 انزل ابراهيم وآله فطوى مضيقه وكقوله واذا يدفع ابداهم القواعد
 من الله حيث لم توقع اعد الله بالانصاح ومنه ان
 من الانصاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين ان على قول
 من يحل المخصوص من وجه واحد او من اريد الاحتياط كمن
 نعم ربه علما فله نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان الخنايا بهم فم
 القاعل او لا وقت ثانيا وقوله او لو اريد الاحتياط شعرايان
 الاحتياط قد يطلق على ما يقابل الاحتياط نعم الاكابر المعاصرة
 وهذا موافق اصطلاح السكاكي ووجه حمله ان من باب

اخذ الداعي يوم للمهرجاني

المستطع

لا

في

نعم موصوف ما ذكر من الانصاح بعد الابهام ايدار الكلام في معروض
 الا عند النظر الى الاحتياط فانه وجه حيث لم يتل مع زيد والاحتياط
 من وجه حيث لا يتل مع الذي هو صمد لا يستداف الابهام
 الجمع من المتناهيين الاحتياط ولا الاحتياط في قول الاحتياط والتفصيل
 ولا اشك في الجمع من المتناهيين من الابهام الغريب المستطع في
 التي تظهره النفس عند وجدانها تارة انفعال محبة انما قال
 الابهام الجمع لان حقيقه جميع المتناهيين ان يصدق على ذات واحدة
 وصفان متميز احدهما على واحد في زمان واحد من جهة واحدة
 وهذا هو وجهه من الانصاح بعد الابهام التوسيع وهو ان
 توفي في محض الكلام عن حقيقته باسمين ثانيا معطوف على الاول
 نحو شيب لثنا آدم وشيب منه خصلتان الجرح في قول الاحتياط ولو
 اريد الاختصار لقيل وشيب منه الجرح في قول الاحتياط كنه ايهما اولاً
 ثم اوضح ما سبق وسبق هذا توسيعا لان التوسيع لست القطن
 المذكور وكانه جعل التعريف عن المعنى الواحد بالمتن المتفرع باسمين
 عن لست القطن بعد التدوير فاما كذا الحاص بعد العام عطفت على
 قوله اما لا انصاح بعد الابهام ويغني بذلك بعد لكون ذلك على
 سبيل العطف من الوصف او الابدال فلو قال واذا يعطى الحاص
 على العام كان اوضح وذلك للتنبيه على فضله من جهة الحاص حيث كان
 ليس من قسمه ان حسن العام تزيلا للتعريف الوصف من كنه
 التعايدية الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بحاله
 من الاوصاف الشريفة جعل كانه يتبع اوصافه للعام مبان له لا
 شمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يحسب التصدير على التعريف
 به وذلك لكونه في صفه كونه فطوا على الصلوات والصلوات الوسطى

لا

في

على

ان الوسيط من الصلوات او الفصل من قوله لا فصل الاوسط
 ونهى صلوة العصر على قول اكثر من وجه قوله من كان عندنا
 لله وعلما بكنهه ورسلكم وجرت له ومكانه فذكر في الكلام نحو قوله
 وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر منه قوله مع اصبروا واصبروا والان المتصديقا من الصبر
 ذكره بعد خصيصا لشدة وضوحه واما ما تكررت لكنه تكون الحما
 لا تكون الا تأكيد الانذار كلما سوف يعلمون ثم كلما سوف يعلمون
 كلما سوف يعلمون وتبينه كما انه لا يمنع للظاهر نفسه ان يكون الدنيا جهنم
 وان لا يتم بدنه وسوف يعلمون انذارا لئلا يوافقوا عن عقبتهم ان
 سوف يعلمون الخطا فيما انتم علم اذا عاينتم ما قد احكم من مولى
 لقائه وفي تكريره تأكيد للندوة والالذار في الاثنان بلفظ ثم
 دلالة على ان الانذار كما ابلغ من الاول واشد كما يقول النبوة
 اقول لكم ثم اقول لكم لا ينقل ذلك لان اصله الدلالة على انذار الزمان
 كمن قد ختم لمجرد التدرج في درجات الارقاء من عرا عشار التراجي البعد
 من تلك الدرجات والالتفات بعد الاول في الزمان وقد ذكر ان تكرير
 الاول يلفظه نحو والله ثم والله وكقوله مع وما ادرىكم يوم الدين من قد
 ثم ادرىكم يوم الدين ومن تلك التكرير في التبيين عليها ما ذكره
 نفى التهمة والابقاط عن برهنة العقل ليكمل بقية الكلام بالشور
 كما في قوله مع وقال الله آمننا قوما اتبعون اهدكم سبيل الرشاد
 ما قوم انما هذه الحروف الدنيا متابع ومنها زيادة التوضيح والتبيين
 كما في قوله فبما قبض من انشأ في حجة من الارض خطا حجة
 فبما قبض من انشأ في حجة من الارض خطا حجة وقد كان منه البر والبحر
 فترعا تذكيرا وقد بعد بسبب طوله في الكلام وهذا التاكيد قد كثر

في لسان الكلام

ومنها

يخرج عن رابط كلمة قوله ثم ان ربك للدين هاجر واحد من يورجا
 فتشوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكلمة
 قول الشاعرين لقد علم الحق اليمانون اني اذا طفت لقا بعد اني
 خطيبها وقد تكرر رابط كلمة قوله للحسين الذين يعرفون بما
 اتوا ويحبون ان يجروا بما لم يفتوا ولا يحسبهم عفاة من العذاب
 فتقوله فلا يحسبهم تكذيب لقوله للحسين الذين يعرفون البعد عن
 المنقول كما واما بالانذار من او غلب البلاد اذا ابعدها واختلف
 في تبيين قوله مع ختم الدين كما تفسرهم ثم المعنى بدوهم كدلالة
 المبالغة في قولها ان قول الجناس في موثبه اخيها صخر وان صخر
 تسمى من ثقلها الدلالة به كانه علم ان جبل مرتفع في راسه نار كان
 قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالديانة
 لكنها آتت بقوله في راسه نار كمالا وزيا في الدلالة على كونه
 التبيين في قوله ان ربك القيس كان عيون الوحيين في قول
 جبايتنا من خباياها وارجلنا الجرح في الدلالة على ثقب عيون
 الوحيين بالجرح وهو ما يقع الجرح اليما في الدلالة على سواد
 وبياض ثقبه به العيون كقوله اني نقوله لم ثقب انما او ثقبنا
 للتبيين لان الجرح اذا كان غير حقيق كان اسمه بالعيون
 قال الاصمعي الطيبي والبقرة اذا كانا حقيقين فعيونهما كالحاسود
 فاذا ما تابدا بياضها وانما شتبهها بالجرح في وصف سواد وبياض
 بعد ما قويت في المدا كقوله الصيد في ما الكنا كثر العيون عندنا
 كذا في شرح ديوان امرئ القيس وفيه يبين بطلان ما قيل
 ان المدا وان قد كالت في فذلهم في القفا ووجه القيس الوحيين
 رجالهم واخيبتهم وكذبح توهم غير المقصود في عت السيف فيسفي

الارجل جميع رجل وسوم ووجه
 يعتبر به عن المنور في سره امان

الناس من في مثل قائم من الذي لم يكم تقبيلهم قال فانه لما جعل الله
 كاسا متيقنا مثل قائم من الذي كان الكاس على الباطن كبره فيه كل
 احد من المجلس في كانه يقبله دفعه وكذا ما وصفه ما لم يقبله فلك
مكتبة فكتب غيره فها قد اخص الانبال بالشعر وسر الاختص
بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد بكنه ثم المعنى مدونها وقيل لا
يقوله به قال ما قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا
وهم عندنا فان قولهم ومعهم عندنا ما يتم المعنى به ونه لان الرسول
مبتدئ لا محال كمن فيه رايه حيث على الابواب وتغيب المرسل الى
الاخبرون معهم شيئا من دنياكم ويخفون حجة ويكتم فينتقم لكم
خير الدنيا والاخرة واما ما للتذليل وهو تعقب الحجة بكم
على معناها ان معنى الكلمة الاولى للتوكيد علمه للتعقيب
 اعم من الاعمال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره
 واخص منه من جهة لئلا يقع في الكلام بعد الكلمة وحيد
 التاكيد وسواء ان التذليل في رتبة محذرة يخرج من المثل
ان لم يتبعها فانه المراد بل توقف على ما قبله
 جزئيا لم يكفر او ملحقا بالاكفر على وجه ومولف
 يكون المعنى ومثل محاذي ذلك الحذا المخصوص فكتبه متطفا
 عما قبله واخر رتبة عن الوجه الآخر ومولف يقال الحذا
 عام لكل مكافاة يستعمل في معنى المتعاقبة واخرى في
 معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المتعاقبة قوله جزئيا لم
 يكفر او ملحقا بما قبله لم يكفر لم قبله ومثل محاذي الآ
 الكفور بمعنى ومثل تعاقب فها هذا الكفر من الضرب الثاني
 لا استقلاله بافاد المراد وضرب آخر محذرة المثالان

اهل
 من لا يملك
 من لا يملك
 من لا يملك

استنبط

من لا يملك
 من لا يملك
 من لا يملك

مكرر

اشهر ٣

تكون الجملتين الثانية حكما كليها منبسطا عما قبلها جازما
 محذرة الامثال الا استقلال وقيل مدرا
 وقيل جازما الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا
 وقد ارضى الضريان في قوله يوما جعلنا البش من
 قبلك الخلة افاق من ثم الخلة دون تذليل من الضرب
 مدلول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني
 فكل منها تذليل على ما قبله وهو ايضا اي التذليل لتقسيم
 قسمه اخرى ونقط ايضا تلييه على ان هذا انفس للتذليل
 مطلقا يخ قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو
 انفس ينقسم بقسم اخر الى قسمين آخرين ولولا
 قوله ايضا لتوهم ان هذا انفس الضرب الثاني هو قوله
 نظرا الى الا حمله بعض من لم ينقسم بالتقسيم فالتذليل
 الذي يح ان يكون لتاكيد الكلمة السا بقا اما ان يكون
 لتاكيد منطوق كبدء الآية فان زهوق الباطل
 منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
 كقوله ان قول النا بعه الدنيا في ولست بمشيق
 اذ لا تلمه حال عن اخا لجموعه بوقوعه في سياق الدع
 او عن ضمير المتكلم حيث لست وليس صفة لاخا
 تعرف بالناقل بمعنى لا تقدر على استيفاء موقفة
 اني حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شجب اي
 تعرف وضميم خصال يقال لم الله شجبه من اصلح ما
 يعرف من امور اي الرجال المذهب اي المتيقن الفاضل
 المرضي الخصال مصدر الله دل على مفرجه على انه الكامل

كل نفس ذائقة الموت وقوله
 امان من ثم الى الموت

من الدجال عن ناكيد لذلك بقوله لان متفهام
 فيه الكتاب اي لا يهتد في الدجال واما التكيل
 وسمي الاجتراس ايضا لان الاجتراس من التوثي
 واما اجتراس عن الشيخ فوجه بوقى عن ايهام خلاص المقصود
 وهو ان بوقى في كلام يومه خلاف المقصود بما يدغم
 ان بوقى يشد دفع ذلك الابهام وذكر له مثالين لان
 ما دفع الابهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون
 آخره فالاول قوله ان قول طرفة فليس ديارك غير
 ففسدها ان مفسد الديار وهو حال من فاعل سئل
 اعني قوله صوت الديب اي يزور المطر ووجه
 في الديب ووجه تسمي ان يميل لان نزول المطر قد
 يكون سببا لخراب الديار وفسادها فذبح ذلك توسط
 قوله غير مفسدها والبيان هو قوله تع فسوف ياتي الله
 بنوم يحترق ويحترقون اذ لم على المؤمنين اعزة على الكافرين
 فانه لو اقتصرت على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان
 ذلك لضعفهم فاني على سبيل التكيل بقوله اعزة على
 الكافرين ففعل هذا الوم وارجع ايان ذلك بواضع
 للمؤمنين ولذا عدل ذلك على نفسه مع العطف كانه
 قبل على المؤمنين عليهم على وجه التذلل والتواضع وكور
 ان يكون التذلل على الله لا على الله على انهم مع شرفهم وعلو
 طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجبتهم ومن
 هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي جليهم اذا ما
 الجلم زينا اكله في الحلم في عين العدو قريب فانه لو اقتص

كعب بن سعد
 غيره

قوله تع فسوف ياتي الله

على وصفه بالحلم لا وليم ان ذلك من عجزه فاذا هذا
 الوميم بان حليم انما موعود وقت تزيين الجلم لا اكله وهذا
 انما يكون عند القدرة والالام يكن زينا واما المصراع الثاني
 قد عم المصنف انه ناكيد لللازم ما يفهم من قوله اذا
 ما الحلم زين اكله وسوانه غير حليم حين لا يكون الحليم
 زينا لا اكله فان من له يكون طليما حين لا يحسن الحليم
 يكون حبيبا في عين العدو له محالة فكون هذا مديلا
 لتاكيد المفهوم لا تكيدا كما زعم بعض الناس ووجه
 بطلان الالام كنه من لا يكون طليما حين لا يحسن الحليم
 يكون حبيبا في عين العدو لجواز ان يعضبه حال
 يهاب في الاضياع به والذى يخطر بالبال ان مع البيت
 الخف وادق ما يشعر به كلام المصنف والزم المصراع
 الثاني تكيد وذلك لان كونه طليما حال يحسن فيه الحليم
 توهم انه في تلك الحالة ليس حبيبا لما به من الشيا شمة
 وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب المهابة في ذلك
 الوميم بقوله مع الحلم في عين العدو قريب فاني مع
 الحلم تلك الحالة يحسن فيها الحليم بحيث يهابه العدو ولتكن
 قها بته في ضمير فليس غير تلك الحالة واما بالنهم وهو
 ان بوقى في كلام لا يومه خلاف المقصود بفضلته لتكن
 كالمبالغة نحو ويجمعون الطعام على جبهة في وجهه ومنه
 كلف الضمير جبهة الطعام ان يجمعونه مع جبهة وجهه
 اليه واذا جعل الضمير الله ان يجمعونه على جبهة الله
 فلا يكون حليم في نفسه لانه لما ذكره اصل المراد وتكيد

كلف

التي

مثل مفعول او حال او نحو ذلك على ليس حليم
 مستفهم ولا ركن لطام ومن زعم انه اراد
 بالفضل ما نتم اصل المعنى بدون مفعول كذا
 كلام المصنف في الاضاح وان لا يحصر
 لذلك التميم ٢٢

المدة في قوله مع سبحان الذي اتيه بعينه ليلنا ذكر ليلنا
مع ان الاسماء لا تكون الا بالليل للذلال على التعليل
وانه اسمن في بعض الليل واما بالاعتراض وسوالت في
في اثنا الكلام او من كلام من متصلين مع جملة او اكثر
لا محل لها من كلام عدا بكتلة سور وفع الا بها من
المركب بالكلام هو المسند اليه والمستفاد من مجموع ح
ما يتعلق بها من الفصلاات والقوايع والمراد بان اتصال
الكلامين ان يكونا كقوله يا ذا الجلال او تاكذبه او بدلا منه
كالتميم في قوله مع ويجعلون لله البنات سبحانه ولام ما
يشتهون فان قوله مع سبحانه جملة كونه بعد الفعل
وقعت اثنا الكلام لان قوله مع ولام ما يشتهون عطف
على قوله لله البنات والتكلم فيه تنزيه الله وتقدسيه
على ينسبون اليه والادعاء في قوله يجوز من فحلم الشبان
يشكوا بين وضعه ان الثمانين وبلغها قد اوججت سمع
الى تدخا ن قال تدعى كلامهم اذ اقبله بلسان آخر قوله
بلغها معترضه بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضه
لنعت عا لحنه ولا جالية ذكره بعض النماة وبه رريان
ما ذكر صاحب الكشاف في قوله مع واتخذ الله ابدا جهم
خليلها انها اعتراض لا محل لها من كلام اب نحو الاميل
انا ما والحوادث شجة فايدتها تاكيد وجوب اتباع ملته
ولو جعلتها عطف على الجمله قبلها لم يكن لها مع وحمله ما
ذكره قوله مع والله اعلم بما وضعت ليه الذكرا لاني
انه اعتراض من قوله مع اني وضعها انش وقوله مع واني

كجمله ١٢٢٢

تليق
بأن امر القيس بن ملك يثرا
الساعة في الغافل

سنتها

بسمتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال
والغرض في حق اشياء الله صاحب الكشاف حيث
ذكره قوله اتخذتم العجل وانتم كالمؤمنين قوله وانتم
كالمؤمنين حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العقاب
غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عاد تكم الظلم
والقسمة في قوله ام وكالتسمة في قوله الشاعرة اعلم
فعل المرفوع ان سوف ياتي كل ما قدرا ان ما المحفوف
من الثقيل ومهم الشأن محذوف تقع ان المقدر ان
الهيئة وان وقع فيه تأخير وفي هذا تسليم وتسهيلا لاجر
وقوله فعل المرفوع جمل معترضه بين اعلم ومفعوليه
والفعل اعتراضية وفيها شاييه من السببية وما جازي
ومن الاعتراض الذي وقع بين الكلامين وهو اكثر من
جمله ايضا كما ان الواقع هو بنية اكثر من جملة قوله مع
فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين
ويحب المنطهرين نساؤكم جزاء لكم قوله ان الله يحب
التوابين ويحب المنطهرين اعتراض باكثر من جملة
بين كلامين متصلين مع اشار الى اتصالها بقوله
فان قوله نساؤكم جزاء لكم بيان لقوله فانوهن من
حيث امركم الله في ان المآتي الذي امركم به هو مكان
الحديث ان الغرض للاصل في الاثنان جلد الفسك
فضاء الشهوة فلان فانوهن الا من حيث يتأتى جبه
هذا العرض والتكلم في هذا الاعتراض الترغيب فيما
امروا به والتنفيد عما نهوا عنه ومن ثلث الاعتراض

لانه كلام شمل على كل من وقع من كلامه
اولها قوله فانوهن من حيث امركم الله
وناسها قوله نساؤكم جزاء لكم الكلامان
متصلان مع م ح

فان الاعتراض

مخصوص / جزمه كورين بزياد التاكيد في امر علق بها القول
 ووصينا الانسان بعبادته جلتم اقم وصفا على وصفه
 وفصالة في عام من ان اشكركم ولو الذي يقول ان اشكر
 لي ثقب لوصينا وقولهم جلتم اعراضت منها ارجا
 للتوصية بالوالدة خصوصا وتكريرا كقها العظم مفرقا
 ومنها المطابقة واللاستعطاء في قول في الحقيقة وخوف
 قلب لوراثت كهيئة باجتن لدانت فيه جهتها وقوله
 باجتن اعراض للمطابقة مع جهته وللاستعطاء ومنها
 ما ان السبب لامر فيه غداية كانه قول الشايع فلا
 يلحق ببدو في الياس راجية ولا وصله يصنع لنا
 فكاره فان كلف محب الجيب مطلوب الياس
 عزيز فبين سبب ما في الياس راجية وقال قوم
 قد يكون التلتم فيه اس في الاعراض غير ما ذكرنا
 يكون وفي الالهام بل يكون في الاعراض لا في
 ايها خلاص المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه في
 ان القائلين بان التلتم في الاعراض قد يكون في الالهام
 ايضا افرقا فخر قين فموز فخره منهم وقوع الاعراض
 آخر جملة لا يليها جلم متصلة بها بان لا يليها جلم اطلاقا
 فكون الاعراض في اخذ الكلام او يليها جلم متصلة
 بها معنى وهذا امر في مواضع من الكشف فالاعراض
 عند من لا ان توتي في انشاء الكلام او في اخذ او من
 كلام من متصلين او غير متصلين بجلم او اكثر لا محل لها
 من الاعراب لكتلة لانهم لم يالفوا الاولين الا ان جواز
 امر اكثر

كون

كون التلتم في الالهام وحوار ان لا يليها جلم متصلة
 بها معنى اشراط ان لا يكون لها محل من الاعراب كانه
 فتم الاعراض هذا النفس البدن وبعض صور
 التكميل وهو ان يكون جلم لا محل لها من الاعراب كانه
 قول الخبيث وقاما متناستة في فراشه ولا جلم هنا حيث
 كان قتيلا فان المصراع التكميل لانه لما وصفت قومه بشمول
 القتل اياهم او تم ان ذلك لضعفهم فان هذا الوم يوصفهم
 بالانتصار من قاتليهم وكلامه مبنيا على ان الجلم في
 البدن يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا امر
 شعريه نفس كواز لا يكون جلم ذات محل من الاعراب
 بعقب جلم اخر في شمله على معناها معية باعدها
 بدلا منها او توكيدا او يكون الغرض منها تأكيد الاولى اللهم الا
 ان يقال انه اعتمد هذا الاشراط على الامثلة والاعراض
 بهذا النفس ثبائنا التلتم لانه انما يكون بفضله والفضل لا
 بد لها من اعراب وبعضهم كونه اس وجوز الفرقه الثانية
 من القائلين بان التلتم في الاعراض قد يكون في الالهام
 ان يكون نداء اعراض غير جلم فالاعراض عند من لا توتي
 في انشاء الكلام او من كلام من متصلين مع جلم او غيرها
 لكتلة ما فتم الاعراض هذا النفس بعض صور التلتم
 وبعض صور التكميل وهو ما يكون في انشاء الكلام او من
 كلام من متصلين مع وتسرير كلامه عما ذكرنا كلامه واقا
 على ما ذكرنا في الانصاف حيث قال في شرطه سلا عا
 ان يكون في انشاء الكلام او من كلام من متصلين مع لكن لا

مطلقا لانه يجب ان يكون جلم لا محل لها
 من الاعراب وان لم يذكر المصنف
 فان التلتم في الالهام
 لا يكون جلم لا محل لها
 لان الفضل لا بد لها من اعراب
 لان التلتم في الالهام
 لا يكون جلم لا محل لها
 لان التلتم في الالهام
 لا يكون جلم لا محل لها

1

بشرط ان يكون جملته او اكثر من جملته في شمل من التقييم
 ما كان واقعا احد الموقعين او اثنين كلام او بين
 كلام من متصلين ومن التكيد ما كان واقعا احد الموقعين
 ولا يحل له من ادعى جملته كان او اقل من جملته او اكثر
 فعليه اخلال لانه اما ان شرطه في ادعاءه عند سؤالا
 ان لا يكون له محيل من الاى اى اولا شرطه في شرط
 ذلك لم يخلو من كونه غير جملته لان المفرد لا بد له
 من الكلام من الاعراب لم يشهد شيئا من التقييم اصلا
 لانه انما يكون بفصله ولا بد للفصل من اى اى اى
 لم شرط فلا حاجة الى قوله ولا محيل من ادعاء اى
 لانه شمل من التكيد ما كان واقعا احد الموقعين سواء
 كان له محيل من ادعاء اى اى اى لا يكون اللهم الا ان يقال
 ان الاعتراض اذا كان جملته شرطه عند سؤالا ان لا يكون
 لها محيل من الاعراب اما قوله جملته كان او اقل من جملته
 او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملته لا بد من ان يكون له اعراب
 في الجملته لا في كلامه عن خطه واما غير ذلك من ادعاء
 يكون اما بالاضافة بعد الابهام واما بكذا او كذا او ما بعد ذلك
 قوله به الذين يحلون العرش ومن قوله بتيقنوا بحجرتهم
 ويؤمنون به فانه لو اختير لم يذكر يؤمنون به لان ايمانهم
 لا ينشأ من تيقنهم فلا حاجة الى ادعاءه ان يكون معلوما
 وحين ذكره اى ذكر قوله يؤمنون به الحجاز شرف الايمان
 وانما يقال به جملته العرش ومن قوله تدعيها فيه اى في
 الايمان وكون هذا الكتاب عمدا خلاصا مبنيا فانه

اخلال

قوله به الذين يحلون العرش ومن قوله بتيقنوا بحجرتهم

بالشر

بالتأمل فيها ومن الاشكال التي اوردتها المحقق في هذا
 المقام قوله رايتهم بعين وقوله يتقنون باقوا منهم وقوله
وكذا وقوله نظروا لان هذا احد الموقعين او قد لا يكون
 بفصله كتكليم من التكيد والذكر اما ان هذا اقول على
 التقييم من غير ان يكون تدعيها عنه علم في القلب ومنها
 قوله به تلك عشرة كاملة بعد قوله فصياهم بمثل آياتهم في الحج
 وسبعة اذا رجعتم لا رايتهم تومم الا باجه فان الواو او الحج الباجه
في كواليس الحسن وان من بين الادوية انهم لو جالتهم
جميعا او واحدة امنها كان متمكنا وقد نظروا لانه يجب بكون من
باب التكيد لأن الاتان بما دفع خلافا للمقصود ومنها
قوله به اذا جاك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
وانه يعلم انك لرسول الله شهادة ان المنافقين لما ذبحوا
فانه لو اخصر لترك قوله وانه يعلم انك لرسول الله لان مساق
الاية تلك ذبت للمنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة
وجنته دفع تومم انهم كاذبون في نفس الامر وقد نظر
لانه انما من قيل التكيد ومن ادعاء عند من يجوز
كون التكليم فيه دفع الابهام واعلم انه كل وصف الكلام
بالاحراز والا كتاب باعتبار كونه ناقضا عما ساوي اصل
المراء او زائد اعلم فكذلك قد يوصف الكلام بالاحراز
والا كتاب باعتبار كثرة خروجه وقلتها بالنسبة الى الكلام
آخر مساوي له اى لكل الكلام اصل المعنى قوله اه قوله اى
تمام يصدق به تعرض عن الادعاء عن اى خبر شود حاشا
سيان وتجامة ولو بدر شذ في عدا آية ناجدة الذين اليتم
 صحتها

انما هو

والعندنا من الكلام والناقص المدارة التي تهدد بها ارباب نفع قوله
 اس قول الشاغل الآخر ولست بتكلم الى جانب الغنى
 اذا كانت القلياذ جانب الفقر اراد بالغنى فبهم اعني
 الدارعة وبالفقر المحنة نفع ان السبابة مع التعب والمثقة
 اجبت الله من الدارعة والبدعية بدونها بصفة بالمثل الى
 المعالي محض اعني تمام احوال بالنسبة الى هذا البديع
 لمساواة له في اصل المعنى مع قلة جودته والست لظننا
 بالنسبة اليه ومثل هذا الاحوال كوزن لست يكون احوالا
 بالنسبة السابق وان يكون مساواة ولست يكون
 اظننا باوكد امثل هذا الاحوال ونسب عنه ارباب
 هذا القليل قوله في الانسار على يفعل ونسب لكون قوله
 الجياشي ونسب ان شئنا على الناس قولهم ولا يتكروا
 القول حين نقول اننا نغيب ما نريد تخبيره من قولهم
 واحد لا يجيب على الاعتراف علينا انقياد اليهودا واقدا
 يجزينا يصف ربنا منهم ونفاد حكيمهم ورجوع الناس في
 المراتب الى رايهم فالآية احوال بالنسبة الى الست وانما
 قال فيجب لان ما في الآية يشمل كل فعل والست
 مختص بالقول ان كان يلزم منه مجموع الافعال ايضا
 والله اعلم بتم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه
 على جزيلا نواله ونصل على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق
 في تمام القسمين الآخر فبهم عنه وجوده
الفتن الثاني علم الانسان

له قسمان اولهما ان يكون العلم بالشيء
 كونه في ذاته او كونه في غيره

نحوه

العلم بالشيء

العلم بالشيء هو العلم بكونه في ذاته او كونه في غيره
 والعلم بالشيء هو العلم بكونه في ذاته او كونه في غيره

قدم على البديع لشدة سره
 اليه لكونه جزءا من علم البلاء ومحتاجا الى العلم في حصيله لا عنة
 الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم تعرف به
 ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه
 اراد بالعلم الملكة التي تقدر بها على ادراكات حزنه وانفس
 لا اصول القواعد المعلومة على ما جفتها في تعريف علم
 المعاني فليس التعريف علم بالقواعد ان ادراكها او الاعتقاد
 بها على ما توهموا واداد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما
 يدت علمه الكلام الذي روي فيه المطابق لمعنى الحال
 واداد بالطرف التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سبقت
 والمعنى ان علم الانسان ملكة او اصول تقدر بها على ايراد كل
 معنى واحد يدخل في قصد المكمل وادادته بتراكيب تكون بعضها
 اوضح دلالته عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة
 ايراد معنى قولنا زيد جواد في ظرف محقق لم يكن عالما بعلم
 البيان ونسب المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني
 متعقبة بطرق بعضها اوضح دلالته على معناه من البعض
 لا اورد على معناه لم يكن وكل من البيان في شئ ونسب لاختلاف
 ما يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد
 في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والحقا
 مثل ان يورد ما لفظ مترادف مثلا لا يكون وكل من علم
 الانسان ولا حاص الى ان يقال في وضوح الدلالة وحفاها
 لان كل واحد موجه في النسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى
 احتلاهما في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اوضح

اراد على تعريف الانسان انه يفتن ان يمكن لكل من عرف
 الانسان من احواله ان يفتن في طرق مختلفة بالزلة في
 وضوح الدلالة وحفاها وهو متعقبة فاما ليس له ان يفتن
 اوله ان يفتن واحد بحسب حواشيه منع انه يفتن ذلك

ويخرج فلا حاجة الى ذكر الحقا وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد
 يخرج ملكه من اقدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارة مختلفة
 كالاسد والغضير والليث والمارث على ان مراحلا في
 الموضوع مما يأتاه القوم في الدلائل الوضعيه كما هي في ثم لا
 حتى ان يعرف علم البيان بما ذكره هنا اولى من تعريفه بمعرفة
 ايراد المعنى الواحد كما في المحتاج ودلالة اللفظ على ما اشتمل
 التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة كمثل الوضوح والحقا
 وجب تقسيم الدلالة والتبعية على ما هو المقصود منها والدلالة
 تكون التي تحتها من العلم به العلم به شيء آخر واول الدلائل
 والماضي المردول الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
 لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة
 مرآة على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
 احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان علمه ان يقيد بها بما يكون
 للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية
 لان دلالة اللفظ اما ان تكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى
 هي التي سمىها التوهم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
 والتصمين واول التوهم والثانية اما ان تكون بحسب معنى الطبع
 وهي الطبيعية كدلالة الخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي
 التلطف بذلك عند عرض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
 العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على
 وجود اللافظ والمقصود بالنظر الى التي تكون للوضع مدخل
 فيها لعدم انصباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف
 الطباع ومراحفهم والمصنف ترك التعبد لوضوحه وكون

له في معنى اللفظ في كسبه

منها

في معنى اللفظ في كسبه

في معنى اللفظ في كسبه

سوف كلامه في بيان التفسير فشرأب ذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية
 الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند الخلقة بالنسبة الى
 من هو عالم بالوضع واحترفا بالقدرة اخبر عن الطبيعة
 والعقلية لعدم توقفها على العلم بالوضع وادراكه بالوضع وضع
 ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لكل المعنى للدلالة على عدم التضمن
 واول التوهم واعتبر بان الدلالة صفة اللفظ واللفظ ان كان في
 المصدر من المعنى للفاعل اعني الفاعلية فهي صفة السامع وان
 كان من المعنى للمفعول اعني المفعولية فهو صفة المخبر واما كان
 فلا يصح حملها على الدلالة وتفسيرها بما في الاولي ان يقال الدلالة
 كون اللفظ تحت فهم منه المعنى عند مراحلا للعلم بوضعه
 وهو اسم اياها نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى فهم السامع
 المعنى من اللفظ او انه فهم المعنى من اللفظ وهو معنى كون اللفظ
 تحت فهم منه المعنى وتعايه ما في الباب ان الدلالة مفردة
 يصح ان تنق من صيغة تحمل على اللفظ كالدلالة وتوهم المعنى من
 اللفظ او انها صفة منه مركبة لا يمكن اشتقاقها منه الا بربطه
 مثل ان يقال اللفظ منه المعنى الا ان الذي الى صحة قولنا
 اللفظ منصف بانها صفة المعنى منه كما انه منصف بالدلالة وهذا
 مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك
 فمفعول دالة اللفظ التي تكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما
 وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على حذره
 كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان
 على الضاحك وتسمى الاولى بعني الدلالة على ما وضع له وضعيته
 لان الواضح انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له

مام

في معنى اللفظ في كسبه

فمن الدلالة المنسوبة الى الوضع وسمى كل من تراخى عن اى الدلالة
على الجزاء الخارج عقليه لان دلالة لفظها انما هي من جهة ان العقل
يحكم بان حصول الكل في الوجود يستلزم حصول الجزاء فيه
وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقون سموا
الدلالة وضعيه بمعنى ان للوضع ملاقاتها وتخصيص العقليه بما
تقابل الوضع والطبيع كما ذكرنا ونقد سراجي بالمطابقه
المطابق اللفظ والمعنى والاسم بالتصميم لكون الحذف ضمن المعنى
الموضوع له والثالثه بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع لم
فان كل اذا كان اللفظ مشتركا بين الحذف والكل واريد به الكل
واعبروا لانه على الحذف بالتصميم صدق عليها انها دلاله اللفظ
على ما وضع له مع انها ليست مطابقه بل تضمن واذا اريد به الحذف
لان موضوعه صدق عليها انها دلاله اللفظ على حذف الموضوع
له مع انها ليست تضمن بل مطابقه وكذا اللفظ المشترك بين
الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر لانه على اللازم
بالالتزام صدق عليها انها دلاله على تمام ما وضع له مع انها التزام
لا مطابقه واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع صدق
عليها انها دلاله على الخارج اللازم مع انها مطابقه لا التزام
وتحقيق تعريف الدلالات بعضها بعضا ما حو
لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القصور وانما
قصد التسميه على وجه شعري التعريف فلا بأس ان تترك بعض
القصور اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وسوان
المطابقه دلاله اللفظ على تمام الموضوع لم من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلاله على جزاء الموضوع لم من حيث

انه جزؤه وسمى التزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد ب بانه لا حاجة الى هذا التقييد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعيه كانت متعلقه بآراء اللفظ او ان جازية
على قانون الوضع فاللفظ ان الخلق واريد به معنى وفهم منه وكل
المعنى فهو دل على عليه والافلا فالمشتركة اذا اريد به احد المعنيين
لا يراد به المعنى بآخرة ولو يراد ايضا لم يكن ملكا لآراءه على قانون
الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشتركة الا احد المعنيين
فاللفظ ابدال الابدل الاعمال معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام
الموضوع لم فمطابقه وان كان جزاء فتضمن والالتزام وفيه
نظر لان كون الدلالة وضعيه لا يقتضي ان تكون تابعة لآراءه
بل للوضع فانما فالمعنى باننا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء آراءه اللفظ او لا ولا نلغى بالدلالة
سواء هذا فالقول بكون الدلالة موقوفه على آراءه بالحل
لا سيما في التصمين والالتزام حتى وصب كثر من الناس
الى ان التصمين فهم الجزاء في ضمن الكل والتزام فهم اللازم
في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزاء او اللازم كما في
المجازات صارت الدلالة عليها مطابقه لا تضمن والتزاما
وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع اجتماع من الدلالات
لا متناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا
بان كلام من التصمين والتزام يستلزم المطابقه لكن
جميع ذلك لكنه مما لا نقيده في هذا المقام لان اللفظ المشترك
بين الكل والجزاء اذا الخلق واريد به الجزاء لا يظهر انها مطابقه
ام تضمن واترها اخذت صدق عليه تعريف الآخر وكذا

المستتر من المعلوم واللازم فليس ان التفسير بالخشية مما لا
يتضمنه بشرطه ان شرطه ان التامم للزوم الذي من الموضوع
له والخارج عنه ان يكون المعنى الخارج تحت بحث يلزم من حصول
الموضوع له في الذهن حصوله فيه اياها على الفور او بعد التأمل
في القرآن والا كانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة
سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ذكر
ترجيحا بلا مرجح ولو لا اعتقاد المحاطب بعرف او غيره ان لو
كان ذلك للزوم الذي مني عما يشبه اعتقاد المحاطب بسبب
عرف عامة لانه المفهوم من الخلاف العرف او غيره كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى
عرف خاص وكلام ابن الحارث في اصوله مشعر بالخلاف
في استدراك اللزوم الذي مني ووجهه العلامة في شرحه بان
بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلاله الاتمام ان تفرم من اللفظ
معنى خارج عن المسي سو كان الفهم بسبب اللزوم فيها
فهنا او بعينه من قدام احوال وبراظر ان مراده
باللزوم الذهني ان لا يتفكر العقل المدلول بالتمام عن عقل
المسي لان معنى اللزوم عدم برانفكاك وخامس انه لو استشرط
مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنائات
عن ان تكون مدلولات التامم بل لم تكن دلاله الاتمام ايضا مما
يتأتى منه الوضوح والخفا والابواب المذكورة من ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية ان
بالدلالة المطابقة له ان السامع ان كان عالما بوضع مراد
لكل المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالته عليه من بعض والا ان

ترجيحا

وان لم يكن عالما بوضع مراد لفظ لم يكن كل واحد من مراد لفظ الا
عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خذته تشبه
الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلامه يورد في هذا المعنى بدلالة المطابقة
دلاله اوضح من دلاله قولنا خذته تشبه الورد او اضع لانا اذا
اقتنا مقام كل كلمة منها ما يوردها فان كان عالما
بوضعها لتلك المفردات كان فهمه اياها من المرادفات
كفهم اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما
بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قالوا
لم يكن كل واحد منها والا دون ان يقول لم يكن واحد منها الا
لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع مراد لفظ انه
عالم بوضع كل واحد منها فيقتضيه التفسير بقوله والا ان لا يكون
عالم بوضع كل منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها
فلا يكون شيء منها والا او لا يكون عالما ببعض دون بعض فتكون
بعضها والا دون بعض وعلى التفسير لا يكون كل منها الا
ويحتمل ان يكون بعض منها والا فلتأمل واياها كان لا يجري
فيها الوضوح فان قلنا لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع
لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة
بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة موقوف على فهم المتسبب من
قوله الموقوف على العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى من اللفظ والعلم
بالوضع انما موقوف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ
وقد سبق منه ما يبين ان فهم المعنى في الحال موقوف على العلم
السابق بالوضع وهو لا موقوف على فهم المعنى في الحال بل

منها
واحد

فلا يكون
على نسبة

ذلك الزمان السابق فان قيل لا نعم انه اذا كان عالما بوضع اللفاظ
لم يكن بعضها اوضح من بعض كوز ان يكون بعض الالفاظ المحررة
من الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل بادي التمايز ككثرة
الممارسة والموانسة وقرب العهد بها ونحوها يكون بحيث يحاط
الى التفات اكثر مواجبه الحول وكثيرا ما تنفرد استنباط
المعاني المطابقة من بعض اللفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى
معاونته فكثير ما رجعت تامل بطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ
على الحسن والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الموضوع والحقا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
مراد التوام كذلك لانها من حيث انها دلالة مراد التوام قد يكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد يكون ضمنية كما في اللوازم البعيدة المنفردة
الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واحد قطعا
عند العلم بالوضع وبتبع قطعا عند عدم العلم بالوضع وبغيره حضور
بعض المعاني المطابقة في العقل ويطورها انما هو من جهة ترتيب
تذكر السامع للوضع وبتوقع ولهذا يختلف باختلاف الاشياء
وساوقا وتما في في العقل اي والاسرار المذكور سابق في
الدلالات العقلية كوز ان يختلف مراتب اللزوم في الموضوع
اي مراتب لزوم مراد لفظ الكل في التضمن ولزوم اللوازم للزوم
في مراد التوام اما في مراد التوام فظاهر كوز ان يكون لشيء واحد لوازم
منفردة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فكثيرا
اوضح لزوما فممكن تأويله في المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوع
لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا ووضوحا وكذا اذا كان
شيء واحد ملزوما لثلاثة بعضها اوضح منه للبعض فممكن

ومراجعة

لأنه لا يمكن
أن يكون
الشيء الواحد
ملزوما لثلاثة
بعضها اوضح
منه للبعض
فممكن

مادون

تأويله ذلك اللازم شكل الملزومات المختلفة الدلالة عليه في
الموضوع وذلك لان المعنى في دلالة مراد التوام هي
تكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى في الذهن
حصوله في سوا كان بلا وساطة او بواسطة او بوساطة متعدي
وسواء كان اللزوم منها عقليا او اعتباريا او عرفيا او اصطلاحيا
مثلا معنى قولنا زيد جواد بلزومه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماح وحيوان الكلب وحرزوك الفصيل
فيمكن ما دام هذا المعنى شكل العبارات التي بعضها اوضح ودلالة
عليه من بعض واما في التضمن فيها فانه كوز ان يكون المعنى
جزأ من شيء وجزأ الجزأ من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
جزء مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة مراد انسان علم
ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل
يسفي ان يكون مراد بالعكس لان فهم الجزأ سابق على فهم الكل
فالمفهوم من مراد انسان او لا هو الجسم ثم الحيوان ثم الاله انسان
فلما مراد كل ذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمني انما يتقبل كونه الذهن من الموضوع لم تكن
بنوا ذلك على ان التضمن موقوف على الجزأ وملا حظته بعد فهم الكل
وكثيرا ما فهم الكل من غير التفات الى مراد الجزأ وكذا الشيء الذي
في الشك ان الحس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم
يداع النسبة منها في مدركه الى الما يمكن ان يغيب عن الذهن
فكثيرا ما يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الحس
هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد

في هذا الموضوع
المعنى

اما احلا ومراد
في الموضوع
في المعنى

فإنه لا يمكن
أن يكون
الشيء الواحد
ملزوما لثلاثة
بعضها اوضح
منه للبعض
فممكن

في هذا الموضوع
المعنى

المتنوع بدلا من المتعاضد التلبيد ولما كان متواضعا من مطلق
التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى نفسه
بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه بدعي
او على وجه يتبع علمه بدعي استعان او غير ذلك ولهذا اعاد اسم
المعبر ولم يأت بالضمير قبل المفعول الى المذكور المحصوص فاللام
في التشبيه بدلا من العهد وفي الكسب الحسن وما يقال ان المعرفة
اذا اعتدت هو عين بدلا من فليس على الخلافة بمعنى ان معنى
التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك ولدت فلانا على
كذا اذا هديتم له بمعنى متوان يدل على مشاركه امره صريح
معنى فالامر بدلا من متوان المشبه والمتا متوا التشبيه والمعنى متوا
وجه التشبيه وكما مر هذا التفسير شامل ثم قولنا قابل زيد
عمرا وحائى زيد وعمرو وما يشبه ذلك والمراد بهنا ما يمكن
ان المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان متوالد لانه
على مشاركه امره خرج معنى بحيث لا يكون على وجه بدعي
والتحقيقه كورايت اسد اخي الحام وله على وجه بدعي استعان
بالكناية كورايت المتبته الخفا رها وله على وجه التورية
كورايت نريد اسدا ولقيت منه اسدا على ما سمع في علم
البدع فان هذه التلميح دالة على مشاركه امره خرج في معنى
مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في مصطلح خلافا
لصاحب المنهاج في التورية فانه صرح بان كورايت بفلان
اسدا ولقيت منه اسدا عن قبل التشبيه بمعنى التشبيه في
مصطلح عند المصنف متوالد له على مشاركه امر
له خرج معنى له على وجه بدعي استعان التخصيص وبدعي استعان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

بالكسابة والتجريد وينبغي ان يترادف فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا و
 تعددا يخرج عنه نحو قول زيد عمرا وها في زيد وعمرا وانما قال ^{سنان}
 التخصيص ولا استعانة بالكسابة لان الاستعانة التخصيص ومنه ان
 لا الحفار المنته في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مساركة ابر
 له خر عند المصنف لان المراد بالاطفار عند معانها المقتضى
 على ما استحق ان الله قد دخل فيه اى في تفسير التسميم
 ملاصطلاح ما سمي تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكره اداة التسميم
 نحو زيد كالاسد او كاسد حذف زيد لقام قرينه وما سمي تشبيها
 على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التسميم وجعل
 المسببه خبرا عن المسبب او في حكم الخبر سواء كان مع وكذا المشبه
 او مع حذفه قاله ول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله
 صم بكم عمى حذف المبتدأ اى صم صم فان المحققين على انه يقتضى
 تشبيها بلفظ الاستعانة لان الاستعانة انما يطلق حيث
 يطوى وكذا المستعار له بالكناية ويجعل الكلام خلوا عنه صاميا
 لان ما دونه المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او
 تحوّل الكلام وسبح هذا زمانه تحقيق وتفصيل في آخر باب
 التسميم والنظر فيها في اركانها اى التى في هذا المقصد
 صوعن اركان التسميم المصطلح وصى اربعة اقسام يعنى
المشبه والمسببه ووجهه وادائه وفى الغرض منه وفى
اقسامه والملاقاة اى اركان على اربعة المذكورة اما باعتبار
 انها ماخوذة من تعريفه لانه الدلالة على مساركة ابر له
 فى معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التسميم فى ملاصطلاح
 كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المئارة المذكورة نحو قولنا

زيد كاله سد في الشجاعة كرفاه اما جتسان قدم البحث عن
 طرفه له صالته لان وجه التسميع معن قائم بالطرفين وادارة
 آلة لسان التسميع وادارة كذا احد الطرفين واحبال التسميع
 الوجه وادارة الطرفان اعني التسميع والمسميع به اما منسوب
 الى الجش كالتدوير في البصرات والصوت للصعيف
 والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
 الذي لا يسمع الا عن قريب كمن لم يبلغ حد الهمس وهو
 الذي اذيع في كانه لا يخرج عن فضا الغم والنعمة ومن ربح الغم
 والعبرة المسموعات والذوق والحنينة المذوقات والجلد
 الناعم والجودة الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح
 الاله الصوت الضعيف والهمس والنعمة وذلك لان المدرك
 بالبصر مثلا انما يصلون الحد والورد وبالشتم راحة العنبر والذوق
 لجمع الذوق والحنينة باللمس مثلا سمة الجلد الناعم والجودة ولينها
 لا نفس منه الا شأنا لكونها احصا ما كنتم قد استمتعتم في العرف
 ان يقال ابصر الورد وشتمت العنبر وذكفت الحنينة
 ولمسيت الجودة او عطفها ان عطف على قوله اما جتسان كالعظم
 والحيوة ووجه التسميع منها كونهما جتسان ادراك على ما سمي
 او مختلفان بان يكون التسميع عقليا والتسميع جتسيا او على
 العكس فالاول كالمثنية والسبع فان المثنية اعني الموت
 عقلا لانه عدم الحيوة عما من شأنه والحيوة حية والاني
 مثل العطر وقلوب رجل كدم فان العطر وهو الطيب
 محسوس بالشم والقلب هو كيفية نفسانية تصدر عنها
 مدافع لسهوله عقلا وقيل ان تشبيهم المحسوس بالمعقول

قوله
 جتسان
 قوله
 جتسان

غير

غير حائز له العلوم العقلية مستفاد من الحواس ومثلية
 اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علمه يعني العلم المستفاد من
 ذلك الحس وادراكه ان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهم به
 يكون جعل الفرع اصلا والاصل فرع او هو غير جدير فلهذا
 لوجا قول في واثق المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك
 بالطيب فقال الشمس كالحنينة في الظهور والمسك كالحق فلان
 في الطيب كان شجيفا من القول واما ما جاء في الاله شعار من
 تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان تقدير المعقول محسوسا
 ويجعل كاله اصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فصحة التسميع
 تحتمل ما كان من التسميع والتسميع به فامسوع غير مذكور بالحواس
 الطامسة وله بالقوة العاقلة مثل الخيالات والوصفات
 والوجدانية ان ادان تدخلها في الحس والعقل تقريبا للاعتبار
 وتسميها للاصر على الطلاب لانه كلما قل للاعتبار قل في اقسام
 فاذا قلت اقسام كان اسهل ضبطا فاشارة الى نعم تنسب
 الحس والعقل بقوله والمراد بالحس المدرك صورا وادراكا
 الحواس الخمس الطامسة ومن البصر والسمع والشم والذوق
 واللمس فدخل فيه اي بسبب رايه قولنا او مادته دخل
 في الحس الخيالي وهو المعدوم الذي قد فرض جميعها من امور
 كل واحد منها مما يذكر بالحس كما ان التسميع به في قوله وكان
 في السقيف موصوف باب جبر قطيفة اراد به شقائو النعمان
 وهو ورد في وسطه سواد وانما اضعيف الى النعمان لانه
 حين ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفلى
 من جناب المحل اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام

قوله
 جتسان

شقائو النعمان

جميع علم وهي الذائبة ما قوت نشون على ربح من زير جد
 فان الاعلام الباقوتيم المنسوبة على الدماح الذي جدي مما
 له مدركه الحسن لان الحسن انما يدرك ما هو موجود في المكان
 حاضر عند المدرك على هيأه محسوسه مخصوصه به كقول دته
 التي تتركب موهبها كالاعلام واليا قوت والدماح والذير جد
 كل وامد منها محسوس بالبصر والعقل ما عدا ذلك من المدرك
 بالعقل فانه يكون موهوله ما دته مدركا باحدى الحواس الخمس
 الطامسة ودخل فيه الوهمي الذي له يكون للحسن مدخل فيه
 لكونه غير متخرج منه بخلاف الخيالي فانه متخرج منه وهذا
 قال ابن ماسويه غير مدرك بها ان باحدى الحواس المذكورة
 ولكنه كنه لو ادركه لان مدركها وبهذا القيد تنحصر عن
 العقلي كما في قوله ابن كالمشبه به في قوله النفوس التي
والمشترقي مضاجع وميسون زرق كانيا بل عوالي يقول
 انقلبه ذلك الدحل الذي نوءد في حيث سلمى والمار ان
 مضاجع وملازم سيف منسوب اليه مشارف اليمين وسهام
 محذرة النبال يقال ستن السيف اذا جدت ووصف النصار
 بالذرقه للدله له على صفاتها وكونها مخلوقة فان انبا الاعمال
 مما لا يدركه الحس لعدم كنهها مع انها لو ادركت لم يدرك الا
 بحس البصر مما يجب التنبه له في هذا المقام ان البصر
 بالخيالات الصور المبرسمه في الخيال المتأديه اليه من طرف
 الحواس ولا بالوهميات المعاني الجسيمة المدركه بالوهم على
 ما سبق كنهها في كنه الفصل والوصل وذلك لان الاعلام
 الباقوتيم ليست مما تأدت الى الخيال من الحسن المشترك

اذ لم يقع بها احساس قط ولان انبا الاعمال ورؤس الشاخص
 ليست من المعاني التي تدرك على صور لانها ليست مما لا يمكن ان تدرك
 بالحواس الخمسة بل اذا وجدته لم تدرك الا بها وليس ايضا مما
 تخشع كصدقه زبد وعداوة عرو وبلي الخفق من هذا المقام ان من قولك
 الادراك ما سمع متخيلة ومفكرة ومن شأنها بتركيب الصور والمعاني بغيرها
 والنقص فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كائنات له ضاها ان او اسان
 او الاراس له وهي داما لا تسكن نوما ولا تقطع وليس عملها مستطاب
 النفس من التي تستعملها على اس نظام تريد بواسطه القوة الوهميه
 وهذا الاعتبار سمع متخيلة او بواسطه القوة العقلية وهذا الاعتبار
 سمع مفكر فالمدرك بالخيالي هو المعبر عنه الذي رتبته المتخيلة من امور
 التي اذ كرت بالحواس الطامسة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من
 عند نفسها اذا سمع ان القول يتركب الناس كالسبع ما خدش
 المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع نابل السبع وما
 يدرك بالوجدان ان دخل انضاء العقل ما تدرك بالقوى الباطنة
 وسمع وجداننا شب كاللذة والالم الحسنيين فانه المفهوم من الخلافا
 بخلاف اللذة والالم العقلين فانه ليسا من الوجدان بل من
 العقلين المعروف كالعلم والحيوه ونحس ذلك ان اللذة ادراك
 ونيل لما موهو عند المدرك كالتروخيه من حيث موكده والام ادراك
 ونيل لما موهو عند المدرك آفة وشبه من حيث موكده وكل من اجته
 وعقل اما الحس فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما موهو
 عند ما وكما ككتيف الذائقة بالجلو واللامسية باللين والباصر
 بالملاحة واليسامع بصوت حسن والساعة بدراجه حبيب والمتوهم
 بصور شبيهة وكذا البواقي هذه مستند الى الحسن واما العقل

كما
 كما

في
 في

فلا شك أن القوة العاقلة كالأرواح وادراكها المجرى التقنيته وانما
 يتك هذا الكمال وتلذذهم وسوا هذه العقلة وقس على هذا الالم فاللذة
 العقلية ليست من الوجدات المبركة بالحواس الباطنة وكذا الالم
 وهذا الحامد واما الالم واللذة الحسيتان فلما كانا عبارة عن ملاذ
 المذكورين والادراك ليس حادثة الحواس الظاهرة وخطا بالضرورة
 فما عدا المبدأ بالحواس الظاهرة وليس من العقليات الصفة
 كقولنا من الجنيات المستندة الى الحواس بل من الوجدات المبركة
 بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والغيرة والهم والغضب والخوف وما
 شاكل ذلك ووجه ما شهدنا من وجه التسمية هو المعنى الذي
 قصدنا به ان الطرفين فيه حقيقة او تخيل والا فلو اردنا ان يكون
 زيدا كالا سجدت كان في الوجود والجملة والحيوانية وغير ذلك من
 المتماثل ان شئنا منها ليس وجه التسمية فالمراد المعنى الذي
 اخصنا به ما قصدنا ان اشركه فيه ولهذا قال الشيخ رحمه الله
 التسمية الدلالة على اشراك شئين في وصف معين او صفات
 في نفسه فاقصد كالتسمية في الاسد والنور في الشمس والتمثيل
 ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل
 كوما في قوله ان مثل وجه التسمية في قول القاضى الشافعى وكان
 النجوم من ذواتها من جهة حقيقة وهي الظلمة والضمير للبيان او
 النجوم شئان لا من شئان ابتداء فلان وجه التسمية في التسمية
 المذكورة هذا البديت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشقة
 بعض في جوانب من تنظيم اسود في ان تلك الهيئة غير موصوفة
 المشبهة الا على طريق التخييل وذلك لان ما في وجوده في التسمية
 به على طريق التخييل انه الضمير للشئان لما كانت البدعة وكل ما هو

في قوله
 في قوله

والتسمية في قوله
 في قوله

جمل جعل صاحبها كمن يحس في الظلمة فلا يشق له الطريق وله ما من ان
 يتأكل حبه ويحس شدة البدعة وكل ما هو جمل بهاري بالظلمة ففعله
 شبيه حواس لا ولزم بطريق العكس اذا اردنا التسمية ان تشبه
 وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يعاين البدعة والجمل كالمثل
 النور يعاين الظلمة وشاع ذلك ان كفن البدعة والجمل كالظلمة والسنة
 والعلم كالنور حتى تحتل ان التماثل السنة وكل ما هو علم ماله ما في
 واشراق نحو ان يتكلم بالجنسية البيضاء وسواد على خلاف ذلك ان يتكلم
 ان البدعة وكل ما هو علم ماله سواد واللام تفعلك شيا هذا سواد
 الكفر من جبين فلان فصار ان سبب تخيل ان التماثل ماله ما في
 وسواد ماله سواد صار نسبة النجوم من الالهي بالسنن من السواد
 كتسمية بالاس نسبة النجوم ماله من المشبه في سواد النجوم ان
 في اسود فصار سواد متخيل او بالانوار ان الازهار متعلقة بالانوار
 ان لامعة من النيران الشديدة الحصة فصار سواد بحسب البصار
 فقط فظهر اشراك النجوم من الالهي والسنن من السواد في كثر
 كل منها شيا ذابيا من شئ في سواد على طريق التماثل وهو تخيل
 ماله من مثلون مثلونا واعلم ان قوله سنن له من سنن ابتداء من
 بالقلب للمعنى سنن لا حث من ابتداء وكان الظلمة فيه
 شأن كثر من سنن حتى كان البدعة هي التي تليج من بينها فعلم من
 وهو بان اشراك وجه التسمية من المشبه والمشبه به فساد جعله
 ان جعل وجه التسمية في قول القاضى النجوم في الكلام كالمثل في الكلام
 كفن القليل في جملها والكثير في سواد الان هذا المعنى مما لا شك فيه
 المسببه به اعني النجوم ان النجوم لا يحتمل العلم والكثرة لانه اذا كان
 من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام

قد حصل النقص فيه وابتغى الفساد عنه وصار متعاقبا في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النقص وكان فاسدا لا ينتفع به بل نستضر لوقوعه في عيبا ومجوم الوحيه عليه كما توجب الكلام ^{في الكلام} الفاسد بخلاف الملمح فانه يحمل الفهم والكثرة وان جعل في الطعام ^{في الطعام} القدر الصالح منه او اقل فالجواب ان وجه التشبيه فيه كون ^{في الطعام} مصلحا وامثالها مفسدا والمفردان الكلام لا يستقيم ولا يحصل فيه ^{في الطعام} التي هي الدلالة على المقاصد الامراء عاها احكام النقص فيه من عاب والتدبير الخاص كما لا يخفى في الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه ومن التغذية ما لم يحصل بالملمح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكأنه اراد بكثرة النقص اشغال الوجوه الغريبة ^{في الطعام} وسما قول الضعيفين وكونه كذا فاسد به الكلام وسواي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما ان حقيقة الطرفين وذلك بان يكونا ^{في الطعام} ما مشابها النوعية او جزا منها مشتركا بينهما وبين ما عليه ^{في الطعام} فتميزها عن غيرهما كما في تشبيه نوب في نوعها او جنسها او فصلها كما قال هذا القيد مثل ذلك في كونها كذا شيئا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين وله في له يكون ^{في الطعام} مع قائما بها ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقة او مبنية ^{في الطعام} فكل من الذات متوفرة فيها والصفة الحقيقية اما حسيه او ^{في الطعام} مدركة بالحس كالكيقتات الجسميه او المختصه بالاجسام مما ^{في الطعام} مدركة بالبصر ومن قوه مرتبه في العصبين المتجوقتين اللذين ^{في الطعام} تلاقيا فتتفرقا الى العينين من الالوان ودراسكا والسكل ^{في الطعام} مبنية احواله نهايته وادراكه ايد او نهايتين تشكلا نصف الدائرة ^{في الطعام} او ثلث نهايات كالمثلث او اربعة كالمربع الى غير ذلك والمقادير

بالحس

والمقدار كم متصل فآثار الذات في بعض بالكم عرضا قبل التقسيم لذاته وبالاتصال ان يكون الاجزاء متشركا متلافي عنه وبه احتر عن العدد ويكونه فآثار الذات لئلا يكون اخر اوه المفروضة ثابتة وبه احتر عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسم في الطول والعرض والعرض وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والي كات والحكمة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عيان عن مجموع الحصول وهذا المختص بالحكمة الاثنية عند الحكماء هو الوجه من القوة الى الفعل على سبيل التدرج وفي جعل المقادير والي كات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقوله الكم اعني الذي ينقص القسم لذاته والحكمة من سائر ارض التبيين والكيفيه لا تنقص لذاتها قسم ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والعرض والنسبة بينها وباللي كات نحو السطح واللبطور والتوسط بينها وما اتصل بها من ^{في الطعام} بالادوارات كالحسن والليح المتصف بها الشخص ما اعتبار الحلقه التي هي عيان عن مجموع الشكل واللون وكان الشكل والليح كالحلقه ما اعتبار الشكل والحكمة وكلا استعاما والانجبار والتجديب والتعقب الداخلي تحت الشكل وغير ذلك او بالسمي عطف على قوله بالبصر والسمي قوه ترتب في العصب المفروض على سطح بالجن البشري يدرك بها اصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي من من ومن الاصوات الخارقة والثقيلة والتي من من والصوت ^{في الطعام} يحصل من التمرج المعطوف للفرع الذي هو اساس غنيف ^{في الطعام} والفلح الذي هو ثمر غنيف شريط مقاوم المقروء للبارك والمطلوب للفلح وحسب قوه المقادير وضعها يختلف قوه

وضعنا ونحسب للاختلاف في صلابته المتفاوتة في القوة من حيث كان في اوتار
 الاعاني الممتدة او في قسور المتفرد او خفيفه او شديده لتواليه في المراتب
 المتفاوتة تختلف حدة وثقلها او بالذوق او من قوة منبثقة في العصب
 المفرد من عروقها اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة
 والبرابة والملوحة والجحوشة والعفوشة والقبض والذبسومة
 والجلاوة والتفاحة او بالشم ومن قوه شديدة في زائدي مقدم الذاغ
 الشبيه من يكتسب الشئ من الروائح ولا يحصل لانواعها ولا اسمائها
 الا من جهه الحواس في المحال كذا حطيتهم او خفيفته او من جهة
 من اضافته الى محليها كذا حطيتهم او خفيفته او من جهة
 او باللمس ومن قوه سارية في البدن كله بايديك الملموسات من الجران
 والبرون والوطوبه واليبوسه من سائر جهته او الى الملموسات
 التي بها سفاعيل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعضها فتولد
 منها المكيبات في الاوليات منها فعلتها في زوالها كنفته من شأنها
 تدفق المتشاكلات وجميع المتشاكلات والبرون كنفية من شأنها
 تدفق المتشاكلات وجميع المتشاكلات والآخران انفعاليان لان
 الرطوبة كنفية بعض شمول التشكل والنق في الاتصال واليبوسه
 كنفية بعض ضعفه وذكروا الخشونة وهي كنفية حصل عن كون بعض
 الاجزاء اضعف وبعضها ارفع والملايه وهي كنفية حصل عن استواء
 وضع الاجزاء واللين وهي كنفية بعض فعل الغدة الى البطائن ويكون
 الشئ بها قوام غير متساو فيشتعل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة الا
 تكون قبوله العجز الى العالج من الرطوبة ونما يتكلم من اليبوسه
 والصلابة ومن سائر اللين وتكون هذه سائر جهه من الملموسات
 مدبب بعض الحكما والخفة وهي كنفية بعض بها الجسم ان شئ

من كنفية بعض
 من سائر جهه

من كنفية بعض
 من سائر جهه

في الحقيقة

الى صوب المحيط لولم ينفقه عائق والنقل ومن كنفية بعض بها
 الجسم ان شئ الى صوب المركز لولم ينفقه عائق وكل منها مبدأ
 مدافعة مجسومة توجد مع عدم الحركة كما يجدد الانسان من الحج
 اذا اسكنه في الجوقية او ان يجد فيه مدافعة صابطة ولا حركه فيه
 وكما يجد من التيق المنفرد فيه اذا جيسه يده تحت الماء فيسدا
 فانه يجد فيه مدافعة صابطة ولا حركه فيه وما ينصل بها من الملاكات
 كالتيه والجفاف والنزوجة والعشاشية واللطافة والكثافة
 وغير ذلك مما يورد في غير هذا الفن او عقليه عطف على حسيه
 اى الحسنة المحسنة اما حسيه كما مر او عقليه كالكتفان النسيانية
 اى المحسنة بذواتها نفس من الذكاء اى حدة الفؤاد وهي شدة
 قوه للنفس فحده كساب الابرار وقيل من ان يكون شرعة انشأ
 القضاء وسهولة استخراج الشايع ملكة النفس كالبرق اللامع
 بواسطة كثر من ذواتها المتقدمة المنتجة والعلم العلم ودنق على
 ملاحظه المفترس يحصل صورة من الشئ عند العقل وهي سائر اعتبار
 الحارم المطابق الثابت وعلى ادراك الكل وعلى ادراك المكيك
 وعلى ملكة تقديرها على استعمال موضوعات تانحو عرض من
 سائر ارض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وتقالها الضاع
 والعصب وهو حركه النفس مبدأ ارادة الا انتقام والحلم وهو
 ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب
 عند اصابته المكروه وسائر الغرائز جمع عريضة وهي الطبيعة
 وفست بانها ملكة تصدر عنها صفات في اتيه ونق من الخلق
 وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الملاعية
 مدخل في الخلق دون الغريزة وملك الغرائز مثل الكرم والقدرة

كلام

والشباكه ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافة عطف على قوله
 اما حقيقة الحقيقة تطلق على ما يقابلها من اضافة الذي له يكون متورا
 في الذات بل يكون من متعلقا بشئ كالزائد الجواب في نسبة
 بالسمي فاتها ليست مبنية متعلقة في ذات الحجة او الشمس ولا في
 ذات الجواب كذلك فلهذا يطلق على ما يقابل الاعتبار الذي لا يخفى
 لمفهوم الاحسب اعتبار العقل كالصوت النونية في الشبه بالمتكلم
 او انساب المنيمة والى كليهما اشار صاحب المنهاج حيث قال ان
 الوصف العقلي منحصر بين حقيق كالكتفها في النفسانية وبين
 اعتبار في ونسب كالتصانيف التي يكونه مطلق الوجود او العدم
 النفس او كاتصافه في تصور ومشي محض واعلم ان اشارة هذه
 انفسها في التي لا يفرق على اقسامها احكام منها وفي قليلة الحدود
 وكان هذا ابتهاج من السكاكي بالكلية على اصطلاحات المتكلمين فلهذا
 ذكر الامام عبد القادر واجلحه باسرار كلام العرب وضواحيه الكيب
 البلقا فانه لم يزد في هذا المقام على التكميل من امثلة انواع النسب
 وحسن الظانف المودع فيها واما ان وجه النسب اما واحد
 واما غير له الواحد كونه مركبا من متعدد اما توكبا حقيقيا
 فان يكون وجه النسب حقيقة مبنية من امور مختلفة او توكبا
 اعتباريا فان يكون مبنية اتزاعها العقل من عدة امور وكل منها
 ان من الواحد وما هو غير له حصة وعقل واما متعدد عطف
 على اعم له الواحد ان وجه النسب اما واحد او غيره وغير الواحد
 اما غير له الواحد واما متعدد فان ينظر الى عدة امور ونقص
 اشراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنة من له
 الواحد فانه لم يقصد اشراكها في كل من تلك الامور بل في الهيئة

الوجه النسب
 المنة من له
 الواحد فانه لم يقصد
 اشراكها في كل من تلك
 الامور بل في الهيئة

المتنوع او الحقيقة الملتزمة وذلك المتعدد كذلك ان اما حصة او عطف
 او مختلف في بعض حصة وبعض عطف والمتعدد الذي يتركب منه ما
 هو غير له الواحد ايضا اما حصة او عطف او مختلف لكن لما كان وجه
 الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم ينتقل الى
 تقسيم وجه الحصة لرفاه حسان له غير معنى ان وجه النسب سواء
 كان بنما حصة حصة او متعدد مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به
 فيه الله حستان ولا يجوز ان يكون كلاما او احدهما عقليا له متناع
 ان يدرك بالحس من غير الحصة في معنى ان وجه النسب امر ما هو
 من الطرفين موجود فيها وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب
 ان يدرك بالعقل لا بالحس له ان المدرك بالحس له يكون الاجسام او
 قايما بالجسم والعقل اعم من كونه ان يكون لرفاه عقليين وان يكونا
 حسيين وان يكون احدهما حسيئا واما عقليا كوا ان يدرك بالعقل
 من الحصة في اذ له امتناع في قيام العقول بالمحسوس بل كل محسوس
 فله اوصاف بعضها حصة وبعضها عطف ولا كذلك يقال النسب بالوجه
 العقلي اعم من النسب بالوجه الحصة معنى ان كل ما يصح فيه النسب بالوجه
 الحصة يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان في كل من
 وجه النسب مشترك فيه فهو كلي والحصة ليس بكل من العوار
 ان كل وجه نسب فهو مشترك فيه له شراك الطرفين فيه وكل
 مشترك فيه فهو كلي له ان الجزء يكون نفس تصور ما نعا من
 وقوه شراك فيه وكل وجه نسب فهو كلي ولا في من الحصة
 بكل له ان كل حصة فهو موجود في المان خاص عند المدرك وكل
 ما هذا اشائه فهو غير ضرورة فلا في من وجه النسب حصة وهو
 المطلوب قلنا المان يكون وجه النسب حصة ان اقران

ان حركته حركته بالحس كالجدة في تبعية الوجه بالورد فان
 افتراد الجدة وجوبها الحاصلة في المواقف حركته بالورد وان
 كانت الجدة الكلية المشتركة منها لا تدرك الا بالعقل واعلم ان
 هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفاتيح وهو ان التحقيق في
 وجه التسمية بان يكون موجبه عقلي لانه المصنف قد عذر عن
 التحقيق الى التسامح كما يدعي قوله الواحد الحس شروع في تعداد
 احكامه بقسام المذكور ووجه ضبطها ان وجه التسمية اما واحد
 او مركب متعدد وكل من الاولين احوال او عقلا والآخر اما حس
 او عقلا او مختلف فصارت سبعه اقسام وكل منها طريقا اما
 حسيان او عقليان او المشبه حس والمثبه به عقلا او بالعقل
 بصيرت ثمانية وعشرين لكن وجوب كون الحس في الحس حسيين
 سقط تسعة اقسام ومن تسعة عشر فالواحد الحس كالجدة
 من المبصرات والخفايا في خفايا الصوت من المسموعات ووجه
 تسامح لان الخفاء ليس بمشهور وكذا في قوله وطيب الباطن
 من المشهورات ولذا الطبع من المذوقات ولين الملمس من
 الملموسات فيما مر ان في تبعية الجدة بالورد والصوت الضعيف
 بالتمسك والفكره بالاعتناء باليقين بالجدة الجدة الناعم بالجدة
 والواحد العقلي كالجدة عن القابلية والجدة من عاين الجدة
 الشجاعة ونحوها هذا لا يدل جدارة بالمدوناتا اشارة الجدة على
 الشجاعة لان الشجاعة على ما فسر بها الحكماء تخصه بذواتها
 لو هو كونه صادرة عن روية فتمنع اشتراكه بالاسد فمخلاف
 الجدة فانها اعم والهداية اسم الدلالة الموصلة الى المطلوب
 واستطابة النفس في تبعية وجود الشيء العديم النفع بعده

لو سمي حسيا
 لو سمي عقليا

فيما عرفاه معقولان وان الوجود والعدم من بدامور العقلية سواء
 كان الوجود عاريا عن القابلية او غير عاريا وهذا ينسقط ما ذكره في
 في دلائل لا على ان ان التسمية سواء ثبتت لهذا معنى من معاني
 نوكر او حكمايين اجماعا كاشا تلي للرجل شجاعة بالاسد والعلم حكم
 النورة انك تفصيل به من الحق والباطل كما تفصيل بالنور من الانسبا
 واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء
 لم تثبت له شيئا من شيء بل انما يقع وجوده كما اذا قلت ليس هو
 شيء ومثل هذا لا يسمي شيئا ثم قال لا يسمي كذلك كذا نطونا الى
 الظاهر قوله هو موجود كالمعدوم وشيئا كاشا هو وجود شيئا بالعدم
 فان اثبت الا ان يعمل على هذا الظاهر فلا حضارة فيه والرجل
 الشجاعة بالاسد فيها عرفاه حسان والعلم بالنور فيما المشبه عقلا
 والمثبه به حس فبالعلم يتوصل الى الحق وينفرد بنفهم وبين الظاهر
 كما ان بالنور تدرك المطلوب وتفصل من الاشياء والعطر خلق
 شجون كدعم فيما المشبه بحسوس والمثبه به معقول وفي الكلام
 لفت ونشر وهو طامرو في وحده بعض بلا مثله تسامح لما فيه
 من شياينة التركيب كالعرا عن القابلية واستطابة النفس قد
 ذكر صاحب المفاتيح ودرامضاج من احكامه العقلي فيما عرفاه
 عقليا ان تبعية العلم بالحسوة في كونها جهتي ادراك وسان ذلك
 ان المولد بالعلم الملكة التي تقدر على ادراكات خفية كعلم النخوة
 مثلا والحسوة شرط للادراك والسبب في الشرط شرا كان في
 كونها طريقا الى الادراك وتقرى بها هذا ما يقال ان المولد بالعلم
 هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحسوة الانتفاع بها
 كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كالانضاء
 صوابا

كلام المصنف
 في الادراكات
 في الادراكات

ما سطر على من اننا شرحه وقوله من الله بيان لما في قوله
 كما الحاصل من تكون نفع الهاء سقط اجرام مشرقه مستطيلة
 شمس سيم البعد ارفع في جوانب شمس عظم فوجه التسمية مركب
 من كذا الحرفاء كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال في التسمية
 النفع والسقوط فيه بالدليل المتهاون كواكب لا تسمى بالدليل بالنفع
 من جانب تسمية السيوف بالكوكب من جانب ذلك وحكي
 بان اسيا فناء حكم الصلة للمصدر ليل النفع في التسمية تشرق وتشرق
 انما قولنا كان مشار النفع ليل كان السيوف كواكب ونصب
 بلا اسيا في لا يمنع من تعدد الاتصال بالان الواو فيها معنى مع قولهم
 لو تركب الناقه وفصيلها لوضعها الا انك ان ليس كذلك يقول
 لو تركب الناقه ولو تركب فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما يثبت
 على ذلك ان قوله تهاون كواكب جملة وقعت صفة لدليل فالكوكب
 قد يكون على سبيل التبع للدليل ولو كانت مستقلة بشانها لقال
 ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اركان لكان السيوف في اننا
 العجايب كالكواكب في الدليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد
 شئت من انما دها ودين نعلو ونوشه ونجى ونذهب وهذه
 الدنان زادت التسمية تفصيلا لانه يقع في النفس الانا لفظ
 الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان السيوف في حال اجزاء الجرب
 واختلاف الابدان فيها للضرر اضطرابا شديدا وحركاتها
 ثم ان تشكك الحركات جهات مختلفة واصوالا تقسم من الحجاج
 وبلاستقامه والارتفاع وبلا تخاف وان السيوف باختلاف
 هذه الامور سلافي وتداخل وتقدم بعضها بعضا في اشكال
 السيوف مستطيلة فثبت على هذه الدقائق تكلم واحدة وهي

قوله

ثلثة تهاون وان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها
 وكان لها في تهاوتها تواضع وتداخل ثم انها بالرهاوي مستطيلة
 اشكالها كما اذا لم يزل عن اماكنها في على صورة مستديرة
 هذا الكلام وقوله ان اسيا فناء حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس
 عطفا على مشار النفع بل هو مما يتعلق به معنى مدان يكون الواو
 معنى مع وهذا كما قال في قولنا زدن ضارر عمدا وبكر ان كرا
 في حكم الصلة للضرر وليس المراد ان المشار معنى المصدر على
 ما سبق الى الومع والى كسر الحس فيما حرفاه محتملان ان احدهما
 مفرد وبلا اخر مركب كما مر في تسمية النقص باعلام ما قوت
 نشر على راجح من راجد من الله الى صله من نشر اجرام
 نجوم مبسوطة على رؤس اجرام خضرة مستطيلة مخروطة
 فالشمس مفرد والمشمس به مركب عكسه كما سمي في تسمية
 نهار مشمس شامة زهر البرق بليلى مفرد سمي لهذا زيادة
 محقق في تسمية التسمية باعتبار الطرفين ومن يدعي المركب
 الحس ما من وجه التسمية الذي يحى في الهيات التي تقع عليها الحركة
 ان يكون وجه التسمية الهية التي تقع عليها الحركة من سلاستدان
 وبلاستقامه وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون خارجة تلك
 الهيات على وجهين احدهما ان يكون بالتي غير صامق
 الجسم كالشكل واللون وغير المصنف هيات الشمس في اسرار
 البلاغة حيث قال اعلم ان مما يندرج في التسمية وقته وتجزئها
 ان يحى في الهيات التي تقع عليها الحركات والهية المقصورة
 في التسمية على وجهين احدهما ان يقرن غير هاتين وهاتين
 والثاني ان يجوز تسمية الحركة على لاداء غير هاتين الاول كما في قوله

في تسمية النقص
 في تسمية النقص

في تسمية النقص
 في تسمية النقص
 في تسمية النقص

ابن كوجم الشبه الذي في قول ابن المعتز او اني النجم والشمس
 كالمرآة في كفت الاشمل من الهم الى اصله من الاستدارة مع
 الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق
 واصطوابه بسبب تلك الحركة مع تلك الشعاع كأنه يتم بان يسط
 حتى يفيض عن جوانب الدائرة ثم يندو له فقال يندو له اذا ندم المعنى
 ظهر له راي غير الاول فوجه من الانبساط الذي بداه الى
 الانقباض كأنه يخرج من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا
 اهدت انسانا ينظر اليها ليتبين جرمها وجدتها موقوفة لهذه
 الهمه وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشمل والوجه الثاني لمر
 مجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا نفع كمالا
 بد في الاول من ان نقرن بالحركة غيرها من الاوصاف فكلما في
 الثاني له بد من اضلال الحركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة
 له كأن يتحرك بعضها الى اليمين وبعضها الى الشمال وبعضها الى
 العلو وبعضها الى السفلى ليتحقق التركيب والالاتحاض
 الشبه مفرد او هو الحركة له مركبا فحركة الدرع والهمم لا التركيب
 فيها الاتحاض بخلاف حركته المصحف في قوله ابن قول ابن المعتز
 وكان البرق مصحف قار يحدف الهمه ان قارب فانطبا فاقب
 وانفثا فان فسطبق انطبا فاصرة وينفثا فانفثا فان
 فان فيها تركيب لان المصحف يتحرك في الجهات اثنى عشر
 واما نفثا الى جهتين في كل حاله الى جهته قال الشبه كل مظهر
 من هيات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهته واحدة فمن شأنه
 ان يعجز عن تدويره كلما كان انثفا وث في الجهات التي تتحرك اليها
 ابعاض الجسم اشد كان التركيب في مظهر المتحرك اكثر ومن لطيفه ذكر

يرج

قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسر وكالقيان تلحفت
 الحور على قوام معتدل فكانها والدرج جاء بلبها بتغى العائق
 ثم يتوفا انجر وقد تقع التركيب في هيئة الكون كما في قوله اي كرم
 الشبه الذي في قول ابن الطيب في صفة كلب يتقي اي مجلس
 ذلك الكلب على البنية جلوس البدوي المصطفى اباريع محذولة
 لم يجدل اي متوايم حكمه فخلق من جدر الله لاس جدر الانسان
 والمجدول المقتول من الهيمنة الحاصلة من مرفع كل عضو منه
 اي من الكلب في افعائه فانه يكف كل عضو منه في الاقواء مرفع
 خاص والمجودج صورة خاصة مولفه من تلك المواقف وكذلك جلوس
 جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقفة على الارض
 ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد
 صفحة يوم الوداع الى توديع مرفعل لافام من نفا من فيه لونه
 مواصل لتطيه من الكسل شبهة بالمتطلي المواصل تطيع العوض
 لسببه وهو اللذة والكسل فنظر الى الجهات الثلاث فلفظ حسب
 التركيب والتفصيل خلاف تشبيهه بالمتطلي فانه من قريب المناول نفع
 في نفس الراي المصلوب لكفة او اهلها والمركز العقلي من وجه الشبه
 كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب استصحابه في قوله
 مثل الدس حملوا التورية ثم لم يجلوا كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر
 بكر السين وهو اللب فانه او عقلا منتزع من عدم امور لا لزوم
 من الحمار فعل محض هو الحمل وان يكون المحول سببا محضها وهو
 الاسفار التي من ادعية العلوم ولز الحمار جامل با فيها وكذا في باب

النية

واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا
انتزع جمع التثنية من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غامة
يقال ابرق العوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل سيفه اذا لمع به ولا
يصح منها شيء من هذين الوجهين وكل ابرقت السماء اذا اصابها ذلك البرق
والا سلس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لكر وتوضعت فالجمع منها
ابرقت الغامة للعوم اي توضعت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فلما
راوا ما اقتضت وتجلت اي تفرقت وانكشف فانتزع جمع التثنية
من مجرى قوله كما ابرقت قوما عطاشا غامة خطاء لوجوب انتزاعه من
الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة
بالبيت السابقة بظهور الغامة لعدم عطلتها ثم تفرقت وانكشفها
بالفعل اي بولسطة اتصال بمعنى باعتبار لئلا يكون وجه التشبيه المقصود
المشترك فيه اتصال ابتداء مطع بانتهاء موسى لان البيت مثل في لئلا
ينظر للمصنوع الى الشيء الشديد الحاجة اليه امانة وجهه ثم لغوته ويبقى
تحسن وزيادة تنزع فالبناء قوله بالاقبال ليست من التي تدخل في التثنية
لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمتبهم به ظهور الغامة ثم انكشافها
بل من مثل البناء قوله التشبيه بالوجه المعقل اعم قليلا مل فان قيل
هذا يقتضي لئلا يكون بعض التشبيهات المجمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر
تشبيها واحدا لان الاصحار على احد اجزاء يزيل العوض من الكلام لان
العوض من وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم
فلنا الفرق بينهما لئلا يفرض البيت ان يثبت ابتداء مطع متصلا بالبناء
مؤيس وكذا الشيء ابتداء لافرا زيد على اجمع بينهما وليس قولنا يصفو ويكدر

اكثر من اجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالآخر
لانك لو قلت يصفو ويكدر لذكر الكدر وصرت تشبيها لم
بالماء والصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر
ثم يصفو لا فائدة ثم الترتيب المنفصل ربط احد الوصفين بالآخر
كذا ذكر المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد
يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعانة بالكناية
على ما سوف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر ما ذكرنا من التشبيهات
المجمعة تعاقب التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامر من احد سما
لنا لا يجب فيها ترتيب وانما انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال التماثل
افان ما كان يفيد قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر
والسيف لا يجب لئلا يكون هذين التبعات فسق مخصوص بل هو من
التشبيه بالبحر وبالسيف جاز ولو اسقط واحد من التثنية
لم يتغير حال الباقي افان معناه والله اعلم وقد مر لزوجه تشبيه
ثلاثة اقسام واحد مركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع
في الثالث وهو اما حتى او على او يحلف والمقصود المحكي
كاللون والطعم والرائحة تشبيه فالحه باحوى والمقصود العقل
كحذ النظر وكحال الحذر واخفاء السفال اي نزول الذكر على الانثى
وفي المثل اخفى سيفا دامن الغراب تشبيه طائر بالغراب المقصود
المحلف الذي بعضه حتى وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو
حتى وبناءه الثاني اي سرفه واشتهان الذي هو عقلي في تشبيه
انسان بالشمس واعلم انه الصبر لان قد ينتزع التثنية اي التماثل يقال

بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد كنز بمعنى الشبه بالكفر وعند
 التحقيق المراد منها ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس الضال
 لا اشتراك الضدين فيه اي في الضلال فان كلامها متضاد للافتراض بمنزلة
 الضلال منزلة التشابه بوسطه بملح اي اتيان بما فيه ملاحة
 وظرافة يقال ملح الشاعرا اذا اتي بشئ مبالغ او تهكم اي سخوية
 واستهزاء فيقال للجهان ما استهزأ به بللهد وللجيد سوطا تم كل منهما
 بحمل لزنكوز مثلا للتلحج والتهكم ولما يورق بينهما بحسب المقام
 فان كان الغرض مجر الملاءمة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخوة
 فتلحج والا فتهكم وواقع في شرح المفتاح من ان التلحج سولت شارتي
 فحوى الكلام الى قصته او مثل او شعرنا ورنه قولنا سوطا تم مثال
 للتلحج لا للتهكم فتر غلط لان ذلك لما سوا التلحج بتقديم اللام على الميم
 كما سيجي في عالم البدع وليس قولنا سوطا تم لشارة الى شئ من قصته حاتم
 قال الامام المروزي في قول الخناس اتاني من ابني السوء عبيد فقلت
 تغيب الضحك اكل حسي ان قابل من كليات قصد بها اهتز الروح
 فان قلت طاهر قوله لا اشتراك الضدين فيه يوم لم يوجع الشبه بين الجبان
 ولا سد سوا الضلال باعتبار وصف الجبن والجرأة وكذا بين الجيد وقاتم
 مع لا تلحج ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كاستجاء في الضلال اي في لزن
 كل منهما مضال للآفة لا يمكن من الملاءمة والتهكم في شئ في الاجابة الى قوله
 تم بمنزلة التشابه بل لا معنى له اهلا قلت لا يخفى على احد اننا لو قلنا
 الجبان سولسد للجيد سوطا تم وايضا المقترح بوجه الشبه لم يأت لنا
 لزنقول في الضلال او في مناسبة الهندية بل لما يصح لزنقول سواسدي الجراءة

لغنية النسخ
 في
 شرح

وحاتم في الجولة ومعلوم ان الحال في المشبه سواسدي الجراءة والجرأة وهو
 الجبن والجرأة لكن تدرنا من الجراءة والجرأة بوساطة التلحج
 او التهكم لا اشتراكهما الهندية كما تجل في الاكاذيب المحضكة
 فوجه الشبه قولنا للجبان سواسدي لهما سواسدي كذا كذا باعتبار
 التلحج والتهكم سوكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداة اي لداة
 التشبيه الكافي وكان قال الدراج انه للتشبيه لادان الجدر
 جامدا نحو كان ريدا اسد ولان المشقا كوكا كوكا فانه
 لان لكمة الحنف سواسدي والشي لا يشبه سفي وقيل له للتشبيه
 مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كما ذكر شخص فانه لكن لما
 حذف الموصوف وجعل الاسم سبب التشبيه كانه الجدر عينه صاير
 الغير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر كوكا كوكا فقلت وكما قلت
 ولحق له في استعمال عند الطبع بنبوت الجبر من غير قصد الى التشبيه
 سواء كان الجبر جامدا او مشقا كوكا كان ريدا كوكا وكذا فعل كذا
 وهذا كيت وكلام المولدين ومثل هذا معناه كسرا ياتق من
 المماثلة والمتشابهة والمضاماة وما يورق معناه وكذا صدى كوكا كوكا
 اي في الكافي ونحو ما ما يدخل على المفرد كلفظ نحو مثل وشبه كلاف نحو
 كان وماثل وتشابه ان يلبس المشبه به اما لفظا كقولنا ريدا كوكا كوكا
 او كوكا لاسد وقوله في متهم كمثل الذي استوقدنا رافا فان المشبه به هو
 المستوقد اي طاله وقصته الجيئة النان واما قد يرا كوكا كوكا يقال
 او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد ورق لانه فان النعد كمثل ذوى
 صيب مخدق في لاداله قوله يجعلون اصابعهم في افانهم من الصواعق على

اداه
 التلحج
 ف

كبره

لان من انصار الله لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني
عطفه على قوله كمثل الذي استوفى نارا فاما مثل المشبه به فقد
ولي الكاف لان المقدره حكم الملفوظ ولما جعلنا ذلك من قبيل
ما ولي المشبه به الكاف لما ذكره الكشاف فلا يضاف فيها لا بالي
المشبه به الكاف كقولنا تعالى لناسل الحبيب الدنيا كما ان ليس
المراد تشبيه حال الدنيا بالكاف ولا ينفرد احد بتحمل التعديل فقلنا
انه اذا طان المشبه به مفودا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به
حذف التشبيه وقد مرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كونوا انصارا لله كما قال عيسى بن مريم للذي اكرم
من انصارى الى الله ليس من قبيل لا بال المشبه به الكاف لان التعديل
لكون الحوار بين انصار الله وقت قول عيسى من انصارى الى الله
على لزما مصدرية والربان مقدر كقولهم انك حقوق النجم اي
ربان حقوقه فالتشبيه به وهو كون الحوار بين انصار الله بعد الكاف
كمثل دوى طيبت حذفت لردالة ما اقيم مقام عليه لولا ان
المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من
انصارى الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون
الحواريين انصارا لله وبين قول عيسى للحواريين من انصارى
الى الله ولما المراد كوننا انصارا لله مثل كون الحوار بين انصار
فتوهم بعضهم من ظاهره قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد
ان كذا اول مشبه واما مشبه به فخرج بان الصواب المؤمنين
والنارج العلامة قد رقت قول هذا البعض بان كناية لا يكون

تظير القول او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له
ومذا غلط منه لان مواد هذا القائل انه اوقع في الظاهر
التشبيه بين كون المؤمنين انصارا لله وبين قول عيسى مع ل
المراد ايعاج المشبه بين كون المؤمنين انصارا لله وبين كون
الحواريين انصارا وقت قول عيسى كما هو صريح في الكفاية المشبه به
محذوف مضاف ومضاف اليه كفاء قوله او كصيب من السماء يعني
نعم ما ذكره النارج في توجيه لفظ المفتاح كاف في رقة هذا القول
وهو لزم معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصارا لله
على لز اللام للعهد بين اي داير بين كون الحوار بين انصارا على ط
بفهم صمنا ويستلزم قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على
ما هو صريح يعني لزم التشبيه كون المؤمنين انصارا لله والمشبه به كمثل
ان يكونوا سوكون الحوار بين انصار الله على ما بينهم صمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد سوكون لا الكاف لولا معنى
للتشبيه كونهم يقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله
اوقع التشبيه بين كون الحوار بين المؤمنين المؤمنين لانهم حواريو محمد
اذ حوارى الرجل صفية وخلصانه وقد يليه عيسى اي قد يلي نحو
الكاف غير المشبه به فوكذا اذا طان المشبه به مركبا لم يغير عنه
بمفعول دال عليه ولما قلنا ذلك اذنا عن قوله مع مثل الذين
حلوا التورية ثم لم يحلوا كمثل الحوار بين اسفا فان المشبه به
مركب لكنه غير عنه بمفعول دال الكاف وهو المثل اعني الحال والصفة
الجبينة الشان نحو واخرج لهم مثل الحبيب الدنيا كفاء انزلنا من السماء

فاضطرب به نبات الارض فاصبح مشيا تزدوع الرياح لوليس
 المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بقدره لولا يتم تقديره بل
 المراد تشبيه حالها في تضرعها وبهجتها وما يتبعها من الهلاك
 والفناء بحال النبات الحامل من الماء، فكذلك اخضرنا في اشديد
 الخضرة ثم يبس في طيرم الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر
 منها ايضا مضاف محذوف اي كمثل ماء فليكن التشبيه به بل الكاف
 تقدير الكما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي لغير
 يوجب عليه خلاف قوله او كصيب فان الفأري في قوله يجعلونه اهابهم
 في قوله انهم لا يدركها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب من الفأري
 مرجعا لكانت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوى صيب لاني اراعي الكيفية
 المنزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرها يتأني به التشبيه اسم لا
 الا بدي الى قوله لما مثل الحيوة الدنيا الالة كيف ولي الكما الماء الكاف
 وليس الوض تشبيه الدنيا بالما ولا بقدره لولا يتم تقديره وما مشور
 في هذا قول لبيد وما الناس الا كالريار واهلها بها يوم فلو ما وغدوا
 بلا قوع لم يشبه الناس بالريار ولما تشبه وجه سمع الدنيا
 وسرعة زوالهم وقضائهم كحلول اهل الريار فيها وسرعة نبوغهم
 عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل يجب ان يطلب جمع العنبر
 اوجنا الى تقدير ذوى فمادح كاحياح الى تقدير مثل لا يقال لان
 التشبيه به ليس ذولت ذوى الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول
 لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون
 المشبه به ذولت ذوى الصيب بل مجموع العفة المذكورة كما في قوله

لما مثل الحيوة الدنيا كماء بل اجواب انه لما افتح باب الحذف والتقدير
 فتقدير مثل ذوى الصيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى
 لانه اذل على المقصود واشد ملازمة للمعطوف عليه اعني قوله
 كمثل الذي استوفد وقد ظهر باذكرينا لزم من قال ان تقدير قوله
 كماء انزلناه كمثل ما على حذف المضاف فالمشبه به لم يلى الكاف
 لكنه محذوف فقد سها سها بيتا وقد يذكر فعل ينشئ عنه اي عن
 التشبيه كما علمت يد السدا ان قرب التشبيه واريو ان يشابه
 للاسد مشابهة قوة لما علمت من الدلالة على تحقق التشبه
 ويتقنه وكما في حيت او قلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه
 اوف بتعبد لما في احسان من الدلالة على الظن وقدر التحقيق
 فيه استعار بان تشبه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو
 بل بظن ذلك وتخييل وفي كونه هذا الفعل منبئا عن التشبيه
 نظر للقطع بان الدلالة للعلم والحيان على ذكر ولما بدل عليه
 علمنا بان اسدا لا يمكن حيا على زيد كحقيقا ولما لما يكون على يد
 اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كماء قلنا زيدا اسدا ولو
 قيل له ينشئ عن حال التشبيه من الوقت والبعد كان اهدى
 والوض منه اي من التشبيه في الاغلب فهو الى المشبه وهو اي
 الوض العائد الى المشبه بيان امكانه يقع بيان لزم التشبه او يمكن
 الوجه وهو كذا كل امر غريب يمكن لتخالف فيه ويدعي امتناعه
 كماء قوله اي قول اي الطيب فان نفق الانام وانت منهم
 فان المسك ليس دم الغزال فانه اذ لو لم يقل لزم المحذوف قد فاق

الناس حيث لم يبق بينه وبينهم مشابة بل صار اهلا براسه جنسا
بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لا يستبعد لئلا ينشأ من بعض احوال النوع
في الغضائيل الخاصة بذلك النوع الى التخصيص كانه ليس منها فاجتبه طبع
الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي يوسس الدماء
ثم انه لا يوجد في الدماء ما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا يوجد في الدم
فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت ببل البيت عليه
مننا وان لم يدل عليه صراحة لان المعنى ان تفوق لانا مع انكر
واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم القوال
وقد فاقها حتى لا يوجد منها فيا كد تشبيه بحال المسك وليست
مثل هذا تشبيهها فمفنيا اول تشبيهها مكنيا عنه او حاله عطف
على امكانه اي بيان حال التشبيه بانه على اي وصف من كلامها
كما في تشبيه نوب باقوة السولة اذا علم لغز التشبيه وقوته
والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدر بما اي بيان مقدر
حال التشبيه في القوة والضعف والربال والتقصان كما في تشبيه
اي تشبيه النوب الاسود بالقرمز تدنه اي شدة السولة
او تعديرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال التشبيه
في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من حبه
على طائر من يرفق على الماء فانك تجد فيه من تقدير عدم القابلية
وتقوية شانه بالاخذ في غير لان الفكر بالحسنيات اتم منه
بالعقليات لتقدم احسنيات وفراط البق النفس بها الا يرى
انك اذا لم ت وصف يوم بالطول فقلت ليعم ما طول ما يتوهم

او كان لا لقوله فلا يجد السامع من لانس ما يحرم قوله وبوم
كظل الريح قصر طوله دم الرق عنا واصطكاك المزاهر
وكذا اذا قلت في وصفه بالعصر يوم كاقصر ما هو يتصور كل شيء
بالبصر وكان ساعته لا يجد فيه ما يجد في قولهم اياما كايام القطار
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الزبا
وكذا لو اقلت فلان اذا تم بشئ لم يزل ذاك عن ذكره وقصته
خراطم على امضاء عرفه فيه ولم يعلم عنه شيء قال سابع لا يصح
فيه من الارحية ما يصادف من ان قال قوله اذا تم التي بين عينيه
ونكتب عن ذكر العواقب جانباً ومن لا غرض لا رتبة لغرضي لشر
يكون وجه التشبيه المتشبه به اتم وسوء استهراي وان تكلف التشبيه
بوجه التشبيه استهراي في ظاهر هذه العبارة لئلا كلام من لا رتبة في
ذكر وليس لذكر ذلك لان بيان امكانه لئلا يتفهم كونه التشبيه بوجه
التشبيه اشهر ليصح فبين التشبيه عليه وجعل دليلا على امكانه كونه لا ينفى
كونه في التشبيه به اتم وكذا بيان حاله لا ينفى الا كونه التشبيه بوجه
التشبيه استهراي كما لو كان نوبان متساويين في السولة لان الفرق
بحجم الاستعداد بكونه لسوء وكذا بيان مقدر حاله لا ينفى كونه اتم
بل هو ليعنى كونه التشبيه به على حد مقدر التشبيه به في وجه التشبيه
لا اريد ولا انقص ليعنى مقدر على ما سوعده ولهذا قالوا كلاما كما
في التشبيه اذ صرح في السلامه عن الربال والتقصان كما في التشبيه
ادخل في القول واما تقرير حاله فمعنى لاوس جميعا لان النفس التي
لا تم الا سراميل والتشبيه به بريال المتقوى والتقوية اجد

فان قلت لم خصص من كل اربعة بذكر قلت لان التزيين والتشويه
ولا استطرفان للشيء كالتحسين ولا الاستهانة لهية تشبه وجه
الخصي الذي يد السواد بمقلة الظلي للتميز مع لئلا السواد
فيها ليس اتم منه وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الحقيقة المشتركة
بين الوجه المجذور والسكتة حادثة المنقوقة لبيت في السلام اتم
ولامى بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه اندر اضعف
كان التشبيه بتأدية منه كالفراخ او في وقد اضطررنا هذا
المعاج كلام الشك لانه قال لئلا حق المشبه لئلا يعرف بحجة
التشبيه من المشبه واحضرها واقوى حالها وما والالم ليعلم ان
تذكر المشبه ببيان مقدر المشبه ولا لبيان امكانه ولا لبيان
تقسيمه ولا لبيان في موضع التميز او التشويه لا امتناع تولف
المجهول بالمجهول ويور السبب ما يور التشويه لا يبلغ او في موضع
الاستطراف كما تشبه في جرم موقد بحجر من المسك مود الذهب
نقلا لا امتناع وقوع المشبه به وهو البحر المصروف الى الواقع وهو
البحر المذكور ليطرف المشبه به ورتبه كالمبتغى لما بهمة اياه
اولو الجاه الا ان نقلا لئلا حضور المشبه به في الدهن اما مطلقا
او عند حضور المشبه كمثل ما ذكرنا لئلا استطرف الاستطراف التوارد
كذا ذكرنا ان اربع العلامة وعلى هذا فكيف عدم صحة ذكر المشبه به
الذي لا يمكن اعرف واحضرها واقوى في صورة الاستطراف والما
عن التعليق وقبل معناه كمثل ما ذكرنا في تعريف المجهول بالمجهول وهذا
انتم في سياق كلامه وبالحمل فذلك لا يطابق دعوى لئلا لا يدل

على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا كما يكون
لربما التقرير نعم لا بد مما يكون للتمييز او التشويه او كالتطراف
لئلا المشبه به اتم في كذا ان او كاستطراف او الفواحة والتدريج ليعمل
الوضوح وانما في وجه التشبيه الذي هو الحقيقة المشتركة فلا وجه لا يبعد
لئلا مراد الشك في حجة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه
اعني لا الذي لا جله ذكر التشبيه وهو الفرض منه لانه قال يجب
لئلا المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما لو كان الفرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقدره لكن يجب بيان مقدره ان يكون
المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدر المشبه في وجه التشبيه
لا يزيد ولا ينقص ويجب لئلا اتم في وجه التشبيه اذا قصد
الحاق الناقص بالكمال او بيان التقرير عند السامع ولئلا يكون
مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه له اكان الفرض بيان
امكانه او تزيينه او تشويحه ولئلا ينادر الحضور في الدهن
اذا قصد المستطراف او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تزيين المشبه في غير السامع كما تشبه وجه اسود بمقلة الظلي
او تشويهه كما تشبه وجه مجذور بسكتة جامدة قد تفرها الدلالة
او المستطراف اي عند المشبه به طريقا حداثا كما تشبه في جرم
موقد بحجر من المسك مود الذهب لا يبراه اي لئلا المستطراف المشبه
في هذا التشبيه لا يبراه المشبه في صورة الممنوع عالم ولا المستطراف
في كونه غير لا يبراه في صورة الممنوع عالم وهو لئلا المشبه به ينادر
لحضور الدهن امام طلوعها كما في تشبه في جرم موقد وانما عند

واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي القضاة ليهف
البنفسج ولا زورديه تدنو قال الجوهري ذى الرجل يذو
اي تكبر وفيه لغة لوى حكاه ابن دريد ذى يزنونوا بوزنهما
بين الرياض على غير البواقيت كوزان يوزنها الا زمارا كالحل المشبه
بالبواقيت كانه فوق قانات ضعف بها او ايل النار اطراف
كبرت فان صورة الصالح النار باطراف الكبريت لا يندر حضورا
في الذهب نورة كحرم المسك موه الذهب لكن يندر حضورا عند
حضوره صورة البنفسج فيستغرق المشاهدة عنان بالهورر
متباعدتين غاية التباعد ووجه كفو وسوله اراكل شئها لنبات
غض يوق واوراق رطبة من طيب نار في جسم يتولى عليه اليبس
ومنه الطبايع على لزال الشئ اذا اخل من موضع لم يجد ظهوره
كان يبل النفس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر وقد يعبر الغرض
من التشبيه الى المشبه به وهو ههنا ان احدهما ايهام انه ام من المشبه
به في التشبيه وهو كذا التشبيه المعلوم وسوان جعل الناقص
في التشبيه مشبها به قصد الى ادعاء الى انه رايد كونه اي قول محمد
بن وهب وبدا الصباح كان عرقه من يافق في جهة النفس
فوق الدرع ثم يقال غرق الشئ لا غرقه واكره وغرق الصبح لباينه
وهو الخلفه حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة انم من الصباح
في الوجود والضياء في حله حين يمتدح دلالة على الصا والمحد
بموقف حق المادح وتوطين شأنه عند الحاضر بالاضواء اليه
والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حتى يصفق بالشرا والطلاقة
عند لستماع المديح

والضرب الثاني بيان الاستتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجايح وجها كما ليدر
في كاشواق وكلا استدلاله بالبرعيف ويسمى هذا اي التشبيه المتأمل على هذا
النوع من الغرض اظهار المطلب سدا الذي ذكرناه من جعل احد التشبين
مشبها والاخر مشبها به لئلا يكون اذا اريد للحاق الناقص به في التشبيه
حقيقه كما في التشبيه الذي يعبر الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
السببه الذي يعبر الغرض منه الى المشبه به بالزيادة وفيه شبه وهذا
الطام عمل نظر لان ما تقدم كل ليس مما يقصد فيه لحاق الناقص به في
الشبه على ما قررنا فيما سبق فان اردت الجمع بين تشبين في امرين كما مور
من عرف قصد الى كونه احد ما ناقصا في ذكر الامر والاخر زائد اسواء وحيد
الربايع والنقصان اولم يوجد فالأحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من التشبين مشبها ومشبها به امر ارا من يرضي احد
المساويين في وجه التشبيه كقول اي قول ابي النعمان الصباي تشابه
دعي اذوي ومدامتي في مثل ما في الكأس عيني سكب فوالله
ما ادري ابا حجر اسكت جعوني بعال اسبل الدمع والمطر اذا صطل
واسبلت السماء فالبارء باحجر للتقديم وليست بزايم على ما توهم
ام من عبرتي كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والحجر
ولم يقصد لئلا يراه زائد في الخمر والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه وكجور عند ارادة الجمع بين تشبين في امر
التشبيه ايضا كتشبيه غي الفوس بالصبح فكذلك اي تشبيه الصبح بغوغ الفوس
حتى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذكر المنير من غير قصد الى المية
في لغو غي الفوس بالاضياء وكلا بباط وفراط التلاها وكذا ذكر اذ لو قصد

شيء من ذلك لوجب جعل الفرة متبها في البصيح متبها به لانه اراد في ذلك
فان قلت امتناع ترجيح احد المتساويين لبعضهما لتركيب الحكم بالتباه
ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التماوى بينهما لما هو في وجه التبيه فيجوز
ان يجعل الحكم احد في متبها والا فمتبها في موضع من الاعراض وبسبب
من لا سباب غير التقيد الى نقصان والبرهان لكن لما استويا في الاعراض الذي
قصد لتتراكها فانه كان لا من ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون
احدهما ناهيا والآخر ايداء في وجه التبيه من تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الفرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له نوعين باعتبار الطرفين
وكذا باعتبار وجه التشبيه وكذا باعتبار الاداة وكذا باعتبار الفرض
فذكر هذه الاربع على الترتيب السابق واما اشار الى الاول بقوله وهو
اي التشبيه باعتبار طرفيه اي التشبيه والتبته به اربعة اقسام لانه اما تشبيه
مورد بمورد فيما اي المفعول لغير مقيد بشيء كالتشبيه الخبز بالورد والتشبيه
كل من الرجل والمرأة باللبس لاختلاف قولهما ههنا لبس لكم وانتم كبس لهن
لان كل واحد يستعمل على صاحبه عند الاعتناق كاللبس اولان كل واحد منهما
يصون صاحبه عن البدوع في فضيحة الخشعة كاللبس الازر للمعورة
فان قلت اليس قوله لكم ولهن فبداه في التشبيه قلت لا لانه قد قل له في
التشبيه لعدم توقف الاشتغال او الصيانة عليه او مقيد لغير قوله لمن
لا يحصل من سعي على طائل وهو كالمراحم على الماء فان التشبيه موسوعي
المقيد بان لا يحصل من سعي على شيء والتشبيه به سواء المراعى المقيد بكونه في
على المكاد لان وجه التبيه في تساوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف
على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد كثر بالوصف وقد كثر بالاضافة

وقد كثر بالمفعول وقد كثر بالجال وقد كثر بغير ذلك او مختلفان
اي احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقولنا الشمس كالمرأة وكف لاشل فان
المتب به هو الشمس غير مقيد والمتب به هو المرأة مقيد بكونها في كنف لاشل
وعكسه اي تشبيه المرأة وكف لاشل بالشمس فيما المتب مقيد بالشمس
غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كخارج بيت بشار وهو قوله
كان مثار النفع البيت وقد سبق حقيقة وبحيث تشبيه المركب بالمركب
لكن كل من التشبيه والتشبيه به هيئته حاصلة من عدم امور كما صرح
صاحب المفتاح واما اليه صاحب الكشاف حيث قال لغير العرب يأخذ
اشياء فلهي مؤولا بعضها عن بعض فتشبهها بمتظاهرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع لسيات قد تضاممت وتلاصقت حتى عادت
شيئا واحدا باقوى منها ثم تشبيه المركب بالمركب قد كثر بحيث يحس
تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابل من الطرف الآخر كقوله
وكان اجرام النجوم لو اعمار در نثرن على ساط اذرق فان تشبيه
النجوم بالدرر وتشبيه السماء بلساط اذرق تشبيه حسن لكن ابن
موسع التشبيه الذي يربك الهيئة التي عملاء القلوب سرورا وعجبا
من طلوع النجوم متعلقة متفرقة ولو لم السماء وهي ذرقاء زرقها
الصافية وقد لا يكون بين الخيشية كقوله كانا المريح والمتري قدام
في شاح الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرحت قد ادم شمه
فانه لو قيل المريح منصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون كثر
لا يمكن لتبعية كل جزء من اجزاء الطرفين بما يقابل من الطرفين
الا اذا لا بعد تكلف وتفر كقوله في مثلهم كثر استوقد نار الاثر

فان الصحيح لتسديد التنبهين من التنبهات المركبة التي
لا يكلف لواحد واحد شيء بقدر تنبيه به وهو القول القول المنهجي
الجزل ولن جعلتهما من المفردة فلا بد من تظلف وهو لن يقال في
الاول شبه المناقح بالمسوقد نارا واظهار الابان بالاضاءة
وانقطاع انتفاع بانقطاع النار وفي التباينة دين الاسلام
بالصيت وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمة وافيه من الوعد والوعيد
بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من كافراخ والبلايا والفتن
من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما تشبيه فهو بمنزلة مركب
من تشبيه الشقيق باعلام باقوت مستورة على راجح من ربح
فالمشبه هو والشقيق والتشبيه مركب من عدم امور كائني
وكذا تشبيه اشارة لجبلي بحمار ابتز متفوق الشفة والحوافز ثابت
على راسه شجرة اعضا والفرق بين المركب والمفرد والمفرد اوجه التي
الى التامل فالمشبه به فقلنا سو كالدراج على الماء لنما سوالا ثم بشرط
لنكنز رفته على الماء وفي تشبيه الشقيق او اشارة اجمع هو المجموع
المركب من الامور المستفيدة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المنهاج
تشبيه اشارة لجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقايع الديك
وتشبيه الزيا بالعتق والنور ونسبه الشمس للماء وكذا الاش
وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليلها
حاجب كانها بوقعة احييت حول فيها ذهب ذائب وقوله كان متار
النتع وقوله وكان لعمام النجوم وقوله وكان المريح من تشبيه المركب
بالمركب ذاهبا الى الزكلا من التشبيه والتشبيه به هيئة حاصلة من امور

ولم يتوقف لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المحرر قرب
واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ان تمام يا صاحبتي لنصيب
نظر بكما اي ابلغا اقصى نظر بكما واجتهاد النظر فقال لنصيبته
اي بلغت اقصاه كذا في الاساس ويا وجه كاد من كيف تصور
اي متصور كحرف التاء فقال صور انه صور حنة فتصور
ويا نارا مشمس فاشمس لم يشره غنيم قد شابهه اخی الطم
رغم الذي خصها لانها انظر واشد خضرة فكانما سواي ذلك
النهار الشمس مكر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اضطل
به ازمار التلوات فنقصت باحضارها من ضوء الشمس حتى
صار يفرز الى السوله بالليل المحرق المشبه وكب والمشي به
مفرد ولا يخفى من اعراس وايضا تشبيه لؤلؤ التشبيه باعتبار
الطرفين وسوله لتزعمه طرفاه فاما المفروق وهو ان تولى على
طريق العطف او غير بالمشبهات او لايم بالمشبه بها كقوله
اي قول اعراس القيس نصف العوا بكثرة اضطلال الطيور كان
للوب الطير رطبا ويابس نصفها ويا يا بعضها لدى وكورها
الغلاب والحشف وسوارد التمر البالي شبه الرطب الطري
من قلوب الطير بالغلاب واليابس العتيق منها بالحشف البالي لؤلؤ
ليس للاعتناء به هيئة محضه بعندها وبفقد تشبهها ولذا قال
الشخ في اسرار البلاغة له لما لحن العفيلة من صبت احضار اللفظ
وهو الترتيب فيه لالان للجمع فانية في التشبيه او موقوف وهو لن يولي
بشبه ومشي به ثم لؤلؤ كقوله اي المرقش الاكبر نصف نساء الشر

اي الطيب والواحة مسك والوجه دنانير والطراف الالكاف وردى
واطراف البنان عثم وسوشا احرلين ولز نغده طرفه الاول يعني
المتب دواته فتشبهه التشويه كقولهم صدع الحبيب وهالي كلاما
كاللبيالي ونوعه صفار وله معنى كاللألي وان نغده طرفه الثاني
يعني التشبهه دفن الاول فتشبهه الجمع كقوله اي قول البحري بات
نذبا لي حتى الصباح اغيد محمول مكان الدشاح كانهما يتسم ذكر
الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ، مسند منظم او بره سحر العمام
او افاج جمع الخوان وسووره له نور شبه نغم بثلثة اشياء اول
قول احمدي يفتخر عن لؤلؤ، رطب وعن بره وعن افاج وعن طلح
جب شبه نغمه وفي كون هذين البينيين من باب التشبيه نظر
لان المتب اعني الشعر غير مذكور لفظا ولا عدوا الا ان لفظا كانا
ببيت البحري يدل على تشبه الاستعاره وتسمع في هذا كلاما
ان شاء الله من تشبه الجمع قول الصهب ابن العباد وهو ابيات
اهديت اليه استثنى بالامس ابياته تغلظ روي بروج احنان
كبرد الشباب وبره الشراب وظل الامان وبيل الاماني وعدد
العصبي ونسيم الصبا وهما الدنان ورجع القيان وباعبارهم
عطف على قوله باعتبار الطرف في التشبيه باعتبار وجهه ثم قلت
تسميات الاول تمثيل وغير تمثيل والى مجاز ومقتدر والمال في البيت
اشار الى الاول لعمري اما تمثيل وسواي التشبيه الذي وجهه وصف
منزوع من مقتدر امرين او امور كما في تشبه التريا والتشبيه في
بيت بشار وتشبيه النفس بالمرآة وكف الاشل وتشبيه الكلب بالبدوي
المصطلح

والتشبيه في قوله تم مثل الذين حملوا التوراة الآله والتشبيه في قوله
كما ابرقت قوا عطايا البيت الى غير ذلك وقيل اي المنزوع
من مقتدر الكافي بكفه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان
وجهه وصفا غير حقيق وكان منزوعا من غير امور خض بالتمثيل
كما تشبه مثل اليهود بملح الحار فان وجه التشبه سور حار لا فاع
بالبحر نافع مع الكد والتعب في استحقاقه فهو وصف مركب من مقتدر
وليس حقيق بل هو عايد الى التوسيم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي لم يتوقد
نارا الآله والتشبهه ذكر في التمثيل تفسير اخضر منه بغير جمهور
واما صاحب الكشاف فيجوز التمثيل بملح فالتشبهه وقال الشيخ
في لسان البلاء التمثيل التشبيه المنزوع من امور ولولا لم يكن
التشبهه عقليا يقال له بضم التشبهه ولا لعمال لزمه تمثيلا
وضرب مثل ولز كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه ولز لعمال
ضرب كلام مثلا لكذا لعمال ضرب النور مثلا للونز واجوب للعلم
واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور
مالا بكنه وجهه منزوعا عن مقتدره وعند الكافي مالا بكنه منزوعا
منه او بكنه وصفا حقيقيا فتشبهه التريا بالفتوة النور
تمثيل عند الجمهور وليس تمثيل عند الكافي وايضا تشبه كفه
للتشبيه باعتبار وجهه وسوله كما جعل وسوله بذكر وجهه
فمنه اي من المجد ما سوطا وجهه او من الوجه الغر المذكور بالظاهر
يعني كل احد كوزيد كالاسد ومنه حتى لا يدركه الا الى الله
كقوله لبعضهم سم كالحلقة المعروفة لا يدري اين طرفا ما اي حكم

مناسبة هذه النسخة بتغير بعضها فاضلا وبعضهم افضل
كما انها اى الحلقة المفرقة مناسبة لاجزاء الصور تتبع
تغير بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرقة مصمتة
الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع
الانفراج منها يكن طرفا ومقابله وسطا فذكر جار الله لهذا
قول لا غارة فاطمة بنت الحارث بن مدينت بنها الحيلة
وسم يبيع الكامل وعارة الوهاب وقبل الحفاظ وانس النوارس
اولاد ربال العنيتي وذكر لانها نسيت عن بنها ابيهم افضل
فقلت عمار لابل فلان لابل فلان ثم قالت نكلمهم لنكرنت
اعلم ابيهم افضل من كالحلقة المفرقة وقال الشيخ عبد الوهاب
انه قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم وايضا منه
اى من المجد وقوله من دون ان يقول وايضا اما كذا وكذا كذا
بان سدا من تقسمات المجد لاسم تقسمات مطلق التسمية وسدا
على قوله من طاهر ومنه حتى اى من المجد ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين بغى الوصف الذى يكون فيه اياها الى وجه التسمية
كورد اسد فقولنا ريد الفصل اسد يكنز ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين لان الفصل لا يبعث بالجماعة سكذا ينبغي لنظم
وسم اى من المجد ما ذكر وصف التسمية به وصف بغى الوصف
المشروع التسمية كقولها من كالحلقة المفرقة لا يدري اين
طرفا فان وصف الحلقة بكونها مفرقة غير معلوم الطرفين
بوجه التسمية كما ومنه قول التابعه الديباني فانك شمس

فانك شمس والملوك كراكب اذا طلعت لم يبد ومنهم كركب
ومنهم ما ذكر فيه وصفها اى وصف المشبه والمتشبه كقولها
اى قول اى تمام فى الحسن سهل تتبع العيش والليل عندى
كثير ذكر الدهنى ساعة الفصيص صدقت عى اى اعرضت
ولم يصدق مواهبه عى وعاروده طنى فلم يحب كالغيث ان
جيت وافاك اى اناك رقيقة فقال فعلى روق شبابيه وريقه
اى اوله واصابه ريق المطر وريق كل شئ افضل وان ترخلت
عنه لى الطلب وصف الممدوح بان عطاياه قابضة عليه اعرض
اولم تعرض وكذا وصف الغيث بان يصبك جيئة او ترخلت
عنه وهذلى الصفان مستعملين لوجه التسمية اعنى الاقاصه فى
حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه وكما اعرض عنه ومنه
ما ذكر فيه وصف المشبه وصف كقول فلان كثر اياديه لدى
ووصل مواهبه الى طلبت عنه اولم اطلب كالغيث فكان تركه
لعدم الظفر مثال من كلامهم واما مفصل عطف على قول اما مجمل
وسو ما ذكره كقول ونوع صفاء وادمى كاللآلى وهذا
على قسمين احدهما ان يكون المذكر حقيقة وجه التسمية وان كان
او الاشارة الى بقره وقد يتسامح بذكر ما يستتبع مكانه اى
بان ترك مكانه وجه التسمية ما يستلزمه اى يكون وجه التسمية لانه
كقولهم للكلام العيص كالعسل والخلاوة فان الجامع فى لآلها
اى وجه التسمية وهذا التسمية لازم للخلاوة وهو ميل الطبع لانه
بين العسل والكلام للخلاوة التى هى من خواص المطعومات قال السكاكى

ومذا السامح لا يكون الا حيث يكون التثنية في وصف اعتباري
كسيل الطبع وازالة الحجاب وينسب له ان يكون تركهم التحقق في وجه
التبعية حيث قسموا الى حتى وعقلي مع له في التحقيق لا يكون
الا عقليا كما في من سألهم عن هذا المعنى في ذكر السامح تاشي عن
مذا السامح ومتفرع عليه في ذكر انهم لما سألوا عما جعلوا فيه التبع
منها سوا الخلاوة مثلا وسوا حتى وطعا حملهم ذكر على ان سألوا
في جعلوا فيه التبع التبعين التبعين التبعين الى حتى والعقل ليصح قراهم
في التبع سوا الخلاوة التي هي من الامور المحسوسة وطعا كذا ذكر في التبع
العلامه وقال يتي لان جعلهم في التبع وهذا السامح هو الخلاوة
لا يد على صلح في التبع على التحقيق في قولنا الخذ كالورق في الحجة
سوا الحق التي هي من الامور المحسوسة فكيف يكون الحامل على السامح وترك
التحقق هو هذا دون ذاك والذي يحيط بالبال ليس معنى كلام الكاكي
لن سألهم في تبعية التبع الى حتى والعقل وليس في بعض حجاب
لنا من قبل السامح في نسبة ما يتنازع في التبع في نسبة
فذكر لا في التبع في نسبة الخذ بالورق سوا الحق التركة الطلية
اللازمة للجنينة المحسوسة فهذا الاعتبار سوا في التبع في مثل هذا
حبا فليتامر وانما تثبيم بالتبع باعتبار وجهه سولن
اما دريب مبتدل فهو ما اي التبع الذي يشغل في من التبع الى التبع
من غير تدقيق نظر لطوره وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعله
من بداء الا في بدو اي ظهر ولن جعله مهورا من بداء فغناه في اول الرأي
وظهور وجه التبع في بادي الرأي يكون لو حيزا اما لكونه امر جليا لا بل فيه

فان الجملة لم يبق الى النفس من التفسير الا يرى لنزادراك
كأنسان من حيث له شيء او جسم او حيولنا سهل وافتد
من ادراكه من حيث له جسم حسي متحرك بالازادة ناطق
لان المفصل يستل على المجد وبتشي لقي وطعا كان العام
اعرف من الخاص وفيه بعد في الموقوت الكاملة وكذا ادراك
الحواس فان الرؤية تفصل او لا الى الجملة ثم الى التفسير ثانيا
ولذا قيل النظر لا ولي حقاه وقلان لم يعين النظر ولم ينع
وكذا يدرك من تفاهيد الاصلية والطعوم والدواعي وغير ذلك
في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قلنا عطف على امر
جليا اي اول لكونه في التبع فليدر التفسير مع عليه حضور
المسببه في الدفء اما عند حضور المسببه لعرب المسببه بين
المسببه والمسببه اذ لا يكون لنزادراك مع ما يناسبه اسهل حضورا
منه مع ما لا يناسبه كتنبيه الحجة الصغيرة بالكوز في المعدلة
والنكل فان في التبع تفصلا حيث أعين المعدلة والنكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الحجة او مطلقا عطف على قوله
عند حضور المسببه وخليفة حضور المسببه في الدفء مطلقا يكون
لنكره اي تكرار المسببه به على الحسن اذ لا يكون لنزادراك على الحسن
كصوره القوي مخفف اسهل حضورا ما لا يتكرر على الحسن كصوره
القوي مخففا كالتكرار كتنبيه الشمس بالمرآة المخلوقة ولا سئل
ولا سئل فان في التبع تفصيلا اما لكون المرآة غالب الحضور في الدفء
مطلقا معارضة كل من التكرار والتفسير اي ولما كان قلة التفسير

في وجه التثنية مع غلبة حضور التثنية به سبب قرب المناسبة
او التكرار على الاحتسب سببا لظهور الموهبة الى الابتداء مع لزوم
التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصور لا كما
والتكرار على الاحتسب الثانية تعارض في التفسير العليل لان كلام من
القول والتكرار بعض سرعة لا سوال من التثنية الى التثنية به فيبقى
وجه التثنية كانه امر جلي لا تفصيل فيه في غير سبب للابتداء كما
سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قول اما قد تب
مبتذل وهو كناية اي هو التثنية الذي لا ينتقل فيه من التثنية الى التثنية
الابعد فكل ويدقق نظر لعدم الظهور اي كفاة وجهه في يادى الراى
وعدم الظهور يكون لا من اما اكثر التفسير كقولك والشمس كالمراة
في كفاة لائل فان وجه التثنية فيه مواهنة المذكور فيما سبق
وقد عرفت ما فيها من التفسير ولذا لا يقع في نفس الراى المراة
الراى الاضطراب الا بعد لزيثانف تأملا ويكنز في نظر متمملا
او ندور اي اول ندور حضور المسببه به لا عند حضور التثنية بعد
المناسبة كما من سببه التفسير بنار الكبريت واما مطلقا وندور
حضور التثنية به مطلقا كنز لكفة وسميا كانبيا بلا خوار او مركبا
حيالها كاعلام يافوت مشعرة على راس من ريد او ركبها عوليا
كثل الحمار اسفارا كحمار اشارة الى ما ذكرنا من يحمل الاشياء او كقوله
تكون اي تكرر التثنية به على الاحتسب كقولك والشمس كالمراة في كفاة
لا تائل فان المراة في كفاة لائل ليت مما يتكرر على الاحتسب لانه
ربما بعض الجهل وهو لم يتفكر له ليزرى مراة في يد الا تائل

ولما كان ندور حضور التثنية به سببا لعدم ظهور وجه التثنية
لانه فرع الطرف من ومنها ينتقل اليه لكفة المشترك والجامع
بينهما فلا بد وان يحظر الطرفان او لا ثم يطلب ما مشترك في
فالغربة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كفاة لائل من وجهين
احدهما كثر التفسير في وجه التثنية والله قلة تكرر التثنية به على
الاحتسب والمراد بالتفسير ان تنظر اكثر من وصف واحد شئ
واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر الاوصاف ووجهها او وجهها او وجه
البعض وعدم البعض كل من ذكره امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر
فلذا قال ويضع اي التفسير على وجه كثير اعرفها ان ياء قد
بعضها من الاوصاف ويدع بعضها اي يعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها كما في قول اي قول امراء العيس حلت رديتيا بحان
سنانة سناهب لم تبطل يد فان او تعتبر الجميع كما من سببه
الترياقا الى السبح اسرار البلاغة اعلم لنقولنا التفسير عيان
جامعة معناه لنزعل وصفي او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا
فواحد وتفصل بالثامل بعضها من بعض ولنذكر الجملة حادة الى
لننظر اكثر من شئ واحد ولننظر في الشئ الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم لنضع على وجه احدها لزايا قد بعضها وتدع
بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين غزل الدخان عن السنا
وجوهه والله لننظر من المسببه في امور لتغيرها طلبها في
المسببه كما عيارك في تشبيه الترياقا بالعنقود الالنج انفسها
والنخل والمعدلر واللون واجتماعها على مسافة محضتها في القرب

تم اعتبارك في العنقود الملاصبة مثل ذكر والسالت لنظر الى
خاصة في الجنس كما في غير الكل فانك لا يقصد في النفس المحر
بل الى ما ليس في كل من قال واعلم لنسب العنقود في التقصير
موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدايقه لانك لا تضبط وكما
كان التركيب خاليا كان او عقليا من امور اكثر كالشبه البعد
لكونه تقاصيد اكثر كقولهم انما مثل حكم الدنيا الاله فانها عشر
جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان
من هذا الفرع اي من البعيد العريب وفي العريب المبذل لغويته
اي لكونه من هذا الفرع عربيا غير مبذل للاسماع ولا منصوب عليها
العناكب ولا حتى لنز المعاني العريبة اخفى ابلغ ولعن من المعاني المتبذلة
ولان بيل الشئ بعد طلبه الذي وموقع من النفس الطف وبالمسح اولى
وهذا خبر المثل لكل الطف موقع بين الماء على الطاء وبمعنى عدم
الظهور في بارى الراى ما يكون سببه لطف المعنى وقته او ترتيب
بعض المعاني على البعض فان المعاني الكثرية قلما تنفل عن بناء
تأني على اول ورقة تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل اصاب
من الفكر لافصال في نجاحا وطروعا متقيا يصل الى المطلوب
ويظهر بالمقصود ولحقاء المردود المعنوي والتعقيد هو
الحفاء الذي سببه سوء التلبيس بالفاظ واختلال الانتفال
من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه
العريب المبذل بما يجعل غريبا ويخرج عن كماله كقولهم اي
قول الى الطبيب لم تلق هذا الوجه ثم سارنا الابهج ليس حياء

فان تشبيه وجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حدث حياء قد
اخرج عن كماله الى العنقود لاشتماله على زينة دقة وصفاء
ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكنى
غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابله وعارضته فهو فعل
ينبغي في التشبيه اي لم يقابل ولم يعارضه الحسن والهاء الابهج
ليس فيه حياء وشبه قول الافر لفراسحا لتجيب اذا نظرت
الى هذا كفتا سته بافها وقوله اي وكقول الوطواط عرمانية مثل
البحر نواقبا اي لو امكن لو لم يكن للتناقبات اقول فان تشبيه
البحر بالبحر المبذل لكن اسطر المدكعة اخرج الى العنقود وسبب مدركا
التشبيه التشبيه المشروط وسولن لقيته المشبه او المشبه به او كلاهما
بشرط وجوده او عدمه بل عليه يهرج اللقطا او سباق الكلام منه
فولم يبدركيكن الارض اي لو كان البدر سكن الارض ومنه العنقود
فذكر ساكن اي لو كان العكس ساكنا وكما فرج من تشبيه
باعتبار الطرفة والوجه اشار الى تشبيه باعتبار كاداه بقوله وباعتبار
اي والتشبيه باعتبار ادائه اما موكدا وهو حذف لوانه مثل
في لم من السحاب اي مثل من السحاب ومنه اي من الموكدا ما هيف
المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبت بالقصص
وقد جرى ذهب لاصير على جبين الماء اي على ماء كالبحر
اي النفس في البين والصفاء والاصير هو الوقت بعد الفجر
الى المغرب يرصف بالصفحة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيل
ووجهي كلا لوسيهما متناهيين فذهب لاصير صفوته وسعاع الشمس فيه

وعبث الريح بالفضول عياناً عما لها آياتاً وخض وقت
لاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسبح قال كايوردى ليليه
اسرار وفيه هولج كما حصلت الشمس تغسل اهل هكذا يجب
لننقد الذهب والفضة المذكورين في البيت لا كما سبق الى بعض
الاوامم الفارقة للبصار النافذة من ليل اليوم لتمامه ويخرج
اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به
الماء به اول لاصيد من الشجر الذي له اهل وعرق وذبحه مودرة
الذي اصفر به كحرف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين
الوجهين من ليل او من نيل عطف على امانه موكد ومن حلاوة اي
ما ذكر ادلة وصار مرسلاً من التاكيد المستفاد من حذف الاداة
المستعجب الطاهر لزم التثنية سواء التثنية به كما من لا مثله المذكور
السابقة فيها لواء التثنية والتثنية باعتبار العرض اما
مقبول وسوالوا في باقائه اي اقال العرض كما يكون التثنية به
شيء بوجه التثنية بيان الحال او كما يكون التثنية به اتم شيء فيه
اي في وجه التثنية في الحاق الناقص بالكمال او كما يكون التثنية به
سلم الحكم في اي في وجه التثنية مودرة عند الخطب في بيان الحكم
او مودرة وسوالوا اي يكون قاهر اعز اقال العرض وقد ذكرنا فيما
سبق ما يحقق من هذا المانع حاشية في قسم التثنية حسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار ذكر لركاء كلها او بعضها وقد سبق
لنا اركان لربعة والحاصل من اقام هذا الاعتبار ثمانية لال التثنية
مذكور قطعاً في فاما لركاء التثنية مذكور او محذوفاً وعلى التثنية

نرج التثنية اما مذكور او متروك وعلى التقدير الاربعة فالاداة
اما مذكورة او محذوفة بغير ثمانية ثم اختلاف مراتب التثنية قد
يكون باعتبار اختلاف المنبه به كقولنا ريد كالاسد او كالسرطان
في الجماعة او اختلاف الاداة كقولنا ريد كالاسد وكان ريد
الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه لذكر الجميع
فواد في المراتب ولز حذف الوجود والاداة فاعلاماً والافتقار
ومذا سوالوا في هذا المقام فلذا قال واعلم مراتب التثنية في
قوة المبالغة باعتبار تكرار كاء او بعضها فنقول باعتبار متعلق
بالاختلاف الال عليه سوق الكلام لال اعلى المراتب لتمامه يكون
بالنظر الى عدد مراتب مختلفة كاء فيل واعلى المراتب في قوة المبالغة
اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه وله في فقط اي بدون حذف المنبه نحو ريد اسد او
مع حذف المنبه كولد في مقام الاخبار عن ريد ثم اي لال اعلى بعد
منه المرتبة على لزم للتأخر في الدتبة حذف احدهما اي وجهه
وله انه كذلك اي فقط او مع حذف المنبه كوريد كالاسد وكذا كالا
في مقام الاخبار عن ريد وكوريد اسد في الجماعة وكولد في الشجر
في الاخبار عن ريد ولا فاعلى لغير المذكور وما الاثنان التبان
كوريد كالاسد في الجماعة او كالاسد في الجماعة عند الاخبار
عن ريد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخرتان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الناقصة متوسطة بينهما وذلك
لان القوة اما مجموع وجه التثنية من حيث الظاهر او باجاء المنبه على التثنية

بان موضوعنا الى الظاهر فما تشبه عليها كما لاولينه فهو غاية
 في غاية القوة وما خلا عنها كما لاخير من فلاقية له وما اشتمل على
 احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لايبعد لنرى الفرق
 بين الاربعة المتوسط بان حذف الالاء اقوى من حذف وجه
 الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر تقي منا بحث
 وسوال الفرق بين قولنا لقيني اسدي ميمى ولقيني في الحمام اسدا
 وبين قولنا ريدا اسدا ولسد في كوالاخبار عن ريدا حيث بعد
 الاول استعارة وانما تشبها وتحقق ذلك انه اذا ادى في الكلام
 لفظ ذات قرينة دالة على تشبه شي بمعناه فهو على وجهين احدهما
 لنز لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدر الكون لكونه لغيت في الحمام اسدا اي حلا
 شجاعا ولا خلاف لنز هذا استعارة لا تشبيه وانما لنز كونه المشبه مذكورا
 او مقدر افع فاسم المشبه به لنز كان جزءا على المشبه افعي حكم كونه كثر باب
 كان وان والمفعول له باب علمت في الحال والصفة فالالام انه
 سمي تشبها بالاستعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذا المعاني كان
 الكلام موضوعا لاثبات معناه لما ادى عليه اولغية عنه فاذا قلت
 ريدا اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع
 على الحقيقة فيجعل على لثبات تشبه من لا اسد فيكون الاثبات
 بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خلقا بان يسمي تشبها لان المشبه به
 لنما جئ به لافاق التشبيه خلاف لغيت اسدا فان الاثبات
 بالمشبه ليس لاثبات معناه لشي بل صوغ الكلام لاثبات ايشل
 واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه يكوننا

230
 في الضمير لا يوفى الا بعد نظر وتأمل واذا افرقت الصورتان هذا
 الا فراق ناسب ان يوفق بينهما في الالاء مطلقا والعبارة بان
 يسمي احدهما تشبها والا فري استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ
 في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الكمل من ذهب
 الى ان الزكاة ايضا اعني ريدا اسدا استعارة لا جواز على المشبه
 مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تشبيه التشبيه
 والاستعارة المصطلحى من هذا اذا كان اسم المشبه به جزءا عن اسم
 المشبه افعي حكم كونه وان لم يكن كذلك كورابت ريدا اسدا اولغيت
 منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجز اسم المشبه به على
 ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما لغيت اسدا ولا باثبات
 معناه له كما في ريدا لسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبها
 ايضا لان الاثبات باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم تقصد
 الدلالة على المشاركة ولنا التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
 بعد تأمل خلافا للكمالي فانه سمي مثل ذلك تشبها وهذا الحكم
 ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان اثبت الا ان يطلق
 اسم الاستعارة على هذا القسم اعني كوريدا اسدا فان حسن دخول
 ادولت التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وهكذا ان يكون اسم
 المشبه به معرفة كوريدا لسد وهو شمس النهار فانه يحسن يدركا كونه
 وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شي من الادولت لا بتقدير
 لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة افعي لغرض تقدير
 لهواة التشبيه منه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا بالاسم المشبه

فلو فلان بدر يكن الارض وشمس لا يغيب قال الشارح
 شمس ياتق والفرق غروبها عنها وبدر والصدور كسوفه
 فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شئ من سائر الامثلة
 الا بتغيير صورته نحو موكا لبدر الا انه يمكن الارض وكما
 الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد تكون الصفات
 والصلوات التي تجيء من هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التثنية
 فيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وربما قرب
 كقوله اسد دم الاسد الهزتر خضابه موت فريص
 الموت منه يؤخذ فانه لا سبيل الى لزيق المعنى انه كما
 كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان شبيهه
 بجنس السبع الموقوف دليل على انه دونه او مثله وجعل
 دم الهزتر الذي سوا قوى الجنس خضاب به دليل
 على انه قوة وكذا في الموت وشبه قول البختری وبدر اضاء
 الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسوه مظلم
 فانه ان رجع في التثنية السادج حتى يكون المعنى
 موكا لبدر لزم ان يكون جعل لبدر الموقوف موصوفا
 باليس فظهر انه لما اراد ان يثبت من الممدوح بدر الى
 سائر الصفات العجيبة التي لم يوف لبدر فهو مبني على
 تحييل انه زاد في جنس البدر واحده تلك الصفة فليس
 الكلام موصوفا لا بآيات التثنية بينهما بل لا بآيات
 تلك الصفة فهو كقولك لبدر رجل كيت وكيت لم يقدر اثباته

كونه رجلا لكن آيات كونه متصفا بما ذكرته فاذا لم يكن المسمى به
 في البيت محتلبا لآيات التثنية يبين انه خارج عن مراصع
 الذي تقدم من كون مراسم محتلبا لآيات التثنية والكلام فيه
 حينئذ يعلم ان كون الممدوح بدر اقدا مستقرا ثبت وانما العمل
 في آيات الصفات الغريبة وكما عتبع دخول الكاف في هذا
 ونحوه عتبع دخول كان وجسيت لا فصا بها ان يكون الجبر
 والمفعول امر اثباتا في الجمل الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول
 الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا اسدا او خلاف الظاهر
 كقولك كان زيدا اسدا والناكر فيها نحن فيه غير ثابتة ودخول كان
 وجسيت عليها كالنقاس على المجهول واضا هذا الفتح اذا
 تأملت في جملة سببه وجدته محصورا انه تدعى حصول
 شئ موصوفا من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم
 جوازها فلم يكن لتقدير التثنية فيه معنى هذا قولنا دم مر اسد
 الهزتر خضابه بصفة عجيبة اختص بها مر اسد المذكور ولا تصور
 جوازها على ذلك الجنس اعني مر اسد المحقق فلامع لتقدير
 التثنية هذا محصور كلامه وحده صيب صاحب المقاصح انه
 اذا كان المسمى مدحدا او مقدراف هو شبيهه استعاره
 في هذا المقام كلامه بذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله
الحققة والحجاز اي هذا بحث الحققة والحجاز وهو المقصد
 القاص من مقاصد علم البيان والمقصود مراصع انما هو بحث
 الحجاز لكن قد حدث العادة بالبحث عن الحققة ايضا لما
 منها من شبه تعاقب العدم والممكن حيث تشمل الحققة
 على استعمال اللفظ فيما وضع له والحجاز على نفي غير ما وضع له

اجرم

الثاني
حسب

ونذكر في بحثه
 ونذكر في بحثه
 ونذكر في بحثه

استعماله

ولهذا قدم تعريف الحقيقه وان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون
 له حقيقه كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع لم يفرغ
 الدال عما وضع له الحليم والتعريف للاصل مناسب وقد يقيدان
 باللفظ من لغيره عن الحقيقه والمجاز العقلي من الذين يمانون
 فلا خلاف في ذلك بل قد يكون هذا التعريف لئلا يتوهم انه مقابل الشئ
 او العرفه فالمعنى بالعقل ينصرف الى ما في سائر والمطلق الى
 غيره سواء كان لفظيا او شرعيا او عرفيا الحقيقه في هذا
 فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت له من حقيقه الشئ اي
 اثبتته نقل الى الكلمه الثانيه او المثبتة في مكانها لا يصح والتاقيها
 للنقل من الوصفية وعنده صاحب المفتاح التا لثابت على ان
 اما على سائر او قطا من لان فعلا عن فاعل تذكر وتوثق سائر
 على موصوفه او لا كقول رجل في رجل او امرأة طرفة وامرأة طرفة
 نقل لفظ الحقيقه قبل النقل الى سائر مسميه صفه وتوثق على
 على موصوفها وفعل بمعنى مفعول انما استوي في المذكر والمؤنث
 اذا اجري على موصوفه كقول رجل في رجل وامرأة في رجل وامرأة
 كقول موصوفه والثابت احب دفعا للتباين كقول رجل
 في رجل فلان وقتيلك في فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف
 المستعمل عنه ما تقدم والحقيقه في اصطلاح الكلمه المستعمل
 فيما اس في معنى وضعه تلك الكلمه في اصطلاح النحويين
 وضعه له في اصطلاح به شئ النحوي فالحق والمجوز متعلق
 بقوله وضعه لا بالمستعمل اذ لا معنى له عند التأمل فاحذر من
 عن الكلمه قبل استعمالها لانها لا اسم حقيقه كما لا ينبغي محابا
 وقوله فيما وضعه له عن شئ واحد ما استعمل في غير ما وضع

نوع من التعريف

نعم يقول

نوع من التعريف

نوع من التعريف

نوع من التعريف

له غلط القول فخذ الفرس مثيرا الى كتاب من يدركه فان لفظ
 الفرس مبهنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس حقيقه كما انه
 ليس مجاز والتا المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لانه اصطلاح
 النحويين لا غير كالا سدة الدجل الشجاع لان سائر
 وان كانت موضوعه بالتا ويل لكن الوضع عند الملاحق الا انهم
 منه الا الوضع بالتحقيق دون التا ويل واحذر من قولهم في اصطلاح
 النحويين عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر
 اصطلاح به النحوي كالمعروف اذا استعملها النحويين تعرف
 الشئ في الدعا فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت له
 في اصطلاح الشرع لانه في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان
 والاذا كان المخصوصه مع انها موضوعه للذات اصطلاح آخر
 اللغوه فان قلت كان الواجب لغير اللفظ المستعمل في سائر
 المفرد والمركب قلت لو سلم الحلاق المجموع الى مركب فيقول
 لما كان تعريف الحقيقه غير مقصوده في هذا الفن لم يتفرغ الا
 لما هو ماصلا عن الحقيقه في المفرد والوضع اي وضع اللفظ
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه اي ليدل نفسه لا لغيره
 ينضم اليه في المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه
 المجازي يعني ان تعين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي
 لا يكون وضعه لان دلالة انما يكون بغيره فان قلت فعلى هذا يخرج
 يخرج الى ان وضعه عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى
 بغيره لا بنفسه فان معنى قوله الحق ما دل على معنى في غيره
 انه مشروط في دلالتها على معناه ما قد ادى ذكر متعلقها قلت
 لان لم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرته بل اشار

نوع من التعريف

الحقيقه عام

نوع من التعريف

اليه بعض المحققين من النجاة من ان الحرف ما دل على ثابت في لفظ
 غيره فاللام في قولنا الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو
 الرجل ومثله قولنا مثل قام زيد يدل بنفسه على الاستدراك الذي هو
 في علمه قام زيد سلمنا ذلك كمن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بهذا
 التعيين كافياً في الفهم دون المشترك اي يخرج المجاز لا المشترك
 وهو ما وضع للمعنيين او اكثر وضعا متعدد او كذلك قد عرفت للدلالة
 على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
 لعارض الا ان لا ينافي ذلك وعدم صاحب المقابلة ان المشترك
 كالقول مثلاً قوله ان لا شيأوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما
 معنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معنيين هذا مفهومه مادام
 منتسبا الى الوضوح لانه المتبادر الى الفهم والتأثير الى الفهم من
 دلائل الحقيقة اما اذا خصصت باحد الوضوحين كما اذا طلت القدر
 معنى الطهر والاحمى الحيف فانه يتحقق ليدل على الطهر بالتحديد
 والقدرة لرفع حراجه الغير وحقق ذلك ان الواضع عيّن للدلالة
 بنفسه على معنى الطهر كذا الدلالة بنفسه على معنى الحيف وقولنا
 معنى الطهر والاحمى الحيف قد عرفت لرفع المزاجية لانه يكون
 بواسطة وحصل من مدلول الوضوحين وضع آخر ضمنا وهو
 تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند المخالفة غير مجموع بينهما
 فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة
 بنفسه على ذلك وقال اذا أطلق مفهومه احد ما غير مجموع بينهما
 هذا محقق كلامه المتأخر وعلى هذا الاستدلال اعتراض المصنف
 باننا لا نسلم ان معناه الحيف ان لا شيأوز الطهر والحيض وما
 الذي يدل على انه عند المخالفة يدل عليه وبان قوله القدر معنى الطهر

شبهة الاولى في قوله
 الدلالة على معنى
 التعيين كافياً في
 الفهم

شبهة الثانية في قوله
 منتسبا الى الوضوح
 لانه المتبادر الى
 الفهم

شبهة الثالثة في قوله
 هذا محقق كلامه
 المتأخر

صاحبه

او

او لا معنى الحيف دال بنفسه على الطهر بالتحديد سر هو طاهر لان
 كلامه قوله معنى الطهر وقوله لا معنى الحيف قد عرفت لفظه والقدرة
 كما يكون معنونه فقد يكون لفظه ومن اكثر النسخ يدرك قوله دون المشترك
 دون الكتابه وهو سر هو من النجاة لانه ان ارد ان الكتابه بالنسبة
 الى المعنى الذي هو مستلهاها موضوع فالجواز ايضا كذلك ان اسد
 في قوله ان اسد بمرجع موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المقتر
 وان ارد ان موضوعه بالنسبة الى الازم المسج الذي هو المعنى الكتابي
 ففساد واضح لظهور ان دلالة على الازم ليست بنفسه بل بواسطة
 قدسها لانها معنى قوله بنفسه اي من غير قدرته ما فهم عن ارادة
 الموضوع له او من غير قدرته لفظه لانا بقول الاول سلام الدور
 حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والكتاب تلزم انحصار قدرته
 المجازية اللفظية في لو كانت القدرة معنونه كان المجاز 2 اخلافي
 الحقيق فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
 دون الكتابه فانها ايضا حقيقة على ما يبرح السكاكي حيث قال
 الحقيقة في المفرد والكتابية بشركان في كونها حقيقة في الثم
 وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكتابية لم تنع في الموضوع
 له بل انما استعملت لازم الموضوع له مع حوازا ارادة المألوم
 ومخرج حوازا ارادة المألوم لا لوجوب كون اللفظ مستعملا فيه
 ونسج لهذا زمان محقق في باب الكتابه ان شئت الله والقول
 بدلالة اللفظ لدلالة كالمسوق فاسد من العجاجة في هذا المقام ما وقع
 لبعض من شابهه لا تتم وجها في العصور وهو انه نظر الى لفظ
 ما ايضا في وثوقه ان هذا من نهم اعتراضه على السكاكي قال ان
 مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم

ونصرفان

والمصنف حيث كان دلالة اللفظ لذاته كما هو البساق يومئذ ان
السكاني اراد بالدلالة بنفسها ما قبل ان دلالة الالف والهمزة
يحل لاحد ان يطلع كلام غيره بحكم على معنى قائم بذاته من هذا
كلامه واقول كيف حل كسر ابطال كلام المصنف بحكم على معنى هو
ببري والعجب انه لم ينسب ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى في نفسه وان السكاني ايضا اورده هذا المطلب
وابطله ثم تأوله فما ابقى بهذا الحال من قال جففت شفاوفا
عندك اشياء فيقول هذا ابتداء بحث عن ان دلالة اللفظ على معنى
من لا بد لها من محقق لتساوي بينهم الى جميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهادون
ذاك موارد الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى ما
زميل الله الشئ ابوالحسن من اشعري من انه وضع لالفاظ
ووقف عباده عليها تعليم بالوحي او بخلق لاصوات والكوف
في جسم واسماع ذلك الجسم واجدا او جامع من الناس او خلق
على ضروري في واجدا او جامع وذهب بعضهم الى ان المخصص هو
ذات الكلمة بمعنى ان من اللفظ والمعنى مما جميعه معنى
اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى وان معنى الجمهور على هذا
القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالة
على اللاقط لو حبل لا تختلف اللغات باختلاف لافظها ولو وجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لا متعارف انما كان الدليل على المدلول
كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولا متعبد اللفظ
بواسطه القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقة لان
ما بالذات لا يزول بالغير ولا متعبد نقله من معنى الى معنى آخر

منه
بمعنى
بمعنى

بحث

بحيث يفهم منهم عند الخلاف الا المعنى السكاني كما في ما اعلام المنقول
وعبرنا من المنقول ان الشرعيين والعرفيين لما ذكر ذلك متعبد وضعه
مشركا من المتناهيين كالتاهل للعطشان والربان والمتصالحين
كالجوقن للاسود ولا يفتن الاستلزام ان يكون المفهوم من قولنا
هو تاهل او جوقن اتصافه بالمتناهيين او المتصادمين وهذا اول
من قولهم لان سراسم الواحد لا تناسب لذات التقيضين او المتصالحين
لانهم ممتنع وقد تأولوا في القول بدلالة اللفظ لذاته السكاني ارجح
عن كماله ووافر انهم يسمونه هذا المعنى شائلا للتناهي في التقيضين
من ان للو وفي انفسها خواص بها يختلف كالجهر والهمس والقده
والخاوة والنوسط منها وغير ذلك تلك الخواص تقص ان يكون
العالم بها اذا اخذت تعيين شئ مركب منها لمعنى التام التماسك
فصاحف الكلمة كالنقش بالفا الذي هو حرف في كسر الشئ من غير
ان يبين والقيم بالفاق الذي هو شدة كسر الشئ حتى يبين وان
لها شئ تركب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالفتح
كالنروان والجيدى لما في مسماها من الحركه وكذا ما فعلت ضم
العين مثل شرف وكدم للافعال الطبيعية اللازمة وقس
على هذا والمجاز في مواصل مفعول من حاز المكان مجوزا اذا تعبد
نقل الى الكلمة المجاز في المتعبد مكانها لاصح او الكلمة المجوز بها
على معنى انهم جازوا بها مكانها لاصح كذا ذكر الشئ في اسرار البلاغة
ورغم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى جاتي
انهم يقالها على ان معنى حاز المكان يملكه فان المجاز طريق الى
تصور معناه واعتبار التناهي في تسميته بسم يغاير اعتبار
المعنى وصف شئ بسم كتسميته انسانا لمحمد بامر محمد ووصفه

علمي

من اللفظ والمعنى

حرف

ما وجدنا ان اعتبار التسمية للترجيح للاسم على غيره جاز
 للمعنى وثبت ان الله اولى بكثير من غيره وفي الوصف كصحة الحلاقة
 ولهذا شرط بقائه المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال المعنى
 لا يصح وصفه باحد حقيقته ويصح تسميته بذلك باعتبار المعنيين
 الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل لا اولوية ذلك وترجيح
 على تسميتها بعينه ما من لاسم فلا يصح اعتبار تسمية التسمية ان
 يتحقق بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفيد وجوب حقيقة
 كل منهما حال حقيقة الآخر فلا يمكن جمعها في تعريف واحد اما المفيد
 فهو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له في اصطلاح التاملي على
 وجه يصح مع قرينه عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحصر بالمستعمل
 مما لم يستعمل في الكلام قبل استعمال الاسم مجازا كما لا يصح حقيقة
 ويقول في غير ما وصفت له عن الحقيقة من جملة كان او منقولا او
 غيرهما وقوله في اصطلاح التاملي في موثقل بقوله وضعت
 لدخول فيه المجاز المستعمل في وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة
 اذا استعمل بالمجاز لم يعرفه الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان
 مستعملا في وضع له في الجملة فليس مستعمل في وضع له في اصطلاح
 الذي به وقع التاملي اعم اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمل
 التاملي بعينه في وضع له في لسان كان المخصوصة مجازا فلا بد من العلامة
 المستعملة في وضع له لان هذا مع قوله على وجه يصح وهو موثقل بالمستعمل
 لغيره الغلط من تعريف المجاز كما تقول قلت هذا الفرس خير الى
 كتاب هذا لا يستحال لسان على وجه يصح لعدم العلامة ومخرج
 الكناية ايضا بقوله مع قرينه عدم ارادته لان الكناية مستعملة
 في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما

في
 الجاز
 الف
 في

وضع

وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مجازا
 وقد يكون منقولا او المنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
 له لاول حتى يخرج لاول فهو اللغة حقيقة في المعنى لاول مجازا الثاني
 وفي اصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من
 الدعاء الى لسان كان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة
 حقيقة في الدعاء مجازا في لسان كان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
 وفيه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه
 اذا الحلق في الفرس باعتبار مجازاته يدب على الارض يكون
 حقيقة وباعتبار خصوصية الفرس والديب جميعا يكون مجازا
 هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف في موضوعه لم ابتدأ
 ورعاية معنى الديب التاملي في المناسبة في التسمية بخلاف
 الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة المصطلح في اصطلاح الحلاق
 الدابة على كل ما يوجد فيه الديب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى
 الحقيقة فيه انما هو لصحة الحلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لاروم
 ذلك المعنى في اصطلاح الاسدي على كل ما يوجد فيه الشماخ
 ولا يصح الحلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الديب
 ولا يصح الحلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منها ارجح
 الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتحقق
 ناقله عن المعنى اللغوي كالنحو والصرف واللامعي وغير ذلك
 او عرفي عام لا يتحقق ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان
 واضع اللغة في لغوي وان كان الشارح فشرعي والافصح
 عما هو او خاصه وبالجمله تنسب الى الواضع واما المجاز فلان
 لاصطلاح الذي به وقع التاملي وكان اللفظ مستعملا في

في وصف الاركان
 مجاز الدعاء

في الدعاء
 على الفرس
 مجازا

وهذه النسب بالنسب الى الواضع

غير ما وضع له ذلك اصطلاح ان كان من اصطلاح اللغة فالمجاز
 لغوي وان كان اصطلاح الشئ فشرعي وتوافقه في عام او
 خاص كاسد السبع والدرجل الشبيبي يعني ان لفظ اسد اذا استعمل
 المجازي يعرف اللغوي في السبع المخصوص بكونه حقيقة لغوي وفي
 الدرجل الشبيبي يكون مجازا لغويا وعلوة للعبارة والدرجا يعني اذا
 استعمل المجازي يعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة
 بكونه حقيقة وفي الدعا يكون مجازا وفي فعل للفظ والمحدث يعني اذا
 استعمل المجازي يعرف النحوي لفظ المخصوص بكونه حقيقة وفي
 المحدث يكون مجازا وادام لذي مراريع وادام انسان فانه في العرف العام
 حقيقة في مراريع ومجاز في الثاني فادام كذا بلفظ التكرار مثال الحقيقة والمجاز
 وما ذكر بعد كل تكرار من المعرف من اسان الى المعنى الحقيقي والمجازي
 والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصحية غير المشابهة من المعنى
 المجازي والمعنى الحقيقي وملافا استعان بالاشتغال على هذا من اللفظ
 المستعمل فيها شبه معناه مرادها كاسد قولنا رابت اسد ابدري
 وكتبنا اما بملوك ملا استعان على فعل المتكلم اي على استعمال اسم
 المشبه به في المشبه وفي يكون معنى المصداق من حيث اشتقاق
 ويكون المتكلم متعبرا او لفظ المشبه به متعارفا والمعنى المشبه
 به متعارفا عنه والمعنى المشبه متعارفا له والى هذا اشار
 بقوله فما الى المشبه به والمشبه متعارف منه ومتعارف واللفظ
 اي لفظ المشبه به متعارف لان اللفظ غير له لباسا لجل مجازيه
 من المشبه به لاجل المشبه المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة
 كاليد في النجم وما هو موضوع للمجاز المخصوص بكونه من شأن
 النجمة ان مصدر منها وصل الى المقصود بها فاما مجازية المخصوص

هذا هو المعنى
 الذي هو المراد

هذا هو المعنى
 الذي هو المراد

بالمجاز

عن

هذا هو المعنى
 الذي هو المراد

عن له العلة الفاعلية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنع مثل
 كثر ابيادي فلان عندي وجلبت يدي ليدني وهو كذلك كما في اشعة
 اليد في البلد والقدن اي وكما اليد في القدن لان اكثر ما يدعى يدان
 القدن في اليد وبها يكون مراد فعل اليد الى القدن من البطش والضرر
 والقطع ومراخذه وغير ذلك اما اليد في قوله عم المومنون تتكافؤ
 دعاؤهم ويسعون يد قلوبهم اذ ناموا وهم يدعي من يسوونهم من باب
 التشبيه اي مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
 فكما لا تنقسم اليد في بعض اجزاء اليد بعضها وان كانت بيد واحدة
 في التصرف كذلك سبيل المومنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة
 التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشئ في ايراد البلاغة من ان
 اليد منها استعان فهو من حيث على ما نقلنا عنه من ان المشبه به
 اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فالجواز لا يستعان
 عليه بحمل من القول وهذا كذا لا يحسن ان يقال مع كيد علي من
 سوامهم والراوية في المزاولة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي
 الطعام المتخذ للسفر والراوية في مراد اسم للبعيد الذي يحل المزاولة
 والعلاقة كونه البعيد حاملا لها كما ذكر للمرسل عدة اعلم ان اذكر
 الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة
 يجب ان يكون مما اعتبر العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في
 كل جنس من الجنس لان اية الادب كانوا متوقفون في مراد الحلاف
 المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يوقفوا على ان يسمي
 اجادها وجزئياتها مثلا كيد ليدني لان العرب يطلقون اسم السبب
 على المسبب لا على السبب الحلاف الغيب على النيات وهذا معنى
 قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع

الفلاحة المعتبرة كثيرة يرتفع ما ذكره الى خمسة وعشرين والمصنف
 قد اورد منها تسعة عشر سابقا ولا خلاف اليه على النعمة
 والقدرة والخلاف الباديه على المذاهب فقال ومنه ان ومن المذاهب
 المرسل تسمية الشئ باسم جزئية يعني ان هذه التسمية بما في
 وهو اللفظ الموضوع كقول الشئ عند الحلاقة على ذلك الشئ لان
 التسمية بما في العيان تساهل كالعين ومنه الجارية المخصوصة في
 التسمية ومنه الشخص في العين جزئية وذلك لان العين لما
 كانت على المقصود في كون الدليل ربيته لان غيرهما من الاعضاء
 مما لا يقع شيئا بدورها صار العين كانه الشخص كله فلا بد في الجزء
 المطلق على الكل من ان يكون له فرد اختصاص باللفظ الذي قصد
 بالكل مثلا لا يكون الحلاق الهد او صا صبح على التسمية وان كان كل
 منها جازما ومنه وعكسه ان ومنه عكس المذكور في تسمية الشئ
 باسم كونه كالاصل في الانا ملة في قوله مع كونه اصابعهم اذ انهم
 من الصواعق ولا ملة جزئية من اصابع والغرض منه المبالغة
 كانه جعل جميع اصابع في الاذن لئلا يصح شئ من الصاعقة
 وتسميته ان ومنه تسمية الشئ باسم سببه كقولنا الغيث ان
 النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشئ باسم سببه كقولنا
 السما نباتا ان غيثا يكون النبات سببا عنه واورد في هذا
 في امثلة تسمية السبب باسم السبب قوله فلان الكلاليم وكلامه
 انه سهو لانه من تسمية السبب باسم السبب اذ الدم سبب
 الدية والعجالة في تفسيره ان الدية المستببة عن الدم
 او ما كان علمه ان تسمية الشئ باسم الشئ الذي كان صوغه في
 الدخان المماض كقولنا القماش اموالهم ان الذين كانوا تاسي

المستعمل

قبل

قد ذكر لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤخر ذكر الشئ
 اليه الدخان المستعمل كقولنا اني احب محمد بن عبد الله بن عبد
 الحميد او تسمية الشئ باسم جملة هو فليد في تسمية ان اصل تسمية الحال
 فيه والنادي المجلس او تسمية الشئ باسم حاله ان باسم ما يجر ذلك
 الشئ نحو واما ذلك البيضة في جوهم في رجه الله الله الجنة التي
 يحل فيها الدخلة او تسمية الشئ باسم الكثرة نحو واجعل لي لسان صدق
 في الآخرة ان ذكرنا اسمنا واللسان اسم لانه الذكر ولما كان
 في الاخرة في نوعه فخا فخرج به في الكتاب فان قلنا ذلك مقدم
 هذا الفن ان معنى الجارية على الاستعمال في المعلوم الى اللازم وبعض
 انواع العلاقات بل اكثرها لا يفيد اللزوم فليد في ذلك فليد في تسمية
 في جميع اللزوم بوجوه ما اصابه من استعانة فطامه لان وجه
 التسمية انما هو اوصاف المشبه فينتقل الذهن من
 المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما هو يستعار للشيء لا
 لونه او حمرة على الخصوص ولا تسلك في انتقال الذهن من الاسد
 الى الشيء عمدا واما غير ما قيل من ان كلامه ذكره بعض المتأخرين
 وموان اللفظ اذ الخلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك
 الغير مما ينصف بالفعل باللفظ الموضوع له في زمان سابق او
 لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤخر او بالقوة
 فجاز بالقوة كالمسكن للجد التي ازيلت اذا كان ذلك المعنى مما
 ينصف باللفظ الحقيقي في الجملة فالدم ينصف من المعنى الحقيقي
 اليه في الجملة وان لم ينصف له لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد ان يكون
 باللفظ مع الاصل المعناه الحقيقي ومما ان وقع ينصف الذهن من
 الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصور تصور واللزوم

هذا هو اللزوم العقلاء
 وهو غير الموضوع له

المحاضرة

بالبحر

بالمعنى الموضوع له فالجميع كقولهم ان قولنا سبح الله انى سبى سبى
السلاح ان تمام السلاح وكذا اشياك السلاح وشان السلاح بالقلب
والخريف مقذوف ان قد فقه كثير الى الوقايح وقيل قد فقه بالجمع
به ففهم له جسامته وثباته مما حمله لبثه الحان لم تقم له بالاسد ما يقبذ
من شعره على منكبيه والتقليم مبالغه القلم وهو القطع فالاسد
منها مستعار للرجل الشجاع ومما امر من حق جشاش وقوله ان العنقا
كقولهم تع احرنا الصراط المستقيم ان الدين الحق وهو حله لا سلام
ومما امر من حق عقلا لا جشاشا وكذا صاحب المنهاج في قوله في ذاتها
الله لباس الجوهر ان النظام من اللباس عند اصحابنا الجاهل على الخيل
وان كان كحمله عند من ان كل على التجميع ومما ان تستعار باللباس
لباس انسان عند فوجهم من انتفاع اللون ونعيره ورثاته حبيبه
مما لان كلام صاحب الكشاف شعر رثاته استعان تحفه ومما ان
تكون عقليه وان يكون حسيه لانه قال تستعان على الانسان النفس
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس والحيات الذي
عشيه يحتمل ان يريد به الصور الجاهل من الجوهر فكيف عقليه وان
تريد انتفاع اللون ورثاته الهيمه فكيف حسيه كما ذكر السكاكي
وبما يحمله ليس المشبه ميو الجوهر على ملامح الحادث عند فتوته كونه
تستعان الاستعان غلط قال المصنف فلا استعان ما تضمن
تشبيه معناه مما وضع له والمراد معناه ما معنى باللفظ وانما
اللفظ فيه فمعنا هذا الاستعان او قولنا ما تضمن تشبيه معناه مما وضع
له اللفظ المستعمل فمما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد
ورأيت زيدا اسدا ورأيت كذا اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى
الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لانه لا
يكون تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له

تشبيه الشيخ بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمنت عبارة عن المجاز
 ان حاز تضمنت بقدرته تشبيه المجاز الى سائر اشعار وغيرها
 واسم هذا تشبيه المذكرة وليس مجازا بل هو تشبيه مضافا وضع
 لم يوصف بطي الا لا نسلم ان اسما في زيدا اسما مستعجلا وضع
 له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فكيف يجوز ان يستعان بكلمة
 راءت اسما اي من بقدرته حمله على زيد ولا دليل على ان اداة التشبيه
 منها محروقة وان السديد زيد كان قد استدل
 صاحب المنهاج على ذلك بانك اذا قلت زيد اسما وقع اسما
 على زيد وقيل ان ما كان انسانا لا يكون اسما وحب المصير الى
 التشبيه محروقة اذ ان قصد الى المبالغة قلت لا نسلم وقيل
 المصير الى ذلك وانما يحل ان كان اسما مستعجلا في معناه الحق
 واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد كما في
 وتبين ذلك اننا اذا قلنا في كذا راءت اسما اي من ان اسما كان
 فلا نفع ان استعان عن زيد اذ لا حلازم بينهما ولا دلالة عليه
 وانما نفع ان استعان عن شخص موصوف بالشجاعة وقولنا
 زيد اسما اصله زيد رجل شجاع كالاسد فجدونا المشبه وانما
 المشبه به في معناه يكون استعانة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه
 به في مثل هذا المقام كثر اما يتعلق به المجاز والمجوز وقوله
 اسد علي وفي الجواب كفاية ان فخر بن علي صايد وقوله
 والخيبر اعدية عليه السلام وقوله عيم مريد عا من سواهم
 وانه كثر اما يكون بحيث لا يحسن وقوله اء التشبيه عليه
 كما قلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في قوله فاست اسما الشجاعا
 كالاسد واما اذا تكرر التشبيه بالكلمة لكن الى بوجه التشبيه نحو

ووجه التشبيه
 في قوله فاست
 اسما الشجاعا
 كالتشبيه
 بالاسد

المشبه به
 في معناه
 يكون استعانة
 ويدل على ما
 ذكرنا ان المشبه

وقوله فاست

راءت

راءت اسما في الشجاعه ونحو قوله ولا حيث من يدوح البدر فجدنا
 بدو حيث يتدحها كالتشبيه اشكال لان تكرر المشبه لفظا
 واجرا باسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعانة وقد
 وجه التشبيه يقتضي ان يكون تشبيها ان راءت رجلا كالاسد في
 الشجاعه ولا حيث من قصور فخر بن علي البدر في الشجاعه فسرنا
 تدافع كذا ذكره صدره فاضل في حرام السبط والطاهر ان
 مثل هذا من باب التشبيه ان المراد يكون المشبه مقدرا
 اعم من ان يكون محذورا فخر كلام كما في قوله في جمع كرم او يكون
 في الكلام ما يقتضي تعدد كذا في قولنا راءت اسما شجاعا عيم مريد انهم
 جعلوا احد الخيط للاسورة وقوله في حيث يتبين لكم الخيط لما بين
 من الخيط للاسورة من الخيط تشبيها لان بيان الخيط لما بين
 بالحيثية على ان الخيط للاسورة ايضا فبين بسواد آخر الليل
 واعد من ذلك ما سقاه كلام صاحب الكشف من ان قوله
 ضر الله مثلا رجلا فخر كذا تشبيها كقولنا رجلا سائلا لرجل
 وقوله وما يتنوع اليه ان هذا عند قيات سائح شرابه وهذا
 على اجاز من باب التشبيه المبطون فيه وكذا المشبه كذا في استعانة وليس باستعانة
 وهو شكل لان المشبه به ليس بمذكرة ولا مقدار ويمكن التفريق
 عن هذا الاشكال بان استعانة محبة لغيره مستعمل في
 غير محاذ وضع اللفظ لم يعلما منه ان يصح وقوعه في الحقيق
 موقعه ولا نفوت الى المبالغة في التشبيه فيجوز ان يكون راءت اسما ان
 يقال راءت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل
 وكذا لا يصح ان تداد بالحيثية الموصوفه الموصوفه والكاف لان قوله
 ومن كل ناكلين لجا لجريا وتخير فخر من جلية تلبسوا بها فبين

المشبه به

المشبه به

المشبه به

عن انه قصد التسميم لا الاستعارة وادراكه تفضيل البحر الا حاشا
 الكاف بانه قد شارك العذب في مباحه والكاف دخل عن المنفعة هو
 في حيزه قوله في كبحه كبحه او اشتد قبوة والى من الحجاز لما تنجحت
 من ارباب الحجاز ذلك في مد كثر من الناس الى ان يراش من قبل
 الاستعارة وان صاحب الكشاف مثالي للاستعارة ولا
 كبحه ضعفه عما من شاكل لفظ الكشاف ودليل انها من الاستعارة
 محاز لغوي كونها موضوع للمثبه لا للمثبه ولا لاغم منها اختلافوا
 في ان الاستعارة محاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى ان محاز
 لغوي مع انها لفظ استعمال في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
 والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلاً قولنا راس اسد
 يوم موضوع للمثبه في السبع المخصوص لا للمثبه في الكل
 الشاع ولا الامر اعم من المثبه به والمثبه كالشاع مثلاً تكون
 العلاقة على كل منها حقيقة كالحلاف الحيوان عليها وهذا معلوم قطعاً
 بالنقل عن اعم اللغة فيكون استعماله في المثبه استعمالاً غير
 ما وضع له في غير ما نفع عن ارادة الموضوع له اعم المثبه به
 تكون محاز لغوي وهذا الكلام صريح في انه اذا الحلق لفظ العام
 على الخاص لا باعتبار خصوصية بالاعتبار بموجبه فهو ليس من
 المحاز في شاع اذا راسه فعلت راس انسان او راس جمل
 لفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الحجاز
 عازي وكذا اذا قال قائل اكرهت زيداً او الجمجمة وكسوته فقلت نعم
 ما فعلت لم يكن لفظ فعلت محازاً وكذا لفظ الحيوان في قولنا
 راس انسان حيوان فلتسا ملة فان هذا يثبت ثبوتاً في كثر
 من المحققين حتى يتوهمون انه محاز باعتبار ذلك العام وادارة

أورد مدام

الخاص

الخاص وبغيره من انضاباته لا دلالة للعام على الخاص بوجه من
 الوقوف ومثباته عدم التفرقة من ما يقصد باللفظ من الملاق
 ويدل استعارة من ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في
 بحث التعريف باللام اشار الى تحقيقه وقيل انها محاز على معنى
 ان التفرقة في اعم لفظ لغوي لا انها لم تطلق على المثبه الا بعد
 اذ عاين حوله اي في صور المثبه في جنس المثبه به بان جعل الدجل
 الشاع في من افراد اسد كان صوراً لما استعمالها في شاع
 بالاستعارة في المثبه كاستعمال اسد في الدجل الشاع مثلاً
 فيما وصفت له وانما قلنا انها لم تطلق على المثبه الا بعد الادعاء بالثبوت
 لانها لو لم تكن كذلك لكانت استعارة لان في نقل الاسم لو كان
 استعارة لكان اسماً للمثبه كقوله كبريت ويسكر استعارة ولما كان
 بالاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في الملا وسمي المحر
 عارياً عن معناه ولما صرح ان يقال لمن قال راس اسد او راس
 زبد انه جعله اسداً كما يقال لمن سمى ولده اسداً انه جعله اسداً
 لان جعله اذا كان متغيراً الى منفعول كان معناه صير ونبذ اثبات
 صفة لشيء حتى لا نقول جعلته اسداً الا اذا ثبت له صفة ملازمة
 واذا كان نقل اسم المثبه به الى المثبه تبعاً لنقل معناه اليه
 معناه انه اذا ثبت له معناه اسداً لم يبق له في الحلق عليه
 اسم اسد كان اسداً مستعملاً في ما وضع له فلا يكون محازاً لغوياً
 بل عقلياً معناه ان العقل قد فرغ من جعل الدجل الشاع من جنس
 اسد وجعله مالم يكن في الواقع واقعاً محازاً عقلياً ولهذا ان
 الملاق اسم المثبه به على المثبه انما يكون بعد اذ عاين حوله في
 جنس المثبه به في التعجب في قوله اس قول اي العضد ان العبد

اللفظ المستعار
 في استعماله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

لام

غلام قام على رأسه بظلمة فاحت تظلمته من توضع الظلم على من
 الشمس نفي من اجتر على من نفي فاحت تظلمته ومن عجب
 فاحت ما عجباً ومن عجب شمس من انسان كالشمس في الجحش
 والبهار تظلمت من الشمس طولا انه اذ عن له معنى الشمس الحقيقي
 وجعله سمياً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في أن
 يظلم انسان حين الوجه انساناً آخذ والنهر عنه من ولهذا
 النهر عن التعجب قوله لا تعجبوا من بل غلام ما من شعاع
 تحت الثوب تحت التدرج ايضا قد رز از راز على القمر قد
 رز رز الشمس عليه ازره اذ اشد رز از رز عليه طولا انه
 جعله قبحاً حقيقياً لما كان للنهر عن التعجب معنى لان الكتمان انما يبر
 اليه اليه بسبب ملازمة القمر الحقيق لا بسبب ملازمة انسان كالقمر
 في الجحش و قد بان مراد عام من رز هذا الدليل بان اذ عاود صور المشبه
 في ضمن المشبه به لا ينبغي كونها من كونه من استعاره من علم مما
 وضعت له للحلم الضروري بانها من علم في الدجل الشجاع مثلاً
 والموضوع له هو السبع المخصوص ومقتضى ذلك ان فضوله في
 المشبه به من عي انه جعله افراد مراد بطريق التأويل في ضمن
 المتعارف وهو الذي له غاية الجدة ونهاية القوة مثل تلك الجنة
 ومنا تيك الصورة والهيئة وتلك الانبياء والمخالب الك غير ذلك
 والتا غير المتعارف وهو الذي له تلك الجدة وتلك القوة لكن لا في
 تلك الجنة والهيكل المخصوص ولفظ مراد انما هو موضوع للمناقشة
 فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقد
 مانعه عن ايراد المعنى المتعارف لتحقن المعنى الغير المتعارف
 وهذا اندفع ما يقال الا بصرا على دعوى الاسدية للرجل الشجاع

ان

شافي

تنافي نصب القديس المانع عن ايراد السبع المخصوص واعا
 التعجب والنهر عنه في البيت المذكورين وغيرهما فليكن على
 تنافي التشبيه فضلاً عن المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا
 يتميز عن المشبه به اصلاً حتى ان كل ما يثبت على المشبه به من
 التعجب والنهر عنه يثبت على المشبه ايضا والا ستعاره تفارق
 الكذب بالبناء على التأويل ونصب القديس على ايراد خلاف الظاهر
 يعني أن في مراد استعاره دعوى دخول المشبه في ضمن المشبه به
 منبته على تأويل وهو جعله افراد المشبه به فحين كما ذكرنا ولا
 تأويل الكذب ايضا لا بد من مراد استعاره من قديس مانع عن
 ايراد المعنى المخصوص له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
 بخلاف الكذب فانه لا نصب فيه قديس على ايراد خلاف الظاهر
 بل يبدل الجهورية بدو حكامه وزعم صاحب المنهاج ان مراد استعاره
 تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها من مراد استعاره على
 التأويل وتفارق الكذب من نصب القديس المانع عن ايراد الظاهر
 والسارح العلامة في الباطل كما يكون على خلاف الواقع
 والكذب على كونه على خلاف حاشية الضمير وان تشبه الكذب بخلاف
 ما عليه الجمهور واختار السكاكي ومع هذا فلاحته التخصيص
 التأويل عفا رقة الباطل والقديس عفا رقة الكذب على كونه على
 منها المفارقة عن الباطل والكذب جميعاً مع فرق بين الباطل
 والكذب بان الباطل يقابل الحيق والكذب يقابل الصدق والحق
 يكون الخبر مطابقاً للواقع بقياس الواقع اليه والصدق
 يكون مطابقاً للواقع بقياسه الى الواقع فما متجانسان بالذات
 متجانسان بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر ولا يكون

على ايراد صاحب المنهاج
 ان مراد استعاره
 بالسارح الباطل
 والكذب

تعليم ان

بعد

استعار علميا لما سبق من انها تعني اذ قال المشبه في
 المشبه به جعل افراد قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن
 ذلك في العلم لما فاته الجنسية لانه ينفع التسمي وحينئذ
 والجنس ينفع العموم وثنا والافراد الا ان ضمن العلم نوع
 وصفتهم بسبب شئها لا توصف من ملاوصاف كائنه فانه يضمن
 ملا تصاف بالوجود وكذا ما در في النحل وسجبان في الفصا حيه باطل
 في الفهاهم وحين يكون ان تشبه شخص كائنه في الوجود وثنا ولا جائز
 فيجعل كانه موضوع للوجود سواء كان ذلك النحل المعلوم من
 او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا
 او غيره فهذا التأويل يكون جائز متنا ولا للفرد المتعارف
 والفرد الغير المتعارف وهو من ينصف بالوجود لكن استحالة
 في غير المتعارف تكون استحالة في غير الموضوع له فكون استعارة
 كوراث اليوم جائزا وقد نبتا اس قوسه ملا استعارة لانها مجاز
 وكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
 اما اجزاء جدي كانه قولك راث اسد يدوم او اكثر اس امران او
 امور تكون كل واحد منها قوسه كقوله وان دعا قوا العذر والاياما
 كان في ايماننا نيرانا اس سيوفات تلج كشعل النيران فتعلق قوله
 تعا فوا بكل من العذر ولايمان قوسه في ان المدا بالغير ان السيوف
 للدلالة على ان حوا هذه الشرط يجاريون وتلج فون الى الطاعة
 بالسيوف او معان ملتبسة مربوطة بعضها ببعض تكون الجمع
 قوسه لاكل واحد وقالا لا يخفى صحة كونه فيما لقوله او اكثر كقوله
 اس قول النجدة وصاعقه روس بالحد على الضمار تب وبالرفق
 على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اس من نصله سلف المردود

لا يجوز
 في قوله
 راث اسد
 يدوم
 او اكثر
 اس امران
 او امور
 تكون
 كل واحد
 منها قوسه
 كقوله
 وان دعا
 قوا العذر
 والاياما
 كان في
 ايماننا
 نيرانا
 اس سيوفات
 تلج كشعل
 النيران
 فتعلق
 قوله
 تعا فوا
 بكل من
 العذر ولايمان
 قوسه في
 ان المدا
 بالغير ان
 السيوف
 للدلالة
 على ان
 حوا هذه
 الشرط
 يجاريون
 وتلج فون
 الى الطاعة
 بالسيوف
 او معان
 ملتبسة
 مربوطة
 بعضها
 ببعض
 تكون
 الجمع
 قوسه
 لاكل
 واحد
 وقالا
 لا يخفى
 صحة
 كونه
 فيما
 لقوله
 او اكثر
 كقوله
 اس قول
 النجدة
 وصاعقه
 روس
 بالحد
 على
 الضمار
 تب وبالرفق
 على انه
 مبتدأ
 موصوف
 بقوله
 من نصله
 اس من
 نصله
 سلف
 المردود

وخبره

وخبره قوله تنكهن من انكفا ان انقلب الباع قوله بها للتجدي
 والمفرد رب تار من جد سبهم ثقلها على اروس الاقدان خمس
 سجا سجا ان املح الجنس التي من في الجور وعموم العطايا سجا
 اس نصيبها على كفاية في الجرب في ملكهم با والمبراد باروس
 ملاقدان جمع الكثرة تقرين المرد لان كلا من صيغه جمع القلم
 والكثرة متعارف للاخر كما استعار العبيد لانا مل المردود
 وكذا ان هناك صاعقه وتبين انها من نصل سبهم ثم قال على
 اروس ملاقدان ثم قال خمس سجا سجا فذكر العدد الذي هو
 عدد لانا مل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسمي باب لانا مل
 ومن اس ملا سجان ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجاه
 وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك في
 باعتبار الطرفين يعني المتعارفة والمتعارف له قسمان لان
 اجتماعها من اجتماع الطرفين في شئ اما يمكن تولد جبيناه في او من
 كان ميتا فاجبيناه ليس صلا لا هديناه استعار الاجزاء من معناه
 الحقيق وموجعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق بوصل
 الى المطلوب الاجزاء والهداية مما يمكن اجتماعها في شئ وهذا اول
 من صور المصنف التوا لهداية مما يمكن اجتماعها واما استعارة الموت
 للضار فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اوصاف الميت بالضلال
 فلهذا قال في اجبيناه في او من كان ميتا فاجبيناه وليس هذا
 ملا سجان التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ توافقها لما بين الطرفين
 من ملا تفاق واما من منع عطف على قوله اما يمكن كما سجان اسم
 المعلوم للموجود لعدم غنايه موب الفقه النفع اس لاسفا النفع
 في ذلك الموجود كانه المعلوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم

في الجملة

في شيء من شئ وكذا استعارة الموصوفين لمن عدم وقد اذ ابقيت آثاره
 الخليل التي تخرج ذكره وتذكر في الناس اسم وكذا استعارة اسم
 الميت للحي الجامع او العاجد او العائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن
 اجتماعهما في شيء فان المصنف الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف
 كان استعارة اسم لاشد للاضعف او في كل من كان اقل علما واضعف
 قوة كان اولي بان استعار له اسم الميت لكن ملاقل علما او في ذلك من
 ملاقل قوة لان ملاذراك اقدم من الفعل في كونه خاصه للحيوان لان
 المختص به اعني الحيات الارادية مبقوطة بالادراك واذ كان الادراك
 اقدم واشد اختصاصا به كان الضمان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة
 وتغريبا الى ضدتها وكذا في جانب ملاشد فكل من كان اكثر علما واشرف
 كان اولي بان يقال له انه في هذا كلامه ولا يخلو عن الضمان لان الضمان
 القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدر والعجز ولم يجر
 اسم احد من الاخرين المقصود انه اذا الخلق اسم احد الضدين على ملاشد
 باعتبار مع قابلية للشدة والضعف فكل من كان وكذا المعنى فيه اشد
 كان الخلاق وكذا ملاسم عليهم اولي والعبارة غير وافهم بذلك وتسم
 هذه ملا استعارة التي لا يمكن احتياجا في شيء من حيث استعارة الضمان
 ومنها ان من الغناد به ملا استعارة التكميلية والتعليقية ومنها ما
 استعمل في ضلله ان ملا استعارة التي استعملت في ضد معاصها الحقيقية
 او بضمها لما جرت ان لتبريل التضاد او التناقض فير له التناقض
 تلحق اوتهم على ما سبق في قسمه في باب التسمية كوفيتهم بعد التسم
 ان انذرم استعارة البشاة التي من الاخبار عما يجرس في الخبر
 به لان ان الذي موصوفه ما دخاله في جنبها على سبيل التهميم وكذا اقول
 راسا اسدا وانت تدع جباناً على سبيل التلميح والطرافة وتراثر

استعار
 افعاله
 اسم الميت

استعار
 افعاله
 اسم الميت

ولا استعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد استعارة الطرف فيه
 وهو الذي تسمى التسمية وجها ومهنا جاعلا قسما لان الجامع
 اعماد اخلت مفهوم الطرف في استعار له والمستعار منه ثم قوله
 خير الناس رجل تمسك بعنان فرسه كلما سمع صيحة طار بها او
 رجلا في شقفة في غنمة حتى ياتي الموت قال حار الله اليتيم فان
 التي تغري منها واصلاها من صاع يبيع اذا جبن والسقم راس
 الجبل والمعنى خيرا الناس رجل اذا بعثان فرسه واستعد للجهاد
 في سبيل الله او رجلا اعثر الناس وسكن في بعض رؤس الجبال
 في غنم له قليل يدعها ويكتفي بها في امر عاشره ويعبد الله حتى
 ياتي الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومها
 فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل
 فيها اسم في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في
 العدو وقال الشيخ اسرار البلاغة والفرد بين وبين كوريات
 اسدا ان ملاشركا ثم في صفته بوجد في حنين محقق كالاسد
 وملاشركا خلاف الطيران والعدو فاتها حنى واحد وهو المبرور
 وقطع المسافة وانما ملاشركا بالسرعة وحقيقته فاطمة تحلل
 اسكنات في ذلك لا توصف بملافاة الحس ثم قال والفرد بين
 استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسل لان ملاشركا
 مع ان في كل من المرسل والطيران خصوص وصف ليس في
 والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طار حركته استعارة
 للعدو خلاف خصوص الوصف في المرسل والجامع ان التسميم
 منها منطور بخلافه ثم ولذا اذا الوصف في التسميم كما في عليق
 المشافذة استعان وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق

تصغير
 التسميم
 التسميم

الطيران
 السرعة
 التسميم
 خصوص
 التسميم

الاستعارة
 التسميم
 التسميم

استعان بما وضع المرسل موضع خلافه ونحو ذلك الا اني كرهت
 على الفهم السلف فانهم علموا هذه الاستعارات وخطوطها بها فاعتدوا
 بكلامهم في الجمل ونبتت على ذلك بان سميت استعان غير مفيدة
 الشبه منه ومن الاستعان انك تنقل منه من اسم الى محانس له كالمحسن
 ولا يفهم المحاسن والمثابرة من واحد واحد وهذا خلاف قوله اليد
 والشمعة اذ لا يحسن بينهما ولا يطلق الاستعان عليه فان قلت
 في الاستعان منه يحسن لئلا يكون اقوى واشد لكفر استعان مفيدة
 وقد تقدم في غير هذا الفن ان جزأ الماصية لا يختلف بالشد والضعف
 فكيف يكون الجامع داخل في مفهوم الطرفين قلت استعان خلاف
 انما هو في الماصية الحقيقية الا ان السواد جزء من مجموع المركب
 من السواد والحلج مع اختلاف بالشد والضعف وجه الشبه
 انما جعل داخل في مفهوم الطرفين لانه الماصية الحقيقية للخط
 والمفهوم قد يكون ماصية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها
 قابل للشد والضعف فصح كون الجامع داخل في المفهوم مع كونه
 احد المفهومين اشد واقوى وكفر استعان الطيران للعدو
 من هذا القبيل نظر لان الطيران موطنهما المصاف بالجناس
 السرعة داخل في معنى الارض له في الاكثر كالجدة للاسد ولاولى
 ان تمثل ما استعان التلويح الموضوع لارائه الا انصار من جسام
 المتفرقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض
 في قوله وقطعنا مية في الارض اجمع والجامع ازاله لاصطلاح الا
 في مفهومها ومن في القطع اشد وكذا استعان الخيال في الموضوع
 لضم فرق الثوب للسرور الذي هو موضع جلق الدرر في جامع الضم والاطار
 في مفهومها الاشبه لاول واجام غير داخل عطف على قوله اما داخل

هذا هو الوجه
 في الاستعانة
 في الاستعانة

في الاستعانة
 في الاستعانة

في الاستعانة
 في الاستعانة

في الاستعانة
 في الاستعانة

كما

كما مر من استعان براسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل
 ونحو ذلك وان قلت قد نقض الشبه في اسرار البلاغ عما ان تراسد
 موضوع للشجاعة ككن في تلك البيت المخصوصة لا السجاعة ووجهها
 ومطويع ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل في حد ذاته فالكاف
 منها ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فخاصة عليه قلت اما
 كلام الشرح فمفهوم تجوز تسامح للقطع بان تراسد موضوع لذلك
 الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل
 الموصوف بالشجاعة لا المسمى بالمركب منها وفوق من المفيد
 عما انه لو كان المستعار له هو المسمى ايضا لكان الجامع غير داخل
 في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه
 ان تراسد ايضا نقض آخر للاستعانة باعتبار الجامع وهو
 انها اما عاقبة وهي المبتدئة لتجوز الجامع فيها نحو راس اسد اي
 او خاقية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا
 ذهبا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغاية قد تكون نفس
 الشبه بان يكون تشبيها صفة غريبة كجملته قوله اي قول من يدق سلمة
 من عبد الملك يصف فرسانه بانه مودع وانه اذا نزل عنه والفرس
 عنانه في قريوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واداء
 ايته قريوسه اسر مقدم سرجه وفي الصيحات القريوس السرج
 بعنانه تلك التسمية الى انصار الزائر التسميم والتسميم من الجدة
 المعترضة في الفرس واراد بالزائر نفسه بدل ما قبله عودته
 فما ازره جباين افعاله وكذا كركم في الجدة شبيهة وقوى العنان
 في موقعه من قريوس السرج ممدا الى جانب في الفرس بهيه وقوى
 الثوب موضعه من ركبه المحيطة فمما الى جانب ظهره فاستعار

هذا هو الوجه
 في الاستعانة
 في الاستعانة

نوع

في الاستعانة
 في الاستعانة

سراجاً وموانع الدجل لم يرد وساق فيه شوب او غيره لو وقع
 العنان في قريوس السرج في استعان غريم لغرابه الشبه
 فان قلت كوزان قال انه شبه مبيت وقوع العنان في القريوس
 محمدا الى جانب النعمه مبيت وقوع الجنبه في حجر المحب محمدا الى جانب
 الساقين في كغزال الحرس غير له القريوس والركبتان والساقان غير له
 رأس القدس قلت الا حين ما ذكرناه اول الان الركبتين متصفا
 اشبه بالقريوس والشوب الركبتين مائل الى العلو ثم عند متصفا
 الى الطرف الذي يلي القريوس من العنان اي من الذي
 يلي ثم القدس وقد يحصل الغراب بتقوية العامية كما في قوله ولما
 قضينا من جمع كل حاجة وقسم بالاركان من صواعيق وشهد على ذمهم
 المنهارين رجالنا ولم ينظر العاجين الذين صورنا اخذنا بالحد اذا جازت
 بيننا وبيننا عناق المطح الاباحي الذمهم جمع الدنيا ومن السور
 والمنهارين جمع قهرهم ومن النافه المنسوب الى شهره بن جند ان يكون
 من قضاة والاباحي جمع ابطال وهو حبيب المكارف وقاف الجهار
 ان لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومبينا اركان البيت عند طواف
 الوداع وشهدنا الرجال على المطايا وارجلنا ولم ينظر السائرون
 في الغداة السائرين في البر واجلاسنا على اخذنا في سراجا وحش
 واخذت المطايا شرعة المصطفى استعار سبلان السور الواقعة
 في الاباحي لسير الابل سير جديها في غايه السعة المشتمل على
 لين وبقلا يتيه والتبته فيها كالمندوحا من كمن قد صرف فتمت
 افان اللطف والغراب اذا سجد الفعل مع قوله سالت الى الاباحي
 دون المطح او اعنا فها هي افاد انه امتداد لابي الاحم من سراجا
 في قوله له واشتعل الناس شيبا واودخله اعناق السير

سراجاً وموانع الدجل لم يرد وساق فيه شوب او غيره لو وقع

لان

لان السعة والبطون سيرة الابل يظهر ان غالبها سراجا وعناق
 امومها في الهواش وسائر سراجا استند اليها في الحركة وتنبوها في
 الثقل والخفة وقد يحصل الغراب بالجمع من عدة استعار الى الحاف
 الشكل بالشكل كما في قول امر القيس فقلت له لما نعط بصلته وادرف
 اعجازا ونا بكملا اراد وصف الابل بالطول فاستعار له صلبا
 يتخط به اذا كان كل ذر صلب يزد شدة في قوله عند عطيه ثم بالغ
 فعمل له اعجازا يترد فبعضها بعضا ثم اراد ان يصغر بالثقل
 فله سراجا والتشديد والمقتر له فاستعار له كل كلاً يتوهم امر شغل
 به والطاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كالهلال للشمس
 ودر استعارة ما عتار التلم المستعار منه والمستعار له واليها
 ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له احاجسيان او عظيميان
 او المستعار منه جسيم والمستعار له عظيم او بالعكس هذه لربعة
 اقسام والجامع في العلة الاخيرة لا يكون الاعقليا لما عرفت
 في بحث التشبيه والقسم سراجا بنفسه اقسام لان الجامع فيه
 احاجسي او عظيم او مختلف بعضه جسيم وبعضه عظيم فالمراد ستة
 اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرف من ان كانا حيين فكلما
 احاجسي فواحد لم يحل فان المستعار منه ولد البقر والمستعار
 له الحيوان الذي خلقه الله من خلق القبط التي سبكتها ناز
 السامرة عند القائمه في تلك الحيل الثرية التي اخذها من موطن
 فوس خبر قيل علمه والجامع الشكل فان ذكر الحيوان كان على شكل
 ولد البقر وهذا كما قال للصورة المنقوشة على الخدار انه فوس
 بجامع الشكل والجميع امر المستعار منه والمستعار له والجامع
 جسيم يذكر بالبحر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله نع

سراجاً وموانع الدجل لم يرد وساق فيه شوب او غيره لو وقع

واشتعل الرأس شيئا واستعار منه صوت النار المستعار له صوت
 الشيب والخاص به صوت اندساط الذي صوت النار اقوى والجمع تحت
 والقرينة صوت لا استعال الذي صوت من خواص النار لكن لما كان
 هذا من قبيل الاستعارة بالكتابة صحت السكاي ان يثبت به لان كلامه
 ضاموا اعم من الاستعارة المبرجة والمكتبة عنها خلاف المصنف
 فان كلامه في المقرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيها بين الاوتار
 والشيب بشواظ النار في الدنيا وسرارة وهذا استعارة بالكتابة
 والثاني تشبيه اندساط الشيب في الشواظ النار في غير
 اندساط مع تعدد تلافيم هذه الاستعارة تصحيتها لكن الجامع
 فيها عطف واما عطف على ما جرت به في ان الاستعارة التي هي قاسما
 جيتان والجامع عطف كونه آية لم الليل نسل من النهار وان المستعار
 منه كسط الجلد عن خواص الشاة والمستعار له كشف الضوء من مكان
 الليل وموضع الظلمة وبما جيتان فالجامع ما يعقل من سبب
 امر على اخذ من حصول امر عقيب من كثرة ظهور الظلم على
 كسط الجلد وتدرج ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
 وهذا مع عطف وسان ذلك ان الظلمة من مصادق والنور طائر
 عليها سرها بضوءه فاذا غابت الشمس قد سلك النهار من الليل
 انه كسط واذيل كما تكشف النور الطائر على النور الساكنه فجعل
 ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوحة بعد سلب
 اهابه عنه ووقع في عيان الشيب عبد القادر صاحب الفتاوى
 ان المستعار له ظهور النهار من كلمة الليل واعتراض بان لو ارد
 ذلك لقبيل فاذا اعم خبرون ولم نقل فاذا اعم مظلمون ارجوا فلو ان
 في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من كلمة الليل انما هو

انتشار

لا بصار

من اصار لا الا كلام واحد يحل عيارها على القلب من ظهور
 كلمة الليل من النهار لو بان المراد بظهور النهار عترة عن كلمة
 الليل وبان الظهور منها معنى الزوال كما في قول الجاهل وذلك
 عارضا ابن ربيعة ظاهرا قال سلام المدروني ذلك عارضا كما في
 زائد قال ابو ذؤيب وعيترها الواشون اني اجبتها وتلك شاة ظلمت
 عنك عارضا فالجواب ان المستعار هو الضوء النهار عن كلمة الليل
 فقام من قام عن فكون موافقا لكلام غير ما وذلك الشارح
 العلامة ان السليح قد يكون معنى النزع كوسلحت سراها عن
 الشاة وقد يكون معنى اخرج كوسلحت الشاة من سراها
 والشاة مسلوحة وقد ورد عبد القادر والسكاي الى التاوية غير ما
 الى ساول واستعمال الفأرة قوله فاذا اعم مظلمون ظاهرا على قول
 غير ما واما عطف قولها فانما صحت من جهة انها موضوع لما بعد في
 العان فمربها غير خارج وهذا يختلف باختلاف الامور والاداءات
 وقد يكون الدخان والعاة في مثله تنبئ عن عدم اعتبار المهلة
 وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان تقطع
 من اخراج النهار من الليل ومن دخول الظلام لكن لو علم
 دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه ما ينبغي ان لا يحصل
 الا اضعاف ذلك الزمان عند الزمان قريبا وجعل الليل كانه
 نقا حريم عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا
 المفاجأة انما يصح اذا جعل السليح معنى الاخراج كما يقال اخرج
 النهار من الليل ففاجأة ودخول الليل فانه مستقيم خلاف
 ما اذا جعل معنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
 عن الهواء ففاجأة الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسر الكون

في هذه الاشارة على ان قوله
 عن الشاة في قوله
 في قوله

له

فما جاء الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام
 فكون نسيب دخولهم في الظلام الى يدك ضوء النهار كنسب الانكسار
 الى الكسب فلهذا جعل السيل مع ما خاضه دون النهر انهم
 واقفون تقوية لذلك لا شك ان الله انما يكون اية اذا اشتغل على
 نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذكر
 انما هو مناجاة الظلام عقب ظهور النهار لا عقب ضوء النهار
 فليست مل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك انت شمس
 وانت نريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وموجبه وبهاضه
 الشان ومن عقليه وقد اقبل صاحب المنهاج هذا القسم كذا
 وقومعه ولا ينفى الحقيقة استعارتان الجامع في احدهما جرس
 ما خفي عقلي فدخل فما تقدم ولا يكون نوعا آخر يقال وان
 ما استعار منها على التثنية تنوع الى خمسة انواع تنوع
 في التثنية اليها كنتم قد ذكر في باب التثنية الاقسام الستة
 والا عطف على قوله ان كانا جرسين اس وان لم الطرفان حين
 هما من الطرفين اما عقليان كومن بعضنا من وقد ناقش في المنهاج
 منه الرقاد اس النوم والمستعار له الموت في الجامع عدم
 الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التثنية والمصدر
 وجعل ما استعار تبعيته قلت لا يخرج من انه اذا كان اللفظ
 المستعار فعلا او متفعا منه فالاستعار تبعيته والتثنية
 في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الزمان والمكان
 او غير صفة كاسم الزمان والمكان ولا له ولا ان المنطوق هذا
 التثنية بنو الموت والرقاد لا يجوز القبر والمكان الذي يتنام
 فيه ويحتمل ان يكون المراد معنى المصدر فكيف قوله المستعار منه

زواله

كأنه

الرقاد

الرقاد تفسير الكلام وتحققا ويكون استعارة اصلية ومنها
 تحت عنوان الجامع حيث لم يكون في المستعار منه اقوى واشهر
 وعدم ظهور مراد فعال الموت الذي هو المستعار له اقوى من
 يصلح جامعاً فان الجامع البعث الذي هو النوم اقوى واشهر
 لكونه مما لا شبهة فيه لا جد وقدمه ما استعاره كون هذا الكلام كلام
 الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن
 جعل الجامع عدم ظهور مراد فعال من رجم ان القومته بنو كذا البعث
 وقسمه نظرا لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثته من
 نومه اذا ايقظ وبعث الموتى اذا نشروهم والقدسية ان يكون
 له اختصاص بالمستعار له واما محتملان عطف على اما عقليان
 اس احد الطرفين جرس وما خاض عقلي والجميع هو المستعار منه نحو
 فاصدع بما توعد فان المستعار منه كسر الزجاجة وموجبه
 والمستعار له التبليغ والجامع التائي وبها عقليان والمفعول
 الامر امانة لا تهم كما لا يلتزم صدق الزجاجة وكذلك قوله تع ضربت
 عليهم الذلة امر جعلت الذلة في طمهم كما نفي القبة او الجبهة على
 من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لذتهم ضربة لا يربح
 الطين على الحايطة فلزمه المستعار منه ضرب القبة على الشجر
 او ضرب الطين على الحايطة وموجبه والمستعار له تثبيت الذلة والصافها
 بهم والجامع ما جالته او اللزوم وبها عقليان وما استعاره تبعيته
 بصريحه ويحتمل ان يثبت الذلة بالقبة او الطين ويكون القومته
 اسناد القبر اليه بعد بيع اليها يكون استعارة بالكناية واما
 عكس ذلك من الطرفين المحتملان والجميع هو المستعار له كونه بالما
 طغي الما محتملان في الجارية فان المستعار له كثرة الماء وموجبه المستعار
 منه

قوله

في الاصل لا ينفى
 بالان لا ينفى
 في الاصل لا ينفى
 بالان لا ينفى
 في الاصل لا ينفى
 بالان لا ينفى

الرقاد

التثنية والجامع من استعمل المفعول وما علقها من استعارة
 باعتبار اللفظ المستعار فسمان لانه من اللفظ المستعار ان كان اسم
 محسن وهو ما دل على معنى الذات الصالحه لان صدقها كالتثنية
 من غير اعتبار وصف من صلا وصفه فاصلة من الاستعارة
 اصلية كما اذا استعمل للرجل الشجاع وقيل اذا استعمل للفرس
 الشديد من اول اسم عن والتماس من وكذا ما يكون متا ولا اسم
 كالعلم بخور انت اليوم جائعا والا فتعيت من وان لم يكن اللفظ المستعار
 اسم فليس بالاستعارة بتعيت كالفعل وماتت من اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة وافتعل التفضيل واسم الزمان والمكان
 والحوادث انما كانت بتعيت لان الاستعارة بتعيت التسمية والتسمية
 كون المشبه موصوفا بوجه التسمية او بكونه مشاركا للمشبه به في
 التسمية وانما يصلح للموصوفية الخائض من مرامود المتقدمة الثابتة
 كقولك جسم ابيض وبياض صافي دون معاني مرافقا والصفات
 المشبهة بها تكونها متحدة غير متقدمة بواسطة وجود الزمان
 في مظهرها وعبر وجهها لها ودون الحروف وصفها موصوفا اما الموصوف
 فهو شجاع باسلة وجواد قياض وعالم يجر يد محمد وفي رجل
 سباح باسلة كذا ذكره المصنف ومهنا نظير وهو ان هذا الدليل
 بعد تكميل حجة غير متناه ولا سيما الزمان والمكان والالام لانها
 يصلح للموصوفية كوقام واسمع وحلست فسيح وحببت طيب وغير
 ذلك ولا تقع اوصافا التسمية ومم ايضا قد خصصوا ما شئت من
 الفعل بالصفات المشبهة وهذه ليست بصفات بالانفاق
 ولذا صرحوا بان تعريف الصفة عادلة عادات باعتبار معنى هو
 المقصود غير صحيح لانفاضة باسم الزمان والمكان والالام فان

المفضل
 لا ينافي صفة
 وقد صدق التثنية
 فليس هو

اراد ان يسلطها ان يكون
 المفضل

المفضل مثلا اسم المكان باعتبار وقوعه في المكان فسمان ان يكون
 من استعارة فيها اصلية لا بتعيت وان بقدر التسمية في نفسها لا في
 معيارها ولا شك ان اذا قلنا بلغنا مفضل فلان ان الموضوع الذي
 صرح فيه ضربا شديدا ان المعنى على تسمية ضربه بالمفضل وكذا اذا
 قلنا هذا امر قد فلان اشارة الى غيره فهو على تسمية الموتى بالرجال
 فالاولى ان يقال ان المقصود بتمامه في الصفات واسما الزمان والمكان
 وبلاية هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا كما مر فاذا كان
 المستعار منه صفة او اسم مكان فليست بتعيت ان تعذر التسمية
 هو المقصود بتمامه اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ
 الذي على نفس الذات ويحتمل ان يكون الاستعارة جميعها بتعيت
 في الاولين ان الفعل وماتت من المعنى المقصود في الثالث
 الحرف المتعلق بمناه ان لما يتعلق به معنى الحرف قال صلا المصاح
 المراد بمعلقا معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها
 مثل قولنا من معانيها ابتداء العايم ومعانيها الطوفية وهي
 معانيها الغرض من هذه كسبت معاني الحروف والالام كانت حروفا
 اسما لان ما يسميه والحرف فيه اتماما باعتبار المعنى واعلم ان معانيها
 لمعانيها اذ اذا افادت من الحروف معاني رجع تلك المعاني الى
 نوع استلزام فتقول المصنف في تشييد متعلق من الحروف كالمجور
 في رتبة نعمة غير صحيحة كما تشير اليه فتدرا التسمية في تطبق
 الجان والجان بالحق بل بالالام بالنطق ان بقدر تشبيه والالام
 الجان ينطق بالحق في ايضا المعنى وان يقال الى الذين ثم
 يدخل الالام في حسن النطق بالتأويل المذكور في استعاره
 لفظ النطق ثم شق عنه الفعل والصفة مكونا للاستعارة

انما هو المقصود
 انما هو المقصود
 انما هو المقصود

لا ينافي صفة
 وقد صدق التثنية
 فليس هو

انما هو المقصود
 انما هو المقصود
 انما هو المقصود

انما هو المقصود
 انما هو المقصود
 انما هو المقصود

المقصود المعاني في التسمية

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing dense, flowing characters.

۱- در این کتاب که در این کتاب
 ۲- در این کتاب که در این کتاب
 ۳- در این کتاب که در این کتاب
 ۴- در این کتاب که در این کتاب
 ۵- در این کتاب که در این کتاب
 ۶- در این کتاب که در این کتاب
 ۷- در این کتاب که در این کتاب
 ۸- در این کتاب که در این کتاب
 ۹- در این کتاب که در این کتاب
 ۱۰- در این کتاب که در این کتاب

[illegible][illegible]

وانما قال في الجار المفرد الكلمة المستعمل في غيرها
موضوع له ولم يقل هنا هو اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لان هذه العبارة تقتضي ان
كلمة اللفظ المركب موضوعا وهو ليس
بموضوع له بل الموضوع اجزاء ومزج

مجلس

في قوله

انما جاد الغاية في الاستعارة المفرد والمركب وجا صلب ان
تثبت احدى الصور من المنبر عين من متعدي بالآخر
ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة
فطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبهة بها كما قال الشاعر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر افرق
وكما كتب الوليد بن يزيد لما يوتيخ الى مروان بن محمد وقد بلغه
انه متوقف في البيعة له اقام بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر افرق
فاذا اتاك كتابي فاعلم على ايتهما شئت شئت صورة تدرك
في المياريح بصورة تدرك من قام لندميت احد فتارة يدرك
الذهاب فتقدم رجلا وتؤخر لا يدرك فتؤخر افرق فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في تلك وجه الشبه وهو ان اقام تان
وتؤخر فجام احدى متدري عن عدة امور مجامد وهذا الممان
المركب يسمى الممثل لان وجه متدري من متعدي على سبيل
استعارة له انه قد ذكر كذا المشبه به واربك المشبه وتذكر كذا المشبه
بالكلمة كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى الممثل مطلقا عن
تقييد بقولنا على سبيل استعارة وتعار عن التبيين بانه
نقال له تشبه بمثل او تشبه بمثل ومما ياتي في صورة الممان
المركب كما يكون استعارة بعد كون غير استعارة وتحقيق
ان الواضع كما وضع المفرد استعارة بها بحسب الشرح كذلك
وضع المركبات استعارة بها التكرير بحسب النوع مثلا طيبة
التكرير في موضع موضوعه للاخبار بالاثبات فاذا استعمل
ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين
المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير

في احد
لا امر او محسوسا
هذا

استعارة

في قوله

استعارة كقوله متروا مع التركيب الجانين قصود السمتان
المركب موضوع للاخبار في الغرض منه الجاهل التميز والتجديد
فخص الممان المركب بالاستعارة وتعرف بما ذكر عدول عن الصور
وقد فشا استعماله استعارة الممان المركب او التمثيل كذلك
ان على سبيل استعارة لا على سبيل التبيين ولا على مضاه
مما صحت سمي مثلاً وهذا ان يكون المثل تمثلاً فشا استعماله على
سبيل استعارة لا تغير لما صلا لان ما استعارة في لم يكن
لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطورت تغير الى المثل
كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً وكذا
وكذا ان المستعارة يجب ان تكون اللفظ الذي هو جوق المشبه به
احد من عارية للمشبه فلو وقع فيه تعبير لما كان هو اللفظ الذي
يخص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت الى المثل الى غير
تدكر او تاشا وافراد او تثنى وجمع عايل انما شرط الى مورد
المثل مثلاً اذ المالك رجل شيا ضيعة قبل ذلك تقول له
بالصيف ضيعة اللبن بكسر اللام المثل قد ورد في امرأة
واما ما يقع في كلامهم من كوضيعة اللبن بالصيف على لفظ الكلام
فليس مثل بل ما هو من المثل واشارة اليه وتكون المثل
مما فيه عناية استعارة لفظية للممان او الصفة او القصة او كان
لها شأن عجيبة ونوع عناية كقوله مع مثله كمثل الذي استوقد
نارا من جاليم العجيب الشأن وكقوله ولم المثل ملا على من الصفة
العجيب وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا
عليكم من العجايب قصة الجنة العجيب **مسألة** في تحقيق معنى
استعارة بالكلام ولا استعارة التخييل قد اتفق الا على

اي فاشبهه بمناه
شبهه عيشيل

انه مثل قولنا الحمار المشبه نسيب فلان استعاره بالكناية
 واستعار تخيلية لكن اضطررت في تشخيص المعنيين اللذين
 يطلق عليهما هذان اللفظان وتفضلت كل مزج الى ثلثة اقوال
 احدها ما ندر من كلام الفصحا والثاني ما ذهب اليه السكاكي
 ويحيى بيانها والثالث ما اورد المصنف ولما كانتا عند امرين
 غير اخلاص في تعريف المحان اورد لها فصلا في دليل على
 تسمية الاقسام بها وتكميلا للمعاني التي يطلق من عليها فقال قد
 التسمية في النفس اربعة نفس المتكلم فلا يصحح بشي عن اركان
 سوى المشبه فان قلت قد سبق في التسم ان ذكر المشبه
 به واجب التسم وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذلك
 نرا كان وقد كرها قلت ^{او قد} ذكر انما صيغة التسم المصطلح وقد
 سبق ان المراد غير ^{او قد} استعار بالكناية وتدل عليه ^{او قد} اس على
 التسم المضمر في النفس بان ثبت للتسم اربعة محض بالمشبه
 به من غير ان يكون هناك امر محقق حقا او عقلا كحرف علم
 اسم ذلك الامر فسمي التسم المضمر في النفس استعاره
 بالكناية او ملكيا عنها اما الكناية فلا تسمى به بل انما جاز
 عليهم بذلك فواقيم ولو ازمه ولما استعار ^{او قد} تسميه
 خاليه عن المنا سيم وسمي ^{او قد} كذلك لما هو المحض بالمشبه
 به للمشبه استعار تخيلية لانه قد اعيى للمشبه ^{او قد} ذلك
 الذي يخص المشبه به ^{او قد} يكون كماله او قواضيه وجه التسم
 ليخيل انه من نفس المشبه به ثم ^{او قد} ذلك لما هو المحض بالمشبه
 المشبه للمشبه على ضرب من احدهما لا اكمل وجه التسم
 في المشبه به بدونه والثاني حابه يكون قوام وجه التسم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل

المشبه

المستبعد به اشار الى ما اول بقوله كما في قول ابي ذؤيب البديلي واذ
المنية انشيت ابي اعلمت الحمار بها القيت كل منية لا تنفع
والمنية الحرة التي تجعل معان تعان اذا اعلق الموت محمله في شئ
ليدرب به بطلت عنده الجبل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام
واحد خمس بنون وكانوا ضمن صاعدا الى قصر فربا لم يقصده فيها
هذا البيت ومنها قوله او جري بنى فاعقبوني حنيفة عند الزناد
وعبرة لا تطلع حكم ان الجن من عا رضى الله عنه دخل على معاوية
يقود فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد تجلدي لك حنين اربهم
اني ليريب الدهر لا اتضعف فاجابه الجن رضى الله عنه على الفود
وقال واذا المنية انشيت البيت شجرة نعم المنية بالسبع
في اغتيال النفوس بالهوى والعلم من غير رقة من تغار وقرار
والارفة لم يروم ولا بقيا عا ذى فضيلة فانت لها من المنية الحمار
التي لا يكمل لك لا اغتيال فيه امر في السبع بدونها تحسها للمبالغة
في المنية فشيعة المنية بالسبع استعان بالكنية واثبات
الحمار للمنية استعان تخيلته واثار الى القاع قوله وكما
قول الآخر الذين نطقوا بشكر يركل فقصي لسان جاني انطق
شبه الحمار انسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو ما كان
بالكنية فانت لها من الحمار الى لسان الله فواها امر قوام الدلالة
فهم امر في انسان المتكلم وهذا استعان تخيلته فاعلم ما ذكره
المصنف كل من لفظ الحمار والمنية حقيقة مستعمل في
المعنى الموضوع له وليس في الكلام حمار لغوي وانما الحمار هو
اثبات شئ ليس موله وهذا عينا كاثبات ما باللسان
عما ما سبق وما استعان بالكنية وما استعان التخيلية او ليز

اسماء وماران
افلع المطر

११५

واعتبار لان الاعتبار سائر السبع بالمطوف كن كذا الاعتبار انك قد هاهنا

دُعَا لِمَا قَدْ مَرَّ

الذلة

بائسکایہ

مراعات

أَبْقَيْتُ عَلَى خَلْقٍ إِذَا ارْتَعَبْتَ عَلَيْهِمْ وَرَحِمْتَ تَقَالِي
لَا أَبْقِي إِلَهَ عِندَكَ إِلَّا أَبْقَيْتُ عَلَى وَسْوَاسِمْ مِنْهُ الْبَقِيَّةُ
محتاج

وكانت في
الكتاب
الذي
هو

مفهومان وبما صلا ان للمفهومين في الكلام لا يتحقق احدهما
بدون الاخر لان التي هي في كون قوتها للمفهومين البتة وعلى
في ان يكون قوتها التي هي في البتة فان قلنا فما اذا نقول
المصنف في مثل قولنا اطهار الميتة الشبهة بالسيح انها
قلت ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه قد شغل للتشبيه
كما في سيج اقول لكن في قوله عليهم اتيهم ملك في جو كاني اقول لكن يدركها
للمجاز اعي الهد المستعمل في النعم فان قلنا فادرك المصنف
بغير لا استعان بالكتابة في الاستدلال في كلام السلف والاسو
يتبين على ما في اسم لغويته وكأني استنبطت منه في تفسيرها الصريح
قلت معناها الصريح المذكور في كلام السلف هو ان لا يخرج
بذكر المستعار بل بذكر رتبة ولازمه الدال عليه فالمقصود
بقولنا اطهار الميتة استعان السيج للمفهوم كاستعان الاسد
للمفهوم الشجاع في قولنا راس اسد الكلب لم يخرج بذكر المستعار
اعني السيج بل اقتصرنا على ذكر لازمه ليقف حيزه الى المقصود
كما هو شأن الكتابة فالمستعار هو لفظ السيج الغير المخرج به
والمستعار منه هو الحيوان المقدس والمستعار له هو الميتة
وهذا يشعر كلام صان الكشاف في قوله وهو مقتضون
عند الله حيث قال في استعمال النقص في ابطال العهد
من حيث تسميتهما الجد على سبيل ما استعان لافيه
من ثبات الوجهين المتعاضدين وهذا من اسرار البلاغة
ولطائفها ان تكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم يردوا
اليه بذكره من رادفه فتشبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو
شجاع يقتل اقرانه فغيبه تشبيهه على ان الشجاع اسد هذا الكلام

وكانت في
الكتاب
الذي
هو

العهد بالجد
الذي
هو

وهو صرح في ان المستعان هو اسم التشبيه للمفهومين في الكلام
التي يدرك لوازمه كقوله استعان بغيره ان قوتها استعان بالكتابة
لا يجب ان يكون استعان بتشبيه بل قد يكون تشبيها مستعانا
النقص لا يبطال العهد في سيج الكلام على ما ذكره السكاكي وارجح
عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر ما استعان بالكتابة وانما دل
على ان في قولنا اطهار الميتة استعان بغيره ان ثبت التشبيه
لها بغيره على تشبيهها بما له من اطهار وهو السيج وهذا اقرب
وكان المصنف في التشبيه وروى انه قال في اسرار البلاغة
ما استعان على قسمين احدهما ان يثقل الاسم عن مسماه الى امر
متميز يمكن ان ينطق علمه ونسار اليه كقوله اسد الى رجل
شجاع والثاني ان تؤخذ الاسم من حقيقة وتوضع موضعاً لا يتبين
فيه شئ ثار اليه فقال هذا هو المراد بالاسم كقوله اسد وعذرة
وتحقيقه قد كسفت في قوله اذا صيحت بيد الشمال في ما جعل الشمال
يداً من غير ان تشير الى معنى فتشعر علمه اسم اليد واليد لا يصح له
نقل الى اصبع في مثل اليد للشمال كما يقال راس اسد في مثل
وانما تأتي لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطرف فيقول اذ صيحت
الشمال في قوة تامة هي ان الغداة شعبة الماكر نصر يفت الشئ بيد
فجد الشئ المنزلة لا يفتاك من المستعار ليعبر به عما يقصده الله
لانك جعل الشمال مثل في اليد من الاطراف فيجعل المستعار له
اعني الشمال مثلاً اذا شئ وغرضه ان يثبت له حكم من يكون له ذلك
الشئ وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعان به انه يثقل
عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شئ شئاً باليد وانما المعنى
على انه اراد ان يثبت للشمال يداً وكذا قول زهير في امر سلاجات

وكانت في
الكتاب
الذي
هو

الذي
هو

سلا عن الجيت
يرون اسد الزوسني

عن العيون خلاف الشكر القلب عن سلمي واقصو بالحلم نارا اقص
عن السخ اذا اقلع عنه ان تركه وامتنع عنه فكل مواعيد القلب ان
اقصر مواعيد بالظلم ولا حاجة اليه ليعلم ان نال امتنع بالحلم عنه
وتركه بحاله وتجرى افرا من الصبح وروا حله هذا مثال الاستعانة
بالكفاية والتجسس او رده تنبها على ان من التجسس ما كنه ان يكتف
بمقتضيه ومن التي تتأها السكاكي لا استعانة المحيطة للتجسس
وعند حملها على التجسس تنفي لا استعانة بالكفاية ضرورة فاشان
اولا الى التجسس وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يتركه
من المجتبه من الجمل واعرض عن معاودة فبطلت الا انه
ما كان يتركه وكذا الضمير معاودة فثبت زهير بقسم الصبح
من جهات المسير كالج والتمسك ففهم منها ان من تلك الجهة التي كانت
الاشياء ووجه التمسك الاستعانة التام به وركوب اليها كالتجسس فم
غير خيال عن تلك ولا تجز عن مقتضى هذا التمسك المضمي النفس
استعانة بالكفاية فثبت له بعد ان شبه الصبح بالجهة المدكولة
انتم له بعض ما يخص تلك الجهة اي ما فراس والدواجل التي
قوامهم المسير والسفر فاشان افرا من والدواجل استعانة
تجسس فالصبح على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجمل والفتوة
نقال صبا يصبو صبوة وصبو ان قال الى الجمل والفتوة كذا في
الصباح لا من الصبا ربيع الصاد وقال صبا مثل سحر
سما على اسم تعب الصبيان واسار الى الحقيقة بقوله وكمل
انه اخبر زهير اراد بالافراس والدواجل دواعي النفوس وشهواتها
والفتوة الى صلبها في استيفاء اللذات اراد بها سبابا الى
فلما تأخذ اتباع الحق الا اوان الصبح ونحو ان الشياخ

والفقه

المال

المال والمال والاعوان والاخوان فكون ما استعان به في
مرا فراس والدواجل في تحقيق معانيها عند ارادها
الدواعي وحسب ارادها اسباب اتباع الحق ولما كان كلام صاحب
المفاتيح في التجسس والمجاز في الاستعانة بالكفاية هو
التجسس في النماذك المصنفة عند مواضع اراد ان تشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل في السكاكي
الحقيقة اللغوية والكلمة المستعملة فيما وضعت من غير تأويل في الوضع
واحرار القيد لا خير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعانة
على اصح القولين وهو القول بان لا استعانة بمجاز لغوي كقولها حمله
في غير الموضوع له الحقيقة فلا بد من ملاحضة ارادها واما على القول الآخر
وموافاقا مجاز عقلي عن ان التقوية في امر عقلي وهو جعل غير مراسدا
وان اللفظ مستعمل في ما وضع له فكون حقيقة لغوية فلا بد من ملاحضة
عنها ما بها انما وقع ملاحضة هذا القيد عن لا استعانة لانها حمله
فيما وضعت في تأويل وهو قول المشبه في حسن المشبه به يجعل
افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف في قولنا المشبه
فيما وضعت في لا يخرج لا استعانة بل لا بد من التمسك بقولنا من غير
تأويل هذا هو المعنى الذي ان يقصد السكاكي لكن عبارة
قاصدة عن ذلك لانه قال وانما كانت هذا القيد لغيره عن لا استعانة
في لا استعانة بعد الكلمة مستعمل فيما وضعت لغير اصح القولين
والاستعانة حقيقة بل مجاز لغوي لبيان دعوى اللفظ المستعار موضوعا
للمستعار له على ضرب من التأويل والطامة ان قوله على اصح القولين
متعلق بقوله مستعمل فيما وضعت لا بقوله لغيره عن لا استعانة
وليس يصح لما سبق من ان لا اختلاف انما موع كونهما مجاز لغوي

مثل المصنف شلم احسن الاول ما يكون
التجسس انما جاء به كالمشبه والمجاز
ما كلف انما جاء به قوام المشبه به والمجاز
ما كلف التجسس والتجسس والتجسس

ادعاء

في قوله من غير تأويل في الوضع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

اصل الغايه المبطنه على ارض
الواسع وكان الرجل على ارضا
فصلان اراد ان يقطع الملاحه التي يغايظ
حاضنه التي القاهه من به على القارة
على

ملك الجوار بان السكاكي لم يتقد ان يطلق الوضع
 عن الزاوية وبقا وال الوضع باننا وبقا على جوار
 وقد عرض للخط اشتراك بين الخطين المذكورين
 وضع باننا وبقا على جوار اشتراك بين الخطين المذكورين
 فان جردت كما ان المراد بالوضع بقائه بالحق
 في الذي يستعمل فيه اجناسا وبغير الوضع بقاها
 فما خرج الجوار عن سوا الاخر وسوان نقاش
 ثا وال الوضع للوضع باننا وبقا على جوار
 ما لان تصدق عليها انها مستقلة في غير ما وضعت
 الجوار عن الوضع بالحقين اذ علم ما في الجوار
 ان الوضع بقا وال الوضع بالحقين والنا وبقا
 لكن لاجلهم لخصهم باننا وبقا على جوار
 ثا سحابة البند ٢

لأن الإله لا يتغير كونها معتمدة على الوجود المتغير
فإنهم يقولون أن الموضوع له الوجود المتغير
فإنهم يقولون أن الموضوع له الوجود المتغير
فإنهم يقولون أن الموضوع له الوجود المتغير

في تعريف الحقيقه ايضا الخرج عنه فوهذا اللفظ لانه مستعمل فيها
 وضع له في الجملة وان لم يكن حاوياً له في هذا اصطلاحاً ولا
 ثانوياً في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل وان لم يكن تحتها
 بلا استعانة فاما هذا التعريف بتعريف الحقيقه فليس به ولا يخفى
 عليك ان اعتبار هذا التعريف بتعريفها انما يمكن بهذه الاعيان
 اي قولنا في اصطلاحه ان الذي لا يباينها في المصباح اذا لم يفسد
 في الكلمه المستعمله فيما وضعت له استعمالاً لا في التسميه الى
 نوعي حقيقهها او الى نوعي مجازيها لزم الدوران ما عدا ذلك وظاهر
 واما على الثاني فيكون الحقيقه ما قوض في تعريف المجاز وما يفسد
 من ان هذا التعريف هو ان تعريف الحقيقه لکنه اتبع عن ذلك
 فمما يركب في تعريف المجاز كلفه اليك عن الحقيقه غير مقصوده
 بالذات فكلما لم لا يقع ان يلفظ اليه لا سيما في التعريفات وكذا ان
 فاعتبار ان تعريف الوضع بلام العهد اي عن هذا التعريف لا ما يفسد
 الموقوف هو الوضع الذي استعماله الكلمه فيما من موضوعه لم
 يترك الوضع الا الوضع الذي وقع فيه التماثل في اللفظ لا له عليه
 ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيّد الموضوع في قوله فيما من
 موضوعه لم بالوضع الذي وقع فيه التماثل في اللفظ ففساد
 التعريف هو هذا ابل الجواب ان الامور التي يختلف باختلاف
 ملاضافات لا يترك تعريفاتها من التقيّد من حيث هو كذلك
 وهذا التعريف كثر اما يحذف من اللفظ لا نسباً الى الذهن اليه
 من العلم بكونه اضافياً كما حذف جميع المنطوقين من تعريفات
 الكليات الخمس والمتعددين من تعريفات الاشياء الثلاث
 ومعلوم ان الكلمه بالنسبه الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقه

في تعريف الحقيقه
 في تعريف المجاز

في تعريف الحقيقه
 في تعريف المجاز

ومجازاً لكن بحسب وضعه كما عرفت فالمعنى منها ان الحقيقه هي الكلمه
 المستعمله فيما من موضوعه لم من حيث انها موضوعه لم من وجه
 قطع النظر عن امراً اخر له لا سيما ان تعليق الكلمه بالوضع كثيراً
 ما يقصده هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواز لا يختص بمائمه ان
 من حيث انه جواز وحده يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا لم يعلم
 الشارح في الدعاء لان استعماله آياتها في الدعاء ليس من حيث انها
 موضوعه للدعاء والاما احصاءه الى القدرين بل من حيث انها لازم
 للموضوع له لا يقال في هذا ما ينبغي ان تذكر التعريف المجاز
 ايضا لاننا نقول ان الامور اصل موضوعها كذا التعريف ما ذكرنا انما هو اعتبار
 عن تركه وثابتاً انه لو ترك في تعريف المجاز لفساد المعنى انه الكلمه
 المستعمله في غير ما من موضوعه لم من حيث انه غير ما من موضوعه
 لم واستعمال المجاز في غير الموضوع لم ليس من حيث انه غير الموضوع
 لم بل من حيث انه متعلق بالموضوع لم بنوع علاقته مع قريته
 مانعه عن ارادة الموضوع له ولهذا جاز تركه في تعريف الحقيقه دون
 المجاز فليست اقل واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل فيه اللفظ
 فلا بد من التقيّد بقولنا على وجهه وجه واحد بان يخرج قوله مع
 قريته مانعه عن ارادة معناها اذ لا يفسد في اللفظ قريته على عدم
 ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يشير
 في هذا القوس فشير الى كتابه من يد قريته فالجمله على انه لم يترك
 بالقرين معناه الموضوع له وكذا اذا قال كتب هذا القوس
 وقسم السكاكي المجاز اللغوي الدارج الى معنى الكلمه المتضمن
 للثابتة الى الاستعانة وغيرهما مانه ان تضمن المبالغة في التسميه
 فاستعانة والا فغير استعانة وعرف الاستعانة بان تذكر

في تعريف الحقيقه
 في تعريف المجاز
 في تعريف المجاز
 في تعريف المجاز

احدى طرفي الشمس وتريد به ان بالطرف المذكور لا خداس الطريق المتروكة
 قد عباد خول المشبه في جنس المشبه به كما يقول في الجاهل اسير وانت
 تريد به الدجل الشجاع قد عبادا انه من جنس من اسود فثبت له ما
 يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما يقال انشبت المنية الحفارها
 وانت تريد بالمنية السبع باقعا السبعية لها فثبت لها ما يخص
 المشبه به اي السبع وهو الاحفار والشجاع قد اشتهر اسم من اسير
 كما اشتهر اليه لول المعترض والمنية قد يترتب مع من الحفار في بعض
 السبع مع ما في ان كذا ينفخ كما هو شأن العارية فان المستعير ينفخ
 مع العارية في بعض المستعار منه لا سفا وتان الا بان احدهما مال
 لها وما هو ليس بمالك وسبع المشبه به سواء كان من المالك او
 المتروكة مستعارا منه وسبع اسم المشبه به مستعارا وسبع المشبه
 بالمشبه به مستعارا له هذا الكلام وصور ان على ان المستعار منه
 في نراستعاره بالكتابه هو السبع المتروكة والمستعار هو لفظ السبع
 والمستعار له هو المنية وكلاهما في مناسب التسمية كان شعرا
 بان المستعار هو الحفار مثلا وسبح من كلامه ما ينافي جميع ذلك
 في الجملة قد وقع منه خبط في محقق الاستعانة بالكتابه وقسمها
 الى قسم السكاكي والاستعانة الى المصريح بها والمكتنى عنها وعن المصريح
 بها ان يكون الطرف المذكور من لفظ المشبه به او المشبه به وجعل
 منها ان من الاستعانة المصريح بها بحقيقة وبحيلته وانما يقال
 قسمها اليها لان المتبادر الى الفهم من الحقيقة والتجسيلة ما ينفك
 عن القطع وقد ذكر في قسم آخر وسماها المحتملة للتجسيلة والتجسيلة
 كما ذكرنا في بعض النسخ وقدر الحقيقة تمام ما يكون المشبه
 المتروكة من جنسها او عقلا وعنده التمثيل بما سبل الاستعانة

في قوله المشبه به
 في قوله المستعار منه
 في قوله المستعار له

على اعم القوم

في قوله المستعار له
 في قوله المستعار منه

كلمة قوله لراك تقدم رجلا وتؤخر اخرا منها ان من التخصيص
 حيث قال في قسم الاستعانة المصريح بها الحقيقة مع القطع ومن
 من اجله استعان وصف احد صورته من صورته من امور
 لوصف صورة اخرى ورتب ذلك ما به اي التمثيل مستلزم للتكليف
 المتأخر للافراد فلا يصح عده من الاستعانة التي هي قسم من
 اقسام الحجاز المفرد لان شاع اللوازم بدل عاكس الملومات
 والا لزم اجتماع المتأخر من ضرور وجود اللازم عند وجود
 الملومات وهو ان عده التمثيل قسما من مطلق الاستعانة
 لا من الاستعانة التي هي مجاز مفرد ولا لزم من قسمه الحجاز
 المفرد الى الاستعانة وعندها ان يكون كل استعانة مجازا مفردا
 كما يقال الايضاحا هو ان او غير والحيوان قد يكون ابيض وقد
 لا يكون وما يدرك قطعا على انه لم يحول مطلق الاستعانة من اقسام
 الحجاز المفرد الموقوف بالكلمة المتعلمة في غيرها وضعت له انه
 قال بعد تعريف الحجاز ان الحجاز عند السلف قسمان لغوي
 وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
 والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة وتضمن لها والمضمين
 لفائدة قسمان استعانة وعندها استعانة وطامه ان الحجاز القضا
 والحجاز الدارج الى حكم الكلمة لا يدخلان في الحجاز المعقولا الكلمة
 المستعملة في غيرها وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة
 واحده بوجوه اخر ما اول ان الكلمة قد يطلق على ما يقع المكلف
 ايضا كقولهم الله فلا يمنع جعل الكلمة في تعريف الحجاز على اللفظ ليع
 المفرد والمكلف في نظر ان استعمال الكلمة في اللفظ حجاز
 اصطلاح العدية فلا يصح التوفيق من غير ذلك مع انه مخرج

تكون حقيقة الاحتمال
 للمحقق والتجسيلة

رتبة الحيل

التفرقة الخمسة

في قوله المستعار له
 في قوله المستعار منه

بان المصنف الى استعانة نوعها هو المجاز في المفرد سلمنا
 ذلك كما تقدم بعد ما اردنا بالكلية ما يقع المفرد والمركب فان ارد
 بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب التعريف لانه ليس له
 وضع شخص وان اردنا ما هو اعم من الشخص والنوع فقد دخل المجاز
 في تعريف الحقيقة لانه هو موضوع بارز الى المجاز وضعا نوعيا كما
 ما تبين في علم ماصول السكاك انا لاننا ان التمسك بتركيب المركب
 هو استعانة حقيقة على التسمية التمثيل والتسمية التمثيل قد يكون
 طرفة مفرد من كلمة قوله مع مثله كمثل الذي استوفى نارا الآية
وهم نظر لانه لو مثل هذا المثل في نوع استعانة
تمثيله فهو انما يصلح لبرق كلام المصنف حيث ادعى استعانة
التركيب واللازم في توجيه كلام السكاك لانه قد عد من الحقيقة
مثل قولنا اراك بقدوم رجلا ونوضا اخر ولا شك انه ليس بما
غير عن التركيب في مفرد ولا في مجاز في مفرد من مفرد انه بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه ماصلا والحي صلي انه ان لم يستلزم
التركيب فلم يستلزم ماصلا ايضا وهذا كافي في ما عارض
العالق ان اضافة الكلمة الى شيء او فصيله واقترانه بالشيء الذي هو
عن ان يكون كلمة فالاستعانة منها هو التقديم المضاف الى الوجد
المقتضى تاقير اخر والاستعانة له هو الترتيب فهو كلمة مستعملة
في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا عن
صوغا في الجد اتم وما شئت بالقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم
رجلا ونوضا اخر مستعمل في معناه ماصلا والمجاز انما هو
استعمال هذا الكلام في غير معناه ماصلا اي صورة تدور في قلوب
المتكلمين فتارة يريد الذهاب وتقدم رجلا وتارة لا يريد فتوخى

في قوله
 في قوله
 في قوله

وهذا

وهذا الحامر عند من له مشكلة من علم البيان وقسم السكاك
 التحصيل على التحقيق لحياته حقا ولا عقلا بل هو امر معناه صورة
 ومعية محضه لا يشوبها شيء من التخييل العطف او الجبر كلفظ
 في قول الذي واذا المتيمة انشبت لطفارها قائم لما شئت المتيمة
 بالسبع في تراخيها اخذ الوصف في تصويرها بصوره انه تصوير
 المتيمة بصوره السبع واضرار لواردها ان لو ازم السبع للمتيمة
 وعلى الخصوص ما يكون قوام انشبت السبع للنفس به فاحذر
 لها ان للمتيمة صورة مثل صورة لطفار الحقيقة ثم الخلق عليها ان
 على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة لطفار لفظ لطفار
 وتكون استعانة تصريحية لانه قد الخلق اسم المتيمة وهو لطفار
 المحقق على المتيمة وهو صورة ومعية شبيهة بصورة لطفار المحقق
 والقول ان اضافة الى المتيمة فالتحصيل عنده لا يجب ان يكون تابعه
 للاستعانة بالكلام وهذا مثل لطفار لطفار المتيمة السبع
 ولسان الحال انشبتهم بالمكلم وزعم الحكم انشبتهم بالقائه فصرح
 بالتمسك لتكون الاستعانة في اللفظ فقط من غير استعانة
 بالكلام وقال المصنف لانه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام
 واحاقول اني تمام الاستعانة في كلامه قد علم السكاك انه استعانة
 تخيلية غير تابعة للمعنى عنها وذلك لانه يرمي بهلام شيئا شبيها
 بالما فاستعار له لفظ الما كنتم في ترحل ورغم المصنف انه لا دليل
 له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بالما فيكون بظهوره فيكون
 فكلوا استعانة بالكلام ثم اضافة الما اليه استعانة تخيلية
 او يكون قد شبه الملام بالما المذكور فاضا والمتيمة به الى المتيمة كما
 في حين الما فلا يكون من الاستعانة في شيء وعلى التفسير يكون

في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله

مذوق

في قوله
 في قوله

من نفس الاستعانة وان خصصنا التفسير المذكور بغير التحليل
 بصير النزاع لطيفا ويكون في الفاعل اجمع عليه السلف من ان النزاع
 التحليلية قسم من اقسام الحجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرنا من
 معنى الاستعانة المقصود للتشبيه انما هو الاستعانة التي هي من
 اقسام الحجاز اللغوي وهو غير الاستعانة بالكلام والاستعانة
 التحليلية وتحتوي معنى الاستعانة في التحليلية انما تستعمل للتشبيه
 ما ليس لها وهو الاطعام في النزاع في ان لفظ الاطعام مستعمل في
 معناه الحقيقي لكون حقيقة لغوه اوجه غير معناه اوجه الصورة
 التشبيه بالاطعام لكون محار الغوا وقسم من الاستعانة التفسيرية
 كما هو مذهب السكاكي ولما مر ان هذا النزاع ليس بلفظ في القول
 باجماع السلف على ان التحليلية من الحجاز اللغوي غلط محض بل لا
 بعد ان تدعى اجماعهم على خلافه ونقص ما ذكره السكاكي في التحليلية
 ان يكون التفسير استعانة بتحليلية للزوم حمل ما ذكره السكاكي في
 التحليلية من اثبات صور ومثلية فيه ان في التفسير لان في كل من
 والتحليلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمثبه فكما ان التفسير
 التي هي المشبه ما يخص السج الذي هو المشبه به من الاطعام كذلك
 اثبت لا خفاء الضلاله على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه
 به الذي هو ما يشتر الحقيق من الدج والحقان فكما اعتبر هذا
 صور ومثلية تشبههم بالاطعام فليعتبر هذا ايضا في معنى تشبيه
 بالحقان واحض تشبههم بالهدى لكون استعانة الحقان والحق فيها
 استعانة بين تحليليتين اذ لا فرق بينهما الا بالان التفسير عن المشبه
 الذي ائتله ما يخص المشبه به كالمثبه مثلا في التحليلية بلفظ
 الموضوع له كلفظ المشبه وفي التفسير بغير لفظ كلفظ ما يشتر
 المشبه

لا يجوز له ان يثبت
 انما هو التفسيرية في قوله

على السند
 على السند

من نفس الاستعانة وان خصصنا التفسير المذكور بغير التحليل
 بصير النزاع لطيفا ويكون في الفاعل اجمع عليه السلف من ان النزاع
 التحليلية قسم من اقسام الحجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرنا من
 معنى الاستعانة المقصود للتشبيه انما هو الاستعانة التي هي من
 اقسام الحجاز اللغوي وهو غير الاستعانة بالكلام والاستعانة
 التحليلية وتحتوي معنى الاستعانة في التحليلية انما تستعمل للتشبيه
 ما ليس لها وهو الاطعام في النزاع في ان لفظ الاطعام مستعمل في
 معناه الحقيقي لكون حقيقة لغوه اوجه غير معناه اوجه الصورة
 التشبيه بالاطعام لكون محار الغوا وقسم من الاستعانة التفسيرية
 كما هو مذهب السكاكي ولما مر ان هذا النزاع ليس بلفظ في القول
 باجماع السلف على ان التحليلية من الحجاز اللغوي غلط محض بل لا
 بعد ان تدعى اجماعهم على خلافه ونقص ما ذكره السكاكي في التحليلية
 ان يكون التفسير استعانة بتحليلية للزوم حمل ما ذكره السكاكي في
 التحليلية من اثبات صور ومثلية فيه ان في التفسير لان في كل من
 والتحليلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمثبه فكما ان التفسير
 التي هي المشبه ما يخص السج الذي هو المشبه به من الاطعام كذلك
 اثبت لا خفاء الضلاله على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه
 به الذي هو ما يشتر الحقيق من الدج والحقان فكما اعتبر هذا
 صور ومثلية تشبههم بالاطعام فليعتبر هذا ايضا في معنى تشبيه
 بالحقان واحض تشبههم بالهدى لكون استعانة الحقان والحق فيها
 استعانة بين تحليليتين اذ لا فرق بينهما الا بالان التفسير عن المشبه
 الذي ائتله ما يخص المشبه به كالمثبه مثلا في التحليلية بلفظ
 الموضوع له كلفظ المشبه وفي التفسير بغير لفظ كلفظ ما يشتر
 المشبه

انما يتم ان يقال ان صاحب المفاجه هذا
 ان في خصوص ما ذكره من ان هذا
 مصدر التعليل لغيره من تعارض علمه بان
 ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره من

انما هو التفسيرية في قوله
 انما هو التفسيرية في قوله

المعتبر به عن الاختيار وما استند اليه الذي هو المشبه مع ان لفظ
 لا يشترط ليس بموضوع له وهذا مع قوله في هذا ايضا ان كل
 منها اشياء بعضها لو ازم المشبه به المحقق به المشبه غير ان التعبير
 عن المشبه في التخييل بل لفظ الموضوع له وفي الترخيم لفظ
 فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعروف الذي اثبت
 له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد
 بالمشبه به هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة الحقيقية
 فاعتبر بان التعبير عن المشبه به لفظ المشبه به في الحقائق
 ثم هذا الفرق لا يقتضي وهو اعتبار المعنى المتوهم في التخييل
 وعدم اعتبار في الترخيم فاعتبار في ازيد من احدى حكم
 وما يدل على ان الترخيم ليس من المجاز وما استعان ما ذكره صاحب
 الكشاف في قوله واعتصموا بحبل الله الاية يجوز ان يكون الجبل
 استعان له به والاعتصام استعان للتوقيف بالهدى او هو
 ندرج الاستعان الجبل عما شابهه ويا صلا اعتراض المصنف
 مطالبته بالفرق بين التخييل والترخيم وهو ان المراد
 الذي هو من خواص المشبه به لما قول في التخييل بالمشبه كالمشبه
 مثلا جملناه على المجاز وجملناه عيانا عن امر متوهم يمكن اثباته
 للمشبه وفي الترخيم لما قول لفظ المشبه به لم ينجح الى ذلك انه
 جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا راسا
 نفق من اخذته وراثة بحر التلاطم احواله فالمشبه به هو راسه
 الموضوع بالافتراض الحسية والبيد الموضوع بالتلاطم الحسية
 بخلاف الحقائق المشبه فانها محاز عن الصورة المتوهم لغير اضافتها

بل بلفظ

الى المشبه فان قيل فكل هذا لا يكون الترخيم خارجا عن الاستعانة
 زائد عليها فليست فرق بين التخييل والمجاز والمشبه به هو الموضوع
 والصورة خارجة عنه لا المجموع المركب منها او انما هي ريادة
 ان لا استعانة تامة بدونه وعن بالمكن عنها ان اراد السكاكي
 بالاستعانة المكن عنها ان يكون الطرف المذكور من طرف المشبه
 هو المشبه ويزاد به المشبه به على ان المراد بالمشبه في قوله واذا
 المشبه انشئت اطرافها هو السبع باق عام السبعية لها وان كان
 ان يكون شيئا غير السبع بقدره اضافة للاطراف التي هي من خواص
 السبع اليها ان الى المشبه وقد ذكر المشبه اعني المشبه واريد به
 المشبه به اعني السبع فالاستعانة بالكناية له منفك عن التخييلية
 لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعانة
 ويزاد ما ذكره من تفسير الاستعانة المكن عنها بان لفظ المشبه
 فيها ان في الاستعانة بالكناية لفظ المشبه مثلا متوهم في ما هو
 له محققا للقطع بان المراد بالمشبه هو الموضوع لا غير الاستعانة
 ليست كذلك لانه فسر بها بان يذكر ايد طرف المشبه وتزيد به
 الطرف الاخر جعلها قسما من المجاز اللغوي المقترن باللمعة
 المستعملة في غير ما وضو له بالحقيق واطرافه كوا لا اطراف التي
 جعلها قدره ما استعان انما هي قدره التشبيه المضيق النفس
 لها اعني تشبيه المشبه بالسبع وهذا كانه هو اسما محقق
 ومما انه لو اراد بالمشبه معناه الخبيث فامع اضافة اطراف
 اليها والافلا دخل له في تراعي اضيق فان قل ان قد ذكر في
 كتابه ما يحصل به التفتيح عن هذا تراعي اضيق حيث اورثوا
 ومما ان لا استعانة متعينة اذ عا ان المتعار له من حيث

مع ان الترخيم استعانة بالمشبه به
 يكون لا استعانة بالتخييل

وجه الترخيم انه اذا فعل المشبه مراد بالسبع
 كان استعانة المشبه بطريق المجاز كاستعانة
 الترخيم لفظ السبع ووجه الدخول ان ادعاء
 الترخيم لا يوجد كانه ادعاء في السماع
 من افراد الاسد لا وجوب تبيين لفظ الاسد
 فغيره فغيره

PH

من المشابهة ولا يعني بالاستعانة سوى هذا فليكن ما ذهب إليه
السكالي من رد التبعية إلى الملكة عنها مضياعاً ذكره غيره
أن غير السكالي من قسم الاستعانة إلى التبعية وغيرها
لأنه اضطرر آخر مما صار إلى القول بالاستعانة التبعية حيث
لم يأت له أن يجعل نطقه قولنا نطقه الحال بكذا جميعه
بل ليعلم أن بقدر استعانة وسر استعانة الفعل لا يكون إلا
تبعية وما يقال أن محذور كون العلاقة من المشابهة لا يفيح في
استعانة بل إنما يكون إذا كانت ^{علاقة} حكيمة مع قصد المبالغة في
التسميم وتحقق هذا من كلامين مجموع مما لا يفيح أن ينفك
اليدور كد بعض من له جذابة غير هذا الفن هو أبان عن اعتراض
المصنف أنا لا نعلم أن نطقه نطقه إذا كان حقيقة لم يوجد استعانة
التحليلية لأنها ليست في نطقه بل في الحال ما يجعل لها لسان
واقفاً مع قوله في المنصاح لا يسفل الملكة عنها عن التحليلية
أن التحليلية متكررة للملكة عنها لا على العكس كما فهم المصنف
فإذا قلنا نطق لسان الحال وأردنا باللسان الصنوع المتحليل
للحال التي هي غير لسان اللسان للأنسان فلا بد من استعانة المتكلم
للحال فهمنا استعانة ملكة عنها وتحليلية أما إذا قلنا نطقه الحار
فإنه عنها موصوف دون التحليلية فإنها من قسم المصريح بها
ولا تفرج بالمشبه من نطقه الحار هذا الكلام ولا سيما أنه
بكلام السكالي والعجب ممن يقوم بالدب عن كلامه لرجل من
غير أن ينظر فيه أو في نظره فإن قلنا أن أراد بالاستعانة
على استلزام الملكة عنها التحليلية اتفاق غير السكالي فهو
مقوم عليها بطلان كلامه لأنه يصدق الخلاف معهم على أنه

وَأَمَّا فِي الْمَقَابِرِ

[illegible]

قد ذكرنا في الكشاف في قوله تعالى ولا تغضوا عنه الله ان في
 العهد استعان بالكلام وتضمنها بالجلد والنفق استعان بالظلال
 العهد وهذا امر محقق عقلا لا وحي فكون قد علم ما استعان
 بالكلام استعان بحقيقة لا تخيلية وان اراد ان يعاقب السكاني
 وغير نظام البطلان لانه قد صرح بان عدم إمكان الملك عنها
 عن التخييل انما هو من سبب السلف وعنده لا لزوم منها
 اصلا بل يوجب التحصيل بدونها كما ذكر في الحمار المنية المشبه
 بالسبع وهو يوجب دون التحصيل كما صرح به في الحمار العفائف
 فان ان قريته الملك عنها اما من قدر وعلم كالانفجار في الحمار
 المنية ونطقه في نطق الحمار او امر محقق كالانبات في قوله
 انبت الربيع البقل والزهرة في قوله صرهم من اميد الخند ولد
 هذا اصلا لبطال الكلام المصنف لا توجيهها للكلام السكاني لانه قد
 صرح بان نطق هذا قبل ان يولد كالانفجار في الحمار فان قدر احد
 ويمن شبيه بالنطق كما ذكر في الاطفاق وهذا قول بالاستعانة
 التسمية في استعان من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على
 التسمية الى التركيب المشتمل على الملك عنها اذا اعتبر في الممكن
 عنها والتحصين نفسه المصنف مثلا في نطق الحمار يتركز العمل
 شبيه الحال بالمعنى استعان بالكلام واثبات النطق لها استعان
 تحصيله ويكون نطقه حقيقة مستحيلة في المعنى من اصلا كما هو عليه
 في هذا الحمار فلا يلزم القول بالاستعانة التسمية وكذا يمكن رد
 على مدعي السلف ايضا لما هو من ان التحصيل عند مدعيه حقيقة
 كيد الشمال والحمار المنية فصل في شرط حسن الحمار
 حسن كل من استعان بالتحقيق والمثل على سبيل

في قوله
 لا يغضوا عنه الله

ومنى

في قوله
 لا يغضوا عنه الله

استعان

الا استعان بدعيها حسن التسمية كان كون وجه التسمية
 شاملا للطرفين والتسمية واقفا باقاة ما علق به من الغرض
 ونحو ذلك على سبيل ما بالتحصيل وذلك لان مناهما على التسمية
 فتبين في الحين والقيم وان لا يتسم رايحة لفظا من وبيان لا يتسم
 كل من التسمية والمثل رايحة التسمية من جهة اللفظ وهذا
 قلنا بان ثبوت استدانة الشيء عدم تسمية الاستعانة وذلك
 لان اشياءها رايحة التسمية بطل الغرض من الاستعانة اعني
 ادعاء قول المشبه في حسن التسمية والحق به ملائمة التسمية
 من الدلالة على كون المشبه به اقرب في وجه التسمية طرأ في تشبه
 ضد عيكة بالميك فقا عدة التسمية نقصان ما يتجلى ومن زعم
 من شرط حسن كل منها ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة او
 تفريق كلام ملائم لاجد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة احسن
 انواع ما استعان به المحرر ناقصة الحين بالنسبة الى المحرر
 كما مر ولا تكلفه ولان شرط حسنه ان لا يشتم رايحة التسمية لفظا
 يوجب ان يكون التسمية اسما به المشابه من الطرفين جعلها بنفس
 او بسبب عرف او اصطلاح خاص ليلا يصير كل منها افعالا في
 تعجيز المداد يقال الغرض كلامه اذا عني حراق ومنه اللقد
 والمجيع افعالا مثل رطب في رطب بعني نصير الفار اذا روي
 شارب حسن ما استعان واما اذا لم يردع كالوشم رايحة التسمية
 فلا يصير الفار لكن يفوت الحين كالوقف في التحقيق رايحة التسمية
 واريد انسان الخوف في المثل رايحة التسمية لانه لا يجد فيها رايحة
 الناس من قوله عليه السلام كابل ما به لا تجد فيها رايحة
 الفاعل تجدون الناس كابل المايه ليست فيها رايحة الدارجله

كان كذا التسمية بعد ان عني
 مقترن مع علمها الحشر

في قوله
 كونه

من

وانما استلحق التسميه وهو الفار لانه
 كالنكيط بعلم القسم

اي الخيار فهم ٥٢

في قوله
 لا يغضوا عنه الله

بما يصلح لمثلهم من النصب له أنه خبر ليس وقد تغير إلى الجواب
زائدة الكاف وقد كان المقصود يعني أن يكون في مثلهم مع أنه إن
يكون في مثل مثلهم والآخر أن لا يجعل الكاف زائدة ويكون من
بالكتابة وقسم وجهان أحدهما أنه في الشيء يقع لانه في
اللازم يستلزم في المعلوم كما يقال ليس لاخر زيدا فافوزيد
معلوم والآخر لازم لانه لا بد له من زيد من اخ موزيد فنفقت هذا
اللازم والمداد في موزيد من ان ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ كان
لكل الاخر موزيد فكذلك انصب لنا كون مثل اسم مثل والمداد
في مثلهم في اذ لو كان له مثل لكان موزيد مثله اذ التقدير هو وجود
والثاني ما ذكر صاحب الكشاف وموافقهم قد قالوا امثلا لا يخل
فنفوا البخل عن مثله والغرض من غيرهم عن ذاته فسلوكوا في الكفاية
فصدا إلى المبالغة لانهم اذ انفعوا عن مماثلة وعن كون على اخص
او صافه قد نفوا عنه كما يقولون قد اتبعوا لادته وبلغت ادائه
ويروون ان يفاعه وبلوغه في لا فرق بين قوله ليس كانه شيء وقوله
ليس كمثلهم في الاما تعطيه الكفاية من فائدتها وما عبادان فحققتان
على معنى واحد وموضوع المماثلة عن ذاته وتوجه قوله في بل يداووشان
كان معناه بل موجود من غير تصور يداووشا لاسط لهما لانها وقعت
عبان عن الجود لا المقصودون شيئا آخر حتى انهم استعملوها
فمن لا يد له فذلك يستعمل هذا ضمن له مثل ومن لا مثله جاني
كان في الحديث والزبان مما لا توجب تغير حكمه في اعيان كانه قوله في
او كصيتب من السماء كمثل ذوى صيتب وقوله في فيمار حمة
من الله ان في حمة فالكلمة لا توصف بالمجاز وما ورثت مجازا
بالنقصان وتعرف بانها اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة

في قوله موزيد مثله

في قوله في الكفاية

في قوله في اعيان

بعد نقصان منه تعبير بغيره والمفعول الى ما في الفهم رأسا بالنقصان
بما هو ويدرأه فيما قبله بالنقصان منطلقا للثاني قولنا زيد فطلق
وعمره ونقصان مثل ذوى من قوله في او كصيتب لبقا لاجاب
والنقصان في من قولنا سر يوم الجمعة لبقائه على مضامه ووجه
لان تعبير المفعول استعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من
المجاز ممنوع اذ لو جعل القرية مجازا عن ملاصق لعلاقة كونها مجازا
كما وضع في بعض نسخ اصول الفقه قوله يكون في شيء من هذا النوع
من المجاز وله يحتاج الى تعبير المضاف كما لو وصل كونها مشتركة
من الجدران ولا ملاصق والكتايب مجازا بالزبان وتعرف بانها اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيان عليه تعبير بغيره
الى ما في الفهم بالكلمة في ما لا ينبغي شيئا نحو فيمار حمة وما تعبير بغيره
فقط نحو سر يوم الجمعة وما تعبير بغيره فقط نحو الدحل زيان
اللام للعهد وما تعبير بغيره لا الى ما في الفهم بالكلمة نحو ان زيد اقام
وفي غير نظير لان تعبير المفعول استعمال في غير ما وضع له ممنوع
كما مر والمداد بالزبان منها ما وقع عليه عيان النجاة من زيان
الحرف فلا دخل فيه سر يوم الجمعة والدحل قائم وان اقام وما
اشبه ذلك قال صاحب المنهاج ورأى في هذا النوع ان بعد
ملحها بالمجاز ومشتبهها به لاشبه الكفاية التقدير عن ملاصق الى غير
ملاصق لان بعد مجازا وهذا الما اذ كذا الحجة شاملا له لكن العبد
في ذلك على السلف في غير نظير لانه لو اراد بعد من المجاز الخلق
لفظ المجاز عليه فلا نداه له في ذلك في إمكان على سبيل المجاز او
لاشركه وان اراد انهم يطلق من اقسام المجاز اللغوي المقابل
للجسم المفسر بتفسيره في قوله وغيره فليس كذلك لاساق

في قوله في بعض نسخ

في قوله في الكفاية

في قوله في اعيان

الحق

السلف عما هو كون المجرى مستجيلا غير ما وضع له مع اختلاف
 عباراتهم بعد ثباته كلفه العرب الذي نقله السكاكي عنه وهو كل
 كلمة يريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح للملاحظة من مدلول
 والتأويل كما مر أنه لا يتناول هذا النوع من المجرى لأنه مشتمل
 في معناه على ما لا يدخل في تعريف السكاكي أيضا وأما تشبيههم
 المجرى إلى هذا النوع وغيره فمعناه أنه مطلق عليها كما يقال
 المجرى مطلقا وهو مطلق ولا تعرف للسكاكي منها رأيا شافيا
 به والله أعلم **البيان** في اللغة مصدر فوك كنيته بكذا عن كذا
 وتكون إذا تدرك التفرقة به وهو في اصطلاح مطلق على معنيين
 أحدهما معنى المصدر الذي هو فعل المفعول أي في ذلك اللازم وادراك
 المعلوم مع حوز ارادة اللازم أيضا فاللفظ في به والمعنى في عنه
 والثاني نفس اللفظ وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله الكفاية
 لفظ ارادة به لازم معناه مع حوز ارادة به مع ارادة ذلك المعنى
 مع لازم كلفظ لحويل النجاء المراد به لازم معناه أي لحويل النجاء
 مع حوز ان مراد حقيقة لحويل النجاء أيضا فظهر أنها في المجرى
 من جهة ارادة المعنى للفظ مع ارادة لازم كاد طول
 النجاء مع ارادة لحويل القيام بخلاف المجرى فانه لا يصح فهمه لمر
 مراد المعنى الحقيقي مثلا لا يكون في قوله ساءت اعداء الخيام ان مراد
 بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة
 المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم
 وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية
 وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون
 اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

هذا هو المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازم كاد طول النجاء مع ارادة لحويل القيام بخلاف المجرى فانه لا يصح فهمه لمراد المعنى الحقيقي مثلا لا يكون في قوله ساءت اعداء الخيام ان مراد بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

ان يكون

وسو

هذا هو المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازم كاد طول النجاء مع ارادة لحويل القيام بخلاف المجرى فانه لا يصح فهمه لمراد المعنى الحقيقي مثلا لا يكون في قوله ساءت اعداء الخيام ان مراد بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

في

الحق

في الكفاية هو لازم المعنى وادراك المعنى حانث لا واجب وهذا يشعر
 قوله في المعناه ان الكفاية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا عيب في
 قوله فلان لحويل النجاء ان مراد طول النجاء مع ارادة طول قاعته
 وهذا هو الحق لان الكفاية تشير اما لحويل عن ارادة المعنى الحقيقي
 وان كانت حانث للفظ بصفة قولها فلان لحويل النجاء وان لم يكن
 له نجاء قط وقولها حبان الملك ومنه قول الفصيح وان لم يكن له
 كلف لا فصيل في موضع آخر من المعناه تفرجه حبان المراد
 الكفاية هو المعنى ولازم جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
 اما معناه وحده او غير معناه وحده او معناه وغير معناه
 وادراك الحقيقة والثبات المجرى والثالث الكفاية والحقيقة والكفاية
 شريك في كونها حقيقيين وفيه قان في التفرقة وعدم التفرقة
 وهذا يشعر قول المصنف انها في المجرى من جهة ارادة المعنى
 مع ارادة لازم وان كان غير الى ان ارادة اللازم اصل ارادة
 المعنى مع كفاية من قولها جائز مع عي وهذا يقال فلان مع
 الاية ولا يقال جائز مع حوز حوز التوفيق من كلام المصنف
 ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة حوز ارادة المعنى
 مقرونه ما سبق من التعريف مما قوله في الايضاح والوقوف فيها
 ومن المجرى من هذا الوجه من جهة ارادة المعنى مع حوز ارادة
 لازم فليس بغير اللام الا ان مراد بالمعنى ما نفع باللفظ
 وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع
 له وقديسه ما نفع وقديسه من حقوق السكاكي وعين من الكفاية
 والمجرى ان الاستعمال فيها من الكفاية من اللازم الى المعلوم
 كالاستعمال من لحويل النجاء الذي هو لازم لحويل القيام اليه

هذا هو المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازم كاد طول النجاء مع ارادة لحويل القيام بخلاف المجرى فانه لا يصح فهمه لمراد المعنى الحقيقي مثلا لا يكون في قوله ساءت اعداء الخيام ان مراد بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

نفسه

لانه يدل على ان المراد بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

هذا هو المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازم كاد طول النجاء مع ارادة لحويل القيام بخلاف المجرى فانه لا يصح فهمه لمراد المعنى الحقيقي مثلا لا يكون في قوله ساءت اعداء الخيام ان مراد بالاسد الحيوان المفترس لأنه لم يرد في المجرى قديسه ما نفع عن ارادة المعنى الحقيقي فلو ان هذا النوع المجرى لا يتناول المراد بالاسد اللازم وهذا معنى قوله ان المجرى مطلقا وقديسه معاملة الارادة الحقيقية وطرده معانده التي معانده كذلك الحق والالزام صدق المعلوم بدون اللان ثم ومنها حيث وسوان المفهوم من التعريف المذكور لمراد

وحكم اربعة المجرى من المعلوم الى اللازم كالاستقال من الغيث الذي
 هو معلوم الغيث الذي انبت من نرا سدا الذي هو معلوم الشيء
 الى الشئ الذي ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينقل
 حتم الى المعلوم من حيث انه لازم يجوز له ان يكون اعم من المعلوم
 ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير ملازمها
 وتساويها فان قيل يجوز ان مدرك علمه بواسطة انضمام
 قلنا لا يرد على اعم ولو قلنا يمكن المجرى ايضا كذلك وجبت اذ
 كان اللازم ملزوما يكون الاستقال من المعلوم الى اللازم كما
 المجرى فلا يمتنع الفرق واليه كما في ايضا معترف بان اللازم ما
 لم يكن ملزوما امتنع تراستقال منه لانه قال من الكفاية على استقال
 من اللازم الى المعلوم وهذا يوفق على ما واد اللازم
 للمعلوم ويكونان مثلا اذ من قبيل الاستقال من اللازم
 الى المعلوم في غير الاستقال المعلوم الى اللازم فان قيل
 من ان اللازم من الطرفين من خواص الكفاية دون المجرى
 او شرط لها دونها طسا لانه وكذا ما لا يدل عليه بل الجواب
 ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كقولك
 انما هو التتابع لظهور القامة ولهذا يجوز ان يكون اللازم اخص
 كالنفاك بالفضل للانسان والكفاية ان تذكر من المتلازمين
 ما هو تابع ورد في مرادهم ما هو متبوع وورد في المجرى
 بالعكس وقسم نظر لان المجرى قد يكون من الطرفين كما في
 الغيث في الغيث واستعمال الغيث في الغيث من ان الكفاية على
 تلك اقسام مزاوي ان القسم مزاوي وانما ثبت باعتبار كونه
 عبارة عن الكفاية من مزاوي من الكفاية المطلوب بها في صفة

لا يمكن الاستقال من

سلم

لا يمكن الاستقال من
 لا يمكن الاستقال من
 لا يمكن الاستقال من
 لا يمكن الاستقال من
 لا يمكن الاستقال من

ولا يسمي منها ان من مزاوي ما من معنى واحد وهو ان يتفق
 في صفة من الصفات اجتنافا من موضوع معين خارج فذلك
 تلك الصفة لتوصل بها الى ذلك الموضوع فتكون الكفاية
 بكل ايضا مجزئ والظاهر ان جميع الاصفان المجزئ الفالحي
 والصفان المجزئ جميع الاصفان من واحد كفاية عن القلوب
 ومنها ما يجمع مجموع معان وما ان تؤخذ صفة صفة الى لازم آخر
 وآخر لخصه بجملة من مجموع موضوع فتوصل بذلك ما اليه فتكون
 كفاية عن مزاوي من حيث مستوى القامة غير ان الاكفاري وسب
 هذا خاتمة من كبر وشرطها ان شرط من الكفاية ان لا يتصل
 بالكلية عنه ليحصل الاستقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي
 مزاوي اعني ما من معنى واحد فربما والى انما اعني ما يجمع معان
 بعيد وقال المصنف في نظر لعل وجه النظر انه قد
 القديس في القسم الثاني كما يكون الاستقال بلا واسطة والبعيدة
 بما يكون الاستقال بلا واسطة لواز من مستقلة والكفاية التي من
 معنى واحد الى من مجموع معان كلاما فالبينة عن الواسطة المجرى
 ان ليس الاستقال من حيث مستوى القامة غير ان الاكفاري الى
 شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب منها باعتبار آخر
 وهو شهوة الماخذ ليساحتها واستغناءها عن ضم لازم الى آخر
 وتلحق بغيرها وتكفي في التساوي ومما خضعه من السعد خلاف
 ذلك القامة من اقسام الكفاية المطلوب بها صفة من
 الصفات كالجود والكريم والشميعة وطول القامة ونحو ذلك
 ومن ضريان قديم وبعيد فان لم يكن الاستقال من الكفاية الى المط
 بواسطة قديم والقديم قسيان واصح يحصل الاستقال فيها

لا يمكن الاستقال من

لا يمكن الاستقال من

اعطى كل واحد حقه

نظم قوله كقولهم كناية عن طول القامة طويل نحاده وطويل
النحاح ثم استبان الى التوضيح الكنايتان اي قوله طويل
نحاده وقوله طويل النحاح بقوله ويد اول كناية شاذجة
لا تشوبها شئ من التبرج وفي الثانية تصرح بالضم الصفه
الضمير الدارج الى الموصوف ضرورة احتياجها الى وقوعه
عند اليه فشمعل على نوعه تصرح بثبوت الطول له
والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نحاده وعند طويل نحاده
والزيد ان طويل نحاده وانما زيدون طويل نحاده ولم يافراد
الصفه وتذكر فيها كونه مستند الى النظام وهي مضافه
تقول عند طولك النحاح والزيد ان طولك النحاح والزيدون
طوال النحاح وقوله وتذكر الصفه كونه مستند
الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفه الى ضمير السبب
مع انتهاء المعنى عما عن السبب اي المضاف اليه
كونه جاربه على السبب في اللفظ خبر او جالا او نعتا و
المعنى انه على صفه له في نفسه سواء كانت في الصفه المد
نحو زيد حسن الوجه فانه تنصب بالحسن لجنس وجهه او
كانت غير بها نحو زيد ابيض الوجه لجنس بشه وكثير يد اخوان
ان يتفق بهم خلاف نحو زيد احمق فليس واسود ثوره
فانه يقع ضمير مضافه وكذا يقع صفه قاعه العلامة فان
اذا اسند الصفه الى ضمير الموصوف فلم زعمت ان كناية
مشوبه بالتصريح ومثلا كانت تصرح كما ان قوله به حتى تثبت
لكم الخيط من بعض من الخيط من اسود من الفخ وورد لك
ما شتم على اثنان الى ذلك احد الطرفين عند تشبهها

في قوله النحاح

في قوله النحاح

في قوله النحاح

في قوله النحاح

في قوله النحاح

في قوله النحاح

التمنا مقصور

لا استعاره مشوبه بالتشبيه فقط المقطع ما بها في المعنى
صفه المضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب
انما هو ليجوز امر لفظي وهو احتياج خلق الصفه عن
عمول من فوقها او حقيقه عطف على واضحه وضاهها
بان سوتق الاسفال منها على تأمل واعمال روتيه كقولهم كناية عن
الابله عيرض القفا فان عيرض القفا وعيرض الرأس بالافراط
جاءت تدل به على بلا صفة الدلالة على مرسومها بحسب الاعتقاد
كلن في الاسفال منه الى الملاصقه نوعه فناء لا يطلع عليه
اجد وليس ينقل منه الى امر آخر من ذلك لا الى المقصود
بل انما ينقل منه الى المقصود لكن لا يادى النظر بهذا اعتبار
عن البعيد وجعل صا حيا في المعنى قولهم عيرض الوسائط ثم منه المطلوب
كناية قديمة خفيته عن هذه الكناية اي قوله عيرض القفا
قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيد عن الابله لانه ينقل
منه الى عيرض القفا ومنه الى الابله والحوا انه لا احتياج
في ان يكون الكناية بعيدا بالنسبة الى المطلوب وقديم بالنسبة
الى الواسطه بل هو امر كذا في كونه اسفال منه الى المطلوب
بواسطه فنتبه صا حيا في المعنى على ان المطلوب بالكناية قد
يكون هو الوصف المقصود المصريح وقد يكون مضافا كناية عنه
هذا كله ان لم يكن الاسفال بواسطه وان كان الاسفال من
الكناية الى المطلوب بها بواسطه فبعد كونه كناية الدوا
كناية عن المضيف فانه ينقل من كثرة الدوا الى كثرة
اجزاق الخطب تحت القدر ومنها من كثرة الاضداد وكذا
كل ضمير منها عايد الى اكثره اليه قبله وكذا الى كثرة الطباع

في قوله النحاح

في قوله النحاح

في قوله النحاح

ومنها الى كثرة الاكلام جمع اليها الى كثرة الضميمة ان تكسر
 الضميمة جمع ضيف منها الى المقصور ومفعول مضيا في بحسب
 قلم الوسايط وكثيرا يحذف الدلالة على المقصور وضوحا
 وضحا وعليك يتبع ما قبله وانما اكثر من ان يحجب الثاني من
 اجسام الكفاية المطلوب بها انما اثبات امر لا غير او غير
 عنه وهذا من قول صاحب الفناء ان المطلوب بها تخصيص
 الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الجهر او لا وجه له فيها
 كقوله ان قول زيار لا يحكم ان السماحة والمرقة اي كمال التولية
 والندى في قوله صريحا على ان الخرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
 ان الخرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الجهر
 ام لا فترك التصرح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحو
 يخرج ومخطوف على ان يقول ان او على القول بمتصفين فخطوف
 على مفعول ان يقول ان او ان يقول هو قولنا انه مختص بها من العبارات
 الدالة على هذا المعنى كالاصافة ومعناها وسلاسل ومعناها
 ان يقول صريحا ان الخرج او السماحة لان الخرج او
 ان الخرج او جعل السماحة او ان الخرج سمى بها لاختصاص
 الصفة بالموصوف مصرح به اعلمه القسم الثاني باعتبار اضافته
 او اسناد الى الموصوف والضمير الايدي ان طول القامة
 المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير من قولنا كقولنا كان
 ومنه الى ضمير في قولنا كقولنا النجاد وكذا في كثير الدوايد غير
 كذا في المضاف وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص منها
 فهو الجهر فترك التصرح باختصاصه بها اي كفاية بان جعلها ان
 جعل تلك الصفات في ثبوتها على ان يجعلها في وقتها وهي تكون في

ثم

الخمسة

الخمسة في قوله تعالى ما مضى به عليه السلام على ان الخرج وانما اخذ
 الى هذا الوجه في قوله تعالى ما مضى به عليه السلام على ان الخرج وانما اخذ
 المذكورة له انه اذا اثبتت ما مضى به عليه السلام على ان الخرج وانما اخذ
 له وجه اي يجوز ان يراجع في كون الكفاية نسبة الصفة الى الموصوف
 بان يجعلها مخطوطة وتكمل علمه فها هو المجد من ثبوتها والقدم
 من يرد به حيث لم يصح ثبوت المجد والقدم له بل كنه عن ذلك
 كونهما من يرد به وثبوتهم وفي هذا اشارة الى دفع ما سبق من
 ان فعل المجد من ثبوتهم والقدم من يرد به من القسم الثاني اعني
 نحو طول النجاد بناء على ان اصافة البر والثلث الى ضمير الموصوف
 كما صافه النجاد والقدم وليس كذلك لان اسناد طول النجاد
 تصرح باثبات الطول للنجاد وهو قاع مقام طول القامة فاذا
 صرح باصافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك نصرا باثبات طول القامة
 له وان كان ذلك طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد من
 ثبوتهم دالة على ثبوت المجد للثبوتين فضلا عن التصرح بذلك
 تكون التصرح باصافة الثبوتين الى الضمير تصرحا باثبات المجد
 لمن يعود اليه الضمير واعلمه هذا القسم ايضا اكثر من التصرح
 فان قلت منها قسم رابع وسواء يكون المطلوب بها صفة ونسبة
 معا كما في قولنا بكثر الدوايد ساجدة محمد وثباته عن نسبة المضيا فيتم اليه
 قلت ليس هذا كفاية واحدة بل كفاية ثلثان احدهما المطلوب بها
 نفس الصفة وهي كثر الدوايد والثاني نسبة المطلوب بها نسبة
 المضاف اليه وهو جعلها في ساجدة لثباتها له والموصوف
 في هذا من القسمين اعني الثاني والثالث قد ذكرنا في المحامد
 وقد يكون غير ذلك كما نفاك في عرض من ثبوت المجد من المجد

فلا ينفرد بذكر جعل الصفاة
 في قوله تعالى ما مضى به عليه
 فلهذا ما بالضرورة عليه
 ما فاداه

فلا ينفرد بذكر جعل الصفاة
 في قوله تعالى ما مضى به عليه
 فلهذا ما بالضرورة عليه
 ما فاداه

فلا ينفرد بذكر جعل الصفاة
 في قوله تعالى ما مضى به عليه
 فلهذا ما بالضرورة عليه
 ما فاداه

وقوله في عرض من ثبوت
 معناه في التوضيح

فمن سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كتابه عن نفع صفة الاسلام
 عن المؤمنين وهو غير مركبة في الكلام وكما تقول في غير من شرب
 الخمر ويعتقد جيلها وانت تريد تكليف انا لا اعتد على الخمر هذا
 كتابه عن اثبات صفة الكفر مع انه قد كفى عن الكفر ايضا باعتبار
 جيل الخمر لا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مركب عند
 الكتابه عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح بالثبات
 الموصوف او غيرها عنه مع عدم ذكر الموصوف في قائم وعرض
 الشئ بالضم ناجية من ان وجه جيتيم تشارك نظير السهم عن عرض
 وعرض ان من جانب في ناحية وقال السكاكي الكتابه متفاوت
 الى تعريف وتلويح ورزق ايماء واسارة وذكر في شرح المنهاج
 انه انما قال متفاوت ولم يقل ينقسم لان التعريف وامثاله ما ذكر
 ليس من اقسام الكتابه فقط بل هو اعم وقسم نظير المناسب
 للوضعية التعريف ان الكتابه اذا كانت عرضية موقفة لاحد
 موصوف غير مركب كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريف
 فقال عرضت لفلان وبقلان اذا قلت قولا وانت تعينه فكانت
 اشتركت الى جانب في تعريف جانبيا آخر منه المعارض في الكلام
 ومن التوريم بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكتابه ان
 يدرك الشئ بغير لفظه الموضوع له والتعريف ان تذكر شيئا
 تدرك على شئ لم تذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه حيثك
 لا سلم عليك فكانه امانة الكلام الى عرض بدل على المقصود
 ونسج التلويح لانه يلوح منه ما يدرك وقال ابن كثير
 في المثل السائد الكتابه ما ذكر على معنى يجوز فهمه على جانبيه
 والمجان يوصف جامع بينهما ويكون في المعنى والمركب التعريف

لم يذكر في هذا الكتاب
 في تعريف وتلويح
 في تعريف وتلويح
 في تعريف وتلويح

في تعريف وتلويح

في تعريف وتلويح

هو اللفظ الذي علم مع الاصل وجهه الوضع الحق او المجازي
 بل من جهة التلويح وسلاشارة فخص باللفظ المركب
 تفوق من توقع صفة واسه اتي مجتاوه فانه تعريف بالطلب
 مع انه لم يوضع له حقيقه ولا عاثر وانما فهم منه المعنى من غير
 اللفظ ان جانبه واخرها من والمناسبات لغير العرضية ان
 كثر الوسايط بين اللازم والمذكور كما في كثير الروايات وان
 الكلب وهو الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير
 الى غير من بعد والمناسبات لغيرها ان قلت الوسايط
 مع خفاء التوريم كعرض الثفا وعرض الوسايط ان التوريم
 لان التوريم ان تشير الى قريب منك على سبيل التحية لانه
 يراش بالشفقة والمجاورة والمناسبات لغيرها ان قلت الوسايط
 بلا حفا كما في قوله او قار انت المجدل التي رجلك في آت طليعة ثم لم
 يتجمل الا بما يراش ان ثم قال السكاكي والتعريف والتلويح
 محار التلويح التي في فستور وانت تريد انشيانا مع المجازي
 دونه ان لا تريد المجازي ان اردتها ان المجازي ان سانا آخر
 معه جميعا كان كتابه لا يراش باللفظ المعنى بمراد صلي وغيره
 معا والمجازي في اراش المعنى بمراد صلي ولا بد فيها من الصور
 من صفة داله على ان المراءاة في الصولة بمراد صلي ولا انسان
 الذي مع المجازي وحده لتلويح مجازا في التباسه كلاما جميعا
 لتلويح كتابه وبعثنا في عنوان المذكور في المنهاج ليس
 عنوان التعريف قد يكون مجازا وقد يكون كتابه بل انه قد يكون
 على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكتابه وقال الشارح
 معناه ان عبارة التعريف قد يكون في المجاز كما في الصولة

في تعريف وتلويح
 في تعريف وتلويح

১৯৭৬ সালের ১০/১১/৮২

نقد خلافاً لما قيل لانه نقده تأكيداً لما ثبت المعنى لا نقده خلافاً
فليس من قولنا رأيت اسداً على قولنا رأيت رجلاً اسداً ولا اسداً
سواء في الشئ اعلم ان ما اول افاد زيان في مسأله لا في سماع
لم نقدها التاكيد المضيق به ان ما اول افاد تأكيداً للأشياء تلك
المساواة لم نقدها التاكيد وليس فضيلة قولنا كثير الواد على قولنا
كثير القدر ان ما اول افاد زيان نقدها لم نقدها التاكيد على ما اول
افاد تأكيداً للأشياء كثيرة القدر لم نقدها التاكيد على ما اول
ملاستفان اصلها التثنية والاصالة وجه التثنية ان يكون
المثني به اتم منه المثني والخبر فقولنا رأيت اسداً نقدها للمبر
شما علة الاسد والتاكيد شماعه دون سماعه للاسد تكلف
القولان ليس واحد من هذه ملاعور نقده زيادة في نفس المعنى
لا نقده خلافاً ثم افا بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس
بمؤكد آل وليس المراد ان ذلك ليس بسبب شئ من الصور
فهذا المحقق في قولنا رأيت اسداً بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً
كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلاً مساوياً للاسد او انما
علمه في الشئ اعلم ولا المحقق ايضا في كثير الواد وتكرار القدر
ذلك وهذا اوضح من المصنف في كلام الشيخ ان شئاً من
هذه العبارات لا تكون لنا محصلة في الواقع زيادة في المعنى فضلاً
اذا قلنا رأيت اسداً فهو لا يوجب لنا محصلة لزيادة الواقع زيادة
شماعه لا وجهها قولنا رأيت رجلاً كالاسد وهذا كما ذكرنا الشيخ
من ان الخبر لا يدل على ثبوت الحكم او نفيه مع اننا فالحقون بان مفهوم
من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد قلنا ذلك في محله ساد
الخبر والدليل على ما ذكرناه انه قال فان سلم من قولنا رأيت

انتم مما نفيد ما قولنا رايست رجلا كالا سعد
لان لا اول نفيد لم سجا عه ص

هذا الكتاب
 من كتب
 الفقه
 معناه ما يقع
 كان اثباتاً أو نفيّاً

اسدا على قولنا راسا حلا مساويا للاسدة الشما ع ان المساواة
 في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى فليس الاسد
 جال المعنى في نفسه بان يكن عنه معنى آخر ولا يستغنى عنه كره القوي
 بان يكن عنه كثره الدوام فكذا لا يستغنى عنه مساواة الاله سد
 بان يدرك عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان حرا ان ما ذكرنا
 لكن المصنف كثر اما في لفظ استنباط المعاني من عبارات الشئ
 لا يقتصر بها الى تأمل وافق الله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان
 والله المستكور على نواله وسوا المسور لان تمام القسم الثالث بالعلم وآله
الفصل الثالث علم البدع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
 في تصور معانيها ويعلم اعدادها ونفا صيلا بتدبر الطاقه فوجه
 تحسين الكلام اشارة الى التوفيق المذكرة في صدر الكتاب قوله
 وتتبعها وجوه اخر يورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة
 من خطا بقم الكلام لمقتضى الحال ورعا به وضوح الدلالة من القول اشار
 عن التقيد المعنوي للنفس على ان هذه الوجوه انما تعد تحسينا
 للكلام بعد رعاية سرائر من والا كان كالتعلق بالذرة على اعناق
 الخنازير وقوله بعد معلق بالمصدا اعني تحسين الكلام ولا كوز
 ان تكون المراد بوجوه التحسين مفهومها سرائر الشامل للمطابقة
 لمقتضى الحال والخلو عن التقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا
 سواء كان داخل في البلاغة او غير داخل فكل قوله بعد رعاية
 المطابقة ووضوح الدلالة اخر اراعي تكون داخل في البلاغة
 مما بين في علم المعاني والسان والتفه والصور والنحو لا يدخل
 فيها في بعض ما ليس من الحسنات التي بعد البلاغة الكلام
 عن السافح كلاما انه ليس من علم البدع ومنه ان وجوه تحسين

حسب علم السبع

الكلام

الكلام ضريان معنوي من راجع الى تحسين المعنى بحسب العواطف
 ودر صاله وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين فاللفظ واللفظ
 راجع الى اللفظ كذلك يدبر بالمعنى لان المقصود بدار صا والفرق
 بين سرائر المعاني ودر الفاظ توارع وقول الشا وقال اما المعنوي
 فالمد كونه الكتابات حرم وعشر من جهة المطابقة وسبع الطباقي
 والتضاد ايضا والتطابق والتكافؤ ايضا ومن الجمع من تضاد
 من معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالتضاد بين
 سرائر الوجود بين المتواردين على محيل واحد منها غاية الخلاف
 كالسواء واليهما ضد بل اعظم من ذلك وهو ما يكون بينهما تضاد
 في الجملة وفي بعض سرائر سواء كان التباين حقيقيا او اعتباريا
 وسواء كان التباين التضاد او تقابل سرائر والسبب او تقابل العلم
 والمملكة او تقابل التضاد او حاشية شيا من ذلك على ما يجرى
 من الامثلة ويكون ذلك الجمع بافطين من نوع من انواع الكلمة
 اسمن نحو وتحسينهم انما كما وتم زقور او فعلين نحو تحيى وتحيث
 او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في الالام معنى
 بلا سماع وفي على معنى التضرع الى لها ما كسبت من خير عليها
 ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا تنفتر بمعصيتها غير
 ويختص الخبير بالكسب والشر بالاكساب لان ذلك انفسا فيه
 ايعمال تشبهه النفس وتجزئ اليه فلكانه اجدة في صيلا وعمل
 او من نوعين عطف على قوله من نوع والقسم بعضه كقوله
 هذا اثلثه اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف
 لكن الموجود ملو يدور فقط نحو او من كان جينا فاجبتنا
 فان الموت والاحياء ما ساقلا لان الجملة وقد يدور بالاسم والسا

المطايع والطباقي

في الاضطراب في العمل وهو البليغ من العمل

فان قد اعترض الاحياء مع الحيوان
 والموت والحيوة مما ساقلا لان

بالفعل وهو من الطباق ضربان لحياتهما في كل واحد من الطباق
 السبعة وهو ان يجمع بين فعل مصدر واحد في شدة من افعال
 او افعالها او من افعالها ويدور كقولهم لكن اكثر الناس لا يعلمون
 يعلمون كما مر من الجدة الدنيا والهاى نحو لا تخشوا الناس
 واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تذييلا من ذلك المظهر
 مدارق رتبة ما وقع من ان يكون معنى من المخرج او عن التوان لقص
 الكناية او التورية وازاد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
 واضلا في الطباق لما بين اللونين من التباين فخرج المصنف
 بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي بدراسته فتخرج
 الكناية كقولهم ان قول ابي تمام في مرثية ابي نضال محمد بن حميد حين
 استشهد تروى ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي
 تروى من شدة خمر ان اردت الثياب المظلمة بالدم فلم يبق
 يوم قتله ولم يدخله ليلته الا وقد صار ثيابا من شدة
 خمر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الجرة والحضرة والقصص من
 مدارق الكناية عن القتل ومن الكنايات الكناية عن وصول الجنة
 وما في هذا السبع من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث
 عن البيان ولا يقيم الا من لا يعرف معنى الكناية واما تذييل
 التورية فليقل الجدي في هذا غير العيش الا قصدا وزور
 المحبوب الاصفى اسود يومى الاصفى وايقظ فؤادى لا سواد
 حتى ترى الى العود الا ارق فيا حثوا الموت الا حثوا بالمعنى القريب
 للمحبوب الاصفى هو الانسان الذي لم يصفى والبعدى هو
 وهو المراد منها فكيف تورية وليحق به ان بالطباق شيان
 احدهما الجمع من معنيين متعلقين احدهما بما يقابل الآخر نوع

في قوله ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي
 في قوله ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي
 في قوله ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي

في قوله ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي
 في قوله ثيابا لم يدرى في اي ارض لها اهل كذا الثياب البلي

علق

يلحق مثل السبعة والذووم نحو اشد اعلن الكفار شيئا بينهم فان
 الذووم وان لم يكن مقابله لشدته لكنها حسيته عن الذين الذين
 ضد الشدة وكقولهم مع ومن رجمه جعل كلم الليل والنهاى ليكنوا
 فيه وليتبعوا من فضله فان اسفا الفصل وان لم يكن مقابلا
 للسكون لكنه مستلزم الحكة المضاد للسكون وعدم قوله مع
 اعد قوافل طلوا انارا لان اذ حال النار مستلزم مدارج ارف
 المضاد للاغراق والثاني هو الجمع من معنيين غير متباينين
 عبر عنها بلفظين مقابلين معناه ما نحو قوله من قوافل عجل الانبياء
 يا شليم من رجل يعني نفسه فيكون المشي بدراسته ان ظهر ظهورا
 تاما فيكون ذكر الرجل فانه لا يقابل من البكاء والمشية لكنه عن
 ظهور المشية بالضحك الذي يكون معناه الجمع مضاد البكاء
 وسجع الكنايات ان تضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا
 متباينين فيكون تضاد حقيقيا لكنها قد ذكر ابلغ من تبيان
 بالتضاد نظرا الى النظام والجمال على الحقيقة ودخل فيه اسم
 الطباق بالتفسير الذي سبق ما تحقق باسم المتباينة التي جعلها
 السكائي وغيره قسما بدراسته من المحسنات المعنوية وهي ان توتى
 معنيين متوافقين او اكثر ان معان متوافقة ثم بما يقابل كل
 ثم توتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب
 فدخلت الطباق لانه لا يكون جمعا من معنيين متباينين في
 الجمله والمراد بالتوافق خلاف التباين لان يكونا متباينين
 ومتماثلين فان ذلك غير شرط كما يخرج من الا مثله ثم تحقق اسم
 المتباينة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المتباينة مثلا مقابلة
 مرثية بالاشد ومقابله بالثلاثة بالثلاثة وبالاربعة بالاربعة

ظهور

الى غير ذلك فحقا بله ملائمتين بالاشئ من نحو فليضكو او فليكوا
كثيرا انى بالعقل والقله المتوافقين ثم بالبحا والكثرة المتقابلين
لها ومقابلها بالثلاثه نحو قوله ان قول اى ذلالة ما احسن
الدين والدين اذا اجتماعا واقبح الكفر وملا فلابس بالدرج قابل
الحسن والدين والدين بالفتح والكفر وملا فلا س على الترتيب بله
مدارجه بالاربعه كوفات من اعطى واتقى وصدق بالجسنى فسنته
للبنين واقام من نجل واستغنى وكذب الجسنى فسنته للغيرين
ولما كان المقابل في الجمع كما مر الا معالمة الاتقاة والاستغناء
بقوله المراد باستغنى زيد عند الله كانه مستغن عنه ان
عما عند الله فلم يتقوا واستغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة
فلم يتقوا فلكون الاستغناء فلكون عدم ملائمة المقابل للاتقاة
ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابل قد يتركب من الطبايق وقد
يتركب مما هو حقيق بالطبايق لما مر من ان مثل مقابل الاتقاة
والاستغناء من قبيل الملقى بالطبايق مثل مقابل الشدة والرحمة
وزاد السكاكي في تعريف المقابل قيدا آخر حيث قال ان
يجمع بين اثنين متوافقين او اكثر وضدها واذا شرط منها
ان فيما من المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثم ان فيما
من الضدين او لا تضاد ضده ان ضد ذلك امر كانهين
فانه لما جعل التفسير مشترك من الاعطاء وملائمة والتصديق
جعل ضده ان ضد التفسير وهو التفسير المجرب عنه بقوله فسنته
للغيرين مشترك من اضدادها ان اضداد تلك المذكورات
وهي التبخير والاستغناء والتكذيب فحق هذا لا يكون يفت اى
ذلاقة من المقابل لانه اشترط الدين والدنيا لا اجتماع ولم

انتم

انتم

شروط

شروط في الكفر وملا فلا من ضده ومنه ان من المعنوي
مراعاة النظم في سبب التوافق والابتلاء والتلفيق
انضا ومن جمع امر ما ناسبه لا بالتضاد والمنا سبب التضاد
ان يكون كل منها مقابلا للآخر في هذا القيد يخرج الطبايق وذلك
قد يكون بالجمع بين الامر من نحو والسمس والقرع بجبان وقد
يكون بالجمع بين ثلاثه امور نحو قوله ان قول البحر في صفة
مدار كالفيس المقطعات اى المجنبات من عطف القيود وعطفه
جناية بل الاسم منبذية من منبذية من براءة فحتم بل مدا ومارح
من القوس والسمس والتور قد يكون من اربعة تقوى بعضهم
للملحق الوزير انثا رها الوزير اسمعيل الوعد شعبي التوق
يوسفي العفو فحتم الخلق وقد يكون من اكثر كقول ابن رشي
أصح واقوى ما سمعناه في النذر من الخبر الما ثور ضد قد تم
ايجاد ثبوتها الشيو عن الجيا عن البحر عن كفت الامير
تميم فانه ناسب من العجوة والقوة والسماع والخبر الما ثور
والايجاد ثبوتها الرواية وكذا ناسب ايضا من البيل والجيا
والبحر كفت تميم مع ما في السبب الكامن صيغة الترتيب في النتيجة
اذ جعل الرواية لبقا غير عن كابد كما يقع في سند ايجاد ثبوت
فان السهل اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر
اصله كفت الممدوح على اذ عا الشاعرو منها ان من مراعاة
النظم ما يستعمل بعضه تشابهه ملاخلاف وموان تخيم الكلام
بما ناسب التذكرة في المعنى والناسب قد يكون ظاهرا محورا
تذكره ملا بصار ومو تدر كمل بصار وهو اللطيف الخبير فان
اللطيف تشابه كونه غير مدر كمل الابصار والخبرة تشابه كونه

جمع وتبارة

الجمع

الجمع

مدركا لا شيئا لان المدرك ليس يكون خيرا به وقد يكون خيرا
 كقولهم ان نعيدهم فانهم عبادك ان تعذرهم فانك انت
 العزيز الحكيم فان قوله ان نعيدهم نومهم ان الفاصلة العنونة
 الدخيلة لكن تعرف بعد الفاعل ان الواجب هو العبد الحكيم
 لانه لا يعذر لمن سيق العذاب الا من ليس فوقه اجرة
 عليه فكملة هو العزيز الذي الغالب من عجزه يجره غلبته ثم حب
 ان يوصف بالحكم على سبيل ما جرت ابيه لئلا يتوهم انه خارج
 عن الحكم او الحكم من تضع الشئ في محله ان يعذرهم مع
 استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليهم لا يجره وذكر الحكمة
 فيما فعلته ويحكي بها ان عدااة النظم ان يحج من معنيين
 غير متباينين بل يمكن ان يكون لها معنيان متباينين وان لم
 يكونا مقصودين من مدركها نحو الشمس والشمس تحسبان والشمس
 ان النبات الذي ينجم ان ينظر من الارض لا ساق له لا يتصور
 والشمس الذي له سجد ان ينقاد ان له نوع فما خلقا له فالشمس
 بهذا المعنى وان لم يكن متباينا للشمس والشمس كلفه قد يكون
 معنى الكوكب وهو مناسب لها وهذا اسم ايهام التباسا
 موزع ايهام التصاد ومن ايهام التباسا مع السقط
 وجوز كون تحت راء ولم يكن بدال في قوله البرسيم تحت السقط
 الحرف الناقصة المهذولة وهي مجزورة معطوفة على السقط
 في السقط السابق تحت عن البيضة الاقاني والنون هو الموضع
 من حروف المعجم شبيهة بالناقصة في اللفظ والانياس وليس المراد
 بها الجوز على ما توهم ورا اسم فاعل من رايته اذا اجبت
 رايته وكذلك الاسم فاعل من جلا البياض اذا روي بغيرها

ساق

في قوله
 في قوله

اراد

واراد بالنقط ما تقاخر على التوسيم من المطر وقوله يوم الرسم
 صفة راء والمفعول تحت هذه الجبيلة عن ان تدرك من النون على
 في الصمغ الانجنا كالنون تدركها سدا عداية النون في الاكلا الصمغ
 ريتها اذ لا جدال بها من شدة الهمز الذي ان حركت هذه الجبيلة
 سمان ذوات الشئ في كذا الجوز والنون والراء والنقط
 ايهام ان المراد بها معانيها المتباينة واما ما يشبه بعضه
 من قوله نرد ففوق الذي على النون وفيه خطوط بيض على الطول
 وموان توتى في الكلام معاني متباينة وتختلف توتى المقادير
 او متباينة المقادير كقول من نصف سحابا تسربلا وشيا من
 خروز تطرزت حطارها جردا من البندق كالنبتة فوشى بلاء
 رقي ونقش بلاءه ودمع بلاءه عن وضوح بلاءه نغش نسيان
 ليس السربال والوشى ثوب متفوش والجزر وجميع فخره تطرزت
 ان اتخذت المطارف جميع مطرف وسور آمن خلقه من له
 اعلام والجزر جمع حراز وسو علم الثوب كقولك بلك الجوز
 اقل من اجز وخلق الفع والين والخشيش ورش وانبت الثلب
 للمعالي ان تنجلوا لاوليها رختا على الاعدا ضارا للمخالف
 نافعا للموافق لئلا يظن بالابن خشنا لمن تخاشن ورش من اصل
 جال من تحت حائه وانبت من تبت القلم تحت ان افسد جال المفسدان
 وانبت من آجب للمعالي واجمعها ثبات ثباته لامر فانتدب دعاة
 له فاجاب فالاولى اخلت في دعاة النظم كونه معاني من مدرك
 المتباينة والثاني اخلت في الطباق كونه معاني من مدرك
 المتباينة ومنه اي ومن المعنوي الارصاد وهو نصيب القريب
 في الطريق من رعدته وقبته والصيد السبع الذي يرد صد لثيب

٣

والزبد القوم يرضون كالكثير من شئ من الواحد والجمع
والموتى وسمي بعضهم التفسير ويدعونهم خطوط حنوية
وسوان جعل قبل المعجز من الفقرة وفي الشئ من الست
الشعر مثلاً قوله هو يطبخ للأشياء بجوارهم فقرة ويقرع
الأشياء بزواجهم وعظم فقرة أخرى ومنه في الأصل على تصاع
على شكل فقرة الخمر اوحى الست على علمه من على العجز وهو
أخذ كلمة من البيت او الفقرة اذا عرفت البروتين الطرف متعلق
ببدل الى انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يورثه
وهو الحرف الذي يثنى عليه او آخر الاسماء او العجز وحسب
تكرار في كل منها فانه قد يكون في الارصاد عالا موف في العجز لعدم
معرفة حرف الدون كقولهم مع وما كان الناس الا اقعة واجدوا
ولولا كلمة سبقت من ركب لفتح بينهم فيما هم فيه يتكلمون فانه لو لم
نعرف ان حرف الدون الفون لربما توهم ان العجز منها فما فيه
اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله آجئت رحى من غير حرم
ويخرج بلا سبب يوم القاء كلامي وليس الذي جالته عجل
وليس الذي خرجته بجرام فانه لو لم يعرف ان القافيه مثل سلام
وكلام لربما توهم ان العجز محرم فالارصاد في العدة كقوله وما
كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي الست كقوله
اي قولهم من معدن كذب اذا لم تطع شياً فدعهم وجاور
الى ما تطيع ومنه من المعنوي المشاكلم وهو كذا الشئ
بلفظ غيره لوقوعه في شئ من لو فوج ذلك الشئ فيجب ذلك
الغير بنفسه او بقدره او فوجاً ممتداً او مقدماً فالاول كقوله
قالوا اقترج شياً من اقترج شئ عليه شياً اذا سألته اياهم غير

منه
بهم

برية وطلبتم على سبيل التكليف واليكم الامن اقترج الشئ ابتدعه
ومن اقترج الكلام لا رجاء له فانه غير مناسب على حاله في ذلك
مخروم على انه صواب من الاجادة وهو يحسن الشئ بلفظه
قلت الخيال الى جبهة وتخصاً من خطوا او كذا خيالهم اليهم بلفظه
الطبع لوقوعه في صيغة طبع الطعام ونحو تعلم ما في نفس ولا اعلم
ما في نفس حيث الخلق النفس على ذات الله والثاني وهو
ما يكون وقوعه في صيغة الغريق كقوله يا آمنة بالله وما
اندر البينا الى قوله صبعة الله ومن احسن من الله صبعة ونحن
له عابدون وسوان قوله صبعة الله صبعة لانه من صبعة كالحلقة
من جليس ومن الى الله يقع عليها الصبيح مؤكداً آمنة بالله الى
تطهير الله لان الايمان يطرأ النفوس فتكون آمنة بالله على
تطهير الله النفوس الموضين وذلك الا عليهم فتكون صبعة الله
مع تطهير الله مؤكداً المضمون قوله آمنة بالله فتكون قوله لان
الايمان تعليلاً لكونه مؤكداً الآمنة بالله ثم اشار الى سائر المشاكلم
ووقوع تطهير الله في صيغة ما تعتبر عنه بالصبيح بقدره بقوله
والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو كذا التطهير بلفظ الصبيح
ان النصارى كانوا يعيسون اولادهم في آصغر تسمونه
المجودية ويقولون انه من الغنى في ذلك الما تطهيرهم لهم فاذا
فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نجساً شيئاً فامر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنة بالله وصيغنا الله بالايمان
صبعة لا مثل صبعة وكننا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا هذا
اذا كان الخطأ في قولوا آمنة بالله للكافرين فاما اذا كان الخطأ
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين اعدوا ان يقولوا صيغة الله

عند الله
فولوا

فعله

التورية

۱۰۲

الشمس

الشمس وقد قوت بها ما لا يأتى المعنى القوي الذي ليس مراد
 اعني الربا يصف كذا الخرافة وكذا كذا الخرافة والجماع قد قوت
 كل من التور من تدشما الاخرى كعقب السقط اذا صدق
 الجذ افرى العجم الملقع فكاهم لا يخ وان كذا الخرافة بالجد
 الخيطو بالجم الجماعة من الناس وبالخال الخرافة طين قلب
 قد ذكر صاحب الكشاف في قوله نج الدجمن على العرش
 استوى انه عسل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو صوب
 الملك على يوقف الملك جعلوه كفاية عن الملك ولما صنع مهننا
 المعنى الخلق صار محازا لقوله ومالت اليهود يد الله فقلولة
 اى مويخيل بل يده ميسوطان اى موجود من غير تصور
 يد ولا عقل ولا بسط والفسر بالنعمة والتجمل للثنية من ضيق
 العطن والمسافة من علم الانسان حسرة اعوام وكذا قوله
 والسماء بغيرها ما يد عسل وتصوير لعظمته وتوقفت على كنه
 جلاله من غير دها باليدى الى جهة حقيقه او مجاز بل يد طلب
 الى اخذ الثروة والى الملازمة من الكلام من غير لزم نهي الميراث
 حقيقه او مجاز وقد شدد التكثير على من تقبل اليد بالنعمة
 والايدي بالقلادة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدر
 وكذا الشبه في دلايل الاعجاز انهم ولزم كانوا يقولون المراد
 باليمين القلادة فكذلك فيهم على الجبلهم وقصد الى نوع الحاجة
 بسرعة خوفا على السامع من خطرات شفع للحيال واهل
 الشمس والا فكل ذلك من طريق التمثيل على قد جسد المصنف
 في جعل ملائكة مثالين للتورية على ما اشتهر من اهل النظام
 من المفسرين وحسن اى من المعنوي للاستخدام وهو

۱۱ خدمات

ان مراد بلفظ له معنيان احدهما المعنى الذي مراد
 به ضمير اس بالضمير الدارج الى ذلك اللفظ معناه الاخر او
 مراد بلفظ ضمير له ضمير وكذا اللفظ احدهما اس بالضمير
 ثم ينادى بالاحد من الضمير الآخر معناه الاخر كما لا يكره قوله
 اذا نزل السما بارض قوم رعيته وان كانوا غضا بالاراد
 بالسما الغيث والضمير الدارج اليه من رعيته التبع والبقاء
 بقوله ان قول الحق في قسطنطين الغضا والسكنيم وان لم يشبه
 بين قول الحق وقوله ان اراد بضمير الدارجين الى الغضا
 وهو المجرور بالسكنيم المكان وبالأخر وهو المنصوب
 شقوه النار او قدوا من جوفها نار الغضا مع نار النور
 التي تشبه نار الغضا وضمير اس من المعنوي اللفظي النشر
 وهو كذا المتعذر على التفصيل او اجمال ثم ذكر ما كان من
 اجاد هذا المتعذر من غير تعيين ثمة بان السامع يقر اليه
 ان يقر ما كان من اجاد هذا المتعذر الى ما سلكه فالاول
 وهو ان يكون ذكر المتعذر على التفصيل صريحا لان النشر
 اعم على ترتيب اللفظ بان يكون سارا ومن النشر للاوامر من
 اللفظ واللفظ السار وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمة جعل
 كلام الليل والنهار ليس كنوا فيه وتبينوا من فضله ذكر الليل
 والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لا يميز وهو السكون فيه وما
 للنهار وهو الابتداء من فضله اليه على الترتيب اعم على ترتيب
 اس ترتيب اللفظ وهو صريحا لانه اما ان يكون سارا ومن
 النشر للاخر من اللفظ واللفظ الثاني لما قبله وهكذا على الترتيب
 وليس معكوس الترتيب كقوله ان قول الحق في قسطنطين

ان مراد بلفظ له معنيان احدهما المعنى الذي مراد به ضمير اس بالضمير الدارج الى ذلك اللفظ معناه الاخر او مراد بلفظ ضمير له ضمير وكذا اللفظ احدهما اس بالضمير

ان مراد بلفظ له معنيان احدهما المعنى الذي مراد به ضمير اس بالضمير الدارج الى ذلك اللفظ معناه الاخر او مراد بلفظ ضمير له ضمير وكذا اللفظ احدهما اس بالضمير

ان مراد بلفظ له معنيان احدهما المعنى الذي مراد به ضمير اس بالضمير الدارج الى ذلك اللفظ معناه الاخر او مراد بلفظ ضمير له ضمير وكذا اللفظ احدهما اس بالضمير

وانت

وان انت جئت بحسن وغزال الخ كما قد اورد قافا للخط للعزال
 والقدر الغصن والورد في الجنت وهو النقا من الورد لانه يسميه
 القفا في العظم او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب وهو شمس
 واسد ويجوز ان يكون او باو شمس او شمس او شمس او شمس او شمس
 على سبيل سراجا لمخوع وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هوذا
 او نصارى فان الضمير في قوله والورد اليهود والنصارى قد ذكر الفرقان
 على طريق الاجمال ومن التفصيل ثم ذكر ما كان من اجاد هذا
 المتعذر اجمالا وهو الفرقان وكذا ان يحل قوله الفرقان
 فانه قد لفت من القولين في قوله ان قالوا ان قال اليهود وقالت
 النصارى وهذا مع قوله في الاضاح قلت من القولين
 فان ما لفت بينهما في هذا الباب هو المتعذر المذكور او لا
 على ما صرح به صاحب المغني حيث قال هو ان يلفظ بين
الثنيتين في الذكر ثم تتبعها كلاما مائلا على متعلق واحد
ومتعلق آخر من غير تعيين اس وقالت اليهود ان يدخل
 الجنة الامن كان هوذا او قالت النصارى ان يدخل الجنة
 الامن كان نصارى قلت من الفرقين او من القولين
 اجمالا لعدم الالتباس والثمة بان اس مع نور الى كل
 فريق او كل قول مقوله لا علم بتفصيل كل فريق صاحبه
 واعتقاد انه انما يدخل الجنة وهو لا صاحبه وقالت اليهود
 لعنت النصارى على شئ وقالت النصارى لعنت اليهود
 على شئ وهذا الفرع لا يتصور فيه الترتيب على وجهين وهما
 نوع آخر من اللفظ لطيف المسلك هو ان يذكر متعذر
 على التفصيل ثم يذكر ما كان في قوله بعد ذلك المتعذر

ان مراد بلفظ له معنيان احدهما المعنى الذي مراد به ضمير اس بالضمير الدارج الى ذلك اللفظ معناه الاخر او مراد بلفظ ضمير له ضمير وكذا اللفظ احدهما اس بالضمير

على اجمال موقوف او قدرا متع النذر من لغير احد ما يقدر
 وبما هو محتمل وهذا من لطيف مسلكه وذكرا كما يقدر ضيق زيدا
 واعطيت عمرا او خروجه من بلد كذا او لثا حبيب من الامام
 وخفاة الشوق فغلبت كذا وعلمه قوله مع من شهد منكم الشهر
 فليصمه ومن كان من مرضا او على سفر فعذرة من ايام اخر يريده
 الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكموا العدة وتكتبوا الله
 عما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفاعل
 المعلن للوفاء ولولاه علمه ما سبق تقدر وتكملوا العدة وتكتبوا
 الله عما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك مع علمه ما ذكره من
 احد الشاهد بصوم السمر واما المرخص له بمراعاة علة ما فطر
 فم ومن الترخيص في ايامه الفطر وقوله لتكموا علة الامر مراعاة
 العدة وتكتبوا علة ما علم من كيفية القضاء والحوث عن علة
 الفطر ولعلكم تشكرون ان اراد ان تسكر واعلة الترخيص والتيسير
 وهذا نوع من اللفظ لطيف المسلك لا يكاد يتبادر الى تبيينه
 الا التقاضي المحقق من علم البيان هذا الكلام وعليه اشكال وسو
 انه جعل الاول من تفاصيل المعلنات احد الشاهد بصوم الشهر
 ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل وتكتبوا علة ما علم من
 كيفية القضاء وهو ما لم يذكر في تفاصيل المعلنات فاذكر في بيان
 تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تعدد الكلام ويمكن التمسك
 عنه بان قال ان ذكر احد الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعلنات
 ليس لانه باستقلاله فاعلم ان من العلل المذكورة بل منوطية
 وتتميد لتفريق الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه
 ويشهد بذلك انه لم يقل ومن المرخص باعادة جوف الجت

منكم

هذا هو الوجه الذي لا يرد عليه في هذا الكلام

بما قال ومن الترخيص فالجواب ان المذكور فيما سبق من الكلام
 بعد احد الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص واما المرخص
 له بمراعاة علة ما فطر لم يصحح في ايام اخر وهذا دلالة
 واضحه على تعليل كيفية القضاء وقصار المذكور بعد لا مد بصوم الشهر
 بل في احد ما من المرخص له بمراعاة العدة والتكليف كيفية
 القضاء والتأني الترخيص وجميع ذلك متفرج على الامر بصوم
 الشهر فيجعل كلاما من العلل راجعا الى واحدة من هذه التعليل وقد
 قال ان قوله لتكموا علة ما علم من مراعاة العدة شامل لامر
 الشاهد بصوم الشهر في ان العدة هي الشهر كلفه الشاهد
 وعدة الايام الا فطرت المرخص له وقسم نظرا لافق لتقليل
 امر الشاهد بصوم الشهر ما كان علة ايام الشهر على انه لا ريب
 في ان من مراعاة العدة في حوله وتكملوا علة ما علم من مراعاة
 العدة اشان الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة
 علة ما فطر فيه ومنه ان من العنوى الجمع وسوان جمع
 من متعذر في حكم ذلك المتعذر قد يكون اشان كقوله في المال
 والبنون وفيه الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر في صور اي التناحية
 علمت بل جاشع بن قيس ان السباب في الفراء والجدري
 الاستحقاق قال وحل في المال وحدا وحدا وحدا وحدا اي
 استغنى ففقد للمزاش ففقد من ما يدعو صاحبه الى
 ومنه اي من العنوى التعريف وهو اتفاق تباين بين امرين
 من نوع في المخرج او غير كقوله ان قول الوطواط ما نوال الغمام
 وقت ربيع كنوال سراجير يوم سراجير كنوال سراجير كنوال سراجير
 من عشرين الفا درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي

بصوم الشهر

او في سائر النواحي

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
المخطوطات التي في مكتبة
الشيخ الفاضل

عن المعنوي التميمي وهو كونه قد تم اضافته ما لكل اليم على
التعنين وهذا القدر في عنه الف والشف وتماثل ان
مقول ان كونه اضافته من عن هذا القدر وليس في الف
والنشر اضافته ما لكل اليم بل كونه ما لكل في تضييقه السا
الم ويدور عليه فليسا مل فانه وقفي كقوله ان قول المتكلمين
ولا نقيم على صميم ان كليم يرا به الضمير راجع الى المستمع منه
المقصد العام ان لا نقيم احد على ظلم يرا ذلك الظلم بذلك الاحد
الا الا لان سوا شيا مقوف وقد استند اليه الفعل اي لا
تقيم النظام وان كان في الحقيقه من هذا العام المحذوف
غير الخي العبر الحمار الوحش والاصح وهو المتماثل منها والوند
هذا ان غير الخي على الحنف في ان الذي يربط بدقه ما في قطعة
يجعل باليه وذا ان الوند شئ ان يدق وتشتق راسه فلا يدق
ان لا يذوق ولا يتجهم له احد كذا العبر والوند ثم اضاف الى الاول
الذي يطع الحنف الى الثاني شئ على التعنين فان قل هذا
وذا استساويان في الاشارة الى القريب فكل منها كمل في كلف
اشاره الى العبر والوند فلا يفيق التعنين ورجع كلف البيت
من قبل الف في النشر فلي لا نغم النساء بل في حرف
التعنين ايما ان القدر في اقل وانه يفتقر الى تعميم ما
فكون اشارة الى غير الخي ولو سلم فسوا جعلت هذا اشارة
الى غير الخي وذا الى الوند وبالعكس يحصل التعنين غاية ما في
الناشر التعنين في مثل ومثل هذا ليس في الف في النشر
فليسا مل ومنه ان من المعنوي الجمع مع الفرق وسوان
ندخل شيان في معنى ونفوق من جهش الا وخال كقوله ان قول

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
المخطوطات التي في مكتبة
الشيخ الفاضل

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
المخطوطات التي في مكتبة
الشيخ الفاضل

الطحاوي

الطحاوي فوجهه كالباء في ضوئها وقلب كالباء في جرها او دخل
قلب وجه الخبيث كذا كالباء في ضوئها فان جهه او خال
الوجه فم من جهه الضوئ او خال القلب من جهه الخبيث او خال
ومنه ان من المعنوي الجمع مع التميمي وهو جمع حنف
نيت حكم ثم تقسيمه او بالعكس ان تقسم حنف ثم جمع تحت
حكم فالاول كقوله ان الجمع ثم التقسيم كقول الى الطبيب في اقام
الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن حكم الا اقامه مع التسليط
عدها بغير فقال على ارباض جمع رقبض وهو ما جيل الملمع خشن
من بلاد الروم تشتق به الروم والصلبان جمع صلبي النصارى
والبيخ جمع بخر بكسر الباء وسكون الياء ومن معبد النصارى
وجه متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قادا المتعاقب
بني قادا العساكر في اقام جيل هذه الملامه وقد شقيقت به
الروم وهذه الاشياء قد جمع في هذا البيت شتقا الروم بالممدوح
اجم الا لانه شمل العقل والنبه السبب وغير ذلك ثم قسم في البيت
الثاني وقصم فقال للشي ما تلجوا والعقل ولدوا لم يفل من
تلجوا ومن ولدوا الموافق قوله والنهب ما جمعا والبار ما
زرعوا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاطمان وقطع
المبالاة بهم حتى كانوا ليسوا من حسن ذوى العقل ورجع كصاحب
المعنا في قبل هذا البيت قوله الدير فحفظت في السيف فحفظت
وارضهم كلفظ طاق وحفظت وقال قد جمع فيه ارض العدو
وما فيها كونه خالصه للممدوح ثم قسم هذا البيت والممدوح
فما روتنا من نبي ديوان الى الطبيب وما وقع عليه الشر
موافق لما اورده المصنف في قوله الدير فحفظت بعد قوله للسيف

رايتنا

ما تكلموا بأبواب كثيرة والى ان كقولهم انى البسم ثم الجمع كقول
 جسان بن ثابت قوتهم اذا جازوا ضرة اعدوهم او جازوا له
 طلبوا النفع في اشياءهم انما عزم وانصارهم تنفعوا سجيته او غيره
 وخلق تلك منهم غير محذرة ان الخلايق جميع حليقة ومن الطبيعة والخلق
 فاعلم شربها البذر في جميع بدعهم ومن تلاصل الحذر في الارض بعد
 ملائكتها والبراد منها من حيث ان الاطلاق لا ما هو كالغبار
 منها قسم في السموات والارض والمردوحين الى ضرب الاعدا ونوع الماوي
 ثم جمها في التاء كونهما سجيته حيث قال سجيته تلك منهم وعنه ان
 من المعنوي الجمع مع التثنية والتثنية لم تغض لنفسه كونه
 معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الماوي البنية كقوله يوم ياتي
 الله من احب او ياتي اليوم انى قوله والماوي من صور يا ضار اذ قد
 او بقوله لا تكلم نفس عما ينفخ من جواب او شفاء علة الابدان ان ياذن
 الله كقوله لا تشككم من الاذن اذن له الرحمن وهذا في موقف
 وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدون في موقف آخر
 والمازون فيه هو الحواشي والحق والمنوع عنه هو العذر الباطل
 فمنهم من اهل الموقف شقي وجبت له النار عتق الوعيد
 وسعيد وجبت له الجنة عتق الوعد فاما الذين شقوا في
 النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفوس والشهيق
 زفير حالها فيها ما دامت السموات والارض ان سموات
 الارض وارضها لانها دايمة مخلوقة لا تبدل اومى عيان عن التبدل
 ونفى الانقطاع كقول العرب يا اقامت ثبير وما لا يح كوكبت
 وفود لك الا ما شأرك ان ربي فقال الماوي واما الذين سعدوا
 في الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شأرك

اي

له سبعون

١٧

في الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض
 الا ما شأرك

ربك

ربك عما رغب في حذرك من غير مقطوع ولكنهم تمتد الى غير النهاية
 فان ولد طاعة الا شيئا قوله الا ما شأرك ربك فله
 استشار من الخلق في عذاب النار ومن الخلق في نعيم الجنة
 مع ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وولد بل يفتنون
 بالزهر ويرى من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
 اهل الجنة لهم سوى الجنة ما يوقو كبر فيها واجل ومورضون الله
 وما تفضل عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ان له صاحب
 الكشف بنأ عما حذرهم واجا عندنا معناه ان تساق الموت
 لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستنباط لان صواب الحكم
 عن الكل في وقت ما يكفيه صفة عن البعض وكذا الاستنباط التا
 معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المومنون الفاسقون
 الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من عند الله تعالى كما
 يشقق ما اعتبار الانتها فكل ذلك يقتضي ما اعتبار الابتداء
 والخلق السعادات عليهم باعتبار شرفهم بسعاداتهم
 والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي وقد جمع بين
 عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان التكرار في سياق التبع نعم
 ثم قوت بان اوقع التباين فيها بان بعضها شقي وبعضها سعيد
 بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ النفس واهل الموقف واحد
 ثم قسموا اضاف الى السعد اما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
 ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الآخرة
 وقد يطلق التفسير على امين آخرين احدهما ان يتركوا احوال
 الشقي حضا فالى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله ان يقول
 ابن الطيب ساكنت حتى بالقفا وقت كانهم من طوارق السموات

به الله

ccg 37-12

18/11/2019

الفرمان

三

三

في الصدقة ومنها ما يكون بالياء التي بدلتها الا اظلم على المنتزعة منه
تو قولهم لئن سألنا لنفسك لنبه اليك بالغنى انصافه بالسماحة
حتى انترى منه خيرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التي بدلتها على
حذف حضاف جمع قولهم لئن سألنا لنبه اليك انصافه بالسماحة
والعرف منهم بالاسد كذا مع لقتل اسد العت بلقائه
اسد اولاي في ضعف هذا التقدير في مثل قولنا في من قلنا ان صدق
جمع نفوا في المبالغة في تقدير حصوله من حصوله صدقنا مثل
ومنها ما يكون بدلا بال المعية والمصاحبة في المنتزعة نحو قوله
وشقوها من شيا هن الوجوه في شق وشوها وصفه بحجوة
مدادها يتبعه اشداؤها وقيل اراد بها فداها في الوجوه لما احياها
عن شدايد الحبيب في قوله في الي صارت في الوعى انه يتبع في
في الوعى وهو في تسليم اليه لا بين الاحبة ومنه الدرع والبار
لما لا يسم والمصاحبة في الشيق في قوله الفجل المكثر عند اظلم
المتر من رقل البعير في شخصه عن مكانه وارتسليم اليه في قوله
ومع من نفس لا بين في الكمال استعداد في الي بالغنى في انصافه
بالاستعداد في الي حتى انترى منه استعداد آخر لا بين في
ومنها ما يكون بدلا في المنتزعة منه نحو قوله في انها دار
الجلد في جهنم ومن دار الخلد كلفه انترى منها دار اخرى وجعلها
معية في جهنم لاجل الكفار فهو بلا الامر بها ومبالغة في انصافها
بالشد في قولهم ما يكون بدون توسط في نحو قوله في قول
فيان بن قيس في الجنة فليكن بقيت لا زجلن بغزو يحيوي
ان جمع الصالح في الجنة صفه غزوة وروي في الصالح في الطوب
منصوب في زجلن او عمو في منصوب في حاضره كانه قال

والعالمات

لعبت

مضمون

تاریخ

والسلامة قلنس موطنه القديم والارجلين عشرين
القسيم حضر يومه في سنة الف

آرکھو انعام
آرکھو انعام

الا ان عوت كرم نفع بالكرم نفسه فكانت ان يترجم من نفسه كرميا
 من الغيرة كرمه وذا لم يقل او ان عوت كرميا او عوت كرميا
 اعطينا ان الكرم كرمه لعل لا يقع للاثر في نفسه وفصل نفسه
 او عوت من كرمه فكيف من القسم الاول اعني ما كرمه عن التي يريته
 وقسمه نظرا الى الاحكام الى هذا التقدير ليجوز التحديد بدونه ولا
 قوله علمته وهذا مستطاع ان اراد ان في البيت نظرا لانه
 من باب الالفاظ من الكلام الى الغيبة لانه اراد بالكرم نفسه
 ورثه بان التوحيد لانه في الالفاظ كلامه وواقع بان تحريم التكلم
 نفسه من ذاته ومجملها في الحيا لانه كان في نطقه في الكلام
 والتقدير في قوله افوت لها اذا اجتمعت وحاشيت كما في تحريم
 او في ترجمه ومنها ما كرمه بطريق الكناية نحو يا خيرة من يركب
 المطبخ ولا يشرب كاشا بكف من نخله اشرب الكاس بكف
 جوار قد اترجم من المردود جوار اشرب من الكاس بكف
 على طريق الكناية لانه اذا نفع عنه الشرب بكف التحليل وقد اثبت
 له الشرب بكف كرمه ومعلوم انه شرب بكف فهو كرمي كرمه وقد
 خرج هذا على بقية كرمه فترجم ان الخطاب ان كان كرمه هو
 تحريمه الا فليس من التوحيد في شيء وانما هو كرمه على كرمه المردود
 غير تحريمه ولم يعرف ان كونه كناية لانه الذي يدوانه ان كان
 الخطاب لنفسه لم يكن قسما بداسم وكف في اخلاص قوله ومنها
 محال فيه الانسان نفسه وبان التوحيد انه يترجم فيها من نفسه
 شخصا آخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم محال فيه قوله
 ان قوله ان الطبيب لا يجل عند كرمه بها ولا محال فيه قوله
 النطق ان لم يجل الجار اراد بالجار الغيبة فكانت ان يترجم من

لم يترجم من نفسه كرمه كرميا
 قوله

كرمه كرميا كرمه كرميا

نفس

نفس شخصا آخر مثله في بقية الجمل والمبالغة ومثله قوله
 بلا عت ودرج كرمه ان الدرك من جمل وقيل تطيق وذا
 ايها الدرك ومنه اسم من المعنى المبالغة المقبوله لان المردود
 لا كرم من المحتمل في هذا الشأن الى الدرك عا من زعم
 انها مردود مطلقا لان خير الكلام ما خضع في حق الحق وجار
 على منه الصدق كما شهد له قوله حسن وانما الشعر لست المور
 يعبر عنه على المبالغة ان كرمه وان جمل وان اشقر يدت انت
 قائلة يدت يقال انك انشدته صدقا وعيا من زعم انها مقبولة
 مطلقا بل انفسه مقصور عليها لان احسن الشعر الذي هو خير
 الكلام ما بولغ فيه ولهذا استبدك الالبغة على حسان في قوله
 لنا الجففات القن بلقين بالضمج واسيا فنا يقطن من كرمه
 برما حيث استعمل جميع القلم اعني الجففات في الاسيا في قوله
 وقت الصحو ومو وقت تناول الطعام وقال يقطن دون
 يسن ويقطن او نحو ذلك الذي الذي المرص ان المبالغة فيها
 مقبولة ومنها مردود فالمنصف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا
 والى تفسيرها النفع من المقبوله من المردود وذلك المثل ومثل
 قال والمبالغة ان يترجم لوصف بلوغه في الشدة او الضعف
 جدا مفعول بلوغه في شدة او حدة او انما يدعي ذلك
 لعل يظن انه اسم ذلك الوصف غير مشناه في نفسه اسم في الشدة او
 الضعف وتذكر الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين والجمهر
 المبالغة في التبليغ وسلاخ في الغلو لان المدعي ان كان كرمه
 عملا وعادة فليس في قوله اسم قول احد القيس نصف في سالة
 مانه لا يعرف وان اكثر العزو فقاد في عمارة في الصحاح العدد

وهو ما روي في الفقه

14

والمبالغة اسما للسلطان
 والنقصان دون العظم
 او عود ونها

والمبالغة اسما للسلطان
 والنقصان دون العظم
 او عود ونها

لا يترجم من نفسه كرمه كرميا
 النظم وركب

بالصبي الموالاة من الصديقين تصير على اليد لا أحد
في طاعت واحد من نور ونعمه لا بد بالثوب الذي قد من بغير الوحي
وبالنسبة الآن منها راجا فتنها بعاو لم ينفع بها فتنها لم يفرح معطوف
على نفعها لم يعرف فلم يغفل ادعى ان هذا الفرس ادر ك
ثورا وبقرة وحيثين في مضمار واحد ولم يعرف وهذا عمل عقلا
وما جازوا ان كان ممكنا عقلا لا عاده فاعرف كقوله وتكرم جازيا
ما دام فيها وتبعه الكرامة حيث لا ادعى ان جاز لا يعمل عنه
الى جانب الا وهو نرسد الكرامة والاعطاء على ايدى وهذا ممكن
عقلا حيث عاين وما ان السلف وما عاين فحقولان والا اى
وان لم تكن ممكنا لا عقلا ولا عاين لا امتناع ان يكون ممكنا عاين
ممتعا عقلا فقلو كقوله ان قول اني تواس واخفت اهل الشرب
حين لته الضمير للشان لثما قل النطف التي لم تخلق ادعى انكاف
من المملوحي النطف الغير المتخوفة وهذا جميع عقلا وعان
والفصول من ان من الفلق اصناف منها ما ادخل عليه ما يقويه
الذي الصبي هو لفظ يكاد رتبها بضع ولو لم تتسليم باب وقيله
مست السقط شيئا كبا وافرأينا وانلا وزاد فكان ان يسجد
الدرج الا ومنها ما تضمن نوعا من التخييل كقوله اني
قول انما الطيب عقدت سنابكها عليها الضمير ان الجباد
عقدت سنابك تلك الجباد فوق رؤسها عتيبا ان عبا لو
ينفع تلك الجباد عتقا من نوع من السير عليه ان عبا لو
العتيبي ممكنا ان يمكن العتق ادعى ان الغبار المتبع من
سنابك الخيل قد اجمع فوق رؤسها عتبا كما عتقا حيث
صار لرضا يمكن ان يسر عليها تلك الجباد وهذا جميع عقلا

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

وعان

وعان كلفه تخيل حسن وقد اشتهع ان اذ حالها تقرب الى الصبي
وتضمن نوع حسن من التخييل فقله ان قول القاضى الا وحياتي
بصف طول الليل تحتلح ان شئت الضمير في الدخول وشدت
بأحد من الذين اخفاني ان يقع في خيالي ان الشبه بحكمة بالمسما
لا تدور عن مكانها وان اخفان عيني قد شدت بأحد اهل الشبه
لطول سهر في ذلك الليل وعدم انطباعها واتقائها وهذا
احر محتج عقلا وعان كلفه تخيل حسن ولو لم يخط تخيل ما يقويه
الى الصبي ومنها ما اخرج من خروج الهمز والخطا عتق كقوله اشتهت
بالامس ان عزمت على الشر عتقا ان زامن العجز ومنه
ان من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايداد حجة للمطلوب
على حروفه اهل الكلام وهو ان يكون بعدت ليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب كما لو كان فيها الهمز الا انه قد فسدت باللازم وهو فسار
السموات وما رضى بالحل لان المراد به خروجها عن النظام الذي
سما عليه فكل المألوم وهو تعذر الاله وفي التمثل بالآية وفي
على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه
ازاد بذلك ما لم يكن هناك وهو انما ساس المؤلف من المقدمات
اليقينية القطعية والآية ليست كذلك لان تعدد الاله ليس
قطوعا لا استلزاما للفساد وانما هو من المشهورات وقوله ان
قول النابغة من قصيدته يعذر فيها الى نعيان بن المذور وقد
كان مدح آخ حفته بالشام وتبكي النعمان من ذلك خلقت فلم تذكر
لنفسك ربيته من ما يدري الانسان وتعلقه واراد بها الشك
وليس ورايه للمرطلوث اى مدوا عظم المطالب فالجلف
أعلا الاجلاف لئن كنت قد بلغت عن جناية لمبلول الواشي
صنم مبلع

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

19

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام
بالمصطفى عليه السلام

انفس من عيش اذ اخان والذبح واللام في لثون كنت موطيه
 للقسيم وفي لميلقه هوا للقسيم ولكنني كنت امر الى جانب من
 بلاد قديم ابي في ذلك الجانب في ارض الشام من ارض موضع
 تتر في قديم لطلب البزق ومنيتي من بلاد الكلاء وارتاني وقد
 ملكوا ابي في ذلك الجانب ملكوا واخوان اذ احمدهم احمدهم اموالهم
 واقرب كنفك ابي كملون في كلام اموالهم فقربا منهم رفيع
 المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصبحت فيهم جسيما
 فلم يبرهم في مدحهم كذا يتوابع الاثنان ولا تعاريتي في مدحهم
 جفنت وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما جود وقد احسن
 اليهم فكما ان مدح اولئك لا لا يعجز نبالا كذا مدحهم لمن احسن
 الي وهذه الحجة في صون المشك الذي يستحقه انفق قياسا
 ويمكن روي في صون قيا من استثنى فان قال لو كان مدح
 لا احسنه في نبالا كان مدح كذا القوم كذا ايضا في نبالا لكن اللازم
 بالحل فكذا المذموم وما ورد في صون القياس من مدح ابي جود
 وسوا الذي يبداء في الخلق ثم تعبد وسوا هون عليه ابي الاعان
 اصفون واسهل عليه من البداء وكل ما سوا هون فهو اذ حل
 في الامكان فالاعان اذ حل في الامكان وقوله في كلامه قلما اقل
 قال لا اخيب الاقلين ابي التمد اقل وروي ليس باقل فالتمد
 ليس بمرئي وصفه ابي من المعنوي حسن التعليل وسوا ان
 تدعي لوصف علمه من ابي اعتبار لطيف غير حقيق ابي المعنوي
 ما في نظر لطيف شمل على لطيف ورفق ولا تكفي معارفنا لما
 نفس مدح ابي محب لئلا تكفي اعتبار علمه لهذا الوصف علمه
 لهذا الواقع والا لما كان من يستثنى الكلام لعدم تصرفه كما

لا يبرهم ابي في مدحهم كذا يتوابع الاثنان ولا تعاريتي في مدحهم جفنت وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما جود وقد احسن اليهم فكما ان مدح اولئك لا لا يعجز نبالا كذا مدحهم لمن احسن الي وهذه الحجة في صون المشك الذي يستحقه انفق قياسا

يقول

يقول قتل خزان ايجادته لرفع ضررهم وهذا علم فساد ما
 يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لئلا يرا عشا لا يكون
 الا غير حقيقه ومنشأ هذا الوصف انه تميم اريا المعقول
 تطلقون الاعتبارات على مقابله الجديع ولو كان مدحهم كما ترون
 لوصف ابا تكفي جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع
 وسوا ربيع ابي لان الصنف الي اذ في لها علمه فناسم
 ابا تاتم قصديمان علمها او غير تاتم اريد ابا تاتم وروى
 لها ان تلم لها في العادة علمه وان كانت لا تخلق في الواقع
 عن علمه لقوله ابي قول ابي الطيب لم يجل ابي لم تسمه
 تاتلك ابي عطاك السمي تاتما حقيقت ابي صار في حصة
 بسبب تاتلك وتقوم عليها فصليتها التي تضار ابي فالصوب
 من السمي بسبب حقيقت ابي فنزل المطر من السمي صنف
 تاتم له لا يبرهم لها علمه العادة وقد علمه بان عرفت تمامها
 الحادثة بسبب عطا المردود او مدح لها ابي تاتلك الصنف
 علمه غير العلم المذموم اذ لو كانت علمها من المذموم كما في المذموم
 علمه حقيقه ولا يكون من حسن التعليل لقوله ابي قول ابي
 الطيب عاتبة قتل ايجادته ولكن يتق اختلف ما يدجو
 الزيات فان قتل الاعداء ابي قبل الملو اعدائهم انا تكفي
 في الاعان تدفع ضررهم عن يصفو لهم ملكهم عن قتلهم
 لا لما وكن من ان طبعهم ابرهم قد علمت علمه وتحتية ان
 يصفو رجاء الدارين بعثته على قتل ايجادته لما علم انه
 لما غدا للرجاء غدا الذي اريد مدحا ان تسمع عليها الدرك
 من قتلهم وهذا ابا لغم في وصفه بالجود وتضمن المبالغه

ابي لا يبرهم عند الناس لها علم ولا كانت الحجة
 ابي تاتلك السمي

ابي تاتلك السمي
 ابي تاتلك السمي

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, appearing below the printed text.

10/11/2019

کرم بر روی عالم خود را فروزی
علیه السلام خود را امضا دارد
الارض و جانشین علی
بنی مومن و جانشین علی
بنی مومن و جانشین علی
بنی مومن و جانشین علی

خدمه المملوكه لا حول ولا سلطان في هذا الموضع في سنة ١٢٨٥

جميع مدائح ونبوغ العبد وقد يداد به الدعاء
والكرامات بها منها الدعاء على من اباها

خبر خدا و محذوف آن تکرار عبارت ملاقات و ملاقات
خبر خدا و محذوف آن تکرار عبارت ملاقات و ملاقات

القطار والهاج السابلي قد علق بسبل الشك نودل المجد
 من السباب بانها عقيب جيتا تحت تلك الذي هي تيلي عليها وهذا
 الست تشير الى قول محمد بن وهيب جملان جال عليها الاخذ
 درسيا فلا علم ولا نصيب لبيبا ايلان فكانا وجدنا بعد الاجتهاد مثل
 ما وجدوا قال بعض النقاد فسر هذا الست فعم صالوا اراد
 بحسب السور لا اذن ما هذا التفسير فليد وجه هذا التفسير
 انه قصد به الملاءمة لمطالع التصديق وهو قوله الا ان صدر من
 منه عجز اي بلا فح عشية شافيت الديار البلاغ ووجه بعض السور من
 الدوان هذا الست قبل قوله كان السباب العجز وعلى هذا
 فالصحة في غيرها للديار البلاغ فكان نفس اي تمام هو الجسد الذي
 خذته السباب تلك الديار ومنه اي من المعنوي النفر وهو
 ثبت لمطلق امر كتم بعد انما من ايات ذلك الحكم لمطلق له آخر
 على وجه تشعب بالنفر والتعقيب احترامه فهو لها غلام
 زيد ركب وابوه راجل كقوله اي قول الكنت من قصيدة مدح
 بها اهل الست اجلا فكم يستقام الجبل شافيت كاد ما وكم تشفى
 من الكلب الكلب يقع اللام شبه جنون يذلل للانسان من
 غصن الكلب الكلب هو الذي يلبس بالكل يوم انما فاحش
 من ذلك شبه جنون لا يعرض انسان الا كلب لا ذواكم الجح انفع
 من شربهم ملك مع انهم ارادوا العقول الواجبة وعلوك
 واشراف وفي طرفة عين نور الحان بناية بكارم واسباه كليم خست
 وما وكم من الكلب الشفا وقد قدح على وصدوم شفا اطلعهم
 استقام الجبل وصدوم شفا ما بهم من داء الكلب ومنه اي
 من المعنوي فاكيد الملاح بما سببه الهم النطرة هذه التعميم

لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا

لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا

على اعم الاغلب الا قد يكون ذلك في غير المذبح والذم ويكون من
 محبتنا الكلام كقوله مع ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا
 ما قد سلف به ان امكن لكم ان تنكحوا اما قد سلف فانكحوا فلما
 على لكم غير ذلك كمن كان والعرض المبالغة في تحريم واليهم
 ناكدا الش ما يسم تقيهم وطور بان افضلها ان تسمى
 من صفه دهم خفيته عن الش صفه مدح الاكلا الش تنفرد فواها
 فيها اي دخول صفه الملاح صفه الهم كقوله اي قول النافعة
 الدنيا في ولا عيب فيهم غير ان شيوهم من قول ابن كسور
 في حبهما والواحد في من قواي الكلب اي من فضار الجيوش
 فالعيب صفه دهم خفيته قد سببه منها صفه مدح فيوان
 سببهم ذوات فلو ان كان فلو السيف عيبا فانت
 شفا منه اي من العيب على فلو كونه منه ان يكون فلو السيف
 من العيب وهذا زان توضح للمقصود ونخرج به والا فهو
 مفهوم من بناءه على الشرط المذكور فواها هذا التفسير
 وهو كون الفلور من العيب محال لانه كناه عن حال السجاعة
 فواها ايات الش من العيب المعنى بخلق بالحيال كما قال
 حتى يتيقن انما في حبه بلح الجمل فاكيد منه ان ناكدا المذبحون
 صفه الهم هذا الصرح من جبهه انه كدعوى الش يتيقن لانه
 قد علق بعض المطول وسواشاة من العيب محال
 والمعلق بالحيال محال فعدم العيب ثابت ومن جبهه لزم اخل
 في مطلق الالام شفا موالاتصال ككون المسبق منه
 بحيث يدخل فيه المسبق على مدبر السكون عن الاستشار
 فكيف ذلك المسبق اخذ فاكه عن الحكم الثابت للمسبق منه

لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا

لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا

لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا
 لا يصح ان يسموا به من غير ان يكونوا كذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

أخذ بها على الدرس والنوابة فانه ضمن وصف الليل بالطول السكينة
من الليل مع كثرة نقله الاغنياء في ذلك الليل كاني أعني على
الذي هو في قوله وقوله مع آخر ايراد به الحسن اعم من ان يكون
واحد كما في ذلك الطيب او اكثر كما في قوله ان ثباته في اليد
من جليله وصاله فمن لم يخله اودع في الخلق عند فانه اودع في
القدر الفخر يكونه جليما حيث كن من ذلك الاستفهام عن
وجود خلل صالح لان نور عم جلمه وضمن الفخر بذلك شيئا
الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام في الامكان
تنبه بها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن وتنبه بذلك
على انه لم يخدم على مقارفة جلمه ابدا لكن لما كان قريبا الى وصل
هذا المجهول الموقوف على الجهل المناهض للعلم عزم على انه ان
وجد من يصلح لان نور عم جلمه اودع عم آية فان الودائع
تستأجر آخر واحد منه من المعنوي التوضيح وسعي
مجهول الضمير وسوا ايراد الكلام مجتمعا لوجهين مختلفين
من قال لا غور يستع عمدا حاله في عمدة قبا ريت عينية سوا
فانه يجهل عني ان يصير العين العود اصحيم فكون عددا
ونحن خير وبالعكس فكون في قاتل السكالي ومنه ان من
النوحه مشاهير القرآن باعتبار سوا احكامها للوجهين
المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه في التوجيه انما
مراجعتا لن و في المتسابها اجد المعنيين قريبا والآخر
بعيد وهذا قال السكالي واكثر مشاهير القرآن من
فيل التوريب والايهام ومنه ان من المعنوي الهل الذي
يراد به الجد كقوله اذا ما عيتم اناك حقا خفا فقل عذ عن برقع الى

هذا هو الذي هو في قوله وقوله مع آخر ايراد به الحسن اعم من ان يكون واحد كما في ذلك الطيب او اكثر كما في قوله ان ثباته في اليد من جليله وصاله فمن لم يخله اودع في الخلق عند فانه اودع في القدر الفخر يكونه جليما حيث كن من ذلك الاستفهام عن وجود خلل صالح لان نور عم جلمه وضمن الفخر بذلك شيئا الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام في الامكان تنبه بها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن وتنبه بذلك على انه لم يخدم على مقارفة جلمه ابدا لكن لما كان قريبا الى وصل هذا المجهول الموقوف على الجهل المناهض للعلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان نور عم جلمه اودع عم آية فان الودائع تستأجر آخر واحد منه من المعنوي التوضيح وسعي مجهول الضمير وسوا ايراد الكلام مجتمعا لوجهين مختلفين من قال لا غور يستع عمدا حاله في عمدة قبا ريت عينية سوا فانه يجهل عني ان يصير العين العود اصحيم فكون عددا ونحن خير وبالعكس فكون في قاتل السكالي ومنه ان من النوحه مشاهير القرآن باعتبار سوا احكامها للوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه في التوجيه انما مراجعتا لن و في المتسابها اجد المعنيين قريبا والآخر بعيد وهذا قال السكالي واكثر مشاهير القرآن من فيل التوريب والايهام ومنه ان من المعنوي الهل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما عيتم اناك حقا خفا فقل عذ عن برقع الى

وهو ما
المعنى فقط
أما بادره ٢٢
خا

قوله في ذلك الليل مع كثرة نقله الاغنياء في ذلك الليل كاني أعني على الذي هو في قوله وقوله مع آخر ايراد به الحسن اعم من ان يكون واحد كما في ذلك الطيب او اكثر كما في قوله ان ثباته في اليد من جليله وصاله فمن لم يخله اودع في الخلق عند فانه اودع في القدر الفخر يكونه جليما حيث كن من ذلك الاستفهام عن وجود خلل صالح لان نور عم جلمه وضمن الفخر بذلك شيئا الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام في الامكان تنبه بها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن وتنبه بذلك على انه لم يخدم على مقارفة جلمه ابدا لكن لما كان قريبا الى وصل هذا المجهول الموقوف على الجهل المناهض للعلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان نور عم جلمه اودع عم آية فان الودائع تستأجر آخر واحد منه من المعنوي التوضيح وسعي مجهول الضمير وسوا ايراد الكلام مجتمعا لوجهين مختلفين من قال لا غور يستع عمدا حاله في عمدة قبا ريت عينية سوا فانه يجهل عني ان يصير العين العود اصحيم فكون عددا ونحن خير وبالعكس فكون في قاتل السكالي ومنه ان من النوحه مشاهير القرآن باعتبار سوا احكامها للوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه في التوجيه انما مراجعتا لن و في المتسابها اجد المعنيين قريبا والآخر بعيد وهذا قال السكالي واكثر مشاهير القرآن من فيل التوريب والايهام ومنه ان من المعنوي الهل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما عيتم اناك حقا خفا فقل عذ عن برقع الى

تجامل الطول

ذا كيف الكلكل للضيق ومنه ان من المعنوي تجامل الطول العارف
وسوا كما سماء السكالي سوف المعلوم مساف غير التلحم وقال
لا احيى تسميته بالتجامل لوروده في كلام الله في كالتوحي
قوله اني احيى ايا شجر الحانور وهو من نواحي ديار بكر ما لك
نور قان من اوراق الشجر صار اوراق كالك لم تجز على ابن
طريف في تعلم ان الشجر لم يجز على ابن طريف كالتجامل هل
فاستعملت لفظ كالك الدار على الشجر والمبالغة ان كالمبالغة
في المدح كقوله ان نور الشجر المذيق يدق يسن ام صوص صياح
ام انبساطها بالمظهر الصاير ان الطاهر يالغ في مدح انبساطها
حيث لم ينفق ثباتها ومن لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة
في الدقة قوله ان نور في هير وما اوردى وسوف اثار اذ
اقوم ان جفن ام نساق فيه دلاله على ان القوم للروحانية
والنبيل اح وكالتجمل والديت في الحية قوله ان قوا حسن
بن عبد الله بالله يا طيبات الفاع مع المبتوى من الارض
فان لنا تيللا حنق ام ليلى من البشت اضافة ليلي الى
نفسه او لا وانصرح باسمها الطاموث ثانيا تلو من هذا
القبيل خطاب الجلال والرسوم والمنازل والاستفهام اكثر من ان يضبطها القلم
عنها كقوله امز لتي من سلام عليك هذا الارض من اللاني
حقيق رواجع وهذا توضح التسليم او يدفع البكا تلت
الاثاني والديان البلاغ وكالتجمل كقوله في حكاية عن الكفار
هنا تلتكم على رجل ينسلك اذا عذقت كل عذقت انكم تخلق
جديد يعنون محمدا عليه السلام كان لم يكونوا يعرفون منه
الا انه رجل قاصو عند علم اخر من الشمس وكالتوضيح

وهذا هو الذي هو في قوله وقوله مع آخر ايراد به الحسن اعم من ان يكون واحد كما في ذلك الطيب او اكثر كما في قوله ان ثباته في اليد من جليله وصاله فمن لم يخله اودع في الخلق عند فانه اودع في القدر الفخر يكونه جليما حيث كن من ذلك الاستفهام عن وجود خلل صالح لان نور عم جلمه وضمن الفخر بذلك شيئا الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام في الامكان تنبه بها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشأن وتنبه بذلك على انه لم يخدم على مقارفة جلمه ابدا لكن لما كان قريبا الى وصل هذا المجهول الموقوف على الجهل المناهض للعلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان نور عم جلمه اودع عم آية فان الودائع تستأجر آخر واحد منه من المعنوي التوضيح وسعي مجهول الضمير وسوا ايراد الكلام مجتمعا لوجهين مختلفين من قال لا غور يستع عمدا حاله في عمدة قبا ريت عينية سوا فانه يجهل عني ان يصير العين العود اصحيم فكون عددا ونحن خير وبالعكس فكون في قاتل السكالي ومنه ان من النوحه مشاهير القرآن باعتبار سوا احكامها للوجهين المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه في التوجيه انما مراجعتا لن و في المتسابها اجد المعنيين قريبا والآخر بعيد وهذا قال السكالي واكثر مشاهير القرآن من فيل التوريب والايهام ومنه ان من المعنوي الهل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما عيتم اناك حقا خفا فقل عذ عن برقع الى

قوله تع وانا اوتياكم لعلي تهنئوا في ضلالتهم وكفرهم
 من الاعتسار ان من المعنوي القور بالموجب
 ضيان احد ما ان يقع صفة في كلام الغير كانه عن شيء
 له ان ذلك الشيء حكم فثبتها لغيره ان فثبتت له كلاما
 الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوتها او انتفاءها عنه
 عما ان يتعرض لثبوت ذلك الحكم لذكر الغير ولا انتفاء عنه
 ذلك الغير نحو يقولون ليت رجعا الى المدينه لخرج من الاعين
 والله العزة ورسوله والمؤمنين فالاعتز صفة وقعت في كلام
 المتناضين كانه عن غيرهم والاذن كانه عن المؤمنين وقد
 ثبتوا لغيرهم الملك عنه بالاعتز الاخراج فثبت الله تع
 الذوق عليهم صفة العزة لغيرهم ورسوله والمؤمنين
 ولم يتوض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للمؤمنين
 اعني الله ورسوله والمؤمنين والالفة عنهم والاعتز لفظ
 وقع في كلام الغير على خلاف مراد من اجل ان خلاف
 مراد من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق
 بالجزء من اجل خلاف مراد من ان ذلك متعلق ذلك اللفظ
 كقولك قلت قلت اني صبا بالاحمال ثقلت كانه بالايادي
 فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير معني فثبت للمؤمنين وثقلتك
 بالانسان حين بعد اخره وقد حمله على ثقلي عايقه بالايادي
 والمؤمنين والنعمة بعد قلت قلت قال لا ابل ثقلته واثقلته
 قال خيل في رايه اسهلولة الاقامه والانسان واثقلته
 اني امللت واثقلته ايضا اكلهم والنظور الانعام مقوله ابل
 ايضا من هذا القبيل واحافور الشاعرة اخوان جيبهم

من المعنوي القور بالموجب
 من المعنوي القور بالموجب
 من المعنوي القور بالموجب

من المعنوي القور بالموجب

من المعنوي القور بالموجب

من المعنوي القور بالموجب

دعوا

دروعا فكانوها ولكن لا يجازي وخيلتهم بها جابيات
 فكانوها ولكن في قوادى وقالوا قد صفت كونا قلوب
 قد جد قوادى ولكن عن وادى فالسنة للعالم من هذا القبيل
 والبيان الاول ان قد صفت لان اللفظ المجوز على معنى آخر
 لم يقع في كلام الغير بل وقع في طئه لمعني فحمله على خلاف ذلك
 ومنه ان من المعنوي الاحراد وسوان ماني باسم المردود
 او غيره واسما رايته على تدبير اللغات من غير تعلق السبيل
 ويصح الاحراد الان تلك الاسماء تحذفها كالماء الجار في الاحراد
 وسهولة السبيل كما كقولهم ان ثقلوك قد ثقلت عروهم بغير
 من الجار في ثقلها ب قال ثقل الله عروهم اي عروهم بغير
 وقال للقوم اذا ذهب عثم وتوضعت حالهم قد ثقل
 عروهم اي ان ثقلوا بغير ثقل وصاروا يفرجون به قد ثقلت
 في عروهم وهذا من اسما من مجرهم بغير ثقل وتسمهم عتيبه بن
 الجار ومنه قوله علم الكرم ان الكرم ان الكرم ثقل
 بن يعقوب بن اسحاق من ابدتهم هذا عام الكلام
 في الفرس المعنوي واحمال الفرس اللفظ من الوضوء المحسن
 للكلام والمذكور منه في الكلام بعه منه الخناس بين اللفظين
 وهو ثقلها في اللفظ اس في اللفظ في في الثسابة المبح
 نحو اسد وبيع او مجر عروهم كعروهم وعلم اوة
 مجر الوزن كعروهم في ثقلهم وجوه الثسابة في اللفظ
 كعروهم في ثقلها والخناس ضيان ثاتم وعروهم والعام
 منه ان ثقلها في اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف
 والباء والنا الى ما اخذ نوع اخذ من انواع الحروف وهذا

من المعنوي القور بالموجب
 من المعنوي القور بالموجب
 من المعنوي القور بالموجب

الخناس

من المعنوي القور بالموجب

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا
 وفي صياتها وبه يخرج نحو التبرج والتبرج بعد اجدما وفيه
 فان صيته الكلمة من كسفية يحصل لها باعتبار حرف الخوف
 وسكتها تهاجي وضرب وقيل على صيته واجل حلاف ضرب المني
 للماعل وضرب المني للمفعول وفي تدرسا في تقدم بعض الحروف
 على بعض وتأخير عنه وبه يخرج نحو التفرج والتفرج ووجه الجس
 هذا القسم اعني التام من الافان من ان صورته صورة الاعان
 فان كانا في اللفظان المتعاقبان في جميع ما ذكر من نوع واحد من
 افواج الكلمة كما من او فعلن او جرفين سيمائلا لان التماثل
 هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متعاقبان في الافراد او مجتمعين
 فان تكونا متفرقين نحو ويوم يقوم الساع من النفاضة تقسم
 المجرى من ما يشوا غير ساعته من ساعا الايام او جمعين
 نحو قول الشاعر جديف الاجال آجال واليهي للحد قتال
 الاو اجمع اجل ما ليس وهو القطيع من بقدر الوجش والكا
 جمع اجل والمراد به شدة الجملاد والاعمار واحا متعلبان نحو طلان
 لمويل النجاد والملا في النجاد الاول متفرق والثاني جمع نحو وهو
 ما ارتفع من الارض فان كانا في اللفظان المتعاقبان في التام
 من نوعين اسم وفعل او اسم وجوف او فعل وفعل في نوعين
 فالاول كقوله في قول ابي تمام ما مات من كرم الدمان فانه
 كرم كرم بن عبد الله لانه كرم كرم في التام من نوعين
 آخر للتام وسوانه ان كان احد لفظيه اسم لفظي التخصيص التام
 مركبا والآخر متفرق اسم جناس التركيب بعد ان يكون التخصيص
 جناس التركيب فان اتفقا في لفظ التخصيص اللذان احدهما مركب

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

والآخر

والآخر متفرق في الخط خفف هذا النوع من جناس التركيب باسم
 المشابه لانفاق لفظه في الخط ايضا كقوله في قول ابي الفتح
 البسي اذا علك لم يكن ذراعية ان صاب بهت قد عمت فوالله
 ذراعية غير راقية وقول ابي العلاء علك يا عطبا وجد كن حناز
 حناز ان عنها ليس في تعلق فطافعة ماض ويا خوف اللذاز
 وعطا يا ماض والاذان وان لم تنفق اللفظان اللذان احدهما
 مركب في الخط خفف هذا النوع من جناس التركيب باسم المتفرق
 لانفاق اللفظين في الخط كقوله في قول ابي الفتح علك فاذ
 الجاتم ولا جام لنا ما الذي ضره جديف الجاتم لوجا علكنا ان عامنا
 بالجميل فان قلت في قوله والآخر اسم المتفرق ما
 يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقوله في قول ابي
 تلم عن تذكار ذنبك وانك لم يدفع يضام في التوبك يا حبيب
 ومثل اعينك الجاتم ووقيم وروية ملكاة ومطعم صاب
 فاللاني مركب من صاب والميم من قطع والصاب غصاة شجرة
 مربة والمصا الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا انزل
 وما غير متفقين في الخط فكل تسع متفرقا فقلت لا اذ في
 المتفرق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم
 ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمى التخصيص متفرقا
 والا فهو اما مشابه او متفرق صريح بذلك الايضاح في
 عيان الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع
 الحروف واعدادها وصياتها وتدرجها وان لم يكونا متفقين
 في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الانفاق في ذلك احواله يكون
 بالاختلاف في انواع الحروف في اعدادها وصياتها او في

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

في تفرج وتفرج وفي اعداءها وبه يخرج نحو الساء والمسا

تدبرها لانها لو اختلفت في اثنين من ذلك لكانت اكثر من اثنين
 الاله النوع والعدد مثلا اوه الاله والعدد فقط لم يبق الاثنان
 بالتخمين بعد التشابه بينهما فلما جردنا هذه الاقسام الاربعة
 فقال ان اختلفا وسو عطف على الجمله الاستتمه اعني قوله والعام
منه ان سقيا او على مقدار هذا ان استقاما ذكر ولا يختلفا
 ان لفظا المتجانسين في هتمة الحروف فقط واستقام في النوع
 والعدد والترتيب سمي التخمين فحق في الانحراف هتمة احد
 عن هتمة الآخر في الاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جتبه البرد جتبه
 البرد والمواز لفظ البرد بالضم والبرد بالنون والما لفظ الجتبه
 والجتبه من التخمين اللاحق ونحوه ان يكون قولهم جتبه البرد جتبه
 البرد كونه من التخمين المتخلف وكون الاختلاف في الاله فقط
 قولهم الجامل اما مقطر او مقطر لان الداء من مقطر وان كان
 مشددا او المشدود حرفا وهذا ايضا ان يكون مقطر ومقطر
 مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدود يرفع اللسان
 عنها دفعه واحدا كونه في احد غبده حرفا واحدا وكان في الصورة
 حرف واحد زير فتم كلفته والى هذا اشار بقوله والحرف المشدود
في هذا الباب حكم المحقق فعلى هذا الداء من مقطر حرف
 مكسور كالداء من مقطر والاختلاف بينهما في الاله فقط وسو
 ان الفاء من الاواسا ومن القاسم من هذا نوع آخر من
 الاختلاف غير الاول وغير قولهم اليد عم شريك الشريك وقد
 يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم اليد عم شريك
 الشريك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور الداء
 من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها

لا يسمى تخميناً فيكون
 ان كانا في جنس واحد
 او في جنسين مختلفين

في جنس واحد او في جنسين مختلفين

اي

ان وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف فان يكون
 حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث لا احد في الزيادة تنقلا
 في النوع والاله والترتيب سمي الجنس ناقصا لقصان احد
 اللفظين عن الآخر وسو ستم اقسام لان الزيادة اما حروف واحد
 او اكثر وعلى التمييز فهو اما في الاول او الوسط او في الآخر والى
 هذا اشار بقوله وذكر الاختلاف اما بحرف واحد او بالاول
مثل والتفت الساق بالساق الى رتبك يومئذ المساق او
في الوسط نحو جدي جدي اوه الآخر كقوله ان قول ابي تمام
يمدون من ايدي عواجم عواجم تمامه نبشول بالسياف قواض
 قواض من ايدي صفة مخدوف ان يمدون يتوابع من ايدي
 او زيادة على احد من الاختلاف او للضعف مثلها في قوله هت من
 عطفه وبالجمله هو الواح موقع مقول على وعواجم جمع
 عاصية من عجاة ضربة بالسيف وعواجم من عجمه جنطه
 وجماة وقواض من فح علمه حكم وقواض من قضيه قطعه
 ان يمدون للفرس يوم الحرب ايديا ضاربا بالاعداء جاجيا
 للاولياء صابلا على الاقدان بسيف جاكه بالقبيل فالجعة
 وربما سمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مقطرا
 ووجه حسنه انه توهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عوامم
 ايها من الكلمة مضت اني بها تكدا اللاولي حتى اذا تمكن آخرها
 في نفسك ووعاها سمعك انصرف عنك وكل التوهم وجملك
 فائدة بعد اليأس منها واما بالتر عطف على قوله اما بحرف لم
 تذكر منه الاقساما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها
 اي قول الخنساء ان البكا مو الشفاء من الجوى اي جودته

حصل الجنس العام ٢

زيادة الميم ٢

زيادة الهاء قد سبق ان المشدود في حكم المخفف ٢

زيادة الميم ولا اعتبار بالسكون ٢

عطف الداء حائيا من لحن راسه الى وركبه
 ولا عطفه الى رجا حائيا ٢ صحا ٢

من حروف واحد ٢

الحاشية الايضاح يكون
مسعود خطاً ٢

[illegible]

ایضاً

وسواء الفظ ان يكون احدا مما من هذا اللفظ من المكرر او الثاني
او الملتحقين بهما آخر الست اللفظ الآخر صدر المصراع
الاول او جشوا او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر ما يرب
المنها في ضميا آخر وسوان يكون اللفظ الآخر جشوا المصراع
الكتابي في علمه وجاهه وزنه وقوته وقسمة شته ورائ
المصنف نذكره اولي او لا مع صولة في العجز على الصدا لا
صدارة جشوا المصراع الثاني اصلا خلاف الخط في الاول فاعتبر
عند اربعة وسوان يقع اللفظ الآخر صدر المصراع الاول
او جشوا او عجز او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير واللفظان
اذا ما كانا او متجاكسان او ملحقان بها نضرب في عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاث وما اعتبار ان الملتحقين قصبان الله انما
ان يجمعوا الا اشتقاق او شيع الا اشتقاق يصير الاقسام ستة
عشر حاصلة من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد
من شيع الاشتقاق الا حاشالا واحدا اما لعدم التعلق بالاشتمال
الطام الباقية واما اكتفاء ما شمله الاشتقاق فهذا الاعتبار
اور وثلثة عشر مثلا اما ما كلف اللفظان مكررين فيكون
احد اللفظين في احد الست اللفظ الآخر صدر المصراع
الاول كقوله بريح الى ابن العم يلبط وجهه وليس الى دافع
الذي يرب وما كلف اللفظ الآخر جشوا المصراع الاول
كقوله ان قول حجة بن عبد الله القسبي تمتع من شيع
عبار نجد فما بعد العيشة من عذار من ورقة ناعمة صدر آية الشم
طيبة الدايمة وموضع من عذار ربيع على الله اسم ما ومن الله
وتمت مفعول القول في قوله اقول لصاحبه والعيشة تهوئنا بين

کراواتیہ کتب خانہ

الشيخ
الشيخ
الشيخ

10

المصنف قال في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي
 بشيخ محمد بن محمد طائفة من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت
 وكتابته وما كتبه في هذا الموضع الاول من قوله
 ان قول الى تمام ومن كان بالبيت الكواكب مع كعبه
 الحار من حين يذوب ثديها للهو فخرها خولها فخرها بالبيت
 يعني بالشعوب القواضب القواضب فخرها وما كتبه في هذا
الآخر صدر المصنف في التاثل قوله وان لم يكن الا معراج ساعة
 فليداني نافع قليلها او قبله الى ما على الارض لو وجدتها بها
 ما كان وجبتا قليلها الا لما في الثور القليل والنعير على الشمس
 الا فاعلم علمه وانصب قصبه على انه خير لم يكن واسمه خمر الامام
 وقليل صفة موكلة لان القلة تنهم من اضافة النعير الى الساعة
 ويجوز ان يكون الا بعد قليل ساعة مكنى الصفة مفيدة
 وقليلها فاعلم نافع او قبيح او نافع خبره والضمرة قليلها للساعة
 ان قليل النعير في الساعة مع نفع قفا على الارض لو وجدتها ما موله
 ما كان موضعها موجبتا خاليا اكثر اسلمها وكثر النعم فيها وان لم يكن
 لما فكلها بالانعير ساعة فان قليلها ينفع ويمنع عليه وقدر
 واما ان كان اللطمان متجانسين فابق احداهما آخر السبت
والآخر صدر المصنف الاول من قوله ان قول القاضى الا
 دعاني الى ان كان من كلامي سفاها مع الحق وقلم العقل
 فدعني الشوق قبل كما دعاني من الدعاء وما كتبه المتجانسين
الآخر في شعر المصنف الاول من قوله ان قول النعير
 واذا البلاء بل افصحيت بلغاتها فانف البلاء بل جميع بلبار وهو

الحزن

في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي
 بشيخ محمد بن محمد طائفة من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي

في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي

الحزن باجتنابا بل انا جمع فليكن بالضم وهو اريد في كنفه في الحزن
 والا جتنابا النفس المقصود بالتمسك بالخليل الثاني بالنفس
 الى الاول واما بالنفس الى الثاني فهو من هذا الباب على مذنب
 المسكوك دون المصنف وما كتبه المتجانسين الآخر صدر المصنف
الاول من قوله ان قول الحزن في شوقه نانا الشاء ان
 القرآن قال الحزن من المتان من القرآن ما كان اقل من المتين
 وسبع فاتيح الكتاب عني لاني ثقتي في كل صلوحة وسبع جميع العزلة
 متان لاقر ان آية الوجه نابة العذاب ومفتون بوزن المتان
 ان شغاف لا تار المزاجير التي ضم لها في منها الى الحاق الواجد
 من مفعول من التي وما كتبه المتجانسين الآخر صدر المصنف
 التاثل قوله ان قول القاضى الا رجاني اقلتم ثم تاعلمتم فلا
 ان طهر ان ليس فهم فلا ان قول السجدة ضرابا بدعتها في
المصنف الاول من قوله ان قول السجدة ضرابا بدعتها في
 السماء فليتنا بذي كذا ضرابا ما لفراب من ضريبة ومن
 الطبع والبيضة التي ضربت للرجل وجميع الرجل عليها
 والضرب المثل واصل المثل في ضرب القضاة فيها راحان
 الى اصل واصل الا شفا وما كتبه المحقق الآخر صدر
المصنف الاول من قوله ان قول القيس اذا الميزان الحزن
 علمه لسانه فليس على شفا سواد بخزان ان اظام الحزن الميزان
 لسانه على نفسه ولم يحفظه مما بعد ضربه النعير فلا يحزن على
 غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فحزن وخزان ما يحزن استغاف
 وقوله ان قول السجدة ضرابا بدعتها في منها الى الحاق الواجد

في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي

في بيان معنى ارجاع ربيع واني انا قد قصصنا والبر واجل
 في شرح من هذا الموضوع واقول في انك قد كتبت ما ينبغي

۱۰۰

ابن ابي اسحاق عليه السلام في قوله تعالى والذين آمنوا وخرجوا من بيوتهم ليقاتلوا في سبيل الله والذين لم يقاتلوا في سبيل الله ولم يخرجوا من بيوتهم الا الذين هم الضعفاء والذين هم الغافلون

وان لم يكن خارجا من القرونين والاكثره شك ما تقابل من الاور
هو السبع المتوازنه وكونها في كل حال من القرونين او اكثر
وما تقابل من الاضواء مختلفين في اللون والشفافه جميعا نحو
فيها سر من سر وعلم واكوار موضوعه لوجه الوزن فقط هو الكليات
عرفا فالصفات عصفاء وزنه الثقيله فقط كقولها جصل الناقص
والصفات وهكذا الجاسد والشافه او لا يكون لكل كلمه من
احد من القرونين مقابل من الاخره نحو انا احييناك الكثره فصل
لربك وانجز والاثير السبع يحتاج الى اربع شرائط اختيار
فقدوات الاطالع واحسان التاليف وكذا اللطيف تابع للشمس لا
تلكم وتكون كل واحد من القرونين والتميل في ارضه والا كان بطولها
تكون الصبا لا يتركه العين بانيها ولا يتركه الاثنان بالاعمال ولا
تخليقه القصور عذروها ولا يتركه القصور يتركها والاصل
عالم من لم يتركه القصور والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
او لا يتركه القصور والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
وعذروها والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
بغيره من القصور والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
قد انتم والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
صل صا جيل وما عذروها ولا يتركه القصور
الحجيم صلي ولا يحسن ان تتركه القصور
قصدا كثر والاثير السبع ملاه اقسام الاطالع ان يكون
الافضل من متساويين كقولها فالما اليهم ولا تتركه القصور
فلا تتركه القصور والاعمال عذروها ولا يتركه القصور
عن الاخذ كثر او لا كان قبلي كقولها وقالوا اتخذ الدجمن

الحمد لله الذي هدانا لهذا

Handwritten signature or name at the bottom right.

۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶

۱۰۰ — *بسم الله الرحمن الرحيم*
 الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 على من لا نبي بعده
 وبعد
 فاعلم ان الله قد اراد
 ان يبعث في كل امة
 رسله
 فاعلم ان الله قد اراد
 ان يبعث في كل امة
 رسله
 فاعلم ان الله قد اراد
 ان يبعث في كل امة
 رسله

و انما قال كسوا عن ابي عبد الله
القول في جعله مودعاً للمؤمنين
بما كان عليه من الفضائل

وله القد جئتم شتى اذا كانا السمو من بين طين من وبعث
الارض ونحو الحمار هذا فان الاول ثمانية لفظات والى تسع ولم
في القديان غير نظير في شئ منتها كان عاشر لفظ في القديان من الاول
بحسبان في عدد واحد ثم ثمانية العالم حيث يزيد عليها جولا ويجوز
ان تجزئ مساوية كما لقوله مع واصحاب اليمن ما اصحاب اليمن
في صدر مخصوص وخلق مخصوص في خلق محدود وهذا الثلث كل منها
عنا لفظتين ولو جعلت العالم منها خمس لفظات او سنا
كان احسن او العالم ان يكون الاخر اقصر من الاول ويوجد
عشر لفظات في الاصح قد استوفى آية في الاول بطوله فاذا
جا التا قصر اللفظ الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى
غاية فيعثر دونها ثم السبع اما اقصر اما الحويل والقصر
عوا حسن القرب الفواصل المسجوعه من سبع السباع
وامضا مورا ووجدت شيئا كالان المعنى اذا اصبح باللفظ ظلم
عشر موالاة السبع فم واحسن القصر ما كان على لفظتين
ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل
ومنه ما يقرب من القصر ان يكون باللفظ من احدى عشرة
الى اثنى عشر واكثر وخمس عشر لفظة لقوله واذا اذ قنا
جنا رحمة الآية فالاولى احدى عشر والثاني ثلث عشرة في سماع
حقيقته على سكون الاعمى اى او اخذ فواصل القديان لان الغرض
من السبع ان تزداد من الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة
الا بالوقف والبناء على السكون لقوله ما اتعد ما فاش في ما اقرب
ما متوآرت فانه لو اعتبر الحكيمة لكان السبع لان التام ثلث
مفتوح ومن آت فكسوت عنون وهذا غير طائفة القواني ولا

ارے ماکھن زاید اٹھارہ
عند الاعتدال ۱۷۸۵
تسبیح

راجع الاثر
 من
 ثم نرى هنا كما مضى انهم لم يذكروا شيئا من ذلك
 في كتابهم الا انهم قد ذكرنا في كتابنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

من فتح عموديه تدبير مختصم بالله حيث لم يترك فيه من غيب الله من راعى
فما يتقدم من رضوانه قريب ان من شرط ثوابه او خاف عتابه
فالشطرنج الاول سمع منه عا المم والاعمال والاول وعولته تدبير عباد
خبر في الدنيا الثالث وهو قوله لم يترك من فوقه ولم يترك في بلد الاثمة
جيش من التبعين ومن السج على القول بحريته في النظم والسم
التبرج وهو جعل العروض حقيقة تقديم الفرب والعروض هو
آخر المصراع الاول من البيت والفر آخر المصراع الثاني من البيت
بما ان التبرج ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع
مستقلا بنفسه ثم معناه وسبع التبرج الكامل كقول ابن القيس
اقالهم هذا بعض هذا التبرج وان كسبه ازواجهم فاجل
الاسم ان يكون على اول عمر محتاج الى التكاثر واجامجا وبنطانه
كقوله ايضا فنانك من ذلك جيب وعزل سبط اللوى بن
الذول فوج على العالم ان يكون المصراعان تحت صم وضع كل منهما
موضع الآخر كقول ابن الجراح البعذارى من بشر وط الصبوح
المزجان خفة الشريخ خلقا مكان الدابة ان لا ندم في الاول
الا بالباء وسبع التبرج الناقص كقول ابن الطيب معاني الشعب
حيث في المعاني عشر له الديع من الزمان الخامس ان يكون التبرج
بلفظ واحد في المصراعين وسبع التبرج الكثرة وهو ضربان
اللفظ اما متجاور في المصراعين كقول عبيد بن الاثير في
ذي ثيبه يوثب وغائب الموت لا يوثب هذا الزاد صداما
مختلفة المعنى تكون مجازا كقولهم تمام فتح كان يثرب للبقاء وموتها
فاصبح للهندية البيضاء حرمها ان يكون المصراعان
مختلفا على صنفين وان كانا وسبع التبرج كقول ابن القيس

كذا آية الـ...
 لا رول معلق بصله وهذا معيب جدا انما يعبر ان يكون التفرع
 في السكت محالفا لقافيتها ونوع التفرع المشهور كقول الرئاس
 اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقدار عدت من الحيرة فصرحت
 بالآية فقام بالبدل ان كان كلامه ولا يخفى ان السابغ فارص عما نحن
 فيه ومنه من ومن اللفظ الموازن ومن مساوي الفا صلتين ان
 الكلمتين لا خير من من القدرين او من المجرى عن في الوزن وفي
 التقييد نحو وبارق مصفوفه وزراي مبنوثة فلفظا مصفوفه اللفظ
 ومبنوثة متساويان في الوزن لانه التقييد لان لا اول على الفا والفا
 على التاء ولا يجرى بنا انما يثبت على ما بين في علم الفوائد ومثل قوله
 طوار السبعين قد لا دالموك كذا كذا السبعين قد لا دالموك
 والهامر من قوله وزن التقييد انه يحتمل الموازن ان لا يتساوى
 الفا صلتان في التقييد البنية وقد يكون بينهما وبين السبعين تباين
 ويحتمل ان تدر انما يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط
 للتساوي في التقييد وقد يكون بينهما وبين السبعين عموم وخصوص
 من وجه تضاد قها في مثل شر من فوعم والوا مع فوعم
 وصدف الموازن بدون السبعين في مثل وبارق مصفوفه وزراي
 مبنوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا تدعون الله وقاما وقد خلقكم
 الجوارا واما ما ذكره ان لا اثر في المثال السابغ من الموازن
 من تساوي فواصل النثر وصدور البنية في الوزن لانه
 الحرف ايضا كما في السبعين فكل سبعين موازن وليس كل موازن
 سبعة فمخ على انه يشترط في السبعين تساوي الفا صلتين في الوزن
 ولا يشترط تساويها في الحرف الاخير كشدة وقسوة نحو وكلك

الموازنة

موازن
 موازن
 موازن

في الموازن

فان كان من ثم اذا تساوى الفا صلتين في الوزن وفي التقييد فان
 كان ما في اخذ القدرين من الفا صلتين او اكثر من الفا صلتين
 القدرين صلتا ما تباين من الفا صلتين من القدرين الاخرى في الوزن
 سواء كان مثله في التقييد او لم يكن فحق هذا النوع من الموازن
 باسم الموازن من الموازن بمنزلة التبرص من السبعين ولما كان
 في كلام البعض ما يشعرون ان الموازن المعتمد بما فسر به الموازن
 تحت بالشعر لوردها مثلا من النثر مثلا لا من الشعر فبها
 على انه يحتمل في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم على ما ذهب
 البعض وعلم منه ان الموازن لا يختص بالنثر كما سبق الى الوم من
 قوله من تساوي الفا صلتين فقال في ثبوتها انما هي المتساوية
 وهذا بناء على القضاة المستقيم وقوله ان نحو قول ان تمام منها الوجوه
 ان بقدر العوض الا ان هاتيا او اتس من هذه النساء تانس كل
 ويحتمل ومما يوجب نوافر قنا الخط الا ان تلك القناد وراي
 والنساء نوافر لا يبول فيها النظام ان الآية والبيت على كل كذا
 ما في احدى القدرين مثله ما تباين من موازن لا جميعه او لا يوجب
 تماثل الوزن في اتساها وما وجدنا ما وكذا في هاتيا وذاك في مثال الجمع
 قول النجدي فانه لم يجد فيك متجعا واقدتم لما لم يجد عندك متجعا
 ومنه من ومن اللفظ القلت وسولم تكون الكلام بحث اذا قلته
 وابدا من جوفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا
 الكلام وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحث
 يصلح كل من المصراعين قلنا لا آخر كقوله ارانا الاله هلا الا ان ارا
 وقد لا يكون كذلك كقوله السبعين فليبا المجموع كقوله اقول
 القاض الا ارجاني موقدته تدوم لك تقول وتلك كل موقدته تدوم

المفسر

موازن
 موازن
 موازن

الخط موضع
 الوم
 الخطية
 موازن

القلب

موازن
 موازن
 موازن

واجازة النثر في اشارة الى مقوله وفي التنزيل كل في ذلك فكله والحق
 المشددة هذا الباب في حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المشددة
 ومنه ان ومن اللفظ التثنية وسمي التثنية وهذا التثنية
 ايضا وسوينا التثنية على التثنية في اللفظ في اللفظ عند الوقوف على
 كل منها ان من التثنية وكان علمه ان يقول بضم الراء والياء
 عند الوقوف على كل منهما لانه يجب التثنية ان يكون الشعر
 متبعا على التثنية وقفت لانهم فسروا بان ينع الشاعر
 ايات التثنية ذات فاصلة على حرفين او حرفين من بحر واحد
 فيجاء التثنية وقفت كان شعرا متبعا والحرر ان اللفظ
 التثنية متبعا في قولهم ان قول الحرفين ما كان
 التثنية من حط المراه الدية الخمسة ايات التثنية ان
 جباله الهلاك وقدر ان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 في يومها التثنية عند التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 لا يتبين في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 كلها من التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 حرف التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 ويدرك عنه ايضا ان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 فالقاصم الاولى من قوله ما كان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 من شركة الدوي الى ما خذوا مجموع قوله في الدوي والتثنية
 التثنية من التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 منه ومنها اقوال اخذوا من علم القواني ولو قال معونا
 التثنية على فاصلة او اكثر كان احسن لتثنية قول الحرفين

في التنزيل كل في ذلك فكله والحق المشددة هذا الباب في حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المشددة

من الكامل
 في التنزيل كل في ذلك فكله والحق المشددة هذا الباب في حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المشددة

في التنزيل كل في ذلك فكله والحق المشددة هذا الباب في حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المشددة

جوي

جوي على التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 وجد البناء على اكثر من فاصلة وقد وجد البناء على فاصلة قلنا الطاهر
 من قوله بضم الراء في فاصلة ان يكون متبعا عليها فقط ومنه
 ان ومن اللفظ لزوم ما لا يلزم ونقال له الا لازم والتثنية في التثنية
 والاعتناء ايضا وسوينا ان يجر قبل حرف الدوي وهو الحرف الذي ينع
 علمه التثنية ونفس اللفظ فيقال قصيدة الاحتمال او نونيه مثلا
 مع ذلك لانه يجب من الالفاظ من روي التثنية اذا قتلت
 وهذا لان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 اذا شددت عليه الرواء وهو الجبل الذي يجب به الاحمال او من
 التثنية لان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 من التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 الدوي في قوله التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 حرف او حركه يحصل السجع بدونه وقوله من التثنية في التثنية في التثنية
 في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعلم ان التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 في التثنية او اكثر وقدرتين او اكثر والافعال في التثنية في التثنية في التثنية
 الدوي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله ففانك من تركي
 جيب في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 جميع مقوده ومعوليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما
 لا يلزم لوجوه في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية
 معناه انه ينع قبل حرف الدوي من فاض التثنية او قبل حركه
 معناه من فاض التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية في التثنية

في التنزيل كل في ذلك فكله والحق المشددة هذا الباب في حكم المحقق لان المعنى هو الحرف المشددة

يكون به الزمان خيلا فالمراد انما ما خور من مصراع انما لا يتم
 لكن مصراع الى تمام اجود سبكا لان قول الى الطبيب لقد يكون بلفظ
 المضارع لم يصيب تحيزه اذا المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت
 منها مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه ان يكون الزمان خيلا
 بهذا كما ان لا يسمى بهذا كما ابد العلم بان سبب لصلح الزمان ونظام
قوله السبب بالشيء مؤنثه للغير فالزمان اذا استجاب به قد يند له فليس
 تصرفه حتى يسمى بهذا كما هو محال به كذا ذكر المصنف واعترض عليه
 باننا سلمنا ان الجاه لم ينفى تصرفه كونه محصلا للجواهر اعا اعدا
 واذا وافق بقاءه تصرفه فلم ان يسمى بهذا كما وان سئل فليس الشاء ذلك
 والى اصل ان الجاه واعداده كان بعد الزمان فسمى بالجاه كونه لا يستحو
 باعداه فقط كونه سببا لصلحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
 مصراع الى تمام اجود سبكا لا استغناء عن تدوير المضاف الذي لا
 يلزم ترتيبه بل عليه على ان هذا المعنى تمام مذهب العلم اجد من فسر
 قال الساجي ان تعلم الزمان من سببه ضيقا به واخرجه من العلم
 الى الوجود ولو لا سببه الذي لا ينفك عنه لكانت له على الدنيا واستنباه
 لنفسه قال ابن خلدون هذه انا وبها فاسد وغرر بعد لان سببه غير
 موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سببه على وكان خيلا به على
 قلنا اعداه سببا او استحقاقه بضمي اليه وقد ائتم له وعلى التماس العلم
 فالمراد ما خور من مصراع الى تمام لان معناه نحل الزمان بهذا كما
 وما جاء وبإيصاله الى الشاء كانه مصراع الى تمام تحل عند المثلث
 ولو اشترط في الاخذ لجاد بناء المعنى حيث لا يكون منها نقاشا
 كما سبق الى بعض الاوصاف لما كان ما خور احسنه على واجد من التقدير
 لان اتمامه قد على الجمل عليه صريحا ولهذا قال الامام الواحد بعد

في نسخة من نسخة

مثل المرقا وابو الطيب
 سفس المندرج في م

ما ذكره في ابن خلدون وان خورجه ان المصراع الثاني من قول الامام
 ههنا الست وان كان الثاني حمله من مثل الاول بعد ان قال
 ابعد من الدم والفصل للادرك قول الى تمام لوجها بقرينة المنية لم
 تجد الا الفرق على النفوس فيلا الارصاد الطلب في اضافة الموراد
 الى المنية للسان الى المنية الطالب للنفوس لوجها بقرينة الطوق
 الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفرق
 وقول الى الطبيب لولا مقارفة الاجباب ما وجدت لها المنيا
 الى اروا جنانا بسلام الضمير لها المنيا وهو حال من سبلا وقطراته
 جمع لها وهو مقادير وجدث اصفى الى المنيا وهو هذا المنيا
 فقد اخذ المعنى كلف مع بعض الالفاظ كالمنية والفرق والوجدان
 ويدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارواح في لم يكن الا
 حديث فداكم لما استقرت في قوتها من نور كس الذرات او دعم
 في مسجع القبيح من مدحج وقول حار الله من رستم ايشان وقايله
 ما هذه الذرات التي تساقطها عنك بين يدي من تحتها في
 الذرات التي جشها بالثومضة او في تساقط من عينه وقوله فهو
 ابعد من الدم انما هو على تدوير لا يكون كذا لانه على السورق بانها
 الوجود والافاضة والافاضة موم جدا كقول الى تمام مقم الطن
 عندك الا حاني وان قلقت ركابي في البلاد ولا ساق في
 الافاق الا وحن جدا كراجل وزاد في وقول الى الطبيب الى
 عنك بعد لغات وقلبي عن فتاك غير عاد محبب حيثما اتجهت
 ركابي وضميت حيث كنت من البلاد ولما فرغ من المصراع الاول
 من النوع الخامس من الاخذ والسورق تشرح في الضرر القاسية وهو
 ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على

قدم

كناية استاذ

اراد ان

اراد ان

النوع النظام

قوله وان احد اللفظ سبح احد اللفظ وجده الى ما كان المراد اقصاه واصله
 من الما لم يزل في انك وسلي وبقسط الجلد عن الشاة ونحوها
 لفظي عزله الجلد فكانه كسط من اللفظ جلد او البسم جلد آخر وهو
 بسم اقسام كذا كذا في مثل ما سيج انما وسلي يعني ان التا اما ابلغ من
 الاول ودونه او مثله او لها من اول الاقسام ومما ان يكون التا ابلغ
 من الاول كقولك ان تمام هو الضم للشان الخفق الى الاحسان وهو
 مبتدأ خبر الجمله الشرطية اعني قوله ان يعجز في ان يدرك في يطوق
 فالتثنية بعض المواضع ارفع وقول ان الطبيب من الخير بطور شيك
 ان تاخذ علكا عن اسرع الشجيرة المسير اليها ثم ان السلي الذي
 لا ما فيه بقول لعل تاخر عطاياك عن يدك كذا كذا كذا السلي انما يسرع
 منها ما كلفها ما لا ما فيه وما فيه لما يكون ثقيلا المنة فذكر ان الطبيب
 ابلغ لا شتاه على زياد بيان المقصود حسب ضرب المثل بالسلي وبيانها
 ان ثاني الاقسام ومما ان يكون التا دون الاول كقول النجدي واذا تالت
 ان كذا في القصة ان في المجلس الفاضل باشراف الناف من كلامه المصنف
 المنقح قلت لسانه من عظيمه ان من شبيهه الفاضل شبيه لسانه يسيف
 وقول ان الطبيب كان الشتم في النطق قد جعلت على راجعهم النطق
 خروضا خروضا في الشجر في صياها وخروضا في الراجح استيها واولها
 خروضا بالضم والكسر يعني لفظ مضار مسته راجعهم ونفاذها كان الشتم
 عند النطق جعلت مسته على راجعهم عند الجعن فصار مسته للاسته
 في النفاذ كالشتم فذكر ان الطبيب دون ذلك النجدي لانه قد فاته
 ما افاد به النجدي لفظه تالت والمصنف من الاستعانة التحيات حيث
 انتدب التا في الصفاة للكلام كاشا لا لغيره من التحيات بل من
 هذا شبيه كلامه بالتسيف هو استعانة ما كلفه واما لها ان تالت

المراد من قوله ان احد اللفظ
 هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 من اللفظ الذي هو في اللفظ
 من اللفظ الذي هو في اللفظ

لا اقسام

من اقسام ومما ان يكون التا دون الاول كقول النجدي واذا تالت
 ان كذا في القصة ان في المجلس الفاضل باشراف الناف من كلامه المصنف
 المنقح قلت لسانه من عظيمه ان من شبيهه الفاضل شبيه لسانه يسيف
 وقول ان الطبيب كان الشتم في النطق قد جعلت على راجعهم النطق
 خروضا خروضا في الشجر في صياها وخروضا في الراجح استيها واولها
 خروضا بالضم والكسر يعني لفظ مضار مسته راجعهم ونفاذها كان الشتم
 عند النطق جعلت مسته على راجعهم عند الجعن فصار مسته للاسته
 في النفاذ كالشتم فذكر ان الطبيب دون ذلك النجدي لانه قد فاته
 ما افاد به النجدي لفظه تالت والمصنف من الاستعانة التحيات حيث
 انتدب التا في الصفاة للكلام كاشا لا لغيره من التحيات بل من
 هذا شبيه كلامه بالتسيف هو استعانة ما كلفه واما لها ان تالت

المراد من قوله ان احد اللفظ
 هو اللفظ الذي هو في اللفظ
 من اللفظ الذي هو في اللفظ
 من اللفظ الذي هو في اللفظ

تأخذ

والمراد من قوله ان احد اللفظ

نحن نرى فلاناً منوفاً لأن الدم (التي) من حماره لم يغيره من
 من القبح والمجروح إلى المصنف ومن غير الطاهر إلى النجس
 انما اشهر من هذا الاول كقولهم جرد اذا اخذوا منكم
 الناس كلهم غصبا لانهم نفوسهم مقام الناس كلهم وقولهم لو اس
 وليس من الله مستنكر ان يجمع العالم وايدى الاول يختص بعلم العالم
 وهم الناس وهذا اشهر من غيرهم روي انه لما بلغ مرقن الرشيد
 اقصا الفضل البرقي وقطب الجسامة في زمانه عاز عليه غير انضمت
 به الى التلكر لم يدرك من جبينه فكتب الله ابو فواس هذه المراث
 قولهم من امام الله عند اجتماع المجلس في المجلس انت على
 ما بين من قدر فطنت مثل الفضل بالواحد وليس من الله الله
 كما من عروان بالخلافة ومنه من غير الطاهر القلب ومولف
 يكون المحققين من الاول كقولهم ان الشين احد الملاحمة في هو ان
 لا بد من ان يكون طيب في التلوم وقولهم ان الطيب لا يستفهم
 الا انكار الانكار راجع الى القدر الذي هو الحال التي قوله واجبة فملاحظة
 كما قال انضمت وان شئت هذا اذا جعلت الاول للحال اما في قوله بعد
 المضارع المثبت بالواحد كما هو رأي البعض او على قدر المبدأ ان وانا
 اجبت ان جعلتها للفظ فالانكار راجع الى الجمع من المراتب التي
 مجتبه ومجتمعة الملاحمة فيه لا يكون الا واحداً في الملاحمة فيه من اعدائه
 وما يكون من هذه الجسامة كقوله موقوف لا يجوز يا هذا انقص من ذلك
 ابن الشين والاحسن في هذا النوع ان معنى السبك في صدر الشين
 الا ان يكون طاهر كما في قولهم ان تمام ونقته تقتض حذو اة اجل على اذنية
 من نعم السماع وقولهم ان الطيب في الجسامة فانه تمام مقتض
 قبله شينيه بقوله قد لا بد ان تمام من الملاحمة مستند فحات السالمين
 عطا

قوله لو اس
 الناس كلهم
 غصبا لانهم
 نفوسهم مقام
 الناس كلهم

وضع ابانواس

قوله من نعم
 السماع وقولهم
 ان الطيب في
 الجسامة فانه
 تمام مقتض

لما فيه من عايد الكرم فيها لم يغيره من اولاد ابو الطاهر الى الناس
 من سائل عطا الممدوح بلخ وكونه صليح الخراج من الممدوح
 ان عايدته ان يعطى بعد سوا الوصية من عمر الطاهر ان يوط
 بعض الممنوع وضاف للمصنف كقولهم لا قوة وتكون الطير على
 انما رايته عين ثقتهم بها ثقتهم جال الله وثقتهم بها ان المصدر اقيم
 مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي تضمنه قوله على انما رايته
 شيا انما رايته ثقتها واعتادها ان ستمار ان استطع من حوزتها
 تفصلهم من القليل وقولهم ان تمام وقد ظلمت عقبان اعلامهم في عقبان
 طيرة الدمار فواهم من اهل ارضي تضرع طيرت العايد لعقبان
 الطير مع الاية ان اعلام الامام اعدوا انما استطع من حوزتها
 كما انها من الجيش الا انها لم تقابل بعد ان رايته الممدوح ان في عقبان
 قد صار خط الملم با بعقبان من الطيور النواصل في ما في القيا لانه اذا
 خرج للعدو فلهذا العقبان خوف رايته لانه في يوم القيا فظن خطاها
 عليها فان ابانها لم يلمش من صفع قولهم لا قوة عن وعن وعن
 قوله ثقتهم ان ستمار بعد ان ابانها اعدوا بعض من ستمار لا فدا
 كلمة لان الاخير القاد وقوله رايته عن قولهم من الجيش لانها اذا
 بعد كانت متخيلة لا جبرته رايته عين وقد رايها كما كانت لا جبرته
 وهذا يؤكد الممنوع المقصود اعني وصفهم بالسجاعة وما قد اكر
 قبل الاعادي عم قال ثقتهم ان ستمار فحله الطير وثقتهم بالمجربه ثقتها
 بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ما رويته فلم يلمش من حوزتها
 قوله رايته عن وقوله ثقتهم ان ستمار لا فدا ان قولهم ان
 يلمش ظلمت الامام عن قوله رايته عن لان وقوله الظاهر على الايات
 مشعر بغيرها من الجيش لا ما بقوله هذا من حوزتها وقد يظن ان الطير

ان التي عليها الظلم

عقبان الطير

الطير

لله في الدنيا والآخرة
 ما يشاء من عباده
 من عباده من عباده

على الالهي وموت جوار السما بحسب الله لا يمكن ان يكون العلم
 من الاقوال بل هو استحيثهم لبعض المعنى الذي اقل من الاقوال وهو
 سائر الطير على انهم يقولون الا انهم لم يخالطوا وعلمهم في الاقوال ونوايل
 وبما فيها من الالهيات حتى كانها من الحس وبها من باقها مع الالهي
 حتى كانها من الحس ثم حسن الاول اعني قوله الا انهم لم يخالطوا
 قبل الخلق عيان الالهيات فعنان الطير الا انهم لم يخالطوا
 هذا الا سنا المنطقه وذكر الحسن لان اقامتها مع الالهيات حتى كانها
 من الحس معطيه انها ايضا تخالط الحس من حسن الاستدراك
 الذي هو في التوهم انما هي من الكلام السابق بخلاف وقوعها
 على الالهيات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها ثم حسن الاول ان
 انما هو انهم حسن معنى الالهي الاول اعني سائر الطير على انهم
 وما ذكرناه اول الاصول الموافقة لما في الامتياز وعلمه لا يتصور اكثر هذه
 من انواع المكونة لغرض الخاطيه ونحوها مقوله ومنها ان من هذه الانواع
 ما يخرج من حسن التوهم من قبيل الاتباع الى غير الابداع وكلما
 كان من كل نوع من هذه الانواع اشد خفا بحسب المعروف ان الثاني
 ما هو من انهم الابداع اعمال الله وحده تاما كان اقدر الى القول
 بكونه ابداعا عن الالهي والعرفه وارادة الالهي والتميز هذا
 الذي ذكره الظاهر وغيره من ادعاء سبق ابداع الالهي والتميز
 مقبول لا وجود او سمي كل بالاسامي المكونة وغير ذلك
 كلمة انما يكون اذا علم ان الثاني من الاول بان يعلم انه كان يخطئ قول
 الاول حين علم بان خبره موع نفسه انه اخذ منه والافلا يحكم
 سبق ابداع الالهي لا يثبت عليهم الاحكام المذكورة
 لموازاة الالهي الالهي الالهي في اللفظ والمعنى جميعا

كون
 الاول

في المعنى وجوه من قبيل توارث الخاطيه من عباده الالهي ومن
 عرقه الى الالهي كما حكى عن ابن عباس انه انشد لنفسه قصيدة مختلفة
 اذا دعا ربيته هذا واحسن احسن انما يندفع من له ان تدرك هذا
 الخطيئة فقال الان علمت اني شا عذرا فاعف عني قوله ولم اسمعه كما
 حكى ان سليمان بن عبد الملك اني باسار من التوهم وكان للفردق
 جوار فامره سليمان بغيره واحسنه فاستمع فما اعف وقد اثير الى
 سيفه غير صالح له من قوله فقال الفردق اني اشد حسرة
 زعم ان سيفي فاجشع سيفي وكانه قال لا تستعد ذلك السيف
 الا لحالم او ابن حالم ثم فر سيفه الرومي واتفق لذي الشيف فذكر
 سليمان ومن قوله فقال الفردق اني اشد حسرة ان اذبحك
 خلفه انه يستسبح به المطر لم يذب سيفه من رجب لاد هشره بالاسير
 ولكن احسن الفردق ولنا تقدم نفيا قبل صحتها جميع الالهي والالهي
 الا انهم اعلم سيفه وهو يقول اني اشد حسرة ان اذبحك ولا اذبحك
 اذا انبأ ولا انبأ شاعرا انك انما جليست بقول كافي بان المداغة في حركتها
 قد جاني فقال سيفي اني زعم ان سيفي فاجشع سيفي ولم تفر سيفي
 ان لحالم وقام وانفرد وجره فحسب الخبر ولم ينشد الشعر فاشاء
 بقول سيفي اني زعم ان سيفي فاجشع سيفي ولم تفر سيفي
 لحالم فاجشع سليمان ما شاهدته ثم قال جرد ما احب المومنين كاني بان
 القين مع الفردق قد اجابته فقال ولا تقتل الاسير ولكن تقتلهم
 اذا انقل الا عناف حمل المغانم ثم اخبر الفردق بالجو فون ما
 عده فقال فاجشع كذا كذا سيف الهنك فبقوا كياتها ونطق احبانا
 فخالط التمام ولا تقتل الاسير ولكن تقتلهم اذا انقل الا عناف حمل
 المغانم ومطهر به الرومي باعدهم كيم انا عن كليب او اخا مثل ارم

سليمان العفو العفو
 انك كذا في طلب

الغبار
 من الغرام

ما خال لم يعلم ان الله اخذ من الاول قبل ان يخلق او قد سبقه فلان
 فصار كذا البشيرة بذلك فيصليهم الصدق ويسلم من دعوى العالم بالقبيل
 ومن نسبهم الغر الى التقصير عما يتصل بهذا من القول في السرقا الشجرة
 القول في الاقباس والنفس والعقد والجلد والتكليم يتقدم اللام
 على الهم من الحيم اذا ابدى وجهه اصاب المور فيها بالعدو السرقا الشجرة
 ان في كل منها افضح من سرقا ما اقباس فهو ان تضمن الكلام
 نشر كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا يحل ان يضمنه من الاعمال
 طريقه ان ذلك الشئ من القول او الحديث في هذا اقرار عما قاله انما
 الكلام قال الله كذا او قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا او في الحديث
 كذا ونحو ذلك ومثل ذلك الكتاب باربعه امثلة لان سرقا من امان
 القرآن هو من الحديث على السدين فالكلام امانه شريفة ومنطومة
 فالاول قول الجريده فلم يكن كالحج البصر او اقباسه اشد واغرب
 والثاني قول الاخذ ان كنت اذ عشت اي عشت على محونا من
 غير ما خرم فصب جهل وان تبدلت بنا غيرنا في سبنا الله ونعم الوكيل
 والثالث قول الجريده قلنا شاهدت الوجود ووجد التلح ومن
 الوجود فان حوله شاهدت الوجود لفظ الحديث على ما روي انه لما
 اشهد الجريده يوم جنين اخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الجصبار فخرى
 بها وجوه المشركين وقال شاهدت الوجود ان قبح بالضم من
 الله بقبض الجني وقول الجريده وفتح الكعب ان لعن اللعنة
 وصل العبد من قبح الله بفتح العين ان بعد عن الخير الرابع
 مثل قول ابن عباس قال الجريده في رقبتي شيئا الحق قد ان
 من امد ارقه ومان الجمالة والملاحة فضمه المفعول للرفق
 قلت في حقه وجرى الحث جفت الحث بالمكارة اقباسا من قوله
 علم الصلوة اللام

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما في قوله
 في قوله

الام

في قوله الجريده

جفت الحث بالمكارة جفت الحث بالشهادة في حال جفته كذا
 من جعلته يخوفها بما في ان وجهه حثه فلا بد من تحمل كارة
 الرقيب كذا لا بد لكان الحث من حثا في التكاليف في سرقا
 خزان احد ما لم يتقدم الحث من عن مقلد الاصل كما تقدم
 من الاصل من الاوجه والتما خلافة من نكلمه المفسر للاصل
 قوله في قوله ان الرومي ان اخطأ في حديثك ما اخطأ في
 منقذ انما في رواية بوار غير في روي قوله بوار غير في
 روي منقذ من قوله مع حكاه رتب ان اسكت من روي بوار
 غير في روي عند نيك الحث كذا عن جناه في القرآن بوار اجاز
 فيه ولاعات وقد نكلمه ان الرومي عن هذا المعنى الى جليل الخير
 فيه ولاعات من الحث هذا الضر قول بعضهم في جليل الخير
 وفي الحث خلق راسه بقر المجامع عن قوس لولو والسنين
 قول الملاحة ملتبس او قد خرد المومن التوفيق راسه فقلت
 او بديت في كذا باموس ولا باس بتغير تفسير اللفظ المقصود
 لاول او غيره كالتعصب لقوله ان قوله بعض المخارطة عند قات
 بعض اصحابه وركنا ان وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله
 راجعون او في القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما النصح
 فهو ان بعض الشعراء شيئا من شعور الغير بما كان او ما فوقه
 او معراجا او ما دونه مع النفس عليه اي عا انه من شعور الغير
 ان لم يكن ذلك شعرا عند الطحاوي ان كان مشهورا فلا احتياج
 الى التفسير وهذا يثري الاخذ والسرقا ولو قال مكانا قوله
 من شعور الغير في شعر آخيل كان اجس لثنا واما اذا من
 الشاعره هو شيئا من قصيدته الاخرى كلفه لم ينفذ الله لثنا

عن معناه

التفتين

في اشعار العرب ما تضمنه التسميع على انه من شعر الغير
 فلو ان عبد القادر بن طاهر التميمي اخذ اخا في صدره وخفيته
 بنما الى يلقى فبا لله المرحوم ما ارى في ولبته اذ في ما لا الجيعة ودون
 التسميع كقول بعضهم كايث بكنههم الشبيبه سكره فجيوت واستبدلت
 سكره فجيوت استبدلت الفنا كركاب عرف الجرافات دون
 المزل التسميع التام لمسلم بن الوليد الانصاري وما ينتم فيه على انه
 شعر الغرض كونه مشهورا لا جاحصه المقول ان الجهد كان
 محبوبا على ارجح ولم يكن في قدم الدم انشد ان الكدام اذا ما
 اسهلوا اذ كروا من كان بالهم في المزل الحسن التام لا في تمام
 وتصين المصراع مع التسميع على انه من شعر احد كقولهم
 الحري يكي ما قاله العظام الذي عرضهم ابو زيد السبع على ان يسانشد
 عبد بن اضا عوني وان في اضا عود المصراع البكا للبحر حتى وهو
 عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان روى عنه شمس الدين العرجي
 وهو من روى عن حكمة وقيل ان الاقيه بن ابي الزبيل وتمامه
 ليوم كبرهم وشهد ان تفر التام في اليوم للوقت والكبر من اسماء
 الخدي في شهادته التفر تكسر السن لا غير وهو يهد في الجبال والجار
 والتفر موضع الخاف من فروج البلدان ان اضا عوني في وقت الحس
 ورجان سد التفر ولم يدا عواجه احوه ما كانوا الى وان في اي
 كاحلا من القيان اضا عوا وفسه تديم واما دون التسميع كقول
 الآخر قد قلت كالحلقب وجنا ثم حول الشبيبه الففق روضه
 اسن الحزاز البهار الى العجور تدفق ما في وقوفك بها عم من باس
 المصراع الاخير الى تمام واعلم ان مصنف ما دون البيت ضربان
 اجد ما ان يتم المعنى دوننا بعد ان كانا كما متا ان لا يتم دوننا

ضرب الشعر

اجز ما جئت
 وهم الحفلة
 وهم الحفلة

وهو التسميع
 في التسميع

كقولهم

في

كقول الشاعر كبريا ما اصابني في بؤس نكايته ورايوني والقلب
 فناء في قبي واذني والآن اقبلت الدنيا عليك يا نوري فلما انشئ
 ان الكبرام اذا اشار الى صنف اي عام ولا بد من صنف الكبرام
 لان المعنى لا يتم دونهم وارجح ان ارجح التسميع ما اذا دعا
 لاصول التسميع ان شمل التسميع المصراع المضمين في شعر الشاعر
 الثاني لطيفه لا توجد شعر الشاعر لا اوله ولا ثورم ومن ان يترك
 نقطه معنيان قد يدور بعد واد التسميع التسميع في قوله ان قول
 صاحب التسميع اذ التسميع كبريا ان اظهر لي ماها ان تسميع شمسها
 وتغرها تذكرك ما بين العذبة يارب وتذكرني من المادكار
 من قريها وحدا مع تحت عوا لينا وحب السوابق التسميع محري
 على انه مفعول في كوني وقاعله صمير يوصي الى التسميع وقوله يذكرك
 ما بين العذبة يارب تحت عوا لينا ومحري السوابق مفعول في صمير
 لا اله الا الله في العذبة يارب مفعولان معروفان وما بين الخوف
 للتذكير والتجويد المجدد وقد في صمير ان تقدم الطوف على المصراع
 ويجوز ان يكون ما بين العذبة مفعول يذكرك محري عوا لينا بدلا عنه
 والمعنى انهم كانوا اولوا الذين صمير في الموضعين وكانوا يجرؤنا البهاج
 عند طارده القوسان ونسأ بقول على الحيل هذا الشاعر اراد
 في تضمينه ما العذبة يارب فتمينه بالبعيد لانه جعل العذبة بصغير
 العذبة مع به شفة الجيهم وبارق تغرها التسميع بالبر ووما
 نشها ريقا وسيرة تبحر قد بها بها بالدمج وجران الدمع على التتابع
 جريان الحيل السوابق فدا على اي الطبيب بين التورم والتسميع
 ولا مضرة التسميع التسميع اليسر لما قصد تضمينه ليدخل مع
 الكلام كقول بعضهم في يدي به جلا العذبة لقولهم في عذبة او غصوا
 علىوا

ما

عالمه

على ان يكون بدلا

ان التسميع اذا ما اسهلوا اذ
 من كان بالهم في المزل الحسن
 هذه مندرج في التسميع
 في الجمل فربما ان التسميع

من الشك الذي انكره متوهمين جلا وطلاء الشيا حتى تضحوا
 العامة تعرفوا بالنسب السليمين وشيل والاصل اننا من جلا
 وطلاء الشيا من اضع العامة يعرفون وغيره الى طريق الغيب
 للاصل في المقصود وقوله غلطوا وعصوا الى وقوا في الغلط
 في عطية وخطوا من زبنت ولم يعرفوا عقابا وهم تلم ولها
 وصف بالربوب والهدى القوي كما طريق التكم وارجاسه تظن
 السعد فجاز له على السعد استجانه ووضعت المصراع فما جود ايلاما
 لان الساع الثاني قد اورد شعاع شئ من سواد اول هو بالنسب
 الى شعاع قليل مغلوب ورفوا لانه قد اخرج شعاع شعاع
 واما العقد فهو ان نظم نثر قرانا كان اوجدا او مثلا او غير ذلك
 لا على طريق الاقواس وقد عرفت ان طريق الاقواس هو ان يجمع
 الكلام شيئا من النور او الحديث لا على انه منه فالنور الذي هو
 نظم ان كان غير القرآن والحديث فنظم عقد على ان طريق كان
 له لا دخل فيه للاقواس كقوله في قول الى العتاجية ما بال من
 اوله نطفة وجبة كقوله نظم جلاله ما بال مفتحا عقد قوله على
 رضى الله عنه وما لان لهم والنسخ وانما اوله نظم وله جيفه لم
 كان قرانا اوجدا فاما يكون عقدا لا غير تغير كثيرا لا يتجمل
 الاقواس من اوجده تغير كثيرا ولكن اشترى ان من التكر
 او الحديث وقد يكون لا على طريق الاقواس كقوله الشاعر
 اني بالذي استقصى خطا واشهد فخر اقداسه فان
 الله خلق الارباع عتيد جلاله صبيحة الوصية يقول لولا انهم بدلت
 الى لعل منس فالتقوا وكقول الامام السامعي رضي الله عنه عمدة
 اخبر عقدا كلمات اربع قالن خبر البرية اتق المشبهات وازملا

في حقه

فيلاد

الاسا

حالين يعنيك وانما من بنية عقد قوله عدم الجلالين والجرامتين
 ومنها امور مشبهة بسبب وعلمه ان هذه الدنيا هي كالمقصود من
 جسد السلام المبركة ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات في
 العمل هو ان نية النظم وشرط كونه مقبولا ان يكون يسلكه محارا لا
 يتقاصر عن سبيل النظم وان يكون حسن الموضع مستقرا في محله غير
 فليكن كقول بعض المعاصرين فانه لما بقي فعلا لم يستطع ان يمارس
 ثمار غلاته كالخيط في البراءة لم يترك شئ الا ان يقتاده ان يعود الى
 تحيلا في سدة وتوتها بالجلية وتصدق مودتهم الذي هو يقا
 ان معاودة وارجاسه فيعمل على مفضي توفيقه جل قوله الى الطيبات اساء
 فعل المبرسات كنونته وصدق ما يعينه من توفيقه شكوا سيف
 الدوله واستماحه بقول اعدائه ان اذ اقبل في فعل الانسان فيكون
 فيسبب طيبه باولياته وصدق ما يخطو بقلبه من التوفيق على اجابته
 واما التلميح في تقديم الكلام على المبح من لمح اذا انصرف ونظر اليه
 وكثيرا ما تسميهم بقولون في تسمية الاسماء هذا التلميح الى
 قول فلان وقد ملح الشاعر اذا انشأ عليه وقد كذا وما التلميح
 وسومها خطا فيجوز نظام من قبل الشارح العلاقة حيث شئ من
 التلميح والتلميح وفتر ما بان اشار قصته او شعورهم صار الخط مستقرا
 واخذ هذا لعدم التمييز فهو ان يشار في جوف الكلام الى قصته
 او شعرا او مثلا من غير ذلك ان ذكر تلك القصص او الشعر
 او المثل في الضمير لوجده من القصص والشعر اقسام التلميح ستة لانه
 اما ان يكون في النظم او في التلميح على التقديرين فاحال يكون اشار
 الى قصته او شعرا او مثلا اما في النظم فالتلميح الى القصص كقوله ان
 قول ان تمام يحقنا باخاتم وقد جوتهم الهوى فلو با غدا لخيرها وحق

ويراجع

الى

من الاعتياد في
 ان التلميح في الكلام على الامور هو ان يشار في جوف الكلام الى قصته او شعرا او مثلا من غير ذلك ان ذكر تلك القصص او الشعر او المثل في الضمير لوجده من القصص والشعر اقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او في التلميح على التقديرين فاحال يكون اشار الى قصته او شعرا او مثلا اما في النظم فالتلميح الى القصص كقوله ان قول ان تمام يحقنا باخاتم وقد جوتهم الهوى فلو با غدا لخيرها وحق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

لا

بسم الله الرحمن الرحيم

واذ لا افر غدينا و فاما حساسين ايها الحجة اجد ان في فوائد لا غير
 فجلدوا على اهلها منها فلم يدر حساسين متوقع غدره كليب
 خرج وتبا عد من ارجح قبيل حساسا في وجهه في حيا فادسه واتبعه فون
 ضلته ثم وقف عليه فقال يا عمرو اعطني بشيرة ما فاجهز عليه
 فقبل المسحوق بعدو السد ونشيب الشربين تغلبت بكرار عين
 سنة كلها تغلبت على بكر وهذا اقل الشائتم من السويين والتمسح
 الى المثل كقولهم بن كلثوم ومن دون ذلك ضرب القناد اشار
 الى المثل السائدون عليان القناد والحبط ودونه خبط القناد
 نصر للا من الشاق قاله كليب في سبع فورا حساسين لا يعرفون فجلدوا
 يحن انه يعرفون بجلد لم نسمي عليان والخرط ان شجيد يدرك على القناد
 من اجلها الى اسفلها حتى نقتل شوكها واعا في النثر فالسليم الى
 القصم والى الشعر كقول الحرابي فبنت بايلم نايغة واجزان يعقوبة
 اشار الى قول النايغة فبنت كاتي ساورتني صبيهم من الذنوب في اتيها
 البنت نايغة والى قصم يعقوب علموا والسليم الى المثل كقول المفضل قال
 من هبة يعقوب اولادها اشار الى المثل اعمق من السور ثا لى اولادها
 ومن السليم ضرب شبه اللغز كما روى ان عمما قال لشرك النعمي ما
 في الجوارح اجبت الثمن البازي فقال النعمي و خاقصة اذا كان الجند
 القفا اشار النعمي الى قول جرير انا العازي المبلع على نمير اتيه في السماء
 لها انصبا يا و اشار شرك الى قول الطرماح عيم بطرق اللوم اتعدك
 من الخطا لو سكتك طرقت المكارم ضلته و روى ان رجلا من بني
 فجار في ضل على عبد الله بن نذر الهلال فقال عبد الله ما ذا اتينا البارجة
 من شيوخ فجار جاتدكونا شام و اراد قول الا جلت لك بش بلا شيوخ
 فجار في ما جلتها كانت تدبش ولا ترو ضفاد عذة كلاما الهلج و ب

الحمد لله الذي جعل اللغة العربية لغة العلم والدين

قد علمنا جوتها جيت اليه فقال صلحك الله اضلوا البارجة برفقا
وكانوا في طليم اراو قول القائل الكف مدالي من اللوم برفق بلان
هذه برفق وجلال فصل من الحاتم في حسن الابداء والتخلص
والانتهاء فينبغي للمعلم شاعرا كان او كاتب ان يتايق ان يفعل فعل
المنازقة في الدافعا من يتبع الاتق والاحسن تات في الروضة
اذا وقع فيها حذيقا لما يوقم ان نجيبه بلغة موضح من كلامه
حتى يكون نكاحا لمواضع العلم اعذب لطلما ان يكون في غاية البعد من
السافه والقلو احسن شيكا ان يكون في غاية البعد من الغفلة والندم
والناخير الملبس وان يكون الالفاظ حقا ورمه الجناح والمنازلة الرقة
والبلاهة وتكون المعاني مناسبة الالفاظ ما من غير ليلس اللفظ
الشريف المعنى البعيد او على العكس بل يتبعان جيا ناسب
وتلازم واحد من بان يتعلم من السافه والاحسن ومعاليه العرف
والابداء فيكون ذلك وحاشي الى فطه علم ان يستعمل الالفاظ البليغة
في ذكر الاشواق وصف آيات البياض في استعمل الالفاظ البليغة
وملا ما شاعرا في احوال ذلك اجد لها الابداء لانه او
مقدح السجع فان كان عذبا حسن السبك صح المعنى او بعد السجع
على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورقتة وان كان التنا
غاية الحسنة خلا لاند الحسنة تذكرا للاحسنة والمنازلة كقوله
ان قول امر القيس فما نك من ذكره جديت في سلف اللوى
من الدخول في حلق السقط منقطع الدمل حيث يورق اللوى
فجودت بلوى الدخول وهو ملو وضعان والمعنى من اجزاء الدخول فمصر
الدخول كاسم الجمع مثل القوم والالام بعد الفار وقد بعضهم هذا
البدت ما فيه من عدم التنا سبب لانه وقد استوفى بكي واشتكي

وملاينات
قد عرفت
من الدعايم

وركة

وذكر الحسب المزا في نصف نكت عذبة اللفظ سهل السبك ثم اسبق
له ذلك في النصف الثاني انهم معان يصور قلمه في الالفاظ غيرة
فاين الا ورا حسن في هذا البيت النابغة كلبني لم يرا حسنة ناصب
وليلق انما يسمي بطل الكواكب كقوله من وحسن الابداء وصوت الابرار
كقوله اشبح السكبي قصير عليه نعيم وسلام خلق علمه جالها لآيات
في الاساس خلق علمه اذا ندمه ثوبه وجره علمه وذكروا في
والعنا على الممدوح قول الى الخبيب فراق ومن فارقت غنم فراق
وامم ومن يمتي خير فراقه انساك كقوله ايضا فراق ما يسلم المدام
ونحوه مثل ما يهتب الليان في القول كقوله ايضا اريدك ام حلا لهما
ام محمد بن يورق وصورة كبرى حمد في معنى ان يجتنب المذموم ما سطر
يم كقوله ان قول ابن مقار في الضرورة مطلق قصيدة اشدها الداعي
العلو ما موعدا حيا بك بالقدرة عذيقا الى الداعي موعدا حيا بك
اعني وكذا المثال السهول في ايضا انه رجل على الداعي وقار اعني بقدر
بهذا يوم المهرجان وقيل بطيخة ان الفاء على وجهه وضرب خمسة عفا
وقال اصلاخ اريد ابلغ من ثوابه ورا حسنة من احسن الابداء اما
ناسب المقصود بان يكون في اشارة الى ما سبق الكلام لاجله
لكن الابداء مشعرا بالمقصود والاشارة تليق في الابداء وتسمى كقوله
الابداء مناسبة المقصود بدراية الاستدلال في قوله الرجل راعة
اذا فاق احيا به في العلم او غيره كقوله في التهنيت كقول الى محمد الخازن
يتمني انصاح به ليد الابداء بشدة وقد اجتزأ لاجل عذرا وكوكبت
المجدة اقول القائل جعدا وقوله في المديح ان كقول الى الفرج الساوي
في مديح في الدولة من الدنيا تقوى لمار فيها جدار عذرا ان اجتر من
يطسق ان اخذته الشديدة فكني ان قتلى بنهم وكقول الى تمام يهني

من ان يحسن الابداء في شعره لا يشك في ذلك
في الارجح

والانتهاء
اسم

في حقهم بالله في حقهم في حقهم وكان اهل الشيخ زعموا انه لا ينبغي ذلك
 الوقت السيف صدف انبار من الكتب في حقهم الجدي والحد والحد
 بعض المصنوع لا يتوقف الصياغة في متون جلا الشك والحد والحد
 انه اعدا فمن عرفت به فكانه عظيم تعبره ان يلم عظيم بالاعلان
 يتعلم وتقول اني الطيب في التسمية بهذا الموضع المجد عوفي اذ عوفيت
 والكثير في ذلك الى اعدايبك الشيعي ومنه ما يشار في افصح الكتب
 الى الفن المصنف في كقول جارا الله في الكشف الحمد لله الذي ابدى
 القدر ان كلاما مؤلفا متظاهرا في المفضل الله اجد على ان جعلنا
 علماء العربيه وثانها ان ما في المواضع الثلاثة التي ينبغي للمفسر ان يتاثر
 فيها التعلق ان الموضع ما شئت الكلام به ان ابتدأه واقفه قال الامام
 الواجد في من التفسير في كذا ايام الشيا في الله والفرق في ذلك
 في اشد اقصا يد الشيعي فمن ابتدأه في امر تشبيها وان لم يكن في ذلك
 المشايخ من تشييد في وصف الجار او غيره كالادب في الاختار والشكايه
 وغير ذلك المقصود في رعايه الملائقه منها ان من ما شئت
 الكلام ومن المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقضا في قوله التعلق
 اراد به المعنى اللغوي والاف التعلق هو الاستعمال اقبل به الكلام
 الى المقصود في رعايه المنا سبه وقوله ما شئت الكلام كان ينبغي
 ان يقول حال شدة الكلام او اقبل لان التشبيد هو التشبيد لغيره
 وموان صف الشاعره على المرأة و حاله معها في العشق فقال مع
 تشبيد فلانة اي تشبيد بها فتشبيد الكلام بالتشبيد او نحو ما لا يظهر
 معناه في اللغة اللهم الا ان قال انه لما كان اكثر مما يقع به المقاصد
 والمدائح تشبيها وتشبيها وكذا التشبيد في الادب في مراد وادق
 وانما كان التعلق من المواضع التي ينبغي ان يتاثر فيها لان السامع

السمع
 4

يكون متوقفا للاستعمال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا
 كان حيث تلائم الحرفين جرك من انشراح السامع وان كان على
 اصغار ما بعده والافا العكس ثم التعلق كلام المتقدمين والتمسك لانهم
 من قبل الاقضا في اعا المناخرون وقد اجابوا به لما فيه من الحسن
 والدلالة على اعم المشايخ كقوله ان قول الامام في محله
 من كلامه بقوله في معنى اسم موضع قوم وقد اخذت من السمع اخذ
 منه ان انفسه ونقصه واليه من مصدره تريت اذ اشربت ليلها ونيار
 شربنا شربته واجدة والاسم الشريف بالضم والشعر وبعض العرب
 توت الشرب والهدى ومنه بنو اسد توتها انها جمع شربته وهذه
 لان هذا الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطي المهرية
 القوت الخلفي في خطوة ومنه ما من القاصين والمهرية المنسوبة
 الى امرئ بن حديد ان ابو قبيلم تنسب اليها الا بال المهرية والقوت
 الطويله النحور والاعناق والواحد اقوت ان يقول قوم والجال
 ان قرأوا لم الشرب وشهادته المطايا بالخلف قد ادرت فيها ونقصت
 من قوتنا قوله وخطي المهرية عطف على السمع لا على قوله وثنا
 مع ان السمع اخذت من اخذت خطي الا بال عما يتوهم ومنقول
 بقوله مطلع الشمس يتبع ان توتها فقلت كلاما في القوم
 وتنسب ولكن مطلع الجود واحسن التعلق ما وقع في حديث اجد
 كقول الامام الطيب توت غمهم واليه فينا كانه قنا ابن ابي اليماني
 قلب فلق وقدمت من من ما شئت الكلام اي ما لا يلائم ولا يسمع
 ذلك الاستعمال الاقضا في الاستطاع والارتجال وهو ان
 الاقضا حدب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخبرين
 بالحق والصادق المجتهد ومن الدين اذ ركاوا الجاهلية والاسلام

له شرب
 11

في نسخة
 1

قليل في

اي قصدت

مثل لبس قال في الاساس ما قد تحفر من جديد نصيب اذها ومن
 المتخلفين الذين اذركم الجاهلية والاسلام كما قطع نصيبه حيث
 كان في الجاهلية والافاضا وان كان مذهب العرف المتخلفين
 لكن الشعور الاسلامي ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويخرجون عما
 عددهم وان كان الاكثر فهم التخليص كقوله ان قول الله تعالى
 من الشعب الاسلامي في الدولة العباسية يهتدون الى الله اذ في
 الشيب خبرا جازما في الابدان في الخلد شيئا من شيب في يوم
 من الابدان ثم اسفل من هذا الكلام الى حال الامم فقال كل يوم
 يبدى خروف الدنيا الى خلقا من ابن سعيد غريبا ومنه ان من ارض
 ما تفر من التخليص انه مشوبه شي من الملاحة كقولك بعد حمد
 الله انا بعد فاني قد فعلت كذا وكذا او اوصافا من جهه انه قد
 اسفل من حمد الله والشا رعا ووله الى كلام آخر من غير رعايه ملاحة
 فيها اكثر شيب التخليص من جهه انه لم يثبت في الكلام الاخر فجاره
 من غير قصد الى الارتباط وعلقق بما قبله بل اني نلت اما بعد ان
 هذا كمن من شي بعد حمد الله فاما فعلت كذا وكذا قصد الى ربط هذا
 الكلام بما سبق عليه وفصل من ليس قولهم بعد حمد الله اما بعد
 فصل الخطاب قال ابن اثير والذين علمه المجتهدون من علماء البيان
 ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المستعمل يفتتح كلامه في كلام اخر في
 شأنه كذا الله ويخبر به فاذا اراد ان يحسم منه انصرف المسوق الى
 الله فصل منه ومن كذا الله في بقوله اما بعد ومن الافاضا الذي
 قد مر من التخليص ما يكون بلفظ هذا كقوله مع بعد كذا املا الحنة
 هذا وان للجائعين لشراب فهو افاضا لكن فيه نوع ارتباط
 لان الواو بعده للجمال ولفظ هذا خبر عند اخذ من ان لا امر

في قوله من الشعب الاسلامي في الدولة العباسية يهتدون الى الله اذ في
 الشيب خبرا جازما في الابدان في الخلد شيئا من شيب في يوم
 من الابدان ثم اسفل من هذا الكلام الى حال الامم فقال كل يوم
 يبدى خروف الدنيا الى خلقا من ابن سعيد غريبا ومنه ان من ارض

اجم
 ٩

هذا او عند اخذ من الخبرين هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل
 قوله مع حيث ذكر جميعا من الانبياء عليهم السلام واذا ان تذكر
 عقبيه الحنة واهلها هذا ذكره ان للمبتدئين الحسن ما في ابن اثير
 لفظ هذا في المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل على ملاحة
 وتبديع من الخوف من كلام الى كلام آخر ثم قال في ذلك من فصل الخطاب
 الذي هو احسن موقعا من التخليص ومنه ان ومن الافاضا الذي
 قد مر من التخليص قول الكاتب عند اراة الاسفل من جدي في الحديث
 آخر هذا اما فاني فسم نوع ارتباط حيث لم يندار الحديث الاخر فجاره
 ومن هذا التبع لفظ ايضا لكلام المتأخرين من الكتاب وثالثها ان
 ثالث الموضع الذي يقع ان تاتي فيها الاشارة على البليغ ان
 يحتم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن فائمه لانه اخرا
 يعنيه السمع وتبين في النفس فان كان مختارا لاجسادا لمعاه السمع
 واستلذه حتى جبر واقف فيما سبق من التفسير كالحكام الذين
 الذين يتناول بعد الاشارة اليهم وان كان بخلاف ذلك كان على العكس
 حتى ربما انشأه الجاهل من المورث فيما سبق كقوله ان قول الله تعالى
 في الخصبين من عبد الحميد واني جدد ان خليف اذ يفتتحك بالثاني ان
 جدد ما لقول بالامان وانتم ما اتممت منكم جدد فاني تولين ان تعطين
 منكم الجليل فاهله اني فانت اهل لا عطاء ذلك الجليل والا فاني عاذر
 عما صدر عن من اللبوا ومذكور لما صدر عنك من الافاضا الى الملاحه
 او من العطايا السابقة واهسن ان احسن الا انها ما آذن بانتهاء
 الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله ان قول المعز
 بقيت بقا الدهر يا كعب اهلكه وهذا اعمار البرية شاملا لان ثلث
 سبب كعب البرية في امن ونعيم وصلاح حال وقد قلت عناه التمدد

هذا النوع والمناخون يتحدون في دعائهم وسميونه حسن المقطع
 ودرهم المقطع وجميع فواخ السور وخواتمها وادع على ارجس
 الوجوه من البلاغم واكملها كما انطوت الى فواخ السور جعلها
 ومفرد انهار است من البلاغم والتفنن وانواع الاشارة ما ينقص
 عن كنه وصفه العباد وان انطوت الى خواتمها وجدتها غاية الحسن
 ونهاية الكمال لكونها من ادعيم ووصايا ومواعظ وحيد ووعيد
 ووعيد الخمر وكذا من الخواتم التي لا ينقص من بعدها تطلع لا
 تشوق الى شئ آخر وكيف وكلام الله عز وجل في الطول الاعلى من
 البلاغم والغاية التي هي من الفصاحة وقد اعجز مصنف البلاغم واخر
 شفاشي الفصيح ولما كان في هذا نوع خفا بالاسم الى بعض الاذهان
 حيث افنت بعض السور يد كذا الاموال والافاضة واحوال الكتاب
 واحتمل ذلك لقوله يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزله الساعة
 عظيم وقوله يبتدأ اي ابيب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل
 قوله مع غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شئت من الابرار نحو ذلك
 اشار الى هذا انما ظهر عند التأمل والتدبر للاحكام المذكورة في علمي
 المسامحة والبيان وان لكل مقام مقال لا يحسن فيه غيره ولا تقوم مقامه
 وهذا من قوله بظهر ذلك انما قل مع التدبر لما تقدم من الاحوال المذكورة
 في النسخ السلام وفاضل ذلك مما لا ينبغي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاق
 على انها الاطلاقات الغيوب فهذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه
 من الفوائد نوزع البالي ونشبه الاحوال وتقام الاخران المجد
 وتكاثف الافذاع والفتن وتواتر الجوارح او رتب الطبع ملائ
 والى الجركلا لا ولكن الله جل جلاله قد وقعنا للاتمام ورزقنا
 الفون هذا المرام ونهتيا من افراخ من تعلم الى السابعة اليوم

هذا النوع والمناخون يتحدون في دعائهم وسميونه حسن المقطع

وعلى

ان

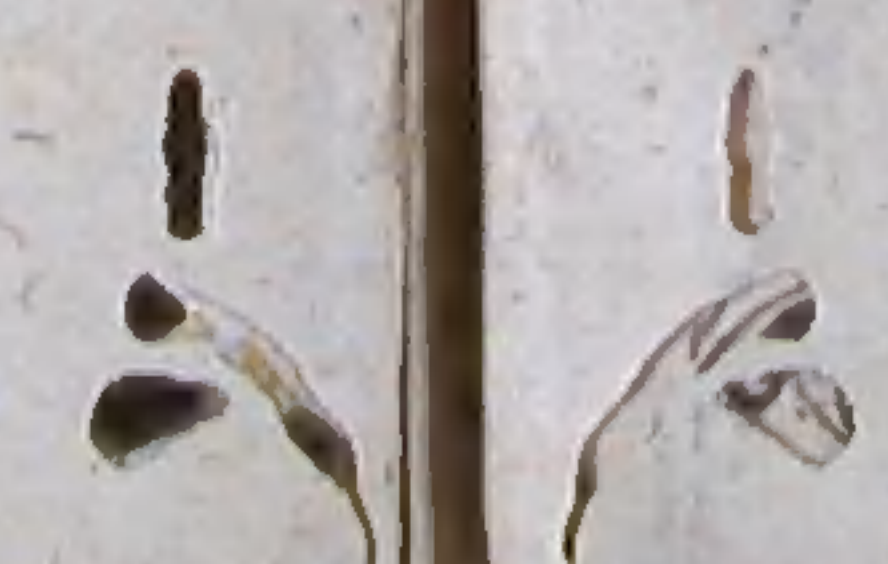
وقد وقع الفراغ من تشويد وتصحيح
 هذه النسخ الشريفة الموسومة
 بشرح التلخيص من تصنيف الامام
 المحقق الامام سعد الدين التفتازاني
 بحمد العبد النجيب الداعي رحمة
 ربه بدين امام المؤمنين في يوم
 الثالث من شهر جمادى الآخرة
 لسنة تسع وثمانين وسبعمائة
 من بلد سمرقند حماة الله به عن
 الآفات بحق محمد وآله الطيبين
 الطاهرين





بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين

والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين



شهادت الاله فذل الله روجم

لا نوار نور الله في القلب النوار والسر في سر المجد السر
ولما حضرنا للسور بحجبي وجفت بنا من عالم النور
ودارت علينا المعارف فهو بطون بها من حور العطر
فلما شربنا بها باقوا فزها اضاها لنا مشهور واثار
وخاطبنا من سكننا عند مجونا قديم علم ورايم الحور حصار
وكاشفنا حجابنا من حجابنا بياض عطر عطر
فجئنا به عنا ولبنا من دنا فلم يبق منا عند ذلك آثار

قول بخار است که قلم معرب زمناست در ما و با النهر
ومعانه که انبار در اول جزی بر آخا نمودی روز صد و کلام
ابو البسر جمع الله اجماع من قول نقل فرمود است

دعاء قنوت و تر اللهم اهديني فمن هديت وعافيت فمن عافيت
ونولني فمن نوليت وبارك لي فيها اعطيت ووفيتني شرب
ما قضيت فانك تقضي وله يقضي عليك انت بمن وله
يمن عليك انت الغني ونحن الفقراء اليك وانه لا ينزل
من واليت وله يعز من عبادك ولا يضل من هديت
تباركت ربنا وتعاليت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

عنا حاش
از افتاب تابان تراست کن چشم عبرت من
مارا برود محفلت فدو کدتم است الهام دست غایت
سبغه مدد است در دیده ما کشیده و از نا ان
سکوری و بخشیده یوم القیامه اعمی امن کد هم ۲

از حالت چشم سر کد در ماند در حالت جسم جانم باطل است
کد بر عیا با جوار غایب اند و که سلطان است لاجا حاصرت

باب و کشای در من کد نوبه زاری
بی حشمت کس رسان عین ما حشمت
انسانان غم من جهان دار و صرا
له فی کد سر الی کد کد و صری

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

الدعاء المحجب للطلب الولد به الطيب عليه عقيب الصلوة يا من تعش ويا من يضح ويا من يحض
يا من صوري كل شيء قد در آرز قنی اوله و آذ کورا و انانیا ما من یجب لعباده الاناث والاکد ۲

من عتبت العصر حتى علم منقاري را
 اسر هده النسخة الحلة من طر
 كلام طالع ورجع وهدتها صمعه
 والله ولي العصم والنون وهد
 ارمه النون والنون

س وكتا الله ملكه هدا الله
 لعنه من حكا الطر وول

| | |
|-------------------------|---------------------------|
| Süleymaniye Kütüphanesi | |
| Kism: | AMCA ZADE HÜSEYİN PAŞA |
| Yerine: | |
| Eski Kütüphane | 397 |